# مسؤولية الرجل الأبيض

## لماذا قادت جهود الغرب لمساعدة الآخرين إلى الكثير من الضرر والقليل من المنفعة


تأليف

ويليام إيسترلي

ترجمة

مروان سعد الدين

مراجعة وتحرير

مركز التعريب والبرمجة





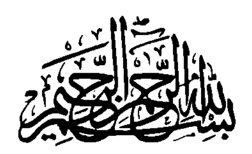
الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

# مسؤولية الرجل الأبيض

لماذا قادت جهود الغرب لمساعدة الآخرين
إلى الكثير من الضرر والقليل من المنفعة





يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي

THE WHITE MAN'S BURDEN

حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر

Oxford University Press

بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.

**الطبعة الأولى**

**1428 هـ - 2007 م**

**ردمك 978-9953-87-258-2**





**الدار العربية للعلوم ناشرون** ش.م.ل
**Arab Scientific Publishers, Inc.** SAL
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

---



---

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

# المحتويات

# أمارتخ

أقود سيارتي خارجاً من أديس أبابا في إثيوبيا، إلى الأرياف. وأشاهد صفاً لا نهاية لـه من النساء والفتيات يمشين في الاتجاه المعاكس، إلى داخل المدينة. تتراوح أعمارهن بين التاسعة والتاسعة والخمسين. وتنحني كل واحدة منهن وتتلوى تحت حمل من الحطب. وتدفعهن الأحمال الثقيلة نحو الأمام هرولة تقريباً. أفكّر في أرقَاء يقودهن مراقب أرقّاء غير مرئي. إنهن يحملن الحطب من على بعد أميال خارج أديس أبابا، حيث توجد غابات الأوكالبتس، وعبر الأراضي القاحلة التي تحيط بالمدينة. تجلب النساء الحطب إلى سوق المدينة الرئيسي، حيث يبعنه مقابل بضعة دولارات. ويمثّل ذلك دخلهن اليومي، لأن نقل الحطب إلى أديس أبابا والعودة مجدداً يتطلب منهن النهار بطوله.

وجدت لاحقا أن هيئة الإذاعة البريطانية BBC كانت قد أذاعت قصة حول واحدة ممن يعملن في جمع الحطب. كانت تستيقظ أمارتخ، وعمرها عشر سنوات، في الثالثة صباحاً لتجمع أغصان وأوراق الأوكالبتس، ثم تبدأ رحلة سير طويلة ومؤلمة نحو المدينة. أمارتخ، التي يعني اسمها جميلة، هي أصغر إخوتها الأربعة في عائلتها. وتقول: لا أريد أن أحمل الحطب طوال عمري. لكن حالياً ليس لدي خيار آخر لأننا فقراء جداً. جميعنا نحن الأطفال نحمل الحطب لمساعدة أمّنا وأبينا في شراء الطعام لنا. أفضل الذهاب إلى المدرسة، وأن لا أقلق حول الحصول على المال.[1]

عندما اصطدم عدد من المصورين التلفزيونيين الغربيين بعمق الفقر في إثيوبيا للمرة الأولى، عادوا إلى غرف فندقهم وبكوا كثيراً.[2] هذا رد فعل صحيح. ما الذي قد يكون أكثر أهمية؟ أهدي هذا الكتاب إلى أمارتخ، وإلى ملايين الأطفال مثلها حول العالم.

# الفصل الأول

## المخططون في مواجهة (مقابل) البحّاثة

احمل مسؤولية الرجل الغربي
صابراً على ما أكابده،
لأحجب خطر الإرهاب
وأنقذ ماء وجهي؛
بخطاب مفتوح وبسيط،
كنت مخلصاً تماماً،
في السعي لفائدة الآخرين،
والعمل ليكسب الآخرون.

احمل مسؤولية الرجل الغربي،
حروب السلام الهمجية،
أملئ فم الجياع،
وأشارك في مداواة المرض.

روديارد كيبلنغ
مسؤولية الرجل الغربي، 1899

يتحدث وزير مالية المملكة المتحدة غوردون براون ببلاغة حول واحدة من مآساتي فقراء العالم. وألقى خطاباً مؤثراً في كانون الثاني/يناير 2005 حول مأساة الفقر المدقع الذي يصيب مليارات البشر، وملايين الأطفال الذين يموتون نتيجة أمراض يمكن الوقاية منها بسهولة. وطالب بمضاعفة المساعدات الخارجية، وإطلاق خطة مارشال لصالح فقراء العالم، وإنشاء صندوق تمويل دولي يمكن من خلاله اقتراض عشرات مليارات الدولارات أكثر من المساعدات المستقبلية لإنقاذ الفقراء اليوم. ومنح الأمل بالإشارة إلى مدى سهولة القيام بأعمال الخير. ولا يكلف الدواء الذي يمنع حوالى نصف حالات الوفاة بالملاريا سوى اثني عشر سنتاً للجرعة. ولا تكلف شبكة السرير التي تمنع إصابة طفل بالملاريا سوى أربعة دولارات. ولن يكلف إنقاذ خمسة ملايين

طفـــل من الموت في السنوات العشر المقبلة سوى ثلاثة دولارات لكل أم جديدة. ولن يكلـــف برنامج مساعدات لمنح أموال نقدية للعائلات لتعليم أولادها، وإرسال أولاد مثل أمارتخ إلى المدرسة الابتدائية سوى النذر اليسير.(3)

لم ينـــبس غـــوردون بـــراون ببنت شفة حول المأساة الأخرى لفقراء العالم. وتتمـــثّل هذه المأساة بإنفاق الغرب 2.3 تريليون دولار على المساعدات الخارجية خـــلال العقود الخمسة الماضية دون أن يستطيع إيصال دواء ثمنه اثنا عشر سنتاً إلى الأطفـــال لمـــنع نـــصف وفيات الملاريا. أنفق الغرب 2.3 تريليون دولار دون أن يستطيع إيصال شبكات أسرّة بقيمة أربعة دولارات للواحدة إلى العائلات الفقيرة. أنفـــق الغرب 2.3 تريليون دولار دون أن يستطيع إيصال ثلاثة دولارات لكل أم جديدة لمنع خمسة ملايين حالة وفاة بين الأطفال. أنفق الغرب 2.3 تريليون دولار، ومـــا تزال أمارتخ تحمل الحطب ولا تذهب إلى المدرسة. إنها مأساة لم يحمل فيها التعاطف الشديد أي نتائج ملموسة للمحتاجين.

في يوم واحد، 16 تموز/يوليو 2005، نشرت الاقتصاديات الأميركية والبريطانية تسعة ملايين نسخة من الإصدار السادس لسلسلة كتاب الأطفال هاري بوتر للجمهور المـــتحمس. وكانت رفوف باعة الكتب تفرغ باستمرار ليتم ملؤها من جديد نتيجة تهافـــت الزبائن على الكتاب. وشحنت مواقع أمازون وبارنـــز–نوبل للشراء المباشر نـــسخاً مباعة سلفاً إلى منازل الزبائن مباشرة. لم يكن هناك خطة مارشال لـــهاري بوتر، ولا صندوق تمويل دولي لكتب السحرة القُصّر[4]. وما يحبس الأنفاس أن المجتمع العالمي قد طوّر طريقة شديدة الفاعلية لإيصال الترفيه إلى الراشدين والأطفال الأثرياء، بينما لا يستطيع إيصال دواء بقيمة اثني عشر سنتاً إلى الأطفال الفقراء المحتضرين.

هـــذا الكتاب هو حول المأساة الثانية. ويتحدث الحالمون، المشاهير، الرؤساء، وزراء المالـــية، البيروقـــراطيون (الموظفون الإداريون)، وحتى الجيوش حول المأساة الأولى، ويـــستحق تعاطفهم وعملهم الشاق الإعجاب. ولا يتحدث سوى القليلين فقـــط عن المأساة الثانية. أشعر بأنني مثل بخيل يشير إلى المأساة الثانية رغم وجود الكثير من النوايا الطيبة والتعاطف بين الكثير من الناس لمساعدة الفقراء. أتحدث إلى جمهور واسع من أصحاب القلوب الطيبة الذين يؤمنون بقوة خطط الغرب الكبيرة

لمساعدة الفقراء، وأتمنى فعلاً أن أؤمن بها بنفسي. أشعر أحياناً بأنني ملحد آثم اشترك بطريقة ما في الاجتماع السري الخاص بالكرادلة لاختيار خليفة البابا يوحنا بولس الثاني. ورغم وجود إجماع في الآراء على الخطط الكبيرة لمساعدة الفقراء، إلا أن العموم ينظرون إلى شكوكي حول تلك الخطط مثلما ينظر الكرادلة إلى ترشيحي للمطربة مادونا لتكون البابا التالي.

لكنني أتابع محاولاتي مع الكثيرين ممن يشاطرونني الأفكار نفسها، ليس للتخلي عن تقديم المساعدات للفقراء، ولكن لضمان وصولها إليهم. وينبغي على الدول الغنية التعامل مع المأساة الثانية إذا أرادت تحقيق أي تقدم في المأساة الأولى. بخلاف ذلك، ستكرر موجة الحماس الحالية في التعامل مع الفقر في العالم دائرة سابقاتها: مثالية، توقعات عالية، نتائج مخيبة للآمال، ردود أفعال سلبية ساخرة.

وقعت المأساة الثانية بسبب المقاربة الخاطئة التي سلكتها المعونة الغربية التقليدية في معالجة الفقر في العالم. إذاً، هل وجد هذا الكتاب أخيراً، بعد كل تلك السنوات، الخطط الكبيرة الصحيحة لإصلاح نظام المساعدات الخارجية، إثراء الفقراء، إطعام الجياع وإنقاذ المحتضرين؟ يا له من تطور هام إذا وجدت مثل تلك الخطة رغم أن الكثير من الأشخاص الآخرين، الأذكى مني، قد جرّبوا الكثير من الخطط المختلفة طوال خمسين سنة، وقد فشلوا في ذلك.

يمكنكم الاسترخاء؛ لأن مؤلف هذا الكتاب لا يمتلك ترياقاً سحرياً. وكل الضجة الإعلامية حول اعتماد الخطة الصحيحة ليست نفسها سوى علامة على المقاربة الخاطئة للمساعدات الخارجية التي اعتمدها الكثيرون في الماضي وما زال الكثيرون يعتمدونها اليوم. الخطة الصحيحة أن لا يكون هناك خطة.

## فشل المخططين، نجاح البحّاثة

دعونا نسمّي المدافعين عن المقاربة التقليدية المخططين، فيما نسمّي العملاء المسؤولين عن التغيير في المقاربة البديلة البحّاثة. الجواب المباشر حول عدم تلقي الأطفال الذي يحتضرون دواء بقيمة اثني عشر سنتاً، فيما يحصل الأطفال الأغنياء على هاري بوتر، هو أن المخططين يقدّمون دواء الاثني عشر سنتاً فيما يقدّم البحّاثة هاري بوتر.

لا نــسوق هذا المثال لنقول بضرورة تحويل كل شيء إلى السوق الحرة التي أنتجت ووزّعت هاري بوتر. لا يمتلك أفقر الناس في العالم الأموال التي تغري بحّاثة السوق في سد احتياجاتهم الأساسية. وبكل الأحوال، يمكن اعتبار ذهنية البحّاثة في الأسواق دليلاً مرشداً في اعتماد مقاربة بناءة للمساعدات الخارجية.

يعلن المخططون في مجال المساعدات الخارجية نوايا حسنة، لكنهم لا يحفّزون أحداً على تنفيذها؛ ويجد البحّاثة أشياء تجدي نفعاً وتعود بمردود. يرفع المخططون التوقعات لكنهم لا يتحملون مسؤولية تنفيذها؛ فيما يأخذ البحّاثة مسؤولية أعمالهم على عاتقهم. يحدد المخططون ما ينبغي تزويد الآخرين به؛ فيما يتعامل البحّاثة مع مــا هــو مطلوب. يعتمد المخططون برامج عمل عالمية جاهزة سلفاً؛ فيما يتكيّف البحّاثة مع الأوضاع المحلية. يفتقر المخططون في أعلى الهرم إلى معرفة القواعد؛ فيما يكتشف البحّاثة ما هي الحقيقة عند القاعدة. لا يسمع المخططون أبداً ما إذا تم سد احتــياجات المخطــط له؛ فيما يكتشف البحّاثة إذا تمّ رضا الزبائن. هل سيتعرض غــوردون براون للمحاسبة إذا لم تصل أدوية الاثني عشر سنتاً إلى الأطفال الذين يحتضرون من الملاريا؟

يعــتقد المخطــط أنه يعرف الأجوبة سلفاً؛ ويفكّر في الفقر على أنه مشكلة هندســية تقنــية ستحلها أجوبته. ويعترف الباحث بأنه لا يعرف الأجوبة مقدماً؛ ويــؤمن بــأن الفقــر شبكة معقدة من العوامل السياسية، الاجتماعية، التاريخية، المؤسساتية والتكنولوجية. ويأمل الباحث بإيجاد أجوبة للمشاكل، كل بمفردها، عن طــريق التجربة والخطأ. ويؤمن المخطط بأن الدخلاء يعرفون ما فيه الكفاية لفرض الحلول. ويؤمن الباحث بأن أهل مكة أدرى بشعاها، وأن معظم الحلول ينبغي أن تكون محلية.

جيفــري ســاكس، الأستاذ في جامعة كولومبيا ومدير مشروع ألفية الأمم المــتحدة، خطــيب مفوّه. وأتأثر دائماً عندما استمع إليه يتكلم. للأسف، حلوله الفكــرية أقــل إقناعاً. ويعرض الأستاذ ساكس خطة كبيرة للقضاء على الفقر في العــالم، مــع حلول تتراوح من زرع نباتات البقلة التي تزيد نسبة النيتروجين في الأرض لــزيادة خــصوبة التربة، إلى معالجة وباء الإيدز، إلى هواتف خلوية مبرمجة

خصيصاً لتقديم بيانات حقيقية للمخططين في مجال الصحة، إلى حصاد مياه الأمطار، إلى محطات شحن البطاريات، إلى توفير أدوية الاثني عشر سنتاً للأطفال المصابين بالملاريا - 449 تدخلاً مختلفاً. قد لعب الأستاذ ساكس دوراً هاماً في حث الغرب على فعل المزيد لباقي العالم، لكن استراتيجية التطبيق أقل فاعلية. ووفقاً للأستاذ ساكس ومشروع الألفية، ينبغي على أمين عام الأمم المتحدة إدارة الخطة، وتنسيق جهود المسؤولين في ست وكالات تابعة للأمم المتحدة، وفرق الأمم المتحدة في البلدان المعنية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وحوالى عشرين وكالة مساعدات في الدول الغنية. هذه الخطة هي الأخيرة في سلسلة طويلة من الخطط الغربية للقضاء على الفقر.

إذاً فيما يخص أدوية الاثني عشر سنتاً، المخططون مشوشون بتغطية التدخلات الـ 448 المتزامنة الأخرى؛ وليس لديهم معلومات محلية كافية لمعرفة عدد الأطفال المصابين بالملاريا في كل منطقة، وعدد جرعات الدواء المطلوبة في كل العيادات الصحية التي يقدّر عددها بالآلاف؛ وليس لديهم الموظفون المتحفزون لإيصال تلك الجرعات إلى هناك؛ وأجور العاملين في القطاع الصحي المحلي ضعيفة وحوافزهم ضعيفة أيضاً؛ وتتدخل وكالات مساعدات مختلفة بأشكال مختلفة في النظام الصحي ومعالجة الملاريا؛ ولا أحد يعرف على من أو على ماذا يقع اللوم إذا نفدت جرعات دواء الاثني عشر سنتاً في العيادات المحلية ولم تصل إلى الأطفال المحتَضَرين؛ وليس لدى الوالدين المحليين حتى وسيلة اتصال مع المخططين لإخبارهم بوصول الأدوية أصلاً.

لدى البحّاثة حوافز أفضل ويحققون نتائج أفضل. وعندما تتزامن الرغبة العارمة بدفع ثمن شيء ما مع الكلفة المنخفضة لذلك الشيء، سيجد البحّاثة طريقة ما لإيصاله إلى الزبون.

كافأت الأسواق باعة التجزئة، والجملة والناشرين الذين قاموا بإيصال هاري بوتر إلى أولئك المترقبين بلهفة صدور النسخة الأخيرة في 16 تموز/يوليو، 2005. ولدى باعة التجزئة، والجملة والناشرين أولئك حافز قوي لتوفير هاري بوتر دائماً لديهم. ويبحث الآلاف من مؤلفي كتب الأطفال عن شخصيات وحكايا مقنعة

تجـذب القراء وتوفر لهم دخلاً. وأصبحت جي. كي. رولنغ، وهي أم اسكتلندية وحـيدة كانت تعيش على إيراد الضمان الاجتماعي، واحدة من أغنى نساء العالم عندما كتبت قصة حول ساحرة مراهقة تنتصر على الشر.

يـستطيع البحّاثة إيجاد طرق لتأدية مهمة معينة - مثل إيصال الدواء لأطفال يحتـضرون - إذا اسـتطاعوا التركيـز على تلك المهمة بدلاً من الخطط الكبيرة. ويـستطيعون معرفة ما إذا كانت مثل تلك المهمة المعينة تجدي نفعاً لتلبية حاجات الفقـراء، ويحصلون على المكافأة لتحقيقها، ويكونون مسؤولين عن الفشل إذا لم تـنجح الخطة. سوف نستعرض بعض المجالات التي قد حقق فيها البحّاثة من قبلُ فوائد ملموسة، لكن فرصهم في تقديم شيء في موضوع الفقر العالمي ضئيلة بسبب هيمنة المخططين على المساعدات الخارجية.

يتمـتع المخططون بأفضلية بلاغية في الوعد بتحقيق أشياء رائعة: القضاء على الفقـر. الـشيء الوحيد الذي يحمله البحّاثة ضدهم هو أنهم تسببوا بالمأساة الثانية لفقـراء العـالم. ولا يموت الفقراء بسبب لا مبالاة العالم لفقرهم وحسب، وإنما بـسبب عدم فاعلية جهود أولئك الذي يهتمون فعلاً. وللهروب من دائرة المأساة، ينبغي أن نكون قاسين في الحكم على أفكار المخططين، رغم تحيتنا لنواياهم الطيبة.

## مشاكل كبيرة وخطط كبيرة

يعـيش حـوالى ثلاثة مليارات شخص على أقل من دولارين في اليوم، وهي مخصصة لشراء الطاقة[5]. لا يمتلك 840 مليون شخص في العالم ما يكفي لقوتهم[6]. يموت عشرة ملايين طفل كل سنة نتيجة أمراض يمكن الوقاية منها بسهولة[7]. يقتل الإيدز ثلاثة ملايين شخص سنوياً، وما زال ينتشر[8]. يفتقر مليار شخص في العالم إلى مـصادر المياه النظيفة؛ ويفتقر مليارا شخص إلى الصرف الصحي[9]. يوجد مليار بالـغ أمّي[10]. وحوالى ربع الأطفال في البلاد الفقيرة لا ينهون تعليمهم الابتدائي[11]. ولهذا تنشغل أمارتخ بحمل الحطب بدلاً من اللعب والتعلم في ساحة المدرسة.

يحـرك هـذا الفقر في باقي العالم مشاعر الكثير من الناس في الغرب. وأدّت الجهـود الغربية إلى ظهور مجموعة من التدخلات إلى جانب المساعدات الخارجية،

منها المشورة الفنية، قروض صندوق النقد والبنك الدوليين، نشر ثقافة الرأسمالية والديمقراطية، التدخلات العلمية للقضاء على الأوبئة، بناء الدولة، الإمبريالية الجديدة والتدخل العسكري. ويشترك كل من اليسار واليمين في هذه الجهود.

من هو الغرب؟ إنه الحكومات الغنية في أميركا الشمالية وأوروبة (وأوروبا) الغربية التي تحكم السيطرة على الوكالات الدولية وجهود مساعدة البلاد الفقيرة. واشتركت، بمرور الوقت، بعض الدول غير الغربية (اليابان) كما شارك المحترفون من كل أنحاء العالم في هذه الجهود.

ألهمت مأساة الفقر أحلام التغيير. ووضع رئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون كلمات على جدار بهو مقر البنك الدولي تقول: **حلمنا عالم خالٍ من الفقر**. وكتب حول حلمه بإلهام وبلاغة:

**إذا تصرفنا الآن بواقعية وحكمة،**
**إذا أظهرنا شجاعة،**
**إذا فكرنا عالمياً**
**وتقاسمنا مصادرنا وفقاً لذلك،**
**نستطيع منح أطفالنا**
**عالماً أكثر عدلاً وإنصافاً.**
**عالم تختفي فيه المعاناة.**
**حيث الأطفال في كل مكان**
**سيكون لديهم شعور بالأمل.**
**هذا ليس مجرد حلم.**
**إنه مسؤوليتنا**[12].

في عاصمة العالم، نيويورك، تمتلك الأمم المتحدة حلماً زاهياً خاصاً بها مع بداية الألفية الجديدة. ونظّمت أكبر تجمع حتى الآن لرؤساء الدول ليقطعوا وعداً باستئصال الفقر، وصون الكرامة البشرية والمساواة وتحقيق السلام، والديمقراطية وديمومة البيئة[13].

وافق القادة السياسيون من كل أنحاء العالم على أهداف تنمية الألفية. والأهداف الثمانية التي لسنة 2015 هي: (1) استئصال الفقر المدقع والجوع. (2) توفير تعليم ابتدائي عالمي. (3) الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء

من احتلال مراكز القرار. (4) خفض وفيات الأطفال. (5) تحسين صحة الأمهات. (6) محاربة الإيدز، الملاريا والأوبئة الأخرى. (7) ضمان ديمومة البيئة. (8) تطوير شراكة عالمية للتنمية. إنها أهداف جميلة.

خلال اجتماع دافوس في كانون الثاني/يناير 2005، دعا رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير إلى دفعة كبيرة جداً للأمام في أفريقية (أفريقيا) لتحقيق أهداف تنمية الألفية، وتمويل ذلك بزيادة المساعدات الخارجية[14]. وقام بلير بتشكيل لجنة لتقديم تقرير حول أفريقية، والتي أصدرت توصياتها في آذار/مارس 2005 ودعت فيها كذلك إلى دفعة كبيرة.

وضع غوردون براون وطوني بلير قضية إنهاء الفقر في أفريقية على قائمة جدول أعمال قمة مجموعة الثماني في اسكتلندا في تموز/يوليو 2005. وحشد بوب غيلدوف فرقاً مشهورة لإقامة حفلات حياة 8 في 2 تموز/يوليو 2005 للضغط على قادة مجموعة الثماني لجعل الفقر من التاريخ في أفريقية. وقدم محتّكون في حفلات المساعدة الحية، مثل إلتون جون ومادونا عروضهم، إضافة إلى فرق من الجيل الأصغر، مثل كولد-بلي. ونظم مئات الآلاف مسيرات إلى قمة مجموعة الثماني من أجل تلك القضية. وناشدت حملة حياة 8 مساعدة الفقراء والتخفيف من معاناتهم، ومن الرائع أن يتبرع نجوم الروك بوقتهم للمحتاجين واليائسين.

إلا أن مساعدة الفقراء اليوم تتطلب أخذ العبر من جهود الماضي. للأسف، يمتلك الغرب حالياً سجلاً سيئاً في تنفيذ الأهداف الجميلة السابقة. وكانت قمة الأمم المتحدة سنة 1990، مثلاً، ووضعت هدفاً لسنة 2000 يتمثل في نشر التعليم الابتدائي عالمياً. (تحرك هذا الهدف الآن إلى سنة 2015). وحددت قمة سابقة جرت سنة 1977، سنة 1990 كموعد نهائي لتحقيق هدف إيصال الماء وخدمة الصرف الصحي لكل شخص. (تدخل ضمن أهداف تنمية الألفية لسنة 2015 الآن[15]). لم تتم مساءلة أحد عن عدم تحقيق هذه الأهداف.

وافقت مجموعة الثماني في تموز/يوليو 2005 على مضاعفة المساعدات الخارجية إلى أفريقية، من خمسة وعشرين مليار دولار سنوياً إلى خمسين مليارا

لتحقيق دفعة كبيرة للأمام، وعلى شطب قروض المساعدات الأفريقية المتفق عليها خلال محاولات سابقة للدفعة الكبيرة.

حصل الحماس الحالي لتنفيذ خطط كبيرة على دفعة جديدة مع الحرب على الإرهاب. وبعد هزيمة جيش صدام حسين، قال الرئيس جورج دبليو. بوش في حفل تخرج أكاديمية خفر السواحل في أيار/مايو 2003: "تلك الأهداف – التقدم في مكافحة الأوبئة، الجوع والفقر... هي... الغاية الأخلاقية للنفوذ الأميركي... قال الرئيس وودرو ويلسون: تمتلك أميركا طاقة روحية لا تستطيع أي دولة أخرى المساهمة فيها لتحرير البشرية". وفي هذا القرن الجديد، ينبغي أن نستعمل تلك الطاقة لما فيه مصلحة (خير) الناس في كل مكان"[16]. تشبه التدخلات العسكرية الجديدة تلك التي جرت أيام الحرب الباردة، فيما يشبه المتحمسون للإمبريالية الجديدة المتحمسين للاستعمار أيام زمان. ويُظهر التدخل العسكري والاحتلال عقلية المخطط التقليدية: تطبيق حل خارجي مبسّط من الغرب لمشكلة داخلية معقدة في باقي العالم.

على المنوال نفسه، تشبه الدفعة الكبيرة في تمويل المساعدات الفكرة المبكرة التي ألهمت المساعدات الخارجية في الخمسينيات والستينيات، عندما كان التخطيط المركزي والدفعة الكبيرة في ذروته. وقد أثّرت هذه التركة على المقاربة التخطيطية للتنمية الاقتصادية التي قام بها البنك الدولي، مصارف التنمية المحلية، وكالات المساعدات الوطنية مثل وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية USAID، ووكالات الأمم المتحدة. أولاً، دعت هذه الوكالات إلى تخطيط اقتصاديات الدول الفقيرة. لاحقاً، تحولت نحو الدفاع عن تحرير أسواق تلك الدول، رغم أن الوكالات نفسها استمرت، وبطرق عديدة، في العمل كمخططين (وما تزال حتى يومنا هذا: تدافع الأمم المتحدة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي عن نوع من الخطة القومية تدعى استراتيجية محاربة الفقر").

وضع جيفري ساكس كتاباً مثيراً سنة 2005 بعنوان نهاية الفقر. ويرى أن الفقر في العالم محصور في مصيدة الفقر، حيث يعزّز ضعف الصحة والتعليم والبنى التحتية الخاصة بعضها بعضاً. لكن هناك أمل من خطة كبيرة. ويقول ساكس في

كتابه: "النجاح في القضاء على مصيدة الفقر سيكون أسهل كثيراً مما يبدو".

لكن إذا أراد الأغنياء مساعدة الفقراء، ينبغي أن يواجهوا حقيقة بغيضة: إذا كان إنهاء مصيدة الفقر سهلاً جداً، لماذا لم يجعله المخططون حتى الآن من التاريخ؟

## السؤال المعكوس الذي يعيق المساعدات الخارجية

كيف يستطيع الغرب إنهاء الفقر في باقي العالم؟ حاول المخططون، بعد وضع هدف جميل مثل جعل الفقر من التاريخ، تصميم وكالات المساعدات المثالية، الخطط الإدارية والموارد المالية التي ستؤدي الغرض.

ستون سنة من برامج الإصلاح التي لا تعد ولا تحصى لوكالات المساعدات وعشرات الخطط المختلفة، و2.3 تريليون دولار لاحقاً، وما تزال صناعة المساعدات تفشل في تحقيق هذا الهدف الجميل. ويشير الدليل إلى نتيجة غير مرضية: الخطط الكبيرة ستفشل دائماً في تحقيق الهدف الجميل.

أنا بين الكثيرين الذين قد حاولوا جهدهم إيجاد جواب على السؤال حول المساعدات الخارجية المطلوبة لإنهاء الفقر. أدركت متأخراً فقط أنني كنت أطرح السؤال بشكل عكسي؛ وأنني كنت أسير عقلية التخطيط. يطرح البحّاثة السؤال بطريقة صحيحة: ما الذي تستطيع المساعدات الخارجية فعله للفقراء؟

إن وضع هدف محدد سلفاً (وطموح جداً) عمل غير منطقي لأنه لا يوجد سبب يفترض إمكانية تحقيق ذلك الهدف بكلفة معقولة بالوسائل المتاحة. ولا يبدو منطقياً أن يضع المرء هدفاً بفوز بقرته بسباق كنتاكي للخيول. ولن تفوز بقرة بسباق كنتاكي مهما كانت جرعة التدريب المهني التي تأخذها. ويبدو منطقياً أكثر أن نطرح السؤال الآتي: "ما هي الأشياء المفيدة التي يمكن للبقرة القيام بها؟". تستطيع بقرة أن تطعم عائلة بتزويدها بكمية ثابتة من الحليب، الزبدة، الجبنة و(لسوء حظ البقرة) اللحم. بالطبع، يستطيع المرء الفوز بسباق كنتاكي إذا كان لديه حصان يحرز البطولات، لكن هذا الكتاب سيلخّص عقوداً من الخبرة التي تظهر أن وكالات المساعدات أبقار، وليست خيول سباق.

بطـــريقة مماثلـــة، سنرى في هذا الكتاب أن وكالات المساعدات لا تستطيع القـــضاء على الفقر في العالم، لكنها تستطيع القيام بالكثير من الأشياء المفيدة لسد احتـــياجات الفقـــراء العاجلة ومنحهم فرصاً جديدة. مثلاً، بدلاً من محاولة تنمية إثيوبـــيا، تستطيع وكالات المساعدات استنباط برنامج يمنح أموالاً نقدية للوالدين لإبقـــاء أولادهـــم في المدارس. وقد نجح مثل هذا البرنامج في أماكن أخرى، وهو يستطيع إخراج أطفال مثل أمارتخ من فرقة جمع الحطب ومنحها الأمل بالمستقبل. لكـــن معظـــم المساعدات اليوم تذهب سدى لأننا نستمر في محاولاتنا تعليم بقرة وكالة المساعدات الفوز بسباق كنتاكي للخيول.

يفتش البحّاثة عن أي فرصة لتخفيف المعاناة - مثلاً، برنامج النقود-مقابل-الدراســـة - ولا يتقيدون بأهداف يصعب تنفيذها. إحدى المعضلات الرئيسية مع المخططين التي سنراها مؤكدة مراراً وتكراراً في هذا الكتاب هي أنهم يستمرون في صب الموارد على هدف محدد سلفاً، رغم حالات الفشل الكثيرة السابقة في تحقيق ذلـــك الهدف، ورغم سجل الأعمال الماضية الذي يشير بوضوح إلى تعذر تحقيق ذلك الهدف أو عدم قابلية الخطة للتنفيذ. وسنرى بأن المخططين يصعّدون حتى من تدخلاتهم عندما تفشل التدخلات السابقة. إنهم يفشلون في الوصول إلى ما يجدي نفعاً في مساعدة الفقراء. وتستمر المأساة الثانية. ورغم ذلك ما زال البحّاثة في مجال الإغاثة يجدون أشياء لمساعدة الفقراء، وسنرى أنهم يستطيعون إيجاد أشياء أكثر إذا تحول ميزان قوى المساعدات من المخططين إلى البحّاثة.

وضـــع الأهداف ربما يكون جيداً للتحفيز، لكنه قد يأتي بنتائج عكسية عند التطبيق. وتعمل الأسواق الحرة دون أهداف ثابتة محددة، وإنما ضمن أهداف عامة فقـــط (مثلاً، رجال الأعمال يجنون الأرباح، المستهلكون راضون). "فن ما يجدي نفعاً" كتاب رائع وضعه أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا ويليام دوغان. ويقتبس عـــن لـــيوناردو دافينـــشي: "عـــندما لا تستطيع فعل ما تحب، أحب ما تستطيع فعله"[(17)]. ويشير دوغان بأمثلة كثيرة إلى أن النجاح التجاري لا يتحقق من وضع أهداف محددة سلفاً ثم العمل بكد لتحقيقها. ورجال الأعمال الناجحون هم بحّاثة، يتطلعون نحو أي فرصة لجني الأرباح بتحقيق رضا الزبائن. إنهم يقيّمون فرص تحقيق

العديد من الأهداف المختلفة ويختارون الهدف الذي يضمن لهم أكبر فائدة متوقعة بأقـــل كلفـــة ممكنة (بكلمات أخرى، أعلى الأرباح). لم تضع دور النشر نصب عينـــيها هـــدف بيع الكتب حول السحرة المراهقين إلا بعد أن وجد جي. كي. رولينغ طريقة لجعل الزبائن سعداء بمثل هكذا كتاب.

يعطي بيل دوغان مثالاً عن ري روك. كان روك مندوب مبيعات ملتيمكسر، وهـــي آلـــة مثلجات تمزج ستة أنواع بوقت واحد. وكانت فكرته الأصلية تدور حـــول بـــيع أكبر عدد ممكن من آلات ملتيمكسر. وزار سنة 1954 مطعماً اسمه مكدونالـــد في سان برناردينو، كاليفورنيا. ولاحظ أن الإخوة مكدونالد يشغلون ثمانـــية آلات ملتيمكسر بطاقتها القصوى على مدار الساعة. بدايةً، أراد أن يوصي زبائـــنه الآخرين بانتهاج أساليبهم في العمل، مما يزيد الطلب على آلاته. لكنه غير رأيه لاحقاً. واعتبر أن تحضير شطائر لحم البقر، المقالي، والحليب مع المثلجات على أســـاس خـــط التجمـــيع طريقة نافعة لإدارة سلسلة ناجحة من مطاعم الوجبات السريعة. ونسي كل ما يتعلق بآلات ملتيمكسر، والبقية تاريخ من الأقواس الذهبية تنتـــشر على امتداد البصر. كم ري روك أضاعت المساعدات الخارجية بتركيزها على الخطط المعدّة مسبقاً؟

## توفير شبكات أسرّة للفقراء

خـــلال منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس سنة 2005، أحب أصحاب القرار من غوردون براون إلى بيل كلينتون إلى بونو فكرة شبكات الأسرّة كعلاج رئيسي للفقر. وقامت شارون ستون بجمع مليون دولار في المنتدى (من جمهور يتكون في معظمه من رجال في منتصف العمر) لشراء المزيد من شبكات الأسرّة في تنـــزانيا. وتـــستطيع شبكات الأسرّة التي تبقي الحشرات بعيداً حماية الناس من عض بعوض الملاريا أثناء نومهم، مما يخفض بشكل كبير الإصابة بالملاريا والموت نتيجة لذلك. لكن إذا كانت شبكات الأسرّة تمثّل علاجاً فعّالاً، لماذا لم يوصلها المخططون لغاية الآن إلى الفقـــراء؟ للأسف، لا يمتلك لا أصحاب القرار ولا مسؤولو الإغاثة الكثير مـــن الأفكـــار حـــول إيصال شبكات الأسرّة إلى الفقراء. ويتم تحويل مثل تلك

الشبكات في غالب الأحيان إلى السوق السوداء، ولا تدخل إلى مخزونات العيادات الصحية، أو يتم استعمالها لصيد السمك أو في صنع نُقُب الزواج.

حصلت منظمة خدمات السكان الدولية غير الربحية، ومقرها واشنطن العاصمة، على جوائز لقيامها بأشياء تجدي نفعاً، مما مكّنها من جذب المزيد من التمويل. وجعلها ذلك تعمل مثل باحث أكثر منها مخطط. واستنبطت المنظمة طريقة لإيصال شبكات الأسرّة التي تبعد الحشرات إلى الفقراء في مالاوي، بتمويل مبدئي ودعم لوجستي من وكالات إغاثة رسمية. وباعت منظمة خدمات السكان الدولية شبكات الأسرّة مقابل خمسين سنتاً للواحدة إلى أمهات عبر عيادات حمل (قبل الولادة) في الأرياف، ما يعني أنها أوصلت الشبكات إلى أولئك الذين يقدّرونها ويحتاجون إليها في الوقت نفسه. (نساء حوامل وأطفال تحت سن الخامسة هم الفئة الأكثر تعرضاً لخطر الإصابة بالملاريا). وحصلت الممرضة التي وزّعت الشبكات على تسعة سنتات مقابل كل شبكة باعتها، لهذا كانت الشبكات متوفرة دائماً. وباعت المنظمة أيضاً شبكات إلى مالاويين أغنى في المدن عبر قنوات القطاع الخاص مقابل خمسة دولارات للشبكة. ويتم استعمال أرباح هذه المبيعات في تغطية كلفة الشبكات المدعومة والمباعة في العيادات، وهكذا يغطي البرنامج نفقاته. وزاد برنامج المنظمة لشبكات الأسرّة المعدل الوطني للأطفال تحت سن الخامسة الذين ينامون تحتها من 8% سنة 2000 إلى 55% سنة 2004، مع نسبة زيادة مشابهة للنساء الحوامل[18]. ووجدت دراسة لاحقة شيوع استعمال تلك الشبكات من قبل أولئك الذين دفعوا لاقتنائها. على النقيض من ذلك، أوضحت دراسة نتائج برنامج لتسليم شبكات مجانية لأشخاص في زامبيا، سواء كانوا يريدونها أو لا (المقاربة المفضلة لدى المخططين) أن 40% من المتلقين لم يستعملوا الشبكات. ويتم الآن نشر النموذج المالاوي إلى بلاد أفريقية أخرى.

مقر منظمة خدمات السكان الدولية الرئيسي في واشنطن، الأصغر بكثير من منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس، لم يفرض هذا الحل الخاص. وكان مكتب المنظمة المحلي في مالاوي (معظم العاملين فيه من المالاويين الذي يعملون مع البرنامج منذ زمن طويل) يبحث عن طريقة لإحراز تقدم في موضوع الملاريا. وقرر

هؤلاء أن شبكات الأسرّة ستفي بالغرض، ثم جاؤوا بفكرة عيادات الحمل والمبيعات عبر القناتين. ولا يعدّ هذا الأسلوب ترياقاً سحرياً يجعل المساعدات فعّالة تحت كل الظروف؛ وإنما هو أحد الحلول المبتكرة لمشكلة معينة.

## فلسفة التغيير الاجتماعي

يمثّل الخلاف الأساسي بين المخططين والبحّاثة في المساعدة الغربية آخر أشكال الانقسام الفلسفي القائم منذ أمد طويل في تاريخ الفكر الغربي حول التغيير الاجتماعي. ووصف عالم الاجتماع الفيلسوف الكبير كارل بوبر ذلك ببلاغة على أنه هندسة اجتماعية طوباوية (خيالية) مقابل إصلاح ديمقراطي تدريجي[19]. وهو الانقسام نفسه الذي وصفه إدموند بورك في أواخر القرن الثامن عشر على أنه ثورة ضد إصلاح (كانت الثورة الفرنسية تجربة دموية عن الهندسة الطوباوية). وتم تطبيق تجارب الهندسة الاجتماعية منذ ذلك الحين بأشكال شتّى مثل إعادة توطين التنزانيين قسرياً في قرى الدولة، وخطط التصنيع الشيوعية الخمسية في الاتحاد السوفييتي وأوروبة الشرقية. والمفارقة أن الهندسة الاجتماعية طفت على السطح مجدداً بهيئة المعالجة بالصدمات في فترة الانتقال من الشيوعية (بعد فشل الخطط الخمسية) إلى الرأسمالية، والتي تجنبت خيار التدرّج. وظهرت الهندسة الاجتماعية في أفريقية وأميركية اللاتينية في الثمانينات والتسعينيات على شكل محاولات إصلاح شاملة يرعاها صندوق النقد الدولي/البنك الدولي تدعى إعادة الهيكلة البنيوية. ويمثّل التدخل العسكري لنزع الطغاة الأشرار وتحويل المجتمعات الأخرى إلى صورة ما لرأسمالية الديمقراطيات الغربية مثالاً صارخاً على الهندسة الاجتماعية الطوباوية المعاصرة. وتقدم خطة القضاء على الفقر في العالم كل مظاهر الهندسة الاجتماعية الطوباوية.

تتمحور السياسات الديمقراطية حول البحث عن حلول تدريجية: مجموعة محلية تندمج في العمل السياسي للضغط من أجل تقديم خدمة عامة مفقودة، مثل جمع القمامة؛ ويلحظ السياسي فرصة جني مكاسب سياسية من تحقيق تلك الحاجات والفوز من خلال تلك المجموعة بعينها.

حـــتى عـــندما لا يكـــون السياسيون الأدوات الأمضى في هذا المجال، تبقى الديمقراطيات الغنية فعّالة نوعاً ما. ووصف عالم السياسة تشارلز ليندبلوم في مقالة تقليدية سياسات الدول الغنية بأنها علم خبط عشواء. ولاحظ أنه في الديمقراطيات الغنـــية ممارســـة السياسة الواقعية عملية تدريجية لمقارنات محدودة، ونتيجة تجارب وأخطـــاء يتـــبعها تجارب معدلة، [و] اعتماد على الخبرة السابقة[20]. وبكلمات أخرى، السياسيون في الدول الغنية بحّاثة في أوطانهم.

أدرك بـــورك وبوبـــر التعقيد الاقتصادي والسياسي للمجتمع. ويقوّض ذلك التعقيد أي محاولة للقضاء على الفقر عبر خطة موضوعة سلفاً، ولم يقضِ أي مجتمع غني على الفقر بهذه الطريقة. وفقط عندما يحدق السياسيون في الدول الغنية إلى غير الناخـــبين في باقـــي العالم، ينقلبون إلى مخططين. ويعدّ هذا دليلاً آخر على تطابق التخطـــيط: العاملون من الخارج أشبه ما يكونون بالمخططين، فيما يدفع المواطنون العاملين من الداخل على أن يكونوا بحّاثة.

## المعلومات والمسؤولية

عنـــصران حاسمان يجعلان الأبحاث تنجح، ويعد غيابهما قاتلاً للخطط، هما المعلـــومات والمـــسؤولية. يعرف البحّاثة أن الأمور تجدي نفعاً فقط إذا زوّدهم الأشـــخاص عند قاعدة الهرم بالمعلومات. لهذا ينبغي على البحّاثة الناجحين أن يكونـــوا قـــريبين من الزبائن عند القاعدة، عوضاً عن الإشراف على العالم من أبـــراجهم العاجـــية. ويخـــبر المستهلكون المؤسسة أن هذا المنتج يستحق سعره بـــشرائه، أو يقـــررون أن المنـــتج لا يستحق ذلك ويعيدونه إلى المتجر. ويخبر الناخبون السياسيين المحليين أن الخدمات العامة سيئة، ويحاول السياسيون إصلاح المشكلة.

غـــياب المعلـــومات إحدى أهم المشاكل التي يواجهها عمل الإغاثة الحالي. وتظهر المشكلة نتيجة عدم القدرة على رؤية جهود ونتائج وكالات المساعدات في أنحـــاء بعيدة من العالم. ويشرح بقية الكتاب كيفية معالجة هذا الخلل، من توظيف مراقبين محليين لمشاريع المساعدات إلى إجراء تقييمات مستقلة عن تلك المشاريع.

بالطبع، تحدي المعلومات نفعاً فقط إذا كان هناك أحد يصغي. ومعلومات دون مسؤولية مثل لصاقة على مصدم شاحنة ضخمة رأيته مرة: لا تحب قيادتي؟ اتصل بالرقم 1-800-اللعنة عليك. وعندما يطبّق البحّاثة نتائج البحث، فإنهم يتحملون مسؤولية النتيجة. وتصنع الشركات التي تسعى للربح منتجاً تتوقع أن يكون الطلب عليه كبيراً، لكنها أيضاً تتحمل مسؤولية ذلك المنتج - إذا تسبب المنتج بتسميم الزبائن، ستكون الشركة عرضة للمساءلة القانونية، أو تتوقف عن العمل على الأقل. ويتحمل المسؤول عن الإصلاح السياسي نتائج إصلاحه. وإذا ساءت الأمور، يدفع الثمن سياسياً، وربما يفقد منصبه. وإذا نجح إصلاحه، يحصل على مكافآت سياسية.

ورغم معاناة كل الحكومات من البيروقراطية، إلا أن البيروقراطيين في الحكومات الديمقراطية المتطورة أكثر تخصصاً وتحملاً للمسؤولية عن نتائج معينة أمام المواطنين (الله يعلم أنهم يحاولون ما بوسعهم تفادي ذلك). ويقوم البيروقراطيون تدريجياً بإدخال تحسينات عبر ما وصفه لندبلوم بأنه تزايد تدريجي متقطع. وتعمل منظمات أهلية فعّالة وجماعات ضغط سياسي من القاعدة لتحميل المسؤولية للقادة والموظفين الحكوميين، وتصحيح الأخطاء ومكافأة الخطوات الإيجابية. ويشكو الناخبون الأغنياء إذا لم تجمع آليات البلدية علب الشحن المرمية جانباً بعد قيام أمازون بإيصال هاري بوتر إليهم؛ ولدى السياسيين والبيروقراطيين حوافز سياسية لتصحيح أي خلل في جمع القمامة. وترشد المعلومات الحكومات الديمقراطية إلى تقديم الخدمات التي لا يستطيع السوق تقديمها، وتزويد الأسواق بالمؤسسات التي تدفعه للعمل.

عند مستوى أعلى، تصبح المسؤولية ضرورية لتحفيز منظمة أو حكومة بأكملها على الاستفادة من البحّاثة. وعلى النقيض من ذلك، ينجح المخططون في مواقع لا تتعرض للمساءلة. ومجدداً، لا يتحمل الدخلاء الكثير من المسؤولية، وهكذا إنهم مخططون؛ فيما يحمل أهل البيت مسؤولية أكبر وهم على الأرجح بحّاثة.

سنرى بعض التغيير المفيد الذي يمكن أن يحدث في مجال الإغاثة عندما يزيد حجم المسؤولية، وتنتقل السلطة من المخططين إلى البحّاثة. ويمكن تحميل وكالات المساعدات مسؤولية إنجاز مهام معينة، عوضاً عن تزويدها بحوافز ضعيفة تنتج عن

المسؤولية الجماعية لتحقيق أهداف عامة. وينحو العامل في مجال الإغاثة هذه الأيام إلى أن يكـون كثير الكارات قليل البارات؛ إلا أن المسؤولية ستجعل منه أخصائياً أكثر كفاءة.

وإذا أردنا تبسيط الأمر بشكل مفرط، نقول إنه تتم تلبية حاجات الأغنياء لأنهم يـزوّدون الـبحّاثة الـسياسيين والاقتصاديين بمعلومات، ويستطيعون تحميل البحّاثة المـسؤولية علـى متابعة القيام بأعمال معينة. ولا تتم تلبية حاجات الفقراء لأنهم لا يمتلكون المال أو السلطة الكافية لإبراز حاجاتهم للآخرين، ولا يستطيعون تحميل أحد المسؤولية عن تلبية تلك الحاجات. إنهم عالقون مع المخططين. وتستمر المأساة الثانية.

## سبب شهرة المخططين؟

في أي مـسعى إنـساني، ينبغي إرضاء أولئك الذين يدفعون الفواتير. والمشكلة الكـبرى مع المساعدات الخارجية والجهود الأوروبية الأخرى لإصلاح باقي العالم هي أن الذين يدفعون الفواتير هم الأغنياء الذين لا يمتلكون معرفة عميقة بالفقراء. ويطالب الأغنياء بأعمال كبيرة لحل المشاكل الكبيرة، وهو أمر مفهوم وعاطفي. وتجعل الخطط الكـبيرة الأغنياء سعداء لأن شيئاً ما يتم فعله حول مشكلة مأساوية تتمثل بالفقر في العالم. ونشرت *نيويورك تايمز* في حزيران/يونيو 2005 افتتاحية تدافع عن الخطة الكبيرة الخاصة بأفريقية بعنوان افعل شيئاً وحسب. وقال منظم حفلة حياة 8 بوب غيلدوف: "ينبغي فعل شيء ما، ينبغي فعل أي شيء، سواء كان يجدي نفعاً أم لا"[(21)]. شيء ما، أي شيء، أي خطة كبيرة سترفع الضغط عن الأغنياء لتلبية حاجات الفقراء الأساسية. واحسرتاه، إذا رفعت الخطط الكبيرة غير الفعّالة الضغط عن الأغنياء لمساعدة الفقراء، ستكون النتيجة المأساة الثانية، لأن الأفعال التدريجية الفعّالة لن تحدث عندها أبداً.

شاعت الخطط غير الفاعلة نتيجة ابتعاد المساعدات الغربية عن مراقبة العامة في الغـرب. ولن تكون المقاربات غير الفعّالة كثيرة إذا كانت النتائج مرئية. والخطط الكـبيرة مغـرية للسياسيين، وأصحاب القرار والنشطاء الذين يسعون إلى إحداث فرق كبير، دون أن يدرك العامة في الغرب أن تلك الخطط القادمة من القمة ليست متصلة بواقع القاعدة.

تمتلـئ الكـتب والأفلام والبرامج التلفزيونية بقصص تقدّم بطلاً، أو شخصاً مميزاً، ينقذ العالم. وتعدّ سلسلة هاري بوتر، تحديداً، مثالاً ناجحاً عن هذه القصة: مراهق عادي يقضي على الشر بشجاعته وتعاطفه مع الآخرين.

نحـب جمـيعاً أن نكون أشخاصاً مميزين. هل جزء من سبب شهرة الخطط الكبيرة في الغرب أنها تقدّمه في موقع القائد، أو المميز لإنقاذ باقي العالم؟

انقـسام المخططون-مقابل-البحّاثة ليس مكافئاً لليسار مقابل اليمين. وتلقى الخطط الكبيرة دعماً كبيراً من كلا الجناحين في كل من البلاد التي يحكمها اليسار أو الـيمين على حد سواء. ويحب اليسار فكرة الجهود الكبيرة التي تقودها الدولة لمحاربـة الفقر في العالم. ويحب اليمين فكرة الإمبريالية الخيّرة لنشر الرأسمالية الغربية وإخماد المعارضة للغرب. وهكذا، كما يشرح هذا الكتاب، لدينا وضع غريب من المساعدات الخارجية من اليسار والتدخل العسكري من اليمين (رغم أن كلاً منهما قـد يتنـصل مما يفعله الآخر). وتستطيع بعض الحملات العسكرية أو الدفاع عن المساعدات أن تقاوم إغراء لعب هاري بوتر.

بطـريقة مماثلـة، يأتي الانتقاد للخطط الكبيرة من معارضين لليسار واليمين. ويقـول معارضـو الجناح اليميني أن أمل الفقراء سيأتي أساساً من الأسواق المحلية والديمقراطية. ولا يحب معارضو الجناح اليساري الإمبرياليين الغربيين الذين يحاولون إعادة تصوير الفقر في ذهنية الغرب. كلا المعارضين للجناحين اليميني واليساري هو علـى المسار الصحيح. ويوافق البحّاثة في الوسط على أن خطط اليسار أو اليمين الكبيرة (لا المساعدات الخارجية أو التدخل العسكري الأجنبي) لا تستطيع القضاء علـى الفقـر في باقي العالم - دعونا نجد بعض الأشياء المحددة التي تساعد الفقراء فعلاً.

حـتى نكون منصفين، الكثير من الأشخاص الذين يعملون في محاربة الفقر في العـالم بعيدون تماماً عن الخيال ويريدون فعلاً مساعدة الفقراء ويحاولون جاهدين القـيام بأعمالهم على أكمل وجه. ويظهر المخططون بأنواع شتّى، والتي تتناقض فـيما بيـنها أحياناً بشكل صارخ، والكثيرون منهم لا يعتنقون الأفكار المتطرفة المذكورة هنا. إلا أن التعلق بهدف كبير وخطة كبيرة شائع بشكل لافت للنظر. إن

جـــزءاً مـــن المأساة الثانية أن الكثير من النوايا الطيبة والعمل الشاق للأغنياء الذين يهتمون بالفقراء يذهب عبر قنوات غير فعّالة.

ينتمـــي الأشـــخاص الذين يعملون في وكالات المساعدات أو المنظمات غير الحكومـــية علـــى الأرجـــح إلى البحّاثة وليس المخططين. وللأسف، تقنع الوقائع الـــسياسية في الـــدول الغنية – الدعم من كلا الجناحين للخطط الكبيرة –العاملين بـــتلك الخطط، وتستهلك المال والوقت والطاقة من الأعمال القابلة للتحقيق التي يكتشفها العاملون أثناء بحثهم.

| روبرت أوين 1857 | جيفري ساكس 2005 |
|---|---|
| "إذا كنتم ستوافقون الآن بين أنفسكم على الدعوة إلى مؤتمر للحكومات الكبرى في العالم، ودعوة الصين، اليابان، بورما... الخ، ستظهر حالة جديدة من العقلانية بين البشر، عندما يسود الصدق، السلام، التناغم، الازدهار الفكري والسعادة". | "شهد أيلول/سبتمبر 2000 أكبر تجمّع لقادة العالم في التاريخ... الوثيقة... التي أقرها قادة العالم... بحثت مسائل الحرب والسلم، الصحة والمرض، والغنى والفقر، والتزمت بأن يتخذ العالم مجموعة من الإجراءات لتحسين حياة البشر". |
| "عبر التقدم في العلوم الطبيعية والفكرية... قدمت الوسائل التي أنتجت وفرة في الطعام، اللباس، المسكن، التدريب، التعليم، الترفيه وحكم الجنس البشري ازدهاراً مضطرداً – دون حرب... ويمكن تحقيق هذه النتائج الآن للمرة الأولى في تاريخ العالم". | "يمكّننا التقدم التكنولوجي من تلبية حاجات الإنسان الأساسية... وتحقيق هامش لا مثيل له يتجاوز حدود الحاجات الأساسية... فرصتنا المثيرة... [هي في] نشر فوائد العلوم والتقانة... إلى كل أصقاع العالم... لضمان سلام دائم...". |
| "عندما... يتشرّب هؤلاء روح المحبة والإحسان العالمية... عندها المسار المباشر للسعادة القصوى الدائمة لجنسنا... سيكون ممكناً". | "تحت تصرف المجتمع الدولي... شجاعة وتعاطف الجنس البشري لجعل ذلك ممكن الحدوث". (مداخلة في تقرير مشروع الألفية، كانون الثاني/يناير 2005). |
| "ربما يمكن تحقيق هذه النتائج... الآن... بصعوبة ووقت أقل كثيراً مما يمكن تخيله". | "إن النجاح في القضاء على مصيدة الفقر سيكون أسهل مما يبدو عليه الأمر". |
| "سيتم التخلي عن كل البرامج الصغيرة المعزولة التي اقترحها مصلحون يمتلكون نوايا حسنة ولكنهم يفتقرون إلى الخبرة لأنها عديمة الفائدة لتحقيق أهداف نهائية". | "القيام بالأشياء تدريجياً أمر لا طائل منه" (*واشنطن بوست*، 27 آذار/مارس 2005). "المثير أن النجاح في مجال بعينه، سواءً الصحة، التعليم، أو إنتاجية الزراعة، يعتمد على الاستثمارات في مجمل القطاعات". |

## الطوباوية

كان عالم اجتماع القرن التاسع عشر روبرت أوين معجباً بالثورة الصناعية. وقد استبق إعلان الألفية" الذي وقع عليه قادة العالم بعد قرن ونصف، وقال في كتاب سنة 1857: "ينبغي أن لا تتردد القوى العظمى في العالم في أي مسلك تختار". وإذا اختارت الخطة الصحيحة، "سينعم الجنس البشري دائماً بالصحة، الطعام، اللباس، المأوى، التدريب، التعليم، الوظائف، ويعيد صياغة الحكم المحلي والمركزي، ويستمتع بالحياة بأكثر الأشكال عقلانية على وجه الأرض، ويجعلها تتوافق بأفضل سبيل ممكن مع أي تغيير ربما يحدث بعد الموت"[22]. ويوصف "أوين" منذ ذلك الحين بأنه طوباوي. إلا أنه إذا استثنينا الإشارة المتعلقة بالاستعداد للحياة بعد الموت، سنجد تطابقاً قوياً بين كلماته البليغة من القرن التاسع عشر وتلك التي يقولها مخطط معاصر مثل "جيفري ساكس". إن الطوباوية تعود اليوم.

لسوء الحظ، التعلق الجديد بالطوباوية ليس مجرد فصاحة بلاغية غير مؤذية. إن وضع أهداف مثالية يعني أن يركّز العاملون في مجال الإغاثة على مهمات يتعذر تنفيذها، بدلاً من مهمات يمكن تنفيذها وتجدي نفعاً.

## الحاجات الملحّة

يصبح الجهد الضائع على الخطط أكثر مأساوية عندما نفكر ببعض حاجات الفقراء البسيطة الملحة، والتي يستطيع البحّاثة تلبيتها تدريجياً. وفي بلد نموذجي في أفريقية، يعاني ثلث الأطفال تحت سن الخامسة من إعاقة في النمو نتيجة سوء التغذية. وقالت مجموعة من النساء في نيجيريا أنهن يعانين من هزال شديد نتيجة الجوع ولا يستطعن إرضاع أطفالهن. وعبر أفريقية كلها، يوجد "موسم جوع" طويل، عندما تنفد مخزونات الحصاد الأخير دون أن تنضج المحاصيل الجديدة. وحتى في إقليم أكثر ازدهاراً مثل أميركا اللاتينية، يعاني خُمس الأطفال من سوء التغذية. ويؤدي سوء التغذية إلى خفض معدل حياة الأطفال ويجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالأوبئة القاتلة. وقالت امرأة في فولنتاد دي ديوس، الإكوادور إن الأطفال يمرضون

"بسبب نقص الطعام. ونحن فقراء. ليس لدينا مال لشراء الغذاء أو إطعام أنفسنا"[23].

تتعطل الآبار في كاوالالا، مالاوي في موسم الأمطار بسبب غياب الصيانة. ويجد القرويون أنفسهم مجبرين على استعمال مياه البحيرة للشرب، رغم أنهم يعرفون أنها ملوثة بالفضلات البشرية القادمة من الجبال. ويسبب ذلك لهم الأمراض مثل الإسهال والبلهاريسيا[24]. والبلهاريسيا ناتجة عن ديدان طفيلية تعيش في المياه الملوثة؛ وهو يحدث أضراراً في الرئتين، الكبد، المثانة والأمعاء[25].

يقول رجل عجوز في إثيوبيا: "انتزع الفقر زوجتي مني. وعندما مرضت، حاولت جاهداً معالجتها بالتبل (مياه مقدسة) ووكابي (الأرواح)، لأنها الأشياء الوحيدة التي يستطيع شخص فقير توفيرها. بأي حال، أخذها الله بعيداً. ابني، أيضاً، قتلته الملاريا. أنا وحيد الآن"[26].

أظهرت دراسات عن فافيلا البرازيلية وجود مشاكل مجارير مرعبة. وفي نوفا كاليفورنيا، "تسبب مياه المجارير التي تجري أمام المنازل الأمراض، ولا يستطيع أحد تحمّل الرائحة. وعندما تمطر السماء، تدخل مياه المجارير من الأبواب، وينبغي على السكّان رفع كل شيء عن الأرض", وفي فيلا يوناو، "في الشتاء، تفيض مياه المجارير وتغمر الشوارع، هذا دون ذكر غزو البعوض. ولا توجد مراحيض في بعض المنازل هنا، لهذا يستعمل الناس الشارع". في مورو دا كونسيكو، تسبب المجارير الأمراض للأطفال وتنبعث منها "رائحة كريهة"[27].

يعيش "شينوي أوكورو"، في السادسة والعشرين، في قرية أوكبو الزراعية جنوب شرق نيجيريا. وأخرجته والدته الأرملة من المدرسة حتى يستطيع المساهمة في زيادة دخل العائلة من الأعمال الزراعية وجمع محصول النخيل. إلى جانب النخيل، تنتج أوكبو أيضاً المنيهوت (نبات استوائي له جذر نشوي)، البطاطا الحلوة والمشغولات اليدوية. وتزيد الطرق الوعرة المؤدية إلى القرية من كلفة نقل البضائع المحلية إلى الأسواق بحوالى خمسة أضعاف مما إذا كانت الطرق جيدة، ويؤدي ذلك إلى خفض دخل وفرص "شينوي". وتجعل العزلة التي تفرضها حالة الطرق السيئة عاملي الصحة والمعلمين مترددين في قبول وظائف في أوكبيو. وقد سافرت على

طـــرق وعرة، مليئة بالحفر والمطبات والطين في أفريقية، وهي تسبب آلاماً مبرّحة فعلاً. وينبغي على القرويين أيضاً الانتقال على طرق وعرة للحصول على الماء، منذ أن تعطـــل البئر المحلي الذي تم إنشاؤه قبل ثلاث عشرة سنة منذ أربع سنوات، و لم يـــتم إصلاحه بعد. وتمشي النساء والأطفال مسافة ثمانية كيلومترات للوصول إلى ينابيع الماء؛ ويسافر بعضهم اثنين وعشرين كيلومتراً على طرق وعرة إلى أقرب بلدة لشراء المياه[28].

تظهـــر بعض قصص النجاح أن وكالات المساعدات تستطيع إحراز تقدم في مشاكل مثل هذه. ويوجد برامج ناجحة لإطعام الجياع، مما يعني حصول الأطفال في فولنـــتاد دي ديكوس، الإكوادور على الطعام. وساعد النجاح في توسيع خدمة إيـــصال المياه النظيفة إلى القرويين في كوالالا، مالاوي. وفي مبوادزولو، مالاوي، أتـــاح حفر بئرين عميقين للقرويين الامتناع عن استعمال مياه البحيرة الملوثة، وقاد ذلـــك إلى تـــراجع في حالات الإصابة بالكوليرا[29]. ويمكن تفادي مأساة الرجل الإثـــيوبي بـــتوزيع أدوية رخيصة. وتستطيع فافيلا البرازيلية الحصول على صرف صـــحي مناسب؛ وفي الواقع، تم إحراز بعض التقدم هناك فيما يخص هذا الموضوع مقارنة بالعقد الماضي. ويمكن فك عزلة أوكبو في نيجيريا ببناء وصيانة طريق جيد. ويمكن إصلاح آبار مدمرة في كوالالا وأوكبيو. وتستطيع وكالات المساعدات فعل المـــزيد لحـــل مثل تلك المشاكل إذا لم تركّز جهودها على خطط مثالية، وكانت مـــسؤولة عـــن مهمـــات مثل إيصال الطعام، الطرق، الصرف الصحي والأدوية للفقراء.

## مسؤولية الرجل الغربي: ملاحظات تاريخية

كمـــا يـــدل مثال "روبرت أوين"، التمسك بحلول مثالية لمشاكل باقي العالم ليس جديداً – إنه موضوع انتقل عبر تاريخ الغرب وباقي العالم. وظهرت الخطط الكبيرة التي ستصبح يوماً ما مساعدات خارجية وتدخلاً عسكرياً في بدايات القرن الثامن عشر. وتشير معظم السجلات إلى الانتقال المفاجئ من نظام الاستعمار إلى المـــساعدات الخارجـــية والتدخل العسكري الخيري، وبالطبع كان هناك تغييرات

رئيسية في مواقف وسياسات الغرب. ومن الجيد أيضاً رؤية الأساليب التي استمرت منذ تلك الحقبة. ومنذ البداية، لم تحظَ مصالح الفقراء باهتمام يذكر مقارنة بخيلاء الأغنياء. وانبثق "مسؤولية الرجل الغربي" من الفكرة الخيالية التي أسعدت الغرب بأننا "نحن" من وقع علينا الاختيار لإنقاذ باقي العالم. وأناط الرجل الأبيض بنفسه دوراً قيادياً في نسخة النظام السياسي القديم من "هاري بوتر".

اعتبرت حركة التنوير الفكري في أوروبة في القرن الثامن عشر بقية العالم لوحاً فارغاً - ليس لديه تاريخ ذو معنى أو مؤسسات خاصة به - يستطيع الغرب أن ينقش عليه مثله العليا. وكما وصف "كومت دو بوفون" الأمر: "ظهرت الحضارة من خلال الأوروبيين... ونظراً لتفوقها تحديداً، تعتبر الشعوب المتحضرة مسؤولة عن تطوير العالم". وقال "ماركيز دو كوندورسيه": "تلك الأراضي الشاسعة... لا تحتاج سوى إلى مساعدة منا لتصبح متحضرة"[(30)].

حتى مع القيام بإصلاحات تدريجية مفيدة، مثل الحملة البريطانية المناهضة لتجارة الرقيق في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، لم تكن غطرسة الرجل الأبيض على وشك الاختفاء آنذاك. وقال البريطاني المحافظ السير "روبرت بيل" في خطاب له في حزيران/يونيو 1840 أنه ما لم يوقف البيض تجارة الرقيق، فإنهم لن يقنعوا أفريقية أبداً "بتفوق إخوانهم الأوروبيين"[(31)].

قال أحد قادة الحركة المناهضة للعبودية، "ويليام ويلبرفورس"، لاحقاً حول الهند: "ألا ينبغي علينا عندها... السعي لانتشال تلك المخلوقات البائسة من وضعها المزري الحالي؟"[(32)]. وقال "جيمس ميل" سنة 1810: "من أجل السكان المحليين" في الهند، لا يستطيع البريطانيون "تركهم لمصيرهم"[(33)].

حتى مؤتمر برلين سنة 1885، الذي قسّم أفريقية بين المستعمرين الأوروبيين - مثل الأطفال الذين يصرخون طلباً للحلوى عند افتتاح الهدايا - تضمّن لغة إيثارية. وكان الموقعون "يهدفون إلى تعليم السكان المحليين وتزويدهم ببركات الحضارة"[(34)].

وانتقد المعارض الفذ، مارك توين، الجهود الحضارية ابتداءً من سنة 1901: "بركات الحضارة... لا يمكن أن تكون أفضل، في ضوء خافت... مع مسائل تنال

الكثير من الاهتمام، والتي زودوا بها هذا المعرض المرغوب: قانون ونظام... حرية... تعامل مشرف... حماية الضعيف... تعليم... هل هذا جيد؟ يا سيدي، إنها فطيرة. وستجذب إلى المعسكر كل أحمق يجلس في الظلام في أي مكان"[35].

وعد ميثاق عصبة الأمم الذي تم إقراره بعد الحرب العالمية الأولى "الشعوب التي لا تمتلك القدرة على النهوض بأنفسها" بأن تكوّن "رفاهية وتنمية تلك الشعوب وديعة مقدسة للحضارة". لهذا، "ينبغي وضع تلك الشعوب تحت وصاية الأمم المتقدمة"[36]. ولم يتساءل سوى بعض المشككين فيما إذا كانت مثل تلك الوصاية "محاولة كبيرة لإخضاع الأجناس البشرية أكثر منها... شكلاً بدائياً من الاستغلال"[37].

حدث تغير في اللغة (وفي التفكير أيضاً) بعد الحرب العالمية الثانية. وذهبت الأحاديث حول التفوق العرقي، الوصاية على الشعوب المتخلفة، وشعوب لا تستطيع حكم نفسها أدراج الرياح. وأصبح الحكم الذاتي والتحرر من الاستعمار مبادئ عالمية. وبدّل الغرب العبارة العنصرية بكلمة جديدة. وتحولت كلمة "متخلف" إلى "نامٍ". وأصبحت كلمة "الشعوب الهمجية" "العالم الثالث". وكان هناك تغيير حقيقي في المشاعر بعيداً عن العنصرية نحو احترام المساواة، لكن مبدأ الرعاية والإكراه بقي متداولاً. وتتناول الفصول الأخيرة من هذا الكتاب استخلاص العبر من تاريخ الاستعمار في "بناء الدول" اليوم.

في الوقت نفسه، حصل مشروع الغرب لتطوير باقي العالم على اسم جديد: المساعدات الخارجية. وبدأت المساعدات الخارجية مع برنامج "النقاط الأربع" الذي طرحه "هاري ترومان". وقال في خطاب توليه مهامه في 20 كانون الثاني/يناير 1949 (مستبقاً "جيفري ساكس" ومشروع ألفية الأمم المتحدة بأكثر من نصف قرن): "ينبغي أن نبدأ برنامجاً جديداً شجاعاً لـ... تطوير وتنمية المناطق الناميّة. ويعيش أكثر من نصف سكان العالم في ظروف تقترب من البؤس... للمرة الأولى في التاريخ، تمتلك الإنسانية المعرفة والمهارة للتخفيف من وطأة معاناة تلك الشعوب". وتجاهل "ترومان" محاولات الغرب السابقة كما لو أنها أقارب ريفيين بعيدين في زفاف يقام في بارك-أفينيو: "للمرة الأولى في التاريخ" نعرف كيف نساعد باقي العالم ("تلك الشعوب").

شق "ترومان" طريقاً جديدة. وسرعان ما ظهر خبير التنمية، وريث المبشّر وضابط الاستعمار. وتوصلت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة بعد سنتين من خطاب "ترومان" إلى نتيجة مفادها أن: "تحقيق زيادة 2% في الدخل القومي للفرد الواحد" تطلب مساعدات خارجية "بحدود 3 مليارات سنوياً". وفي سنة 1960، ادّعى "والت روستو" في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي": "أن هناك حاجة لزيادة المساعدات الخارجية بقيمة 4 مليارات دولار لتحقيق نمو منتظم في كل آسيا، الشرق الأوسط، أفريقية وأميركا اللاتينية، بزيادة دخل الفرد بحوالى 1.5% سنوياً". كان هناك بعض المصالح الشخصية في هذا المضمار. وعنون "روستو" كتابه "البيان المناهض للشيوعية". وتنافس الغرب (العالم الأول) مع الشيوعية (العالم الثاني) لجعل العالم الثالث ينتهج "الطريق الأمثل". وكافح الغرب لإقناع باقي العالم أنه يمكن تحقيق الازدهار المادي بسهولة في ظل الحرية (الملكية الخاصة، الأسواق الحرة والديمقراطية) أكثر من تحت مظلة الشيوعية. وكان على جيوش الغرب أحياناً أن تتأكد من سلوك باقي العالم طريق الرخاء. وأثّرت الحرب الباردة في الجهود الغربية طوال عقود (كما تؤثر الحرب على الإرهاب في المساعدات الخارجية اليوم).

كان "روستو" مستشاراً لـ "جون ف. كينيدي"، الذي أعلن سنة 1961 أن "برامج ومفاهيم المساعدات الخارجية الموجودة حالياً غير مرضية على الإطلاق... ننوي خلال عقد التنمية القادم هذا تحقيق نجاح فاصل فيما يخص مصير العالم النامي، ونتطلع نحو ذلك اليوم... الذي تنتفي فيه الحاجة للمساعدات الخارجية".

أفرزت تلك الحملة عدداً كبيراً من الوكالات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية USAID، وزارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية DFID، مصرف التنمية الأميركية البينية IDB، مصرف التنمية الأفريقية AFDB، مصرف التنمية الآسيوية ADB، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، منظمة الصحة العالمية WHO، منظمة الأغذية والزراعة FAO، منظمة العمل الدولية ILO، صندوق الأمم المتحدة للأطفال UNICEF، وكثير غيرها.

لم يكـــن الأمر مقتصراً على المساعدات الخارجية؛ وإنما قدّم الغرب المشورة، وأقام العلاقات الدبلوماسية، واستعمل التدخل العسكري كجزء من حملته لتطوير باقـــي العـــالم. وأرسل قادة الحرب الباردة الجواسيس، الجنود والأسلحة إلى البلاد الفقيرة في محاولة لإنقاذها من الشيوعية وتطبيق الرأسمالية.

تم ابـــتكار حقل جديد بالكامل من الاقتصاد يدعى "اقتصاد التنمية". ودعا اقتصادي بولندي المولد يدعى "بول روزنشتاين-رودان" في الأربعينيات إلى "دفعة كـــبيرة" لنقل العالم الثالث إلى الأول. ودرس باحثون في السياسة وعلم الاجتماع وحقول كثيرة أخرى "تنمية" البلاد الفقيرة.

قـــال الاقتـــصادي وعالم الاجتماع، والذي حاز لاحقاً جائزة نوبل، غونار مردال، سنة 1956 أن الحل لمشكلة الفقر يتمثّل في خطة: "من المتفق عليه الآن أن الـــبلد النامي ينبغي أن يكون لديه... خطة وطنية عامة موحدة... تعمل بتشجيع ومـــباركة مـــن الدول المتقدمة". واستعمل "مردال" لغة عاطفية لوصف مثل تلك الخطـــط، لغة تحاكي ما هو موجود حالياً (الأصلية بالأحرف المائلة): *"إن البديل للقـــيام بمحاولة بطولية هو الإذعان المستمر للوضع الراهن أو الانحسار الاقتصادي والثقافي والذي يعدّ أمراً مستحيلاً من الناحية السياسية في العالم المعاصر"*[38]. آمين على ذلك، عدا أن الخطة البطولية فشلت في إنهاء الركود الاقتصادي أو حتى إدراك إمكانية تلبية حاجات أكثر بساطة.

تبقى الأفكار التي ألهمت نسخة اليوم من "مسؤولية الرجل الغربي" نفسها مع بعض التقلبات الفكرية منذ ذلك الحين. وكان الاقتصادي الهنغاري-البريطاني "بيتر بـــاور" معارضـــاً فذاً منذ وقت مبكر، والذي توقّع قبل أربعة عقود مضت فشل تخطيط "التنمية" عبر المساعدات الخارجية[39].

المغالطـــة أن يفترض المرء أنه إذا درس وعاش في مجتمع ينعم نوعاً ما بالرخاء والأمـــن، فإنه يعرف ما يكفي ليخطط لمجتمعات أخرى حتى تنعم بالرخاء والأمن. وكما قالت صديقتي "أبريل" مرة أن ذلك يشبه التفكير بتكليف خيول السباق بناء مضمار السباق.

## الفقراء يساعدون أنفسهم

في تقديمــه لكتاب "ساكس" "نهاية الفقر"، يقول "بونو": "الأمر منوط بنا". ويكــتب "ساكس" عن "التحدي الذي يواجه جيلنا". وكان "غوردون براون"، عندما أعلن عن خطته "الدفعة الكبيرة" للمساعدات، يوجه كلامه للأفارقة: "ينبغي أن نقــول"، [أننا] "سوف نساعدكم على بناء القدرة التي تحتاجون إليها للتجارة. ليس فتح الباب فقط، وإنما مساعدتكم على اكتساب القوة لعبور العتبة"[40].

أكثــر مــا يــثير الحنق فيما يخص المخططون هو مدى غطرستهم (لا إرادياً عــادة). إليكم هذا السر: في أي وقت تسمعون فيه سياسي أو ناشط غربي يقول "نحــن"، فإنــه يعــني "نحن البيض" - إنها النسخة المعاصرة من "مسؤولية الرجل الغربي". (لا ينطبق هذا آلياً على كل الجهود الأوروبية لمساعدة الفقراء؛ لأن هناك أغنياء يهتمون كثيراً بالفقراء وليسوا متغطرسين).

احــتج محامــي وصــحفي كاميروني يدعى "جان-كلود شاندا تونمي" في تموز/يوليو 2005 عبر مقال نشرته *نيويورك تايمز* على منظمي حفلة "حياة 8" بأنهم: "لا يــزالون يعتقدون بأننا مثل الأطفال الذين ينبغي عليهم إنقاذهم"، مع "رغبتهم باقتراح حلول نيابة عنا".

ســنرى فيما تبقى من هذا الكتاب التغييرات المثيرة التي قد تحدث حالما يتم التخلــي عن ذهنية الغطرسة - من إنهاء الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي علــى المساعدات، إلى إنهاء التدخلات العسكرية، إلى منح الهبات المناسبة التي تزيد فرص الأفراد وليس تدليل الحكومات السيئة.

لن يكون على فقراء العالم الانتظار دون حراك حتى ينقذهم الغرب (وهم لا ينتظرون ذلك فعلاً). الفقراء هم أفضل البحّاثة بأنفسهم. وفيما يناقش المخططون الغربيون إمكانية زيادة المساعدات الخارجية لتصل إلى 50 مليار دولار لكل البلاد الفقــيرة، فإن مواطني بلدين فقيرين كبيرين فقط - الهند والصين - كانوا يحققون زيــادة في دخلهم يبلغ 715 مليار دولار في السنة[41]. وانتقلت عصابة الأربعة - هونغ كونغ، كوريا، سنغافورة وتايوان - من العالم الثالث إلى الأول خلال العقود

الأربعـة الماضـية. وحققت الصين، الهند، وعصابة الأربعة ذلك من خلال جهود العديـد مـن القـوى اللا مركزية التي اشتركت في بناء الأسواق (المركبة المثالية للمعلـومات والمسؤولية) دون مساعدة غربية مؤثرة تشاركهم في دخلهم، وبعض الجهـود التي بذلتها حكومات تلك الدول (بأعلى مستوياتها)، ودون أن يقول لها الغرب ما ينبغي القيام به. ولم تواجه البلاد النامية التي تأتي في المرتبة الرابعة في تلقي المـساعدات نـسبة إلى دخلـها القومي مشاكل في تحقيق معدلات نمو صحية، وسجلت زيادة بلغت 2.5% في دخلها خلال العقود الأربعة الماضية.

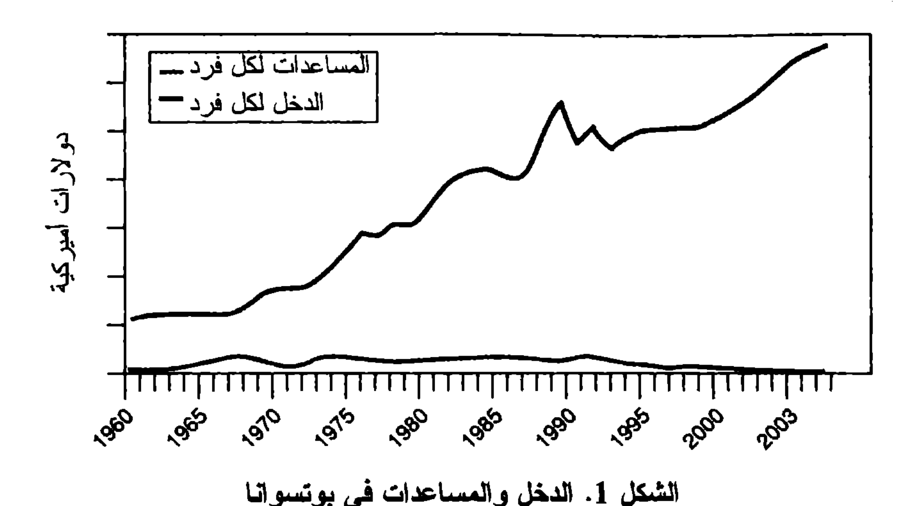
لا تـنجح التنمية المحلية دائماً، كما يدل الفقر والفوضى السياسية في العديد من أصقاع الأرض. ورغم ذلك، عندما تفشل التنمية المحلية، يمتلك الفقراء سعة حيلة أكثر مما يتخيل المخططون. وفي إثيوبيا، قضت "إيتنش آيل"، البالغة من العمر ثمانية وثلاثين سـنة، أكثر من اثنتي عشرة سنة في نقل الحطب إلى أديس أبابا. وتحاول الآن مساعدة النساء والفتيات مثل "أمارتخ". وهي تدير جمعية "حاملات حطب الوقود السابقات"، التي يعلّم أفرادها الفتيات مما يسمح لهن بالبقاء خارج فرقة جمع الحطب. وتعلم "إيتنش آيل" وزميلاتها أيضاً النساء مهارات بديلة، مثل الحياكة، وتمنحهن قروضاً صغيرة للبدء بمشاريعهن الخاصة. تقول "آيل": "تعرف معظم النساء الحياكة لكنهن لا يمتلكن أموالاً كافية لشراء المواد، لهذا نقدم لهن ذلك، ونـزودهن أيضاً بتصميمات جديدة ومختلفة بحـيث يـستطعن بيع الشالات والفساتين بسهولة أكبر"[42]. وهذه الجمعية ليست وصـفة سـحرية – لم تصل بعد إلى "أمارتخ" – لكنها تُظهر نوع الجهود المحلية التي يستطيع المانحون الأجانب دعمها بشكل أكبر.

حقـق الفقراء لأنفسهم أكثر بكثير مما أنجزه لهم المخططون، كما سنرى في فـصل "التنمية المحلية". ورغم أن الغرب يستطيع المساعدة في التخفيف من معاناة الفقـراء إذا اعـتمد أكثر على البحّاثة في وكالات المساعدات وأولئك المتواجدين علـى الأرض مثل "إيتنش آيل"، إلا أن الغرب لا يستطيع تغيير باقي العالم. ومن الغـريب التفكير بأن الغرب يستطيع تغيير مجتمعات معقدة تمتلك تاريخاً وثقافات مختلفة لتكون صورة عنه. وينبثق الأمل الرئيسي للفقراء من كونهم بحّاثة بأنفسهم، وأنهم يستطيعون اقتباس الأفكار والتقانة من الغرب عندما يناسبهم ذلك.

ينبغي أن نفرق بين سؤالين يبرزان معاً: ما الذي تستطيع المساعدات الغربية فعله؟ كيف يمكن تحقيق ازدهار طويل الأمد في باقي العالم؟ يدور هذا الكتاب حول السؤال الأول فقط، دون أن يناقش أن المساعدة الغربية ليست جواباً على السؤال الثاني.

السـؤال الثاني يستحق الطرح بالفعل! وسوف يستمر بتشكيل أرضية خصبة للاستكشاف لكل من البحّاثة وصانعي السياسات. وبالنسبة للقراء الذي ينتظرون بفـارغ الصبر الحصول على جواب على **السؤال الكبير**: "ما الذي نستطيع فعله الآن لتحقـيق الازدهـار؟" لنأخذ علماً فقط بأن تجربة الخمسين سنة الماضية من الأبحاث لم تأتِ بأي أجوبة سهلة. وإذا كانت مثل تلك الأسئلة السهلة موجودة، سـيكون هناك قصص نجاح تنمية أكثر مما هو قائم حالياً. ولا يوجد سوى القليل مـن الأجوبة على أجزاء معينة من ذلك **السؤال الكبير**، ويبدو أن التقدم مستمر بالاتجـاه نفـسه - ليس عبر هجوم مباشر على **السؤال الكبير**. وكما قال السير "فرانـسيس باكـون" في القرن السابع عشر: "يبدو في غالب الأحيان أن الأشياء البـسيطة والصغيرة تكتشف أشياء كبيرة بشكل أفضل مما تكشف الأشياء الكبيرة الـصغيرة". ويدور هذا الكتاب حول الأجوبة الصغيرة[43] التي يمكن الوصول إليها عبر المساعدات الغربية.

تـدور إحـدى قصص النجاح الاستثنائية حول بلد سجل أعلى معدل لنمو دخـل الفرد في العالم منذ سنة 1960 ولغاية الآن. هذا البلد ليس في شرق آسيا؛ وإنمـا في أفريقيا. وكانت نسبة نمو دخل الفرد في بوتسوانا خلال تلك الفترة 6%، وهـو رقـم غير مسبوق تاريخياً طوال تلك المدة الزمنية الطويلة. هل كان نجاح بوتـسوانا مـرتبطاً بالمساعدات الخارجية؟ في السنوات الأولى، كانت المساعدات نسبة لعدد السكان عاملاً حاسماً في الدخل القومي؛ لكنها تراجعت بعد ذلك فيما ارتفـع الدخل (انظر الشكل 1). ورغم أن المساعدات الخارجية ربما تكون لعبت دوراً شـكلياً في تـاريخ بوتسوانا المستقلة، إلا أن حقبة النمو السريع سرعان ما ظهـرت بعد ذلك. وكانت بوتسوانا محظوظة لامتلاكها مناجم غنية بالماس، لكن الكثير من الدول الفقيرة الأخرى امتلكت موارد طبيعية بدّدتها بدلاً من أن تطوّرها. وكان الشيء اللافت للانتباه في بلد فقير أن بوتسوانا اعتنقت الديمقراطية.




**الشكل 1. الدخل والمساعدات في بوتسوانا**

## المضي قدماً

إذا نظـرنا إلى أعمـال الغرب بعين الاعتبار سنجد أن الطلب من وكالات المساعدات وعمال التنمية تحقيق أهداف مثالية أسوأ بكثير من إنجاز أشياء ملموسة يدعـو لها البحّاثة. وتجعلهم تلك الأهداف أقل تحملاً للمسؤولية عن تحقيق أشياء قابلـة للتطبـيق، كما هو الحال في التركيز على تحقيق "أهداف كبيرة" لـ "خطة كـبيرة" تشتت انتباه الجميع عمّا إذا كان الأطفال يحصلون على أدوية بقيمة اثني عـشر سـنتاً. إن الإقرار بأن التنمية تتم بشكل أساسي عبر الجهود المحلية سيحرر وكـالات الغرب من الأهداف الطوباوية، ويطلق يد القائمين على التنمية للتركيز على القيام بخطوات ملموسة أكثر تواضعاً لتحسين حياة الفقراء.

أيهـا المثالـيون، النشطاء، والمسؤولون عن التنمية في العالم، ليس لديكم ما تخسرونه سوى القيود التي تكبّلكم. لنـزوّد البحّاثة الذين يعملون في التنمية بالمزيد من السلطة والمال. ولن يكون عليكم إنهاء الفقر، إحلال السلام في العالم أو إنقاذ البيـئة فـوراً. كل ما عليكم فعله هو تبني ما تكتشفون أنه يجدي نفعاً باستعمال الموارد المتواضعة المتوفرة لكم لإحداث فرق في حياة الفقراء.

إذا أردتم العمـل على قضايا في مستويات أعلى، ينبغي أن يكون هناك أيضاً بحّاثـة يقودون عملية التغيير التدريجي في نظام المساعدات الخارجية لتزويد البحّاثة

الميدانيين بالمزيد من السلطة والأموال. وينبغي أن تكون إحدى التغييرات التدريجية التقييم الصادق والمستقل لوكالات المساعدات، وأن يتم تقديم مكافآت ممكنة لإيجاد أشياء تجدي نفعاً وإعادة تحويل الأموال لفعل المزيد من تلك الأشياء. ويستطيع البحّاثة التفكير في آليات تسمح للفقراء أنفسهم في التعبير عمّا يريدونه وعمّا لا يريدونه. وسنرى أن هناك مجالاً واسعاً للتطوير عندما يتبع الغرب القاعدة التي تقول "الأول لا يسبب ضرراً". وسيقدم هذا الكتاب الكثير من المقترحات الأخرى لإجراء تحسينات تجريبية على المساعدات الغربية، لكن لا تتوقعوا "خطة كبيرة" لإصلاح المساعدات الأجنبية. إن "الخطة الكبيرة" الوحيدة هي بالتوقف عن اعتماد "الخطط الكبيرة". و"الجواب الكبير" الوحيد أنه لا وجود لـ "جواب كبير".

تستطيع قلة قليلة فقط في الغرب أن تخطط. ويستطيع الناس في كل مكان، ليس في الغرب فقط، أن يكونوا جميعهم بحّاثة. ويستطيع البحّاثة التفتيش عن أساليب لإدخال تحسينات تدريجية على حياة الفقراء، آلية عمل المساعدات الخارجية، عمل الأسواق الخاصة وأعمال الحكومات الغربية التي تؤثر في باقي العالم. ويستطيع الكثيرون من البحّاثة مراقبة عمل المساعدات الغربية في العديد من المواقع المحلية حول العالم، ورفع أصواتهم عالياً عندما لا تجدي تلك المساعدات نفعاً. لقد حان وقت إنهاء المأساة الثانية لفقراء العالم، والتي ستساعد على تحقيق تقدم في القضاء على المأساة الأولى. ويستطيع البحّاثة تدريجياً اكتشاف كيف يمكن للفقراء تزويد *المزيد* من العملاء المسؤولين *بالمزيد* من التغذية الراجعة حول ما يعرفونه وما يريدونه ويحتاجون إليه. إن الخطط الكبيرة والأحلام الطوباوية التي تعترض الطريق، تبدد طاقات لا نظير لها. أليس بوسع البحّاثة أن يقرروا كيف يستطيع المسؤولون عن المساعدات إيصال أدوية بقيمة اثني عشر سنتاً إلى أطفال يموتون بسبب الملاريا، أو إيصال شبكة سرير بقيمة أربعة دولارات إلى الفقراء لمنع إصابتهم بالملاريا، أو إيصال ثلاثة دولارات لكل أم جديدة لمنع وفيات الأطفال، وجعل "أمارتخ" تذهب إلى المدرسة؟

## لـمحة

## "غانا على مدى العمر"

زحفت فولكسفاغن بيتلز (سلحفاة) عبر بلدة صغيرة في غانا على طول طريق من أكرا إلى رأس الرجاء الصالح. الوقت ليلاً. الجو حار. البيتلز صغيرة على ركابها الخمسة. رائحة الهواء مثل الخشب المحترق. ليس هناك أضواء في الشارع. شق السائق - والدي - طريقه عبر مجموعة من المشاة الغانيين على الطريق. نـزلت السـيارة بعدّة حفر في الطريق. تجاوزتنا مركبات لا أضواء لها تذهب في الاتجاه المعـاكس. لقـد خرجنا من البلدة وأصبحنا في الأدغال. نشم الآن رائحة الأزهار الاسـتوائية. وصـلنا إلـى دار الضيافة حيث سنبيت الليل. ليس هناك أضواء في الكـوخ. أضـاء شـخص ما فانوس كاز. طغت رائحة الكاز على كل ما سواها. وطوال حياتي بعدها، كلما شممت الكاز، تذكرت غانا. استلقيت مع شقيقي وشقيقتي يداعبـنا الـنعاس فـي الكوخ الخشبي الذي توجد فيه شرفات، والمتبقي من حقبة الاسـتعمار البريطاني. وتأقلمت والدتي العصبية، التي سبب لها كل منعطف حاد على الطريق أزمة وجودية، مع الفوضى الاستوائية. لم يكن في الكوخ سوى غرفة نوم واحدة؛ واستلقى بقيتنا على الأرائك أو الكراسي التي وضعناها بجانب بعضها الـبعض. واضـطربنا بعد أن رأينا بعض الحشرات وحتى الوطاويط في الكوخ. استغرقنا في النوم رغم ذلك، على وقع أنغام الطبول في قرى قريبة والأمواج التي تتكـسر علـى الساحل القريب. والدي أستاذ علوم طبيعية في جامعة رأس الرجاء الـصالح فـي غانـا، وهي جزء من برنامج أميركي لنقل المعرفة اللازمة لتنمية أفـريقية. نحن عائلة من خمسة أشخاص من باولينغ-غريين في أوهايو. نحن من ذوي البشرة البيضاء، وقد أتينا لإنقاذكم. أنا في الثانية عشرة من العمر.

بعـد خمـس وثلاثين سنة، أجد نفسي مجدداً على الطريق من أكرا إلى رأس الرجاء الـصالح. أنـا أستاذ اقتصاد التنمية، وقضيت العديد من السنوات الماضية أعمل على تطوير البلاد الفقيرة في العالم، وعملت ست عشرة منها لصالح البنك الدولي. سيارتنا تقفـز علـى واحد من أسوأ الطرق التي سبق ورأيتها على الإطلاق؛ ويقوم المانحون ببـناء طريق جديدة إلى جانب هذه الطريق البائسة. واتجهت سيارتنا إلى بلدة مبروميم الـصغيرة، وهـي قرية من الأكواخ الطينية المسقوفة بالقش. يعرف زميلي في السفر زعيم مبروميم، وما يثير الفضول أنه مهاجر غاني إلى الولايات المتحدة، ويعمل أستاذاً جامعياً في أكرون، أوهايو. ويقضي بعض الوقت كل سنة في مبروميم.

جــاء وجهاء القرية لتحيتنا، ومشوا بوقار يرتدون ألبستهم الاحتفالية ويتكئون على عــصي منقوشــة، ويــبعدون بهــا الماعــز والدجاج، يتبعهم حشد من الأطفال الفضوليين. وكجزء من حفل الاستقبال، وزّع الكبار كأساً من الشراب. وشرب كل مــنا بــدوره (عدا الأطفال) نصف محتويات الكأس ورمى بالباقي على الأرض، وكان المرافق يعيد ملء الكأس للشخص التالي.

أخبرنا كبار القرية الطاعنون في السن حول مدى تغير الحياة بمرور الزمن. وكان الكثير من القرويين يعانون من وباء دودة غينيا عندما كانوا يجلبون الماء من حفرة ملوثة. ويسبب وباء دودة غينيا برغوث مائي صغير يحمل يرقات الدودة. وعندما يــشرب الــناس الماء الذي يحتوي على تلك الكائنات الدقيقة، يصابون بالعدوى. وتفقــس اليــرقات داخل أجسادهم، وتنمو أخيراً إلى ديدان كاملة بطول ثلاثة أقدام (90ســم). وتخــرج الديدان أخيراً من تقرحات مفتوحة عبر الجلد. يتطلب الأمر أسابيع حتى تخرج، ويعاني الضحية خلال تلك الفترة من آلام مبرّحة ولا يستطيع العمل أو الذهاب إلى المدرسة[44].

يحصل القرويون الآن على مياه نظيفة عبر أنابيب من مدينة وينبا القريبة، ولم يعد هــناك وجود لدودة غينيا. وموّلت المساعدات الأجنبية جزئياً توسيع خدمة إيصال المــياه النظــيفة. ورغم أن إمدادات المياه تتقطع بشكل دوري، إلا أن الزعيم بنى خزّاناً مائياً (موّله المانحون الغربيون) لتخزين المياه وتزويد الناس بها أثناء فترات الانقطاع. أضحى الأطفال أكثر صحة. وأكثر من ذلك أن الزعيم العائد بنى أيضاً مدرسة ثانوية، والتي موّلها أيضاً المانحون الغربيون.

يخــيم الظــلام. ولا يــوجد كهرباء سوى في بيوت قليلة، وتغرق القرية في ظلام دامس لا يستطيع تخيله سوى قلّة من أهل المدينة الغربيين. درب التبّانة مرئي في الــسماء فــوق الــرؤوس. وعندما مشيت على طول الطريق الرئيسي في القرية، حاولــت ألا اصــطدم بمــشاة آخرين في الظلام. وتظهر أضواء خافتة من باعة متجولــين يبــيعون عجة البيض على ضوء الشموع في الشارع. واحتشد خمسون شخــصاً لمــشاهدة التلفاز خارج أحد المنازل التي تنعم بالكهرباء. إنهم يشاهدون جــنازة. لــم أستطع فهم جزء آخر من الجنازة بشكل كامل: عبر الشارع، كانت مكبــرات الــصوت تطلق موسيقى صاخبة، في تناقض صارخ عن الطبول التي ســمعتها قــبل خمس وثلاثين سنة. وحتى المنازل التي يوجد فيها كهرباء تحسنت عمّــا كانــت عليه قبل خمس وثلاثين سنة (رغم أنني شخصياً أفضّل الطبول على

الموسيقى الصاخبة)، عندما كانت الكثير من القرى لا تنعم بالكهرباء بعد. المأوى في الليل أساسي، لكن دون حشرات أو خفافيش.

تعدّ هذه اللمحة، مثل الكثير غيرها المنتشرة بين جنبات هذا الكتاب، دليلاً قصصياً حول كيف يعمل البحّاثة، مثل الزعيم من أكرون في أوهايو، أو بعض العاملين في وكالات المساعدات، على مشروعات تجدي نفعاً، مثل القدرة الكهربائية، نقل المياه عبـر الأنابيب، خزان المياه، القضاء على دودة غينيا والمدرسة الثانوية. أقصد أن تكون هذه القصص ذات مغزى، وليس "دليلاً" على أن البحّاثة يقومون بعمل أفضل مـن المخططين. (يتعامل النص الرئيسي في الكتاب مع تلك القضية الكبيرة). لقد تعرضـت بعـض التدخلات الصغيرة التي سأصفها إلى تقييمات صارمة، والتي يناقش الكتاب بأنها ضرورية لإحراز التقدم. لكن أشياء قليلة فقط خضعت لتقييمات صـارمة فـي مجـال المساعدات الخارجية، المدة. وينبغي أن نبدأ من مكان ما لنحصل على أفكار حول أشياء تجدي نفعاً.

مـا يزال هناك الكثير مما ينبغي فعله في غانا لمنع وقوع مأساة لا خير فيها. فقط 46% مـن الأطفـال المـصابين بالإسـهال يحصلون على علاج رخيص يتمثل بـتعويض السوائل عن طريق الفم التي تخفض بشكل كبير خطر الوفاة. وما يزال نمـو 29% من الأطفال غير مكتمل نتيجة سوء التغذية، والذي يمكن التخفيف من وطأتـه بنشر برامج الوقاية من الإسهال، برامج التغذية وتأمين إمدادات كافية من الطعام. ولا يتلقى 31% من الأطفال اللقاحات الرخيصة الخاصة بأمراض الأطفال القاتلة[45].

تـبدو هذه التدخلات دائماً صغيرة مقارنة بالرؤى الكبيرة للمخططين. ورغم ذلك، إذا ضـاعفتم عدد البحّاثة وقارنّا نتائج تدخلاتهم العديدة بالخطط التي لا تجدي نفعاً حقـاً، وإذا أخـذتم بعـين الاعتبار الأشياء القابلة للتطبيق والتي لم يتم فعلها لأن المساعدات لم تجد ما يكفي من البحّاثة، ستجدون طريقة للتفكير في مساعدات تلبّي (تفيد) احتياجات الفقراء أكثر من فصاحة "غوردون براون".

# الجزء الأول

---

# لماذا لا يستطيع المخططون تحقيق الرخاء

# الفصل الثاني

## أسطورة الدفعة الكبيرة

**من غير المنطقي قبول اقتراح عندما لا توجد أرضية لأي شيء يؤكد صحته.**

"برتران رسل "

لماذا تهيمن الخطط الطوباوية غير الفعّالة على مناقشات التنمية الاقتصادية؟ لقد رأينا أن سبب ذلك يعود بشكل جزئي إلى وضع خطط طوباوية من قبل السياسيين في الدول الغنية. إضافة إلى ذلك، يمثّل إلهام المخططين الفكري أسطورة قديمة حول تحقيق الجهود الغربية لتنمية طوية الأمد، والذي عاد للظهور بقوة.

تعود الأسطورة إلى الخمسينيات. الكثير من الأشياء قد تغير منذ الخمسينيات - لدينا الآن تكييف هواء، إنترنيت، عقاقير طبية جديدة، وجنس في الأفلام. إلا أن هناك شيئاً واحداً لم يتغير: الأسطورة التي ألهمت فكرة المساعدات الخارجية في الخمسينيات هي نفسها التي توحي بالمساعدات الخارجية اليوم.

يقدم الفصل الأول من هذا الكتاب أجزاء من تلك الأسطورة. وتبدو النسخة الكاملة كالآتي: البلاد الفقيرة عالقة في *مصيدة الفقر* (إنها فقيرة فقط لأنها بدأت مسيرتها فقيرة) والتي لا تستطيع الخروج منها سوى بـ "دفعة كبيرة" من مساعدات التمويل، تتضمن استثمارات وأعمالاً تتناول كل أوجه التنمية، والتي تستطيع بعدها *تحقيق* تنمية مستدامة، حيث تنتفي الحاجة للمساعدات. هذه هي الأسطورة التي احتضنت ولادة المساعدات الخارجية في الخمسينيات؛ وهي نفسها التي تؤيد زيادة المساعدات بشكل كبير في الوقت الراهن. وسيبحث هذا الفصل في هذه الأسطورة مقابل الواقع الذي قد تراكم خلال السنوات الخمسين الماضية والفروق بين الأسطورة الأصلية ونسختها التي ظهرت بعد نصف قرن. سأقول لكم ما خمّنتموه بالضبط: الواقع لا يدعم الأسطورة. إنه مثال تقليدي عن محاولة تحقيق شيء لم يجدِ نفعاً من قبل، وهي إحدى سمات المخططين.

دعونا نتفحص كل الأجزاء المكونة لأسطورة التنمية.

## جزء الأسطورة الأول:

### البلاد الفقيرة جداً عالقة في مصيدة الفقر والتي لا تستطيع الخروج منها دون دفعة كبيرة من مساعدات التمويل

كان مفترضاً أن تنتزع "الدفعة الكبيرة" من تدفق المساعدات الهائلة البلاد الفقيرة مما دعاه مشروع ألفية الأمم المتحدة "مصيدة الفقر"، والتي منعت آلياً البلاد الفقيرة من النمو. ويشرح "جيفري ساكس" الأمر في كتابه سنة 2005 "نهاية الفقر": "عندما يكون الناس... معدمين تماماً، سيحتاجون إلى دخلهم الكامل، أو ما يزيد عنه، للبقاء على قيد الحياة فقط. لا يوجد هامش دخل يفوق متطلبات البقاء على قيد الحياة لاستثماره في مشاريع مستقبلية. ولهذا السبب لا تحقق الدول الفقيرة جداً سوى نسب نمو اقتصادي منخفضة أو سلبية. إنها فقيرة لدرجة لا تستطيع معها ادخار أي شيء للمستقبل وبالتالي جمع الرأسمال الذي يستطيع إخراجها من بؤسها الحالي".

نستطيع التحقق من هذه القصة. وكما يظهر الجدول 1، لدينا بيانات عن دخل الفرد منذ 1950 ولغاية 2001 لـ 137 بلداً، مأخوذة من إحصائيات وضعها الاقتصادي "أنغوس ماديسون". (استثنيت الاقتصاديات الشيوعية والدول الخليجية المنتجة النفط لأنها حالات خاصة). رتّبنا الدول وفقاً لدخل الفرد سنة 1950. هل بقيت البلاد الأشد فقراً سنة 1950 عالقة في مصيدة الفقر بعد نصف قرن؟ حسناً، لا. زادت أشد البلاد فقراً سنة 1950 والتي تشكل نسبة الخُمس دخلها خلال العقود الخمسة التالية بمعدل 2.25. زادت الأربع أخماس الأخرى دخلها بمعدل 2.47. ولا يعتبر الفرق في معدّلي النمو بين المجموعتين جوهرياً من ناحية الإحصائية نظراً لهامش الخطأ المتاح. ونستطيع إحصائياً أن ننفي أن نسبة نمو أشد البلاد فقراً كمجموعة كانت صفراً. والفترة الوحيدة التي تتطابق مع الأسطورة كانت بين سنتي 1985-2001، والتي سأعود إليها لاحقاً.

**جدول 1. اختبار مصيدة الفقر لفترات طويلة**

| نسبة معدل نمو دخل الفرد سنوياً | 1950–2001 | 1950–1975 | 1975–2001 | 1980–2001 | 1985–2001 |
|---|---|---|---|---|---|
| أشد البلاد فقراً في بداية فترة البحث | 1.6 | 1.9 | 0.8 | *0.5 | *0.2 |
| كل البلاد الأخرى | 1.7 | ‡2.5 | 1.1 | 0.9 | ‡1.3 |
| عدم ثبات دخل أشد البلاد فقراً | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم |
| الفشل في نفي تذبذب دخل أشد البلاد فقراً | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم |

* نسبة النمو في البلاد الأشد فقراً قريبة إحصائياً من الصفر.

‡ نسبة النمو في كل البلاد الأخرى مميزة إحصائياً عن أشد البلاد فقراً.

العينة: 137 بلداً. استثنت الإحصائيات 12 اقتصاداً انتقالياً ودول الخليج العربي النفطية.

يوجد اختبارات إحصائية أخرى نستطيع القيام بها لتقييم أسطورة مصيدة الفقر. وإذا كانت الأسطورة قائمة، ينبغي أن يكون دخل البلاد الأشد فقراً ثابتاً عند مستوى منخفض جداً. وسوف يتذبذب الدخل عشوائياً حول هذا المستوى، لكنه سيعود إليه دائماً. وهناك طريقتان نستطيع بهما اختبار وجود استقرار لعين من الدخل المنخفض (معروفة بإسم "معدل الاستقرار" في مصطلحات علم الإحصاء). ونستطيع افتراض وجود ركود ونرى فيما إذا كانت البيانات تنفي ذلك الاحتمال، أو نستطيع افتراض وجود عدم استقرار في الدخل –نسبة نمو إيجابية في دخل الفرد تعدّ شكلاً جميلاً من عدم الاستقرار – ونرى فيما إذا كانت البيانات تدعم ذلك الافتراض (تفشل البيانات في نفي عدم الاستقرار). وعندما نقوم بإجراء اختبار على الركود في الدخل خلال نصف قرن لاحق في البلاد الأشد فقراً سنة 1950، ننفي بشكل قاطع فرضية الركود. وعندما نفترض وجود عدم استقرار – مثل النمو الإيجابي – لا تقدم البيانات دليلاً ضد هذا الاحتمال.

ربما كانت المساعدات هي التي مكّنت البلاد الأشد فقراً من تجاوز ركود الدخل؟ وعندما أقسم العينة نصفين إلى تلك البلاد الأشد فقراً التي تلقّت مساعدات خارجية فوق المعدل وتلك التي تلقّت مساعدات تحت المعدل، أجد أن سنتي 1950–2001 في كلا القسمين كما هو حال اختبارات

استقرار الدخل. وخلال السنوات 1950-2001، حققت البلاد التي تلقّت مساعدات أقل من المعدل نفس معدل النمو الذي حققته تلك التي تلقّت مساعدات أعلى من المعدل. ولم تواجه البلاد الأشد فقراً والتي لم تتلقَّ المساعدات مشاكل في تحقيق نسب نمو إيجابية.

هذه نتيجة حاسمة - تستطيع البلاد الأشد فقراً تحقيق نمو وتنمية بجهودها الخاصة. وحيث إن المساعدات الخارجية ليست سبباً في تلك النجاحات، ربما تكون تحققت نتيجة أسباب داخلية بالكامل. ويستطيع البحّاثة ضمن البلاد الفقيرة إيجاد طريقة لتحقيق مستويات معيشة أعلى؛ وليس عليهم انتظار الغرب لإنقاذهم.

يوجد بالتأكيد بلاد معينة، ضمن الأشد فقراً، فشلت في تحقيق نمو اقتصادي. وقد كانت نسبة النمو في تشاد صفراً بين سنتي 1950 إلى 2001. وتراجع دخل الفرد في زائير/جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال تلك الفترة. وما زال للمساعدات دورٌ تلعبه لمساعدة أولئك غير المحظوظين بما فيه الكفاية لأنهم ولدوا في دولة يعاني اقتصادها من الركود - حتى إذا لم تساعد الاقتصاد الكلي على الخروج من حالة الركود.

ينبغي أن تستفيد الدول التي تعاني اقتصادياتها من الركود من قصص النجاح مثل بوتسوانا، والتي كانت رابع أفقر بلد في العالم سنة 1950، والتي زادت دخلها بمعدل 13 ضعفاً حتى سنة 2001. وكانت ليسوتو خامس أفقر بلد في العالم سنة 1950، لكنها زادت دخلها بمعدل 5 أضعاف خلال نصف قرن. وتتناول قصتا نجاح لاحقتان بلدين كانا ضمن الأفقر في العالم سنة 1950 هما الصين والهند.

دعونا نتابع البحث عن تأكيد على التوقعيْن الرئيسيين في أسطورة مصيدة الفقر: (1) نمو البلاد الأشد فقراً أقل من البلاد الأخرى، و(2) نمو دخل الفرد في البلاد الأشد فقراً صفر أو سلبي. كانت البلاد الأشد فقراً تتمتع بنسبة نمو أقل من البلاد الأخرى في الفترة 1950-1975. وبكل الأحوال، لم تكن تلك مصيدة فقر لأن معدل النمو في البلاد الأشد فقراً خلال الفترة 1950-1975 كانت 1.9% سنوياً (تقريباً مثل نسبة النمو الطويلة الأمد للاقتصاد الأميركي، مثلاً).

لا يوجد دليل على انخفاض ملموس في نسبة نمو البلاد الفقيرة خلال فترات زمنية حديثة، مثل 1975-2001 أو 1980-2001. وكانت نسبة النمو مخيبة للآمال - أسوأ بكثير من الفترات السابقة - لكن نمو البلاد المتوسطة الدخل كان كذلك أيضاً. وكان النمو الاقتصادي في البلاد الأشد فقراً، التي تشكل الخُمس، في بداية فترة البحث أعلى منه في الفترات اللاحقة والتي لا يمكن تمييزها إحصائياً عن الأربعة أخماس الأخرى. وفقط عندما كانت بداية البحث سنة 1985، ظهر أخيراً دليل على أن النمو في البلاد الأشد فقراً أسوأ.

الدليل الذي عرضه "جيفري ساكس" عن مصيدة الفقر في كتابه "نهاية الفقر" مأخوذ من هذه الفترة الأخيرة. لهذا، منذ سنة 1985 ولغاية الآن، حققت البلاد الأشد فقراً نمواً أقل بكثير في معدل دخل الفرد من البلاد الأخرى - حوالى 1.1 نقطة مئوية أقل. وسيتناول القسم الآتي بشكل موسع مدى تطابق نتائج تلك الفترة مع أسطورة مصيدة الفقر التقليدية.

لا يبدو أن الأرقام في الجدول 1 ستضيف الكثير في هذا المجال. لم يكن نمو البلاد الأشد فقراً منخفضاً في كامل الفترة 1950-2001، لكنها شهدت نمواً أقل في الفترة 1950-1975، ونمواً أشد انخفاضاً في الفترات اللاحقة. ويكمن حلّ هذه الأحجية في حقيقة أن هوية البلاد الأشد فقراً كانت تتغير باستمرار مع بداية كل فترة. ولا يفيد أسطورة مصيدة الفقر أن 11 من أصل 28 بلداً هي الأشد فقراً سنة 1985 لم تكن ضمن تلك القائمة سنة 1950. لقد انتهى بها الأمر إلى الفقر بالتراجع من الأعلى، وليس لأنها بقيت عالقة من الأسفل، فيما استطاعت بلاد أخرى الإفلات منه. وإذا كانت هوية البلاد التي تعلق في مصيدة الفقر تتغير باستمرار، عندها لن تكون مصيدة بالمعنى الدقيق.

فشل أكاديميون آخرون أيضاً في إيجاد أي دليل على "مصيدة الفقر"[(1)]. ويتمثل أحد متطلبات مصيدة الفقر في فكرة أن مدخرات الفقراء قليلة جداً، ولا تزيد سوى عند مستويات دخل متوسطة. وبحث "آرت كري" و"كلوديو راداتز"، في دراسة قدّماها في كانون الثاني/يناير 2005، في معدلات الادخار في كل البلاد بالأرقام، ووجدا أن الادخار لا يسلك الطريق التي تتبناها مصيدة الفقر في

مستويات الدخل المنخفضة. ولا بد أن أسباب فقر تلك البلاد موجودة في مكان آخر.

من الجائز أن بعض البلاد عالقة في مصيدة الفقر، لكن البلد المتوسط الفقر ليس كذلك. إن نظرية مصيدة الفقر مغرية تماماً: توجد طرق عديدة للتفكير بأن تلك البلاد عالقة في مصيدة الفقر. وفي كتاب سابق، قدّمت مثالاً كيف أن مستوى المهارات المنخفض بين السكان قد يعيق محاولة الوافدين الجدد إلى سوق العمل اكتساب تلك المهارات، مما يؤدي إلى مصيدة انخفاض المهارات. ويمكن أن تتشكل المصائد أيضاً عند مستويات أعلى من الدخل في حال غياب عامل ما، مثل المؤسسات الرسمية الكفؤة (التي ربما تكون بنفسها نتيجة للدخل المنخفض)، مما يبقي الاقتصاد عالقاً عن مستويات دخل متوسطة.

مع وجود الكثير من أنواع المصائد، ليس ممكناً إثبات أو دحض وجودها بشكل عام. وأستطيع فقط اختبار شكل معين من مصيدة الفقر ظهر في المناقشات الرسمية حول المساعدات للبلاد الأشد فقراً، والتي تقول بأن الفقر يعني أن البلد لا يستطيع تحقيق نمو دون مساعدات خارجية. وهذه فرضية نستطيع نفيها.

## جزء الأسطورة الثاني

### عندما لا تستطيع البلاد الفقيرة تحقيق نمو جيد يكون السبب مصيدة الفقر، وليس وجود حكومة سيئة

ماذا عن فترة انكماش النمو أو الركود في البلاد الفقيرة خلال الفترة 1985-2001 الظاهرة في الجدول 1؟ يناقش مشروع ألفية الأمم المتحدة أن مصيدة الفقر وليس سوء أداء الحكومة هو الذي يفسر انكماش النمو في تلك البلاد وفشلها في تحقيق تقدم في إنجاز أهداف تنمية الألفية. ويقول "جيفري ساكس": "الادعاء بأن الفساد في أفريقية يمثّل المصدر الأساسي للمشكلة [مصيدة الفقر] لا تدعمه التجربة العملية أو التدقيق الجدّي"[(2)]. وكذلك يقول مشروع الألفية: "الكثير من البلاد التي تتمتع بحكومات رشيدة فقيرة للغاية لتجعل الاستثمارات ترتقي الدرجات الأولى على السلم"[(3)].

لـــماذا التفريق مهم فيما إذا كان السبب سوء أداء الحكومة أو مصيدة الفقر التكنولوجية؟ القضية بالنسبة للمخططين أضعف بكثير إذا كان عليهم التعامل مع تعقـيدات وجـود حكومة سيئة. (سنرى في الفصل 4 مدى صعوبة ذلك). إذاً، المدافعون عن المساعدات يريدون بشكل يائس إنكار تفسير وجود حكومة سيئة في معـضلة الفقر، وهو شيء يماثل كاهناً في كنيسة يعظ بمجموعة شباب ويؤمن بأن جمـيعهم عذارى. وسوء أداء الحكومة سيء أيضاً لجمع أموال المساعدات. ويقول "جيفري ساكس" في كتابه "نهاية الفقر": "إذا كان الفقراء فقراء لأن... حكوماتهم فاسدة، كيف يثمر التعاون الدولي؟"[(4)].

دعـونا نختـبر وجـود حكومة سيئة مقارنة بمصيدة الفقر كتبرير لضعف النمو الاقتـصادي. وتعود أولى التقييمات التي لدينا حول الفساد إلى سنة 1984، من "دليل مخاطر البلاد الدولي". ولدينا تقييم للديمقراطية للسنة نفسها من مشروع بحثي في جامعة مـريلاند يدعى "شكل الدولة أربعة". دعونا نلقِ نظرة على البلاد التي حصلت على أسوأ التقييمات في كل من الفساد والديمقراطية، وندعوها "حكومات سيئة". ورغم أن أداء البلاد الفقيرة كان سيئاً، إلا أنه صحيح أيضاً أن تلك البلاد الأربعة والعشرين التي تديـرها حكومات سيئة سنة 1984 حققت نسب نمو أقل خلال الفترة 1985 وحتى الآن: 1.3% أقل من البقية. يوجد بعض التداخل بين هاتين القصتين، لأن البلاد الفقيرة أكثر عرضة لإدارة حكومات سيئة. إذاً، أيها السبب: الحكومة السيئة أو مصيدة الفقر؟ وعندما نقرن الأمر بالفقر المبدأي وسوء أداء الحكومة، يتبين لنا أن الحكومة السيئة هي السبب في بطء النمو. ويبقى هذا صحيحاً إذا حصرنا تعريف الحكومة السيئة بالفساد وحده. ويظهر بأن للركود الحالي في البلاد الأشد فقراً علاقة أكبر مع حكومة سيئة منه مع مصيدة الفقر، ويناقض ذلك فرضيات "ساكس"/الأمم المتحدة. وفي الواقع، لو أن أولـئك الذين أعدّوا تقرير مشروع ألفية الأمم المتحدة حول الهروب من مصيدة الفقر نظـروا إلى دراسات كل بلد لمشروع الألفية، لكانوا قد وجدوا دلائل مثيرة عن هذه النتـيجة، مثل الوصف الآتي لمعلمي مدرسة كمبودي: "يزيد الكثير دخلهم بالحصول على رشى من الطلاب، والتي تتضمن بيع أسئلة وأجوبة الامتحان... والنتيجة النهائية نسبة فشل دراسي كبيرة"[(5)].

هـــناك دليل آخر ينبغي علينا أخذه بعين الاعتبار والذي يبدو أنه يدعم قصة مصيدة الفقر. خلال القرنين الماضيين، كان هناك فجوة تتسع باستمرار بين الدول الغنـــية والفقيرة. وهذا ما يدعوه اقتصادي البنك الدولي "لانت برتشت" في مقالة شـــهيرة له: "التحوّل، الفرصة الكبيرة". ويوجد بيانات تاريخية عن حوالى خمسين بلـــداً مـــن الاقتـــصادي "أنغوس ماديسون". وقد اتسعت الفجوة بين أغنى البلاد وأشدها فقراً كثيراً خلال القرنين الماضيين، مع ارتفاع النسبة بين الأقصى والأدنى مـــن حوالى ستة إلى واحد قبل مئتي سنة إلى حوالى سبعين إلى واحد اليوم. وتوجد علاقـــة تناســـب طـــردي بين نمو دخل الفرد، لنقل، خلال الفترة 1985-2001 ومستوى الدخل المبدئي سنة 1820.

هـــل يعـــود سبب ذلك إلى أن البلاد الفقيرة عالقة في مصيدة الفقر؟ حسناً، أولاً، لا تتناسب البيانات مع تعريفنا لمصيدة الفقر - نمو دخل الفرد في أشد البلاد فقراً لم يكن صفراً. وكان المستوى المتوقع لنمو دخل الفرد السنوي في أشد البلاد فقـــراً في العينة سنة 1820 1.05%، مع هامش خطأ بحدود 0.25%. وربما يكون أحـــد القـــصور غياب البلاد الأفريقية عن العينة. بكل الأحوال، قدم "ماديسون" تقديـــراً لدخل الفرد في القارة ككل سنة 1820 - كانت نسبة نمو دخل الفرد في أفـــريقية مـــنذ سنة 1820 وحتى 2001 حوالى 0.7% سنوياً، و3.5% زيادة كلية، وليس مصيدة فقر.

رغـــم ذلـــك، سنعتبر أن نسبة النمو الضعيفة في البلاد الأشد فقراً تدل على مـــصيدة فقـــر. التبريـــر المحـــتمل لـــ "مصيدة الفقر" أن أوروبة وفروعها تمتعت بحكومات أفضل من بقية العالم. ويتلازم وجود حكومة رشيدة مع دخل الفرد سنة 1820، وقـــد يفـــسر ذلك سبب نمو الدول الأغنى سنة 1820 بشكل أسرع. وقد عانت البلاد الفقيرة من حكومات شمولية (أو أشكال أخرى من الحكم الشمولي: الفساد الاستعماري). وقد يدل هذا ضمناً على مصيدة فقر الحكومة السيئة، لكن ليس مصيدة فقر الادخار والتقانة المفضلة لدى الأمم المتحدة/"ساكس".

تفحـــصت هذه القصة مجدداً باستعمال البيانات من مشروع أبحاث "شكل الدولة أربعة" الذي يغطي الديمقراطية منذ سنة 1820. واستخرجت معدل بيانات

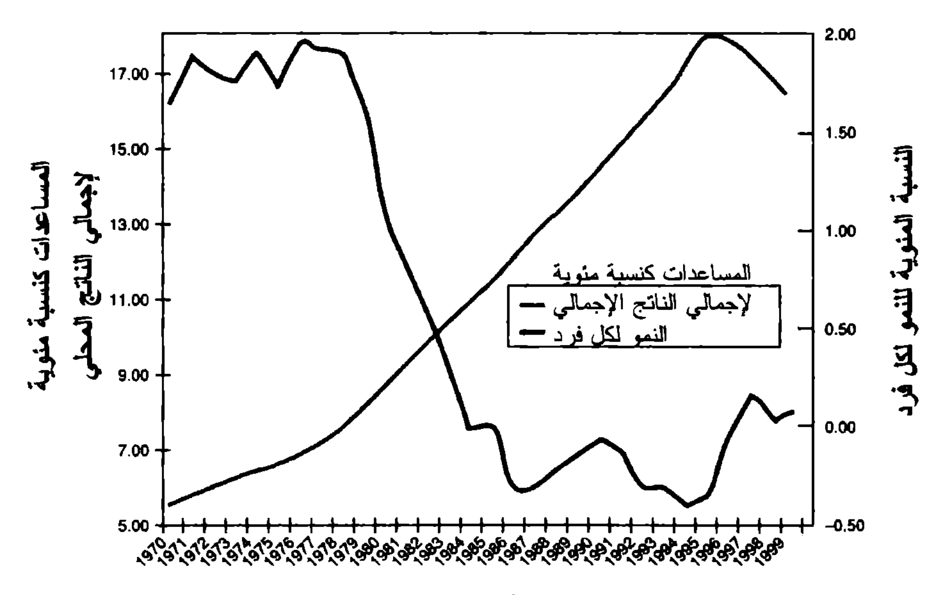
الدولـــة المتوافــرة عـــن كـــل بلد في الفترة 1820-2001[6]، واتضح أن معدل الديمقـــراطية يتناسب طرداً مع النمو الطويل الأمد في معظم الحالات، وأن علاقة النمو الإيجابية مع دخل الفرد المبدئي تتراجع أو حتى تتحول إلى سلبية حالما تخضع العيـــنة لمعـــيار جودة الحكومة. وتدل النتائج الأخيرة على أن البلاد الفقيرة تنمو بـــشكل أســـرع مـــن الـــدول الغنية إذا كان لديها حكومات رشيدة (تستعمل الديمقـــراطية كوسيلة في التناوب على السلطة) - بعكس فكرة مشروع الألفية بأن "الكثير من البلاد التي تتمتع بحكومات رشيدة هي فقيرة للغاية لتجعل الاستثمارات ترتقـــي الدرجات الأولى على السلم". تصبح هذه النتائج ثابتة عند إخضاع الأمر لـــسببية معكوسة محتملة تقول بأن النمو الاقتصادي لا يتحقق مع وجود حكومة ســـيئة. ولا يـــوجد دلـــيل على أن وضع البلاد الفقيرة سيء إذا كان يوجد فيها حكـــومة جيدة. ولن تجدي "الدفعة الكبرى" نفعاً إذا كانت المشكلة حكومة سيئة ولـــيس مـــصيدة الفقـــر. وســـنرى في الفصل 4 المعوقات السلبية التي تواجهها المساعدات الخارجية عند التعامل مع حكومات خارجية.

## جزء الأسطورة الثالث

### تمنح المساعدات الخارجية دفعة كبيرة للبلاد المستفيدة تستطيع من خلالها تحقيق انطلاقة في النمو الذاتي المستدام

يـــوجد الآن حلقـــة مألوفة في أدبيات المساعدات الخارجية والنمو. وإذا تفحـــص شـــخص ما الأدلّة، سيجد أن المساعدات الخارجية لا تساعد النمو. وســـيكون هـــناك بعـــض الـــنقاش في الأدبيات، والتي ستجد في سياقه بعض الدراســـات تـــأثيراً إيجابياً للمساعدات على النمو. وسوف تتمسك وكالات المـــساعدات عندها بالتأثير الإيجابي، وهي تركز عادة على دراسة واحدة فقط، وتـــروج لها بشكل واسع. وسيفحص البحّاثة النتيجة الإيجابية الوحيدة بحرص شـــديد ويجـــدون أنهـــا زائفة. ثم سيكون هناك المزيد من النقاش في الأدبيات، ويـــتم اكتـــشاف انعطافة جديدة يكون فيها للمساعدات الخارجية تأثير إيجابي علـــى النمو. وستتمسك وكالات المساعدات بهذه النتيجة مجدداً، وتبدأ الدائرة

لقد اختبرنا حتى الآن نظريات جديدة وقديمة عن "الدفعة الكبيرة" في أفريقية. وبالنسبة لمنطقة فقيرة مثل أفريقية، فإن المساعدات المستلمة لغاية الآن كبيرة بما فيه الكفاية لتشكّل "دفعة كبيرة". وتلقى البلد الأفريقي النموذجي أكثر من 15% من دخلــه مــن المــانحين الأجانب في التسعينيات. ويظهر الشكل 2 المحصلة الكلية للمساعدات والنمو في أفريقية. وارتفعت المساعدات فيما انخفض النمو. ونلاحظ أن الــنمو الأفريقي خلال السنوات العشر الأخيرة وصل إلى نسبة معقولة تبلغ 2% ارتفاعــاً عن سنة 1975 (مع مساعدات متواضعة)، مما يتناقض والفكرة القائلة بأن أفــريقية محكــوم عليها دائماً وأبداً بنمو منخفض دون مساعدات. ويوجد علاقة ســلبية، ولكن لا أعتقد أن الزيادة في المساعدات سببت انخفاض النمو. بدلاً من ذلــك، ربمــا يكــون انخفــاض النمو دفع إلى زيادة في المساعدات. لكن تدفق المــساعدات لم ينجح في المحافظة على نمو دخل الفرد أو منع انحداره إلى ما يقرب الصفر.




**شكل 2 (المساعدات والنمو في أفريقية – معدلات حركة عشر سنوات)**

دعونا نقوم بالمزيد من الاختبارات الإحصائية. ظهرت الأدبيات الطويلة وغير الحاسمــة حــول المــساعدات والــنمو الاقتــصادي في الستينيات، والسبعينيات

والثمانينيات، والتي أعاقها محدودية البيانات المتوفرة والمناقشات الرسمية غير الفاصلة (الحاسمة) حول الآليات التي ستؤثر بها المساعدات على النمو. وجعلت السببية العكسية المحتملة استخلاص النتائج صعباً: إذا قدم المانحون مساعدات أكبر في حال بطء النمو، وسيكون تفسير آلية تأثير المساعدات على النمو صعباً. وحصلت الأدبيات على دفعة جديدة سنة 1996 مع دراسة أعدّها الأستاذ في كلية اقتصاد لندن "بيتر بون"، الذي وجد أن المساعدات تموّل الاستهلاك عوضاً عن الاستثمار. (تمويل استهلاك بعض الفقراء ليس شيئاً سيئاً، لكن "الدفعة الكبيرة" كانت تأمل بتحقيق تحول واسع في المجتمع ينتج عن استثمار المساعدات الخارجية والنمو). وتعامل "بون" مع مشكلة السببية المعكوسة باستعمال عوامل سياسية ليتوقع الدول التي تحصل على المساعدات – عادة تمنح الدول الغنية مساعدات لبلاد فقيرة تعدّها حلفاؤها السياسيون، أو التي تربطها بها علاقات استعمارية. وعندما تكون المساعدات مرتبطة بعوامل سياسية لا علاقة لها بنتائج النمو، نستطيع اختبار ما إذا كانت القيم المتوقعة للمساعدات تساهم في تحقيق نمو أعلى. وحتى لدى مناقشة السببية العكسية المحتملة، وجد "بون" أن المساعدات لا تمتلك أي تأثير على الاستثمار. وبشكل مشابه، عندما أجرى اختباراً على السببية المعكوسة، وجد أن المساعدات لا تمتلك أي تأثير على النمو. ونشرت *الإيكونومست* بحث "بون"، وكان له تأثير واسع في مجتمع رسم سياسات المساعدات.

أدّى بحث "بون" إلى ظهور انفصام مريع: كانت سياسة المساعدات قائمة على افتراض أن المساعدات تزيد النمو، لكن أفضل دراسة لذلك الموضوع آنذاك قالت إن ذلك الافتراض زائف. وسرعان ما ظهرت دراسة لتملئ الفراغ بين السياسة والبحث[7]، وهي دراسة أكاديمية أعدّها الاقتصاديان في البنك الدولي "كريغ بورنسايد" و"ديفيد دولار"[8]. ولا أقول إن "بورنسايد" و"دولار" كانا يضمران نية مسبقة للتوصل إلى نتيجة محددة سلفاً، مما يشكل استغلالاً بشعاً للعلم. بدلاً من ذلك، أثمرت جهودهما دراسة علمية جدّية؛ وكانت هناك دراسات جدّية أخرى على نفس القدر وجدت نتائج مختلفة. القصد أن المجتمع السياسي اختار أن يعتمد النتائج المفضلة لسياسة المساعدات التي أراد تطبيقها.

ربط "بورنسايد" و"دولار" نسب النمو في الدول النامية إلى تلقي المساعدات الخارجية، كما يشير الجدول 2 بالنسبة لأفريقية. بكل الأحوال، فرّقت دراستهما الجديدة بين متلقّي المساعدات الذين يعتمدون سياسات "جيدة" (وفقاً لأشياء مثل عجز ميزانية منخفض، تضخم منخفض وتجارة حرّة) وتلك التي تنتهج سياسات "سيئة". وتقول نظريتهما إن السياسة الجيدة تزيد إنتاجية المساعدات، لهذا ينبغي قرن النمو بالمساعدات ضمن الدول التي تعتمد سياسة جيدة. وكان ذلك مغرياً بشكل بديهي، لأنه أشار إلى أن الحكومة السيئة ربما تكون المشكلة، كما ناقشنا في القسم السابق. وإذا كانت البلاد الفقيرة بإدارة حكومات جيدة، عندها ربما تزيد المساعدات نسبة النمو كمحصلة عامة.

وتألفت العينة التي اختبراها ست فترات زمنية من أربعة أعوام تمتد من 1970 -1973 إلى 1990-1993. وفي العديد من الاختبارات التي أجرياها، وجدا أن البلد الذي يتلقى المزيد من المساعدات الخارجية وينتهج سياسة جيدة، تزداد نسبة النمو فيه. وتوصلا إلى نتيجة مفادها: "وجدنا أن للمساعدات تأثيراً إيجابياً على النمو في البلاد النامية التي تنتهج سياسات مالية ونقدية وتجارية جيدة، ولكن تأثيرها ضعيف في حال اعتماد سياسات سيئة".

عزّزت دراستهما الأمل بأن المساعدات تستطيع تحقيق نتائج كبيرة، مما غذّى توصية سياسية بزيادة المساعدات الخارجية إلى البلد الذي ينتهج سياسات جيدة فقط. وفي بداية 2002، عنّفت *الإيكونومست* وزير الخزانة الأميركي حينها "بول أونيل" لشكوكه حول أسلوب تقديم المساعدات الخارجية على أرضية أن "هناك الآن دليلاً مادياً قوياً، يبرزه بحث "ديفيد دولار" و"كريغ بورنسايد"،... الاقتصاديَيْن لدى البنك الدولي، بأن المساعدات تدفع النمو قدماً عندما تنتهج البلاد سياسات اقتصادية معقولة". وأعلنت مقالة في *نيويوركر* سنة 2002 أن "المساعدات تصبح فعّالة في أي بلد عندما تكون مصحوبة بسياسات اقتصادية محسوسة"، اعتماداً على دراسة "دولار" و"بورنسايد".

يبدو واضحاً أن الرئيس "جورج دبليو. بوش" كان يقرأ أميركان-إيكونومست-ريفيو أيضاً. وأعلن في 14 آذار/مارس 2002 (يا لها من مصادفة

مـــتعمدة في التوقـــيت مع الحرب على الإرهاب) زيادة في المساعدات الأميركية الخارجية تبلغ خمسة مليارات دولار، ما يمثّل ارتفاعاً بنسبة 50%[9].

تابع البيت الأبيض في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 مع إنشاء "هيئة تحديات الألفـــية"، ومهمتها إدارة زيادة المساعدات الخارجية بمقدار خمسة مليارات دولار. وجادلـــت الإدارة بـــأن المساعدات تجدي نفعاً فقط مع انتهاج سياسات جيدة، وأعلـــنت ســـتة عشر مؤشراً في الأداء الحكومي تقود إلى اختيار البلاد التي تتلقى مـــساعدات هيئة تحديات الألفية – ثلاثة من المؤشرات كانت نسخة عن مقاييس "بورنـــسايد" و"دولار" (معظم المؤشرات الأخرى تتعلق بطبيعة المؤسسات). وقال البـــيت الأبيض على موقعه على الإنترنيت إن المساعدات الجديدة تحثها فكرة أن "مساعدات التنمية الاقتصادية يمكن أن تنجح فقط إذا اقترنت بسياسات سليمة في البلاد النامية"[10].

أعلـــنت "هيئة تحديات الألفية" في أيار/مايو 2004 عن اختيار ستة عشر بلداً تنتهج "سياسات جيدة" مؤهلة للتقدم بطلبات الحصول على المساعدات لاعتمادات السنة المالية 2004[11]. وتوصلت الهيئة في آذار/مارس 2005 إلى أول اتفاق مع بلد ينتهج "سياسات جيدة"، دعته "ميثاق تحدي الألفية"، هو مدغشقر.

إلى أي حـــد نـــستطيع الاعـــتماد على الدراسة الأصلية التي أخرجت قطار الـــشحن هذا عن سكته؟ استعملت في دراسة قمت بها مع "روس ليفن" (جامعة بـــراون)، و"ديفـــيد رودمان" (مركز التنمية العالمي) التقنيات والمعايير نفسها التي استند إليها "بورنسايد" و"دولار"، لكننا أضفنا بيانات جديدة أصبحت متوفرة منذ قـــام الاثـــنان بوضع دراستهما. وبحثنا أيضاً عن المزيد من البيانات في فترة العينة الأصـــلية (1970–1993). ووجـــدنا أيضاً المزيد من البيانات الخاصة بفترة عينة الـــبحث باعـــتماد مصادر أصلية وليس ثانوية. وباستعمال بيانات محدّثة، قمنا بإجراء نفـــس الاختـــبار الإحـــصائي لمعدل الأربع سنوات باعتماد هوامش الخطأ نفسها، وضـــمنّاها معايير المساعدات/إجمالي الناتج الداخلي، ومؤشراتها السياسية (معدل عجز الميـــزانية/إجمالي الناتج الداخلي، التضخم، ومؤشر الانفتاح في التجارة). لم نجد دليلاً علـــى أن المساعدات ترفع نسبة النمو في البلاد التي تنتهج سياسات جيدة، ولم نجد ما

يـــدعم النتـــيجة القائلة بأن: "المساعدات تجدي نفعاً في بيئة سياسية جيدة". وتم نشر دراستنا لنقد ما توصل إليه "بورنسايد" و"دولار" في أميركان-إيكونوميك-ريفيو.

ربمـــا حـــاول البحّاثة الأصليون وبحّاثة آخرون إجراء العديد من الاختبارات الإحصائية المختلفة، لكن مجتمع سياسة المساعدات ينتقي الدراسة التي تثبت وجهة نظره (أمر معروف بإسم "انحياز التأكيد") - رغم أن اختبارات إحصائية أخرى قد لا تجـــد أي دلـــيل على وجهة النظر تلك. إن تطبيق بيانات جديدة على اختبار إحصائي قديم يعدّ اختباراً جيداً لمدى جودة النتيجة الأصلية وأنها ليست مجرد انحياز تأكـــيد. الاختبار الإحصائي باستعمال البيانات الجديدة مقيد بالاختبار الإحصائي القـــديم، لهـــذا لا نبحث بين العديد من الاختبارات المختلفة لتأكيد وجهات نظر موضوعة سلفاً. وحتى أبحاث الجولة الأولى الجيدة قد تعاني من انحياز التأكيد(12).

الدائـــرة تبدأ مجدداً الآن. وبعدما فشلت وزملائي في إيجاد دليل على النتيجة القائلـــة بأن "المساعدات تجدي نفعاً في بيئة سياسية جيدة"، ظهرت دراسة جديدة أعـــدّها "مايكـــل كليمنت" و"ستيفن رادليت" و"رخيل بهافناني" (عُرفت لاحقاً بالاسم المختصر "ك-ر-ب") من مركز التنمية الدولي. احترم هؤلاء المؤلفين كثيراً، وأعتقد أنهم كانوا يلتزمون بمعايير أكاديمية عالية. وكانت دراستهم الجديدة للتجربة الإحصائية تهدف إلى فصل المساعدات التي يُتوقع أن يكون لها تأثير على النمو على المـــدى القصير من المساعدات التي تكتسب الطابع الإنساني أو التي لا تؤتي ثمارها سوى على المدى الطويل، مثل المساعدات الصحية أو التعليمية. ووجدوا تأثيراً قوياً على النمو في فئة المساعدات المفضلة لديهم ("المساعدات القصيرة المدى") - وليس فقط في حال وجود سياسة جيدة في البلد المتلقي.

مجـــدداً، كان البحث الأصلي علمياً؛ إلا أن استعماله لم يكن كذلك. واعتبر المدافعـــون عن المساعدات مرة أخرى أن النتائج الجديدة تدعم توصياتهم. واقتبس مـــشروع ألفية الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير 2005 دراسة "ك-ر-ب" على أنها تقدم الدعم لمشروع الألفية في زيادة المساعدات بشكل كبير(13). وأوصت لجنة "بلير" حول أفريقية، في آذار/مارس 2005، مضاعفة المساعدات إلى أفريقية بشكل فوري، واقتبست نتائج "ك-ر-ب" لدعم توصياتها(14).

لسوء حظ تلك التوصيات، قام البحّاثة مجدداً بإخضاع آثار المساعدات الإيجابية لاختبار آخر ووجدوا أنها ضعيفة. وأخضع كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي، "راغورام راجان"، والباحث في الصندوق "ارفيند سوبرامانيان"، نتائج "ك-ر-ب" لاختبار إحصائي. واستعملا معياراً مبسطاً لاختبار السببية العكسية المحتملة من خصائص البلد إلى متلقي المساعدات، ومعياراً قياسياً لمحددات النمو. وفي دراستهما التي نشراها في أيار/مايو 2005، لم يجد "راجان" و"سوبرامانيان" أي دليل على أن "المعونات القصيرة المدى" أو أي نوع آخر من المساعدات امتلكت تأثيراً إيجابياً على النمو[15]. ولتطبيق معيار جيد، اختبرا أيضاً فرضية "بورنسايد-دولار" مجدداً، ولم يجدا دليلاً على أن "المساعدات تجدي نفعاً في بيئة سياسية جيدة".

قدّما أيضاً بعض التفسيرات المحتملة لعدم تأثير المساعدات الخارجية على زيادة النمو. وإحدى الشكاوى المتعلقة بالمساعدات أنها غالباً ما تكون مرتبطة بشراء البضائع والحصول على الاستشارات من الدولة المانحة، مما قد يمنع المساعدات من زيادة النمو في البلد المتلقي. والاحتمال الآخر أن الدولة المانحة تقدم المساعدات لأسباب سياسية، مما قد يحد من فاعلية المساعدات أيضاً. هناك اختبار بسيط واحد لهذه التفسيرات - المساعدات من وكالات المعونة الوطنية (المساعدات الثنائية) مقيدة فقط، فيما المساعدات من البنك الدولي ومصارف تنمية إقليمية (المساعدات متعددة الأطراف) ليست كذلك. وبشكل مشابه فإن المساعدات الثنائية أكثر تسييساً من المساعدات المتعددة الأطراف. ووجد "راجان" و"سوبرامانيان"، بكل الأحوال، أنه لا يوجد فرق بين تأثيرات المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف على النمو. وقاما بإجراء اختبار آخر لرؤية فيما إذا كانت الحصة الكبيرة القادمة من الدول الاسكندنافية (الأقل تأثراً بالأحلاف السياسية والتي لديها قيود أقل على المساعدات) مرتبطة بازدياد النمو الاقتصادي - وجدا أن الأمر ليس كذلك.

مع ضآلة المعلومات القادمة من الدراسات الإحصائية عن النمو، ربما لا تزال الصورة الكبيرة مفيدة في تقييم العلاقة بين المساعدات والنمو. هل نصدّق أن النمو الأفريقي كان سيتراجع بحدّة أكبر منذ منتصف السبعينيات إلى الوقت الراهن مع تضاعف المساعدات ثلاث مرات نسبة إلى الدخل؟

هناك منحى آخر لدراستيْ "بورنسايد-دولار" و"ك-ر-ب" اختارته وكالات المساعدات والمدافعون عنها للتشديد على ما هو أدنى. ووصلت الدراستان إلى حد البحث عن أي تأثير على النمو مهما كان، ووجد كل من "بورنسايد-دولار" و"ك-ر-ب" أنه كلما زادت المساعدات، كلما انخفضت فائدة النمو الإضافي التي تنتج عن ضخ المزيد من المساعدات. وفي دراسة "ك-ر-ب"، كان تأثير المساعدات صفراً عندما تصل إلى 8% من إجمالي الناتج الداخلي للمتلقي، ويكون للمساعدات بعد ذلك تأثير *سلبي* على النمو. وتتناقض هذه النتيجة المأخوذة من دراستهما مباشرة مع مفهوم "الدفعة الكبيرة"، والتي تقول بأن الدفعات الصغيرة لا تقدم حلاً لأننا بحاجة إلى مبالغ *كبيرة* بما يكفي لإصلاح كل المشاكل دفعة واحدة (ولهذا السبب ينبغي أن تكون الدفعة *كبيرة*). وتدل هذه النظرية ضمناً على أنه كلما كانت المساعدات أكبر، كلما استفاد النمو الإضافي من زيادة جرعة المساعدات. وهذا يتناقض مع ما توصلت إليه دراسة "ك-ر-ب". ويوجد الآن سبعة وعشرون بلداً تتلقى مساعدات تفوق 8% من إجمالي الناتج الداخلي، والتي تترك فيها المساعدات الإضافية وفقاً لتقديرات "ك-ر-ب" تأثيرات سلبية؛ وإذا تبنّى المانحون مشاريع "الدفعة الكبيرة" الحالية، ستكون كل بلاد الدخل المنخفض نظرياً (عددها سبعة وأربعون) فوق ذلك المعدل بكثير[16]. للأسف، انتقت لجنة "بلير" وتقرير مشروع الألفية نتائج البحث التي تتناسب وفكرة "الدفعة الكبيرة"، والتي تناقضها نتائج الدراسات المنتقاة نفسها.

نستطيع أيضاً تفحّص بعض الخطوات المتوسطة في موضوع النمو والمساعدات. تنبأ "جيفري ساكس" وآخرون سابقاً بأن زيادة المساعدات الكبيرة ستموّل "دفعة كبيرة" في الاستثمار العام ينتج عنها زيادة "متدرجة" بسرعة في إنتاجية أفريقية، في كل من المدينة والريف[17]. للأسف، رأينا سابقاً هذا الفيلم، ولم تكن نهايته سعيدة. ولدينا بيانات جيدة عن الاستثمار العام في اثنين وعشرين بلداً أفريقياً خلال الفترة 1970-1994. وقد أنفقت حكومات تلك البلاد 342 مليار دولار على الاستثمار العام. وأعطى المانحون لحكومات تلك البلاد نفسها مبلغ 187 مليار دولار على شكل مساعدات خلال تلك الفترة. للأسف، كانت الزيادة

المـــوازية "المتدرجة" في الإنتاجية، المقيسة بإنتاج كل شخص، صفراً. وربما يكون جـــزء من سبب ذلك كوارث معينة مثل إنفاق خمسة مليارات دولار على معمل فـــولاذ أجوكوتا المملوك للدولة في نيجيريا، والذي بدأ سنة 1979، لكنه لم ينتج قضيباً من الفولاذ لغاية الآن[18].

ماذا عن "الانطلاقة" المحيرة في تحقيق نمو ذاتي مستدام؟ إذا عرّفنا "الانطلاقة" على أنها تحول من نمو يبلغ صفراً إلى نمو إيجابي مستدام، سيكون مفاجئاً أن نجد بعض البلاد الـــتي تتناســـب تجارب تنميتها مع هذا الوصف. ونجحت معظم البلاد التي أفلتت من قبـــضة الفقـــر في ذلـــك بتحقيق نمو متصاعد بالتدريج، والذي قاطعته أحياناً أزمات اقتـــصادية كـــان فـــيها النمو صفراً أو سلبياً. اليابان هي الدولة الفقيرة الوحيدة التي أضـــحت غنية بوسائل الانطلاقة. وفي البيانات الأكثر حداثة، ليس هناك سوى ثمانية بـــلاد (كلها في جنوب شرق آسيا) حققت انطلاقة في الفترة 1950-1975: الصين، هونغ-كونغ، الهند، إندونيسيا، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان وتايلاند. وحصلت ثلاثة من البلاد الثمانية على نسب مساعدات نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي أعلى من المعدل: إندونيسيا، كوريا الجنوبية وتايوان؛ بينما في الأخرى لم تلعب المساعدات دوراً هامـــاً في تحقـــيق انطلاقـــتها الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، حصلت بلاد أخرى على مـــساعدات خارجية كبيرة خلال تلك الفترة، و لم تحقق أي انطلاقة. إحصائياً، البلاد التي تتلقى المزيد من المساعدات لا تتمتع بفرصة تحقيق انطلاقة اقتصادية أكبر من تلك التي لا تتلقى سوى القليل من المعونات - نقض لفكرة "الدفعة الكبيرة".

إذاً، يتابع مخططو المساعدات وضع هدف ثابت نصب أعينهم يتمثّل في تحقيق نمو أعلى، رغم أنه لا يوجد دليل على تأثير المساعدات على النمو.

## مشكلة تقييم مسؤولية الرجل الغربي

الـــشيء الواحد الذي يجعل مناقشات المساعدات مستمرة دائماً هو أنه ليس سهلاً تقييم تأثير "الدفعات الكبيرة". في الواقع، إحدى الحجج ضد برامج "الدفعة الكـــبيرة" هـــي صعوبة تقييمها. واعترضت كل التدخلات الرئيسية التي واجهت مسؤولية الرجل الغربي لصعوبات تقييم مشابهة.

سألتني ابنتي "غريس" قبل عدّة سنوات مضت أثناء انتقالنا بالسيارة على الطريق السريع حول واشنطن: "أبي، لماذا تتعرض سيارات الإسعاف للكثير من الحوادث؟". بالطبع، تدرك "غريس" الآن، بعمر التاسعة، أن وجود سيارة الإسعاف عند كل حادثة هو نتيجة وليس سبباً للحادث. إن وجود صندوق النقد والبنك الدوليين ووكالات المساعدات في الأزمات التي يتعرض لها بلد ما ناتج بالتأكيد عن تلك الأزمة وليس سبباً لها. هذا هو التأثير الانتقائي - تظهر سيارات الإسعاف عند حطام السيارات، وليس عند أبواب الحفلات الخلفية. والشيء نفسه ينطبق على مشكلة السببية المعكوسة التي ذكرناها حول المساعدات الخارجية. وحالما نختبر الأمور انتقائياً، سنجد أن الأشياء ربما تصبح أسوأ دون تقديم مساعدات. وهذا ما يدعى السؤال المعكوس: كيف يمكن مقارنة ما حدث مع مسؤولية الرجل الغربي بما سيحدث دون مسؤولية الرجل الغربي؟

هناك مناهج متعددة يمكنها أن تقدم حلاً جزئياً (لكن ليس كاملاً) لمشكلة الانتقائية، وتجيب على السؤال المعكوس لبرامج مسؤولية الرجل الغربي الكبيرة. ويتمثّل أحدها في إيجاد عوامل غير محدودة بأي أزمات اقتصادية بعينها، وطرح سؤال حول ما إذا كان للاختلاف في برامج مسؤولية الرجل الغربي المرتبطة بتلك العوامل تأثيرات إيجابية أو سلبية. وإذا قامت بعض سيارات الإسعاف بجولات في أحد الأحياء لأن رئيس البلدية يعيش هناك، نستطيع تقييم تأثير جولة سيارة الإسعاف على النجاة من الأزمات القلبية بالمقارنة بين ما حدث لضحايا الأزمات القلبية الذين يجاورون رئيس البلدية مع ما حدث لضحايا في أمكنة أخرى. كل البيانات التي أدليت بها في وقت سابق حول "اختبار السببية المعكوسة" تعتمد على طريقة منهجية مثل هذه. والطريقة ليست مثالية أبداً. مثلاً، لا يمكن تطبيقها إذا كان جار رئيس البلدية غير لائق صحياً مما ينفي العلاقة مع جولة سيارة الإسعاف - يفسد ذلك المقارنة بين جيران رئيس البلدية وغيرهم.

يتمثّل العامل الآخر في تحليل قضايا تتناول جهود متكررة ملقاة على عاتق الرجل الأبيض. وإذا كانت سيارات الإسعاف تصل إلى مكان الحادث دائماً، لكن

الجرحى لا يتلقون المساعدات المطلوبة، سيبرز سؤال حول مدى جودة خدمة الإسعاف. للأسف، لا تتوافر هذه المقاربات دائماً، لكننا نحتاج إلى طريقة ما في الحكم على برامج العالم الحقيقي التي تمضي قدماً بأي حال. ويبقى الملاذ الأخير، البعيد جداً عن الكمال لكنه يقدّم وجهة نظر معقولة، أن نقوم ببساطة بوصف نتائج البرنامج أو التداخل. وإذا اقترن البرنامج بنتائج كارثية، يمكننا أن نجزم بأن الأمور ستكون أسوأ دونه. وإذا توفي كل المصابين الذين تنقلهم سيارات الإسعاف، سيكون صعباً التصديق بأن تلك الخدمة جيدة. وسوف يستعمل هذا الكتاب كل مناهج البحث تلك.

## البديل لأسطورة التنمية

لحسن الحظ، يوجد بعض الأشخاص الذين يعملون في مجال المساعدات ومحاربة الفقر ويمتلكون أفكاراً محايدة معتدلة. يوجد أساساً اقتصاديون أكاديميون يفتقرون إلى خطة لاستئصال الفقر أو تحقيق السلام العالمي. وهم ليسوا منظّرين بارعين، وعلاقاتهم العامة سيئة. ويقوم هؤلاء بإجراء التجارب ويتوصلون إلى أشياء أصغر ولكنها أكثر فائدة مما يقدمه الدخلاء لمساعدة الفقراء، ويخضعونها لاختبارات قاسية لتحديد مدى نجاعتها.

مع تدخلات صغيرة، يتوفر تقييم أكثر صرامة للإجابة على السؤال المعكوس. وإحدى الطرق المستعملة هي التجريب المنضبط. وتمثّل مجموعة المراقبة ما سيحدث لمجموعة المعالجة دون معالجة. ويتجلى الفرق بين المجموعتين في تأثير المعالجة.

ينبغي أن يختار الباحث كلتا المجموعتين عشوائياً – لنقل أن اليانصيب يحدد من ينضم إلى مجموعة المعالجة ومن يلتحق بمجموعة المراقبة. وإذا اخترتم أشخاصاً وفقاً لمعيار آخر، قد يعكس الفرق بين مجموعتي المعالجة والمراقبة عندها المعيار المنتقى (معيار الانتقاء) عوضاً عن طريقة المعالجة. مثلاً، إذا انتقيتم أشخاصاً يعانون من مشاكل أكثر حدّة للانضمام إلى مجموعة المعالجة، قد تحصلون عندها على تأثير سلبي زائف للمعالجة. (لا تريدون اختبار تأثير

سيارات الإسعاف على الصحة بمقارنة صحة مرضى سيارات الإسعاف بصحة البشر في الشارع). على العكس، إذا انتقيتم أولئك الأكثر استعداداً للاستفادة من المعالجة للالتحاق بمجموعة المعالجة، ستحصلون على تقدير مبالغ فيه لتأثير المعالجة.

تتبع إدارة الأغذية والأدوية الأميركية هذا المنهج عندما تقرر نجاعة عقاقير جديدة. وتقوم أولاً بانتقاء مجموعتي المعالجة والمراقبة عشوائياً. وإذا نجح الدواء على مجموعة المعالجة مقارنة بمجموعة المراقبة، يحصل الجميع على الدواء عندها[19]. وربما تشعر إدارة الغذاء والأدوية بحافز أقوى لاستعمال أساليب علمية أكثر مما هو متوفر لدى وكالات المساعدات لأنها مسؤولة ديمقراطياً أمام الناخبين، الذين يشكلون المجموعة نفسها التي سوف تستعمل الأدوية التي وافقت عليها الإدارة. إذا لم ينجح الدواء فعلاً لدى استعماله من عامة الشعب، أو إذا صاحبه تأثيرات جانبية تؤدي إلى وفاة المرضى، سوف يشتكي مستخدمو الأدوية الجديدة (أو الناجون منهم) للسياسيين. وسيفتح السياسيون النار على إدارة الأغذية والأدوية، والتي ستهتم أكثر عندها بإجراء المزيد من الاختبارات العلمية حول ما ينفع حقاً دون أن يكون له تأثيرات جانبية سيئة. وليس لدى المستفيدين المحتملين من وكالات المساعدات - الأشخاص الأشد فقراً في البلاد الفقيرة - طريقة مشابهة لفتح النار على الوكالات.

وزّعت منظمة التعاون الهولندية، "صندوق الدعم المسيحي الدولي"، أدوية مضادة للديدان على طلاب المدارس في مقاطعة بوسيا جنوبي كينيا، حيث يصاب 92% من الأطفال بالديدان المعوية التي تسبب الخمول، سوء التغذية والألم. واعتمد الاقتصاديان "مايكل كريمر" من هارفرد و"إدوارد ميغويل" من بيركلي منهج انتقاء عينة عشوائية لتقييم تأثيرات أدوية الديدان. درس "كريمر" و"ميغويل" البرامج التي توزّع الأدوية والتي تدير نشر ثقافة الوقاية من الديدان في مدارس مقاطعة بوسيا، كينيا. كانت الفترات الزمنية لبرامج مشروع "صندوق الدعم المسيحي الدولي" تمتد إلى ثلاث سنوات، لهذا كان هناك ثلاث مجموعات أمام "كريمر" و"ميغويل" لدراستها. في الحقبة الزمنية الأولى، يمكن مقارنة مدارس الحقبة الأولى مع الحقبتين

الثانية والثالثة. وفي الحقبة الثانية، يمكن مقارنة مدارس الحقبتين الأولى والثانية بمدارس الحقبة الثالثة. واستطاع "كريمر" و"ميغويل" تحديد وجود تأثير إيجابي لأدوية الديدان على الحضور المدرسي، وغياب تأثير ثقافة التوعية على نسب الإصابة بالديدان. وخفضت أدوية الديدان فترات الغياب عن المدرسة بمعدل الربع. وقال المعلم "ويافريد موجيما"[20]: "أصبح الطلاب الذين كانوا بائسين فعّالين ينبضون بالحياة الآن".

حدّد منهج "كريمر" و"ميغويل" العلمي العملي طريقة لمساعدة الأطفال على البقاء في المدرسة (تزويدهم بالأدوية المضادة للديدان)، وحدّد أيضاً أساليب أخرى لم تجد نفعاً (تعليم الأطفال أساليب الوقاية من الإصابة بالديدان). بعد ظهور النتائج، وسّع "صندوق الدعم المسيحي الدولي" برنامجه لتوزيع أدوية الديدان؛ ويغطي الآن كل مقاطعة بوسيا إضافة إلى مقاطعة تيسو المجاورة. وقلّدت منظمات مساعدات أخرى برنامج توزيع الأدوية المضادة للديدان في كل أنحاء العالم. إذا انتشر هذا المنهج النقدي والعملي، يمكن أن يصل المزيد من دولارات المساعدات الخارجية المتوفرة الآن إلى الفقراء! وعندها ربما يستطيع المدافعون عن المساعدات المطالبة بالمزيد منها.

لا تخضع كل تجربة علمية لاختبارات عشوائية من التدخلات الفردية؛ وإنما يعتمد بعضها على التحليل الإحصائي للبيانات الإجمالية. وليست كل النتائج إيجابية؛ وتخبر بعضها صانعي السياسة ومسؤولي المعونات بما ينبغي عليهم عدم القيام به. درس البحّاثة "ثورستن بيك" و"أصلي ديميرغوك-كنت" (كلاهما يعمل لدى البنك الدولي) و"روس ليفن" (جامعة براون) فيما إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر عوامل محفّزة للتخفيف من الفقر. ويؤمن مجتمع المساعدات بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقام البنك الدولي بتقديم قروض بقيمة 10 مليارات دولار لدعم تلك المؤسسات خلال السنوات الخمس الأخيرة[21]. وأنفقت وكالة المساعدات الأميركية USAID 170 مليون دولار سنوياً للترويج للمشاريع الصغيرة جداً[22].

للأسف، ومن خلال مسح شمل المؤسسات والبيانات الاقتصادية الواسعة، لم يجد "بيك" و"ديميرغوك-كنت" و"ليفن" دليلاً على أن الترويج للمشاريع

الصغيرة يؤدي إلى إحداث نمو اقتصادي أو التخفيف من الفقر. وأشاروا بشكل واضح إلى عدم وجود شيء مقدس فيما يخص المؤسسات الصغيرة. ويعكس حجم المؤسسة أشياء عديدة، مثل زيادة الكفاءة في التعامل مع التبادلات في السوق أو داخل المؤسسة، أو مدى إنتاجية تقانة معينة على نطاق واسع أو ضيق. وربما تكون بعض البلاد والقطاعات أكثر تنافسية بوجود المؤسسات الصغيرة؛ وأخرى بوجود مؤسسات كبيرة. ولا يوجد سبب يدعو مخططي المساعدات إلى الترويج بشكل مزيف لقيام مؤسسات بحجم واحد مقابل وجود مؤسسات بأحجام مختلفة.

سببت هذه الدراسة المتشككة الرعب في مجتمع المساعدات الذي يدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد وصلني بريد إلكتروني من مقاول لدى إحدى وكالات المساعدات يسألني فيها إعداد تقرير يفنّد ما توصل إليه "بيك"، "ديميرغوك-كنت" و"ليفن". ورفضت الأمر قائلاً أن البحّاثة الأكاديميين لا يجدون أولاً أن المتهم مذنب، ثم يعقدون المحاكمة بعد ذلك.

ويدرس بحّاثة تنمية آخرون مناحي عديدة في السياسة الاقتصادية، المؤسسات وسياسات البلاد الفقيرة لتحديد الأشياء التي يبدو أنها تساهم في عملية التنمية، استناداً إلى دليل إحصائي مأخوذ من بيانات على مستويات عدّة من المنزل مروراً بالمؤسسة وصولاً إلى البلد ككل. وتشير هذه الدراسات إلى الأساليب التدريجية في تحقيق الازدهار، مثل إبقاء الطرق في حالة جيدة أو اعتماد سياسات نقدية جيدة لإبقاء التضخم منخفضاً - ليس أجوبة كبيرة أو إصلاحات شاملة.

للأسف، إن بقاء أسطورة "الدفعة الكبيرة" حية، رغم الدليل على فشلها، قد استمر في إطالة أمد المنهج التخطيطي لتحقيق التنمية. وكانت ردة فعل المخططين على فشل تدخلات سابقة اعتمادهم على تدخلات أشد كثافة وأكثر شمولاً. ويعرض الفصلان التاليان بعض التعقيدات الاقتصادية والسياسية التي تجعل من هذه الخطط فاشلة.

## لـمحة

## العاملة الصحية المراهقة

موت الأمهات خلال الولادة أمر غير معروف نظرياً في الدول الغنية، لكنه منتشر بشكل مأساوي في البلاد الفقيرة. وبدلاً عن الاحتفال بحياة جديدة يعتبرها الكثيرون منا في الدول الغنية اللحظة الأسمى في الحياة، تواجه العائلة في بلد فقير وفاة الزوجة والأم بشكل متكرر (وغالباً الطفل الوليد أيضاً). المرأة نفسها تموت نتيجة الألم المبرّح الذي ينتابها من نوبات الانقباض أو تشنجات الوضع. ويمكن منع التشنجات (وأسباب أخرى للوفاة أثناء الولادة) بإخضاع الحوامل لرقابة طبية تحدد إشارات التحذير وتنقل المرأة إلى المستشفى حالما تظهر عليها. ويمثّل تقديم مثل تلك الرعاية الصحية تحدياً كبيراً في البلاد الفقيرة.

"فيروزا ياسمين شهيدة" فتاة بنغالية في التاسعة عشرة من عمرها من عائلة ريفية فقيرة. وحصلت على منحة من برنامج تديره وكالة المساعدات الأميركية والبنك الدولي لإنهاء دراستها الثانوية. وتعمل الآن مساعدة طبية تتنقل على دراجة هوائية ومسؤولة عن 515 عائلة في الريف حول سافار في بنغلاديش. إنها العاملة الصحية الوحيدة التي تعتني بتلك العائلات الـ 515. وتكسب خمسة وعشرين دولاراً في الشهر من العمل لدى "غونوشاستايا كيندرا"، "مركز الصحة الشعبي".

المركز وليد أفكار د. "زافر الله شودهري" (يدعى د. "زاف" اختصاراً)، وهو طبيب بنغالي عاد من بريطانيا بعدما نالت بنغلاديش استقلالها سنة 1971. درّب د. "زاف" فتيات مراهقات على معالجة الأمراض الشائعة، وتقديم الرعاية السابقة واللاحقة للولادة للنساء الحوامل، وتحويل أي حالة طارئة إلى المستشفى الذي بناه. وموّل المانحون الأجانب وحكومة بنغلاديش د. "زاف"، لكنه يتقاضى أيضاً أجوراً زهيدة من مرضاه الفقراء لتوسيع خدماته بشكل أكبر. ووجد أنه حتى الفقراء يستطيعون دفع أجور خدمة جيدة. إن تقاضي أجور زهيدة من الفقراء لقاء الرعاية الصحية - فكرة تثير غضب المخططين ونشطاء مناهضة العولمة - طريقة لزيادة المسؤولية عن تقديم خدمات صحية أفضل. وإذا لم يحصل القرويون على خدمة جيدة بعد أن ضحوا ليحظوا بها، سترتفع أصواتهم بالشكوى عالياً. ويقول د. "زاف": "إذا ماتت امرأة، ينبغي على العاملة الصحية مواجهة القرية. المسؤولية موجودة هنا". نجحت المراكز

الـصحية فـي خفـض وفيات الأمهات أثناء الولادة، ووفيات الأطفال، وعدد الأطفـال الـذين ترغب النساء بإنجابهن أيضاً. وتبلغ نسبة وفيات الأمهات في المنطقة التي يغطيها المركز الصحي رُبع المعدل الوطني.

إذا استمرت "فيروزا" في أن تكون إحدى أفضل مساعدات د. "زاف"، سيتم ترقيتها إلى مشرفة، مع زيادة في راتبها ليصل إلى مئة دولار شهرياً ودراجة سكوتر بدلاً مـن دراجة هوائية. لقد بحث د. "زاف" حوله ووجد طريقة متدرجة لتحسين حياة الكثير من الفقراء البنغال.

## لمحة

# التاريخ السري لمصرف غرامين

لم يبدأ "محمد يونس" من بنغلاديش، مؤسس مصرف غرامين وصاحب فكرة برامج القروض الصغيرة جداً، عمله بهدف منح الفقراء القروض. ويسرد أستاذ كلية الاقتصاد في جامعة كولومبيا "بيل دوغان" القصة في كتاب رائع حول الأشخاص الذين يجدون أشياء تجدي نفعاً بعنوان "نظرة نابليون"، ويقول فيه إن "يونس" بدأ العمل مؤمناً بأن الثورة الخضراء، والري، هما الحل لمشكلة الفقر في بنغلاديش. كانت أطروحته لنيل الدكتوراه في جامعة فاندربلت بعنوان "التوزيع الأفضل للمياه الجوفية المتعددة الاستعمالات: نموذج ممنهج ديناميكي". وكانت أولى محاولاته مساعدة الفقراء التكفل بحفر الآبار المخصصة للري خلال موسم الجفاف بحيث يستطيع المزارعون زراعة محصولين في السنة. ومنح "يونس" المزارعين قروضاً من ماله الخاص لتمويل هذا المشروع. وحصد المزارعون محصولاً جيداً. المفارقة التي وجدها مبتكر الفكرة أن الفقراء يمكن أن يشكلوا مخاطر ائتمانية جيدة، ولم يعد الفقراء الأموال إلى يونس بشكل كامل، وخسر جزءاً منها. لكنه تابع الأمر، وقام فتى المدينة بزيارة أكبر عدد ممكن من القرى الريفية في محاولة لاستكشاف طريقة للمساعدة. والتقى امرأة تدعى "صوفيا بيغوم" تصنع كراسي الخيزران. وكانت "بيغوم" تجني قرشين من كل كرسي تصنعه لأن المرابي الذي أقرضها المال يحصل على فائدة عالية (حوالى 120% كل سنة) ليقدم لها الخيزران. أدرك "يونس" أن قروضاً صغيرة جداً لأشخاص فقراء جداً قد ينتج عنها فرق كبير في حياتهم. وعلى النقيض مما هو شائع في ذلك الوقت، أدرك أن حاجة الفقير للقروض كبيرة. اختبر الأمر، ووجد أن من يحصل على قروض صغيرة جداً سيعيدها بالكامل للحصول على قروض مستقبلية وبسبب الضغط المتزايد أيضاً من مقترضين آخرين. حصلت "صوفيا بيغوم" على أول قروضه، وبدأت عملاً ناجحاً للبيع المتجول بالمال بدلاً من صنع المزيد من كراسي الخيزران. وكان هناك طلب هائل على مثل تلك القروض، وأصبح مصرف غرامين الأسطورة التي هو عليها اليوم، مع مقلدين في كل أنحاء العالم. كان "يونس" باحثاً.

القروض الصغيرة جداً ليست ترياقاً عاماً لتخفيف حالة الفقر التي جعلها البعض هدفاً ينبغي تحقيقه بعد الاكتشاف الذي حققه "يونس". وكانت بعض خيبات الأمل

من القروض الصغيرة جداً نتيجة للتوقعات الكبيرة التي رافقتها. لم تحل تلك القروض كل المشاكل؛ وإنما ساهمت في حل مشكلة واحدة خاصة في ظروف خاصة - انتقار الفقراء إلى مصدر تمويل لا يتقاضى فائدة مرتفعة جداً مثل المرابين.

# الفصل الثالث

## لا يمكن تخطيط سوق

**طبيعة الإنسان معقدة؛**
**متطلبات المجتمع بالغة التعقيد:**
**لهذا لا توجد نزعة بسيطة،**
**أو طريقة حكم تناسب**
**سواء طبيعة الإنسان**
**أو نوعية علاقاته.**

**"إدمون بورك"**
**"صور من الثورة في فرنسا"، 1790**[1]

قـــاد فـــشل "الدفعـــة الكبيرة" إلى ظهور بعض النقد الذاتي ضمن وكالات المـــساعدات الخارجـــية في الثمانينيات. وربما يعود سبب الفشل إلى تداخل البلاد الفقـــيرة مـــع الأسواق الحرة. بالمحصلة، إذا كان أحد أسرار ازدهار الغرب وجود اســـتجابة ومسؤولية في الأسواق الحرة، فإن الشيء الأكثر وضوحاً الذي يستطيع الغرب القيام به لتطوير باقي العالم هو تحرير الأسواق.

تمـــثّلت الخطوة التالية على سلم مسؤولية الرجل الغربي في تكييف المساعدات مع تبني باقي العالم تحولاً سريعاً إلى اقتصاد السوق. وهناك انقسام حاد بين أولئك الذين يفضلون الأسواق الحرة والذين لا يحبونها، مع خشية كل معسكر من التنازل عـــن أي أرضـــية للآخر. وتوصل هذا الكتاب إلى نتيجة متناقضة: الأسواق الحرة تجدي نفعاً، لكن إصلاحات السوق الحرة لا تنفع غالباً.

لتفسير هذا التناقض، سيناقش هذا الفصل كيف أن اعتماد الأسواق الحرة من الألـــف إلى الـــياء لـــيس أمـــراً بسيطاً. ويفحص السلسلة الطويلة من الخيارات، المؤســـسات والمحفّزات التي سمحت للأسواق الحرة بالتطور في الاقتصاديات الغربية الغنـــية. ويلقـــي نظرة أيضاً على وجهة النظر القائلة بأن الأسواق لا تعمل غالباً

بشكل جيد في مجتمعات الدخل المنخفض في أفريقية، أميركا اللاتينية، آسيا والكتلة الشيوعية السابقة. وتنبثق الأسواق في كل مكان بطريقة غير منظمة وتلقائية، وتتكيف مع الظروف والتقاليد المحلية، وليس عبر إصلاحات يخطط لها الدخلاء. وتعتمد السوق الحرة على انبثاق مؤسسات معقدة من القاعدة إلى القمة ونواميس اجتماعية يصعب على الغرباء فهمها، أو تغييرها.

المفارقة أن الغرب حاول *تخطيط* كيفية إنجاز *سوق*. وحتى بعد تراكم الأدلّة على أن هذه الأسواق الحرة التي يفرضها الغرباء لا تُجدي نفعاً، للأسف، لم تحمل مصالح الفقراء ثقلاً كافياً لإحداث تغيير في سياسة الغرب. ويقلل المخططون من تقدير مدى صعوبة تفعيل الأسواق بطريقة مفيدة اجتماعياً. وينبغي أن يستكشف الناس في كل مكان، بخطوات صغيرة متدرجة، كيفية الانتقال إلى الأسواق الحرة.

## ليالي روسية

تحولت روسيا إلى اقتصاد السوق الحر في 1 كانون الثاني/يناير 1992. على الأقل هذا ما قاله الغرب للروس عندما رفعوا سيطرتهم على الأسعار، وخصصوا المؤسسات العامة بعد ذلك مباشرة، بناء على نصيحة منا خبراء الغرب المتغطرسين. وكتب اقتصادي غربي مقالة بارزة سنة 1992 يعد فيها الروس "بوجود مجال واسع لارتفاع مستويات المعيشة خلال بضع سنوات"[(2)]. وقال الاقتصادي نفسه في كانون الأول/ديسمبر 1991 بأن خطة "العلاج بالصدمة" الروسية (فرض الأسواق من الأعلى إلى الأسفل) تضمنت "كل العناصر الأساسية الضرورية للقيام بتحول سريع إلى اقتصاد السوق"[(3)].

تلقت روسيا ثلاثة عشر قرضاً لإعاد هيكلية بنية اقتصادها في التسعينيات وحدها. وحصل تضخم بنسبة آلاف بالمئة وانهار عقد من الإنتاج لاحقاً، وكان علينا نحن الخبراء الأجانب أن نعترف أن السوق لم يشكل "مجالاً واسعاً... لارتفاع مستويات المعيشة خلال بضع سنوات". وانضم التحول بين عشية وضحاها إلى اقتصاد السوق إلى قائمة من الخطط الطوباوية الفاشلة.

كـــان اقتصاديون مثلي بطيئين في استيعاب ما جرى، واستغرقنا الأمر عقداً من الفـــشل لنقنع أنفسنا أن فرض الأسواق من الأعلى إلى الأسفل لا يجدي نفعاً. كنت أعمل مع البنك الدولي بشكل متقطع في روسيا خلال الفترة 1990-1995، وأعترف بأنني آمنت بنظرية "العلاج بالصدمة". وكما كان حال الكثير من الاقتصاديين الغربيين الــذين تدفقــوا علــى موسكو في ذلك الوقت، لم تكن لدي سوى معرفة سطحية بالمؤســسات والتاريخ الروسيين. وكانت بصيرة اقتصاديين على دراية كاملة بالاتحاد السوفييتي قبل الإصلاح أكثر نفاذاً. وكتب الاقتصادي في جامعة ميريلاند "بيتر مورل" - الباحث منذ وقت طويل في اقتصاديات التخطيط المركزي - سلسلة من المقالات بــين 1991-1993 يـــناقش فيها العلاج بالصدمة على أنه هندسة اجتماعية طوباوية. لكـــنه خسر ذلك النقاش في وقت لاحق. وكتب لي مؤخراً لأحاول إقناع اقتصاديين آخرين بأن آراءه كانت بنفسها مشروعاً "طوباوياً"، وأن أفكاره تحولت نحو مواضيع أخــرى بعـــد 1993. وأثبت التاريخ وصف "مورل" المرير للعلاج بالصدمة: "هناك ازدراء كامـــل لكل تلك المخارج... التاريخ، المجتمع واقتصاديات المؤسسات الحالية كلها قضايا ثانوية في اختيار برنامج للإصلاح... يُنظر إلى إنشاء اقتصاد سوق على أنه يتـــضمن التدمير على الأرجح... يفترض المعالجون بالصدمة أن الحلول التكنوقراطية (الفنية) سهلة التطبيق... ينبغي على المرء رفض كل الترتيبات القائمة حالياً"(4).

كـــان "مورل" سريعاً في إدراك علاقة "بورك" و"بوبر" الوثيقة بما يحدث في روســـيا. ويعـــدّ اقتباسه عن "بوبر" سنة 1992 تكهناً مثالياً حول فشل الإصلاح الروسي: "ليس معقولاً أن نفترض أن إعادة البناء الكاملة لنظامنا الاجتماعي ستقود دفعة واحدة إلى قيام نظام عملي"(5).

تابـــع الاقتصاديان "كليفورد كادي" و"باري آيكس"، الخبيران في الشؤون الـــسوفييتية، عن كثب ردة فعل المؤسسات السوفييتية على بيئة الأسواق الجديدة. وتكهن العلاج بالصدمة أن المؤسسات التي ستتمتع بتنافسية كبيرة في الأسعار التي تفرضـــها الأسواق الجديدة ستتسع، فيما ستختفي غير الكفؤة منها كما انقرضت الديناصـــورات. لـــيس هذا ما حدث، وفقاً لـــ "كادي" و"آيكس". كان مدراء المنـــشأة الـــسوفييتية يمتلكون شبكة من العلاقات مع بيروقراطي الحكومة ومدراء

المنشآت الأخرى التي تتيح لهم الاستمرار في مناصبهم. وباستعمال المقايضة وتبادل البضائع لموازنة ديون الضرائب، استطاعوا الاستمرار في إنتاج سلع لا يرغب أحد باقتنائها في "اقتصاد افتراضي" ليس له مثيل في خيال المؤمنين بنجاعة العلاج بالصدمة. وازدادت في الواقع مساهمة المؤسسات الروسية الخاسرة في السنوات الأولى من العلاج بالصدمة إلى 40%، وبقيت تلك النسبة ثابتة منذ ذلك الحين[6].

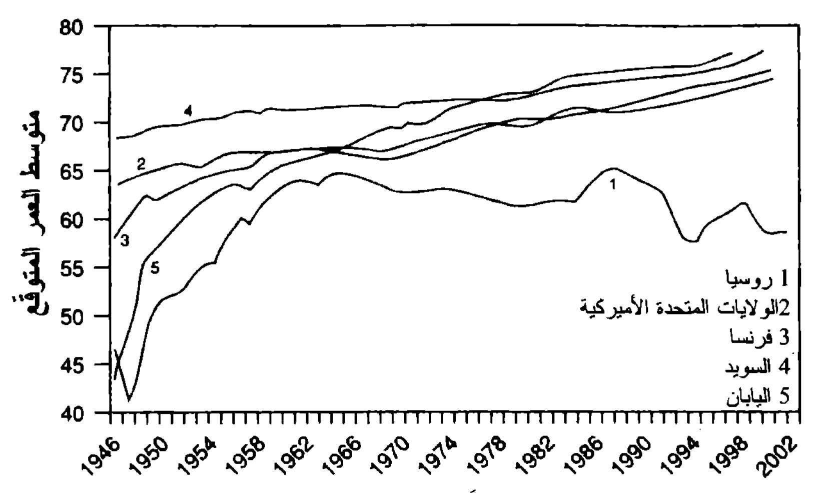
في مثال توضيحي واحد، استطاع مصنع كيميائيات فولغا الوسطى في سمارا-أوبلاست إيجاد "سوق" لتصريف عشرة أطنان من الكيميائيات السامة. وسلّمت تلك الكيميائيات إلى حكومة سمارا-أوبلاست مقابل التزامها بدفع المستحقات المترتبة على صندوق البطالة. واستعملت حكومة سمارا-أوبلاست، بدورها، تلك الكيميائيات لتسديد التزامها كمنطقة غنية ينبغي عليها دفع نفقات التحول الاقتصادي إلى مناطق فقيرة. وفعلت ذلك بالاتفاق مع وزارة العمل الروسية بأن تقوم سمارا بشحن البضائع إلى صندوق تعويض البطالة في جمهورية ماري-إل الفقيرة. وهكذا، انتهى الأمر بالعشرة أطنان من الكيميائيات السامة في يشكر-اولا، عاصمة ماري-إل. لم يعرف أحد ما فعله العمال العاطلون عن العمل في ماري-إل بالعشرة أطنان من الكيميائيات السامة[7].

كما نفهم من هذا المثال، تستمر بعض المؤسسات السوفييتية بالعمل رغم استعمالها لمدخلات قيمة لإنتاج سلع لا قيمة لها. وتحصل تلك المؤسسات على إعانات من الكهرباء والغاز من شركتي الكهرباء والغاز اللتين تحتكرهما الدولة. وتجلس الأخيرة، غازبروم، على احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي الذي يعدّ أحد الموارد القليلة ذات القيمة العالية في الاقتصاد. وكانت الكثير من المؤسسات الأخرى تتلف في الواقع القيمة عوضاً عن إنتاجها. وتستطيع جعل الطلب على منتجاتها العديمة الفائدة مستمراً باستعمال علاقاتها من الحقبة السوفييتية مع المؤسسات الأخرى العديمة الفائدة. مثلاً، مؤسسة أ تستطيع إنتاج شيء ما يمكن للمؤسسة ب أن تقبله مادة أولية لإنتاج شيء لا فائدة منه، وتنقله المؤسسة ب بدورها إلى المؤسسة ت، التي تستطيع إغلاق الحلقة ببيع المادة التي تنتجها كمادة أولية إلى المؤسسة أ. أثناء ذلك، تستهلك المؤسسات أ، ب وت جميعها الكهرباء والغاز الثمينين. وهكذا فاق مدراء مصانع الحقبة السوفييتية في أسفل السلم

المشرفين على العلاج بالصدمة في أعلى السلم دهاءً. وماشت السلطات المحلية، وغالباً الاتحادية، اللعبة لأنها لم تكن تريد مواجهة بطالة واسعة النطاق.

كانت الشركات التي تنتج سلعاً ذات قيمة فعلية هدفاً للنهب الخاص بدلاً عن كونها هدفاً لرجال الأعمال. وتضمنت "إصلاحات تحرير الأسواق" الروسية تخصيص مؤسسات حكومية سابقة. وجاءت الإصلاحات بعد ذلك لتتبع السلسلة الكارثية لتحرير الأسواق والتخصيص دون وضع قوانين تجعل من سلوك جني الأرباح مفيداً للمجتمع. ويحتاج البحّاثة في الأسواق إلى قوانين وإلا سيصبحون قنّاصي فرص يستفيدون على حساب الآخرين. في سنة 1995، ومقابل دعم "بوريس يلتسن الإصلاحي الذي يدعم "اقتصاد السوق"، مثلاً، انتزع سلاطين المال الروس المؤسسات القيّمة بأسعار زهيدة. وفي مزاد بيع شركة النفط يوكوس، استثنت حكومة "يلتسن" المشترين الأجانب منها، مما نحّى جانباً معظم المنافسين الممتلئين مادياً. وسمحت حكومة "يلتسن" أيضاً للمصارف التي تدير المزاد التقدم بعروض لشراء الممتلكات التي تدير عملية بيعها. وهكذا كان باستطاعة "ميخائيل خودوركوفسكي" التقدم بعرض لشراء يوكوس، رغم أنه يمتلك المصرف الذي يدير عملية البيع، ميناتب. وادّعى مدير الخصخصة الروسي "ألفرد كوخ" أن "خودروكوفسكي" استعمل أموال يوكوس نفسها لشراء يوكوس، ربما بربط إمدادات النفط المستقبلية بالحصول على قروض. واستطاع شراء 77% من أسهم يوكوس مقابل 309 مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر 1995[8]. وكانت تلك صفقة جيدة بالنسبة لشركة وصلت قيمتها في الأسواق بحلول سنة 2003 إلى 30 مليار دولار[9]. وانضم "خودوركوفسكي" إلى الصفوف العليا في قائمة فوربس السنوية لأغنى الأشخاص في العالم.

بعد ثلاث عشرة سنة من بداية الحملة الرسمية لتحويل روسيا إلى صورة عن الولايات المتحدة، أعيانا الصبر. وهذه ليست مجرد استعارة مجازية: الروس يموتون بنسب مثيرة للقلق. وبعد انهيار الشيوعية، ارتفع معدل الانتحار في روسيا بحدود 50%. وتتزايد متوسط عمر الفرد المتوقَّع في كل مكان آخر تقريباً عدا البلاد المبتلية بالإيدز، لكنه تراجع في روسيا، خصوصاً بالنسبة للرجال (انظر الشكل 3). وبدأت هذه النزعة في العقود الأخيرة من حياة الاتحاد السوفييتي، واستمرت في روسيا بعد السوفييت[10].




**جدول 3. متوسط عمر الرجال المتوقَّع في روسيا والبلاد المتقدمة، من تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن روسيا...**

بعد زوال الوهم الغربي في دعم "الإصلاحيين الديمقراطيين" مثل "يلتسن"، أخمد خليفته المداهن "فلاديمير بوتين" معظم الديمقراطية القليلة التي تبقت بعد "يلتسن". وفي سنة 2004، خفضت منظمة الحرية تقييم روسيا من "حرة جزئياً" إلى "غير حرة". ولاحق "بوتين" "ميخائيل خودوركوفسكي" بتهمة التهرب من الضرائب (جريمة تنطبق على معظم السكان الروس). وأدانت المحكمة "خودوركوفسكي" في أيار/مايو 2005 وحكمت عليه بالسجن تسع سنوات.

قد سجل الاقتصاد الروسي نمواً قوياً منذ أزمة 1998، لكن هذا لا يمثّل سوى صعود جزئي في حوض عميق. وبقي دخل الفرد الروسي سنة 2004 أقل بنسبة 17 % من ذروته السوفييتية سنة 1989. واختلط الأمر على العامة: وفي دراسة نشرت في كانون الأول/ديسمبر 2004، اعتبر 41% من السكان أن أداء الاقتصاد "ضعيف"، فيما وصفه 46% بأنه "دون الوسط". وبعد سبع سنوات من "التحول"، اعتبر 70% من السكان الروس سنة 1999 أن البلد يسير في "الاتجاه الخاطئ". وبعد الانتعاش الاقتصادي الجزئي، انتعشت آمال الروس بما فيه الكفاية لدرجة أن 56% فقط من السكان أصبحوا يعتقدون أن بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ في كانون الثاني/يناير 2005(11).

## تحليق "أكاروس" (أجنحة الشمع)

كان العلاج بالصدمة الطريقة التي طبقت بها روسيا ما وصفه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي "الهيكلة البنيوية"، والتي ورثت تعبير "الدفعة الكبيرة". وكانت قروض الهيكلة البنيوية من بنات أفكار رئيس البنك الدولي "روبرت مكنمارا" ونائبه "إيرنست شتيرن" اللذين خرجا بالفكرة أثناء رحلة طيرانهما لحضور الاجتماع السنوي المشترك للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بلغراد أواخر أيلول/سبتمبر 1979. وكان يتم منح قروض الهيكلة البنيوية لتمويل المستوردات، وكانت مشروطة بالبلاد التي تتبنى اقتصاد السوق الحرة. ووافق صندوق النقد الدولي، الذي كان يمنح قروضاً مشروطة منذ وقت طويل جداً، على الفكرة الجديدة. ما الذي كان الدافع وراء ما أضحى غلطة تاريخية للبنك الدولي في تمويل إصلاحات شاملة بدلاً من تمويل خطوات تدريجية؟ كانت الفكرة أن تطوير البلاد يحتاج إلى إصلاحات كبيرة من أجل أن تكون المشاريع الفردية منتجة، لهذا السبب كان تدخل البنك الدولي ضرورياً.

كان هذا التفكير مغرياً. وكنت أؤمن فيما مضى بطريقة العلاج بالصدمة والهيكلة البنيوية. وأقنعنا أنفسنا في ذلك الوقت، نحن مقدمي اقتراحات القيام بمثل تلك الإصلاحات الشاملة، بأن الإصلاح الجزئي لن يجدي نفعاً إذا لم تأخذ الإصلاحات المكملة مجراها بسرعة وتزامن. وكنا نحسم المناقشات أحياناً بالقول إن "المرء لا يستطيع اجتياز الهاوية بخطوتين". وكان يبدو مقبولاً أن العودة إلى التداخلات الصغيرة لن يجدي نفعاً إذا كان كل النظام السياسي والاقتصادي يغرق في فوضى عارمة - ولذلك كانت تلك محاولة إعادة بناء النظام دفعة واحدة.

ما لم ندركه، نحن المدافعين عن العلاج بالصدمة، أن *كل* الإصلاحات جزئية؛ ومن المستحيل فعل كل شيء دفعة واحدة، ولا يوجد لدى أي صانع سياسة معلومات كافية حتى ليعرف ما هو "كل شيء". وينبغي الاختيار بين إصلاحات جزئية واسعة النطاق (التي يصنفها المدافعون عن العلاج بالصدمة على أنها إصلاحات شاملة) وإصلاحات جزئية ضيقة النطاق. وكلا الإصلاحات الجزئية سواء واسعة أو ضيقة النطاق لها آثار سلبية، لكن تصحيح

الأخطاء الصغيرة أسهل من تصويب الأخطاء الكبيرة. إن مشكلة "النتائج غير المتوقعة" أكبر مع إصلاح واسع النطاق منها مع إصلاح أصغر. التغييرات المتوخاة عند القمة منفصلة تماماً عن التعقيدات الموجودة عند القاعدة، كما سنرى في هذا الفصل. ولنوجز الأمر، تتم إدارة العلاج بالصدمة بشكل يتناقض والمؤسسات الضعيفة التي تفشل في منع الفساد العام والكسب الخاص غير المشروع. وتشبه إصلاحات العلاج بالصدمة والهيكلة البنيوية الطموحة للغاية تحليق "أكاروس" (ابن ديدالوس في الأسطورة الدينية الإغريقية الذي هرب بأجنحة من شمع، وطار قريباً من الشمس فذابت الأجنحة وسقط في البحر) بالنسبة لصندوق النقد والبنك الدوليين. وعوضاً عن الارتقاء نحو الشمس، سقطت بدلاً من ذلك في بحر الفشل.

منح صندوق النقد والبنك الدوليان ساحل العاج ستةً وعشرين قرضاً لإعادة الهيكلة البنيوية في الثمانينيات والتسعينيات. وتراجع دخل الفرد في ذلك البلد خلال تلك الفترة نتيجة لواحدة من أسوأ وأطول فترات الكساد في تاريخ الاقتصاد. واليوم، تغرق ساحل العاج في مستنقع الحرب الأهلية. وبالفعل، من نافلة القول إن معظم حالات انهيار الحكومات الحديثة تبعت تدخل صندوق النقد والبنك الدوليين بشكل مكثف. ورغم أنني لا أعتقد أن صندوق النقد والبنك الدوليين تسببا بالفوضى السياسية والاقتصادية في ساحل العاج، إلا أنه سيكون من الصعب إقناع أحد بأن تدخلهما في البلد كان له تأثير *إيجابي* طويل الأمد.

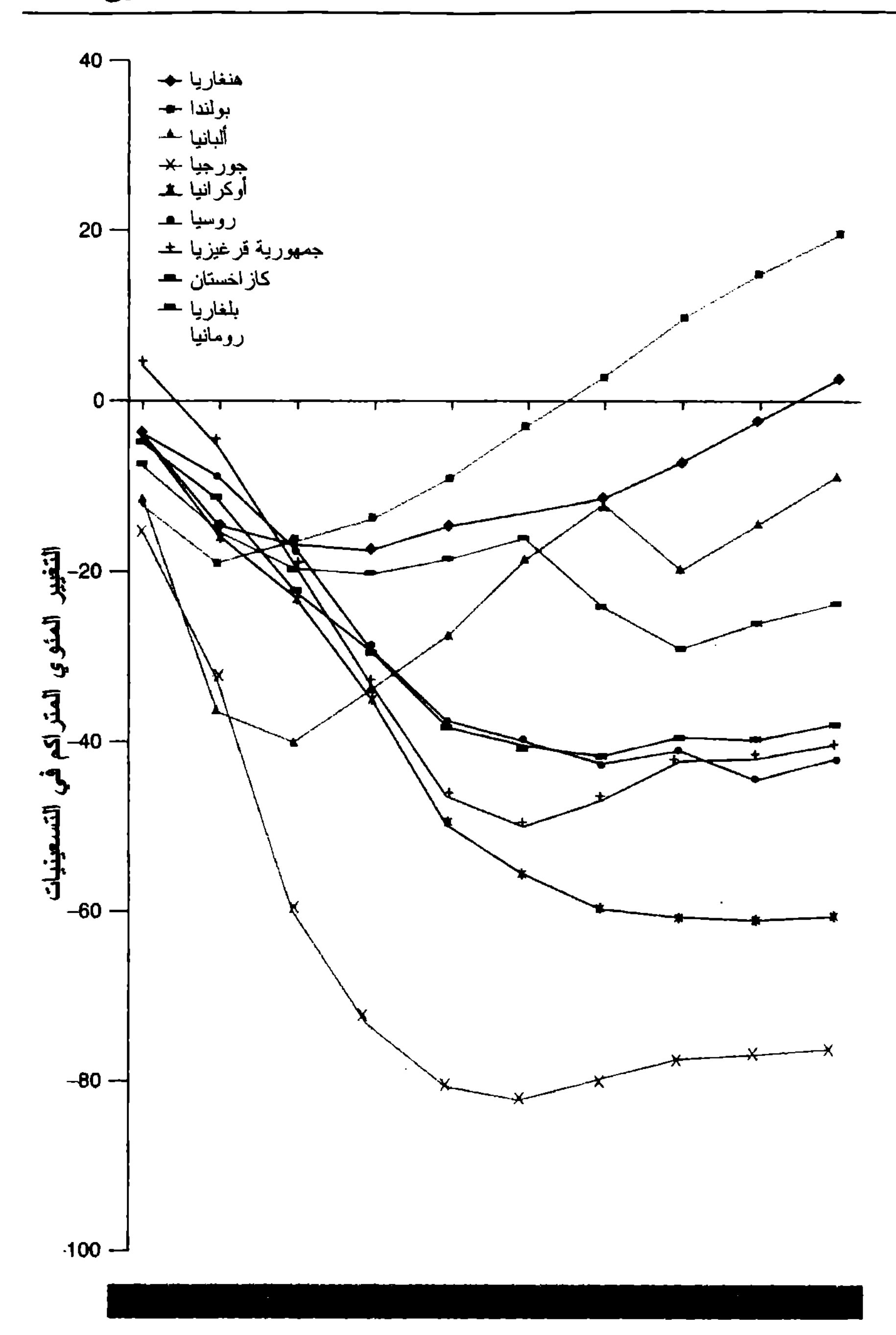
انتقيت البلاد الأفريقية التي تحتل المراكز العشرين الأولى عالمياً في تلقي قروض الهيكلة البنيوية من صندوق النقد والبنك الدوليين. وكان النمو في معظم البلاد الأفريقية التي تم التركيز على إعادة هيكلة اقتصادها بنيوياً سلبياً أو صفراً. ووضعت أيضاً قائمة بالبلاد العشرة الأولى التي تتلقى قروض إعادة الهيكلة البنيوية في الكتلة الشيوعية السابقة. وعانت معظم الدول الشيوعية السابقة التي اعتمدت طريقة العلاج بالصدمة وتلقت الكثير من قروض الهيكلة البنيوية من تراجع النمو ومعدلات تضخم عالية.

**جدول 2. قروض إعادة الهيكلة البنيوية، النمو والتضخم في البلاد الفقيرة**

| البلد | عدد قروض صندوق النقد والبنك الدوليين لإعادة الهيكلة بين 1980-1999 | نسبة نمو دخل الفرد سنوياً منذ أول قرض لإعادة الهيكلة (%) | معدل التضخم السنوي منذ أول قرض لإعادة الهيكلة (%) |
|---|---|---|---|
| **البلاد الأفريقية التي تحتل المراكز العشرين الأولى في تلقي قروض إعادة الهيكلة البنيوية خلال الفترة 1980-1999** | | | |
| النيجر | 14 | -2.30 | 2 |
| زامبيا | 18 | -2.10 | 58 |
| مدغشقر | 17 | -1.80 | 17 |
| توغو | 15 | -1.60 | 5 |
| ساحل العاج | 26 | -1.40 | 6 |
| مالاوي | 18 | -0.20 | 23 |
| مالي | 15 | -0.10 | 4 |
| موريتانيا | 16 | 0.10 | 7 |
| السنغال | 21 | 0.10 | 5 |
| كينيا | 19 | 0.10 | 14 |
| غانا | 26 | 1.20 | 32 |
| أوغندا | 20 | 2.30 | 50 |
| **البلاد العشرة الأولى في تلقي قروض إعادة الهيكلة البنيوية ضمن الكتلة الشيوعية السابقة خلال الفترة 1990-1999** | | | |
| البلد | عدد قروض صندوق النقد والبنك الدوليين لإعادة الهيكلة بين 1980-1999 | نسبة نمو دخل الفرد سنوياً منذ أول قرض لإعادة الهيكلة (%) | معدل التضخم السنوي منذ أول قرض لإعادة الهيكلة (%) |
| أوكرانيا | 10 | -8.4 | 215 |
| روسيا | 13 | -5.7 | 141 |
| جمهورية قرغيزيا | 10 | -4.4 | 25 |
| كازاخستان | 9 | -3.1 | 117 |
| بلغاريا | 13 | -2.2 | 124 |
| رومانيا | 11 | -1.2 | 114 |
| هنغاريا | 14 | 1.0 | 16 |
| بولندا | 9 | 3.4 | 52 |
| ألبانيا | 8 | 4.4 | 40 |
| جورجيا | 7 | 6.4 | 37 |

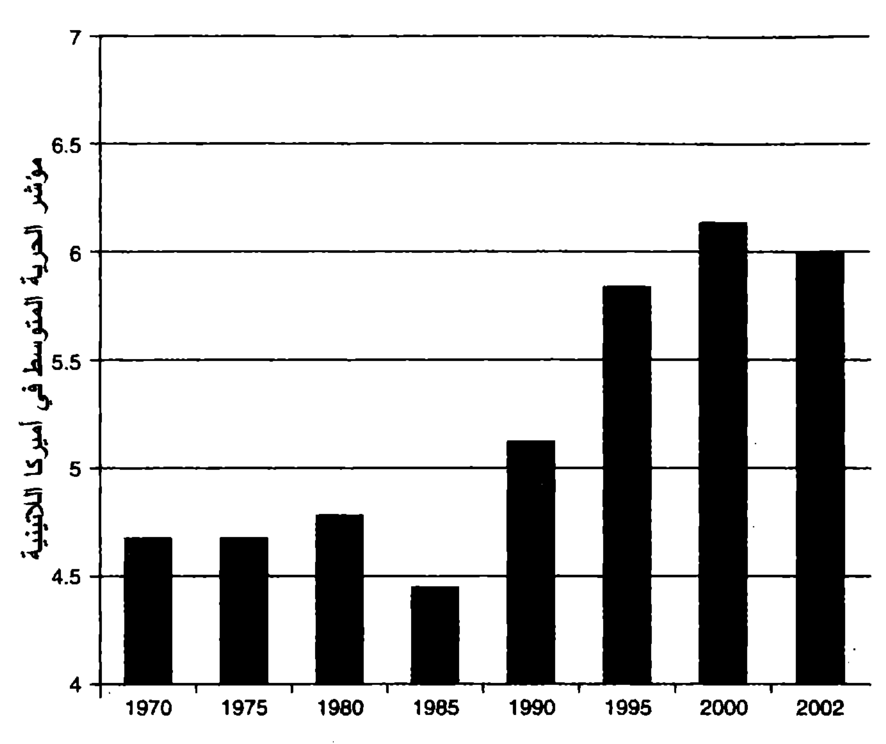
عموماً، النتائج المرتبطة بقروض إعادة الهيكلة البنيوية ضعيفة. وباستعمال أساليب التقيــيم المذكورة سابقاً، سنجد الآتي: أولاً، كانت الأمور سيئة للغاية في الكثير من الــبلاد الــتي تلقت قروضاً للهيكلة البنيوية حتى ساد اعتقاد بأن لتلك القروض تأثيراً *إيجابــياً* قوياً. ثانياً، على اعتبار أن قروض إعادة الهيكلة البنيوية تتكرر سنة بعد أخرى، يتــساءل المرء لماذا لم يتعاف المريض بعد تلقيه جرعات متكررة من الدواء. أخيراً، ما تزال الأساليب الإحصائية الرسمية للحكم على السببية المعكوسة المحتملة من الأزمة إلى المعالجــة تجد بأن تأثير إقراض إعادة الهيكلة صفر أو سلبي على النمو الاقتصادي[12]. وتوصــلت دراسة أخرى حديثة مؤثرة قام بها "آدم برزفورسكي" من جامعة نيويورك و"جيمس فيرلاند" من ييل إلى نتيجة مفادها أن تأثير برامج صندوق النقد الدولي على الــنمو سلبي، حتى عندما يتم اختبار الدراسة لتأثير الانتقائية المعكوسة. دليل آخر على ذلك: كما سنرى في فصل لاحق، لم تستطع البلاد الأفريقية (حتى التي نجحت منها) في إعــادة فائــدة مهما كانت على قروض الهيكلة البنيوية، وكان على صندوق النقد والبــنك الدولــيين إسقاط الديون. وانتشرت مسؤولية الرجل الغربي في بلاد أوروبة الــشرقية الشيوعية سابقاً، والاتحاد السوفييتي السابق إضافة إلى روسيا. وكانت لتلك البلاد تقنياً شعب أبيض، لكن الرجل الأبيض في الغرب كان مقتنعاً بأنه يمتلك مواهب تبشيرية يقدمها لنظرائه الشرقيين. وللأسف، فشلت محاولة عبور الفجوة قبل الوصول إلى الطــرف الآخــر، كمــا يدل الشكل 4، بغض النظر عن قصة النجاح البولندية. ومعرفة من يتحمل اللوم على هذه الكارثة صعب جداً، لكن من الواضح أن التوقعات الكبيرة للإصلاحيين الغربيين لم تتحقق.

كانــت أميركا اللاتينية منطقة أخرى انتابها أمل كبير بإجراء إصلاح شامل، والــتي اعــتمدت نظام تدخل الدولة في الاقتصاد والقيود على التجارة الحرة منذ الخمسينيات وصولاً إلى السبعينيات. وبعد أزمة الديون في بداية الثمانينيات، والتي أضــحت بــلاد أميركــا اللاتينية بعدها غير قادرة على طلب قروض جديدة من المصارف الدولية الخاصة، بدأت تلك البلاد التحرك نحو الأسواق الحرة. وكالعادة، دعمــت قــروض إعــادة الهيكلة البنيوية من صندوق النقد والبنك الدوليين تلك الإصــلاحات الــشاملة. ويدل مؤشر مستعمل على نطاق واسع إلى زيادة الحرية الاقتصادية من 1985 إلى 2000 في أميركا اللاتينية (انظر الشكل 5).




[redacted]

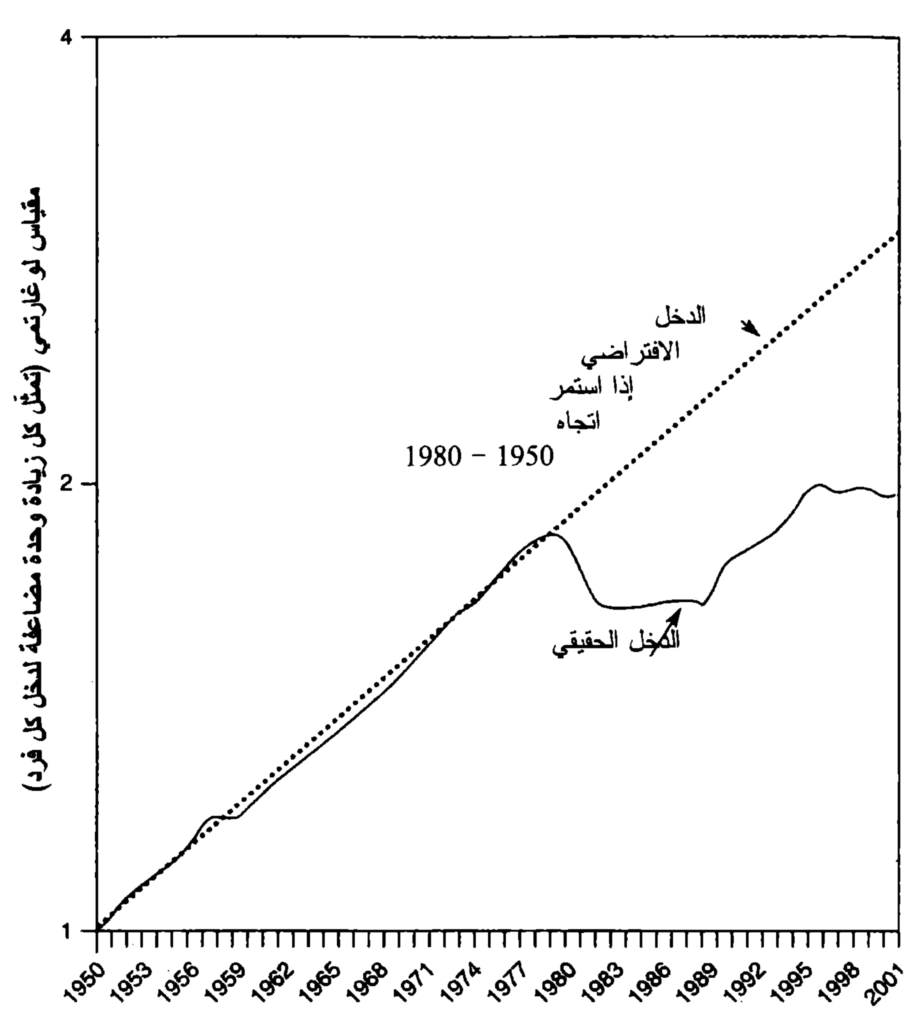
**جدول 4. منحنيات نسبة النمو خلال التسعينيات في البلاد الشيوعية سابقاً التي حصلت على قروض لإعادة هيكلة اقتصادياتها.**




**شكل 5. مؤشر الحرية الاقتصادية في أميركا اللاتينية.**

للأسف، الإصلاح الشامل في أميركا اللاتينية لم يكن مصحوباً بنمو اقتصادي. وما أثار استغراب المدافعين عن إعادة الهيكلة البنيوية أن أفضل فترة نمو شهدتها أميركا اللاتينية كانت خلال فترة تدخل الدولة، 1950-1980. وإذا كان ذلك النمو قد استمر، كان الدخل في أميركا اللاتينية وصل الآن إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه سنة 1950. وبدلاً من ذلك، وفي سنة 2003، وصل الدخل هناك بالكاد إلى ضعفي المستوى الذي كان عليه قبل نصف قرن مضى، مع إحراز قليل من التقدم خلال السنوات 1980-2003 (انظر الشكل 6). رد الفعل السلبي ضد الأسواق الحرة يصبح الآن للأسف أقوى في أميركا اللاتينية، مع فقدان تلك الأسواق لبريقها الساطع نتيجة التوقعات الطوباوية لإعادة الهيكلة البنيوية.

إذاً لدينا ثلاث مناطق كانت تجتاحها آمال كبيرة في إعادة الهيكلة البنيوية والعلاج بالصدمة - أفريقية، البلاد الشيوعية سابقاً، وأميركا اللاتينية - وأُحبطت تلك الآمال في المناطق الثلاث. ماذا كانت ردة فعل الغرب؟




**جدول 6. مؤشر دخل الفرد في أميركا اللاتينية، 1950-2001.**

كانت ردة الفعل على الفشل القيام بالشيء نفسه. وتابع صندوق النقد والبنك الدوليان منح قروض إعادة الهيكلة لأكثر من عقدين، رغم سجلهما الفاشل. واليوم، ما زالا يقدمان تلك القروض؛ ولكن غيرا اسمها إلى "قروض محاربة الفقر". ويعدّ هذا ترسيخاً لميزة الهدف الكبير التي يتبناها المخططون، رغم الفشل المتكرر في تحقيق ذلك الهدف.

# أنا جائع - لنبتكر أسواقاً حرة

السوق الحرة نظام مفيد عالمياً. وتمثّل الحرية الاقتصادية أحد ابتكارات البشر التي لم تأخذ حقها الكامل في التقدير، و لم يتم الترويج لها مثل قريبتها الحرية السياسية. وتعني الحرية الاقتصادية حقوقاً لا قيود عليها في الإنتاج، البيع والشراء. ويستطيع كل منا انتقاء الأشياء التي يرغب بها دون أن يقرر الآخرون ما هو الأفضل بالنسبة لنا. ونستطيع أيضاً أن نختار بحرية ما سنبيعه والموقع الذي نشغله، استناداً إلى معرفتنا الداخلية بما نبرع فيه ونحبه أكثر.

تجعل حرية الاختيار والمعرفة الشخصية هذه جني الأرباح الكبيرة الناتجة عن التخصص ممكناً. وإذا كانت لائحة المواد التي استهلكها مقتصرة فقط على ما أستطيع تصنيعه بنفسي، لن تكون النتائج جيدة. ومهاراتي في الطهو محدودة، مثلاً، كما يؤكد أولادي. وسأم "راشيل"، "كاليب" و"غريس" من مواد قائمة الطعام التي أعدّها من السباغيتي المغلية، المعكرونة مع الجبنة، والأرز مع الفاصولياء. لهذا، نعتمد على ابتكار الأسواق التاريخي في الطعام الجاهز، الذي يفتح أمامنا عالماً رائعاً من الفطائر، البيتزا، ومطابخ غنية من ثقافات مثل الصين، إثيوبيا، اليابان، تايلاند، فيتنام والمكسيك. وحتى عندما نضطر إلى تناول الطعام الذي أعدّه بنفسي، يعتمد الأمر على مشترياتي من الباستا، الجبنة، والأرز والفاصولياء من السوق (السوبرماركت). ودون أسواق، سأكون مضطراً لزراعة القمح، الفاصولياء والأرز بنفسي، وحلب الأبقار، ومعالجة الحبوب والفاصولياء لتصبح صالحة للأكل، وصنع الجبنة والباستا. (ليس لدي أدنى فكرة حول كيفية القيام بأي من ذلك). بدلاً من ذلك، أقايض في السوق الحرة خدماتي الاقتصادية (التي تجد دون تفسير بعض المشترين في جامعة نيويورك) وأحصل على النقود بالمقابل. واستخدم تلك النقود لانتقاء مواد الطهو المنزلي وطلب الطعام الجاهز.

مجّد "آدم سميث" التخصص في "ثروة الأمم" سنة 1776. ولكل منا بعض نقاط القوة الفطرية في القيام بأشياء وبعض نقاط الضعف في فعل أشياء أخرى. ويسمح لنا نظام التبادل في الأسواق تحديد ما نحن بارعون فيه، والتخصص في

إنتاجه، ومقايضته بأشياء أخرى ينتجها أشخاص بارعون في إنتاج تلك الأشياء. وينطبق الأمر نفسه على الأمم كما هو حال الأفراد، وهو جزء من القضية الفكرية للتجارة الحرة. وتقول الدعابة القديمة أن الجنة تكون حيث الطهاة فرنسيون، والشرطة بريطانيون، والعشاق إيطاليون والسيارات ألمانية - ويدير ذلك النظام سويسريون. والجحيم حيث الطهاة بريطانيون، والشرطة ألمانيون، والعشاق سويسريون والسيارات فرنسية - ويدير النظام إيطاليون.

ليس ضرورياً أن يتضمن التخصص قدرات فطرية. وتصبح هذه الدعابة السمجة مريعة لأننا نرى بعض الاختلافات بين الأمم (رغم أنني لا أستطيع التحقق بالضرورة من الدعابة المذكورة سابقاً)، لكننا لا نعتقد فعلاً أن هذه الاختلافات فطرية. الفرنسيون لا يمتلكون أي جينات تجعلهم رائعين في الطهو أو حمقى في صنع السيارات؛ لكنهم عملوا على تهذيب تقاليد الطهو من جيل إلى آخر. وينطبق الأمر نفسه على الأفراد. ويتعلم المرء بالممارسة. وعندما يقوم الفرد بالعمل نفسه مراراً وتكراراً، تجعله الممارسة بارعاً في ما يؤديه، بغض النظر عمّا إذا كان العمل عزف موسيقى "موزارت" أو تثبيت ألواح خشبية على السطح. وعندما يتخصص كل منا بشيء محدد ثم نتبادل منتجاتنا النهائية مع بعضنا البعض، سيصبح حالنا أفضل.

الإنجاز الرائع الآخر للأسواق أنها توفق بين الخيارات التي يتبناها الشعب لنفسه مع خيارات شعوب أخرى. لكن على مائدة العشاء، نجد أنه ليس ضرورياً وجود مخطط لمعالجة الكم الكبير من المعلومات المطلوبة لتحديد مقدار الباستا، الأرز، الجبنة ومطابخ الطعام الجاهز من الثقافات المختلفة التي ينبغي تزويد سكان نيويورك بها. وحققت الأسواق هذا الإنجاز الرائع من خلال البحّاثة. يبحث المزودون عن مستهلكين، ويبحث المستهلكون عن موردين، ويتحرك السعر صعوداً وهبوطاً للموازنة بين العرض والطلب. إذاً، تحدد الأسواق الأسعار والكميات التي تتوافق وحاجات وقدرات الموردين والمستهلكين. ويعكس السعر كلاً من الكلفة الإضافية التي يتحملها المورد لتقديم مادة إضافية، والفائدة الإضافية التي يحصل عليها المستهلك من شراء تلك المادة. لهذا يعمل السوق على التوفيق بين الكلفة الإضافية لمجتمع إنتاج كل مادة مع الفائدة الإضافية التي يحصل عليها مجتمع استهلاك تلك

المـــادة. وتظهـــر في السوق سلة من البضائع المنتجة بأقل سعر ممكن وأعلى فائدة ممكـــنة. ويمـــتلك الاقتـــصاديون إثباتات رياضية تدل على أن الأسواق الحرة، في ظـــروف معينة، تقود إلى أفضل توزيع ممكن لموارد الاقتصاد بالنسبة للجميع - مع الأخذ بعين الاعتبار حيازة كل شخص الأولية. (طبعاً، المزعج أن لبعض الأشخاص مـــواهب أقل من الآخرين؛ وأنتمي بنفسي إلى تلك الفترة الأخيرة). وأشار "آدم سمـــيث" إلى الـــتكافل الاجتماعي الذي يحققه هذا النظام، رغم أن كلاً منا يعمل انطلاقاً من مصالحه الذاتية.

ينسب الغرب دائماً الفضل إلى نفسه في ابتكار السوق. هذا هراء. أي زيارة لأي سوق في الهواء الطلق (خارجي) في أفريقية، آسيا، الشرق الأوسط أو أميركا اللاتينـــية ستقنعكم بسرعة أن الأسواق نشيطة في البلاد الفقيرة. وتقول الحكايات التاريخية أن تلك الأسواق سبقت الاتصال مع الغرب.

مواهب السوق مغروسة عميقاً في الطبيعة البشرية. وكما يعرف أي والدين، يـــستوعب الأولاد مفهوم الربح من التجارة في وقت مبكر جداً. أول شيء قام به "راشيل"، "كاليب" و"غريس" بعد زيارة الجيران في عيد الفصح عندما كانوا يافعين هو وضع ما جمعوه والبدء بمقايضته - "راشيل" تحب الشوكولا السادة، فيما تحب "غريس" شوكولا الحليب، ويحب "كاليب" زبدة الفول السوداني. وعندما قام "توم ســـوير" بمقايـــضة حشرة مقابل الحصول على سن مع "هاك فن"، كان يتصرف بشكل غريزي، وليس لأنه يحمل ماجستير في إدارة الأعمال(13).

بالنسبة لبعض البضائع، يكون السعر الذي يضعه الموردون عالياً جداً نسبة لما يـــستطيع المـــستهلكون دفعه، ولهذا لا يقوم الموردون بإنتاج تلك البضائع. وليس هـــناك ســـوق منتج جاهز في نيويورك للهلام الممزوج بخليط الفواكه مع الخطمي الـــذي كانـــت والدتي تعدّه عندما كنت يافعاً في بولينغ غرين، أوهايو. وبعكس الفطائر، لا تلبّي هذه الحلوى ذوق المستهلكين المستعدين لدفع سعر معقول لتغطية نفقات الموردين، ولهذا لدينا محال للفطائر ولا وجود لمحال تلك الحلوى.

تتضمن حركة الأسواق تبادلات تجارية مفيدة. وإذا كان لدى سكان أوهايو أكثـــر ممـــا يلزمهم من الفطائر، فيما يتوفر لسكان نيويورك أكثر مما يلزمهم من

الحلوى، سيكون وضع الجميع أفضل إذا تبادلوا الفطائر مع الحلوى. وحددت قوة رغباتهم للحصول على الفطائر والحلوى، وما يحتفظون به من هاتين المادتين، معايير التبادل. ولا ينتبه الكثير من منتقدي الأسواق الحرة إلى هذه النقطة - أن أي تبادل طوعي يجعل كلا الطرفين في وضع أفضل، ولكن ليس بالضرورة إلى نفس الدرجة. وسيتراجع شعورنا بالعدل إذا بدا السعر عالياً جداً بالنسبة لأحد الطرفين - إذا كان لدى الشخص من نيويورك كميات حلوى أكبر مما يحتاج إليها وطلب عالٍ على الفطائر، عندها ستكون أمام الشخص من أوهايو ما يبدو أنه فرصة مساومة كبيرة للحصول على الكثير من الحلوى مقابل الفطائر. ورغم ذلك، حتى إذا استفاد تاجر أوهايو أكثر من تاجر نيويورك، سيكونان كلاهما أفضل حالاً إذا قاما بعملية التبادل.

يفتش البحّاثة المستهلكون دائماً عن تبادلات مفيدة. ويفتش البحّاثة الموردون عن منتجات مربحة يتعاملون بها. ولا تستفيد الأسواق من خطة ألفية للحلوى.

## أسواق المال نافعة، أيضاً

ما علاقة أسواق المال بكل هذا؟ تدحض أسواق المال الإدراك العام بأن الاستثمار في المستقبل مقيد برأسمالك الخاص فقط. وتستطيع اقتراض لشراء أرض أو البدء بعمل صغير (يحدث هذا بوتيرة أقل مما ينبغي، لكن بوتيرة أسرع مما إذا كانت أسواق المال غير موجودة). جمال أسواق المال أنها تجعل عائدات الاستثمار المرتفعة متوفرة للجميع. وتذكي هذه الفكرة حماسة برامج القروض الصغيرة التي تصل إلى الفقراء المعدمين، كما هو حال مصرف غرامين في بنغلاديش.

نظراً لإمكانية مشاركة الجميع، توجه أسواق المال العائدات (أي: النسبة التي تحصلون عليها بعد دفع كلفة الاستثمار الأصلي) نحو أشكال مختلفة من الاستثمارات عبر الاقتصاد. ويستطيع أي شخص الدخول في مجال أي صناعة يريد. وإذا كانت عائدات محال الفطائر كبيرة، سيدخل الكثير من الناس مجال بيع الفطائر حتى يدفعوا العائدات إلى مستوياتها الطبيعية. وأي اقتصاد لا يضخ فيه الناس العائدات عبر كل أشكال النشاط (الحصول على التعليم، شراء الأراضي، إنشاء

عمــل جديد... الخ)، ليس اقتصاد سوق حرة. ولا يستفيد أيضاً بشكل كامل من كل المدخرات الموجودة. وتستطيعون رؤية ذلك بالسؤال عما سيحدث إذا سحبنا الأمــوال من نشاط منخفض العائدات (محال الحلوى) ووضعناها في نشاط مرتفع العائدات (محال الفطائر). وستهبط قيمة المنتج في صناعة الحلوى الجاهزة بمقدار أقل ممــا سترتفع في صناعة الفطائر، وهكذا سيستفيد الاقتصاد بشكل أكبر من مقدار المدخــرات نفسها. ولن تكون العائدات متساوية في أي وقت، لكن الحصول على مكاســب مجانــية مــن مثل ذلك المنتج ممكنة. ويبحث رجال الأعمال في وول ســتريت، أو "بيل غيتس"، عن نشاطات تدر عائدات استثنائية عالية، وبالاستثمار فــيها، يقللــون عائداتها، فيما يبعدون رأس المال عن نشاطات العائد المنخفض. مجــدداً، لا يوجد مكتب مركزي مسؤول عن الاستثمارات - فقط آلاف البحّاثة مثل المؤسسات المالية. وسيقوم المخططون بعمل مريع بتوزيع المال عبر قطاعات في الأسواق المالية لأنهم لا يمتلكون طريقة للحصول على معلومات حول القطاع الذي يدر أعلى الأرباح. ويوجد الكثير من المدخرين والمستثمرين، والمؤسسات المالية التي تلعب دور الوسيط بين الاثنين.

النتيجة أن الأسواق المالية (1) مصدر رائع لضمان فعالية السوق الحرة، و(2) تقدم فرصاً يمكن أن يستفيد منها الجميع في الإثراء عن طريق الإقراض والاستثمار.

إذا مــزجنا فضائل أسواق السلع وأسواق المال، نحصل على حلقة إيجابية من المعلومات لأي بحث ناجح لسد احتياجات مواطنينا. وإذا عرضنا منتجاً عليه طلب شــديد، سنحــصل على مكاسب كبيرة. وتغرينا المكاسب على توسيع الإنتاج، وسحب العاملين والمواد الأولية بعيداً عن منتجات أخرى يقل عليها الطلب لتصنيع المنــتج الــذي يكثر عليه الطلب. ويريد المستثمرون الخارجيون المشاركة في جني العائــدات المرتفعة، ويمنحوننا المزيد من التمويل لتوسيع نطاق عملنا بشكل أكبر. ويــوجد حافز قوي بشكل مماثل *لابتكار* منتج جديد لسد احتياجات المستهلكين. وجعلــت الحلقــة الإيجابية للمعلومات الخاصة بالبحث عن حلول لمشاكل الزبائن السوق أفضل نظام في التاريخ لسد احتياجات الناس. (يا ليت المساعدات الخارجية تعمل بالطريقة نفسها!).

ليس ذلك وحسب، لكن الفكرة الشائعة في قصص النجاح المحققة خلال العقود القليلة الماضية - هونغ-كونغ، كوريا، سنغافورة، تايوان، الصين، الهند، تشيلي، بوتسوانا... الخ - هي أن الباحثين عن النجاح في تلك البلاد (البعيدة غالباً عن اقتصاديات السوق) اختبروا جهودهم بمعايير السوق، وغالباً عبر أسواق عالمية. هل قامت شركات الاستثمار الأجنبي الخاصة بالاستثمار؟ هل يشتري بقية العالم ما كانوا ينتجونه؟ كان الجواب نعم، مما منح البحّاثة معلومات للتحرك نحو تحقيق الازدهار، رغم أن سبلهم في تحقيق نجاحات السوق اختلفت عن الرؤى المبسّطة في العلاج بالصدمة.

## مشاكل الأسواق من القاعدة إلى القمة

مع هذا التهليل لأمجاد السوق، يصبح السؤال لماذا لا تجعل الأسواق كل المجتمعات غنية. هذا الكتاب لا يقدّم وصفة بسيطة لنجاح الأمة؛ والقصد من هذا الفصل العكس تماماً: لا وجود لوصفة سحرية، وإنما مجرد تمازج مشوّش من المؤسسات الاجتماعية من القاعدة إلى القمة والمعايير الأساسية للأسواق. وتتطور تلك ببطء من تلقاء نفسها نتيجة ما يقوم به الكثير من العملاء؛ ولا يمتلك المخططون والدخلاء الغربيون منهجاً لابتكار تلك المعايير والمؤسسات.

لا تقدم تلك الأسواق الكثير من العون لأولئك الفقراء جداً الآن - بالمحصلة، ليس لدى الفقراء أموال تحفّز بحّاثة السوق على سد احتياجاتهم. ويعتمد أمل الفقراء على نفس القوتين اللتين يركّز عليهما هذا الكتاب: (1) التنمية المرتكزة على الأسواق الوطنية التي سترفع كلاً من الأغنياء والفقراء (التي يقدمها هذا الفصل بطريقة معقدة جداً للاستفادة من المساعدات الغربية)؛ و(2) المساعدات الغربية لسد احتياجات الأشد عوزاً من الفقراء حتى تصلهم تنمية الأسواق الوطنية. (تستطيع المساعدات الغربية أيضاً استعارة بعض الأفكار من الأسواق، مثل استنباط المعلومات من الزبائن).

يصبح السعي لمساعدة الفقراء أكثر تعقيداً كلما أمعنا في دراسة الأمر، لكن رجاءً لا تستسلموا! يوجد أمل حالما تتخلون عن طموح المخططين في فرض سوق

حــرة عالمية من القمة إلى القاعدة. وأشير في هذا الفصل إلى بعض المشاكل العالمية الــتي تعانــيها الأســواق في البلاد الفقيرة، لكن الحلول تختلف باختلاف البلاد وتواريخها المعقدة.

المــشكلة مــع الإطراء على الأسواق أنه يغفل عن الأبحاث من القاعدة إلى الأعلــى الضرورية لجعل الأسواق تعمل بشكل جيد. وأحد الأشياء الرئيسية التي ينبغي أن تقوم بها المعايير والمؤسسات الاجتماعية هو إيجاد طرق لمنع المشتركين في الــسوق من "السلوك الانتهازي"، المعروف بشكل واسع بـــ "الغش". ورغم أن نظــرية الــيد الخفية تعني أن المصلحة الذاتية مفيدة اجتماعياً، إلا أن هذا لا يصبح صــحيحاً إلا مع وجود معايير تضمن وجود تبادلات محتملة مفيدة بين الأطراف. ويمكــن أن يمنع فقدان الضبط والتوازن بالنسبة للجشع التنمية الاقتصادية كما هو حال فقدان الأسواق.

يقع أحد أشكال الغش عندما لا تستطيع مراقبة جودة المنتج الذي أقدّمه لك. وأســتطيع أن أغشّك بأن أدير محلاً في مدينة المكسيك وأبيعك شطائر الذرة المقلية في ظروف غير صحية. (سأعفيكم من التفاصيل - لنقل أني لا أغسل يديّ دائماً). وعندما تمرض لاحقاً، تدرك أنك دفعت أكثر مما ينبغي لشطائر محضّرة بطريقة غير صــحية. الجودة مشكلة عامة، وحتى أبسط أشكال التبادل ينطوي على مشاكل. وإذا كنت عرفت أن شطائر الذرة ربما تكون غير صحية، كنت ستعرض سعراً أقل لهــا. وإذا اعتمدت وسائل إعداد طعام آمنة لكنها مكلفة وبعت لك شطائر ذرة صحية، لكنك لم تستطع مراقبة طريقة إعدادها الآمنة ستعرض السعر المنخفض، ثم ســأكون مــن يخسر في ذلك التبادل. لهذا لن أزعج نفسي باعتماد طريقة تحضير صــحية، وســأبيعك شطائر الذرة المتسخة التي تتوقعها. وأستطيع حتى الاحتفاظ بأفــضل المكــوّنات واعتماد طرق صحية جداً في تحضير شطائر الذرة التي أقدّمها لعــائلتي، وأبيعك الشطائر ذات مكوّنات وأساليب تحضير رديئة. وهكذا لا يقدم الــسوق شطائر ذرة صحية! فاز الاقتصادي "جورج أكرلوف" من بيركلي بجائزة نــوبل علــى دراســته المــتعلقة بمبيعات السيارات المستعملة وفقاً للفكرة الآنفة الذكر[14]. وتبين أن مبيعات السيارات المستعملة تقل كثيراً عن السيارات الجديدة

لأن المشترين لا يكون لديهم معلومات حول جودة السيارات (ولدى بائعي السيارات المستعملة نزعة لبيع الليمون الحامض).

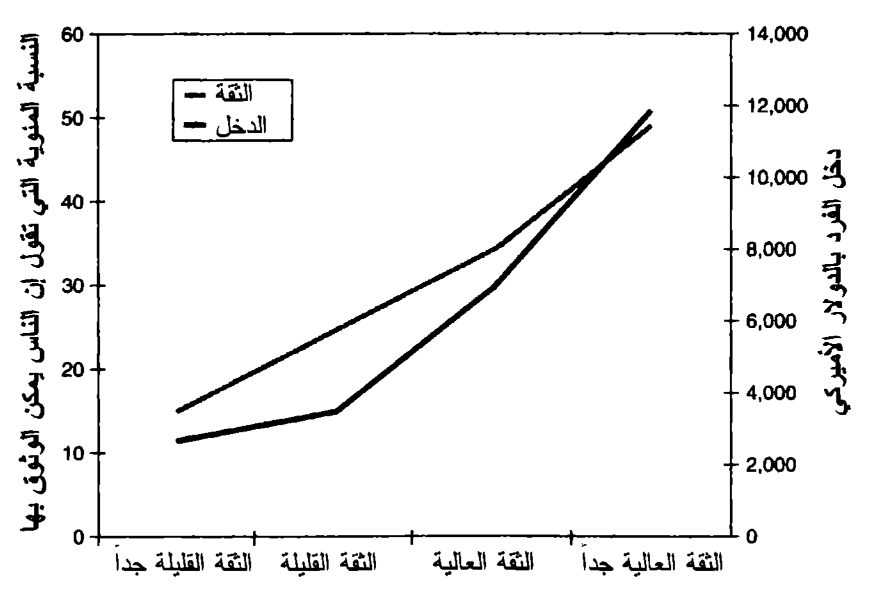
توجد أشكال أخرى من الغش. وبالنسبة للكثير من التبادلات، لا يعدّ الدفع حال الحصول على الخدمة فعّالاً. إما أن الخدمة تأتي أولاً، أو أن الدفع يكون مسبقاً. لهذا، ما يأتي لاحقاً يمكن أن يتنصل من العقد - بعدم الدفع أو عدم تسليم الخدمة. وأستطيع طلب لحم طازج، طماطم، فلفل حار وبصل من المزارعين لاحتياجات مطعمي. وينبغي أن يكون مردود رحلتهم جدير بالعناء لتسليم المنتج، لهذا سيطلبون الدفع مقدماً. وربما لا يظهرون بعد ذلك، ويختفون مع ما دفعته لهم سلفاً. وتوجد مثل هذه المشاكل في أسواق الدين - لا نية لدى المدين بإعادة القرض ما لم يكن لدى الدائن قوة لتحصيل الدين.

خدعة أخرى ربما يمارسها المورد بأن يظهر قبل ذروة وقت الغداء ويطلب مبلغاً إضافياً أكثر مما أدفعه عادة، وهو يعرف بأنني في ضائقة - سيكون الوقت قد فات لأجد مورداً آخر. إنها مشكلة "الإعاقة" - غالباً في مرحلة ما من عملية التبادل، يتحكم أحد الأطراف بالآخر ويستطيع طلب مبلغ إضافي. وجنى أحد معاصري "يوليوس قيصر"، ويدعى "كراسوس"، ثروة في بداية عهد الإمبراطورية الرومانية بإنشائه شركة نار خاصة كانت تفاوض على ثمن إخماد الحرائق أثناء اندلاعها[15].

## هل أستطيع الوثوق بك؟

يوجد حلول للغش في تبادلات الأسواق. وربما نكون أنا وأنت صادقين جداً، ولا نغش بعضنا بعضاً. وتبدو خصلتا الصدق والأمانة مغروستين في الإنسان العاقل بيولوجياً، مما يجعل المقايضة أكثر احتمالاً من تحقيق المصلحة الذاتية[16]. ويوجد اختلافات في الثقة بين الناس والجماعات يفوق هذا الحد الأدنى البيولوجي. ويقول البعض الذين يشددون على الثقافة إن المجموعات العرقية طوّرت معايير للصدق. ويناقش آخرون بأن الحوافز السياسية، والاجتماعية والاقتصادية تحدد معيار الصدق.

تمتلك المجتمعات المختلفة مقادير مختلفة من "الرأسمال الاجتماعي" أو "الثقة"، أي كيف تتقيد مجموعة من الناس بالقوانين دون إكراه. وتختبر الأمانة الثقة التي نمنحها للغرباء تماماً. وإذا وثق كل منا بالآخر، حتى إذا كان غريباً، لن يكون هناك مشكلة غش. واختبر الاقتصاديان في البنك الدولي، "ستيف كناك" و"فيل كيفر"، تأثيرات الثقة باستعمال نتائج استطلاعات الرأي التي سألت الناس من أمم مختلفة: "بشكل عام، هل يمكنك القول بأن معظم الناس محط ثقة، أو أنك لست شديد الحرص في التعامل مع الناس؟". وقاس "كناك" و"كيفر" "الثقة" وفقاً لنسبة الأشخاص الذين اختاروا الجواب الأول. ووجدا أن الثقة في مجتمعات الدخل المنخفض أقل منها في المجتمعات الغنية، وأن المجتمعات التي تقل فيها الثقة تتمتع بنسبة نمو اقتصادي أقل[17]. ويظهر الشكل 7 العلاقة الإيجابية القوية بين الثقة والدخل. وإذا قسمنا عينة الاختبار إلى أربع مجموعات متساوية الحجم، واستعرضناها من الأقل إلى الأكبر ثقة، سنجد أن دخل الفرد أعلى بكثير في المجموعة التي يثق أفرادها ببعضهم مما هو عليه في المجموعة التي تفتقر إلى تلك الثقة. وفي الدانمرك الغنية، حيث الثقة عالية جداً لدرجة أن الأمهات يتركن أطفالهن في الشارع دون مراقبة أثناء قيامهن بالتسوّق، قال 58% أنهم يثقون بالناس. وفي الفيليبين الفقيرة، هذه الثقة ليست موجودة سوى عند 5% فقط من السكان.




**الشكل 7. الثقة ودخل الفرد.**

لاحظ أن ما يهم هنا هو فيما إذا كنت تثق *بالغرباء*. ويتمتع كل مجتمع تقريباً بعلاقـــات تعاونية بين أفراده. والمهم هو مقدار الثقة. هل تثق فقط بأعضاء عائلتك المباشرة فقط؟ أم أن الدائرة تتسع لتشمل العائلة الكبيرة، أو العشيرة، أو القرية، أو الجماعة العرقية أو كل الغرباء مهما كانوا؟ وفي مجتمع تنعدم فيه الثقة، يمكن أن تثق بأصدقائك وعائلتك، دون سواهم. وندب رجل أعمال فيليبيني حظه قائلاً: "ليس لدينا ولاء مؤسساتي، وإنما ولاء شخصي فقط"[18].

الـــثقة مرتبطة أيضاً بالسلوك الطوعي الجيد تجاه الغرباء. وقامت مجلة *ريدرز-دايجست* بإجراء مسح للمدن الأميركية والأوروبية تم فيه إلقاء محافظ تحتوي نقوداً في شـــوارعها بـــشكل عشوائي. وحدّدت الدراسة عدد المحافظ المرتجعة مع النقود كاملة. وكانت نسبة المحافظ المرتجعة مرتبطة بقوة مع نسبة الإجابة بنعم على سؤال اســـتطلاع الـــرأي الـــذي تناول الثقة. وكانت نسبة رد المحافظ في الدانمرك عالية (أُعـــيدت *كلـــها* تقريباً)، كما هي نسبة ثقتها بالغرباء. وتشير النتائج إلى أن الثقة أعلـــى في الـــبلدات الصغيرة منها في المدن التي تقل فيها العلاقات الشخصية. وفي باوليـــنغ-غرين، أوهايو، تستطيع شراء تذكرة لحضور فيلم من فتاة تقف في كوة خارج دار العرض. ثم تمشي إلى بهو الدار، عبر مدخل يستطيع أي شخص عبوره، دون أن يتأكد أحد فيما إذا كنت قد اشتريت تذكرة فعلاً!

كلمـــا كانـــت نسبة الثقة أكبر، كلما انخفض القلق من الغش في التبادلات الـــتجارية. ويتميز مجتمع تنعدم الثقة فيه مثل المكسيك بذهنية مألوف/غريب قوية. ويدعى الأصدقاء باللغة العامية "أشقاء". وستفعل أي شيء لأشقائك، لكن لا بأس بسرقة الغريب. وتكون دمثاً بشكل مذهل مع معارفك، لكنك فظ مع الغرباء. لهذا تقفـــز لتفتح الباب لسيدة في مناسبة اجتماعية، لكنك لاحقاً تدفع ببعض السيدات جانباً لتستقل سيارة.

تؤثـــر الثقة فعلياً في كل مناحي العمل. ويتفقد تجار الحبوب في مدغشقر كل شـــحنة لهم شخصياً لأنهم لا يثقون بالعاملين. ويقول ثلث التجار إنهم لا يوظفون المـــزيد مـــن العمـــال بسبب خوفهم من السرقة. ويحد ذلك من حجم شركات الحـــبوب، ويخفف من أرباح التاجر المحتملة[19]. وفي بلاد عديدة، تنحو الشركات

لتكون مؤسسات عائلية لأن أعضاء العائلة هم الوحيدون الجديرون بالثقة. لهذا يكون حجم الشركة محدوداً بحجم العائلة.

## حلول أخرى للغشاشين

حتى إذا لم نكن نثق ببعضنا البعض، توجد حلول شاملة أخرى للانتهازية. وفيما يخص عدم تسليم المنتجات أو دفع الديون، يوجد وكالات ومكاتب متخصصة يمكنها معالجة تلك المشاكل. وتحمي الكفالة المستهلك من عيوب التصنيع.

لا يستطيع بلد فقير استعمال هذه الحلول مثل بلد غني. التبادلات ليست كبيرة بما فيه الكفاية، والاتصالات مكلفة جداً لوكالات ومكاتب معالجة الديون. ويستطيع المورّد التملص بعدم احترام الكفالة مثلما يستطيع التهاون في دفع ديونه.

لا تقفز إلى الاستنتاج بأن المحاكم هي الحل الأمثل. ولا تستحق التبادلات الصغيرة كلفة الإجراءات القانونية التي تُرفع بشأنها. ووجدت إحدى الدراسات أن المصنّعين الأفارقة قلّما يلجأون إلى المحاكم لتسوية النزاعات. وكما هو متوقع، يقل اللجوء إلى المحاكم كلما كان حجم المؤسسة أصغر[20]. ولا يمكن الاعتماد على مؤسسات مثل المحاكم في بلاد فقيرة بأي حال. وهي أكثر عرضة للفساد - الطرف الأغنى أو الأقوى سيدفع رشى أو يهدد القاضي ليرى الأمور حسبما يرغب.

تعمل مؤسسات مراقبة الديون بطريقة أقل فاعلية في المجتمعات الفقيرة أيضاً - ملاحقة المحتالين صعبة لأنهم لا يخلّفون أثراً ورائهم. ولا يوجد حاجة للكثير من شهادات قيادة إذا كان عدد من يقودون السيارة قليل فعلاً. ونادراً ما تكون العناوين الرسمية واضحة في مدن الأكواخ. ولن يكون هناك أرقام هواتف في حال لم تكن الهواتف موجودة. ويعني غياب المؤسسات الرسمية أو الخاصة لمكافحة الغش بأن الجودة غائبة أيضاً (أي: شركات الأغذية تبيع طعاماً رديئاً غير صحي). وتكون معظم التبادلات في البلاد الفقيرة على طريقة ادفع-و-احمل التي لا تترك أثراً لمقايضة سلع رديئة بالمال. وأدق تقريب في الدول الغنية ربما يكون أسواق

الأشـــياء المـــستعملة (سوق الحرامية) أو البيع بالمزاد. ويقول الاقتصادي "مارسل فافتشامبز" (استند هذا الفصل إلى بعض شروحاته) إن أفريقية لديها اقتصاد سوق أشياء مستعملة وليس اقتصاد سوق حرة.

## الأمر منوط بمن تعرف...

رغم كل ما ذكرناه سابقاً، الفقراء مبدعون في البحث عن حلول للغش. وفي غـــرب أفريقية، تعد الفئة العمرية رابطاً لكل رجال القبيلة الذين يولدون في الوقت نفسه. ووفقاً لرئيس مقاطعة أواكو، في نيجيريا: "تؤدي الجماعات العمرية عادة... دوراً في التنمـــية الذاتية. إنها... تؤدي دور جمعيات التوفير والدين، وتدبر مزارع لأعـــضائها... وينبغـــي على الأشخاص من العمر نفسه أن يكونوا أهلاً ليصبحوا أعـــضاء في الجماعة وذلك بأن يكونوا أفراداً مستقيمين في المجتمع. وينبغي عليهم أيضاً أن يعملوا بجد، ويتمتعوا برجاحة العقل، وألا يكونوا مدانين بأي جريمة"[(21)]. وتمنع الجماعة العمرية ظهور السلوك الانتهازي لدى أعضائها.

يـــوجد حـــل آخر في المحافظة على علاقة تجارية مستمرة، وهكذا لن يخدع أحـــدنا الآخـــر ويجازف بخسارة كل التجارة المستقبلية. وتبقى الأطراف التجارية المحتملة تحت الاختبار لفترة من الوقت حتى تنال ثقة بعضها بعضاً. ويقول "مارسل فافتـــشامبز" إن تجار الحبوب في مدغشقر لا يمنحون أي زبون تسهيلات في الدفع ســـوى بعـــد إجـــرائهم لعشر تبادلات نقدية معه. ويقول المصنّعون الأفارقة إنهم يحـــتاجون إلى مـــا بين ستة إلى اثني عشر شهراً من التبادل المتكرر مع زبون حتى يستطيعوا منحه تسهيلات بالدفع[(22)]. وحالما ينشئ رجال الأعمال علاقة ثقة فيما بينهم، يستمرون بها حتى لا يدفعوا تكاليف إنشاء علاقة جديدة. ووجدت إحدى الدراسات أن معدل استمرار العلاقة التجارية في أفريقية يصل إلى سبع سنوات.

ونـــستطيع أيضاً الانضمام إلى شبكة من الأعمال المتعددة الأطراف التي تصادق علـــى سلوكنا وتصدر توصيات إلى أطراف ثالثة - يستطيع أصحاب محال بيع شطائر الـــذرة تشكيل جمعية تجارية يشترك أعضاؤها في المعلومات حول الموردين الذين يمكن الاعتماد عليهم، ويخاطر المورد الذي يخدع أحد هؤلاء بفقدان السوق كله.

تتشكل تلك الشبكات بأقل كلفة ممكنة بين أشخاص يتفاعلون فيما بينهم لأسباب أخرى. وربط المؤرخان الاقتصاديان "ناتان روزنبرغ" و"ل. إي. بيردزل" كيف تعلم العديد من الرأسماليين ورجال الأعمال الذين كانوا خلف ثورة التصنيع الأميركية في القرن التاسع عشر الثقة ببعضهم بعضاً بعملهم معاً في الحرب الأهلية[23]. وتعتبر العائلة أو الجماعة العرقية الحاضن الأكثر شيوعاً للتفاعل الاجتماعي، والتي يطور أفرادها الثقة ببعضهم البعض خلال اللقاءات التي تحدث في حفلات الزفاف، الجنائز، أعياد الميلاد والمهرجانات العرقية. وتثق مجموعة من رجال الأعمال المرتبطين اجتماعياً ببعضهم بعضاً لدرجة أنهم يمنحون بعضهم بعضاً قروضاً، ويوصون بموردين أو مشترين، ولا يشتركون في عمليات "الإعاقة". وتبرز جماعة عرقية عادة في مجال الأعمال في مجتمع فقير، مثل اليهود في أوروبة قبل الثورة الصناعية، والهنود في شرق أفريقية. (يمتلك الهنود كل الأعمال تقريباً في كينيا، رغم أنهم لا يشكلون سوى 1% من السكان). وفي غرب أفريقية، يحتل اللبنانيون تلك المكانة. وفي المناطق الجنوبية من أفريقية، هناك البيض والهنود. وتهيمن غالباً إحدى الجماعات الأفريقية الأهلية على التجارة في بلد ما - باميلك في كاميرون، ولوبا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهاوسا في غرب أفريقية، وإيغبو في نيجيريا، وسيراهول في غامبيا. وفي جنوب شرق آسيا، يلعب الصينيون ما وراء البحار ("شبكة الخيزران") هذا الدور. وغالباً ما تكون هذه الجماعات صغيرة - مثلاً، يأتي الصينيون ما وراء البحار من الجيوب الساحلية الممتدة من كانتون إلى فوزهو (المنطقة نفسها تقود الازدهار الاقتصادي في الصين نفسها اليوم) [24].

تحل تلك الشبكات العرقية العديد من مشاكل الغش. ولاحظ أحد المراقبين لـ "شبكة الخيزران" أنه إذا تبرأ أحد رجال الأعمال الصينيين من اتفاق ما، يتم وضعه على القائمة السوداء. ونتيجة لانتشار الصينيين ما وراء البحار داخل العديد من الحدود الدولية، فإنهم يروّجون للمكاسب الدولية والمحلية من التجارة. ووجد الاقتصادي "جيمس راوخ" أن التبادلات التجارية الدولية أعلى مما هو معتاد بين أي بلدين يضمان كلاهما أقليات كبيرة من الصينيين ما وراء البحار.

طـوّرت شـبكات عرقية أخرى استراتيجيات مختلفة لتعزيز السلوك الجيد. وتمـتلك هاوسا في عبدان، نيجيريا المنازل وتعمل في وساطة تجارة الماشية وحبوب شـجرة الكـولا الدولية. وإذا غشّ السماسرة شركاءهم التجاريين ثم اختفوا من عـبدان، ستواجههم مشكلة أنهم يتركون خلفهم منازل قيمة كضمانات. وسيمنع زعيم هاوسا هؤلاء الغشّاشين من بيع منازلهم عندما يلوذون بالفرار.

يـصوّر الاقتـصادي "أفنر غريف" "استراتيجية عقاب متعددة الجوانب" تمنع الزبائن من غش شبكة من التجار. ويقول إنه كلما ارتفعت نسبة تعامل التجار مع عميل يغش، كلما أمعن أكثر في عملية الغش. وإذا وضع أحد التجار أحد عملائه الغشاشين على القائمة السوداء، ربما يتعامل تجار آخرون مع العميل نفسه – لذلك العقاب الثنائي لا يثمر نفس نتائج العقاب المتعدد الجوانب. وإذا وافق كل أعضاء الـشبكة على عدم التعامل مجدداً مع ذلك العميل الذي غشّ واحداً منهم، سيعمل ذلك على إخراجه من العمل. وتتألف الشبكة من تجار يتفاعلون فيما بينهم بالقدر الكـافي لتـبادل المعلومات حول العملاء الذين يغشّون. وهكذا، بوجود العقاب المتعدد الجوانب، يستطيع التجار أن يثقوا بأن العملاء لن يغشوهم. واختبر "غريف" هـذه الفكرة على تجار القرن الحادي عشر المغاربة (تجار يهود استوطنوا القاهرة)، الذين عملوا في أرجاء المتوسط عبر عملاء، حتى مع غياب أي محاكم عندها[25].

تقدم الشبكات العرقية أيضاً خدمات استشارية لإيجاد أعمال جديدة. وتجمع شـبكة الخيزران معلومات حول من يحتاج إلى مكوّنات الإنتاج، معامل التجميع، التمويل وغيرها. ويعرف الجميع بعضهم البعض، ويستطيعون تمرير هذه المعلومات إلى أطـراف ثالثة في الشبكة لا يعرفون شريكهم التجاري المحتمل. وتطرد الشبكة كل شخص يسيء السلوك، والذي يفقد حينها إمكانية الوصول إلى أي معلومة[26].

## شبكة السوق

أنا في سوق مدينة أديس أبابا، أكبر أسواق الهواء الطلق في أفريقية. ولا يوجد نقص في الأسواق هنا. وقد ذهبت لشراء بعض المنتجات اليدوية والهدايا للأولاد. ونـصحني سـائق سيارة الأجرة بمحل معين، وابتعت عدداً من القطع هناك. بعد

ذلــك، اصطحبني صاحب المحل لرؤية متاجر أخرى في السوق. وتحدثنا فيما كنا نمــشي، وأخبرني أنه من "غوراج"، وهي أقلية إثيوبية تتعاطى التجارة. ولا يشكل الغوراج سوى 4% من القوة العاملة في أديس أبابا، لكنهم يمتلكون 34% من مجمل الأعمــال فيها. واصطحبني إلى تجار غوراج آخرين في السوق، حيث ساوم على الأســعار نيابة عني (عقد لي صفقات أفضل مما فعلت في محله). وأتاحت توصياته بزيارة متاجر غوراج آخرين الفرصة لي وللمالكين لعقد الصفقات.

يمكــن أن يصبح هذا التخصص العرقي وسيلة لحفظ الذات. وتعمل شعوب قــبائل "لــو" في كينيا، التي تعيش بالقرب من بحيرة فكتوريا، في تجارة الأسماك. ونتيجة لسمعة قبيلة "لو" في تجارة الأسماك، مارس أفرادها هذه التجارة في مومباسا، بعــيداً جداً عن بحيرة فكتوريا، على ساحل المحيط الهندي. وإذا فكر الكينيون أن قبــيلة "لو" تمتلك شبكة لضمان تزويدهم بأسماك عالية الجودة، سيفضلون عندها شــراء الأسماك من تجار "لو" بدلاً من جماعات عرقية أخرى. وسيدفع أفراد قبيلة "لــو" بالمجمــوعات العرقية الأخرى خارج مجال تجارة الأسماك، لكن المجموعات الأخــرى ربمــا تجد عملاً آخر - مثلاً، الهنود مع شبكتهم من متاجر التجزئة في نيروبي. ولن يشتري الكينيون منتجات التجزئة من متاجر "لو" في نيروبي، مثلما لن يــشتروا الأسماك من تاجر أسماك هندي. وسيجد الجيل التالي من "لو" أن امتهان تجارة السمك يدر عليهم أرباحاً أكثر من امتلاك متاجر تجزئة، كما هو حال الجيل التالي من الهنود الذين يتخذون القرار المعاكس.

ينتــشر التخــصص العرقي على نطاق واسع. وحتى في مدينة نيويورك الغنية بالأســواق، هناك مهن تهيمن عليها جماعات عرقية معينة. ويهيمن اليهود الهاسيد (طائفــة أسسها الحاخام "إسرائيل بن أليعاز" في بولندا خلال القرن الثامن عشر) على تجارة الماس في الشارع السابع والأربعين في مانهاتن. وتجد الدراسات أن قسماً كبيراً من صالونات التجميل في العديد من المدن الأميركية فيتنامية الملكية والإدارة. وربمــا تعكــس هذه الأنماط تأثيرات "العلامة التجارية" نفسها كما هو الحال في كينيا. وخلص "فافتشامبز" إلى أن نظام الطبقات الاجتماعية الوراثية في الهند، ربما يكــون نتــيجة لمثل تلك العملية. ونظراً لأن بعض المهن أكثر مردوداً أو تتطلب

مهـــارات أعلـــى من المهن الأخرى، تعتبر هذه صيغة للتباين في دخل الجماعات العرقية (أو الطبقات) المختلفة.

بكل الأحوال، التخصص العرقي ليس جلياً في الدول الغنية كما هو الحال في البلاد الفقيرة نظراً لوجود حل موضوعي في الدول الغنية لبناء سمعة ترتبط بالجودة والـــتعامل الـــصادق: إنشاء شركة ضخمة. وتنفق الشركة مبالغ طائلة لبناء سمعة علامـــتها الـــتجارية، وســـيكون لديها الكثير لتخسره إذا مارست الغش. حجم التبادلات في البلاد الفقيرة صغير جداً بحيث تنتفي إمكانية إنشاء شركات ضخمة.

تظهـــر التبايـــنات العـــرقية أيضاً لأن الشبكات تمنع انضمام الغرباء إليها. وفي زيمبابوي، يمتلك البيض والآسيويون معظم المؤسسات التجارية، والتي نادراً ما تتعامل مع شركات يمتلكها أهل البلد الأفارقة[27]. ويحد رفض التعامل مع الغرباء الدخول إلى قطاع معين، ويقلل من المنافسة ويمنح الشركات المترابطة فيما بينها أرباحاً تفوق المعدل الطبيعي. وربما يكون لدى أولئك المنضوين في شبكات أيضاً أفضلية تنافسية على من هم خارجها لأنهم يتشاركون المعلومات التقنية مع بعضهم البعض. ووجد الاقتصاديان "تـــيم كونلـــي" و"كريس أودري" أن المزارعين الغانيين اشتركوا في المعلومات التقنية ضـــمن شـــبكتهم الاجتماعية حول فرصة جديدة لزراعة الأناناس المعدّ للتصدير إلى أوروبة، كما هو الحال بالنسبة لكمية السماد التي ينبغي استعمالها.

بكل الأحوال، لا تعد الشبكات حلاً مثالياً لجعل الأسواق تجدي نفعاً. وتعمل الـــشبكات علـــى إقـــصاء وضم أعضاء جدد، وتفقد الكثير من رجال الأعمال والموردين عندما تقصر العمل التجاري على أقلية. وتعتبر المكاسب من التجارة عبر تـــبادلات تأخـــذ الطابع الشخصي أقل بكثير من التبادلات الموضوعية التي تصبح ممكنة عبر المؤسسات الرسمية[28].

أيضاً، إذا تشكّلت شبكات العمل ضمن الأقليات العرقية، ربما ينتج عن هذا الوضـــع عدائـــية عـــرقية تجاه الأسواق بين الأغلبية من السكان. وكانت مقاومة إصـــلاح الـــسوق في روسيا مقيدة بمعاداة السامية ومشاعر المحاباة الأخرى، لأن الـــبعض يـــرى أن الـــيهود، وجماعات عرقية من القوقاز، وأقليات عرقية أخرى استفادت بشكل غير متكافئ من الأسواق الحرة.

يحقق الأشخاص الذين يتمتعون بعلاقات جيدة نجاحاً أكبر من أولئك الأكثر تأهيلاً. وغالباً ما تكون الشركات في البلاد الفقيرة عائلية. ويقول صديق لي يعمل في التجارة بأن من الأفضل توظيف أحمق العائلة على عبقري القرية - على الأقل يمكن الوثوق بأن الأول لن يغشهم. وعندما تضع المؤسسات الرسمية قواعد اللعبة، يجد السوق عبقري القرية ويستفيد منه وفقاً لمؤهلاته. وربما تعيق الشبكات الاجتماعية المؤسسات الرسمية، لأن أعضاء الشبكة سينافسون المؤسسات الرسمية حتى تصل الأخيرة إلى نقطة حرجة.

تعمل شبكات المدرسة القديمة على ربط رجال الأعمال في الدول الغنية فعلاً. وبكل الأحوال، توظف تلك الشبكات أعضاءها وفقاً للمؤهلات أكثر من البلاد الفقيرة لأن المؤسسات الرسمية تعمل بشكل أفضل في الدول الغنية - تكون علاقات المدرسة القديمة قيّمة فقط إذا كانت المدرسة جيدة.

تشعر بالتشويش؟ لست مشوشاً بما فيه الكفاية بعد. كيف يستطيع المخططون من القمة إلى القاعدة أن يجعلوا السوق تعمل عندما يتطلب الأمر استيعاب ليس الأسواق الحرة وحسب، وإنما البحث من القاعدة إلى القمة عن المعايير الاجتماعية، وشبكات المنتجين والمستهلكين، وعلاقات القربى التي تسهل التبادلات؟ ويعتمد تحسين وضعنا، أنا وأنت، في الأسواق الآن على أكثر من مجرد خياراتنا الشخصية. وينبغي على الجميع في المجتمع تنمية العلاقات الاجتماعية غير الرسمية التي تجعل من خياراتنا الشخصية في السوق ممكنة. الخيارات قليلة، ويتطلب الأمر أن يفهمنا الغرباء القادمون على متن الطائرات النفاثة بما فيه الكفاية حتى يجعلوا الأسواق تجدي نفعاً بالنسبة لنا. إن السعي لمساعدة الفقراء لم يتضمن سوى جهود قليلة للغاية في تعلم علاقاهم الاجتماعية غير الرسمية.

## الظهور في طريق الضواري

مشكلة أخرى ينبغي على المجتمع إيجاد حل لها هي حماية الملكية والأشخاص. وتثير الملكية العالية القيمة الحاجة للحماية. ودون قوانين لحمايتنا، سندخل أنا وأنت في لعبة قمديد وحماية-ذاتية كارثية. ولنفترض أن كل واحد منا يمتلك المقدار

نفسه من المال، لكن ليس لديه سوى خيارين فيما يفعله به - تخصيص كل ما نملك لإنتاج سلع جديدة، وزيادة أموالنا بالتالي، أو إنفاق جزء من مواردنا على الأسلحة، حتى نستطيع حماية ممتلكاتنا ونستولي أيضاً على ممتلكات جيراننا تحت تهديد السلاح. إذا اشتريت أنت بندقية و لم أفعل أنا الشيء نفسه، ستحصل عندها على مالي ومالك الأصلي عدا كلفة البندقية، وسينتهي الأمر بأن لا أملك شيئاً. وإذا اشتريت أنا بندقية، و لم تفعل أنت ذلك، سيكون العكس صحيحاً. وإذا اشترى كلانا السلاح، سينشأ بيننا توازن الضواري، لن ينتج أي منا شيئاً، وسيحافظ كل منّا على ماله الأصلي.

سيكون وضع كلينا أفضل بعدم شراء السلاح والقيام بعملية الإنتاج فقط. إلا أن ذلك لن يحدث قط في عالم لا يحكمه القانون. ويستطيع كل منا تحقيق نتائج أفضل دائماً بشراء بندقية، مهما فعل الآخرون. وإذا لم تشترِ بندقية، أستطيع الاستيلاء على ممتلكاتك وزيادة أموالي أكثر من القيام بعملية إنتاج سلعة ما. وإذا اشتريت أنت بندقية فعلاً، أستطيع على الأقل الدفاع عن ممتلكاتي منك. لهذا فإن شراء بندقية يكون دائماً أفضل خطوة أقوم بها؛ وينطبق الأمر نفسه عليك، وينتهي الأمر بنا بأموال أقل مما لو كان كلانا يعيش بسلام. وبمقاييس نظرية اللعبة، تعد هذه معضلة سجين تقليدية.

يفترض ذلك أن شراء الأسلحة قانوني. وفي الولايات المتحدة، حيث تستطيع شراء أسلحة هجومية في الطريق إلى المطار، رغم أن جهاز أمن المطار يدقق حتى في قصاصة الأظفار، يبدو هذا افتراضاً معقولاً. وإحدى الطرق لتفادي توازن الضواري هي بالسماح فقط لرجال الشرطة المستقيمين بحمل السلاح.

لكن علاقة الضواري هذه لا تحدث غالباً كما توحي هذه النظرية، حتى مع غياب رجل الشرطة المكلف بحمايتك. وتمر الكثير من فرص السرقة دون أن يلاحظها أحد. ويعمل المعيار الاجتماعي الذي يعتبر السرقة عملاً شائناً كعقاب ضد السلب. ولا يتضمن حل معظم أنواع النزاعات الاجتماعية التهديد باستعمال السلاح. ويمكن أن تكون حلقات البحث الأكاديمية عنيفة فكرياً، لكن لحسن الحظ، لا يستعمل الأساتذة أسلحة نصف آلية.

هـــذه المعايير الاجتماعية أكثر تأثيراً في مجتمعات تكون التفاعلات فيها وجهاً لوجه مقارنة بأوضاع تختفي فيها مثل تلك التفاعلات الاجتماعية - أحد الأسباب انخفـــاض نـــسبة الجـــريمة في بلـــدة صغيرة عنها في المدن الكبيرة. وتبدو المعايير الاجتماعـــية أقوى بين الأغنياء منها بين الفقراء، لأن الغني يفقد المزيد من الفرص الاقتـــصادية والدخل نتيجة الإهمال الاجتماعي. ولهذا السبب يمكنك أن تثق بأن المدير التنفيذي الذي يرتدي بذلة لا يمكن أن يهاجمك.

لا تجدي المعايير الاجتماعية ضد السلب نفعاً في العديد من المجتمعات الفقيرة الـــيوم. وفي حـــي برازيلي فقير، قال الرجال والنساء إن كل شخص يهتم بنفسه: "الـــناس مـــثل كلب... لا يحرسون سوى بيوتهم فقط... وإذا تعرض شخص من خارج المنـــزل للسرقة أو القتل... لا أحد يهتم"[29]. وفي أحياء داكا وشيتاغونغ في بـــنغلاديش، يقـــوم أصحاب "العضلات المفتولة" بخطف واغتصاب الشابات. ويطلبون أموال حماية من قاطني الحي تحت طائلة إحراق منازلهم[30]. وتقول امرأة ثرية سابقاً تدعى "ناسيبكو" من قرية كوفيرا في مالاوي: "كانت حياتنا رائعة حتى سُرقت ماشيتنا يوماً ما. وبعد ذلك، أصبحت حياتنا يائسة". ويقول المزارعون في متامـــبا، مـــالاوي: "لا نستطيع زرع نبات المنيهوت هذه الأيام لنقتات به عندما تنتهي الذرة لأن اللصوص سيأتون لسرقته"[31].

تـــشكل المجـــتمعات الفقيرة غالباً جماعات خاصة لحمايتها رداً على المعايير الاجتماعـــية غـــير الفاعلـــة. وتقدم مثل هذه الجماعات بأشكالها السلمية الحماية للمجتمع. وفي بعض القرى في تنـــزانيا، تدعى جماعات الحماية الذاتية سنغوسنغو والتي تكافح لصوص الماشية. ويشارك الشباب في المجتمع بدورهم في ذلك، وتقدم لهـــم النساء الطعام امتناناً. وتساعد الجماعات العمرية في نيجيريا أيضاً على فرض الـــنظام والقانون في المجتمعات المحلية. وفي فويتكير، مالاوي، بدأ القرويون مراقبة الحي للحد من الجريمة.

للأســـف، يمكن أن تخرج جماعات الحماية الذاتية عن السيطرة. وبشكلها الأقـــل سلمية، تستجيب فرق القصاص المحلي للإشاعات والغمز، وتلعب دور القاضي وهيئة المحلفين والجلاد. وقال أحد القرويين في فويتكير، مالاوي لمراسل

صحفي أن القرية أحرقت لصاً حتى الموت قبل أسبوع من لقائهما[32]. وشاهدت حشداً في نيروبي، كينيا، يعرّي لصاً مداناً ويجرّه في الشارع خلف عربة، ويضربه أثناء ذلك.

تـوجد إمكانية أقل جاذبية للسيطرة على السلب (إضافة إلى الغش)، وتتمثل بقيام منظمة شبيهة بالمافيا. ويشتهر الصينيون في جنوب شرق آسيا ليس بالتجارة وحسب، وإنما بعصابات المافيا أيضاً. وإذا غشّ شخص ما أحد أفراد العصابة، يمكن أن يعتمد الأخير طريقة عنيفة لجعل الغشّاش يدفع ما عليه. ورغم أن هذه المعلومات غير مؤكدة، إلا أن دراسة لشركات الأعمال في هونغ-كونغ أشارت إلى أن 40% منها ضمت أعضاء عصابات في مجالس إدارتها.[33]

يفرض أمراء الممنوعات العدالة في أحياء جمايكا الفقيرة[34]. وانتشرت المافيا في كل مكان من روسيا بعد الانهيار السوفييتي رغم أن المافيا القاتلة تستطيع تلبية حاجات اجتماعية عندما ينهار القانون والنظام (كما فعلت في روسيا، أو سابقاً في صقلية خلال القرن التاسع عسر). وتستطيع المافيا منع أي شخص من سرقة شخص آخر على أراضيها بالتهديد فقط باستعمال القوة لمنع المعتدي. المشكلة أنه لا تـوجد طريقة جيدة للخروج من حماية المافيا، وهذا يعني أن المنظمة تكتم على أنفاس أفرادها لوقت طويل جداً[35].

في أماكن أخرى حول العالم، يفرض أمراء الحرب، قادة العشائر، الإقطاعيون، زعماء القبائل ووجهاء القرية العدالة في الكثير من المجتمعات الفقيرة. ويوجد شعور عال بالرضا لدى القرويين في مالاوي حول طريقة وجهاء القرية في حل النزاعات[36]. وربما لا يحصل زعماء المافيا، وأمراء الحرب والإقطاعيون على رضا العميل الكامل. وتدل هذه الأمثلة على أن الحلول من القاعدة إلى القمة لا تقود دائماً إلى نتائج مذهلة. وقد تطور العالم الغربي تدريجياً عبر مثل تلك الآليات من القاعدة إلى القمة، ومزج بعض المعايير الاجتماعية الصالحة، ومجتمعات الحماية الذاتية والرجال المحليين الأقوياء. وربما تكون قصة الدولة الغربية بدأت مع تنازل أمراء الحرب عن عروشهم بعد أن أخضع أقواهم البقية وتطورت تدريجياً إلى حكومة صالحة تتحمل المسؤولية أمام شعبها. ويعتقد بعض الأكاديميين أن النتيجة

الصالحة تحققت على مراحل لأن الأوروبيين كانوا ببساطة يستطيعون غالباً الانتقال من حكم سيء إلى حكم أفضل.

يعد ما ذكرناه بالطبع مبسطاً بشكل كبير. ولم يبدأ علماء الاجتماع في الغرب بإدراك العملية المعقدة لتشكيل الدولة وحكم القانون في الغرب بشكل كامل بعد، لهذا ينبغي ألا يستعجلوا في التكهن حول كيفية عملها في أي مكان آخر.

## حقوق الملكية

تحدد حقوق الملكية أيضاً فيما إذا كانت الأسواق تجدي نفعاً. هل لدي سند ملكية للأرض، والبناء والمعدات التي تشكل بمجملها محلي لتحضير شطائر الذرة؟ لاحظ "هيرناندو دو سوتو" في كتابه الرائع "غموض رأس المال" أن أغلبية الأراضي التي تشغلها الأغلبية الحضرية الفقيرة في العالم النامي ليس لها سند تمليك قانوني - مشاع. وفقط إذا شعرت بالأمان بأنني سأحافظ على كشكي لبيع شطائر الذرة، سأستثمر في المزيد من معدات تصنيع الطعام الصحي. وأستطيع الاقتراض من مصرف لشراء مثل تلك المعدات فقط إذا كان لدي سند تمليك لتلك الأرض، والتي تتحول إلى ضمانة في تلك الحالة. وفقط عندها سيشعر المصرف بالثقة أنني لن أهرب مع القرض. وحتى عند ذلك، لن تكون القروض متاحة سوى عندما يسمح القانون للمصرف بالاستيلاء على مطعمي إذا فشلت في تسديد القرض. وحقوق الملكية مسألة شائكة أيضاً إذا تحدثنا عن الشركات الكبيرة. وينبغي أن يشعر المقرضون وحملة الأسهم بالأمان وأن لديهم الحق في ملكية الشركة.

حقوق الملكية حافز لزيادة الأصول بمرور الوقت وعبر الأجيال، وهذا ضروري غالباً لجعل قدرة الإنتاج تلبي حاجات المستهلكين. وعندما أضحي بالاستهلاك لشراء أرض، مصانع أو أصول أخرى، لا أريد أن يستولي شخص آخر على تلك الأصول. مثلاً، اقتطع رجل في إيزلا-ترينيتاريا، الإكوادور من مصروف الطعام واللباس لادخار ما يكفي لإنشاء مطعم محار صغير. لكنه فقد كل شيء عندما استولى رئيس البلدية على الأرض[37].

ما الذي يحدد حقوق الملكية؟ حقوق الملكية أكثر تعقيداً من أن تفرضها الدولة من القمة إلى القاعدة (وربما تكون الدولة نفسها لصاً، كما يبحث الفصل التالي). وتظهر الملكية نتيجة البحث اللامركزي عن حلول، كما هو حال التعقيدات الأخرى في الأسواق. وحقك في ملكيتك يكون قوياً بمقدار استعداد أولئك الذين حولك على الاعتراف بها.

تستولي الجماعات العرقية الأقوى على الأراضي من الجماعات الأضعف. وفي الهند، يدفع المستوطنون الهندوس أفراد قبائل أديفاسي نحو الغابات المتفسخة وسفوح التلال العارية، ذات التربة القاحلة المليئة بالصخور[38]. (البيض ليسوا الوحيدين الذين يدفعون الآخرين بعيداً عن أراضيهم).

حتى الدول التي يتمتع أفرادها بحقوق ملكية قوية اليوم لم تظهر فيها تلك الحقوق سوى تدريجياً من القاعدة إلى القمة. ولم تكن حقوق الملكية الأميركية نتاج فكر الآباء المؤسسين، وحتى في ذلك الوقت كان يتم تطبيق الحقوق بشكل مختلف تبعاً للجماعات المختلفة.

## "جورج واشنطن" نام هنا

يعرف أولئك، الذين تخلوا عن حصافتهم ليقرأوا كتابي الأول، جدّي الأعلى السيء السمعة، "توماس كريساب". وكان ابنه "مايكل" يقحم أقربائي في مواضيع لا دخل لهم بها عندما تسنح له الفرصة، ودعوني أخبركم عنه شيئاً. كان "مايكل" (جد جد جد جد جدي) سنة 1774 في الريف المحاذي لنهر أوهايو، قرب ما يعرف اليوم ببلدة ويلينغ في فرجينيا الغربية. وكان "مايكل كريساب" مهتماً بمنطقة نهر أوهايو القريبة من ويلينغ، وكان يدّعي ملكيته لأراضٍ تقع عند مصب النهر هناك. وبين تلك الأراضي قطعتان هما "كريساب السفلى" و"الدائرة السفلى". وكانت أساليب "مايكل" في الحصول على سندات الملكية مرنة.

كان أحد الذين شككوا في أساليبه السيد "الوالد المؤسس" نفسه. وكان "جورج واشنطن" يفكر في الأراضي المحاذية لنهر أوهايو لتأمين احتياجات جيشه من المحاصيل الزراعية. وادّعى كل من "مايكل" و"جورج" ملكيتهما لقطعة الأرض

التي تدعى "الدائرة السفلى". وقال "جورج واشنطن"، في حالة دعابة نادرة إن "إدعاء "مايكل" بملكية الدائرة السفلى وأراضٍ أخرى في مجرى نهر أوهايو على بعد 30 ميلاً باطل". أي أن "جورج" قال إنّ ادعاء "مايكل" بالملكية لا يستند إلى شيء. وكان "مايكل"، الذي سخر منه "جورج"، يدعي ملكية "كل أرض جيدة على مجرى النهر؛ ويقوم ببناء كوخ صغير عليها لإبعاد الآخرين؛ ثم بيعها، وتكرار العملية نفسها بالأسلوب نفسه".

وجعلت أساليب أخرى لسندات الملكية على التخوم الأميركية أساليب "مايكل" تبدو مثل جلسات استماع قانونية رسمية. وكانت تقنية أخرى تقضي بقطع الأشجار على طول الحد الفاصل للأرض التي يدعي المرء ملكيتها. وتعد حقوق وضع اليد على الأرض تقليداً قديماً. واستولى مجلس النواب لاحقاً على بعض تلك التخوم لصالح محاربي الثورة القدماء. ولهذا ظهرت مطالبات عديدة بأحقية امتلاك الكثير من أراضي التخوم. والشيء الوحيد الذي اتفق عليه البيض، الذين تنازعوا على حقوق ملكية الآخرين، أن المالكين الحقيقيين - الهنود الحمر - لا يتمتعون بأي حق في الأرض.

حاولت الحكومة الاتحادية بعد سنة 1790 فرز الأرض لصالح البيض، وليس لصالح السكان الأصليين. وأقرّ مجلس النواب ما يزيد عن عشرين قانوناً تتناول قضايا الأرض بين 1799 و1830، إلى جانب قوانين تشريعية سنتها الولايات كل على حدة. واستمر الصراع بين حقوق وضع اليد وسندات الملكية التي تتمتع بقوة قانونية أكبر. وأدّى التراخي في تطبيق القوانين إلى مشاكل على الأرض. وأقرّ مجلس النواب أخيراً حق "الاستحواذ" سنة 1830 (اتخذ صفة الديمومة سنة 1841)، وشرعن أساساً حقوق وضع اليد[39]. وشرعن قانون "المسكن" خلال الحرب الأهلية الحصول على سند ملكية قانوني بالاستيطان على أرض مملوكة للحكومة الاتحادية.

توفي "مايكل كريساب" سنة 1775 يقاتل بقيادة "واشنطن" في الحرب الثورية، تاركاً ورثته يترافعون أمام القضاء للحصول على سندات ملكية. وتمت تسوية النزاع حول أرض "الدائرة السفلى" بين آل "كريساب" وآل "واشنطن"،

والذي يعود إلى سنة 1773، أخيراً في محاكم ريتشموند، فيرجينيا سنة 1834 لصالح آل "واشنطن" (مفاجأة كبيرة).

بقي ادعاء "مايكل" بملكية الأرض الأخرى (كريساب السفلى) ثابتاً. وزرع ابنه، "مايكل" الابن، الأرض الخصبة. وكانت جدّتي تخبرني حول زيارات طفولتها إلى مسكن نهر أوهايو حيث ترعرعت أمها، "حنا كريساب". وبقيت عائلة "كريساب" تمتلك تلك الأرض لغاية القرن العشرين، عندما باعتها إلى شركات الفحم وحققت أرباحاً طائلة. ويحتل اليوم مصنع كهرباء ضخم ومنجم فحم أرض عائلة "كريساب"، التي استصدر مالكوها في ذلك الحين أحكاماً قضائية بتثبيت وضع اليد. وعندما توفيت "حنا كريساب"، اشترت أمي أريكة خضراء من عائدات إرثها. وترعرعت أقرأ الكتب على الأريكة الخضراء التي موّلتها حقوق ملكية أرض "كريساب السفلى" المكتسبة قبل قرنين من الزمن.

## سندات الملكية؟

ليس لسند الملكية القانوني أهمية عندما لا تكون الأصول ذات قيمة. ولا تستحق الملكية سند تمليك إذا كانت مجرد كوخ صفيح صدئ. وقد تكون تكاليف الترافع أمام القضاء لإثبات ملكية ما أكبر من قيمة الملكية نفسها (كما اكتشفت وزوجتي السابقة من خلال تكاليف محامي الطلاق). وتتطلب إجراءات التقاضي لإثبات ملكية ما استثمار قدر من الأموال في عمليات المسح، ووضع الخرائط والحدود والحفاظ على سجلات الأراضي. ويتطلب الحصول على سند ملكية تقليدياً مكتوباً طويل الأمد. ثم تستطيع البحث في ملفات القضاء عن أي طرف آخر (ربما منسي منذ وقت طويل) ربما يكون لديه ما يثبت ملكيته للأرض[40]. ولن يكون دفع تكاليف ثابتة كبيرة مجدياً إلا إذا كانت قيمة العقار عالية[41]. ويستحق الأمر اليوم عناء القيام به فيما يخص أرض آل "كريساب" لحماية مصنع الكهرباء الموجود عليه.

تطور قانون الملكية في الولايات المتحدة، كما هو حال العديد من القوانين الأخرى، من خلال حلول تدريجية للتعامل مع مشاكل خاصة عند حدوثها. ووافق

مالكو المناجم في كاليفورنيا خلال حمى البحث عن الذهب سنة 1849 على تقسيم ملكـية المناجم فيما بينهم، وأن تقوم لجنة منتخبة في كل منطقة بتثبيت ملكية كل شـخص. و لم يكـن يعـرف أي من هؤلاء المنجم الذي سيؤول إليه، وكان من مصلحتهم جميعاً تفادي اندلاع العنف على ملكية مشاع. وهكذا وافقوا سلفاً على تقـسيم الأرض، وسمحوا لكل مالك بالاحتفاظ بما يجده في ملكيته الخاصة. وثبت قانـون ولاية كاليفورنيا لاحقاً بأثر رجعي الملكيات غير الرسمية التي تقاسمها مالكو المـناجم فيما بينهم[42]. وتحدد مجموعة الحلول العملية السابقة المعيار القانوني المتبع تدريجياً.

## العرف والقانون

نـرى العملـية نفسها في المجتمعات المتطورة. وإثبات الملكية أكثر تعقيداً إذا كانـت أطـراف مختلفة تستعمل الأرض لأهداف مختلفة (مثلاً، يستعملها الرعاة للرعـي والمزارعون لزراعة المحاصيل). وتحدد المجتمعات الفقيرة ملكية الأرض عبر تقالـيد شفهية، وإجراءات تعتمد الأعراف السائدة، أو اتفاق المجتمع الأهلي وليس عـبر سـندات ملكية رسمية. ويبدو أي نظام عالي الكلفة لتسجيل سندات ملكية الأراضي في مثل هذه الظروف لا طائل منه (لا يستكشف المخططون التقاليد المحلية بمـا فـيه الكفايـة، وتوصي وكالات المساعدات بإنشاء قواعد بيانات حاسوبية لسندات ملكية الأراضي).

يـستطيع العـرف التعامل أيضاً مع الملكية الخاصة في مجتمع ما، مثل أراضي الرعي المشتركة التي يستطيع الجميع رعي أبقارهم فيها. وتتعرض الملكية المشتركة لمشكلة "مأساة الشيوع"، التي يستعملها كل راعٍ لإطعام قطيعه لأن المجتمع ككل يتحمل التكاليف وليس الراعي نفسه. (أريد بقرتي أن تتناول العشب قبل بقرتك). وبكل الأحوال، إذا كانت الكثافة السكانية منخفضة والأراضي شاسعة، لا تظهر مأسـاة الـشيوع، ويـنجح مبدأ ملكية المجتمع. وحتى عندما يشتد الضغط على الأرض، تـستطيع إجـراءات المجتمع الأهلي السيطرة على مسألة الرعي (لنقل إن وجهاء القرية يقررون أن أبقاري وأبقارك تستطيع الرعي في أيام متعاقبة).

عـــرض الأستاذ في جامعة نيويورك "ليونارد ونتشيكون" تسجيله لكيفية قيام قـــريته في بنين بإدارة ملكية مشتركة، وهي بحيرة اصطياد السمك (يعد الإفراط في الـــصيد مـــثالاً تقليدياً عن مأساة الشيوع): لافتتاح موسم الصيد، يقوم الوجهاء بإجـــراء اختـــبارات متعارف عليها عند آملي، وهي بحيرة على بعد خمسة عشر كيلومتـــراً من القرية. وإذا كان السمك كبيراً بما فيه الكفاية، يتم السماح بالصيد لـــيومين أو ثلاثـــة. وإذا كان صغيراً جداً، يتم منع عمليات الصيد بالكامل، وأي شـــخص يصطاد سراً في البحيرة خلال ذلك الوقت يعد منبوذاً، ويتم إقصاؤه عن المجمـــوعات الرسمية والأهلية التي تشكل بنية القرية الاجتماعية. وغالباً ما يتجنب المجتمع بأسره أولئك الذين يخرقون تلك الثقة؛ ولن يتكلم أحد إلى منتهك القانون، أو يعترف بوجوده لسنة أو أكثر.

عـــندما تـــزداد قيمة الأرض، تستحق سندات الملكية التكاليف التي تدفع من أجلها – مقابل ضمان أكبر للملكية. ولن تصمد إجراءات العرف المرنة آنذاك لأن تجاهلـــها يؤتي ثماراً. وهكذا ينتقل الاقتصاد النامي من العرف إلى القانون الرسمي، لكن الدخلاء لا يمتلكون معرفة كافية لهندسة مثل هذا الانتقال.

أحد الأمثلة على عدم فعل ذلك هو قيام المحامين والمحاسبين الغربيين بإعادة كـــتابة الـــصيغة القانونية بين ليلة وضحاها من القمة إلى القاعدة، كما حاول الغـــرب فعلـــه في أوروبة الشرقية بعد سنة 1990. وفي أوروبة الشرقية، كانت معظم أموال المساعدات الخارجية تذهب إلى مؤسسات المحاسبة الست الكبار في الغـــرب[43]، التي سنت قوانين جديدة لأوروبة الشرقية ودرّبت آلاف السكان المحليين على القانون الغربي. وأقرّت الهيئات التشريعية في أوروبة الشرقية القوانين المـــستمدة مـــن الغـــرب، وطوّعت شروط تلقي المساعدات من الغرب، لكن القوانين الجديدة على الورق لم يكن لها تأثير يذكر على قواعد التعامل الحقيقية. وبناء على توصية من المانحين، أقرّت ألبانيا قانون إفلاس سنة 1994، وهو أحد عناصر حقوق الملكية. ولم يتم رفع سوى قضية إفلاس واحدة فقط أمام المحاكم الألبانـــية، حـــتى بعد أن قاد برنامج وطني في منتصف التسعينيات إلى خسارة المستثمرين ما يصل إلى 60% من إجمالي الناتج المحلي[44].

يلخص الحقوقي "ويد تشانيل" تجربة الإصلاح القانوني في أوروبة الشرقية بعد سنة 1990: "من الصعب أن نتخيل أي حكم قانون يسعى مسؤول المساعدات لإقراره في بلده أو بلدها على تلك الشاكلة. وإذا جئت بست اختصاصيين أوروبيين أو أميركيين معترف بهم لإعادة كتابة "القانون الأميركي للأخلاق القضائية" ثم حاولت إقراره عبر مجلس النواب الأميركي دون شرح على المسودة المقترحة من قبل لجان المجلس، السلطة القضائية، المحاكم، المصالح التجارية، كليات الحقوق أو متسلمي الرهان الآخرين، ينبغي أن أبحث عن مهنة جديدة بسرعة. واستناداً إلى العديد من التجارب الراهنة، بكل الأحوال، يمكن إيجاد تلك المهنة بسهولة في الخارج لـ "مساعدة" البلاد التي تمر بمرحلة انتقالية بالطريقة نفسها"[45].

## سندات الملكية تسبب الحيرة في كينيا

قال اللورد "لوغارد"، مهندس الحكم الاستعماري البريطاني في أفريقية، أن امتلاك الأراضي يتبع "تطوراً ثابتاً، جنباً إلى جنب مع تطور التقدم الاجتماعي". ويقود هذا "التطور الطبيعي" إلى "الملكية الفردية". وجعلت "قوانين ملكية الأرض المحلية" سنة 1956 ملكية الأرض خاصة في كينيا، وأعلنت أنها "خطوة طبيعية في تطور البلد"، ويستطيع بموجبها "الأفارقة النشطاء أو الأغنياء الحصول على المزيد من الأراضي".

بحث المتخصص في علم الإنسان "باركر شيبتون"، أحد الدخلاء القلائل الذي كلّف نفسه عناء دراسة المنطقة بالتفصيل، في نتائج تمليك الأراضي على قبيلة "لو" في غرب كينيا أوائل الثمانينيات[46]. وكان النظام التقليدي ضمن قبيلة "لو" بمثابة متاهة معقدة من مقايضة قطع الأرض ومبادلات موسمية للأرض مقابل العمل والماشية. كانت هناك حقوق فردية وعائلية تخص الحقول المزروعة وحقوق رعي مشاع للقبيلة بعد الحصاد. وكانت كل عائلة تدّعي ملكيتها لمجموعة من قطع الأرض في مناطق وتضاريس مختلفة، حيث تنمو محاصيل متنوعة – ليس نظاماً سيئاً يمكن بوساطته تنويع المخاطر في طقس متقلب. وكان المسؤول عن الأراضي (ويغ

لاوو) يمنح حقوقاً مؤقتة للزبون (جوداك). وكانت هناك مبادلات موسمية للمحاريث والحيوانات مقابل الأرض، أو الأرض مقابل العمل.

حمل نظام سندات الملكية الكثير من التقلبات لهذا النظام المعقد. هل ستمنح الحكومة سندات التمليك لـ (ويغ لاوو) أم إلى (جوداك)؟ ومال النظام نحو الأخير، مما أنشأ نزاعاً مريراً بين المجموعتين. وأحياناً ينتهي الأمر بـ (ويغ لاوو) سابق ليكون (جوداك) عند (جوداك) سابق. واتخذت لجنة قضائية تعمل طوعاً، والتي كانت تتوقع أن يدعوها كلا الطرفين إلى وليمة، القرارات. وانحاز النظام إلى جانب من يستطيع تقديم ماعز أكثر للوليمة. ولم يكن المدّعون يزعجون أنفسهم بإجراءات التقاضي لأن كلفة الوليمة كانت تفوق قيمة الملكية.

رغم ارتفاع مبيعات الأراضي بعد التسجيل الرسمي، لم يرغب لا المشترون ولا البائعون بدفع الرسوم العالية أو استعمال وثائق تسجيل المبيعات. وهكذا فقد نظام سندات الملكية الرسمي تدريجياً توافقه مع أولئك الذين يعرف المحليون بأنهم يملكون الأرض. وانتهى الأمر بعدد متزايد من حملة سندات الملكية الرسمية للإقامة في المقابر المحلية.

شوّش السلوك الانتهازي الذي أربك تبادلات الأسواق على مبيعات الأراضي في كينيا أيضاً. وسيفشل الباعة الذين رهنوا أراضيهم في وقت سابق كضمانة لقرض حصلوا عليه في إعلام المشتري بوجود إشارة رهن على الأرض. ووجدت المصارف أن بيع الأرض المرهونة بعد فشلها في استرداد القرض أمر صعب من الناحية السياسية، لأن الأرض محاطة بقبيلة الشخص الذي يفشل في سد الدين. وباع بعض الباعة إلى عدّة مشترين في الوقت نفسه، بحضور وجهاء مختلفين كشهود.

طالبت اللجان القضائية بأن يحتفظ الباعة بما يكفي من الأرض لضمان إنتاج قوت عائلاتهم. واستغل الباعة أحياناً هذا القانون ببيع "الكثير" من الأرض، مغامرين بأن يعيد لهم المجلس المكلف بمراقبة عمليات البيع بعضاً من أراضيهم دون أن يستعيد المشترون ثمن ما دفعوه.

حصل "أوشولا اوغوينغ" من كانياماغو على قرض بقيمة ثلاثين ألف شيلنغ كيني من مصرف باركلي سنة 1979. ولتقديم ضمانة، طلب مساعدة حماه، "أوغوك نيايال". ورتّب السيد "نيايال" مع زوج شقيقته، السيد "ألويس اوهيرو"، تقديم أرضه كضمانة لقرض السيد "اوغوينغ". ثم باع "ألويس اوهيرو" جزءاً من أرضه إلى رجلين غريبين، دون إعلامهما أنها مرهونة لمصرف باركلي، واستقرا على الأرض. توفي السيد "اوهير" سنة 1981، وفشل السيد "اوغوينغ" في تسديد القرض. وتوقع ابنا "ألويس اوهيرو" أن يرثا الجزء غير المباع من أرضه، ولم يكونا يعرفان أيضاً برهن مصرف باركلي. وبحلول سنة 1982، رتبت المحكمة مزاداً علنياً لبيع كل أرض السيد "اوهيرو" السابقة لمصلحة مصرف باركلي، مما أثار دهشة الجميع. وألقى الغريبان باللوم على ابني السيد "اوهيرو"، اللذين بدورهما ألقيا باللائمة على خالهما "أوغوك نيايال"، الذي وجه اللوم إلى "ألويس اوهيرو"، الذي كان، في حال بقي على قيد الحياة حينها، سيلقي باللائمة على "أوشولا اوغوينغ". لقد كانت تلك صفقة خاسرة للجميع.

ما يبدو أنه سلوك انتهازي قد يؤدي إلى خلط الملكية الخاصة بالقيم التقليدية، التي تضع الالتزام للقبيلة فوق الالتزام أمام الغرباء أو المصارف. وبتطبيق سندات ملكية الأرض على مثل تلك التقاليد الاجتماعية المعقدة، ربما تزيد "حقوق الملكية الخاصة" مخاطر تثبيت ملكية الأرض بدلاً من إنقاصها.

نتيجة لتلك التجارب، يتحرك قانون الأرض الرسمي في كينيا الآن نحو اعتماد العرف السائد. وتسمح الحكومة الآن بسقوط حق سندات الملكية بالتقادم[47]. وينبغي على الإصلاحيين الذين يريدون زيادة ضمان حقوق الملكية البحث عمّا يجدي نفعاً في كل مجتمع. وستكون الطريقة الأمثل في وضع قانون رسمي البناء على العرف بدلاً من التناقض معه.

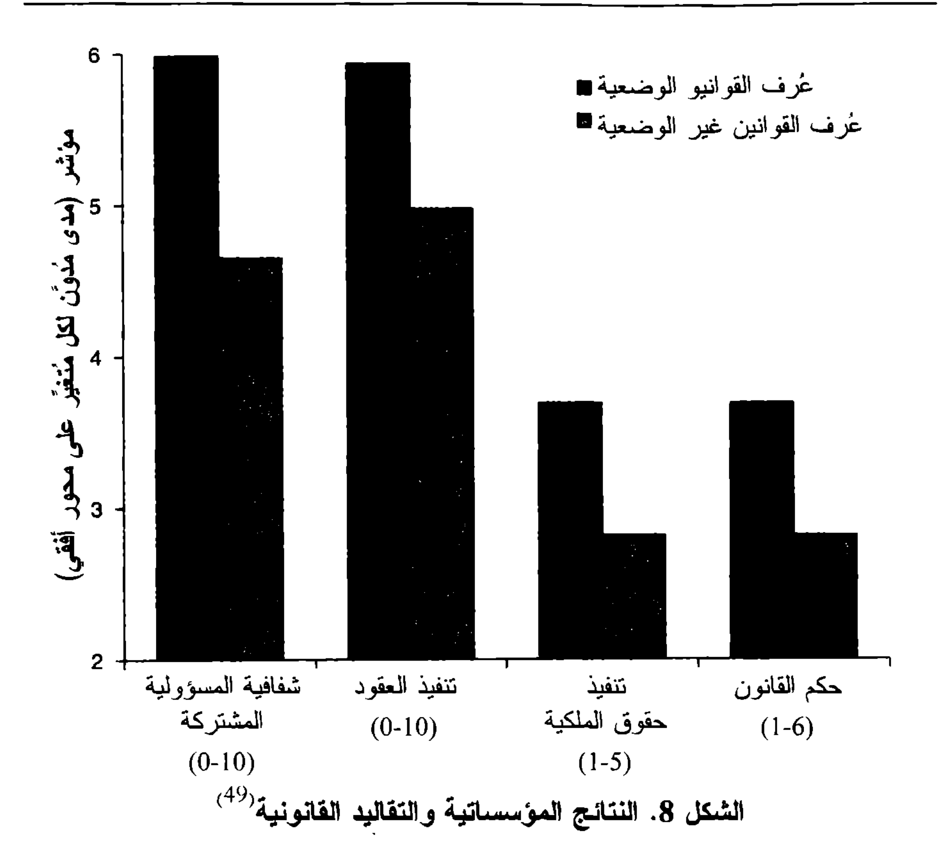
## التطور القانوني من القاعدة إلى القمة

جمع البحّاثة الأدلة على أن منهج بناء القوانين من القاعدة إلى القمة قد أثبت فاعليته لتحقيق التنمية الاقتصادية أكثر من أساليب فرض تلك القوانين من الأعلى إلى الأسفل. وتقارن سلسلة من الدراسات نتائج التنمية في بلاد تتمتع بقوانين عامة

مـــع تلـــك الـــتي تسود فيها القوانين الأهلية. ونشأت القوانين العامة في إنكلترا وانتشرت إلى المستعمرات البريطانية. وفي هذا النظام، القضاة محترفون ومستقلون، ويـــصدرون أحكـــامهم في القضايا استناداً إلى سوابق من قضايا مشابهة. وتتطور مـــبادئ القانون استجابة للمتطلبات العملية، ويمكن تكييفها مع المستجدات التي تظهر لاحقاً. وكما قال رجل القانون الأميركي الرائع "أوليفر وندل هولمز": "ميزة القانون العام أنه يقرر القضية أولاً ثم يحدد المبادئ بعد ذلك"(48).

نـــشأت القوانين الأهلية الحديثة في حقبة "نابليون"، في فرنسا، وانتشرت إلى المـــستعمرات الفرنـــسية والإسبانية. (كانت إسبانيا تحت حكم "نابليون" في ذلك الوقت). وفي هذا النظام، توضع القوانين في القمة من قبل هيئة تشريعية لتغطي كل وضـــع محتمل. والقضاة موظفون ذوو مرتبة عالية ويطبقون القوانين المكتوبة فقط. ويفتقر هذا النظام القانوني إلى المعلومات من القاعدة إلى القمة حول القانون العادي (قانون العُرف والعادات) الذي يأتي نتيجة لقضايا تحدد القانون المعمول به. ونتيجة لذلك، يكون القانون أقل التصاقاً بالواقع على الأرض ويعاني عند مواجهته أوضاعاً جديـــدة مثل التقانة والتغير الاجتماعي. المفارقة أن فرنسا نفسها أثبتت مرونة في تطبيق القانون الأهلي أكثر من المستعمرات الفرنسية أو الإسبانية، التي كانت تتبنى شكليات قضائية بطيئة وغير قادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة.

تظهـــر الفروق في المؤسسات (انظر الشكل 8). وتتمتع الأنظمة التي تعتمد القـــوانين الوضعية بحلقة معلومات إيجابية بين القانون والإجراءات التي تحتاج إليها العـــوامل الاقتـــصادية لتحـــريك الأسواق. ولهذا تتمتع الدول التي تعتمد القوانين الوضـــعية بتـــنوع المؤسسات الرسمية التي تدعم الازدهار - حقوق الملكية، تنفيذ العقـــود، حكم القانون وحتى المسؤولية المشتركة - بشكل أوسع من الدول التي تعتمد القوانين الأهلية. وتعد استراليا، كندا، نيوزلندا، باكستان، أوغندا والولايات المـــتحدة أمـــثلة عن المستعمرات البريطانية السابقة التي يوجد فيها حقوق ملكية متطورة نسبة لمستوى دخلها. وتعتبر الجزائر، كولومبيا، هاييتي ونيكاراغوا أمثلة عن المـــستعمرات الفرنـــسية أو الإسبانية السابقة التي تنخفض فيها حماية الملكية نسبة لمستوى الدخل




**الشكل 8. النتائج المؤسساتية والتقاليد القانونية**[49]

اكتسبت عملية البحث عن القانون العادي أهمية خاصة في دعم الأسواق المالية. ويتطلب التمويل إجراءات أكثر تعقيداً، مثل الحماية القانونية لحملة الأسهم في الشركات وإجراءات إعلان الإفلاس لإعادة الأموال إلى مستحقيها. وبالفعل، تبين أن البلاد التي تعتمد الأصول القانونية البريطانية يتمتع فيها حملة الأسهم والدائنون بمستوى حماية أفضل من البلاد التي تعتمد الأصول القانونية الفرنسية. والنتيجة أن البلاد التي تعتمد القوانين الوضعية تتمتع بأسواق مالية أكثر تطوراً، كما تدل على ذلك المؤشرات مثل نسبة مساهمة الدين الخاص في إجمالي الناتج المحلي، ورأسمال وسيولة سوق الأسهم.

## التمويل في غياب قوانين جيدة

المكسيك دولة تعتمد القوانين الأهلية وقد فشلت في تطوير قوانين مالية جيدة. لنأخذ مثالاً من تخصيص المصارف الحكومية المكسيكية الذي بدأ سنة

1991. وتعـد الخصخصة أحد أجزاء التحول إلى السوق الحرة التي يطلبها كل مـن صندوق النقد والبنك الدوليين. لكن في حالة المكسيك، لم تجرِ الرياح بما تشتهي السفن. وبدأت المشكلة مع برنامج الخصخصة نفسه، الذي استطاع من خلالـه مـشترو المصارف استعمال قروض من المصارف التي اشتروها لإنجاز عملية الشراء. وغطّى أحد المشترين 75% من قيمة الشراء بتلك الطريقة. والأمر الطبيعـي أن المدّخرين لن يودعوا أموالهم في مصارف وضعها المالي غير مستقر، لكن المدّخرين يتمتعون بضمانة إيداع من الحكومة المكسيكية. وهكذا وسّعت المصارف المخصخصة حديثاً مديونيتها بسرعة، بمراعاة قليلة للمخاطر. وسمحت أنظمـة المصارف المرنة لها بالتساهل مع المقترضين الذين لم يردوا ديونهم حتى دون مطالبـتهم. وازدادت مديونـية المـصارف بنسبة تزيد عن 20% سنوياً بالأسـعار الحقيقـية من 1991 إلى 1994، فيما ازدادت القروض التي تستحق الإيفـاء بنسبة تفوق 40% سنوياً[50]. وعندما حاولت المصارف تحصيل ديونها، لجـأت إلى قـوانين الإفلاس (القوانين الأهلية) المكسيكية المشوهة، والتي يحتاج فيها المصرف إلى ما بين ثلاث إلى سبع سنوات لتحصيل الضمانة من المقترضين. وسـاهم توسـيع المديونـية غـير المنـضبطة في انهيار البيزو مع بداية كانون الأول/ديـسمبر 1994، والتي فقد فيها البلد نصف قيمة عملته المحلية، وعانت المكسيك من كساد قاسٍ.

لاحقـاً لأزمة البيزو، وضعت الحكومة نظاماً للتعامل مع قروض المصارف. وللأسف، تورّطت الحكومة (مع تدخل صندوق النقد والبنك الدوليين) في عملية الإنقـاذ المـالي. ونتيجة لتطبيق ذلك النظام، تمتع مالكو المصارف بحوافز لإقراض أنفـسهم ثم الـتخلف عـن سد الدين. وخلال السنوات 1995-1998، منحت المـصارف 20% مـن القـروض الكبيرة لأفراد في مجالس إدارتها. ورفعت عملية الكسب غير المشروع عن طريق المصارف كلفة الإصلاح المالي على الحكومة، التي وصلت في النهاية إلى 15% من إجمالي الناتج المحلي المكسيكي.

قـد أضـحت أنظمة المصارف أشد صرامة منذ سنة 1998، وقد سمحت الحكـومة للمصارف الأجنبية بالعمل والتي شكلت نوعاً من الضغط التنافسي

على المصارف المكسيكية. وتم حل مشكلة القروض السيئة أخيراً، لكن فقط لأن المصارف أقرضت أموالاً أقل للقطاع الخاص. ونتيجة لقوانين الإفلاس المرنة، أضحت المصارف الآن أكثر حذراً حول المقترضين من القطاع الخاص – تراجعت مشاركة القروض الخاصة في أصول المصارف من 49% سنة 1997 إلى 30% سنة 2003. ولم تستطع المكسيك حل مشكلة عمل الأسواق المالية بشكل فعّال نظراً لصعوبة إقرار قوانين وحوافز من القاعدة إلى القمة[51]. وربما تلقي هذه القصة بعض الضوء حول أسباب إخفاق إصلاحات "السوق الحرة" في أميركا اللاتينية.

## أحلام من القمة إلى القاعدة

إذاً لا يستطيع الغرب وضع نظام إصلاح شامل لبلد فقير يتضمن قوانين ومؤسسات جيدة لجعل الأسواق تجدي نفعاً. ورأينا أن القوانين التي تساهم في حركة الأسواق تعكس بحثاً معقداً من القاعدة إلى القمة في المعايير الاجتماعية، شبكات العلاقات، القوانين الرسمية والمؤسسات ذات الربحية الأعلى. ولجعل الأمور أسوأ، تتغير تلك المعايير، الشبكات والمؤسسات استجابة للظروف المتغيرة وتاريخها السابق الخاص بها. وكان لدى فلاسفة السياسة مثل "بورك"، "بوبر" و"حايك" فهمٌ عميقٌ بأن هذا التفاعل الاجتماعي معقد جداً لدرجة أن الإصلاح من القمة إلى القاعدة الذي يحاول تغيير كل القوانين دفعة واحدة ربما يجعل الأمور أسوأ عوضاً عن تحسينها.

لدى المفكر الاقتصادي "أفيناش ديكست" مثال أكثر حداثة حول تمخض الإصلاح من القمة إلى القاعدة عن نتائج لا تحمد عقباها. ولنفترض مجتمعاً يقوم بالتبادلات التجارية عبر الشبكات على وجه الخصوص. ورأينا سابقاً أن مثل تلك الشبكات تعزّز مواقعها الذاتية بإقصاء أي غشّاش من الشبكة مما يؤدي بالتالي إلى فقدانه كل الفرص التجارية المستقبلية. ولنفترض الآن أن البنك الدولي لوى ذراع إحدى الحكومات لوضع نظام مع قوانين رسمية تشرف عليه المحاكم. ولنفترض أن مثل هذا النظام الموازي فعّال جزئياً على الأقل، ويفسح المجال أمام ظهور بعض

الفرص التجارية عبر القوانين الرسمية. ويستطيع بعض المشاركين في الشبكات غير الرسمية خداع شركائهم، الخروج من الشبكة، ومزاولة العمل عبر النظام الرسمي. وربما يصبح المجتمع عالقاً في وضع كارثي تتفكك فيه الشبكات، وتتعطل الأعمال التجارية السابقة، لكن النظام الرسمي يبقى يعمل بشكل غير فعّال، مما يحد من قيام عمليات تجارية جديدة. إن وجود مجموعتي قوانين في الوقت نفسه أسوأ من وجود مجموعة واحدة فقط. وينجح إصلاح يتضمن إدخالاً تدريجياً لقوانين رسمية تعزّز الشبكات الموجودة بشكل أفضل من إصلاح يحاول استبدالها. إحدى القصص الواقعية حول تطور المؤسسات في الغرب هي أن العلاقات والمعايير غير الرسمية في الشبكات تطورت تدريجياً إلى قوانين رسمية (التي ما تزال العلاقات والمعايير غير الرسمية تدعمها)[52].

هذا تصوّر نظري، لكن قصة "ديكست" تساعد على تفسير لماذا كان الانتقال من الشيوعية إلى الرأسمالية في الاتحاد السوفييتي السابق كارثياً، ولماذا كانت إصلاحات السوق في أميركا اللاتينية وأفريقية مخيبة للآمال. وحتى في أسواق غير طبيعية، شكّل الشركاء شبكات من العمل التجاري والالتزامات المتبادلة التي تجعل النظام يؤدي وظيفته إلى حد ما. إن محاولة تغيير القوانين دفعة واحدة مع التطبيق السريع للأسواق الحرة تعرقل العلاقات القديمة، فيما تكون المؤسسات الرسمية الجديدة ما تزال ضعيفة للغاية لتجعل الأسواق الحرة تعمل جيداً. وتمنح الحركة التدريجية لتحرير الأسواق المشتركين فيها المزيد من الوقت لتعديل علاقاتهم وأنماط تجارتهم.

المغزى الرئيسي من القصة هو أن فرصة تحرير الأسواق تعتمد على خيارات اجتماعية من القاعدة إلى القمة لا يستطيع المخططون (ولا يحاولون) استيعابها عادة. وعندما يحاول البحّاثة بجهد أكبر (كما فعل الكثير من البحّاثة المجتهدين الذين يوجز هذا الفصل أعمالهم)، يكون هناك أمل بتحقيق إصلاح تدريجي وظهور جهود تلقائية يقودها البحّاثة أنفسهم بين الفقراء.

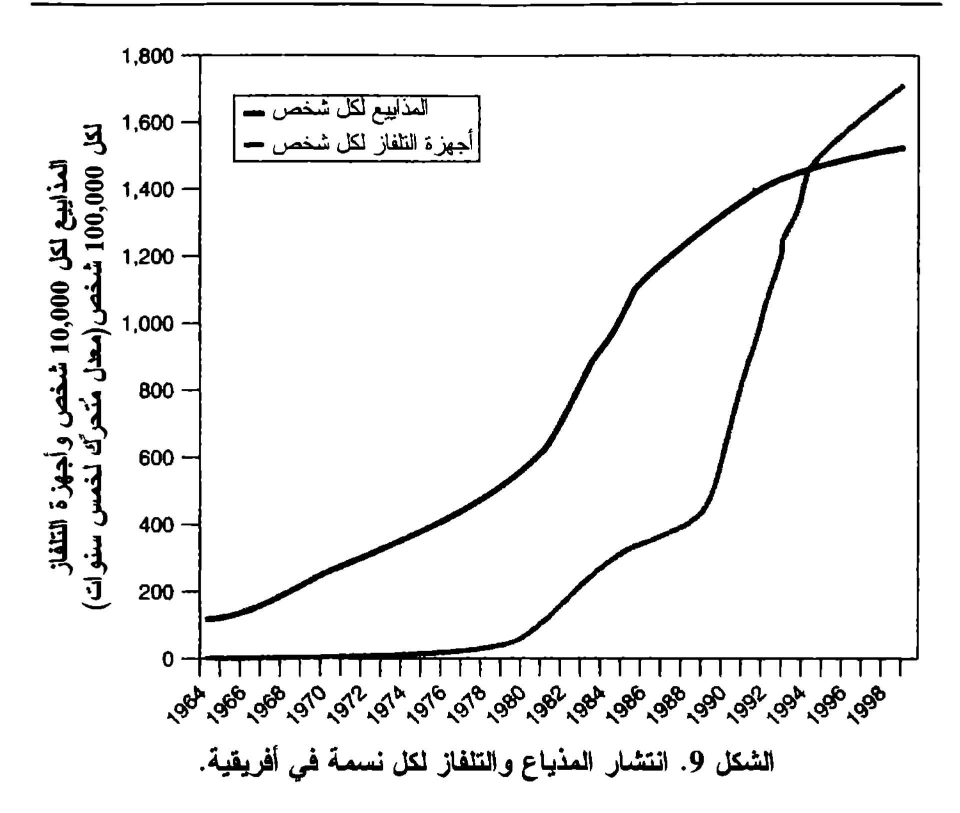
الأمور ليست بالغة التعقيد لدرجة أن يرفع صانعو القرار أيديهم عنها ويقولوا إن الوضع ميؤوس منه. ويبقى الفقراء واسعي الحيلة رغم تدخلات المخططين.

## اقتصاد راكد، أفراد نشيطون

في الواقع، كانت هناك نــزعات إيجابية لبناء أسواق من القمة إلى القاعدة في أفريقية، أميركا اللاتينية والدول الشيوعية السابقة، رغم فشل إعادة الهيكلة البنيوية والعــلاج بالــصدمة من القمة إلى القاعدة. ويستغل الجيل الأصغر الفرص لتوسيع آفاقه، مع حصول المزيد من الأفراد على درجات علمية متطورة في الوطن والغرب (هــذا جزء من قصتي نجاح الهند والصين). ويترعرع أطفال الجيل الجديد وهم لا يعرفون سوى الأسواق، ويوجد أمل بأن يجعلوا الأسواق تعمل بشكل أفضل مما قام بــه آبــاؤهم. وتنتــشر الــتقانات الإلكترونية بسرعة، مثل الحواسب، الاتصال بالإنترنيت، الهواتف الخلوية، أجهزة تشغيل الأقراص المدمجة والــ "دي. في. دي".

أطلق صانع الأفلام النيجيري "كين ننيبو" سنة 1992 فيلماً يدعى "العيش في العــبودية"، وهو ميلودراما حول رجل ينضم إلى هيئة سرية تعده بثروة كبيرة إذا ضحى بزوجته. ويدور الحوار في الفيلم بلغة إيغبو، مع ترجمة إلى الإنكليزية. وبدلاً مــن عرض الفيلم في دور السينما، الشيء الذي قد لا يستطيع النيجيريون تحمّله، أطلق "ننيبو" الفيلم على شريط الفيديو مباشرة. وهكذا كانت ولادة صناعة الأفلام النيجيرية، المعروفة باسم "نوليوود"، والتي تصنف أحياناً بأنها أكثر صناعات الأفلام حــيوية في العــالم بعد هوليوود وبوليوود. واستطاع صانعو الأفلام النيجيريون، باســتعمال ميــزانية منخفضة جداً ومدة زمنية قصيرة للغاية، إنتاج آلاف الأفلام الموجهة للأفارقة الفقراء. وتصل هذه الصناعة إلى سوق الجمهور الأفريقي بالتركيز علــى الــثقافات والمواضيع المحلية التي تتصل بحياة الأفارقة. ويتغاضى العاملون في متاجــر الفــيديو النــيجيرية عــن آخر إصدارات هوليوود لصالح أحدث أفلام نوليوود[53].

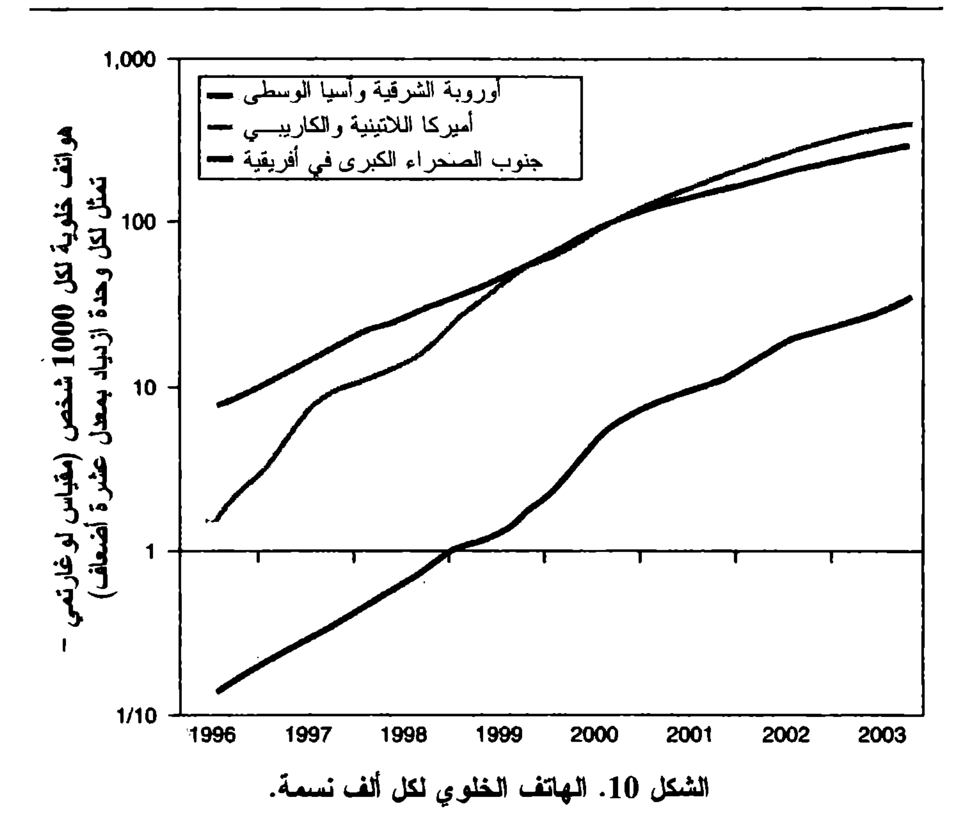
رغــم الركود الذي يعاني منه الاقتصاد في أفريقية، إلا أن هذا لا يعني القول بأن الحياة لا تتغير. لقد انتشرت التقانات الجديدة، ومنحت الأفارقة المزيد من المعلومات، والتــرفيه والخــيارات. وازداد عدد أجهزة التلفاز التي يمكن من خلالها مشاهدة أفلام نوليوود بشكل كبير، وتبعت الانتشار الكبير للمذياع (انظر الشكل 9).




**الشكل 9. انتشار المذياع والتلفاز لكل نسمة في أفريقية.**

هناك مؤشر مهم آخر على نمو الأسواق من القاعدة إلى القمة. ولاحظت في أواخر التسعينيات من القرن العشرين شيوع استعمال الهواتف الخلوية في كل مكان تقريباً، من موسكو إلى براغ إلى أكرا إلى سويتو إلى لاباز. وكان يبدو لي أحياناً أن هناك أشخاصاً يمشون في شوارع تلك الأماكن يحملون هواتف خلوية أكثر من مناطق أغنى، مثل الولايات المتحدة. ويظهر الشكل 10 ازدياد استعمال الهاتف الخلوي في أفريقية، أميركا اللاتينية والدول الشيوعية سابقاً (كل نسبة زيادة على الرسم البياني تمثّل زيادة عشرية في عدد الهواتف الخلوية لكل ألف شخص).

ازداد عدد الهواتف الخلوية في أفريقية منذ سنة 1996 بمعدل عشرة أضعاف كل ثلاثة سنوات. ويظهر هذا التوسع في استعمال الهواتف الخلوية إلى أي حد يبحث الفقراء عن فرص تكنولوجية جديدة، دون تدخل من الدولة، ودون إعادة هيكلة بنيوية أو علاج بالصدمة للترويج للهواتف الخلوية. وليست الهواتف الخلوية مجرد مصدر متعة للمستهلك، ولكنها تساعد المزارعين، صيادي الأسماك ورجال



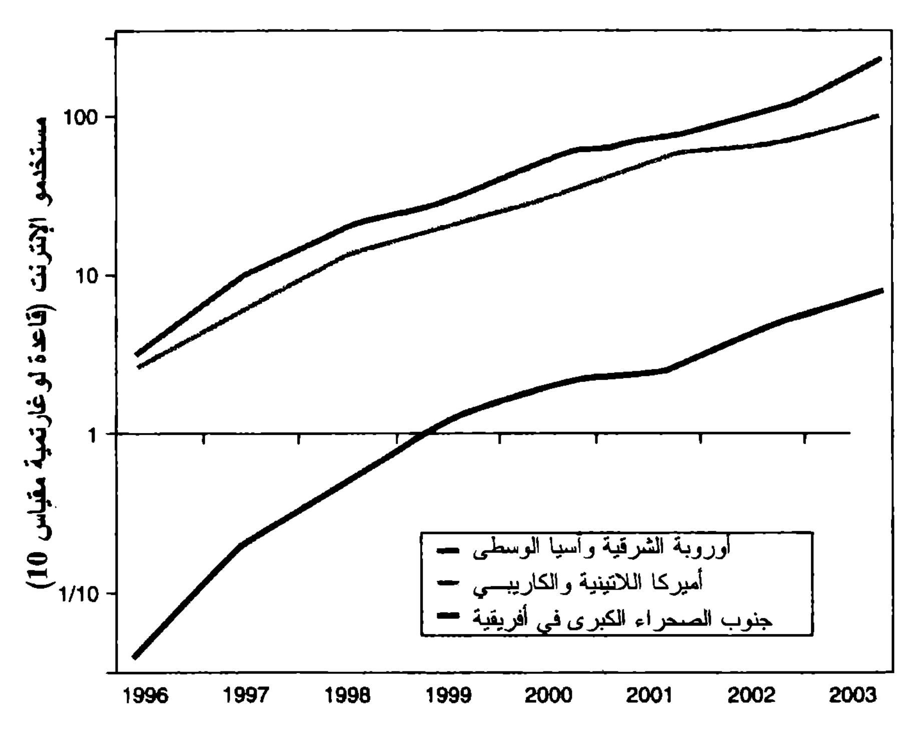

**الشكل 10. الهاتف الخلوي لكل ألف نسمة.**

الأعمال على تفقد الأسعار، الموردين والمستهلكين؛ ويمكن عبرها تنظيم الاجتماعات، وتحـــويل الأمـــوال، والقيام بالكثير من الأمور الأخرى التي تعد كابوساً لوجستياً في مجتمعات لا تمتلك هواتف أرضية جيدة، خدمة بريد فعّالة أو طرق مقبولة[54].

بـــدأ رجل الأعمال "عليو كونته" بناء شبكة هاتف خلوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) عندما كانت البلاد لا تزال ترزح تحت وطأة الحرب الأهلية في التسعينيات من القرن العشرين. ولم يستطع الاتفاق مع مصنع أجنبي لشحن أبراج الخلـــوي إلى بلد يجول ويصول فيه الجنود المتمردون، لهذا اتفق مع رجال محليين على وصل قطع معدنية لتكون برجاً بديلاً. وتزايد الطلب على هواتف "كونته"، وأنشأ سنة 2001 مشروعاً مشتركاً مع شركة فوداكوم الجنوب أفريقية. وتعيش إحدى صيادات السمك الأمّيات بجانب نهر الكونغو دون كهرباء على المبيعات التي تقوم بها عبر هاتفها الخلـــوي. ولا تـــستطيع وضع الأسماك في ثلاجة، لهذا تحتفظ بها حية في مجرى ضيق ضـــمن النهر حتى يتصل بها الزبائن لتأمين طلبهم. ويوجد الآن 1.1 مليون مشترك مع

فوداكوم الكونغو، وينضم إليها أكثر من ألف شخص يومياً[55].

يوجد نمو متزايد مشابه في عدد مستخدمي الإنترنيت في أوروبة الشرقية، أميركا اللاتينية وأفريقية (انظر الشكل 11). وفي رحلتي الأولى مع البنك الدولي إلى غانا سنة 1985، كان علي إجراء مكالمة عاجلة إلى الولايات المتحدة عبر خط الهاتف الدولي الوحيد في أكرا – لوحة مفاتيح تعود لما قبل الحرب العالمية الثانية في قبو أحد الفنادق. يوجد الآن اتصال لاسلكي بالإنترنيت في غرفة فندقي، وأتواصل مع منزلي عبره يومياً. وفي سنة 1996، لم يكن هناك سوى خط إنترنيت واحد في بلد أفريقي نموذجي لكل 27.000 مستخدم، فيما وصلت النسبة سنة 2003 إلى خط لكل 138 مستخدماً، وما تزال تنمو بشكل سريع. ورغم أن الدول الشيوعية سابقاً لم يكن لديها فعلياً اتصال بالإنترنيت سنة 1996، إلا أن نسبة استخدام الشبكة الدولية ارتفعت بسرعة هناك وتزيد الآن عن النسبة في أميركا اللاتينية والكاريبي (رغم أن المنطقة الأخيرة شهدت أيضاً نمواً سريعاً مضطرداً في عدد خطوط الإنترنيت).




**الشكل 11. مستخدمو الإنترنيت لكل ألف شخص.**

حتى عندما يكون النمو المخيب للآمال السمة المميزة للاقتصاد، يخالف بعض الأفـــراد الاتجاه السائد. وتسرد امرأة في الأربعين من عمرها تدعى "أيوركور" في تيشي، وهي قرية قرب أكرا في غانا، قصتها:

"استطعت توفير بعض المال وإطعام أطفالي في الوقت نفسه. وعندما تدبرت ادخار ما يكفي، بدأت ببيع البطاطا المطبوخة، وهكذا جنيت المزيد من المال واستطعت ادخاره. كنت محظوظة بلقاء صديق أعطاني ملابس مستعملة لأبيعها ثم أسدد ثمنها. قمت بذلك جيداً، وبدأت بناء رأسمالي. أتاجر الآن بمالي الخاص. أكبر ولدينٍ لي في المدرسة الثانوية والولد الأخير، الذي يبلغ من العمر ثمانية عشر شهراً، في كريشه (حضانة). استطعت الخروج من الفقر لأنني لم أكن مستعدة للاستسلام، وهكذا قاومت بشدة، ونجحت بمساعدة صديق لي".

ويخبرنا رجل في السادسة والسبعين من عمره يدعى "أودو" من ايكوت-ايدم في نـــيجيريا - رجـــل لديـــه زوجتان وثلاثة عشر ولداً - بقصة مماثلة في كيفية التخلص من حالة الفقر:

"عندما كبرت بما يكفي للعناية بنفسي، قرّرت امتهان تجارة الصابون. وجاء رأسمالي الأولي من جمع وبيع فاكهة النخيل، وادخار العائدات. استثمرت رأسمالي المبدئي المكون من قطعتي مانيلا (عملة تقليدية) بحكمة، وجنيت أرباحاً جيدة. وعندما ادخرت عشرين مانيلا، اشتريت عدّة دجاجات بثلاث قطع مانيلا. وبعد كفاح دام سنوات طويلة، تمكنت من الزواج. وبعد الزواج، أصبحت فقيراً مجدداً. لكني تابعت حصاد فاكهة النخيل واستخلاص نبيذ النخيل حتى ادخرت مالاً كافياً للتمويل. وعندما ادخرت خمسين شيلنغاً، اشتريت بعض التمور التي حملتها على رأسي وبعتها في أزوميني. وبالقيام بذلك، استطعت المزج بنجاح بين تجارة الصابون وتجارة التمور. ادخرت عشرين جنيهاً اشتريت بها دراجة هوائية جديدة، واستطعت بوساطتها نشرٍ تجارتي على نطاق أوسع. أصبحت وزوجتي نرتدي ملابس لائقة. اشترينا أرضاً زراعية إضافية وزدنا إنتاج الطعام. وبعد شراء ما يكفي من الأراضي، انتقلت إلى زراعة النخيل، الذي حصلت عليه من الحكومة. واعتنيت بتلك الأشجار، ومع المعونات التي تلقيتها من الحكومة لتسميد وزراعة المحاصيل، أسست مزرعتي الخاصة. وسمح لي ذلك ببناء منزل لي وإطعام عائلتي".

لم تدفع هذه الأمثلة عن الديناميكية في الأسفل المجتمعات ككل إلى تحقيق نمو مستدام بعد، نظراً للأسباب المذكورة في هذا الفصل والذي يليه. ورغم أن الأفراد نـــشيطون، إلا أن الـــتدخلات الفـــردية المعقدة في المجتمع ربما تؤدي إلى ركود الاقتصاد. ورغم ذلك، ربما تقود ديناميكية الفقراء في القاعدة إلى تحريك الركود في المجتمع الواسع.

## معجزة في زايوغانغ

عقدت عشرون عائلة اجتماعاً سرياً في قرية زايوغانغ الصغيرة في إقليم أنهوي - قلب منطقة زراعة الأرز في الصين - سنة 1978. كان القرويون يائسين لأنهم يتضورون جوعاً. ويقول اقتصادي ستانفورد "جون مكميلان" بأن نظام الوحدات الإدارية الذي أنشأه الشيوعيون في الصين كان يقود البلاد إلى الانهيار في إنتاج الطعام. وبموجب هذا النظام، كان الجميع مشتركين في مسؤولية حراثة الأرض، وللجميع نصيب من إنتاجها. ويحصل الفرد على حصته من الأرز سواء عمل أو لا، ونتيجة لذلك لم يكن الناس يعملون إلا نادراً. وتوصلت قرية زايوغانغ إلى اتفاق: سيقسمون الأرض ويزرعونها بشكل فردي، ويحتفظ كل شخص بإنتاج أرضه. وأبقوا ذلك الاتفاق سراً فيما بينهم خوفاً من السلطات الشيوعية. وارتفع إنتاج الأرز في زايوغانغ. وكانت النتائج مذهلة جداً لدرجة أنها لم تبقَ سراً لوقت طويل. وأرادت القرى المجاورة معرفة كيف استطاعت زايوغانغ زيادة إنتاجها من الأرز بذلك القدر. وتبنت قرى أخرى أيضاً الزراعة الفردية.

قبل انقضاء وقت طويل، علمت السلطات الشيوعية بالانتشار التلقائي لحقوق الملكية في الأرياف. ووصلت الأنباء في الوقت المناسب عندما كان الإصلاحيون في الحزب يسعون للتخلص من المنظّرين الماويين. ولدى مواجهتهم بالدليل على ازدياد إنتاج الطعام بشكل كبير في المزارع الفردية، منح مسؤولو الحزب الشيوعي الإقليميون مباركتهم لتلك الخطوة، ونقلوا أنباء تلك التطورات إلى السلطات في بكين. وبحلول سنة 1982، أقرّ مؤتمر الحزب الشيوعي ما حدث سابقاً في الأرياف، وصادق على المزارع الفردية. وبحلول سنة 1984، لم يعد هناك أثر للوحدات الإدارية[56]. وتعتبر تلك حصاة واحدة فقط أطلقت المعجزة الاقتصادية الصينية. وتدريجياً، حقق الإصلاح المحلي في الصين ما عجز عن تحقيقه الدخلاء الذين اعتمدوا العلاج بالصدمة في روسيا.

يستطيع دعاة الإصلاح التدريجي، أجانب ومحليون، الانتقال نحو أنظمة أفضل تراعي الظروف المحلية وتحرر نشاط الأفراد في كل مكان. ويتضمن نشاط الفقراء عند القاعدة طاقات كامنة أكبر مما هو موجود في الخطط لدى القمة.

## لـمحة

# صندوق شل لمحاربة الفقر

إحـدى مشاكل الفقر غير المعروفة هي دخان الطبخ داخل المنازل. وخلال رحلة قمت بها مؤخراً إلى أفريقية، رأيت شابة تطهو في كوخ لا وجود لمنافذ تهوية فيه، وكـان الدخان سميكاً لدرجة أنني لم أستطع البقاء في الداخل أكثر من بضع ثوانٍ. هذا المشهد مألوف في المنازل عبر أفريقية كلها، ويضاعف عدّة مرات خطر وفاة الأطفـال بالأمراض التنفسية. وتقدّر منظمة الصحة العالمية أن تلوث الهواء داخل المنازل في كوخ مليء بالدخان يفوق بستين ضعفاً أعلى مقاييس الاتحاد الأوروبي لتلوث الهواء الخارجي[57].

مـن الـصعب نقل معاناة الأمراض التنفسية الحادة إلى شعوب المجتمعات الغنية، الـذين لـم يعودوا يعرفونها. وتمتلئ الرئتين بالقيح، الذي يخرج بعضه مع سعال المريض. ويسبب المرض قشعريرة، حمّى، ارتجافاً، آلاماً حادة في الصدر، غثياناً وتقـيؤاً. ويكـون الموت نتيجة إهمال المعالجة. وهذه هي الطريقة التي يقتل بها الـدخان داخـل المـنازل. ويصل عدد الوفيات إلى 1.8 مليون شخص في العالم سنوياً.

مجمـوعة شل إحدى أكبر الشركات المتعددة الجنسيات التي تسبب القلق لمناهضي العـولمة. ويـستجيب العديد من تلك الشركات للضغط الاجتماعي بإنشاء صناديق خيـرية. واسـتفادت الـشركة من المهارات التجارية التي يتمتع بها أفرادها، مما جعلهـم يفكّـرون مـثل البحّاثة بدلاً من التفكير مثل المخططين. ويشرح الجناح الخيري لمجموعة شل، صندوق شل، منهجه الإنساني:

'يحتاج شركاؤنا إلى المهارة في تطبيق التفكير العملي والمبادئ العملية حول كيفية عملهم والأفكار التي يقترحونها... [نحفز] تلقي شركائنا لنفس مجموعة المهارات والمواهب العملية... وأن يعتاد رجال الأعمال في كل مكان على تحديد وتقييم الفرص التجارية ثم التغلب على المشاكل التي ينبغي حلها في الطريق لإنشاء وإدارة شركة. ويتضمن ذلك فهم السوق ومعرفة من هو الزبون، وما يريد والسلعة التي سيدفع للحصول عليها... يكون شركاؤنا عادة... مغامرين أثناء بحثهم عن حلول'.

مـثلاً، يعالج صندوق شل مشكلة الدخان داخل المنازل. ولم تحقق وسائل المعالجة التقلـيدية نجاحـاً يذكـر في حل هذه المشكلة. وحاول المانحون الرسميون إدخال إصـلاحات تقنية – مثل مواقد مصممة لتخفيف الدخان – للفقراء دون استشارتهم

حول نوعية المواقد التي يريدونها ويرغبون باستعمالها. وكانت نسبة استعمال تلك المـواقد الجديدة مخيبة للآمال بشكل كبير. ولم يكن مخططو المساعدات يفكّرون مثل رجال الأعمال – أي: منح الزبائن ما يريدونه بكلفة معقولة. ويختبر صندوق شـل حل هذه المشكلة باعتماد منهج يرتكز على مبدأ السوق، حيث تقوم عشرات وحتـى مئات الشركات الصغيرة جداً بإنتاج وتوزيع المواقد، وتكييفها مع رغبات المـستهلكين المحليين. هذا المنهج عملي: المزج بين المبيعات النقدية للمستهلكين، والمبيعات للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العامة التي تستعمل شبكات توزيع اجتماعـية خاصـة بها، واختبار منح قروض صغيرة جداً لتمويل شراء المواقد، وقبول دفع القيمة سلعاً بدلاً من الدفع نقداً.

لا تستطيع أعمال الشركات الخيرية أن تحل مكان المساعدات الخارجية الرسمية، لكن يعد منهجها الذي يعتمد مبدأ السوق نموذجاً جيداً حول ما ينبغي أن يكون عليه الباحث.

## لمحة

## تحسينات القيام بعمل

ليست كل التطورات التدريجية مشاريع ملموسة. وقدم "سيمون جانكوف" من البنك الدولي، مع عدد من زملائه، مبادرة واعدة لتخفيف العقبات أمام القيام بأعمال مختلفة في البلاد الفقيرة. وقد وجد في بحثه أن البلاد التي تطلب سلطاتها وثائق أكثر لبدء عمل جديد ينتشر فيها الفساد بنسبة أكبر وتعمل فيها قطاعات أهلية كبيرة خارج القانون. وتكون الأعمال مقيدة أيضاً في البلاد الفقيرة بالإجراءات المعقدة لتحصيل الديون، إثبات العقود، تسجيل الملكية وتحصيل المستحقات من شركاء العمل المفلسين[58]. "يستغرق الأمر 153 يوماً للبدء بعمل ما في مابوتو، ولكن يومين في تورنتو. وتصل الكلفة إلى 2042 دولاراً أو 126% من قيمة الدين لإثبات عقد في جاكرتا، لكنها تصل إلى 1300 دولار أو 5.4% من قيمة الدين للقيام بذلك في سول. ويتطلب الأمر إنهاء 21 مرحلة لتسجيل ملكية تجارية في أبوجا، لكن 3 مراحل فقط في هلسنكي. وإذا عجز المدين عن الدفع وأعلن إفلاسه، سيحصل الدائنون على 13 سنتاً مقابل كل دولار في مومبي، لكن ما يزيد عن 90 سنتاً في طوكيو"[59].

ألقى "جانكوف" وزملاؤه ضوءاً ساطعاً على هذه القضية بجمع مؤشرات كلفة القيام بعمل ما في أكبر عدد ممكن من البلاد حول العالم. ويصدرون، كل سنة، تقريراً يسلط الضوء على البلاد التي تطورت فيها الإجراءات وتلك التي فشلت في التطوير. ويؤثر ذلك التقرير الصادق في قدرة البلد في جذب الرساميل، ويشكل بالتالي حافزاً لإدخال تغييرات تدريجية على الإجراءات الصعبة المرهقة.

# الفصل الرابع

## المخططون والمحتالون

لا تكون حياة أحد، حريته أو ممتلكاته بأمان
ما دامت الهيئة التشريعية منعقدة.

مقدمة قانون "مورفي"

لخّص "أنطونيو خوسيه دي سوكر الكالا"، أول رئيس لبوليفيا المستقلة، الوضع في بلاده عشية نفيه سنة 1828، بعد حكم ثلاث سنوات، قال سوكر: "كان الحل مستحيلاً"[1]. وبعد مئة وخمسة وتسعين رئيساً لاحقاً، كان لدى الرئيس البوليفي "كارلوس ميسا" الأفكار نفسه عندما استقال نتيجة الضغط في حزيران/يونيو 2005.

في القرن السادس عشر، كانت بوليفيا (المعروفة آنذاك باسم بيرو العليا) بين الأقاليم الأغنى في الإمبراطورية الإسبانية في أميركا. وتقبع اليوم بين أفقر البلاد الناطقة بالإسبانية في أميركا اللاتينية.

ما الذي يجعل بوليفيا فقيرة جداً ولا يمكن السيطرة عليها؟ ربما تكون لـ 450 سنة من حكم نخبة بيضاء لأغلبية هندية علاقة بذلك. وفي أواخر سنة 1997، فاز ممثلو الأحزاب الأهلية بأقل من 1% من مقاعد الكونغرس. وكانت الحكومة البوليفية مصنفة كواحدة من أسوأ الحكومات فساداً.

اكتشف الإسبان أغنى عروق الفضة الأميركية في بوتوسي سنة 1545[2]. ومنذ ذلك الوقت حتى خمسينيات القرن السابع عشر، كانت بوتوسي أكبر منجم فضة في العالم، وحققت الانتعاش الاقتصادي الأول لبوليفيا. وكانت بوتوسي أكبر مدينة في نصف الكرة الغربي في تلك المرحلة[3]. واعتمد مالكو المناجم الأوروبيون نظام العمل الإلزامي الذي كان مطبّقاً في إمبراطورية إنكا، ويدعى *"ميتا"*، والذي يجبر السكان المحليين على القيام بأعمال شاقة في المناجم.

حقق ذلك الانتعاش أرباحاً للمزارعين الأوروبيين الذين يزرعون الذرة، القمح ونبات الكوكا لعمال المناجم. وبموجب نظام "إنكوميندا"، حصل الغزاة على أراضٍ كبيرة مع حقوق عمل وإنتاج الهنود الذين يعيشون عليها.

تناقصت أعداد الهنود نتيجة الأمراض الأوروبية ما أدّى إلى تفكك المجتمعات التقليدية وتحرير الأرض، التي استولى عليها الأوروبيون الأغنياء عبر نظام "إنكوميندا" السابق، الذي أضحى يعرف بإسم "الضيعة". واستخدم أصحاب الضيع العمالة الهندية من أولئك الذين خرجوا عن المجتمعات التقليدية(4). وعاش بقية الهنود في مجتمعاتهم الخاصة، ملزمين بدفع جزية للتاج.

كانت بوليفيا آخر مستعمرة إسبانية في أميركا تنال استقلالها، سنة 1825. ولم تكن الدولة المستقلة مختلفة جداً عن المستعمرة. وازدادت أهمية نظام الضيعة. وفي سنة 1846، كان حوالى 5135 من أصحاب الضيع يشغّلون قوة عاملة تتألف من 400.000 قروي هندي. وعاش 620.000 هندي في مجتمعات تتمتع بالحكم الذاتي. وكان 200.000 آخرين يمتلكون أراضي صغيرة أو يستأجرونها من الضيع أو الجماعات الحرة(5). وأدّى الانتعاش الاقتصادي بين 1880-1930 إلى ازدياد جشع مالكي الأرض. وفكّكت الحكومة التجمعات الهندية الحرة بإدخال سندات ملكية فردية للأراضي. وحصل أصحاب الضيع على الأرض عبر شرائها بقطع صغيرة في كل تجمّع لكسر ترابطه، ثم استعملوا الخداع والقوة والشراء المباشر أيضاً للاستيلاء على الأراضي الهندية. وشاهدت التجمعات الحرة حصتها في الأرض تهبط من النصف سنة 1880 إلى أقل من الثُلث سنة 1930. وكان هذا الثُلث أرضاً غير صالحة للزراعة(6).

لم يكن الهنود يستطيعون فعل الكثير للاحتجاج. ولم تظهر النخبة سوى اهتمامٍ قليلٍ بتعليم الأغلبية. وفي منتصف القرن التاسع عشر، كان حوالى 20% فقط من السكان يتحدثون الإسبانية(7). ولم يكن يذهب إلى المدرسة سوى 10% من الأطفال(8). وقيّد حق معرفة القراءة والكتابة التصويت بالسكان البيض. ولم يكن جمهور الناخبين يتجاوز ثلاثين إلى أربعين ألفاً سنة 1900(9). وكان البيض يشكلون 13% من البوليفيين في إحصاءات سنة 1900. وعمل الهنود في الضيع

مقابل استعمال حق الانتفاع. وكان عليهم القيام بخدمة "بونغو" الكريهة لصالح مالكي الأرض، وتلبية الحاجات الشخصية لعائلة صاحب الضيعة. وكان على الهنود تأدية خدمة "بونغو" حتى إذا كان مالك الأرض يعيش في مدينة بعيدة، ويتحملون هم كلفة الانتقال إليها.

فشلت ثورة سنة 1952 في مساعدة البوليفيين الفقراء على الخروج من حالة الفقر. وبدلاً من ذلك، اتخذت الثورة منعطفاً محافظاً، والتي سرعان ما امتلكت النخبة البيضاء فيها زمام الأمور. وبعد مجيء حكومات مدنية لم تعمّر طويلاً، تولت حكومات عسكرية غير مستقرة الحكم. وحكم الجيش من سنة 1964 ولغاية 1982. وحدثت ثمانية انقلابات بين سنتي 1964 و1981. وعادت بوليفيا إلى الديمقراطية سنة 1982، لكن الانتقال لم يكن سلساً. وفي ظل الحكومة الديمقراطية الأولى، تسبب سوء الإدارة المالي بتصاعد التضخم إلى ذروته ليصل إلى 25000% سنة 1985[10].

تدخل المانحون بكثافة بعد سنة 1985. واستطاعت الحكومة كبح جماح التضخم وطبّقت إصلاحات السوق الحرة بإشراف صندوق النقد والبنك الدوليين، لكن النمو الاقتصادي لم يتحقق.

بعد كل هذا الاستعراض للتاريخ البوليفي، ما يزال الهنود اليوم يعيشون على هامش المجتمع الوطني. وكان تمثيل الأحزاب الأهلية في الكونغرس ما يزال يتراوح عند 1-2% في الحقبة الديمقراطية الجديدة بين سنتي 1982-1997. وكانت نسبة الفقر المدقع بين السكان الأصليين 52% مقارنة بـ 27% بين البيض سنة 2002.

بقيت المؤسسات ضعيفة بعد تاريخ حكم الأقلية الأوروبية العاصف في بوليفيا. وجرت ست عشرة محاولة تطهير واسعة للنظام القضائي بين سنتي 1931 و1982، مما جعل القضاء خاضعاً للمصالح السياسية[11]. وصنّفت دراسة مؤسستي الجمارك ومراقبة ضريبة الدخل البوليفيتين ضمن قائمة أكثر المؤسسات الحكومية تسييساً وفساداً في العالم. وصنفت دراسة أخرى بوليفيا قرب رأس هرم الدول التي يعد فيها فساد الشركات، وعدم عدالة النظام القضائي والشرطة عقبات للقيام بأعمال هناك[12].

أثـــارت مطالـــب السكان الأصليين المتزايدة للحصول على تمثيل عادل لهم الأزمة السياسية الحالية. واستهدفت الحرب الأميركية ضد تجارة الممنوعات مزارعي نبتة الكوكا (من السكان الأصليين أيضاً). ولم تلقَ شروط إعادة الهيكلة البنيوية التي قـــدّمها صندوق النقد الدولي القبول. وبعد رؤية الفوائد القليلة التي جلبها الفضة والقـــصدير، أضحت الجماعات الأهلية أكثر تشككاً حول عائدات الغاز الطبيعي الـــتي تديرها الشركات الأجنبية. ووقعت حركات عصيان عنيفة في نيسان/أبريل 2000، أيلـــول/ســـبتمبر/تـــشرين الأول/أكتوبر 2000، كانون الثاني/يناير 2002 وشـــباط/فبرايـــر 2003 قبل أن يدفع عصيان تشرين الأول/أكتوبر 2003 بالرئيس "غونـــــزالو سانـــشير دي لوزادا" خارج السلطة[13]. واستقال خليفته "كارلوس ميسا" بشكل مشابه في حزيران/يونيو 2005. ولم يستطع "ميسا" التعامل مع حركة عصيان أخرى قام بها سكان البلد الأصليون، الذين سدّوا الطرق إلى لاباز، وطالبوا بتأميم صناعة الغاز[14].

## المخططون والسياسة

أحد الأسباب التي يعتقد الكثير من الناس أنها سبب فقر الأمم ربما تكون قريبة مـــن الواقع: الأمر كله منوط بالسياسة. وكما لو أن المشاكل مع الأسواق ليست كافـــية، نجد أن الحكومات في البلاد الفقيرة سيئة. وربما تحل حكومة جيدة بعض المشاكل التي تتعرض لها الأسواق وذكرناها سابقاً.

ينقسم المخططون بين معسكرين حول الحكومة السيئة. يقول أحد المعسكرين (المتأثـــر بحكومة الولايات المتحدة، صندوق النقد والبنك الدوليين) إن حكومات الـــبلاد الفقيرة شنيعة وينبغي على الغرب التشدد مع الحكومات السيئة – إرغامها علـــى التغير مقابل حصولها على المساعدات. ويقول المعسكر الآخر (المتأثر بالأمم المـــتحدة و"جيفري ساكس") إن حكومات البلاد الفقيرة ليست سيئة جداً، وإن تلـــك البلاد ينبغي أن تكون حرة في تقرير استراتيجيات التنمية الخاصة بها. بكل الأحوال، يعد هذا النقاش عقيماً. وربما يكون صحيحاً أن حكومات البلاد الفقيرة ســـيئة، وربمـــا يكون صحيحاً أيضاً أن المحاولات الغربية لتغييرها لم تؤتِ ثمارها.

واستمراراً لمسعاي للكشف عن الحقائق السياسية المرّة، يصف هذا الفصل ما ينبغي فعله إذا كانت كلتا المقولتين صحيحة.

يصبح شعوري سيئاً عندما أشير بشكل غير دبلوماسي إلى الحكومات السيئة في البلاد الأخرى. ومن خلال ما تبقى من هذا الكتاب، يحتاج الدخلاء مثلي إلى الكثير من التواضع عندما يطلقون الأحكام على حكومة مجتمع آخر. وبالتأكيد حكومتي ليست مثالاً يحتذى عندما يتعلق الأمر بغزو البلاد الأخرى لأسباب غير مقنعة، انتهاك حقوق الأسرى في الحرب على الإرهاب وتمويل حملات سياسية باستعمال أموال الرشى. *ولن* أدافع عن بعض أنماط حكومات جمهوريات الموز السيئة التي تنتشر في كل البلاد النامية. وهناك الكثير من الاختلافات بين البلاد النامية وضمن الحكومات نفسها تبعاً لصفات مسؤوليها. وتوجد طبقة من التكنوقراط (الفنيين) الكفؤين، المخلصين ذوي النوايا الحسنة في كل حكومة تقريباً، ويشكلون بأنفسهم مجموعة واعدة من البحّاثة الذين يفتشون عن طريقة لزيادة الفرص أمام الفقراء. وخلال عقدين من العمل في البلاد النامية، التقيت مسؤولين حكوميين مميزين من كل القارات، والذين أكن لهم كل تقدير. ويشتكي أولئك المسؤولون عن دراية ومعرفة من السياسات السيئة والفساد في بلادهم أكثر مما يفعل الدخلاء.

ينبغي أن نواجه الواقع - تظهر عقود من الأبحاث التي قام بها علماء الاجتماع، دون ذكر المشاهدات اليومية، كيفية تنصيب حكومات تفتقر إلى الكفاءة في العديد من بلاد بقية العالم. ولا نقدم للفقراء أي خدمة عندما نراعي حساسيات الحكام السيئين الذين يضطهدون شعوبهم.

موضوع هذا الفصل مشابه للفصل الأخير حول الأسواق الحرة: الديمقراطية تجدي نفعاً، لكن فرضها من الخارج ليس كذلك. ويقدم هذا الفصل عرضاً مجملاً لقصة المواطنة وكيف تعمل الحكومة الجيدة عبر النظم الديمقراطية. ولا يدّعي هذا الفصل تقديم حلول للقضايا الكثيرة الشائكة حول كيفية عمل الديمقراطية وفيما إذا كانت تجدي نفعاً أم لا. إنه يقدم وجهة نظر واحدة فقط حول الديمقراطية المرتبطة بالمساعدات الغربية - تتميز الديمقراطية بوجود استجابة وتحمّل للمسؤولية، وتعزيز عمل البحّاثة، فيما لا تتميز المساعدات الأجنبية (أو، في فصل لاحق، التدخل العسكري) بذلك.

لكنّ المخططين الذين يفتقرون إلى الاستجابة ولا يتحملون مسؤولية ما يقومون بـه لا يـستطيعون فرض نظام استجابة وتحمّل المسؤولية! ويوضح هذا الفصل الأمر بـشكل جلي بعرض العديد من التعقيدات التي تجعل تحقيق ديمقراطية فعّالة وحكومة جيدة أمراً صعباً للغاية، حتى لمن هم داخل النظام، وأصعب بكثير لمن يأتي من خارجه. أخيراً، يبحث هذا الفصل في بعض الأدلة حول كيفية تعامل المانحين مع حكومة سيئة.

بعد فشل إصلاحات السوق الحرة، كانت الخطوة التالية على سلم مسؤولية الرجل الغربي (في التسعينيات أساساً) محاولة جعل الحكومات جيدة، وانتهى الأمر بـأن المـانحين غير قادرين على لجم المحتالين. لدينا أيضاً مثال آخر عن المخططين الـذين يهدفون إلى تحقيق المستحيل، بدلاً من السماح للبحّاثة بالعمل على تحقيق الممكـن. (في فصلين لاحقين، نبحث في محاولة المخططين الدخلاء فرض حكومة جيدة عبر الوصاية والتدخل العسكري اللذين "عفا عليهما الزمن").

## هل تستطيع الدولة بناء المجتمع الصالح؟

تـستطيع المؤسـسات الحكومـية مثل المحاكم، القضاء والشرطة حل بعض المـشاكل الـتي تظهر من خلال تبادلات الأسواق كما رأينا في الفصل السابق. ويساعد القضاء والشرطة النـزيهة في جعل الأسواق تعمل في الدول الغنية بتثبيت العقود، حماية حقوق الملكية، تقديم ضمانة ضد الاحتيال ومعاقبة مخترقي القانون.

كعـب "أخـيل" (مَـوطن الضَّعْف) هو أن أي حكومة قوية بما يكفي لحماية المواطنين ضد المحتالين، قوية أيضاً بما يكفي لتكون ضارياً مفترساً. ويوجد قول لاتيني قديم مأثور: "لماذا تثق بموظف حكومي أكثر مما تثق بقاتل ارتكب عدّة جرائم؟".

الجواب الديمقراطي حول "من يراقب المراقبين؟" (الترجمة الاصطلاحية لما ورد أعـلاه) هـو الجميع. الابتكار الرائع الآخر الذي قدمه المجتمع البشري إلى جانب الأسـواق الحـرة هو الحرية السياسية. ويتضمن أبسط مفاهيم الديمقراطية مجتمعاً منفـتحاً وصـحافة حرة، وحرية الكلام، والتجمع وحقوق المعارضين السياسية بطـريقة تـضمن وجود حكومة جيدة. ويُعرض الأحرار عن أي سلوك انتهازي تنـتهجه الحكـومات الـسيئة، ويصوتون لإخراجها من السلطة. ويمنح الناخبون

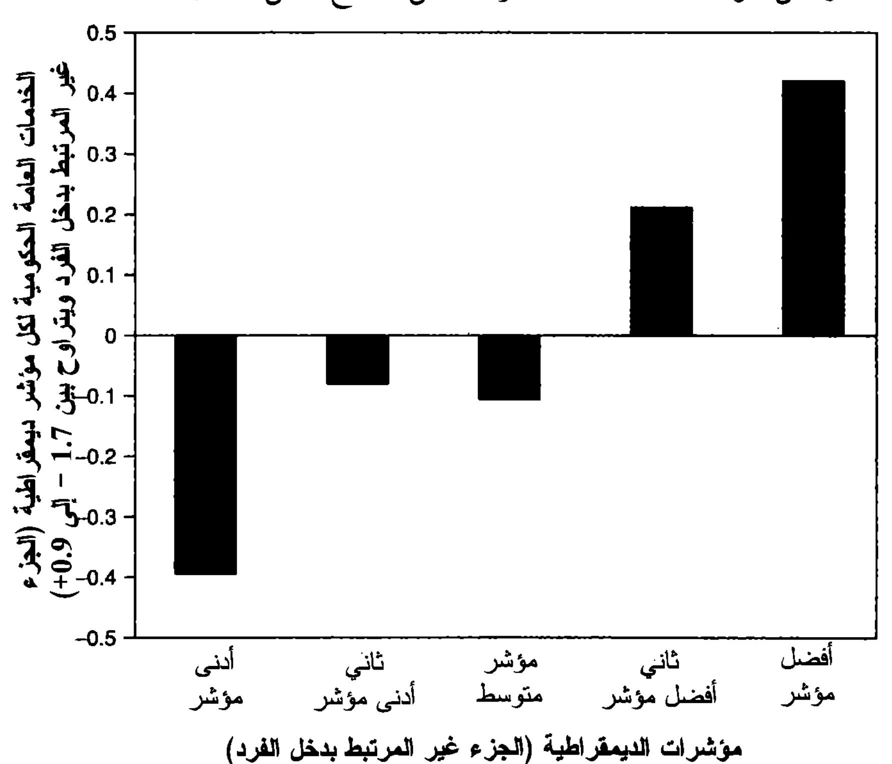
أصـــواقم لأولـــئك السياسيين الذين يجدون طرقاً أفضل لإدارة كل من المحاكم، والقضاء والشرطة. وستتنافس الأحزاب السياسية لكسب رضا الناخبين، تماماً كما تتـــنافس الشركات لكسب رضا زبائنها. وسيقوم الجيل التالي من السياسيين بعمل أفضل في تقديم تلك الخدمات. بالطبع، لا تعمل أي ديمقراطية حقيقية في أي مكان بهذه المثالية، لكن بعضها يقترب بما فيه الكفاية لجعل التنمية ممكنة(15).

على افتراض وجود مؤسسات جيدة، ستعمل الأسواق جيداً فيما يخص السلع الخاصة، من النوع الذي يستهلكه القطاع الخاص، والتي تؤثر في مستهلكيه الأفراد فقـــط ولا أحد سواهم. ماذا عن الخدمات العامة مثل الطرق والمياه؟ إنجاز محتمل آخر للديمقراطية أنها تقدم معلومات من الناخبين حول مقدار ونوعية الخدمات التي يحتاجون إليها. وإذا شاهد الناخبون نقصاً في الطرق في موقع معين، يضغطون على أعضاء الهيئة التشريعية ويصوتون لصالح السياسيين الذي يقدمون مقترحات لزيادة بـــناء الطرق الحكومية وصيانتها، وتمويل ذلك من الضرائب التي يدفعها الناخبون. ويـــستجيب السياسيون البحّاثة لتلك الحاجات مقابل حصولهم على دعم الناخبين السياسي، بشكل يماثل تقريباً الطريقة التي يستجيب بها بحّاثة القطاع الخاص لمطالب المـــستهلكين. وسيتخلى الناخبون عن حكومة تسمح بظهور ثقوب بحجم فوهات بـــراكين القمر في شرايين المواصلات. ويدل وجود مشاكل صغيرة مثل الازدحام المـــروري في المدن الكبيرة على أن النظام لا يعمل بشكل مثالي، لكنه يكفي لجعل النقل الطرقي ممكناً على نطاق واسع في المجتمعات الغنية.

تـــدعم الحقائق الثابتة المستمدة من البيانات فكرة أن الديمقراطية تقوم بعمل جيد في تقديم الخدمات العامة. وقد جمع بعض بحّاثة البنك الدولي دراسات تتناول سمـــات مخـــتلفة عديدة للحكومات حول العالم. والسمتان الأهم هنا هما مقياس "التـــصويت والمحاسبة" (الديمقراطية) و"فعالية الحكومة" (فيما إذا كانت الحكومة تـــردم الفجـــوات). بالطبع، هذان العاملان مرتبطان ببعضهما بعضاً بشكل كبير لأنهما يزدادان نسبة لدخل الفرد (السَّبب والمُسبِّب). بكل الأحوال، حتى بعد رفع تـــأثير دخل الفرد على كل محصلة، ترتبط الديمقراطية بشكل كبير بفعالية الحكومة علـــى تقـــديم خدمات عامة. ويظهر الشكل 12 الديمقراطية وفعالية الحكومة مع

إغفـــال عامـــل دخـــل الفرد؛ ويظهر فيها أن الديمقراطية مرتبطة بقوة مع جودة الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة.

الديمقراطية نظام ينشأ من القاعدة إلى القمة وينتج عنها معرفة محلية متخصصة بطريقة مماثلة لما يحدث في الأسواق الحرة. وفي نظام ديمقراطي، يتم تشحيم العجلة التي يصدر عنها صوت صرير. وأيًّا كان من يشتكي بقوة من مشاكله المحلية، الأمر الذي يكون مرتبطاً عادة بصعوبة المشكلة، سيجذب انتباه السياسيين ويحصل على علاج لشكواه. ويبتكر السياسيون المنتخبون ديمقراطياً على المستوى القومي حلولاً للمـــشاكل القومـــية الـــتي تراعـــي خصائص الثقافات المحلية، المعايير الاجتماعية والظـــروف أكثر من تلك التي يفرضها المتبرعون الغرباء. ويدعو اقتصادي هارفرد "داني رودريك" الديمقراطية بأنها "مؤسسة وسيطة" تستعمل معلومات محلية محددة لاختيار كل المؤسسات المناسبة الأخرى لجعل المجتمع يعمل بفاعلية(16).




الشكل 12. الديمقراطية وتقديم الخدمات الحكومية.

## لماذا الديمقراطية ليست بسيطة جداً؟

المؤسف أن الديمقراطية ليست حلاً سريعاً للبلاد الفقيرة، كما هو حال الأسواق الحرة. والطريق إلى ديمقراطية راسخة أطول من الطريق المؤدية إلى نشوء أسواق فعّالة. وكما هو حال الأسواق، يعتمد عمل الديمقراطية على تطور بطيء من القاعدة إلى القمة لقوانين اللعب النظيف. وتستطيع الغش في الانتخابات كما تستطيع خداع زبائن السوق، كما يظهر تاريخ مؤسف من الانتخابات المزعومة حول العالم. كيف يمكن منع الغش؟ ولنعرض مشكلة واحدة فقط تتمثل بقيام القضاة بالحكم فيما إذا كانت المنافسة السياسية شريفة، لكن من يعين قضاة الهيئة الناخبة؟

حتى إذا نحّينا الغش جانباً، سنجد أن الديمقراطية مجموعة معقدة من الترتيبات البعيدة جداً عن مجرد إجراء انتخابات. ويمثّل استبداد الأكثرية مشكلة أخرى مع الديمقراطية. وإذا كانت الأغلبية في مجتمع تكره الأقلية، ستقرر عندها إساءة معاملتها. وإذا كانت الأكثرية تكره بعض وجهات نظر الأقلية، ربما تصوّت لمراقبة المعارضين. وسيحد هذا من حرية التعبير والنقاش اللتين تُعتبران من فضائل الديمقراطية. هذه النقاط بعيدة جداً عن التطبيق في ديمقراطيات البلاد الفقيرة، والتي غالباً ما تتمحور حول صفوف عرقية وفئوية، وحيث يُسيء الفائزون أحياناً معاملة الخاسرين.

لهذا السبب يتضمن التعريف الكامل للديمقراطية حماية حقوق الفرد وحرية المعارض إضافة إلى حكم الأغلبية. وحتى نعرف سبب عدم نجاعة الديمقراطية دون تلك العوامل، ينبغي أن نأخذ ما يعرف بتناقض الديمقراطية في الحسبان. ويقع التناقض عندما تصوّت الأغلبية على إبطال الديمقراطية.

لرؤية أحد جوانب حدوث ذلك، سنفترض أن الأغلبية أرادت التأكد من سريان مفعول السياسات المُفضَّلة للأبد. وتستطيع ببساطة التصويت لإنكار حق الأقلية في التصويت في الانتخابات المستقبلية. مثلاً، ربما أرادت الولايات الحمراء في الولايات المتحدة، التي فازت بأغلبية ضئيلة في انتخابات 2004، التأكد من تأليف

الحكـــومة الأميركية من الآن فصاعداً من مالكي الأسلحة الذين يخافون الرب بدلاً من الشواذ جنسياً الذين أجروا عمليات إجهاض. وهكذا يستطيعون تمرير إصلاح انـــتخابي ينكر على المواطنين في الولايات الزرقاء حق التصويت. ثم تستطيع أغلبية الناخـــبين الباقية الأشد حماساً التصويت لحرمان الأقلية الأقل حماساً من التصويت. وهكذا تنخفض نسبة الناخبين إلى حوالى 25% من المواطنين. ويمكن أن يحدث هذا مراراً وتكراراً حتى لا يبقى أحد يتمتع بحق التصويت سوى المبشّرين عبر شاشات التلفزة.

لحسن الحظ، يضمن الدستور الأميركي وتعديلاته حقوقاً أساسية لكل مواطن مـــثل التـــصويت وحرية التعبير؛ ويعزّز عادة قضاة المحكمة العليا الدستور؛ وتعتبر المعايير الاجتماعية التي تسمح بالاحتجاج على خرق حقوق الولايات الزرقاء قوية. والديمقراطية الأميركية ليست طوباوية؛ وهي نظام يعمل بشكل فعّال لإيجاد حلول اقتـــصادية جـــيدة لمعظم الناس. وربما تكون المعايير الاجتماعية الجزء الأصعب في مـــسيرة بـــناء الديمقراطية - العديد من البلاد الفقيرة بعيدة جداً عن تبني مثل تلك المعـــايير. ويعدّ إزعاج وتخويف المعارضة حتى تمتنع عن التصويت جزءاً أساسياً من الانتخابات في العديد من البلاد الفقيرة.

الحفـــاظ علـــى حقوق الأقلية أكثر أهمية في البلاد الفقيرة المتمازجة عرقياً. وللأسف، يكون هذا التمازج العرقي سبباً في عدم تطور الديمقراطية التي توفر حماية للأقليات، كما أشار كل من "فيليب اغيون"، "البرتو السينا" و"فرانشيسكو تريبي" من جامعة هارفرد مؤخراً. وسيكون الأشخاص الذين وضعوا القوانين نفس أولئك الـــذين ينتمون إلى الأغلبية العرقية، ولا يبدو أنهم سيضعون قواعد يتخلون بموجبها عـــن بعـــض السلطة للأقلية (كما يشهد العراقيون السنّة اليوم). ووجد "اغيون"، "الـــسينا" و"تـــريبي" أن التدقيق في سلطة الأغلبية التنفيذية (وحتى في الديمقراطية بـــشكل عام) أقل إحصائياً في حال وجود تمازج عرقي كبير(17). وفي الواقع، وجدت دراســـة حديثة أن الديمقراطية، كنظام للحكم، لا تمنع خرق حقوق الأقلية: عمليات القـــتل الواســـعة الـــتي ترعاها الدولة (حتى الإبادة الجماعية) للضحايا السياسيين أو العرقيين(18). وينبغي أن يتضمن تعريف أوسع للديمقراطية حماية الأقليات.

## حقوق الملكية والديمقراطية

قد يحدث شكل آخر من خرق الحقوق الفردية إذا قررت الأكثرية إعادة توزيع دخل الأقلية. وبما يكون ذلك مغرياً سياسياً إذا كانت الأغلبية فقيرة والأقلية ثرية. ولطالما كان يُنظر إلى الديمقراطية على أنها تهديد للملكية الخاصة لهذا السبب بالذات. وأبدى "جيمس ماديسون" و"الكسندر هاميلتون" قلقهما البالغ حول ذلك عندما وضعا الدستور الأميركي، وسعيا لبناء هيئات تشريعية - مثل مجلس الشيوخ والمحكمة العليا - تتصدى لقيام الأغلبية بذلك. وثبّت التعديل الخامس على الدستور (التعديل نفسه الذي يحمي المواطن من إلصاق التهم به جزافاً) القاعدة القائلة بأنه "لا يمكن تجريد أحد... من ملكيته، دون إخضاعه لمحاكمة؛ ولا ينبغي الاستيلاء على ملكية خاصة للنفع العام دون تعويض عادل". لكن رغم ذلك قد تصوّت الأغلبية على فرض ضرائب عالية على الأغنياء، وتعيق التنمية المستقبلية.

ربما ينتج عن حكم الأقلية (نخبة الأغنياء) نمو اقتصادي معقول (حتى مع عدالة عميقة الأغوار) مقارنة مع نظام ديمقراطي، لفترة من الوقت على الأقل. وفي دراسة حديثة، تحدث الاقتصادي "دارون اسموغلو" حول التبادل بين حكم الأقلية والديمقراطية لتحقيق نمو اقتصادي[19]. ويتميز حكم الأقلية بإقصاء التهديد الديمقراطي لحقوق الملكية. وربما يدفع هذا بالنمو الاقتصادي إلى مستويات مرتفعة لفترة معينة لأن النخبة تستثمر فيما تجيد فعله، مطمئنة إلى أنها ستحتفظ بالعائدات. وبكل الأحوال، لا يعتبر حكم الأقلية نظاماً جيداً للبحّاثة. والنخبة لا تحمي سوى الأغنياء المرتبطين بأصحاب المناصب، وتقيم الحواجز لدخول الوافدين الجدد. وأشار "اسموغلو" إلى أنه في الاقتصاد العالمي النشيط، يتغير نمط التبادل في أي نشاط اقتصادي معين، وتختفي قطاعات قديمة وتنبثق قطاعات جديدة. وتكون الديمقراطية مع حقوق متساوية للجميع أفضل في منح الفرص للبحّاثة، الذين نحتاج إليهم لظهور القطاعات الجديدة.

لتوضيح الأمور، أعطى "اسموغلو" مثالاً عن الكاريبي مقارنة بإنكلترا الجديدة في القرنين الثامن والتاسع عشر. وفي بداية القرن الثامن عشر، كان سكان

الكاريبي أكثر ثراءً بفضل مزارع السكر المربحة التي يعمل بها الرقيق الأفارقة ويمتلكها المستعمرون الأوروبيون. واستثمرت الأقلية الحاكمة البيضاء من سكان الكاريبي الكثير في اقتصاد السكر المربح، مطمئنة إلى تمتعها بحقوق ملكية مارستها بقسوة على ما تمتلكه من أرض وبشر. وكان سكان إنكلترا الجديدة يتمتعون بديمقراطية أكبر، لكن دخلهم كان متواضعاً من مزارع القمح العائلية، صيد الأسماك وخدمة الشحن بالسفن. وبكل الأحوال، استطاعت إنكلترا الجديدة الاستفادة من التقانات الجديدة التي انبثقت عن الثورة الصناعية، وزادت فرص ظهور رجال أعمال جدد من أصول متواضعة. وتابعت الأقلية الحاكمة في الكاريبي العمل في السكر، رغم تراجع العائدات في القرن التاسع عشر. وفي نهاية القرن التاسع عشر، أضحت إنكلترا الجديدة أكثر ثراءً من الكاريبي.

## حكم الأقلية، الديمقراطية والثورة

ناقش "اسموغلو"، وعالم السياسة "جيمس إيه. روبنسون" من هارفرد أيضاً، دور حكم الأقلية في كتاب جديد رائع بعنوان "الأصول الاقتصادية للديكتاتورية والديمقراطية". واعتبرا أن الديمقراطية تنبثق من مواجهة استراتيجية بين الأقلية الغنية والأغلبية الفقيرة[20]. ويفضل الأثرياء عدم اعتماد الديمقراطية نظراً لخطر إعادة توزيع الثروة. بكل الأحوال، يتمثّل التهديد الأسوأ للنخبة الحاكمة في ثورة شاملة يقوم بها الفقراء، والتي ستدمر النخبة كلها. ويستطيع الفقراء التهديد بالثورة في محاولة للحصول على الديمقراطية من الأغنياء. ويوجد دائماً نافذة فرصة لقيام ثورة مؤقتة، كما هو الحال خلال الحرب أو أزمة اقتصادية خانقة. (رغم أن "اسموغلو" و"روبنسون" كانا يفكران في النخبة التقليدية، إلا أن الأقلية الغنية ربما تكون أيضاً مجموعة ظهرت حديثاً ضمن النخبة السياسية التي استفادت من العائدات الحكومية).

لماذا لا ينزع الأغنياء فتيل الأزمة المؤقتة بتقديم وعد بإعادة توزيع بعض الثروة إلى الفقراء، بدلاً من الموافقة على الديمقراطية؟ أو لماذا لا يقمعون الفقراء بالقوة العسكرية؟ يرى "اسموغلو" و"روبنسون" أن الخيار الأول لا يجدي نفعاً لأن الفقراء ليسوا أغبياء - يعرفون أن النخبة الحاكمة تستطيع التراجع عن سياسات

إعـــادة التوزيع بعد انتهاء الأزمة الثورية. ووحده التغيير المؤسساتي الدائم نحو إقرار الديمقـــراطية يضمن للفقراء إمساكهم بزمام المسؤولية وأنهم سيستفيدون باستمرار من إعادة توزيع بعض الثروة.

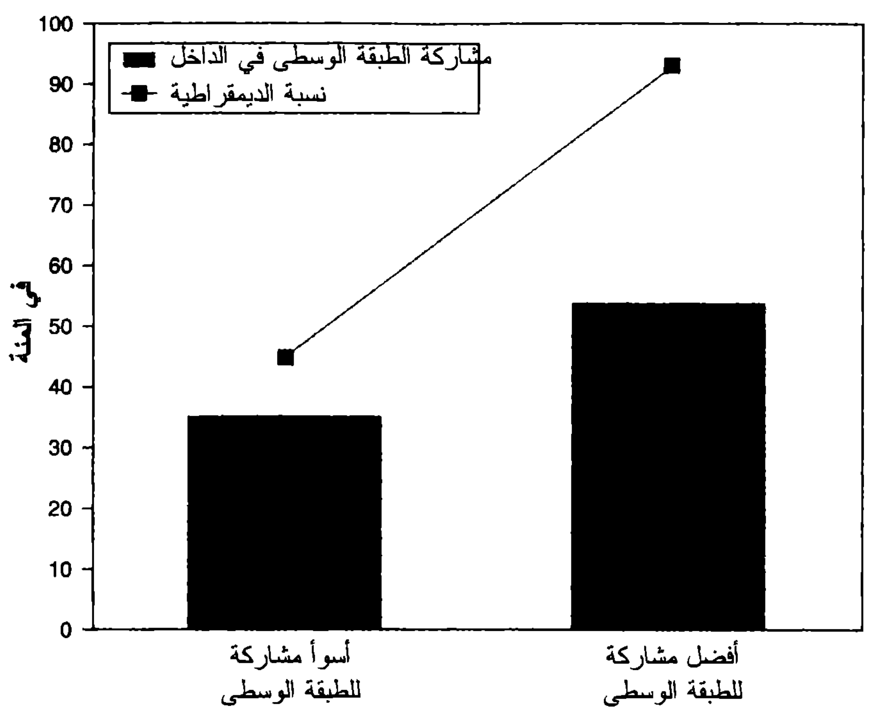
قـــد يـــنجح القمع مع شعب فقير غير منظم، لكنه يصبح مكلفاً أكثر وأكثر (تتـــضاءل فرص نجاحه) حينما الأغلبية تصبح أكثر ثقافة، ويظهر لديها المزيد من الـــبحّاثة السياسيين النشيطين (نقطة لا تغيب عن أذهان الأقلية الحاكمة، التي تمنع غالـــباً انتـــشار التعلـــيم). وفي مثل هذه الظروف، توافق النخبة على التحول إلى الديمقـــراطية. واستشهد "اسموغلو" و"روبنسون" بالتحول التدريجي نحو منح حق التصويت في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر. وشرح رئيس الوزراء "إيرل غري" ســـنة 1831، قـــبل إطلاقه علامة الشاي التجارية العالمية: "ليس هناك من يعارض البرلمانات السنوية، حق التصويت العام والانتخابات أكثر مني. ليس هدفي التعاطف مع هذه الآمال والمشاريع، وإنما وضع نهاية لها... القاعدة التي ينطلق منها إصلاحي هي منع ضرورة الثورة... إصلاح يعمّر ولا يدمّر"[21].

ســـاهم الأغنياء في تحقيق الديمقراطية في بريطانيا وأميركا بسهولة أكبر بسبب تـــصميم النظام الديمقراطي الجديد الذي وضع بعض الضوابط ضد سلطة الأكثرية بإعـــادة التوزيع. هيئة تشريعية من مجلسين كان فيها المجلس الأعلى أقل تأثراً بحكم الأغلبـــية. وأدى نظام انتخابات ممثلي الهيئة التشريعية التي "يحصل الفائز على كل شيء" بموجبها (مقابل إقامة استفتاءات عامة حول الضرائب التي ينبغي فرضها على الأغنياء) إلى عدم إعادة انتخاب المتشددين الذين يطالبون بإعادة التوزيع.

يجد الأغنياء أيضاً أن إنفاق أموالهم للضغط ضد إعادة التوزيع يشكل ضمانة لهم. وليس هناك حاجة سوى إلى المقدار الصحيح من الحماية للأغنياء بموجب نظام ديمقراطي: قليل للغاية، ولا يكون هناك ضرورة بأن توافق النخبة على الديمقراطية؛ كثير جداً، وسينتفض الفقراء في ثورة بكل الأحوال. والمثال الأقرب إلينا هو موافقة الأقلـــية العسكرية الحاكمة في تشيلي على الديمقراطية سنة 1990، المشروطة بمنح الجـــيش ما يكفي من السلطة لحماية إصلاحات السوق الحرة والملكية الخاصة التي أدخلها خلال عهده الدموي من 1973 إلى 1990.

لا تكون الأمور جيدة في البلاد المنتجة للموارد الطبيعية، أو في المجتمعات التي يكون فيها التفاوت كبيراً (يتداخل هذان العاملان بشكل كبير كما ناقشنا سابقاً). وفي تلك المجتمعات، يمتلك الأغنياء أراضيَ أو موارد طبيعية، والتي يمكن فرض ضرائب عليها بشكل أسهل من الآلات أو المهارات البشرية. ولهذا يكون لدى الأغنياء ما يخسرونه إذا قررت الأكثرية الديمقراطية فرض الضرائب. وسيختار الفقراء نسبة ضرائب أكبر كلما كان التباين أوسع. (يستطيعون كسب المزيد من إعادة التوزيع إذا كانت الفجوة بين الأغنياء والفقراء كبيرة، ولن يخسروا الكثير من دخلهم المستقبلي إذا كانت نسبة الضرائب تتناسب مع ارتفاع الدخل). ويسهل قمع القرويين الفقراء بالقوة أكثر من العمال الصناعيين الأغنياء. لهذا يبدو أن حكم الأقلية ينجح في المجتمعات الزراعية أو التي تمتلك ثروات معدنية أكثر منها في مجتمعات صناعية متطورة، كما ظهر في أميركا اللاتينية لمعظم فترات القرنين التاسع عشر والعشرين. ووجدت الدراسات التي شملت عدّة بلدان أن نسبة الديمقراطية ترتفع في المجتمعات التي تذهب فيها النسبة الأكبر من الدخل إلى الطبقة الوسطى - حتى عند دراسة السببية العكسية المحتملة من الديمقراطية إلى حجم الطبقة الوسطى (انظر الشكل 13)[22].

ما الذي قد يحدد الطبقات الوسطى المختلفة الحجم في البلاد المختلفة؟ قد أشار الكثير من المؤلفين إلى ثروات الموارد الطبيعية. وأبرز المؤرخان الاقتصاديان "ستانلي إنغرمان" و"كينيث سوكولوف" دور مزارع السكر ومناجم الفضة في التفاوت الكبير الذي تشهده أميركا اللاتينية وجزر الكاريبي (مما يضيف بعداً آخر للركود في الكاريبي لما ذكرناه سابقاً). وكان ينبغي أن تعمل المزارع والمناجم على نطاق واسع، وأن تنتهي عائداتها في أيدي قلة، واعتمد أصحاب المزارع على الرقيق للعمل في مزارع السكر - شكل متطرف من عدم المساواة. ولا يمكن زراعة قصب السكر في أميركا الشمالية؛ وكان القمح المحصول المفضل. ويمكن إنتاج القمح على نطاق ضيق، وهكذا تشكلت طبقة وسطى من عائلات المزارعين في الولايات المتحدة وكندا. وكان الاعتماد الكبير على المحاصيل الاستوائية والثروات المعدنية مرتبطاً أيضاً بعدم المساواة في أماكن أخرى من العالم.




**الشكل 13. حجم الطبقة الوسطى والديمقراطية في سنة 2004**

في مجـتمعات تفتقـر إلى المـساواة، يؤدي القمع العنيف للفقراء من قبل الأغنـياء إلى تظلّـم الـضحايا من ذلك الكبت. ويؤدي العنف إلى المزيد من العنف، لهذا يصبح احتمال نشوب ثورة عنيفة أكبر (مقارنة بالتسوية الديمقراطية السعيدة المذكورة سابقاً). وهكذا، رأينا في أميركا اللاتينية ثورات عنيفة ناجحة كمـا حدث في المكسيك بداية القرن العشرين، وفي بوليفيا (ثورة غير مكتملة علـى الأقـل)، كـوبا ونيكاراغوا؛ ومحاولات للقيام بثورات كما حدث في الـسلفادور، غواتيمالا وكولومبيا. وحدثت الثورات الشيوعية الكبيرة الناجحة في مجتمعات زراعية فقيرة – روسيا سنة 1917 والصين سنة 1949 – وليس في مجـتمعات صـناعية، كما كان قد توقع "ماركس". ولا تدوم الديمقراطية في مجتمعات زراعية تفتقر إلى المساواة، لأنها تتعاقب بين جماهير فقيرة تحاول إعادة توزيـع الثـروة وأغنياء يردّون بتنفيذ انقلابات عسكرية. وترتبط الديمقراطية بـشكل سلبي فعلاً بنسبة مساهمة الزراعة في الاقتصاد (رغم أن نسبة مشاركة

الـــزراعة قد تكون مجرد دليل على الدخل)، مما يحد من حجم الطبقة الوسطى (التي تبقى مؤشراً مهمّاً إحصائياً على الديمقراطية).

حكـــم الأقلـــية في البلاد التي تتمتع بموارد طبيعية يتعارض بشكل خاص مع الديمقـــراطية. ويـــشتهر النفط بأنه يقوض أو يمنع الديمقراطية. ويمكن إعادة توزيع عائـــدات النفط بسهولة كبيرة، لهذا لدى المتنفذين الأثرياء المستفيدين من النفط، الـــذي تـــتحكم به الديكتاتورية، الكثير ليخسروه من الديمقراطية التي سينتج عنها بالتأكـــيد إعادة توزيع عادل للثروة. ولهذا تبذل المجتمعات النفطية، التي تنتشر من الشرق الأوسط الغني بالنفط إلى أفريقية، أقصى جهودها لمنع الديمقراطية. وقد وثّق أستاذ العلوم السياسية في جامعة نيويورك "ليونارد ونتشيكون" بشكل ممنهج العلاقة بـــين ثروة الموارد الطبيعية والحكم المستبد في أفريقية، كما فعل آخرون باستعمال أنمـــاط عالمية[23]. وأظهر "ونتشيكون" أن الديمقراطيات الجديدة نجحت في أفريقية بشكل أساسي في البلاد الفقيرة بالموارد الطبيعية مثل بنين، مدغشقر ومالي؛ فيما لا تـــزال الأنظمـــة الشمولية تحكم بلاد غنية بالنفط مثل الجزائر، الكاميرون، غابون وليبيا. واحتل منتجو النفط، عالمياً، أسوأ المراكز في تصنيف الدول الديمقراطية سنة 2004، وفقـــاً لتصنيف وضعه ثلاثة من بحّاثة البنك الدولي[24]. (للأسف، يمكن أن تكـــون المـــساعدات الخارجـــية مثل عائدات النفط في تأثيرها السلبي على حوافز التحول للديمقراطية، كما سنرى لاحقاً).

تأثير النفط السلبي على الديمقراطية قد يكون أحد الأسباب الرئيسية في "لعنة المـــوارد الطبيعية"، والتي يكون فيها لعائدات الموارد الطبيعية، رغم زيادتها للدخل بشكل مباشر، تأثير سلبي على النمو الاقتصادي اللاحق.

## دول الأقلية الأوروبية[25]

هـــناك تجـــربة تاريخـــية كبيرة واحدة أكّدت فيها النخبة الحاكمة توقعات "اسموغلو"، والتي صدف أنها مرتبطة بشكل غير مباشر بالجانب السيء من التدخل الغربي في باقي العالم. كانت تلك استيطان الأوروبيين الأغنياء نوعاً ما كأقلية بين السكان المحليين الفقراء في الأميركيتين وبعض الأماكن الأخرى المبعثرة عبر أفريقية.

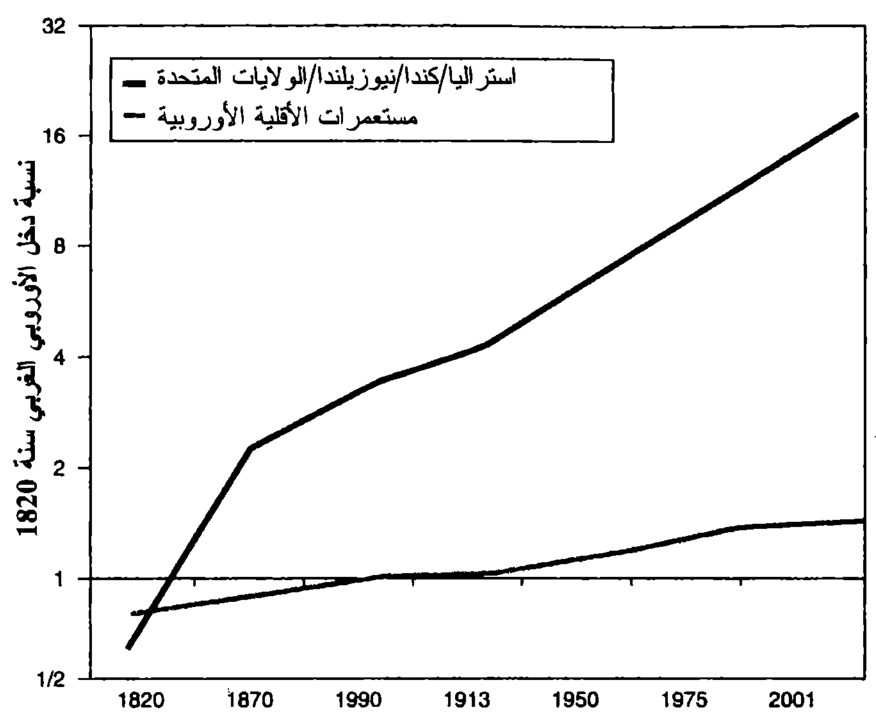
وتضمنت الأماكن التي استوطنتها أقلية أوروبية معظم أميركا اللاتينية وجزر الكاريبي، الجزائر، أنغولا، كينيا، روديسا وجنوب أفريقية. ومنح الأوروبيون الأغنياء في أميركا اللاتينية، جزر الكاريبي والمستعمرات الأفريقية لأنفسهم حق احتكار السلطة السياسية وامتياز الحصول على الأرض والتعليم (بدرجة أكبر في أفريقية منها في أميركا اللاتينية، لأن التمييز العنصري في أميركا اللاتينية لم يكن حاداً). وهكذا ميّز البيض أنفسهم وتصرفوا على أهم "نخبة حاكمة". رغم أن مجتمعات الأقلية البيضاء توجد في جزء صغير من البلاد الفقيرة اليوم، إلا أنها توضح مشكلة عامة عن "النخبة الحاكمة" المنتشرة بشكل واسع.

يظهر الشكل 14 بالفعل بأن مستعمرات الأقلية الأوروبية كانت أغنى من المعدل في استراليا، كندا، نيوزلندا والولايات المتحدة سنة 1820؛ والتي أصبحت دولاً ديمقراطية غالبية سكانها من الأوروبيين. وبكل الأحوال، حققت هذه الدول الديمقراطية إنجازات اقتصادية فاقت ما حققته اقتصاديات النخبة الحاكمة خلال القرنين التاليين. وكما توقع "اسموغلو"، تبلي "النخبة الحاكمة" جيداً لفترة، لكن الأمر ينتهي بها إلى الركود. ويتناسب المثال البوليفي الذي ضربناه في بداية هذا الفصل مع نمط النخبة الحاكمة والركود.

## ديمقراطية ضيقة الأفق

لفت "فريد زكريا"، في كتابه سنة 2003 بعنوان "مستقبل الحرية"، الانتباه إلى فكرة "الديمقراطية الضيقة الأفق". لماذا ينتج عن الديمقراطيات أحياناً حكومات سيئة جداً رغم إجراء انتخابات حرة؟

إحدى مشاكل الديمقراطية والتنمية الكبيرة، خصوصاً مع الناخبين غير المثقفين، هي أن السياسيين يستطيعون استغلال مشاعر الكراهية، الخوف، الوطنية أو العنصرية لدى هؤلاء للفوز بالانتخابات. ويعتقد "إدوارد غلايسر" من هارفرد أن السياسيين يروجون للكراهية عندما يساعدهم ذلك في تحقيق أهداف سياسية لا علاقة لها بذلك[26]. وسيثير السياسي الذي لا يرغب بإعادة توزيع الثروة للفقراء الكراهية العنصرية نحو أقلية فقيرة يصدف أن تكون متميزة عرقياً. لهذا، مثلاً، تغلب




**الشكل 14. مستعمرات الأغلبية الأوروبية مقارنة بمستعمرات الأقلية الأوروبية.**

القـــادة البيض الأغنياء في أميركا الجنوبية على الإصلاحيين في أواخر القرن التاسع عشر بجعل البيض الفقراء يكرهون السود الفقراء. (هذه إحدى الطرق التي تستطيع بها النخبة الحاكمة الاحتفاظ بالسلطة حتى في ظل الديمقراطية). وللأسف، يستطيع رجال الأعمال السياسيون استغلال كراهية الأغلبية إضافة إلى (أو بدلاً من) حاجة الأغلبية للخدمات العامة.

دون حمايـــة حقـــوق الأقلية مثل تلك التي ذكرناها سابقاً، تستطيع جماعات الأغلبـــية العـــرقية في ظل نظام ديمقراطي استغلال الأقليات. وفي الكثير من البلاد المنقسمة عرقياً اليوم، غالباً ما يستغل السياسيون العداء العرقي لبناء ائتلاف يسعى لإعادة توزيع الثروة "لنا" من "هم". وتتميز نـــزاعات إعادة توزيع الثروة المستمرة بـــين الجماعات العرقية في أفريقية، مثلاً، بوجود نظام ديمقراطي أفريقي معقد يجعل مـــن الصعب تحقيق تنمية طويلة الأمد هناك. حتى إذا لم تكن المحسوبية علنية تماماً، ربمـــا لا يـــثق الناخـــبون ببساطة أن قائداً من جماعة عرقية أخرى سيعمل لتأمين

مصالحهم. ويكون للجماعات العرقية المختلفة مصالح متناقضة في الخدمات العامة: مجموعة أ تريد طريقاً في منطقتها، فيما المجموعة ب تريد طريقاً في منطقتها هي؛ وكلما كانت الجماعات العرقية أكثر عزلة، كلما قل اهتمام المجموعة ب ببناء طريق في منطقة المجموعة أ. وربما يدفع ذلك بالناخبين إلى اختيار مستوى أقل من الخدمات العامة بالمحصلة. وقد وثّق البحّاثة وجود روابط بين الانقسام العرقي وتعليم الفقراء ومستوى البنى التحتية التي يتمتعون بها، وبين الانقسام العرقي وسوء أداء الحكومة، وبين الانقسام العرقي وانخفاض الإنفاق على الخدمات العامة[27].

تبرز الكراهية العرقية حتى عندما لا تكون السياسات ديمقراطية. مثلاً، ربما يحض القادة العرب باستمرار على كراهية "إسرائيل" لأن تلك الكراهية تبرر وجود جيش قوي، والذي يمكن استعماله أيضاً لقمع المعارضين السياسيين واحتفاظ الحكام بالسلطة. وقد يثير القادة الباكستانيون الكراهية ضد الهند وينهمكون في نزاع كشمير لأسباب مشابهة. وتمثّل القومية قاعدة سياسية أكثر شعبية في البلاد الفقيرة، ولا يكون لدى الجماهير ثروة كبيرة عندما تخوض حروباً عرقية. ولا يمكن إنكار أن العديد من المطالب القومية حقيقية؛ إلا أن القادة القوميين يستغلونها على حساب التنمية الاقتصادية المستقبلية.

مشكلة أخرى ترافق الرؤية المثالية للديمقراطية هي الفساد. ولا تعد الانتخابات التنافسية ضمانة ضد الفساد. ويستطيع السياسيون شراء الأصوات بدلاً من نيلها بتطبيق حكم رشيد. وقد يسرقون من خزينة الدولة لتمويل ما يدفعونه لمناصريهم. وتندمج سياسات الفساد مع السياسات العرقية في أحزاب تتنافس للفوز بالموارد لجماعاتها العرقية. ويستطيع السياسيون شراء الصحفيين أو المعارضين الذين قد يكشفون هفواتهم. ويمكن أن يشتري حتى السياسيون المنتخبون ديمقراطياً ولاء الجيش والشرطة لترهيب المعارضة في الانتخابات المستقبلية. وقد يتبين أن كل الأحزاب السياسية فاسدة، وأن الذي يمتلك آلة أفضل تنظيماً يفوز بالانتخابات. مثلاً، هيمن حزبان سياسيان متنافسان على الديمقراطية الباكستانية في التسعينيات بقيادة "بنازير بوتو" و"نواز شريف"، وكلاهما فاسد. واتهم الرئيس الباكستاني "فاروق ليغاري" حكومة رئيسة الوزراء "بوتو" بالتورط في قتل معارضين سياسيين. (أنكرت "بوتو" تلك الادعاءات ضدها). وتلغي

الديمقـــراطية التي يعيث فيها الفساد حرية التعبير وحرية الصحافة، والتي تعتمد بدورها على العديد من مصادر القوة المستقلة التي لا يستطيع السياسيون الفاسدون شراءها.

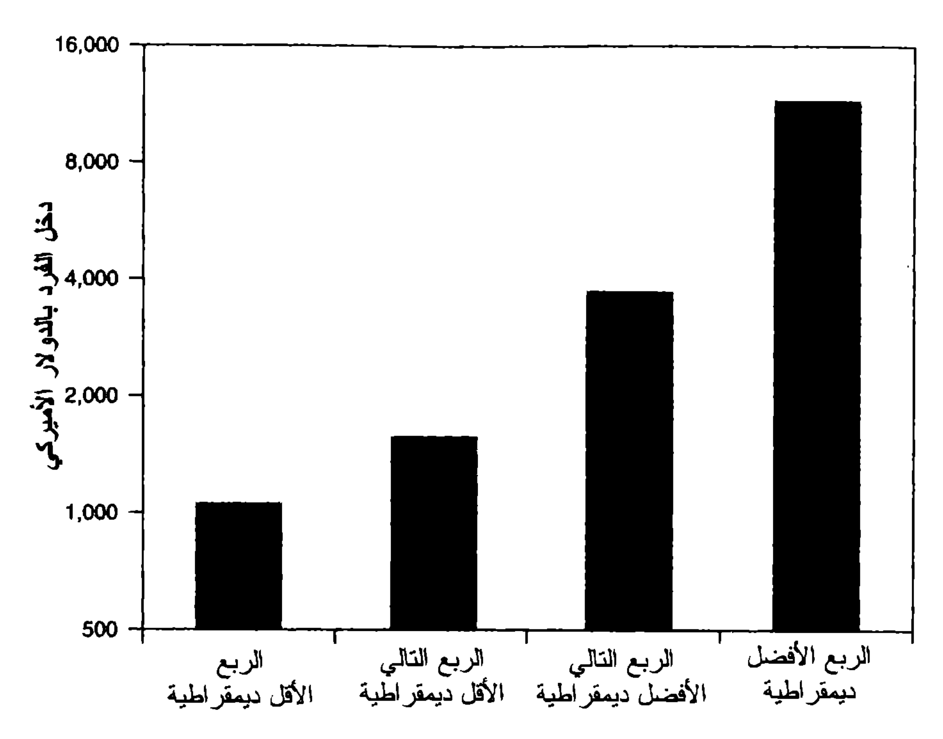
هل أرهقتكم كل هذه المعلومات حول ما إذا كانت الانتخابات الحرة تؤتي أكلها، وفــيما إذا كانـــت تجدي نفعاً في حال إقامتها؟ آمل أن تكونوا الآن مرهقين لدرجة لا تفرضـــون فيها نظاماً ديمقراطياً مبسّطاً على البلاد الفقيرة! لم أقترب حتى من طرح نظرة شاملة حول ما يجعل الديمقراطية ممكنة أو غير ممكنة، وفيما إذا كانت تجدي نفعاً أو لا. لكن حتى هذا العرض السطحي للديمقراطية ومواطن ضعفها يكشف أسباباً عديدة لعدم نجاح حكومة جيدة – تلاعب النخبة بقوانين اللعبة السياسية، ضعف المعايير الاجتماعية، الثروة العقارية، الموارد الطبيعية، عدم المساواة، الفساد، القومية والكراهية العرقية.

للأســـف، لا تمـــتلك وكالات المساعدات سوى فكرة محدودة حول كيفية إصـــلاح تلك المشاكل من الخارج عندما تحاول تغيير الحكومات السيئة إلى جيدة. وفي الواقع، سنرى في فصول لاحقة أنه خلال التاريخ السابق لمحاولات أوروبا تغيير باقـــي العـــالم – الاستعمار، الحدود التي فرضها الأوروبيون، تفكيك المستعمرات والتدخل العسكري – كان الغرب يقوم في أغلب الأحيان بجعل الأمور أسوأ بدلاً من تحسينها في العديد من تلك القضايا.

## حكومات المشاكل

تـــسود في العديـــد من بلاد باقي العالم ظروف غير مناسبة للديمقراطية وبناء حكـــومة جـــيدة: إنها تنتج الموارد الطبيعية مثل النفط، و/أو هي مجتمعات زراعية تفتقـــر إلى المساواة، و/أو تغيب فيها المساواة، و/أو تتعرض للكثير من النـــزاعات العـــرقية. ولهـــذا تكـــون الحكومات في العديد من بلاد باقي العالم فاسدة وغير ديمقراطية. والبلاد الخاضعة لحكم سيء بلاد فقيرة.

نـــرى رابطـــاً بـــين الديمقراطية والدخل (انظر الشكل 15). الرسم البياني لوغاريتمي، وهذا يعني أن كل وحدة زيادة على الرسم البياني تمثّل مضاعفة في دخل الفـــرد. وعند الانتقال من البلاد الأقل ديمقراطية إلى الدول الأكثر ديمقراطية، يزداد الدخل بمعدل عشرة.




**الشكل 15. دخل الفرد عند مستويات ديمقراطية مختلفة، 2002.**

الارتباط ليس عضوياً – قد يطالب الأغنياء بالمزيد من الحقوق السياسية، وتشكيل حكومة رشيدة عموماً. وقد تكون الديمقراطية أيضاً جزءاً أساسياً من الحكومة الجيدة. بكل الأحوال، للتعامل مع المشكلة الأولى، وحيث إن البحّاثة يعرفون القليل عن محددات الحكومة السيئة، تستطيع الدراسات استكشاف ما إذا كانت الحكومة السيئة تسبب الفقر، بدلاً أن يكون الأمر معكوساً (بشكل رئيسي). ونستطيع البحث في الحكومة السيئة التي تتأثر بالعوامل المذكورة سابقاً – مثل ثروات المحاصيل والموارد الطبيعية – ونرى فيما إذا كانت مرتبطة بالفقر. وإذا كان الأمر ذلك، يمكن أن نستنتج أن الحكومة السيئة تسبب الفقر. ونستطيع أيضاً اختبار تلك العوامل غير الاقتصادية التي تؤثر في الفقر مباشرة أو في حال وجود حكومة سيئة فقط. وقد وجدت معظم الدراسات التي تتناول هذا الموضوع أن الحكومة السيئة تسبب الفقر فعلاً، وأن تأثير العوامل غير الاقتصادية يظهر فقط من خلال حكومة سيئة، وليس بشكل مباشر على الفقر[28].

البحث أقل نجاحاً في تحديد أهمية العامل المؤثر في ظهور حكومة سيئة، مثل الديمقراطية مقابل الفساد. وتنحو الأبعاد المختلفة للحكومة الجيدة للظهور مجتمعة معاً، لهذا من الصعب تحديد أيها يحفّز التنمية الاقتصادية.

رأينا مسبقاً أن الحكومة السيئة تسبب انخفاض الدخل في البلاد الفقيرة التي يُزعم أنها عالقة في "مصيدة الفقر". ورأينا الآن بعض الأدلة على أن للحكومة السيئة اليد الطولى في كونها فقيرة في المقام الأول.

إلى جانب هذه البيانات الرسمية، يوجد الكثير من الحكايات حول العمل الهزيل الذي تقوم به الدولة في البلاد الفقيرة لتثبيت العقود وحماية الملكية والأفراد. وفي أحد الأحياء الفقيرة في تايلاند، حيث الشرطة غير كفؤة، يقول الأهل إنهم يخرجون أولادهم من المدرسة لحماية منزل العائلة من السرقة[29]. وتسند الشرطة في متامبا، مالاوي مهمة الإمساك بالسارق أو القاتل وتسليمه إلى المخفر إلى ضحايا الجريمة[30]. وبعيداً عن تثبيت حقوق الملكية، يستولي رجال الشرطة أنفسهم أحياناً على الملكية للحصول على الرشى. وقامت الشرطة بإغلاق متجر "علي أحمد" للشاي في باتنا الهندية وسجنته، وقام بدوره بتقديم رشوة للشرطة تبلغ 920 روبية لاستعادة متجره، والتي اقترضتها زوجته بفائدة مرتفعة من أحد الجيران. وتتعاون الشرطة والمجرمون في باتنا على ابتزاز مالكي المتاجر وبائعي الخضار[31].

بطريقة مماثلة، يقول تجار المحاصيل الزراعية في الكاميرون إن الجنود ورجال الشرطة يقيمون الحواجز للحصول على الرشى التي ينبغي على التجار دفعها وإلا فقدوا بضائعهم. ولا تعد هذه حقوق ملكية قوية تنشّط العمل التجاري[32].

تعامل الشرطة غالباً الأغنياء بشكل أفضل مما تعامل به الفقراء؛ وتدعم الشرطة الأغنياء في أي نزاع مع الفقراء. ويقول بعض الفقراء في دنغارا، أوزبكستان: "أصبحت الشرطة عصا الأغنياء التي يستعملونها ضد عامة الشعب"[33]. وقال القرويون في بنغلاديش للصحفيين: "لا يستطيع الفقراء الوصول إلى المخفر، المكاتب الحكومية وقاضي محكمة القرية. ويهيمن الأغنياء على تلك المؤسسات". ويواجه الفقراء الأمّيون صعوبة في التعامل مع الوثائق المكتوبة والإجراءات البيروقراطية الرسمية لإثبات ملكيتهم".

يـــأتي التبليغ عن جريمة للشرطة بنتائج عكسية، لأن الشرطة أنفسهم يسلبون الفقراء أو يتفقون مع المجرمين. وفي أوزرني، روسيا، تعرّف ضحية جريمة سرقة على المجرم وقام بملء استمارة شرطة. و لم يكن الضحية مسروراً لاحقاً لرؤية "الشرطي يشرب مع الرجل الذي سرقني"[34].

## التعامل مع الحكومات السيئة

لم يستكـــشف مخططو المساعدات الأجنبية في الغرب أبداً كيفية التعامل مع الحكومات السيئة في باقي العالم. ونتردد نحن المانحين في الاعتراف علناً بأن لبعض الحكـــومات الـــسيئة جـــذوراً تاريخية عميقة، كما بيّنا في النصف الأول من هذا الفصل، حتى إذا كنا نعرف ذلك في قرارة أنفسنا.

تـــتعامل وكـــالات المانحين مع مشكلة عويصة: تريد منح المساعدات للبلاد الفقـــيرة، وليس للدول الغنية. وقررت الدول الغنية أن معظم ما تجود به وكالات المـــساعدات ينبغي أن يذهب إلى الحكومة في البلد المتلقي. مثلاً، قررت الدول التي وضـــعت مواثـــيق صـــندوق النقد والبنك الدوليين الأصلية - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشكل أساسي - أنه ينبغي التعامل مع حكومات الدول المتلقية. وإذا افترضـــنا أن حكـــومات الـــبلاد الفقيرة كلها سيئة، عندها ستمنح وكالات المساعدات المساعدات إلى بلاد تقودها حكومات سيئة.

مـــشكلة أخـــرى تتمـــثل في اســـتعمال المساعدات الخارجية كجائزة سياسية للحكـــومات الحلـــيفة، بغـــض النظر عن سوء أدائها. وتفيد المساعدات العسكرية الأميركية لبلد فقير، يكون مهماً من الناحية الاستراتيجية للولايات المتحدة، في توقع ما إذا كـــان ذلـــك البلد سيتلقى قروض إعادة هيكلة بنيوية من صندوق النقد والبنك الدوليين. وبكل الأحوال، تعتبر السياسة الطبيعية الاستراتيجية مجرد تفسير صغير فقط في اختلاف متلقي المساعدات بين البلاد؛ وما تزال الكثير من الحكومات السيئة التي لا تتمتع بلادها بأي أهمية استراتيجية تحصل على الكثير من المساعدات.

إذاً لدينا أكثر خمس وعشرين حكومة غير ديمقراطية في العالم (من أصل 199 دولة يصنف البنك الدولي الديمقراطية فيها) تلقت مبلغاً يصل إلى 9 مليارات دولار

كمساعدات خارجية سنة 2002. وبطريقة مماثلة، حصلت الدول الخمس وعشرون الأكثر فساداً في العالم على 9.4 مليار دولار كمساعدات خارجية سنة 2002. وتقبع الخمسة عشر بلداً الأكثر تلقياً للمساعدات سنة 2002، والتي حصل كل منها على ما يزيد عن مليار دولار وحده، في التصنيف الأسوأ لكل حكومات العالم سنة 2002 (نسبة للديمقراطية، الفساد... الخ). وسيكون مفيداً إيصال المساعدات من الأغنياء في الدول الغنية إلى الفقراء في البلاد الفقيرة، لكن ما نراه يحدث أن المساعدات تحول الأموال التي ينبغي أن تنفقها أفضل الحكومات في العالم إلى أسوأها على الإطلاق. ما هي فرص وصول تلك المليارات إلى الفقراء؟

رغم هذه الأرقام المؤسفة، يهدف المانحون الآن إلى تغيير سلوك الحكومات. وقبل عشر سنوات، نادراً ما كان مانحو المساعدات، وصندوق النقد والبنك الدوليان يناقشون الفساد أو الديكتاتورية. ومنذ ذلك الوقت، امتلأ كلام المانحين المعلن بالمناقشات حول "الحكم الرشيد". وبكل الأحوال، لم يستكشف المانحون بعد ما ينبغي فعله لجعل الحكومات جيدة، أو كيفية انتقاء من يمنحون أموالهم له. وكما تشير الأشكال البيانية التي أوردناها سابقاً، ما زال المحتالون يحصلون على الكثير من المساعدات.

بشكل أكثر منهجية، لم يجد "البرتو السينا" من هارفرد و"بياترس ويدر" من جامعة مانيز دليلاً على أن المانحين يقدمون مساعدات أقل للبلاد الفاسدة؛ وفي الواقع، ظهر في بعض تحليلاتهم الإحصائية أن المانحين يقدمون مساعدات أكبر لتلك البلاد[35]. هل تغيرت الأمور خلال السنوات القليلة الماضية؟ لم يكن هناك رابط بين قيمة المساعدات التي يتلقاها بلد نامٍ نسبة لدخل الفرد فيه وتصنيفه على لائحة البنك الدولي للفساد سنة 1996 (مع الأخذ بالاعتبار العوامل الأخرى التي تحدد قيمة المساعدات، مثل دخل الفرد وعدد السكان). وبعد ست سنوات، في سنة 2002، وبعد أن كثر الكلام عن الفساد، لم تظهر علاقة بين المساعدات الممنوحة لبلد ودرجة الفساد المستشري في ذلك البلد[36]. وبطريقة مشابهة، لم يكن هناك علاقة بين المساعدات الممنوحة لبلد وانتشار الديمقراطية فيه، سواء سنة 1996 أو 2002، عند الأخذ بعين الاعتبار دخل الفرد وعدد السكان.

إذاً، يبقى البيروقراطيون المانحون يعملون مع الحكومة البيروقراطية المتلقية للمساعدات عندما يحاولون تفعيل مشاريع تلك المساعدات، حتى عندما لا تكون تلك البيروقراطية ودّية مع الفقراء. وقد وضع الاقتصاديان في البنك الدولي "ديون فيلمر" و"لانت بريتشيت" تقريراً حول نتائج مسح أجرياه على مراكز صحية حكومية في مقاطعة موتاسا في تنزانيا. وفي الدراسة، أفادت الأمهات الجديدات أهن لم يتلقين مساعدة كافية خلال تجارب ولادهن من قبل المرضات الحكوميات. وكانت الأمهات المنتظرات "موضع سخرية من قبل الممرضات لأهن لم يجلبن ملابس كافية لأطفالهن (22%)... وقامت الممرضات بضرب الأمهات خلال الولادة (13%)"[37].

## حكومة جيدة في المنطقة الاستوائية

توجد بعض الحالات التي دعمت فيها المساعدات الخارجية الإصلاح وظهور حكومة جيدة. أحد الأمثلة السعيدة هو مع بوتسوانا المذكورة آنفاً. وقبل الاستقلال، كان "سيرتسي خاما" وريث المشيخة التقليدية الأكثر ثباتاً ورسوخاً. وأصاب جيرانه في جنوب أفريقية بالصدمة عندما تزوج امرأة بيضاء، مما دفع بالمستعمرين البريطانيين إلى نفيه من بوتسوانا حتى تخلى عن مشيخته. وأضحى "خاما"، بكل الأحوال، قائد بوتسوانا عشية الاستقلال سنة 1966.

لم يكن المشهد عشية الاستقلال رائعاً لبلد معظم أرضه قاحلة. وفي مواجهة جفاف شديد، قبلت بوتسوانا مبالغ ضخمة من المساعدات الخارجية، خصوصاً من الدول الاسكندنافية الخيّرة. وخلال الستينيات والسبعينيات، وصلت المساعدات إلى نسبة 16% من دخل بوتسوانا. وبعد اكتشاف كميات هائلة من الماس أواخر الستينيات، استطاعت حكومة "خاما" تفادي اللعنة التي عرضناها سابقاً والتي أصابت دولاً أخرى غنية بالثروات المعدنية، مثل أنغولا، نيجيريا، سيراليون وزائير. واستعملت الحكومة كلاً من المساعدات وعائدات الماس بحكمة لتثبيت دعائم النمو الاقتصادي، وكانت النتيجة نمو الاقتصاد بنسبة 10% سنوياً.

استمر النمو السريع في عهد خليفة "خاما" الديمقراطي "كيتومايل مازير" الذي تولى السلطة سنة 1980 وحكم لغاية 1998. واستطاعت حكومة "مازير" منع وقوع

مجاعة في 1981–1987 عندما أتى القحط على المحاصيل الزراعية. ووسّعت الحكومة خدمات المياه النظيفة، العيادات الصحية والطرق الجيدة إلى القرى الريفية. وتخلت الحكومة عن صلاحياتها المركزية للسلطات المحلية لزيادة المحاسبة الديمقراطية[38]. ولم تكن الحكومة مثالية – فشلت في منع إحدى أسوأ أزمات الإيدز في العالم – لكن إنجازاتها تعطي مؤشراً على أن التنمية ممكنة في أفريقية بوجود حكومة جيدة.

توجد حالات أخرى تنشأ فيها حكومات جيدة حتى دون تدخل المانحين. ووضعت الباحثة في إم-آي-تي "جوديث تندلر" كتاباً رائعاً بعنوان "الحكومة الجيدة في المنطقة الاستوائية"، وتناولت فيه قصة نجاح حكومة إقليم سيارا في شمال البرازيل. كانت سيارا واحدة من أكثر المناطق فساداً وتخلفاً في البرازيل، وتعاقب عليها حاكمان إصلاحيان تناوبا على السلطة بين 1987–2001 - "تاسو جيريساتي" و"كيرو غومز". وتبنت وزارة الصحة المحلية في عهدهما برنامجاً صحياً وقائياً عمل فيه موظفو صحة محليون. وبعد سنوات فقط من بداية المشروع، ارتفعت مستويات اللقاحات ضد الحصبة وشلل الأطفال من 25% إلى 90%. وانخفضت نسبة وفيات الأطفال في سيارا بمقدار الثلث[39].

سيكون من السذاجة نسب قصص النجاح هذه إلى الحاكمين "جيريساتي" و"غوميز" فقط. ويعود جزء من نجاح برامج سيارا إلى الطريقة التي تم فيها الحصول على معلومات من الفقراء. وروّجت الحكومة للبرامج الجديدة، مما أدى إلى ارتفاع توقعات المجتمع المحلي من (ومراقبته لـ) الموظفين الحكوميين، مثل القائمين على قطاع الصحة. وتلقى العاملون في المجال الصحي أنفسهم المديح من المجتمع المحلي عندما حققوا نتائج جيدة، وحصلوا على مكافآت مقابل أعمالهم تلك. وتظهر قصة سيارا أن قيام حكومة جيدة في المنطقة الاستوائية أمر ممكن، ولأسباب محض محلية.

## هل تجعل المساعدات الحكومة أسوأ؟

نستطيع العودة إلى البيانات لنرى أيها الأكثر احتمالاً – المساعدات التي تشجع على ظهور حكومة جيدة، أم المساعدات التي لا تؤثر في الحكومة إطلاقاً، أم المساعدات التي تشجع على زيادة سوء أداء الحكومة. وقد تحدث هذا الفصل سابقاً

حـــول كيفـــية تأثير النفط السلبي على الديمقراطية وظهور حكومة جيدة – "لعنة المـــوارد الطبيعية". ووجدت دراسات حديثة أنه توجد "لعنة مساعدات" أيضاً – ربما للأسباب نفسها التي تؤدي إلى ظهور لعنة النفط. وتذهب عائدات المساعدات العالـــية إلى الحكـــومة المركزية ويستفيد منها المتنفذون سياسياً، ويكونون هؤلاء فاســـدين علـــى الأغلب، ويعارضون بشدة الديمقراطية التي ستقود إلى توزيع تلك المساعدات بشكل عادل. ويشير دليل منتظم في عدد من الدراسات الحديثة إلى أن المـــساعدات تخفف في الواقع من الديمقراطية وتجعل الحكومة أسوأ. ووجد "ستيف ناك" من البنك الدولي أن المساعدات الكبيرة تفسد البيروقراطيين وتقود إلى خرق القانـــون مـــع الإفلات من العقوبة وزيادة الفساد. وربما تجذب الحكومات السيئة المـــانحين الذين يريدون إصلاحها تماماً كما يجذب المذنبون المصلحين الاجتماعيين. وبكل الأحوال، حتى في حال ضبط هذا التأثير، يجعل المانحون الحكومات أسوأ[40].

وجد "سيمون جانكوف" (من البنك الدولي)، "خوسيه منتالفو" (من جامعة بومـــبو-فابرا في برشلونة) و"مارتا رينال-كيرول" (البنك الدولي) أن المساعدات الكـــبيرة سببت تراجعاً في الديمقراطية خلال الفترة 1960-1999[41]. ووجدوا أن تأثير المساعدات على الديمقراطية أسوأ من تأثير *النفط* عليها.

## برامج الإصلاح الاجتماعي

تـــستطيع الحكومة السيئة تخريب حتى أفضل برامج المساعدات الحسنة النية. وتعـــد الخـــدمات العامة أحد المدخلات الحاسمة في عمل الحكومة لتحقيق التنمية. وتفشل الحكومات في البلاد الفقيرة غالباً في تقديم خدمات صحية وتعليمية أساسية لمواطنـــيها. وتمثّل باكستان أحد الأمثلة السيئة التي حاول فيها المانحون معالجة تلك المـــشكلة، والـــتي يعد فيها قطاعي الصحة والتعليم سيئين مقارنة حتى ببلاد فقيرة أخرى لديها مستوى الدخل نفسه في باكستان، عدد الأطفال الذين يولدون على أيـــدي مدربة أقل بنسبة 36%، وتزيد نسبة الأطفال الجدد الذين يعانون من نقص الـــوزن عند الولادة بنسبة 11%، وينفق الباكستانيون على الصحة أقل من غيرهم بنـــسبة 42% مـــن دخل الفرد، وما نسبته 1.6% أقل من إجمالي الناتج المحلي على

الصحة العامة، وتزيد نسبة وفيات الرضّع بنسبة 27 لكل ألف، ووفيات الأطفال بنسبة تسعة عشر لكل ألف، وتنخفض نسبة عدد السكان الذين يتمتعون بخدمات صحية 23% عن نظرائهم في البلاد الأخرى. ومقارنة مع الأطفال في البلاد التي تتمتع بمستوى دخل باكستان نفسه، نجد أن نسبة الأطفال المسجلين في المدارس الإعدادية تنخفض في باكستان بمقدار 20%. ويمكن تفسير هذه الفجوة بانخفاض نسبة الفتيات المسجلات في المدارس الابتدائية بمقدار 40% عن مثيلتها من البلاد. ويمكن تفسير انخفاض تراجع المسجلين في المدارس الثانوية بنسبة 14% مقارنة ببلاد تتمتع بمستوى دخل باكستان نفسه إلى أن نسبة الإناث المتسربات من الدراسة تبلغ 20%. وتزيد نسبة أمّية السكان في باكستان بنسبة 24% عما هو معتاد في بلد يتمتع بمستوى الدخل نفسه، وتعكس أمّية تبلغ نسبتها 32% للإناث و16% للذكور.

حاول البنك الدولي سنة 1993 إصلاح هذه المشكلة الاجتماعية بدعم "برنامج الإصلاح الاجتماعي" في باكستان، والذي كان يهدف إلى "تحسين مدى انتشار جودة الخدمات الاجتماعية". وتوصلت المحللة المستقلة، د. "نانسي بيردسال" من مركز التنمية العالمي، لاحقاً إلى نتيجة مفادها أنه رغم تحقيق بعض النجاحات المتواضعة، إلا أن الفترة التي تم فيها تطبيق برنامج الإصلاح الاجتماعي شهدت ركوداً اقتصادياً، تطورات هامشية وحتى - في بعض الحالات - تراجعاً في المؤشرات الاجتماعية. مثلاً، استقرت معدلات التسجيل في المدارس عند حالها خلال التسعينيات، فيما شهدت تراجعاً طفيفاً في عدد الأطفال المسجلين في المدارس العامة[42].

اعتبر كادر البنك الدولي أن المرحلة الأولى من المشروع، "برنامج الإصلاح الاجتماعي 1"، قد فشلت. ولهذا السبب، وافقت إدارة البنك الدولي على المرحلة الثانية، "برنامج الإصلاح الاجتماعي 2". وفي وسط فترة المشروع سنة 2002، خلصت مراجعة قام بها البنك الدولي إلى أن: "إما أن التطورات في تقديم الخدمة لم تحدث، أو كانت بطيئة للغاية". وبعد عقد من الفشل تقريباً، تم إيقاف برامج الإصلاح الاجتماعي أخيراً في حزيران/يونيو 2002.

تساءلت د. "بيردسال": "لماذا تحولت فكرة معقولة إلى كارثة عند التطبيق؟". وقالت إن: "الفشل التطبيقي كان ذريعاً – وضعت لائحة بأسباب الفشل تتضمن الموظفين غير المؤهلين، تغيب المدرسين والأطباء، وانتقال الموظفين الأساسيين بشكل دائم... استغلال السياسيين للموظفين، عقود التشييد وطريقة اختيار مواقع المدارس والعيادات لإثراء أقربائهم". ولدى اقتصادي باكستاني سبب أكثر عمقاً للفشل سنة 2003: "واجه الفقراء الأسواق، المؤسسات الحكومية وهياكل السلطة المحلية التي ميّزت [بينهم]... [إنهم] غير قادرين على الانتفاع من المرافق العامة مثل... السلع والخدمات". ولا تستطيع المساعدات الخارجية فعل شيء لمعالجة الجذور العميقة للحكومة السيئة في باكستان، مثل النخبة الزراعية القوية والانقسامات العرقية الحادة.

## حيل الحكومات السيئة

عندما يكون مفهوماً أن المانحين لا يرغبون بالإقرار أنهم يتعاملون مع حكومات سيئة، تأخذ اللغة الدبلوماسية في وكالات المساعدات شكلاً فنياً. وتصبح الحرب "نزاعاً لإعادة توزيع الموارد"[43]. وجهود وكالات المساعدات للتعامل مع أمراء الحرب القتلة "شراكات صعبة"[44]. وقيام الرؤساء بنهب خزينة الدولة في بعض البلاد يعانون "قضايا حكم". والأداء المزري "تقدم ليس سريعاً وشاملاً كما تتوقعه استراتيجية محاربة الفقر"[45]. وعندما يريد المسؤولون الحكوميون الإثراء بطريقة غير مشروعة، وترغب وكالة المساعدات بتحقيق التنمية، تظهر "خلافات حول الأولويات والسبل [التي]... ينبغي التوصل إلى تسوية بشأنها". وإذا اختفت دولارات الإغاثة قبل الوصول إلى الفقراء، عندها سيكون هناك "حاجة لتطوير مستمر في إدارة النفقات وبرنامج المحاسبة لزيادة الفائدة من مبادرة البلد الفقير الغارق الديون"[46].

يضع المانحون الدبلوماسيون أيضاً مسحة إيجابية على الحكومات السيئة المتلقية للمساعدات بالتأكيد على أن الأمور سيئة، إلا أنها تتحسن. ويشيع استعمال صيغ تدل على تحسن الأوضاع في وثائق المساعدات، مثل "تطور"، "انبثاق" و"تحسّن". ويتم استعمال هذه اللغة حتى في تقارير النتائج التي يفترض بها تحميل الحكومة

المسؤولية عمّا يجري للفقراء. وقيّمت وكالات المساعدات أخيراً "البيئة الداعمة" لتحقيق أهداف تنمية الألفية التي وضعها حاكم الكاميرون المستبد الفاسد "بول بيا" (في السلطة منذ 1982) [47]. وكانت تقييمات وكالات المساعدات المحتملة تتراوح بين "قوي"، "متوسط" أو "ضعيف". وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن الوضع "ضعيف لكنه يتحسن".

عبارة "ضعيف لكنه يتحسن" شائعة ضمن وكالات المساعدات في أفريقية. وأصدر البنك الدولي سيلاً من تقارير التقدم عن أفريقية خلال العقدين الماضيين. وتصف تلك التقارير أولاً ضعف الحكومة الأفريقية: "قصور السياسة المحلية... وتحكم الصناعة المحمية والزراعة المتخلفة بسياسات التجارة والتبادل" (البنك الدولي، 1981). "دون [إحداث] تغييرات رئيسية في البرامج الأفريقية... لا يمكن لأي مبلغ من المساعدات الخارجية أن يرفع مستويات الدخل" (البنك الدولي، 1984). "نتج عن ضعف إدارة القطاع العام خسارة المؤسسات العامة، وضعف خيارات الاستثمار، وبنى تحتية مكلفة لا يمكن الاعتماد عليها، وتشوهات سعرية" (البنك الدولي، 1989). "ما تزال معظم البلاد الأفريقية تفتقر إلى سياسات ذات مغزى"؟ (البنك الدولي، 1994). "شهدت عقود الهيكلة أيضاً تدهوراً ملموساً في جودة خدمات المؤسسات العامة، فساد موظفي القطاع العام، وتراجعاً في فاعلية تقديم الخدمة في العديد من البلاد" (البنك الدولي، 2000). أفريقية "تبقى التحدي الرئيس للتنمية في العالم. وتستمر الكثير من البلاد في التراجع نتيجة ضعف المؤسسات، النزاعات الأهلية..." (البنك الدولي، 2004)[48].

استجاب المانحون بعدها لتلك الكوارث بإطلاق وعود بإحداث تغيير نحو الأفضل، ولاحظوا أحياناً نزعة ناشئة نحو التطوير: "الواضح أن العديد من الحكومات الأفريقية أكثر اهتماماً... بتطوير كفاءة... اقتصادياتها" (البنك الدولي، 1983). "يدرك القادة الأفارقة بشكل متزايد الحاجة لتعديل استراتيجيات التنمية التي يعتمدونها... [بعض] البلاد تقوم بإدخال إصلاحات سياسية ومؤسساتية" (البنك الدولي، 1984). "من الواضح أن التطور آت لا محالة. وبدأت الكثير من البلاد، في العقدين الماضيين على وجه الخصوص، أخذ زمام المبادرة ويبدو تأثير

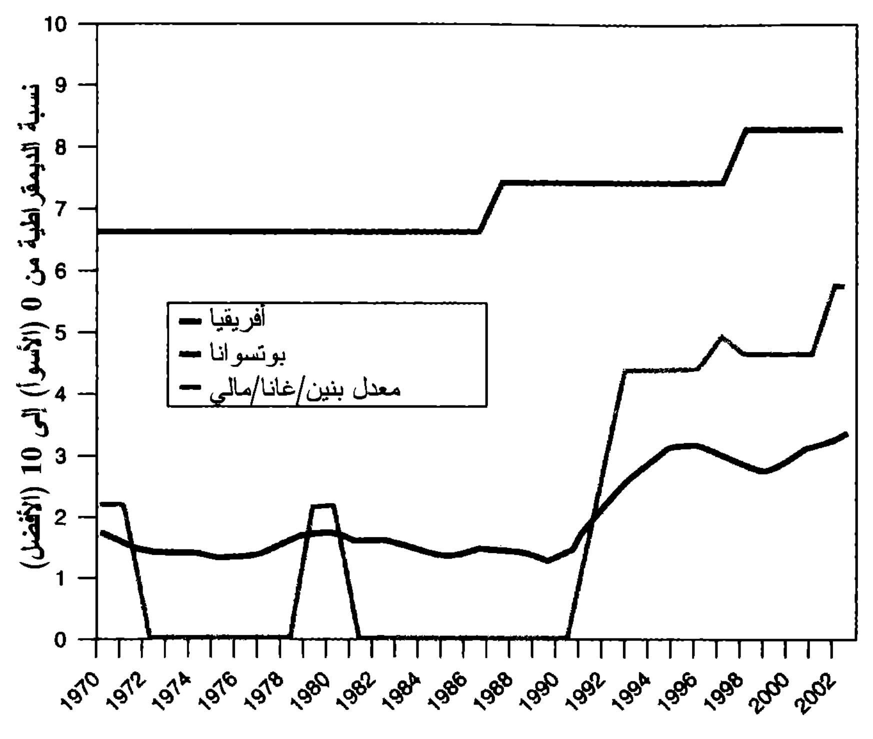
التغييرات التي تعتمدها أعمق مما كان سابقاً" (البنك الدولي، 1986). "منذ منتصف الثمانينيات، شهدت أفريقية تغييرات هامة في الإصلاح السياسي والاقتصادي (البنك الدولي، 1989). "مشت البلاد الأفريقية خطوات واسعة على طريق تطوير سياساتها وتحقيق النمو" (البنك الدولي، 1994). "منذ منتصف التسعينيات، توجد إشارات على أن الإدارة الأفضل للاقتصاد قد نجحت" (البنك الدولي، 2000). "قد أدرك القادة الأفارقة... الحاجة لتطوير سياساتهم، وظهر ذلك في "الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية"... وقد تعهدوا بإقامة ميثاق للحكم الرشيد مع شعوبهم" (البنك الدولي، 2002). قد كان هناك "تطور ملحوظ في عدّة بلاد أفريقية خلال السنوات الأخيرة" (البنك الدولي، 2004).

يستدعي التناقض بين "مؤسسات ضعيفة" و"تطور ملحوظ" إلى الأذهان دعاية الحكومة اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية، والتي كانت حتى نهاية الحرب تحتفل بكل معركة كما لو أنها انتصرت بها. واستطاع الشعب الياباني الذي عانى طويلاً تعقّب آثار تطور العمليات الحربية بمراقبة انتصارات قوات الإمبراطور المظفّرة التي كانت تتراجع إلى اليابان.

## الاختلافات في أداء الحكومة عبر البلاد والقطاعات

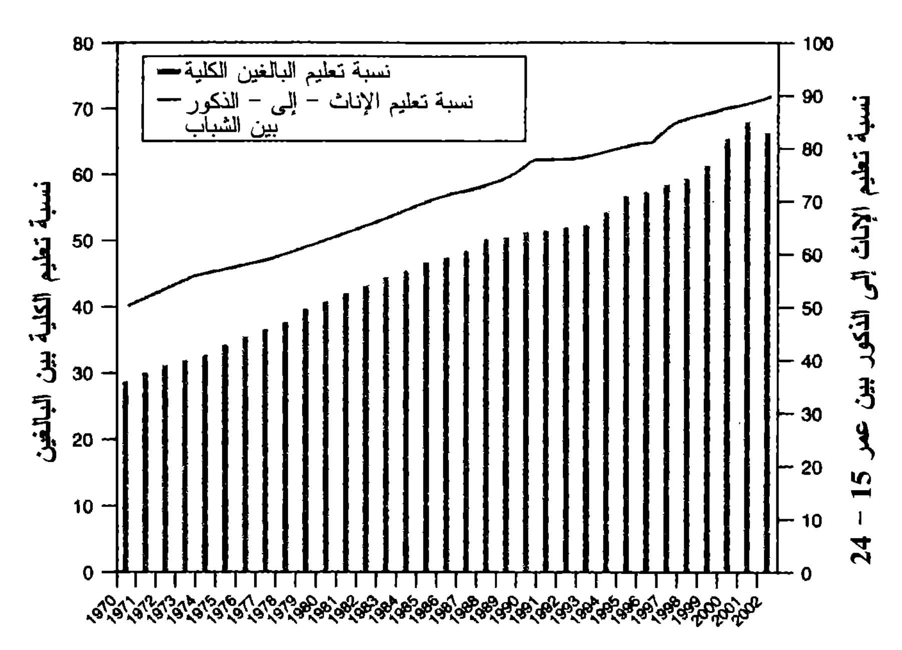
يلقي البعض باللائمة في ظهور الحكومة السيئة في أفريقية على العنصرية – إهانة للعديد من الأفارقة الشجعان الذي قاوموا الحكام الطغاة مجازفين بحياتهم وسلامتهم. ومن الخطأ الذهاب إلى أقصى حدود التطرف – إغفال وجود حكومات سيئة في أفريقية، أو اعتبار كل حكومة أفريقية سيئة أو غير كفؤة.

بوتسوانا المذكورة آنفاً ديمقراطية أفريقية منذ أمد طويل. وتتمتع بلاد مثل بنين، غانا ومالي الآن بحكومات ديمقراطية بعد عقود من الحكم الاستبدادي (انظر الشكل 16). والديمقراطية في بلاد أخرى مثل كينيا ونيجيريا مضطربة، لكنها رغم ذلك تعد تطوراً عن مرحلة الطغاة الذين أمسكوا بالسلطة. ويظهر معدل الديمقراطية (مجدداً من شكل الحكم 4) ارتفاعاً في أفريقية منذ بداية التسعينيات، رغم أنها ما تزال بعيدة تماماً عن المعدل العالي (الذي حققته بوتسوانا).




**الشكل 16. الديمقراطية في بوتسوانا والمعدل في أفريقية.**

إضافة إلى ما سبق، لا تمتلك الحكومات - إلى جانب المساعدات الخارجية - سجلاً عاماً للفشل في أفريقية. وكانت أحد أوجه النجاح التوسع المستمر في التعليم، والتي مثّلت قفزة هائلة في معدلات قدرة الراشدين على القراءة والكتابة منذ سنة 1970 حتى 2000. وتمثّل إنجاز آخر في تمكين الفتيات من التعليم، وارتفعت معدلات تعليم الإناث-إلى-الذكور بشكل كبير خلال السنوات الثلاثين الماضية (انظر الشكل 17). لكن معدل التعليم العالي للإناث والذكور لم يترجم إلى زيادة في الدخل على أرض الواقع، ويعد التعليم هدفاً بحد ذاته ويساهم في تحقيق نتائج تنمية جيدة أخرى. وتوجد بعض مشاكل الجودة، مثل ضعف تحفيز المدرسين، وغياب الكتب المدرسية ناهيك عن عدم الاستفادة من قدرات المثقفين بسبب تشوهات أخرى في الاقتصاديات الأفريقية - التي ربما تكون السبب وراء عدم زيادة دخل المتعلمين.

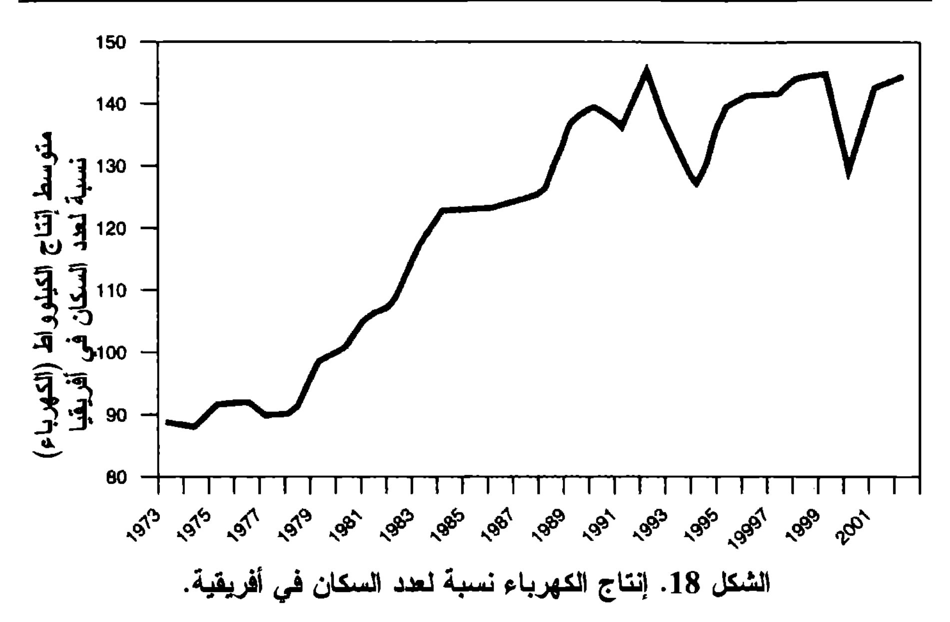



**الشكل 17. معدل التعليم الكلي، ونسبة تعليم الإناث إلى الذكور في أفريقية**

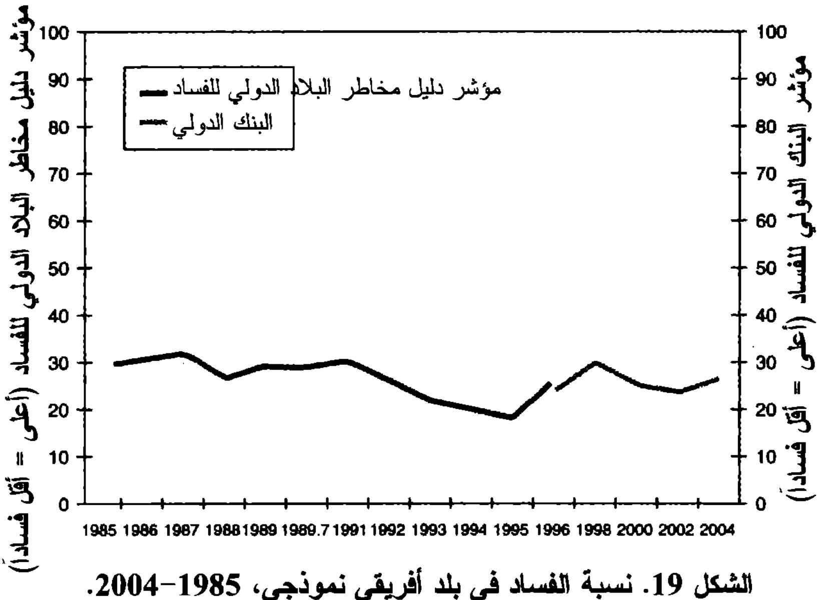
كان هناك أيضاً اتجاهات تصاعدية في استهلاك الطاقة الكهربائية (التي تقدمها المرافق المملوكة للدولة) لغاية سنة 1990، رغم أن المعدل استقر بعد ذلك. وتزايد إنتاج الكهرباء للفرد بنسبة 50% من 1973 إلى 1990. ومجدداً، ظهرت بعض مشاكل الجودة، مع انقطاع التيار الكهربائي، لكن زيادة الكمية تدل على تحقيق بعض التقدم (انظر الشكل 18).

لم يكن هناك علامات على إحراز أي تقدم في مجال آخر حيث لا تبدو الجهود ظاهرة للعيان - الفساد. (انظر الشكل 19، حيث يوجد مقياسان مختلفان للفساد). وأصبحت بعض الحكومات الديمقراطية في أفريقية فاسدة بقدر الحكومات الاستبدادية. وكما قال "ألفريد إي. نيومان" مرة: "الجريمة لا تجدي نفعاً... وكذلك السياسة".

تحقق بعض التقدم في أداء الحكومة في أفريقية - التي ربما يتعلم منها المانحون أكثر إذا لم يدّعوا عدم تحقيق تقدم في أي زمان أو مكان. وتدل تلك الأمثلة أيضاً على أن الحكومات والمانحين يعملون أحياناً معاً لتحقيق شيء ما - ومجدداً، تبدو التدخلات الجزئية التي تنتج آثاراً واضحة، مثل التعليم وإنتاج الكهرباء، أكثر تطوراً




**الشكل 18. إنتاج الكهرباء نسبة لعدد السكان في أفريقية.**




**الشكل 19. نسبة الفساد في بلد أفريقي نموذجي، 1985–2004.**

من البرامج العامة التي لا تظهر فيها آثار الجهود المبذولة، مثل السيطرة على الفساد أو تحفيز النمو الاقتصادي. ويتحملُ المانحون مسؤولية أكبر عن النتائج الظاهرة. وتستطيع الحكومات، حتى غير الديمقراطية منها، تحمّل مسؤوليات أكبر عن تلك الخدمات الظاهرة والمطلوبة بشدة. وقاد التفاعل بين المانحين والحكومات الأفريقية

إلى تحقيق نتائج أفضل في تلك المشاريع - ربما يكون السبب أن تحمّل المانحين للمسؤولية أرغمهم على العمل بطريقة براغماتية مع الحكومات، أو أن الحكومات كانت أكثر تحملاً للمسؤولية في تلك البرامج للتعامل مع المانحين والجمهور، مما سهّل الوصول إلى تلك النتائج.

ربما تكون النزعة نحو زيادة الديمقراطية في أفريقية (الشكل 16) استثناءً ساهم فيه المانحون بإحراز تقدم في تحقيق هدف عام بتطوير أداء الحكومات. وبكل الأحوال، قد ذكر هذا الفصل دليلين ضد ذلك: (1) لم يكن الحصول على المساعدات مرتبطاً بالديمقراطية، لهذا ليس واضحاً الآلية التي ضغط بها المانحون، و(2) تشير البيانات الإحصائية الرسمية إلى أن الحصول على المساعدات يجعل الديمقراطية أسوأ، وليس أفضل. ربما ينبغي أن ينسب الأفارقة الفضل في زيادة الديمقراطية لأنفسهم؟

## السلطة للشعب

صندوق النقد والبنك الدوليان قلقان بالتأكيد من مشاكل التعامل مع المحتالين أثناء محاولتهما تقديم المساعدات الخارجية. وركّزا مؤخراً على التشاور مع المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية (ما يدعى "المجتمع المدني")، في مسعى لجعل الناس العاديين يشاركون في تشكيل السياسة الاقتصادية بوضع ملاحظاتهم على "استراتيجية محاربة الفقر". وتعد هذه خطوة إيجابية قام بها صندوق النقد والبنك الدوليان بأن يتكلما إلى أشخاص خارج الحكومة.

بكل الأحوال، تبقى هذه الخطوة قاصرة كأداة للحصول على حكومة جيدة. ولا يمكن اعتبار "استراتيجية محاربة الفقر" بديلاً عن الديمقراطية. وحتى إذا قام المجتمع المدني بوضع مثل هذه الاستراتيجية بمشاركة الجميع، إلا أنه من غير الواضح كيف يستطيع البيروقراطيون إعادة توزيع السلطة من أولئك الذين يملكونها إلى من لا يمسكون بها. مثلاً، في نيسان/أبريل 2002، أعفى صندوق النقد والبنك الدوليان بوركينافاسو من الديون نظراً لقيام ذلك البلد بوضع استراتيجية تشاركية لمحاربة الفقر[49]. ويقبض حاكم بوركينافاسو نفسه على السلطة منذ سنة 1987، واحتل

المرتبة الخامسة على العالم في الفساد سنة 2001 ودعم أمراء الحرب الذين اقترفوا أعمالاً وحشية في انغولا، ليبيريا وسيراليون.

المشاركة بالنسبة لوكالات المساعدات عملية تقنية غير سياسية لاستشارة الناس. وقال "دانيل باتريك موينهان" حول فكرة مشاركة مماثلة في الستينيات: "يبدو أن المفكرين المؤثرين اجتماعياً... يفترضون دائماً بأن أولئك الذين يمتلكون السلطة سوف يسمحون بمصادرها بشكل أسهل بكثير مما إذا كانت القضية متعلقة بالسلطة"[50].

يؤيد فصل المشاركة في مرجع استراتيجيات محاربة الفقر لدى صندوق النقد والبنك الدوليين استشارة "أصحاب الحق" الفقراء. ولم يوضح المرجع كيف تؤثر المساعدات في الحكم الاستبدادي والنزاع السياسي - وإذا اختلف "أصحاب الحق" مع طاغية، كما يحدث غالباً، لمن سيستمع صندوق النقد والبنك الدوليان؟ ماذا إذا اختلف أصحاب الحق مع بعضهم بعضاً؟ سيكون صعباً التفكير في الموقف الذي سيتبناه صندوق النقد والبنك الدوليان لحل نزاع سياسي ودعم معارضة ضد طاغية.

يظهر الشقاق الاجتماعي والسياسي غالباً على طول الخطوط الإقليمية والعرقية، ولا تلتزم المساعدات الخارجية الحياد سوى بصعوبة. مثلاً، أظهرت دراسة لمشروع ري مهاويلي في سريلانكا أن المساعدات التي انحازت إلى المناطق السنهالية زادت مشاعر الكراهية لدى التاميل-السريلانكيين خلال الحرب الأهلية[51]. وحتى المساعدات الإنسانية قد تجعل النزاع السياسي أسوأ عوضاً عن المساعدة في حله. وفي السيناريو الأسوأ، زادت المساعدات الغذائية مستوى العنف بين المليشيات القبلية المتناحرة في الصومال خلال التسعينيات، والتي حاربت بعضها لتسرق الطعام. وربما زاد أمراء الحرب مستوى الجوع ليحصلوا على المزيد من المساعدات الغذائية. ولم يكن ذلك نموذجاً يحتذى - معظم قادة الحكومات الفقيرة أفضل من أمراء الحرب الصوماليين.

المفارقة أن الطريقة التي يطبق بها المانحون "المشاركة" تتناقض أحياناً مع الآليات الديمقراطية المتبعة. وقد استنبطت الحكومة المنتخبة ديمقراطياً في تنزانيا "استراتيجية وطنية لاستئصال الفقر" بالتشاور مع برلمانها، لكن صندوق النقد والبنك الدوليين دفعا باتجاه اعتماد استراتيجية جديدة لمحاربة الفقر. ونظراً

لـــــ "السرعة القصوى التي أراد بها التنـــزانيون انتشال بلدهم الفقير الغارق في الديون، قبلوا مبدئياً اعتماد الاستراتيجية التي وضعها البنك الدولي لهم"[52].

لا يظهر صندوق النقد والبنك الدوليان أي احترام للديمقراطية عندما يتعلق الأمر بالإمـــساك بزمام الأمور. وقد أشار أستاذ العلوم السياسية وعلم الإنسان في جامعة يل "جـــيمس ســـي. سكوت" إلى وجود تداخل متأصل بين التخطيط (ما دعاه "الحداثة العالـــية") والسياسة الديمقراطية: "تستطيع المصالح السياسية إحباط الحلول الاجتماعية الـــتي يـــستنبطها الأخــــصائيون باستعمال أدوات علمية مناسبة لتحليلاتهم. وبالنسبة للأفـــراد، ربما يحمل المحدثون وجهات نظر ديمقراطية حول حكم الشعب... لكن مثل تلك المعتقدات غريبة وتتناقض غالباً مع آرائهم في الحداثة العالية"[53].

أخـــبر رئـــيس صندوق النقد الدولي "مايكل كاديسو" البرلمان الهايتي خلال التسعينيات أنه إذا رفض تخصيص المؤسسات الحكومية، فإن ذلك "يعني أن الشعب يـــرفض المـــساعدة التي يحتاج إليها، [المساعدة] التي يراها المجتمع الدولي ضرورية لهايتي. وسيعني ذلك أن كلفة رفض البرلمان لتلك السياسات والمساعدات ستكون باهظـــة"[54]. وبشكل مشابه، كان أحد أهداف البنك الدولي لبوليفيا سنة 2004 بأن "تقول بوليفيا "نعم" في استفتاء" على صادرات الغاز[55].

لا ينبغي تمجيد الحكومات المنتخبة ديمقراطياً بشكل آلي. وربما تعتمد، هي أيضاً، خيارات مريعة - يعزّز هذا المغزى الرئيسي من هذا الفصل: الديمقراطية التي تجدي نفعاً صـــعبة المنال. ويستطيع صندوق النقد والبنك الدوليان اتخاذ موقف يقضي بأن اعتماد خطوات غير شعبية يمثّل أفضل حل للبلد. ورغم كل شيء، لا يحمل التدخل الخارجي عصا سحرية لتطوير الأمور، أو جعل الحكومات تقوم بالشيء "الصحيح".

## التكلم من الباطن (البطني)

ينتاب المخططون القلق من الانطباع السيء الذي يتكوّن نتيجة تحلّقهم حول حكـــومات الـــبلاد الفقيرة، وينكرون باستمرار أنهم يقومون بذلك. وفي الوقت نفسه، يريد صندوق النقد والبنك الدوليان وضع شروط على المساعدات والقروض لـــضمان حـــسن استعمال الأموال من قبل الحكومات. ويقيد المخططون أنفسهم

بالكلام المتكلف لحل التناقض الذي لا حل له بين الشروط والسيادة. وفي سنة 2001، وصف البنك الدولي استراتيجية محاربة الفقر بأنها وسيلة لحل ذلك التناقض: "كانت استراتيجية محاربة الفقر... خطوة حاسمة نحو زيادة المساهمة الوطنية في برامج التنمية، ويعدّ ذلك أساسياً لزيادة فاعلية المساعدات الخارجية"(56). ووافق صندوق النقد الدولي: "ظهرت التغييرات الأوسع والأكثر تأثيراً على عمل صندوق النقد الدولي من حقيقة أن الأهداف والسياسات التي اشتملت عليها البرامج التي دعمها [الصندوق] انبثقت مباشرة من استراتيجية البلد الخاصة بمحاربة الفقر"(57). ("البلد" هنا يعني الحكومة، كما هو الحال دائماً في مجال المساعدات الخارجية).

يصف عالم السياسة في كورنيل "نيكولاس فان دي ول" عملية "استراتيجية محاربة الفقر" بأنها مثل قيام صندوق النقد والبنك الدوليان بـ "التكلم من الباطن"(58). ويزعم صندوق النقد والبنك الدوليان أنهما لم يعودا يمليان على الحكومات ما ينبغي فعله. لهذا، وبدلاً من ذلك، يريدان من الحكومة أن تخبرهما بما ستقوم به في سبيل الحصول على قرض. بالطبع، سيوافق صندوق النقد والبنك الدوليان على الأفعال المقبولة من جانبهما فقط مقابل منح المال. لهذا، تحاول حكومات البلاد الفقيرة الآن تخمين ما ستوافق عليه المؤسسات الدولية، بدلاً من أن تقوم الأخيرة بإملاء ذلك عليها. وتشبه خطط "استراتيجيات محاربة الفقر" القوائم الطويلة من الشروط التي يفرضها صندوق النقد والبنك الدوليان على البلاد الفقيرة. وإذا لم تخمّن الحكومة الجواب الصحيح في المرة الأولى، يقوم صندوق النقد والبنك الدوليان بإعداد "تقييم مشترك" لكل استراتيجية على حدة.

## وجهة نظر الند

أداة أخرى يحاول المانحون من خلالها تطبيق "شراكة محلية" لتحقيق إصلاحات الحكومة الجيدة هي "وجهة نظر الند" لبعض الحكام الأفارقة بالبعض الآخر. وهذا جزء مما يدعى "الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية"، والتي يفترض بها أن تدفع بالحكام الأفارقة إلى تعزيز معايير الحكومة الجيدة. ويبدو الأمر غامضاً بعض الشيء عندما يقوم المانحون بتطبيق آلية محاسبة على حكومات أفريقية لا يمكنهم تطبيقها

أبداً في بلادهم. (هل ستتجاوب الحكومة الأميركية مع وجهة نظر الند التي يقدمها الكنديون؟). بأي حال، تفتقد "وجهة نظر الند" مغزى الديمقراطية، وهي مسؤولية الحكومة أمام مواطنيها - وليس أمام حكومة أخرى.

## صندوق النقد الدولي والمحتالون

يحظر ميثاق صندوق النقد الدولي عليه التدخل في السياسات الداخلية. وتؤدي هذه المقاربة أحياناً إلى نتائج سعيدة. وخلال العقد الماضي، تحولت المكسيك إلى الديمقراطية وطبّقت بعض إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق الكبير. وحققت ذلك بالاقتراض من صندوق النقد الدولي (قروض أزمات قصيرة الأمد تدعى "الدعم")، رغم بقاء مشاكل الفساد، تهريب الممنوعات والعنف. وكان صندوق النقد الدولي قد أشرف ببراعة على عمل حكومة المكسيك الاستبدادية السابقة.

لكن مشكلة المقاربة المحايدة أنها ليست بعيدة عن التأثيرات السياسية. إن دعم حكومة قائمة بالأموال عمل سياسي بشكل لا لبس فيه. ولا تمثّل هذه المقاربة طوق حماية ضد تدخل صندوق النقد الدولي في تثبيت حكم بعض القادة السيئين فعلاً. ولتروا بعض النتائج، أجيبوا على السؤال الآتي: من حصل على أكثر قروض الدعم التي قدمها صندوق النقد الدولي خلال نصف القرن الماضي؟ الجواب هو هايتي، باثنين وعشرين قرضاً. وليس هايتي وحسب، وإنما عائلة "دوفاليه" ("دوك" الأب و"دوك" الابن") التي حصلت هايتي في عهدهما على عشرين قرضاً منذ 1957 لغاية 1986.

كانت السياسات سيئة، لكن "دوفاليه" جعلا الاقتصاد أسوأ حتى. وانخفض دخل الهايتي العادي في نهاية عهد عائلة "دوفاليه" مقارنة ببدايته. وكان نصف أطفال هايتي لا يذهبون إلى المدرسة الابتدائية عندما استلم الأب "دوك" السلطة، وكان ما يزال نصف الأطفال خارج المدرسة عندما غادر "دوك" الابن السلطة.

كانت سلالة "دوفاليه" الجزء الأخير فقط من تاريخ أسود. وقد عرفت هايتي بعض الديمقراطية لمدة خمس سنوات فقط في تاريخها المعاصر الذي يمتد إلى مئتي سنة

(1990، 1994-1998). وكانت في معظم تاريخها تحتل أسوأ مرتبة في تصنيف الديمقراطية على مقياس من صفر إلى عشرة[59]. وبعد وقوع حوالى مئتي انقلاب، ثورة، عصيان مسلح وحروب أهلية منذ الاستقلال، ما تزال تحكم هايتي اليوم واحدة من أسوأ الحكومات الاستبدادية، الفاسدة، العنيفة والمضطربة في العالم[60]. ولم ينظر صندوق النقد الدولي إلى التاريخ: إلى أي حد يستطيع مساعدة دولة بقيت مضطربة طوال مئتي سنة؟

ويعكس اضطراب الدولة في جزء منه ميراث استعمار الأقلية الأوروبية بأبشع صوره. وكانت هايتي (سان-دومينيك آنذاك) سنة 1789 إحدى أثرى بقاع الأرض، ولا نظير لها في العالم. وكان السكان المؤلفون من 40.000 أبيض و 30.000 خلاسي معتق (ذرية مالكي العبيد من الإماء (الخادمات)) و450.000 رقيق ينتجون صادرات بقيمة 800 مليون دولار بأسعار اليوم. وتضمنت تلك الصادرات قصب السكر، القهوة، القطن، النيلة (الصباغ الأزرق) والكاكاو[61]. وكانت سان-دومينيك تنتج 60% من قهوة العالم وتزوّد فرنسا وإنكلترا بـ 40% من مستورداتهما من السكر[62]. وكانت قيمة الإنتاج نسبة لحجم العمالة أعلى بكثير من تلك الموجودة في الولايات المتحدة[63].

اليوم، هايتي أفقر بلد في نصف الكرة الغربي وضمن أفقر عشر دول في العالم. وينتج سكانها البالغ عددهم 8.3 مليون نسمة ما قيمته 463 مليون دولار من صادرات السلع والخدمات. وكانت الصادرات نسبة لعدد السكان أعلى بواحد وثلاثين ضعفاً سنة 1789 عمّا هي عليه سنة 2002.

أنتج نظام الرقيق صادرات سنة 1789. وتقع اللائمة على ميراث نظام الرقيق في فشل هايتي في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية. وأظهرت صادرات سنة 1789 الطاقات التي كانت موجودة في أرض هايتي، فيما تظهر صادرات 2002 كيف أن البلد ابتعد كثيراً عن ذلك بعد مرور مئتي سنة.

اقتلعت الثورة الهايتية 1791-1804 نظام الرقيق. وبكل الأحوال، احتل الخلاسيون وذريتهم مكان البيض كنخبة حاكمة، وهو أمر يستمر لغاية يومنا هذا، وحوّلت الأغلبية السوداء كراهيتها ضد مالكي الرقيق البيض إلى نخبة الخلاسيين.

ويتألف معظم تاريخ هايتي من صراعات بين نخبة الخلاسيين والنخبة العسكرية السوداء (التي انبثقت من قادة حرب الاستقلال)، مع كل التحالفات الممكنة المتغيرة، والخيانة والانقسامات التي جعلت من الاستقرار والازدهار حلماً بعيد المنال.

تعاقب السود والخلاسيون على السلطة في هايتي خلال القرن التاسع عشر. ولم يمت بشكل طبيعي سوى خمسة فقط من أصل أربع وثلاثين وقّعوا على إعلان الاستقلال الهايتي. ولم ينهِ سوى حاكم هايتي واحد عهده الدستوري حياً[64]. وفي النصف الثاني من القرن، انحصرت الحياة السياسية بين "حزب الأحرار" الذي يمثّل الخلاسيين و"الحزب الوطني" الذي يمثّل السود[65].

مثلاً، حكم القائد الخلاسي "جان-بيير بوير" من 1818 إلى 1843، وسيطر الخلاسيون على كل المفاصل السياسية المهمة[66]. وفي تقليد لسياسة المستعمرات الفرنسية، أنشأ مدارس للخلاسيين لكنه لم يشيد واحدة للسود. وقال رجل إنكليزي شهد تلك الفترة: "يبدو أن الحكومة الحالية تعتبر فقر وجهل الشعب أفضل حماية لأمن وديمومة ممتلكاتها وسلطتها"[67]. وقاد تفشّي الأمّية بين أكثرية السكان وفقدانهم للسلطة إلى تخلف هايتي قبل وقت طويل من وصول "دوفاليه" وصندوق النقد الدولي، وما تزال على تلك الحال لغاية اليوم. ولم ينفع منح صندوق النقد الدولي هايتي قرضاً بعد آخر في اجتثاث جذور الفوضى الاقتصادية الضاربة في الأعماق، ناهيك عن ذكر تخلف البلد.

## المؤسسات المالية الدولية

يهدف أحد اختبارات كيفية تعامل وكالات المانحين مع الحكومة إلى رؤية تجاوبهم مع بعض أسوأ الحالات. ولا تعد هايتي حالة الفشل الوحيدة التي حصلت على قروض من صندوق النقد الدولي. وتعد زائير في عهد "موبوتو" حالة أخرى سيئة السمعة. ومنح صندوق النقد الدولي "موبوتو" أحد عشر قرضاً إسعافياً خلال عهده. ولم تكن سرقاته سراً. وأرسل صندوق النقد الدولي مصرفياً ألمانيا يدعى "إرفين بلومنتال" إلى المصرف المركزي في زائير خلال الفترة 1978-1979. ووثّق

"بلومنـــتال" بحـــرص مقدار ما كان "موبوتو" يسرقه، وأرسل تقاريره إلى صندوق النقد والبنك الدوليين.

استعمل "موبوتو" البطش إضافة إلى الرشى: وفي أواخر السبعينيات، هاجمت وحدة من الجيش الزائيري ممثلاً مقيماً غير متعاون لصندوق النقد والبنك الدوليين. وضربه الجنود ضرباً مبرحاً واغتصبوا زوجته وبناته، وكان هناك إشارات قوية على تواطؤ "موبوتو"[68].

تابعـــت المؤسستان رغم ذلك منح القروض. وأنفقت زائير 74% من الوقت خـــلال الفتـــرة 1976-1989 في تنفـــيذ برنامج لصندوق النقد الدولي. واعتقد الصندوق أن منح "موبوتو" جزرة للإصلاح سيساعد شعب البلد. وقطع صندوق الـــنقد والبنك الدوليان أخيراً مساعداتهما سنة 1990، بعد خمس وعشرين سنة من حكمـــه السيء. وبالمحصلة، تلقى البلد عشرين مليار دولار على شكل مساعدات أجنبـــية خـــلال عهد "موبوتو"[69]. بالطبع، كان "موبوتو" صنيعة الغرب خلال الحـــرب الـــباردة، لكـــن صندوق النقد والبنك الدوليان يدّعيان أنهما بعيدان عن التأثيرات السياسية.

يـــأتي مثال آخر أكثر وضوحاً عما ينتج عن المقاربة غير السياسية من الفترة الـــسابقة للإبـــادة الجماعية التي حلّت بالروانديين في 7 نيسان/أبريل 1994. ومن الإنـــصاف القول إنه لم يكن بوسع المؤسسات المالية الدولية توقع حدوث كارثة نادرة مثل الإبادة الجماعية. ورغم ذلك، كانت تجري الكثير من الأشياء البشعة قبل ذلـــك. وكانت حكومة الهوتو في رواندا تعتمد برنامجاً رسمياً للتمييز ضد التوتسي؛ ولم يكـــن هناك توتسي واحد يرأس إحدى الوحدات الإدارية (الحكم المحلي) في روانـــدا. وساءت الأمور أكثر بعد غزو جيش متمردين يقوده التوتسي رواندا سنة 1990. وتـــواطأت حكومة الهوتو في المذابح التي طالت مئات التوتسي على أيدي الهوتو في حوادث منفصلة في تشرين الأول/أكتوبر 1990، كانون الثاني/يناير 1991 وشـــباط/فبراير 1991[70]. ورغم تلك الحوادث، توصل صندوق النقد الدولي إلى نتيجة مفادها أن مشكلة رواندا تكمن في "إعادة الهيكلة البنيوية"، ومنحت حكومة الهوتـــو لهذا الغرض قرضاً في 24 نيسان/أبريل 1991. (تم إيقاف القرض قبل دفعه

كـــاملاً، لكن من الصعب فهم سبب إقراره أصلاً). ولاحظ المراقبون الأجانب في بدايـــة التـــسعينيات قبل الإبادة الجماعية خطاب الهوتو المليء بالكراهية ومخاوف التوتـــسي المـــبررة. وتوصل البنك الدولي سنة 1991 إلى نتيجة تقول بأن "رواندا بذلت جهداً ملحوظاً لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية". ومنح البنك الدولي ذلك البلد أيضاً قرضاً كبيراً سنة 1991، واعتمادات إضافية خلال سنتي 1992-1993. وتزايدت المساعدات الخارجية التي تدفعها المؤسسات المالية الدولية إلى رواندا بنسبة 50% مـــن 1989-1990 إلى 1991-1993. ويـــصف مسؤول المساعدات "بيتر يوفن"، الذي حصلنا على هذه الحقائق منه، الوضع قائلاً:

> **كان نظام مساعدات التنمية يعرف بتفسخ المجتمع الرواندي، ولاحظ أن العديد من التوتسي الذين يعملون لصالح وكالات المساعدات أو المنظمات غير الحكومية يتعرضون للمضايقة، التهديد أو القتل؛ وكان يناقش تلك المسائل ويأسف لوقوعها بالتأكيد؛ لكن يبدو أنها كانت خارج نطاق صلاحياته أو قدرته على التدخل، وكل ما كان يستطيع فعله هو الاستمرار في العمل كالمعتاد. لهذا استمرت المساعدات في التخبط، ومحاولة جعل مشاريعها العادية تعمل مع حكومة تترنح، حتى اليوم الذي بدأت فيه الإبادة الجماعية"[71].**

أصـــدر البـــنك الدولي، فيما كان ربما أسوأ توقيت في تاريخ المساعدات الخارجـــية، تقريـــراً معتدلاً حول التنمية في رواندا في أيار/مايو 1994 - فيما كانـــت الإبادة الجماعية تقع. ولاحظت مقدمة التقرير وقوع مذابح مروّعة في نيسان/أبريل 1994، لكنه تابع تقديم التوصيات المملة[72]. ولم يأتِ التقرير على ذكر اضطهاد التوتسي الذي كانت ترتفع وتيرته أثناء كتابة التقرير أواخر سنة 1993[73].

قـــد تحسنت الأمور خلال العقد المنصرم، وأصبحت المؤسسات المالية الرسمية مهـــتمة بمشاكل الفساد، الحكم الاستبدادي والعنف. وللأسف، بدلاً من أن تنأى بنفـــسها عـــن الحكومات السيئة كلها، قامت المؤسسات المالية الدولية بمحاولات أكثر جدّية لتغيير سلوك الحكومات السيئة. لهذا استمرت تلك المؤسسات في العمل مع بعض أسوأ الحكام على قاعدة "إعادة البناء بعد النـــزاع" - أي: الإقراض بعد انـــتهاء الحـــرب الأهلية. وتتضمن هذه أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي

ربما توجد طريقة لمساعدة المجتمعات التي تحاول تلمّس طريقها. لكن لاحظوا أن "إعـــادة البناء بعد النـــزاع" تعني أنه سيكون عليكم عقد صفقات مع محتالين أســـوأ في زمـــن السلم. وما هي الحوافز التي تنتج عن منح أموال المساعدات إلى رجـــال مارســـوا العنف في مجتمعات بعد النـــزاع، والذين اقترف الكثيرون منهم جرائم حرب، والابتعاد عن السياسيين الديمقراطيين المسالمين؟

في أنغـــولا، ألهـــب التحرك بعيداً عن نظام الاقتصادي الستاليني ونحو اقتصاد الـــسوق في أواخر الثمانينيات حماسة صندوق النقد والبنك الدوليين، لكن الفساد قوّض كل محاولات الإصلاح الاقتصادي. واختفت عائدات النفط الوفيرة في مكان مـــا بـــين مـــصارف مـــثلث برمودا، المصرف المركزي وشركة النفط الحكومية (ســـونانغول)[74]. ويقبع الرئيس "خوسيه إدواردو دوس سانتوس" في نهاية خط طـــويل لنهب عائدات النفط. وترك نظام الاستعمار الأوروبي في أنغولا أقلية من "مـــئة عائلـــة" بقيت نخبة مستيكو/اسميلادو تقليدية، والتي تسيطر على الاقتصاد والـــسياسة[75]. ويـــصنّف البنك الدولي أنغولا في المركز الخامس عشر على قائمة البلاد الأكثر فساداً في العالم من أصل 195 بلداً.

وكـــان قد منح البنك الدولي 180 مليون دولار للحكومة الأنغولية بين 1992-1999، رغـــم الحرب الأهلية والفساد. ومع إحلال السلام في أنغولا بعد سنوات من الحرب الأهلية، تلقى البلد 421 مليون دولار كمساعدات خارجية سنة 2002، رغم عائدات النفط التي تفيض عن سكانه البالغ عددهم ثلاثة عشر مليون نسمة[76].

بعـــد نهايـــة الحـــرب الأهلية، وضع البنك الدولي تقريراً جديداً سنة 2003. وباســـتعمال اللغـــة المعـــتادة التي تقول "كارثي لكنه يتحسن"، يقول التقرير إن "الإصـــلاحيين ضـــمن الحكومة حققوا تطوراً ملحوظاً في الشفافية ومحاسبة إدارة الموارد العامة". واعترف البنك الدولي بأنه "ينبغي فعل المزيد"[77].

مـــن جانـــبها، "أوضـــحت" بعثة صندوق النقد الدولي للموظفين المدنيين الأنغوليين سنة 2003 بأن هناك "حاجة لتلقي تقارير والقيام بتدقيق محاسبي دوري حول عمليات سونانغول... للتخفيف من مخاطر الفساد وسوء الإدارة"[78]. وتقول وثائق صندوق النقد الدولي إن "السلطات وافقت".

ربما تكون جهود صندوق النقد والبنك الدوليين مفيدة في تحسين وضع سيء عبر كتابة التقارير، التدقيق المحاسبي واعتماد الشفافية في سونانغول. لكن رغم ذلك ينبغي أن تظهر جهود المؤسسات المالية الدولية في تصنيف البنك الدولي للفساد في أنغولا، الذي لم يتغير من 1996 إلى 2004.

عـــند الجيران، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وصلت آخر بعثة لصندوق النقد الدولي بعد أن بدأت الدولة تلملم نفسها في أعقاب حربين أهليتين مرعبتين. بالطـــبع، ستكون الحكومة في وضع مريع بعد الحرب مباشرة، والحركة نحو الحكم الرشـــيد بطيئة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويقول تقرير قسم حقوق الإنسان في وزارة الخارجـــية الأميركـــية لـــسنة 2003 إن قـــوات الأمن التابعة للحكومة الكونغولية "ارتكبت جرائم قتل، تعذيب، ضرب، اغتصاب، ابتزاز مروّعة وأعمال عنف أخرى على نطاق واسع دون أن تتعرض للعقوبة"[79]. والتقت بعثة صندوق النقد الدولي سنة 2004 مع اثنين من أربعة نواب للرئيس في حكومة الائتلاف، بمن فيهم "جان-بيير بيمبا" (رئيس حركة تحرير الكونغو المدعومة من أوغندا)، والمتهم بارتكاب مذابح في أوائل سنة 2003)، و"أزارياس روبيروا" (الرئيس الحالي للحركة الكونغولية من أجل الديمقراطية المدعومة من رواندا، المتهم بتنفيذ إعدامات سريعة خـــلال تمرد في كيزانغاني في أيار/مايو 2002)[80]. وفي سنة 2004، قال صندوق النقد الدولي إن "الموظفين امتدحوا السلطات لجهودها الراسخة في توطيد السلام". ولاحـــظ صندوق النقد والبنك الدوليان أن حكام الاستبداد وأمراء الحرب وضعوا "اســـتراتيجية مؤقتة لمحاربة الفقر" عبر عملية بنّاءة شاملة". ووعد الحكام بإحداث تحول في "الإنفاق على الفقراء".

توجد أمثلة صارخة توضح القضايا السيئة التي تورطت فيها المؤسسات المالية الدولـــية: تدليل محتالين مرعبين يدعون أنفسهم حكومة. ويصبح السكان الفقراء مسؤولين قانوناً عن قروض صندوق النقد الدولي التي لن تصلهم أبداً.

ما هي المحصلة الإجمالية التي توصل إليها صندوق النقد الدولي من عملية غربلة الحكـــومات الـــسيئة؟ تـــبدو الأنباء أفضل قليلاً مما تشير إليه الأوضاع في أنغولا، جمهـــورية الكونغو الديمقراطية، هايتي ورواندا. ويوجد لدينا تصنيف البنك الدولي

الشامل لمعدلات الفساد والديمقراطية في البلاد منذ 1996 إلى 2002، والوقت الذي قضته تلك البلاد نفسها في تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي خلال الفترة نفسها. وقضت البلاد المصنفة ضمن أسوأ عشر دول في الفساد ما معدله 20% من الوقت في تنفيذ اتفاقيات صندوق النقد الدولي، وهو أقل من معدل 41% الذي حققته بقية العينة. وقضت البلاد المصنفة ضمن أسوأ عشر دول في الديكتاتورية 9% من الوقت في تنفيذ اتفاقيات صندوق النقد الدولي، وهذا أقل من معدل العينة. لهذا أظهر صندوق النقد الدولي بعض الاستعداد في تخفيف الإقراض للحكومات ذات الأداء السيء. وللأسف، حالما تخرج الحكومات من تصنيف العشر الأسوأ، لا توجد نزعة لمعاقبة الحكومات السيئة. مثلاً، لا تبدو الحكومات المصنفة ضمن العشر دول التالية على قائمة الديمقراطية والفساد مستعدة لقضاء وقت أطول في تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي من بقية العينة.

## الأمم المتحدة والمحتالون

لم تقم الأمم المتحدة ببذل جهود أفضل من صندوق النقد والبنك الدوليين في التعامل مع حكومة سيئة. ولا يبدو أن منظمة دولية، تستطيع من خلالها ليبيا ترأس "لجنة حقوق الإنسان"، قادرة على وضع معايير عالية للحكم الرشيد. وتصف منظمة حقوق الإنسان مؤهلات رئيس اللجنة بأنها تتضمن: "اختطاف، إخفاء أو اغتيال المعارضين السياسيين [الليبيين]، تعذيب وإساءة معاملة المحتجزين، والاعتقال لفترات طويلة دون توجيه اتهام أو محاكمة، أو إجراء محاكمات غير عادلة. ويبقى اليوم مئات الأشخاص محتجزين دون وجه حق، وبعضهم منذ ما يزيد عن العقد"[81].

يناقش تقرير "مشروع الألفية" الذي قدّمته الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير 2005 أن وجود حكومة سيئة ليس المشكلة الرئيسية التي تواجه البلاد الفقيرة، وإذا كانت الحكومة سيئة، فإن السبب يعود إلى نقص في الأموال (فرضية تتناقض مع دراسات "لعنة النفط" و"لعنة المساعدات" المذكورة سابقاً): "العديد من البلاد التي توجد فيها حكومات جيدة... تفتقر إلى الموارد المالية للاستثمار في البنى التحتية،

الخــدمات الاجتماعية وحتى الإدارة العامة الضرورية لتطوير الحكم. ودون رواتب ملائمــة لموظفــي القطاع العام وانتشار تقانات المعلومات، تصبح الإدارة العامة ضعيفة بشكل مزمن"، (صفحة 34، التقرير الأساسي).

رغــم اقتــناعها بــأن ســوء الحكومة ليس المشكلة، أوقفت الأمم المتحدة مــساعداتها لأسوأ أربعة حكام في العالم. ويحدد التقرير تلك الحكومات الأربع - روســيا البيــضاء، مينمار، كوريا الشمالية وزيمبابوي - كونها منبوذة من المجتمع الــدولي. ويعد هذا عدداً صغيراً للغاية من الحكومات السيئة في كل العالم. وحتى طاغية مثل "صابارمورات نيازوف" حاكم تركمانستان، الذي يروّع بلده لدرجة أنه قد أعاد تسمية شهور السنة تيمناً بنفسه ووالدته، لا يستطيع الانضمام إلى نادي الأمم المتحدة للحكام السيئين.

يقتــرح تقرير "مشروع الألفية" لسنة 2005 بأن معظم الآخرين مؤهلون لتلقــي "الدفعــة الكبيرة" من المساعدات الخارجية لانتشالهم من مصيدة الفقر المــزعومة، وأن "يمــنح المجتمع الدولي البلاد التي ينخفض فيها الدخل وتتمتع بحكومة جيدة "وضعاً استثنائياً لتحقيق أهداف تنمية الألفية"، وأن تتلقى زيادة كبيرة في مساعدات التنمية اللازمة لها لتطبيق استراتيجيات محاربة الفقر المقتبسة عن أهداف تنمية الألفية"[(82)].

يتسع المجال عند البحث عن "بلاد ينخفض فيها الدخل وتتمتع بحكومة جيدة" ويصنف التقرير ثلاثة وستين بلداً فقيراً يبدو "معقولاً أنها تتمتع بحكم جيد"، وتعد لهذا مؤهلة لتلقي زيادة كبيرة في المساعدات الخارجية. وتتضمن اللائحة خمسة من الــبلاد الــسبعة التي أشارت إلى منظمة الشفافية الدولية في تشرين الأول/أكتوبر 2004 علــى أنهــا الأكثــر فساداً في العالم: أذربيجان، بنغلاديش، تشاد، نيجيريا والــباراغواي. وتتضمن قائمة البلاد التي يبدو "معقولاً أن تتمتع بحكم جيد" خمس عــشرة حكومة تصنفها منظمة الحرية على أنها "ليست حرة". وتوجد أسماء حكام مستبدين مثل "بول بيا" في الكاميرون، "هن سن" في كولومبيا و"إلهام علييف" في أذربيجان على اللائحة. وسجل الرئيس الأذربيجاني "علييف" نقاطاً مضاعفة كونه الأكثر استبداداً وفساداً منذ "انتخابه" لخلافة والده المستبد سنة 2003[(83)].

يشدد "جيفري ساكس" في كتابه "نهاية الفقر" على أن الكثير من حكومات البلاد الأفريقية ليست سيئة بشكل استثنائي مقارنة ببلاد أخرى لها مستوى الدخل نفسه. وللأسف، ما يهم بالنسبة لرفاهية السكان ليس وجود حكومة جيدة نسبة لمستوى الدخل؛ وإنما مقدار جودة أداء الحكومة بغض النظر عن عامل الدخل. وينبغي أن تواجه وكالات المساعدات الحقيقة: هل ستصل الأموال التي تمنحها لحكومة سيئة إلى الفقراء؟ هل سبب فقر بلد ما مرتبطٌ بوجود حكومة سيئة؟

ربما يكون المانحون يتبنون خيارات براغماتية - إرضاء الحكومة السيئة حتى يستطيعوا العمل في البلد اعتماداً على أنفسهم ويصلوا إلى الفقراء. وصحيح أن المانحين يفعلون الكثير بأنفسهم ويتجاوزون الحكومة. وللأسف، يقضون أيضاً جزءاً كبيراً من وقتهم في محاولة إصلاح الحكومة السيئة والعمل من خلالها - أكثر من الوقت الذي تتوقعه فرضية الاسترضاء.

## غربلة الحكومات السيئة

يعد "بيان تحدّي الألفية" الذي وضعته إدارة "بوش" مثالاً مثيراً عن محاولة إبعاد الأموال عن أيدي المحتالين. ولا تمنح "هيئة تحدي الألفية" الأميركية المساعدات سوى لحكومات تلتزم بمعايير معينة، مثل الديمقراطية، الاستثمار في شعوبها، التخلص من الفساد والتخلي عن تدخل الحكومة في الأسواق. إنها خطوة مرحب بها مقارنة بمنح المال للمحتالين، وسيكون مثيراً رؤية كيف تعمل فعلاً.

بكل الأحوال، توجد بعض المخاطر المحتملة. هل يستطيع الغرباء فعلاً تحديد متى تكون الحكومة جيدة ومتى تكون سيئة؟ هل ينبغي أن يدعم الغرباء حكومة يقررون أنها جيدة، دون آلية لمعلومات من مواطني ذلك البلد؟ يوجد بالتأكيد أمثلة كثيرة على حكومات سيئة، كما هو حال الأمثلة في هذا الفصل، ويعتبر وضعها على لائحة خطوة كبيرة ينبغي أن تعتمدها وكالات المساعدات الأخرى. ورغم ذلك، يوجد خطر في مناقشة الأمر على هذا المستوى. مثلاً، توصلت "هيئة تحدي الألفية" مع بداية حزيران/يونيو 2005 إلى اتفاقيات لتقديم برامج مساعدات مع بلدين - هندوراس ومدغشقر. في سنة 2004، كان البنك الدولي يضع حكومة

هندوراس بين الحكومات الثلاث الأسوأ فساداً في العالم. مدغشقر أفضل: تقبع في وسط تصنيف الفساد. لكن المشكلة الأخرى أن معدلات الفساد هذه غير دقيقة. وتذكر تقارير البنك الدولي هامش الخطأ في تقديراتها، ويقع سبعة وخمسون بلداً ضمن هامش خطأ معدل مدغشقر في الفساد. ويعكس هامش الخطأ الكبير صعوبة توصل مؤسسات التقييم الخارجية المختلفة إلى إجماع في الرأي حول أكثر البلاد وأقلها فساداً. يبدو أن اختيار حكومة جيدة ليس بالعمل السهل.

## المحاولة مجدداً

كما تبين الأمثلة المريعة في هذا الفصل، لا تعرف وكالات المساعدات الخارجية ببساطة كيفية تغيير الحكومات السيئة إلى جيدة بالاستفادة من المعونات الخارجية. وتمتلك الحكومات السيئة جذوراً عميقة لا يستطيع أي شيء في الغرب التأثير عليها. ولجعل الأمور أسوأ، *تحتاج* وكالات المساعدات إلى حكومات البلاد الفقيرة، حتى السيئة منها، لتلعب دور متلقي المساعدات للمحافظة على تدفق الأموال.

يستمر نظام المساعدات في متابعة المزيج المتناقض لإصلاح الحكومة، والترويج لـ "ملكية الحكومة" لتلك الإصلاحات، وإبقاء تدفق الأموال مستمراً. ويدفع النظام الحالي بمراقبين محايدين، مثلكم، إلى الجنون ويميلون إلى إصدار توصيات بإجراء معالجات جذرية. وتقبع المساعدات الخارجية الآن في عالم مظلم حيث يعمل المانحون على (1) الاستفادة من معظم وقت الحكومة في محاولات لفرض "سلوك جيد"، (2) يصرون على أن الحكومة حرّة في اختيار سلوكها، و(3) يتجاوزون الحكومة أحياناً بأي حال لتنفيذ مشاريع المانحين. وينقسم مراقبو المساعدات بحدّة حول ما إذا كان ينبغي على المساعدات تجاوز الحكومة أكثر، أو بدرجة أقل وأن تحاول تقوية حكومات الدخل المنخفض.

تشير قراءة هذا الفصل للدلائل إلى سقوط هاجس العمل عبر الحكومة بشكل دائم. وبكل الأحوال، دعونا نعود بسرعة إلى نظرية العلاج بالصدمة والهياكل العالمية المسبقة، حتى بالنسبة للدولة التي تقدم المساعدات الخارجية. وفي حال تم

تجربة أي من تلك التغييرات بطريقة تدريجية تجريبية متفرقة، ستكون الأجوبة مختلفة باختلاف البلاد والقطاعات. وربما ينبغي تنفيذ مشروعات البنى التحتية الضخمة عبر الحكومات، رغم إمكانية الاستفادة من قطاع المقاولات الخاص بشكل مبدع. وربما توجد في بعض الدول حكومات ديمقراطية كفؤة وفعّالة بحيث يستطيع مجتمع المساعدات منحها شيكاً على بياض. (بكل الأحوال، رأينا مدى صعوبة أن يقوم الغرباء بتحديد أي الحكومات تقع ضمن هذا التصنيف).

بالنسبة لباقي العالم: رغم أن القادة السياسيين والناشطين اجتماعياً في الغرب يستطيعون كشف وانتقاد الاستبداد في باقي العالم، لكن لا تتوقعوا أن تقوم الحكومات الغربية أو وكالات المساعدات بتغيير الحكومات السيئة إلى جيدة.

يدلل نظام المساعدات الخارجية الموجود اليوم الحكومات السيئة (وربما يجعلها أسوأ). ويحصل الطاغية القائم منذ زمن طويل في الكاميرون "بول بيا" على 41% من عائدات حكومته من المساعدات الخارجية. وبموجب المقترحات الجديدة بزيادة المساعدات إلى أفريقيا (أفريقية)، ستزيد النسبة إلى 55%[84].

رغم استمرار التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية بين كل سكان الأرض، إلا أنه ينبغي على الحكومات الغربية أو وكالات المساعدات عدم التعامل مع المستبدين الفاسدين. وعندما لا يؤتي العمل مع الحكومة ثماره بالنسبة للفقراء، ينبغي أن تجرب وكالات المساعدات شيئاً آخر. هل يستطيع المانحون إبعاد المساعدات عن الحكومات السيئة، وإيصالها إلى أيدي الفقراء؟

إذا كانت المساعدات لا تتأثر بالعوامل السياسية في نهاية المطاف، ينبغي أن تصل إلى النهاية المرسومة لها. أليس باستطاعة الناخبين الغربيين مطالبة وكالات المساعدات بتوجيه دولاراتها مباشرة حتى تصل إلى الناس الأشد فقراً، لا إلى أصدقاء المانحين المستبدين؟

حتى في حال وجود ديمقراطيات فعّالة، لا يمكن القيام بكل شيء عبر الحكومة. وأستطيع تنظيم ورشة عمل في نيويورك بمشاركة خبراء أجانب لمناقشة السياسات الاقتصادية الأميركية دون طلب الإذن من الرئيس "بوش". وأستطيع

الحصول على هبات أجنبية لمحاربة الفقر في هار لم دون التنسيق مع وزير الإسكان والتنمية الحضرية. لماذا يصر المانحون على إجراء التجارب المتشابهة عبر الحكومات في البلاد الفقيرة؟

يناقش بعض المؤلفين أن المساعدات ينبغي أن تمر عبر حتى الحكومات السيئة لأن ذلك يساعد في تطويرها سياسياً. ويستند هذا النقاش على أهداف طموحة للغاية للقيام بعملية التحول السياسي، والتي فشلت مراراً وتكراراً. ولا يبدو هذا النقاش مقنعاً تماماً إذا كانت المساعدات لا تهدف إلى تغيير سلوك الحكومات فقط وإنما مساعدة الأفراد الفقراء جداً في تلبية حاجاتهم الملحة أيضاً.

المبدأ هو "عدم التدخل". ولا ينبغي مكافأة الحكومات السيئة بالعمل من خلالها، لكن يجب عدم تجاوزها أو إملاء شروط عليها أيضاً. ويحتاج الوضع الحالي لكل من المانحين والمحتالين إلى بعض التصحيح.

## لمحة

## "فيلا كوتي"

لم يكن "فيلا كوتي" (1938-1997) مجرد موسيقي نيجيري مشهور عالمياً، وملك "الإيقاع الأفريقي" وحسب، وإنما ناشطاً سياسياً شجاعاً أيضاً. وكان يسخر في أغانيه من الحكام العسكريين الذين كانوا بلاءً على نيجيريا. وقال في إحدى أغانيه أن عبارة "رجل مهم جداً" تعني "صعلوك في السلطة". وكان عنوان أغنية أخرى "سرقة السلطة". وهاجم أيضاً عنصرية وتدخل الغرب في أفريقية. وكان الجيش يضطهده دائماً، ويتعرض للضرب بأخمص البندقية والسجن - ربما لأن موسيقاه التخريبية كانت واسعة الانتشار بين النيجيريين. في أغنيته "زومبي" التي أطلقها سنة 1977، وصف الجنود النيجيريين بأنهم رجال آليون لا عقل لهم يطيعون الأوامر باضطهاد الشعب. وهاجم الجيش الغاضب دارة "فيلا كوتي" في لاغوس، وعذّب، واغتصب وقتل أعضاء في حاشيته. وألقى الجنود بوالدته الطاعنة في السن من نافذة الطابق الثاني، وتوفيت لاحقاً متأثرة بإصابتها. لم يغفر "كوتي" أبداً لـ "أولوسغن أوباسانجو"، الطاغية العسكري في ذلك الوقت، الذي لم يعتذر علانية عن الهجوم. وقاد "كوتي" مسيرة من مؤيديه إلى منزل "أوباسانجو" سنة 1979، عندما نقل "أوباسانجو" السلطة إلى نظام مدني، حاملين كفناً مصطنعاً احتجاجاً على قتل والدته. وسجل "فيلا كوتي" سنة 1980 أغنية بعنوان "حرامي حرامي دولي" التي تتهم "أوباسانجو" بالفساد.

تحول "أوباسانجو" إلى المعارضة خلال حكم "ساني أباشا" الديكتاتوري العسكري في التسعينيات. وبعد موت "أباشا"، تم انتخاب الحاكم العسكري المستبد "أوباسانجو" رئيساً سنة 1999. ووعد بمكافحة الفساد السيء السمعة في نيجيريا، لكن "هيئة محاربة الفساد" لم تنجح في مقاضاة سوى مسؤول ثانوي واحد خلال فترة حكم "أوباسانجو" التي امتدت أربع سنوات[85]. وحصل على ولاية ثانية سنة 2003، في انتخابات لاحظ فيها مراقبو الاتحاد الأوروبي "مخالفات خطيرة". وأطلق حملة أخرى لمكافحة الفساد سنة 2005، على أمل التخفيف من ديون نيجيريا الخارجية الكبيرة. وأساءت الحكومات منذ الاستقلال إدارة عائدات النفط الوفيرة، وبقي 60 % من النيجيريين تحت خط الفقر[86]. وأفسد العنف المتأصل بين الجماعات العرقية وضعف الأداء الاقتصادي رئاسة "أوباسانجو". ورغم أن "فيلا كوتي" لم يعد معنا الآن، لكن موسيقاه تبقى واسعة الانتشار. ويبقى صراعه الشجاع للتخلص من الفساد، والإفلات من قبضة الجيش الثقيلة نابضاً بالحياة[87].

# لـمحة

## "ليونارد ونتشيكون"*
## الأستاذ في جامعة نيويورك

ترعرعت في زغنانادو، وهي بلدة صغيرة وسط بنين كان يسكنها حوالى ثلاثة آلاف نسمة في الستينيات. إنها إحدى البلدات الأشد فقراً في البلد. لم يكن هناك طريق ممهد، أو كهرباء، لكن فيها إحدى أقدم المدارس الابتدائية في البلد. كانت منازلنا مبنية من القش، التراب، الآجر، الإسمنت أو أحياناً الألمنيوم المضلّع.

كان والداي الأمّيان يقدّران التعليم كثيراً، ولديهما طموح كبير لأولادهما في هذا المجال. وعارضا بطرق مختلفة التقاليد في القرية. وكانت الكثير من العائلات تنجب عشرة أو اثني عشر طفلاً، بتباعد مقداره سنتان بين الولادات. وقررت والدتي إنجاب خمسة أطفال فقط – أربعة صبيان وبنتاً واحدة – وبفترات متباعدة تصل إلى أربع سنوات. والتحق جميعهم بالمدرسة حتى وصلوا إلى الرابعة عشرة على الأقل، وهو إنجاز استثنائي في منطقة يتلقى فيها طفل واحد عادة من عائلة مؤلفة من اثني عشر شخصاً أي نوع من التعليم الرسمي.

في زغنانادو، كلما ابتعد الشخص عن القرية، كان أسهل عليه إيجاد حقل خصب لاستعماله الخاص. وعندما وجد والدي أخيراً حقلاً جيداً، كان على بعد خمسة عشر كيلومتراً من القرية. وجهّز ملجأ بدائياً في كهف لتخزين الحصاد، وكان يبقى في حقله خلال موسم الحصاد، بعيداً جداً عن القرية. كان يقضي أسابيع في الحصاد، بعيداً عن الجميع، دون وسيلة اتصال. لقد كان رجلاً يتمتع بشجاعة كبيرة، وينام ليلاً في الكهف، وحيداً، محاطاً بالأفاعي والقردة. وكان يطلب إلينا نحن أبناؤه الذهاب إليه في عطلة نهاية الأسبوع لنأخذ ما نستطيع حمله من المحصول، والذي كنا نبيعه بعد ذلك لشراء الكتب، أقلام الرصاص والأوراق لمتابعة دراستنا. وكان يجني عائدات إضافية أيضاً من غسيل ملابس مسؤول حكومي محلي، لكن رغم ذلك كان عليه الاقتراض لتزويد أبنائه بمصاريف النقل ومستلزمات الدراسة الضرورية.

بعد ثلاثين سنة، أدركت أن زغنانادو أنتجت عشرة أساتذة جامعات، ثلاثة عشر طبيباً بشرياً، مهندسين، أربعة ديبلوماسيين ومئة آخرين يحملون إجازة جامعية على الأقل. ويعمل سبعة من مهندسينا وأطبائنا على الأقل في الولايات المتحدة، ألمانيا وفرنسا. وزغنانادو أيضاً موطن الكاردينال "غانتن"، العميد السابق لكلية الكاردينالات في الفاتيكان، الذي استقال سنة 2002.

تـوجد أعداد كبيرة من البحيرات والأنهار في زغنانادو والبلدات المحيطة بها، مع حيوانات برية، ويمكن أن تصبح مقصداً سياحياً رئيسياً على الأقل. وربما تصبح قصة زغنانادو قصة بنين بأكملها.

**لماذا لم يتحول مثل هذا النجاح الشخصي المؤثر والمواهب الكبيرة إلى ازدهار اقتصادي؟**

أعـتقد أن غياب الديمقراطية كان السبب الرئيسي للمشكلة. وفي إحدى السنوات، طُلـب من والدي دفع ضرائب تصاعدية تصل إلى 90% من دخله السنوي، وهو مـستوى مـن الواضح أنه مستحيل على أي شخص، وعليه بشكل خاص، نظراً لتقدمه في العمر. وكان عجوزاً جداً في ذلك الوقت، وأضعف من أن يعمل. وجاء المـسؤولون إلى منـزلنا في وسط الليل، أيقظوه، ألقوا القبض عليه وأجبروه على المـشي عبر زغنانادو وانتقاد نفسه: "أنا أخرق غير مسؤول، ولم أدفع ضرائبي. وعندما تفحصت الموقف، تبينت أنني لم أبذل جهداً كافياً. أنا غبي، ووضيع لأنني لم أدفع ضرائبي". وحدث هذا لأطيب، وأرق وأكرم إنسان عرفته في حياتي. هذه هـي المعاملـة التـي تلقاها ذلك الرجل الشجاع الذي عاش وجيداً في كهف لعدة أسـابيع لـيقدّم لأبـنائه ما يحتاجون إليه. وعندما حدث ذلك، فكّرت أن "لا"، هذا مستحيل، لا يمكن أن يحدث. ولكن بعد أن رأيت والدي يُذل بتلك الطريقة، قررت تغيير الأشياء في بلدي. ومنذ تلك اللحظة، التزمت التغيير السياسي.

ونظّمـت فـي سنة 1979 ومجدداً في 1985، عندما كنت طالباً في جامعة بنين الوطنـية، حركات لنشر الديمقراطية. وتم اعتقالي في تموز/يوليو 1985 وهربت فـي كانون الأول/ديسمبر 1986. ونمت الحركة المطالبة بالديمقراطية وقادت إلى إجـراء إصـلاحات ديمقـراطية رئيـسية في البلد سنة 1990. وفي تلك الأثناء، هاجـرت إلى كندا سنة 1988 ثم لاحقاً إلى الولايات المتحدة سنة 1992. وسجلت فـي كلـيات للدراسـات العليا في جامعات لافال ويو-ب-سي في كندا، وجامعة نورثويسترن في الولايات المتحدة. وتخرجت سنة 1995 وأصبحت أستاذاً مساعداً في جامعة ييل في السنة نفسها وأستاذاً زميلاً في جامعة نيويورك سنة 2001.

الـيوم، يديـر "ليونارد ونتشيكون"، أستاذ السياسة في جامعة نيويورك الذي يتمتع بـشهرة عالمـية كبيـرة، معهد أبحاث في بنين مكرّساً لاختبار ما ينفع في برامج التنمـية لبنـين، وتـدريب الجـيل التالـي واستنباط طرق لتحميل حكومة بنين الديمقراطية الجديدة مسؤولياتها في تقديم الخدمات لمواطنيها.

* اختصرت السرد المكتوب بصيغة المتكلّم الذي أعطاني إياه الأستاذ "ونتشيكون".

# الجزء الثاني

---

# تخفيف العبء

# الفصل الخامس

## الأغنياء لديهم الأسواق، الفقراء لديهم الموظفون

الخطأ من طبيعة البشر
لكن إفساد الأمور يتطلب لجنة.

المصدر مجهول

أنفق مانحو القروض الخارجية ملياري دولار على بناء الطرق في تنزانيا خلال السنوات العشرين الأخيرة. ولم تتحسن شبكة الطرق. وكانت حالتها تسوء بشكل أسرع من قيام المانحين ببناء طرق جديدة، نظراً لفقدان الصيانة[1]. وشاهدت بأم عيني طرقاً سيئة في أفريقية، طرقاً سيئة لدرجة أنك لا تستطيع أن تقطع عليها أكثر من سرعة خمسة أميال بالساعة. وقد تعتقدون أن الطرق ليست بالغة الأهمية، لكن ربما تغيرون رأيكم إذا كنتم زوجاً يائساً يسافر بسرعة خمسة أميال بالساعة مع زوجته التي فاجأها المخاض، ويحاول إيصالها إلى عيادة صحية لتفادي أي مضاعفات قد تهدد حياتها. ويحتاج الفقراء إلى الطرق، وتفشل بيروقراطية المساعدات في إيصالها لهم. وينبغي أن نكون حازمين في التعامل مع البيروقراطية التي تفشل في تحويل أموال المساعدات إلى خدمات أساسية للفقراء.

تتضمن بيروقراطية المساعدات العالمية البنك الدولي، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووكالات وطنية، ومصارف تنمية إقليمية مثل مصرف التنمية للتبادل الأميركي البيني ووكالات الأمم المتحدة. كيف أبلينا نحن موظفو المساعدات الخارجية عبر إنفاق 2.3 تريليون دولار على مشاكل الفقراء؟

"الصناعة الناشئة" في تنزانيا بيروقراطية في الواقع. وترسل تنزانيا أكثر من 2400 تقرير سنوي لمانحيها، الذين يرسلون بدورهم إلى المتلقي المحاصر ألف بعثة

من مسؤولي المانحين سنوياً[2]. وأضعت بنفسي وقت المسؤولين الحكوميين في خمس قـــارات خـــلال مسيرتي المهنية. ولم تقدم المساعدات الخارجية شيئاً يريده الفقراء (الطـــرق)، فيما قدمت الكثير من الأشياء التي ربما كان الفقراء لا يستفيدون منها كثيراً (أنا وزملائي البيروقراطيون).

قارنـــوا هذا بكفاءة البحّاثة من الأسفل إلى الأعلى. سبق ورأينا أن ظروف الأسواق مفقودة غالباً، لكن عندما تكون موجودة كما هو الحال في الدول الغنية، يحقـــق بحّاثـــة الأسواق المعجزات. من الصعب قطع مسافة تسعين ميلاً على أحد الطـــرق في تنـــزانيا، لكنك تستطيع في غضون خمس دقائق عبر الإنترنيت حجز رحلـــة دون توقـــف من نيويورك إلى لوس انجلوس تغادر بعد ساعة ونصف من قـــيامك بـــذلك، وتكـــون على بعد ثلاثة آلاف ميل عصر اليوم نفسه. ولا يقوم البيروقـــراطيون بتقييم حاجاتكم للرحلات الجوية خلال السنة التالية. ولا تكتبون تقارير مع استراتيجيات أو خطط لسفراتكم خلال السنة المالية القادمة. ولا تعرض شركة طيران نورثويست أن تغير العالم، وإنما تبحث عن طريقة لإيصالكم إلى لوس انجلـــوس بحـــيث تـــشترون تذكرة وتساهمون في تحقيقها الأرباح. ورغم غياب البيروقـــراطية هنا، إلا أن الرحلة من نيويورك إلى لوس انجلوس متوفرة لمن يستطيع دفع سعرها البالغ 299 دولاراً.

ربما تعتقدون أن هذه المقارنة غير عادلة. الأسواق لا توفّر كل السلع للأغنياء. وتعـــدّ بعض السلع مثل الطرق خدمات عامة ينبغي أن تقدمها الدولة. وتستعمل الدولـــة فعـــلاً جهـــازاً حكومـــياً لسد هذه الحاجات. ورغم كل شيء، تعمل البيروقـــراطية في الدول الغنية بشكل أفضل مما تقدمه وكالات المساعدات للفقراء. ورأيـــنا في الفـــصل الـــسابق كـــيف تتماشى جودة الخدمات العامة مع ارتفاع الديمقراطية، لهذا دعوني أسرد لكم هذه الحكاية. كان هناك حفرة أمام منـــزلي في تاكوما-بارك، ميريلاند. واستعنت ببيروقراطية المدينة لردم الحفرة بثلاث خطوات سهلة: (1) اتصلت بعضو مجلس المدينة "كاثي بورتر"، وطلبت منها أن تقوم المدينة بـــردم الحفرة؛ (2) وفي اليوم التالي، وصل موظفو الخدمة العامة في تاكوما-بارك لـــردم الحفرة؛ و(3) في الواقع، لم يكن هناك خطوة ثالثة. ويجدي ذلك نفعاً لأن

بيروقراطيي المدينة مسؤولون أمام السياسيين المنتخبين مثل "كاثر بورتر"، المسؤولة أمامي وأمام الناخبين الآخرين. و"كاثي بورتر" باحثة، وبنت مسيرتها السياسية في تاكوما-بارك بالاستجابة للناخبين. وتدخل اليوم عامها الثامن كعمدة لتاكوما-بارك. بالطبع، لا تعمل الديمقراطية في الدولة الغنية بهذا الشكل دائماً، لكنها تعمل بشكل كافٍ لتقديم الكثير من الخدمات العامة لمواطنيها الأغنياء.

يظهر هذا المثال أن البيروقراطيين ليسوا عديمي الكفاءة بالضرورة. وتستفيد الأسواق نفسها من البيروقراطيين. وتمتلك خطوط نورثويست، مثل كل الشركات، جهازاً بيروقراطياً ينظم تقديم خدمات السفر إلى الزبائن. والفرق عن بيروقراطية المساعدات هو أن موظفي الشركة مسؤولون أمام أولئك الزبائن أنفسهم - إذا لم يقدموا السلع، سيخرجون من العمل. وتجبر الأسواق موظفي الشركات على استعمال البحّاثة لاكتشاف كيفية تقديم الخدمات بأرخص ما يمكن وتحقيق أعلى درجات رضا الزبون.

مأساة الفقر أن الناس الأشد فقراً في العالم لا يملكون مالاً أو قوة سياسية لتحفيز البحّاثة على تلبية حاجاتهم الضرورية، بينما يستطيع الأغنياء استعمال أموالهم وسلطتهم عبر أسواق متطورة وبيروقراطيين يتحملون المسؤولية لتلبية احتياجاتهم. ولا تمتلك آلية عمل المساعدات الخارجية البيروقراطية تلك العوامل - مشكلتها الأساسية هي أن الفقراء أيتام: ليس لديهم مال أو صوت سياسي يجهر بحاجاتهم أو يحفّز الآخرين على تلبية تلك الحاجات.

لجعل الأمور أسوأ حتى، يتمتع موظفو المساعدات بحوافز لإرضاء الدول الغنية التي تقدم التمويل إضافة إلى (أو بدلاً من) الفقراء. وأحد أخطاء السعي لمساعدة الفقراء كان الفشل في دراسة حوافز المساعدين المعينين. ويوجد لدى المدراء البيروقراطيين حافز لإرضاء غرور الدول الغنية بإطلاق وعود لتطوير باقي العالم بدلاً من مساعدة الأفراد الفقراء ببساطة. ويفضل نظام تحفيز البيروقراطيين الداخلي أيضاً برامج عالمية كبيرة على تزويد فرد واحد بما يحتاج إليه.

لا يغني ذلك عن القول أن الحوافز الذاتية تحدد كل شيء سواء في الأسواق أو البيروقراطيات. ويفخر الناس بقيامهم بعمل صالح، وتحقيق نتائج ومساعدة الآخرين

في المنظمات الخاصة والعامة. والكثير من موظفي وكالات المساعدات مهنيون مجدّون، مهتمون وصادقون في مساعيهم لمساعدة الفقراء. السؤال فيما إذا كانت الحوافز تعمل مع أو *ضد* الموظفين الذين يعملون بحسن نية. وفي الأسواق الخاصة، تعزّز الحوافز والفخر بإنجاز عمل صالح بعضها البعض. وفي البيروقراطيات الديمقراطية، نجد أن الحوافز السياسية تتواجد مع معايير الأداء المهني الجيد. وفي بيروقراطيات المساعدات، للأسف، تعمل الحوافز السياسية غالباً ضد المهنيين الذين يحاولون تحقيق نتائج إيجابية.

يمكن لفهم العقبات البيروقراطية التي تعترض خدمة مصالح الفقراء أن تمهد الطريق أمام تقديم مساعدة أكثر فاعلية للفقراء. ويمكن اعتبار هذا الفصل خطوة متواضعة لتسليط الضوء على بعض معالم البيروقراطية المظلمة، وتحفيز الآخرين على القيام بالشيء نفسه، من أجل تغيير شكل الحوافز التي يحصل عليها أولئك الذين يقدمون المساعدات لتحقيق نتائج بدلاً من وضع خطط. وسوف يقترح هذا الفصل بعض الفرضيات حول سبب سوء أداء وكالات المساعدات، ثم يختبر تلك الفرضيات مع أكبر قدر ممكن من الأمثلة. وللأسف، ينبغي أن اعتمد في هذه النقطة أكثر على الدراسات وحتى الحكايات من البيانات المنظمة، لأن تقييم سلوك البيروقراطيين أصعب من الأمور الأخرى التي يغطيها هذا الكتاب.

## المعلومات من القاعدة إلى القمة مجدداً

جمالية تركيز السوق على الفرد أن خيارات المستهلكين تمنح معلومات للموردين. وإذا كانت الرحلات إلى لوس انجلوس على متن خطوط نورثويست محجوزة بالكامل وحاولتم حجز مقعد إضافية، سيعطي ذلك مؤشراً لنورثويست لتزيد عدد رحلاتها أو ترفع السعر. أعجوبة الأسواق أنها توفق بين خيارات آلاف الأفراد. ويعمل السعر مثل منظم للحرارة. وعندما يصبح المنزل شديد البرودة، يشغل المنظم التكييف تلقائياً. وعندما يصبح المنزل حاراً بما يكفي، يوقف المنظم الحرارة. وإذا كنتم لا تزالون تشعرون بالبرد وفق إعدادات المنظم الحالية، تستطيعون تغييرها. *أنتم* تقررون إذا كنتم تشعرون ببرد شديد، *وأنتم*

تتحكمون بالمنظم. ويعمل السوق بالطريقة نفسها – إذا كان هناك ازدياد على الطلب، سيرتفع السعر؛ وإذا ازداد العرض، ينخفض السعر. وتتميز الديمقراطية أيضاً بوجود استجابة (معلومات). وإذا لاحظ مواطن أو هيئة مدينة مشكلة ما واتصل بمسؤول عام لإصلاحها، يتم إصلاحها غالباً. وإذا قامت الحكومة بعمل أزعج أغلبية السكان، يصرخ الناخبون بصوت عالٍ مطالبين الحكومة بتغيير سلوكها.

لنرى كم هو فريد نظام الاستجابة الذي يعمل جيداً، سأروي لكم حادثة جرت معي. كنت سأنام وزوجتي في ليلة باردة تحت بطانية يمكن لكلينا التحكم بحرارتها. ويستطيع كل منا التحكم بحرارة أحد جانبي البطانية. واختلطت أداتا التحكم بحيث كنت أتحكم دون معرفة مني بجانبها، فيما كانت تتحكم بالحرارة على جانبي. وشعرت بحرارة عالية دفعتني إلى تخفيفها، مما جعل جانب البطانية الذي يغطي زوجتي أبرد، ولهذا رفعت الحرارة من جانبها، مما جعل جانبي من البطانية أشد حراً، مما دفعني إلى تخفيف الحرارة ليصبح جانبها أبرد، ودفعها لزيادة الحرارة...

الصعوبة التي تواجه وكالات المساعدات الخارجية أن البيروقراطيين يتحكمون بمنظم بطانية بعيدة يلوذ بها بعض الفقراء، الذين لا يمتلكون القدرة على إيصال ما إذا كانت حارة أو باردة جداً. ولا يحصل المخططون البيروقراطيون على استجابة من الفقراء. ولهذا يتلقى الفقراء بعض الأشياء التي لا يرغبون بها، ولا يحصلون على الأشياء التي يحتاجون إليها بشكل عاجل. ويستطيع البحّاثة القيام بعمل أفضل نتيجة خروجهم إلى الميدان، والتحدث مع الفقراء وتصميم آليات استجابة مثل استطلاعات الرأي واختبار ما يجدي نفعاً في الظروف المحلية.

## أنا المدير، أنت الموظف

لا توجد حلول سهلة في مسألة المساعدات الخارجية. مشكلة المساعدات أنها مترافقة بالصعوبات. ويتحكم السياسيون في الدول الغنية بوكالات المساعدات

الخارجـــية. ولجعـــل العلاقـــة بـــين سياســـي الدول الغنية وموظفي المساعدات البيروقراطيين أكثر دقة، فكّروا بالمدراء والموظفين (الموظف هو كل من يعمل لصالح شـــخص آخـــر، المديـــر - ويوجد الكثير من الدراسات في الاقتصاد حول هذا التـــرتيب). فكّروا في سياسيي الدول الغنية على أهم المدراء وموظفي المساعدات على أهم الموظفون. المشكلة الكبيرة الملاحظة هي أن المدير هو سياسي الدولة الغنية ولـــيس الزبائن الحقيقيين، وهم الفقراء في البلاد الفقيرة. ويختار الناخبون في الدولة الغنـــية وممـــثلوهم ما تقوم به وكالة المساعدات الخارجية. ويحب هؤلاء "الخطط الكـــبيرة"، ووعـــود الحلول السهلة، والأحلام الطوباوية، والفوائد الجانبية لمصالح الـــدول الغنـــية الـــسياسية أو الاقتصادية، والتي تكلف جميعها وكالة المساعدات بمهمات مستحيلة.

لكـــن حتى إذا كان الناخبون وممثلوهم أكثر تركيزاً على الإجراءات العملية لمـــساعدة الفقـــراء، سيبقى هناك مشاكل. وفي منظومة المدير-الموظف المعتادة، لا يـــستطيع المديـــر تنفيذ كل الأعمال بنفسه، لهذا يكلف موظفاً بجزء منها، والذي ســـيؤديها نـــيابة عنه. مثلاً، لا تستطيع مالكة متجر الجلوس وراء الصندوق طوال الـــوقت، لهذا تستعمل موظفاً يؤدي تلك المهمة. لكن المدير والموظف ليس لديهما المصالح نفسها. وترغب مالكة المتجر بأن يخدم الموظف أكبر عدد ممكن من الزبائن بفاعلـــية لزيادة أرباح المتجر. ويرغب الموظف بالحفاظ على طاقته ليقضي أوقات فـــراغه بعد العمل من حانة إلى أخرى. ويستطيع المدير والموظف التوصل إلى حل بـــشأن أهدافهما المتناقضة بكتابة عقد يمنح الموظف الحافز لفعل ما يريد منه المدير القيام به. ويحصل الموظف على مكافأة إذا خدم الزبائن، ويُطرد إذا لم يفعل ذلك.

بكل الأحوال، لا تجدي عقود المدير-الموظف نفعاً إذا لم يستطع المدير مراقبة أداء الموظـــف. وفي غـــياب قـــدرة المدير على مراقبة الموظف، يختفي الحافز لدى الموظف للعمل بجد لتحقيق مصالح المدير.

تصبح هذه المشاكل كابوساً بموجب ذهنية المخطط، حيث يكون هناك هدف مثالي مثل إنهاء الفقر العالمي. ويستطيع السياسي في الدولة الغنية الحكم على وكالة المساعدات بناء على محصلة الفقر الكلية - لكن ذلك يفترض وجود علاقة معروفة

بين جهود المساعدات الخارجية وتخفيف الفقر. على العكس، وبسبب اعتماد نتائج الفقر في باقي العالم على عوامل عديدة إلى جانب البيروقراطية، تبدو مساهمة وكالات المساعدات في هذا الحقل غير مرئية[3].

مسكينة وكالة المساعدات لأنها مكلفة بإنجاز مهمة شبه مستحيلة. وينبغي أن تتماشى مع أحلام الدول الغنية في تغيير باقي العالم. وينبغي أن تعمل الوكالة مع المؤسسات الحكومية والنخب المحلية التي قد لا تكون مهتمة بمحاربة الفقر. ويوجد تفاوت لا يمكن السيطرة عليه في محصلات الفقر، نظراً لعوامل غير متوقعة مثل الثورات السياسية، الجفاف أو تراجع أسعار التصدير. ورغم أن العوامل المنطقية تستطيع أخذ صعوبة البيئة بعين الاعتبار، إلا أن التقييم المشروط يتطلب معرفة من الداخل لا تملكها سوى وكالات المساعدات نفسها.

مجدداً، يمثّل اختفاء جهود ونتائج وكالة المساعدات قلب المشكلة. ولإلقاء نظرة على مدى أهمية ظهور تلك الجهود، لنفترض أنكم الموظف ومديركم ضيف العشاء الذي دعوتموه إلى منزلكم. قارنوا نظافة غرفة طعامكم وعلية المنزل. وبينما يستطيع ضيف العشاء رؤية غرفة الطعام، إلا أنه لا يشاهد العلية. وتكون غرفة طعامكم أنظف بكثير من العلية. وتكرّسون وقتاً لتنظيف غرفة الطعام أطول بكثير مما تخصصونه لتنظيف العلية. وفي الواقع، قد تنشرون الفوضى في العلية لإنهاء عملية تنظيف غرفة الطعام، وتدفعون بكل ما لا تحتاجون إليه في غرفة الطعام إلى العلية. وإذا جاءكم شخص ما بخطة طوباوية لتغيير العلية في منزلكم، لن يعرف أحد أبداً ما إذا كانت ستنجح أو لا. وعندما لا يستطيع أحد تحديد ما إذا كانت جهود وكالة المساعدات ستنتج فرقاً، لن يكون أمام مدراء الوكالة سوى حوافز ضعيفة لبذل جهود كبيرة. ويعود هذا إلى أحد التكهنات الرئيسية في هذا الكتاب: تمنح إمكانية الرؤية قوة أكبر للبحّاثة، فيما ينقل انعدام الرؤية السلطة إلى المخططين.

المشكلة مع المساعدات أن لا أحد يرى الفقراء غالباً. وتقع المساعدات الخارجية وجهود التنمية الأخرى في علية عالم الأغنياء. هل تعيش الرؤى الطوباوية غير الفعّالة في مجال المساعدات الخارجية لأن لا أحد يعيرها اهتماماً؟ دعونا نرى ما إذا كان باستطاعتنا جعل أداء المساعدات أفضل بفتح العلية أمام الجمهور العام.

## دعابة الأطفال في الحمام

ينشأ عن محاولة فعل كل شيء في مجال المساعدات الخارجية موقف فيه الكثير من المدراء والكثير من الموظفين. وتقول نظرية المدير-الموظف إن وجود عدّة مدراء (الكثير من حكومات الدول الغنية وجماعات الضغط) يضعف الحوافز لدى الموظفين (الوكالة الدولية). ويحدث الدافع التبشيري لدى الغرب لحل كل مشاكل باقي العالم أهدافاً متشابكة لوكالة المساعدات. كل مدير (لنقل كل جماعة ضغط) يؤثر في الموظف لتحقيق أهدافه وإهمال أهداف المدراء الآخرين؛ معاً يضعف هذا حوافز الموظف لتحقيق أي هدف[4]. ويعرف ذلك أي شخص لديه أكثر من مدير. وكلما اشتكى أحد المدراء من أداء الموظف الفاتر، يقدم الأخير عذراً بأنه يعمل لصالح المدير الآخر.

يكمن حل هذه المشكلة الخاصة في اعتماد أهداف قليلة. وإذا لم يكن عمل المساعدات مُضَللاً برؤى طوباوية، يستطيع التعامل مع مجموعة أكثر واقعية من المشاكل التي سيجد لها حلاً قابلاً للتطبيق. وستكون الخطوة التالية تخصص كل وكالة مساعدات أكثر فأكثر بمجموعة فرعية من تلك الحلول القابلة للتطبيق.

المساعدات الخارجية معقدة أيضاً نظراً لوجود الكثير من الموظفين - العديد من وكالات المساعدات المختلفة التي تستجيب لمدراء مختلفين. ويعمل في الجبال البوليفية كل من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مصرف التنمية الأميركية البينية، وكالة المساعدات الأميركية، إدارة مكافحة الممنوعات الأميركية، إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، وكل وكالة مساعدات أخرى في الدول الغنية، والعديد من المنظمات غير الحكومية. وليست أي من تلك الوكالات مسؤولة عن تحقيق نتيجة بعينها، وتأثير جهودها الخاصة غير ملحوظ. وتؤثر جميعها بشكل مشترك على ما يحدث للتنمية الاقتصادية في بوليفيا. وعندما تسوء الأمور في بوليفيا، كما حدث عند اندلاع الأزمة السياسية والاقتصادية بين سنتي 1999-2005، وبعد سنوات من الجهود التي بذلتها تلك الوكالات، على من سنلقي اللوم؟ لا نعرف، لهذا لا نجد وكالة واحدة تتحمل المسؤولية. ويضعف هذا من حافز الوكالات في العمل.

فكّروا بالمقاربة الآتية، المستلهمة من مناقشة جرت مع أطفالي. لنفترض وجود طفل فظ. وعند وجوده في مصعد مدرسة لا يضم سوى طفل واحد آخر معه، هل ينبغي عليه كبت الغازات في بطنه؟ الجواب نعم، لتفادي نظرة استهجان كبيرة من الطفل الآخر. لكن افترضوا الآن أنه في مصعد مكتظ. لا يكون عندها حافز كبت الغازات، كما يحلل أطفالي هذا الموضوع الحساس، قوياً جداً لأن الأطفال الآخرين في المصعد لن يعرفوا على من يلقون اللوم.

البيروقراطية المختلة وظيفياً هي وكالة أو مجموعة من الوكالات لا يمكن إلقاء اللوم على أي منها: "هذا ليس من اختصاصي". ولا يعرف المدراء من يحمّلون المسؤولية عندما تسوء الأمور. وتكون المشكلة أكثر تعقيداً كلما كان الهدف عاماً، وهكذا يوجد موظفون كثر يساهمون في المحصلة النهائية.

هذا هو الخلل في ثمرة جهود التعاون الدولي مثل "أهداف تنمية الألفية". ويُفترض بأن تعمل كل حكومات الدول الغنية ووكالات المساعدات الدولية معاً لتحقيق تلك الأهداف. ولهذا عندما لا يتم تحقيق الأهداف، لا يمكن تحميل المسؤولية لموظف واحد فقط. ويضعف هذا من حوافز أي موظف ليبذل أقصى طاقاته لتحقيق تلك الأهداف. ولا تجدي المسؤولية الجماعية عن الأهداف نفعاً للسبب نفسه الذي لم تُجدِ الملكية المشتركة للأراضي الزراعية في الصين نفعاً.

يعد تحمّل المسؤولية بشكل جماعي الاستراتيجية المثلى لوكالات المساعدات الفردية لتحمي نفسها من البيئة السياسية المعادية التي تواجه المساعدات الخارجية. ومع اعتماد نجاح أهداف المساعدات الخارجية الكبيرة على العديد من العوامل الأخرى إلى جانب الجهود التي تبذلها الوكالة، يصبح مفهوماً رغبة وكالات المساعدات تقاسم اللوم مع أكبر عدد ممكن من الوكالات الأخرى إذا ساءت الأمور.

تحل السوق الحرة في الدول الغنية مشكلة وجود الكثير من المدراء والكثير من الموظفين. وتوجد شركات عديدة (موظفون) تقدم سلعاً للعديد من المستهلكين (المدراء). وينشأ عن البحث اللامركزي الذي يقوم به الشركات والمستهلكون على حد سواء عبر السوق الحرة عدداً من المطابقات. وكل تطابق يحدث علاقة مدير—موظف مؤقتة بين المستهلكين والشركة. وإذا كان هناك خلل في منتج

الشركة، يعرف المستهلكون على من يلقون باللائمة ويستطيعون طلب استرجاع أموالهم. ولهذا تمتلك الشركة حافزاً لتصنيع منتج جيد. ونظراً لعدم وجود نظير للسوق في مجال المساعدات الخارجية، لا يعرف المدراء الكثيرون أي الموظفين الذين ينبغي مطالبتهم باستعادة أموالهم.

وكما رأينا في الفصل السابق، تعمل البيروقراطية بشكل أفضل - رغم أنها بعيدة عن الكمال - في دول حكوماتها مسؤولة ديمقراطياً أمام مواطنيها. والنظير لاستجابة السوق في الديمقراطية هو استجابة الناخبين. وإذا لم يحصل المواطنون على نتائج من بيروقراطية الحكومة، يشتكون للسياسيين الذين يعتمدون على أصوات المواطنين. ويحاول السياسيون (المدراء) تزويد البيروقراطيين (الموظفين) بالحوافز لتحقيق نتائج تسعد الناخبين. وفي ديمقراطيات الدول الغنية، يتم إسناد مهمة بسيطة قابلة للتنفيذ للبيروقراطيين (خدمات تاكوما-بارك العامة، لجنة المحاربين القدماء لدى الحكومة الأميركية، قسم الطرق العامة، الضمان الاجتماعي) بدلاً من تبنيهم لطموحات خيالية. وسيلوم السياسيون البيروقراطيين (ويلوم الناخبون السياسيين) إذا فشلوا في تحقيق نتائج إيجابية (ردم الحفر، تقديم الخدمات للمحاربين القدماء، بناء طرق جديدة، إصدار شيكات التقاعد).

## ردم حفرة

لنفترض الآن أن شخصاً فقيراً في ريف تنزانيا يرغب بردم حفرة أمام منزله. وكما رأينا في بداية هذا الفصل، لا توجد طرق جيدة في تنزانيا. وعلى عكس السهولة التي تم بها ردم حفرة في تاكوما-بارك، لا توجد طريقة أمام التنزانيين الفقراء بأن يقوم أحد بفعل ذلك نيابة عنهم. وتنظر الحكومة التنزانية إلى المساعدات الخارجية على أنها مصدر تمويل للخدمات العامة. ويقوم ذلك الشخص الفقير بطريقة ما بإيصال شكواه إلى "ممثلي المجتمع المدني" و/أو المنظمات غير الحكومية، التي تبيّن حاجاته عبر حكومة تنزانيا أمام المانحين الدوليين. وتستجدي الحكومة الوطنية "قرضاً لدعم محاربة الفقر" من البنك الدولي (المعروف أيضاً بإسم البنك العالمي لإعادة البناء والتنمية) و"قرض تحفيز النمو ومحاربة الفقر" من صندوق النقد الدولي.

للحصول على قروض من صندوق النقد والبنك الدوليين، ينبغي على الحكومة وضع "استراتيجية محاربة الفقر" بالتشاور مع المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، والمانحين والدائنين الآخرين. ورغم أنهما يدافعان عن الأسواق الحرة، إلا أن صندوق النقد والبنك الدوليَيْن يظهران انجذاباً ملفتاً للنظر نحو المخططين الوطنيين الذين سيعملون على إعداد "استراتيجية محاربة الفقر".

يتخذ البنك الدولي بعدها سلسلة من الخطوات الداخلية للمصادقة على "استراتيجية محاربة الفقر"، بما في ذلك إعداد "استراتيجية وطنية مساعدة"، وبعثة تقييم مسبق، وبعثة تقييم لاحق، ومفاوضات، وموافقة مجلس الإدارة، وكل ذلك بالتوافق مع "إطار عمل التنمية الشامل"، وتعليمات التشغيل 8.60، وسياسة التشغيل 4.01، ودليل "استراتيجيات محاربة الفقر" المرحلية. وتسعى الحكومة أيضاً لإثبات أهليتها بالاستفادة من القروض المخصصة "للبلاد الغارقة في الديون" بحيث لا يذهب القرض الجديد ببساطة لخدمة القروض القديمة. ويقوم المانحون والحكومة بتحليل ديمومة الدين. وتتطلب "استراتيجية البلد الغارق في الدين" و"قروض دعم محاربة الفقر" و"قروض تحفيز النمو ومحاربة الفقر" شروط إصلاح متعددة، مثل مشاركة الفقراء في وضع المشاريع، وإنفاقٍ حكوميّ للتخفيف من الفقر بإشراف "هيئة مراقبة الإنفاق العام"، ووضع أهداف محددة للعجز المالي، وأخرى لتجميع العائدات، وإصلاحات بنيوية مثل تطبيق "نظام إدارة المعلومات المالية" في الحكومة، وإصلاح القطاع المصرفي بالتوافق مع معايير بازل والعوامل الأحد عشر لهيئة المقاييس والرموز الدولية التي ينصح بها صندوق النقد والبنك الدوليان، والسيطرة على تبييض الأموال، والخصخصة، والتخفيف من القيود المفروضة على التجارة بطرق تعينها منظمة التجارة العالمية، ربما بتطبيق إطار عمل مدمج للمساعدات التقنية المرتبطة بالتجارة في البلاد الأقل تطوراً. وقد تتضمن خطة "استراتيجية محاربة الفقر" أو لا تتضمن أموالاً لتمويل إصلاح الطرق لهذا الشخص الفقير. وسيعتمد مقدار الأموال المخصصة لصيانة الطرق على أولوية الحاجات المختلفة للإنفاق خلال سنوات عدّة فيما يعرف بـ "إطار عمل الإنفاق المتوسط المدى".

أثناء ذلك، إذا توفر لمسؤولي الحكومة التنزانية المحاصرين أي وقت، يقترح مرجع "استراتيجيات محاربة الفقر" عليهم توضيح الطرق المختلفة التي تحرز بها الحكومة التقدم نحو تحقيق أهداف تنمية الألفية في محاربة الفقر، الجوع، والحد من وفيات الأطفال والأمهات، ونشر التعليم الأساسي، وتوفير المياه النظيفة، واستعمال وسائل تحديد النسل، ومحاربة الإيدز، والمساواة بين الجنسين، ونظافة البيئة. وفي الوقت نفسه، ستراجع منظمات دولية أخرى "استراتيجية محاربة الفقر" التنزانية، مثل برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، مصرف التنمية الأفريقي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منظمة الزراعة والأغذية، منظمة التجارة العالمية، منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية، الاتحاد الأوربي، صندوق الأمم المتحدة للأطفال (يونيسيف) إضافة إلى المنظمات غير الحكومية ووكالات المساعدات الوطنية مثل تلك من النمسا، بلجيكا، كندا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وإذا وافقت كل تلك المنظمات المذكورة آنفاً على "استراتيجية محاربة الفقر" وزودت الحكومة الوطنية بتمويلات جديدة، ستوزّع الحكومة الأموال بموجب "إطار عمل الإنفاق المتوسط المدى"، "هيئة مراقبة الإنفاق العام"، "إطار عمل التنمية الشامل"، شروط "قروض النمو ومحاربة الفقر"، وشروط "قروض دعم محاربة الفقر"؛ وتتدفق الأموال بعدها عبر حكومات الأقاليم والمقاطعات، وعندها فقط يمكن أن تقوم حكومة المقاطعة أو لا تقوم بردم الحفرة أمام منزل الشخص الفقير.

تشير التحليلات إلى تطورات محتملة: هل تتخصص وكالات المساعدات في حل مشاكل معينة في بلاد معينة، بدلاً من تحميل مسؤولية كل شيء لكل وكالة؛ وتحميل كل وكالة المسؤولية عن إحراز التقدم في المشكلة المكلفة بها، مما قد يشجعها على عدم التمسك بالشكليات. ويمكن أن نزوّد التنزاني الفقير برقم هاتف "كاثي بورتر".

**مهما حاولت جاهداً، بين الحين والآخر،**
**يبقى شيء ما صحيحاً.**

**مقدمة قانون مورفي** (5)

# النجاح

لا تـــتخلوا عن الأمل. وحتى مع كل المخاطر البيروقراطية المحتملة التي ترافق عمـــل المـــساعدات، إلا أنها تجدي نفعاً أحياناً. وتوجد مشاريع ناجحة في حقيبة البنك الدولي على سبيل المثال. وساعد البنك الدولي في بداية التسعينيات في تمويل بـــرنامج "الغذاء مقابل التعليم" لإبقاء فتيات بنغلاديش في المدارس بدفع أموال إلى آبائهن مقابل الحضور المدرسي (هذا هو نوع البرامج الذي قد يساعد "أمارتخ" في إثيوبـــيا). وتضاعف عدد الفتيات اللواتي يلتحقن بالمدارس في المناطق التي غطاها البرنامج. وساعد برنامج آخر للبنك الدولي في بنغلاديش على خفض نسبة الأطفال المـــصابين بـــسوء التغذية من 13% إلى 2% في مناطق عمله. وساعد برنامج البنك الدولي للطرق الريفية في البيرو سكان قرية أنديان على إيصال محاصيلهم إلى السوق بعُشر الوقت الذي كان يستلزمهم ذلك قبل البرنامج[6].

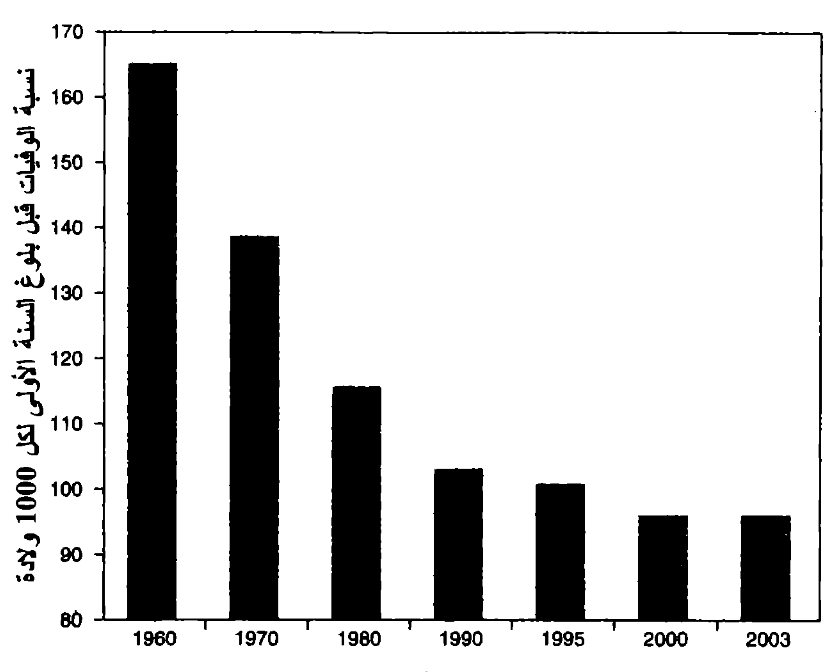
شـــارك البنك الدولي سنة 1991 في تمويل مشروع مدته عشر سنوات بقيمة 130 مليون دولار في الصين لخفض وفيات السل. واختبرت عيادات السل المحلية 8 ملايين شخص خلال الفترة 1991–2000. وبالطبع كانت نتيجة 1.8 مليون منهم إيجابـــية. وأعطى الأطباء مرضى السل دواء ستربتومايسين المُختبَر وعقاقير أخرى. ونظـــراً لأهمية تناول المرضى لأدويتهم بانتظام (نقطة ضعف في العديد من برامج مكافحـــة السل السابقة)، عيّن البرنامج موظفين لمراقبة قيام المرضى بذلك. (طريقة المعالجـــة بالمراقبة المباشرة القصيرة الأمد التي كانت منظمة الصحة العالمية رائدة في تطبـــيقها). وأرسلت الوحدات المحلية تقارير حول عدد الحالات والمعالجة إلى لجان إقليمـــية ومركـــزية، مما أتاح فرصة إجراء تقييم مستمر لمدى نجاح البرنامج. كان البرنامج ناجحاً: ازدادت نسبة الشفاء من مرض السل من 52% إلى 95%. ويناقش الفصل الخامس قصص نجاح صحية أخرى.

دعمت منظمتا الصحة العالمية واليونيسيف مشروعاً لتغذية الأطفال في منطقة إريـــنغا التنـــزانية منذ بداية 1983. وأقام المشروع أياماً صحية اجتماعية يتم فيها احتـــساب الوزن – نسبة – للعمر لكل الأطفال لتحديد أولئك الذين يعانون سوء

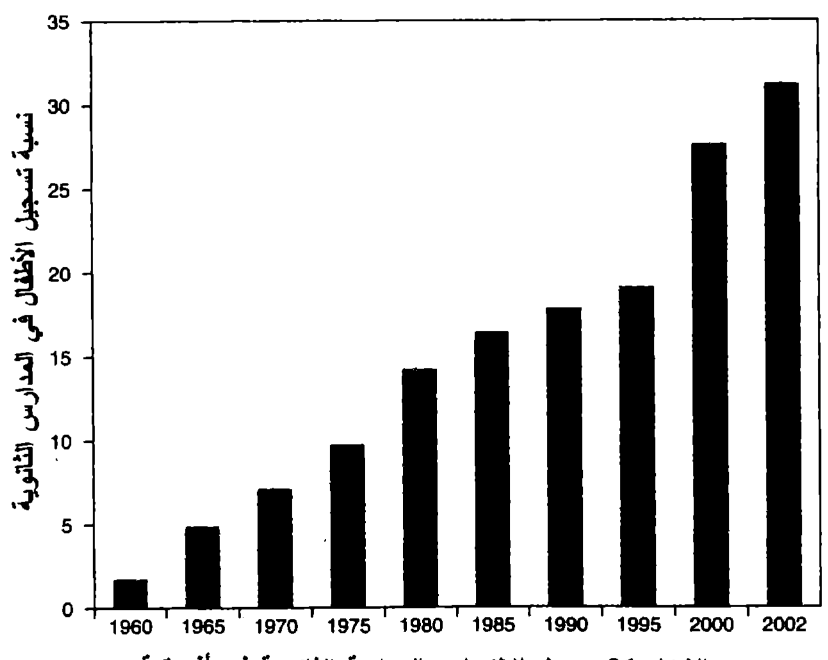
التغذية. ودرّب المشروع أيضاً عمّال الصحة في القرية والمعالجين التقليديين للتعرف علـى أعراض سوء التغذية. وحصلت مراكز التغذية على الطعام لتقديمه للأطفال الـذين يعانون سوء التغذية. وخلال خمس سنوات من عمله، خفض البرنامج سوء التغذية الشديد بنسبة 70% والمتوسط الشدة بنسبة 32%. وبدأ البنك الدولي ومانحون آخرون مشاريع مشابهة في أنحاء أخرى من تنزانيا في التسعينيات(7).

علـى الأرجح أن المساعدات الخارجية ساهمت في تحقيق بعض النجاحات الملفتة للنظر علـى النطاق العالمي، مثل التحسن المضطرد في مؤشرات الصحة والتعليم في البلاد الفقيرة. وارتفع متوسط عمر الفرد في بلد فقير نموذجي من 48 إلى 68 سنة خلال العقود الأربعة الأخيرة (انظر الشكل 20). وقبل أربعين سنة، كان 131 من أصل 1000 طفل يولدون في البلاد الفقيرة يموتون قبل بلوغهم سنتهم الأولى. واليوم، 36 من أصل 1000 طفل يموتون قبل بلوغهم سنتهم الأولى. وارتفعت نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية في بلد فقير نموذجي من 65% بين أقرانهم سنة 1960 إلى 100% اليوم. (يوجد عدد من البلاد التي تقل فيها النسبة عن 100%، لكن نسبة الالتحاق بالمدارس في أكثر من نصف البلاد الفقيرة تصل إلى 100% – لهذا تبلغ النسبة في بلد فقير "نموذجي" 100%). وكانت النسب الموازية للتعليم الثانوي أكثر إثارة حتى: 9% فقط سنة 1960، و70% اليوم. ورغم عدم تأثير المساعدات على النمو في أفريقية على الإطلاق، إلا أن القارة التي تحتاج بشدة إلى المساعدات شهدت انخفاضاً في وفيات الأطفال وارتفاعاً في نسبة الالتحاق بالدراسة الثانوية (انظر الشكل 21).

تنجح منظمات مثل صندوق النقد والبنك الدوليين بالفعل في اجتذاب مهنيين مكرّسين لمهمة محاربة الفقر. ويكون أداء موظفين يتمتعون بمعايير مهنية عالية أفضل مما تحققه حوافز وكالات المساعدات لإسعاد الأغنياء. وحتى إذا لم تنجح المساعدات عند القمة، يستطيع الموظفون عند القاعدة جني ثمار منها بطريقة ما. ويستطيع العمّال الميدانيون المحترفون اكتشاف مشاريع ينتج عنها فوائد حقيقية للفقراء – مثلاً، سياسة اقتصادية أفضل، صحة وتعليم أفضل؛ ومشاريع مياه وصرف صحي وطاقة كهربائية أفضل.




الشكل 20. وفيات الأطفال في أفريقية جنوب الصحراء الكبرى.




الشكل 21. معدل الالتحاق بالدراسة الثانوية في أفريقية.

ربما تنجح المساعدات في بعض القطاعات، مثل الصحة، التعليم والمياه والصرف الصحي. مثلاً، ربما يكون لوكالات المساعدات علاقة بتحسين وضع المياه والصرف الصحي في أفريقية. ومنذ 1970 ولغاية 2000، ارتفعت نسبة السكان التي تحصل على مياه نظيفة من 20% إلى 60%، وارتفعت نسبة المستفيدين من مشاريع الصرف الصحي من السُدس إلى الثلثين في بلد أفريقي نموذجي. ولا نستطيع التأكيد بأن المساعدات ساهمت في تحقيق هذه النجاحات لعدم وجود محاولة علمية جادة في وكالات المساعدات لتقييم تأثير مشاريعها على أرض الواقع، لكنها تمنح على الأقل بعض الأمل بأن المساعدات تجدي نفعاً أحياناً.

## توقعات السلوك البيروقراطي

توحي المفاهيم التي ناقشناها سابقاً أننا نحن البيروقراطيين سنكرس جهوداً أكثر للنشاطات الخاضعة لرقابة مشددة، وجهوداً أقل للنشاطات التي لا تخضع للرقابة. وفي السياق نفسه، سيكون أداء البيروقراطيين جيداً عندما يكون لديهم أهداف واقعية ملموسة، وسيئاً عندما يكون لديهم أحلام مبهمة غير واضحة المعالم. وسيكون أداؤهم جيداً عندما يكون هناك صلة واضحة بين الجهد والنتيجة، وسيئاً عندما تعكس النتائج العديد من العوامل إلى جانب الجهد. ويعملون بشكل أفضل عند وجود أهداف قليلة، وبشكل سيء عند وجود أهداف كثيرة. ويكون عملهم جيداً عندما يتخصصون بمعالجة بعض المشاكل القابلة للحل، وسيئاً عندما يحاولون تحقيق أهداف طوباوية. ويكون أداؤهم جيداً في حال توافر معلومات كافية حول ما يريده الزبائن، وسيئاً عند وجود حيرة بشأن تلك الرغبات. ويعملون جيداً عندما يتحمل الموظفون عند القاعدة المسؤولية، وبشكل سيء عندما يمسك المدراء في القمة بكل شيء.

تنقل كل هذه العوامل الإيجابية السلطة من المخططين إلى البحّاثة. وعندما تلبي جهود المساعدات هذه المقاييس، يوفّر البحّاثة نتائج ظاهرة للعيان تلمّع صورة البيروقراطية الخارجية، وتحميها في بيئة عدائية سياسياً.

للأسف، هناك مناطق واسعة من جهود المساعدات لا تلبي معيار الفرص المفضلة للنجاح، وتترك السلطة في أيدي المخططين. ونتوقع أن يكون أداء البيروقراطيين أسوأ من المؤسسات الخاصة في تقديم الخدمات بناء على طلب زبائنهم، لأن هؤلاء أقل تحملاً للمسؤولية أمام زبائنهم المحتملين - الفقراء. وربما يعكس غياب المقاربة العلمية لتقييم أفعال البيروقراطيين أيضاً غياب القدرة على تحمل المسؤولية.

يكون أداء وكالات المساعدات أفضل عندما تستطيع توظيف مهنيين يكرّسون لها جهدهم، وأقل جودة عندما يكون هناك ضغط سياسي لتوظيف كادر بناء على معايير أخرى. وسيكون جذب المهنيين أسهل عندما يدعم إنجاز مهام محددة بدقة معنويات الموظفين.

نستطيع استعمال هذه التوقعات للتأمل في كيفية نجاح بعض القصص. وربما يكون التدخل الصحي أكثر نجاحاً لأن النتائج محددة بدقة ويمكن ملاحظتها بسهولة - يمكن إحصاء عدد الوفيات الناجمة عن مرض معين. ويمكن مراقبة أمراض معينة؛ والحصول على استجابة حول حسن أداء الوكالة في معالجة مرض معين، والتكيف وفقاً لذلك. وربما يستفيد الحقل الصحي من وجود منظمة كبيرة لها هدف واحد هو تحسين الصحة - منظمة الصحة العالمية. وفي حال وجود مؤشرات نجاح مرئية، يمكن حتى للجهود من القمة إلى القاعدة أن تجدي نفعاً. وتتضمن حملات التلقيح التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية، التي يعود لها جزء من الفضل في خفض وفيات الأطفال، إشرافاً كبيراً من القمة إلى القاعدة؛ لكن هناك استجابة من القاعدة عبر معدلات انتشار اللقاحات. وبشكل مشابه، يمكن مراقبة معدلات الالتحاق بالتعليم بسهولة، وينتج عن زيادة معدلات التعليم سرعة في الحصول على المعلومات. وبطريقة مماثلة، تستطيع مشاريع التغذية مراقبة وزن وطول الأطفال، وتحصل بالتالي على استجابة (معلومات) أفضل حول ما إذا كانت جهودها تجدي نفعاً. ويساعد بروز أهداف الصحة، التعليم والتغذية في معظم تاريخ المساعدات الخارجية، والاتفاق بين كل المدراء على تلك الأهداف، في تسهيل تحقيق إنجازها. وتعكس النجاحات في توسيع خدمة إيصال المياه النظيفة

والصرف الصحي نجاح وكالات المساعدات في إنجاز مشاريع البنى التحتية الظاهرة للعيان أكثر من تحقيق أهداف مبهمة (وغير ملموسة).

لدى الخروج من نطاق المشاريع، نجد أن للمساعدات التي تروّج للإصلاحات التدريجـيـة، مثل تخفيف التمسّك بالشكليات أو إيجاد أنظمة مصرفية أفضل، نتائج ظاهرة للعيان - مثل عدد الأيام اللازمة للبدء بعمل جديد، عدد الوظائف الجديدة أو عدد عمليات المصارف الفاشلة. ونأمل عند اعتماد سياسة تدريجية تحقيق نتائج أفضل من المساعدات التي تروّج لإصلاحات شاملة، حيث لا يمكن لأحد أن يحدد أسباب النتائج المختلفة.

الـصلة من الجهود والمدخلات - أدوية، لقاحات، طعام، بناء صفوف وبنى تحتـية لإيصال المياه، توليد الطاقة، تبسيط الإجراءات... الخ - إلى النتائج أبسط وأوضـح في الصحة، التعليم، التغذية، المياه، الكهرباء وسياسة الإصلاح التدريجية منها مع أهداف عامة أخرى مثل كيفية تحقيق نمو اقتصادي شامل. وسيكون سهلاً تحديـد مـا يـريده الزبائن في تلك القطاعات - من الواضح أن الأطفال الذين يتضورون جوعاً يريدون الطعام. ويسلك البحّاثة طريقاً داخلياً عندما يكون هناك أمـل بتحقيق نتائج ظاهرة للعيان في تلك المناطق، رغم البيروقراطية التي تحيط بهم من بين أيديهم ومن خلفهم.

بالطـبع، لـن يكـون نسب أي نجاح إلى البحّاثة وأي فشل إلى المخططين منطقياً. وبدلاً من ذلك، لدينا توقعات معينة يمكن إخضاعها للاختبار ترتكز على تطـور تحقـيق نتـيجة مـا تدريجياً، ومدى ظهورها للعيان ودرجة تحمّل الفرد للمـسؤولية. ويـبدو تحقـيق محـصلة تدريجية، ظاهرة للعيان يتحمل فيها الفرد مـسؤولياته، مـثل إيصال المياه النظيفة إلى قرية، من اختصاص البحّاثة؛ فيما تبدو محـصلة عامـة، غـير مرئية لا يتحمل فيها أحد المسؤولية، مثل المساهمة في النمو الاقتـصادي، من اختصاص المخططين. وتبدو المشاريع التي تضع أهدافاً تدريجية، ظاهـرة للعيان، يتحمل فيها الفرد مسؤولياته قادرة على تحقيق النجاح؛ فيما تبدو المـشاريع التي يكون فيها الأهداف عامة، والجهود المبذولة غير ظاهرة للعيان، ولا يتحمل فيها أحد المسؤولية معرّضة للفشل.

هـــذه القـــصة مقبولة ظاهرياً، لكنها تتطلب إمعان التفكير بها لأن وكالات المساعدات لا تمتلك حوافزَ كافية لإجراء عمليات تقييم (مستقلة) حول ما يجدي نفعاً والأسباب المؤدية لها.

## حجم المساعدات

كـــان التركيز على المؤشرات الظاهرة للعيان أقل إنتاجية في مجالات أخرى. ونظـــراً إلى أن الهدف تنمية وتطوير البلاد الفقيرة، كان على وكالة المساعدات أن تظهر تقدماً على طريق تحقيق تلك الرؤية. وعندما تكون مساهمة الوكالة في منتج التنمـــية غير ظاهر للعيان، يحاول مخططوها الترويج لحجم *مدخلات* التنمية. وأحد المؤشرات الظاهرة للعيان التي تروّج لها وكالات المساعدات هو مقدار الأموال التي يـــنفقونها. وما كتبته "جوديث تندلر" حول المساعدات الخارجية سنة 1975 يبدو صحيحاً بالقدر نفسه اليوم:

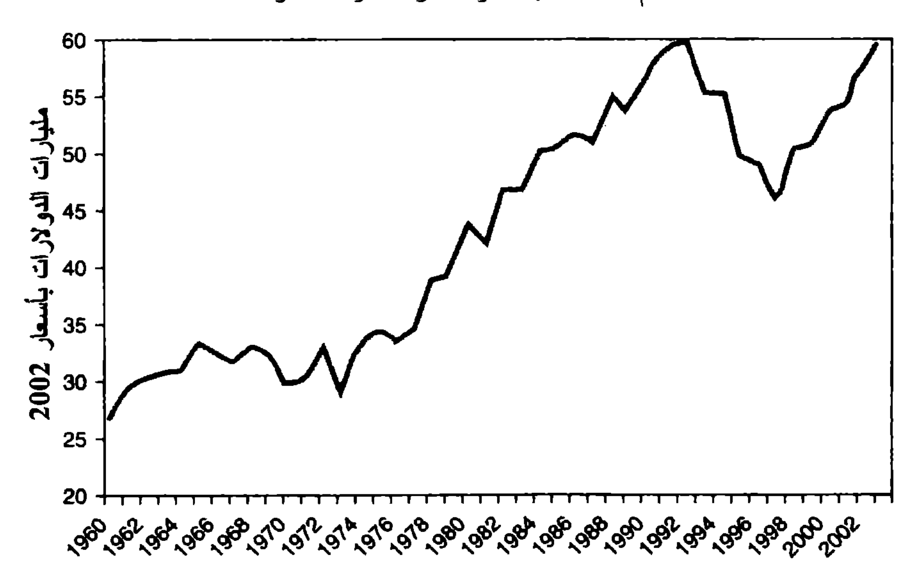
> **"إدراك منظمة المانحين للمهمة، حينها، لا يرتبط بالضرورة بالتنمية الاقتصادية ولكن بالتزام الموارد، وحركة الأموال... ويبدو تقدير رأس المال الكلي الضروري لدفع التنمية فيما يتعلق بالعرض معياراً ضمنياً تستدل به منظمات المانحين لتحديد سلوكها والحكم على أدائها... وبرز المقياس الكمي متفوقاً نتيجة للتقصير. ويبدو صعباً التحقق من معايير أخرى للنجاح أو الفشل في جهود دفع التنمية".**

اكتـــسب رئيس البنك الدولي السابق "روبرت مكنمارا" خبرة كبيرة جمعت بـــين الـــتدخل العسكري وبرنامج المساعدات في فيتنام. وكان "مكنمارا" مولعاً باستعمال الأرقام لمراقبة النجاح في حرب فيتنام، مثل عدد القتلى. وحالما انتقل إلى البـــنك الـــدولي، كان مقياسه الرقمي للنجاح أبسط - حجم القرض: "اقترحنا مـــضاعفة عمليات البنك في الفترة المالية 1969-73 مقارنة بفترة الخمس سنوات السابقة 1964-68. وقد استطعنا تحقيق ذلك الهدف" ("مكنمارا"، 1973).

ركّـــز المدافعون عن الفقراء طوال عقود طويلة على زيادة حجم المساعدات الخارجـــية. وتعرض الزيادة المقترحة ولعاً غريباً بمضاعفة المساعدات: "يبلغ التدفق الحـــالي لمساعدات التنمية الرسمية نصف الهدف المتواضع المحدد في استراتيجية الأمم المـــتحدة المقبولة عالمياً لعقد التنمية الثاني" ("مكنمارا"، 1973). "إن خفض منظمة

معاهــدة شمال الأطلسي لإنفاقها العسكري بمقدار 10% فقط سيؤدي إلى مضاعفة المــساعدات" (البنك الدولي، تقرير التنمية الدولية، 1990). "إذا كنا جادين حول ضمان عولمة مفيدة وتحقيق أهداف التنمية المتعددة التي وقعنا عليها جميعاً، ينبغي أن نــضاعف مساعدات التنمية الرسمية من مستواها الحالي إلى ما يقرب من 50 مليار دولار ســنوياً" (رئيس البنك الدولي "جيمس ولفنسون"، 2001). ووافقت دراسة تقنــية للبــنك الــدولي حــول كلفة تحقيق أهداف تنمية الألفية على مضاعفة المــساعدات: "زيــادة في المساعدات الخارجية بمبلغ يساوي المساعدات الحالية... خطــوة بالغــة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية" (البنك الدولي، 2002). وتزايدت المــساعدات بالفعل خلال تلك الفترة عندما كانت الوكالات تشدد على الحجم (انظر الشكل 22).

وضــع رئــيس الوزراء البريطاني "طوني بلير" ووزير المالية "غوردون براون" زيــادة المــساعدات الخارجــية، وخصوصاً إلى أفريقية، على رأس جدول أعمال اجــتماعات الــدول الثماني الكبرى سنة 2005. الزيادة المقترحة: مضاعفة الرقم الحــالي. وفي كتابه سنة 2005 "نهاية الفقر"، دعا "جيفري ساكس" إلى مضاعفة المساعدات سنة 2006، ثم مضاعفتها تقريباً مرة أخرى بحلول سنة 2015.




**الشكل 22. المساعدات الخارجية 1960-2003.**

انخفضت المساعدات في النصف الأول من التسعينيات، وربما عاد سبب ذلك إلى انتهاء الحرب الباردة والإرهاق من النتائج الهزيلة. بكل الأحوال، بدأت موجة جديدة من توسع المساعدات في الألفية الجديدة، ولا تظهر أي إشارات على تراجعها في ظل الحرب الدولية على الإرهاب[8]. ووافقت مجموعة الثماني بالفعل في تموز/يوليو 2005 على مضاعفة المساعدات إلى أفريقية.

المشكلة الوحيدة هي أن حجم المساعدات الخارجية مُدخل للتنمية، وليس نتيجة لها. ويبدو غريباً أن يركّز البيروقراطيون والسياسيون على المدخل - الدولارات التي يتم إنفاقها. ولن يجرؤ منتجو فيلم *"المرأة-القطة"* في هوليوود، والذي كان الأسوأ سنة 2004، على الدخول في مناقشة مع المشاهدين بأن منتجهم لم يكن سيئاً جداً لأنهم أنفقوا 100 مليون دولار على إنتاجه. ونستطيع أن نفهم التركيز على حجم المساعدات فقط لأنه يعكس المشكلة التي تنتاها بأن الأغنياء الذين يدفعون ثمن التذاكر ليسوا هم من يشاهدون الفيلم.

يوجد حل لهذه المشكلة الخاصة، نظرياً على الأقل. وينبغي أن لا تعتبر الدول الغنية التي تسيطر على وكالات المساعدات طرق إنفاق المساعدات (والإنفاق الذي تموله) مقياساً للنجاح. وحاولت وكالات المساعدات عدم التركيز على طرق إنفاق المساعدات بأنفسها، لكن دون جدوى، لأن لذلك نتائج سياسية يستفيد منها المانحون. وينبغي أن يقوم منتقدو المساعدات بإقناع شعوب الدول الغنية والسياسيين بعدم مكافأة وكالات المساعدات وفقاً لمقدار الأموال التي تنفقها؛ العِبْرة بالنتائج.

## "يوسمايت سام" في الاستواء

امتلك المدراء في قمة وكالات المساعدات حافزاً لإبداء جهد يظهر أمام العامة في الدول الغنية. ودفعهم ذلك إلى وضع العديد من أطر العمل، قوى العمل، التقارير والاجتماع برجال الدولة. وقال تقييم البنك الدولي عن نشاطاته سنة 1997 بعنوان "قوة العمل داخل الوكالة لإحداث بيئة مناسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية" أنه "لاحقاً لمؤتمرين رئيسيين عُقدا خلال الفترة

1994-1995: قمـــة كوبنهاغن الاجتماعية (آذار/مارس 1994) ومؤتمر النساء الدولي الرابع (أيلول/سبتمبر 1995)"؛ ترأس البنك الدولي "تسعين مؤتمراً رسمياً وقدّم مداخلات أساسية لثمانية وثلاثين اجتماعاً رسمياً ترأسها مانحون آخرون". وبطـــريقة مماثلة، ناقش برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أحد تقاريره نجاحه في عقد الاجتماعات:

> **تم استعمال موارد صندوق الثقة لدعم إعداد ونشر وجهات النظر المتعلقة باتفاق القطاع الاجتماعي في سبعة بلاد أفريقية... وتم الانتهاء من إعداد خمسة من تلك التقارير بشكل نهائي، وتم أو سيتم إقامة ورشة عمل لمناقشة نتائجها وتوصياتها. وتم طرح النتائج المبدئية لتلك الدراسات في ثلاثة اجتماعات إقليمية، شارك في رعايتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، والتي كان الهدف منها إعلام صانعي القرار بمبادرة 20|20 وإعدادهم للاجتماع الدولي الذي سيجري في هانوي في تشرين الأول|أكتوبر 1998"[9].**

"أصدر مشروع ألفية الأمم المتحدة تقريراً سنة 2005 يلخص اجتماعات عشر مجموعات عمل مختلفة، والتي بنت بالمقابل على ما حققته مجموعة عمل سابقة حول الفقـــر والتنمـــية الـــتي أصـــدرت تقرير 2004، والذي يلخص الاجتماعات التي استـــضافتها لجـــنة الأمم المتحدة الاقتصادية حول أفريقية (بمساعدة برنامج الأمم المـــتحدة الإنمائي في إثيوبيا)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي (بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تايلاند).

بطـــريقة مماثلـــة، بـــذلت وكالات المساعدات الكثير من الجهود في التقارير المكـــتوبة. ووضـــعت تقاريـــر لبعضها البعض ولوسائل الإعلام في الدول الغنية. وتضمن تقرير مشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين مؤلف من 256 صفحة حول تحقيق "أهداف تنمية الألفية" في نيسان/أبريل 2005 تقارير كل من: "دليل بمجموعة العمل حول فاعلية المساعدات وممارسات المانحين، دراسات الشراكة الاستراتيجية الخاصة بأفريقية، ودراسة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الخاصة بأفريقية - مراجعة مشتركة لفعالية التنمية في سياق الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقية[10].

في أواخـــر سنة 2004 وبداية 2005، صدر إلى جانب تقرير الأمم المتحدة في 3751 صـــفحة بعـــنوان "الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق أهداف تنمية الألفية"، تقرير الحكومة البريطانية في 453 صفحة بعنوان "مستقبلنا المشترك: تقرير

لجنة أفريقية"، إضافة إلى آخر تقارير صندوق النقد والبنك الدوليين في 1246 صفحة المتضمن مرجع "استراتيجيات محاربة الفقر".

ناقش البنك الدولي سنة 2001 أطر العمل التي قدّمتها منظمات مساعدات مختلفة، والتي استعملت فيها جميعها المدخلات نفسها. "تقييم الأمم المتحدة العام للبلد، عمل البنك الاقتصادي والقطاعي، وأعمال صندوق النقد الدولي في التحليل والمساعدات التقنية التي ساهمت في وضع قاعدة تحليلية لاستراتيجيات الحكومات في محاربة الفقر. ورحب [البنك الدولي] أيضاً بقرار الاتحاد الأوروبي ببناء برامج مساعداته لأفريقية وبلاد الكاريبي والمحيط الهادي انطلاقاً من "استراتيجيات محاربة الفقر". وفي سنة 2002 وحدها، تضمنت أطر عمل البنك الدولي تلك المقررات الناتجة عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وقمة مجموعة الثماني حول أفريقية وأهداف تنمية الألفية في كاناناسيكس؛ وقمة جوهانسبرغ حول التنمية المستدامة. وبعد استراحة قصيرة، شهدت سنة 2005 المزيد من القمم وأطر العمل، مع لجنة "بلير" حول أفريقية؛ قمة مجموعة الثماني في غلينغليز، اسكتلندا حول أفريقية وأهداف تنمية الألفية في تموز/يوليو؛ وقمة الأمم المتحدة حول أهداف تنمية الألفية في أيلول/سبتمبر.

يؤكد توالي القمم وأطر العمل التوقع بأن جهود وكالات المساعدات ستنحرف عن اعتماد مدخلات يمكن رؤيتها (رافق تلك القمم وأطر العمل الكثير من التغطية الإعلامية). وتؤكد أطر العمل والقمم أيضاً التوقع بأن وكالات المساعدات ستعتنق مبدأ *المسؤولية* الجماعية، لأن القمم تعد مناسبات لإطلاق التزام *مشترك* بتحقيق أهداف عالمية عامة، فيما تعتمد أطر عمل الوكالات المختلفة على بعضها البعض.

يتم مكافأة وكالات المساعدات على قيامها بوضع الأهداف بدلاً من تحقيقها، لأن الأهداف ظاهرة للعيان أمام شعوب الدول الغنية فيما النتائج ليست كذلك. وظهر تأثير جانبي غير متوقع لازدياد نشاط مجموعات ضغط المنظمات غير الحكومية في توسيع مجموعة الأهداف التي تحاول المساعدات الخارجية تحقيقها. وحيث إن كل مجموعة ضغط لا تأخذ بالاعتبار تأثير مطالبها من المساعدات القليلة

والمـــوارد الإدارية للوكالات على الجماعات الأخرى، يعمل كل منها على المغالاة في التركيز على أهدافه. ويمثل ذلك نظيراً لمشكلة "المأساة المشتركة" التي ترعى فيها الكـــثير من الأبقار في مراعي ملكيتها مشتركة. ولجعل الأمور أسوأ، تعرضت كل وكالـــة مساعدات منفصلة لضغط سياسي لتبني كل الأهداف التي تناسب جمهور الناخـــبين في كـــل دولـــة غنية على حده. ويعود سبب ذلك إلى أن كل وكالة مـــساعدات ثنائـــية تخضع لسياسات وأهداف البلدين اللذين يمولانها، فيما تكون الـــوكالة المـــتعددة الجنسيات مثل البنك الدولي معرضة للضغوطات من كل أنحاء العـــالم. ورغم أن هذا الكتاب يشدد على فضائل المعلومات وتحمل المسؤولية، إلا أنهـــا تلـــك المعلـــومات من المستفيدين المحتملين، وليست المعلومات من جماعات الـــضغط في الـــدول الغنـــية التي لا تمثل الفقراء مما قد يجعل الأمور أسوأ بدلاً من تحسينها.

النتـــيجة النهائية أن وكالات المساعدات مثل "يوسمايت سام" تطلق النار في كل الاتجاهات. ويتعرض المدراء في القمة للضغط لإطلاق وعود بتحقيق كل شيء.

مـــثلاً، أطلـــق رئيس البنك الدولي "جيمس ولفنسون" مبادرته بعنوان "إطار عمـــل تنمـــية شامل" سنة 1999، مع قائمة تضم أربعة عشر بنداً، لكل منها بنود فرعية. وما يحسب للرئيس "ولفنسون" أنه أدرك أن التنمية معقدة. بكل الأحوال، تبين أن تلك القائمة التي تضع إطاراً لعمل البنك الدولي في مقاربته لهذا التعقيد غير عملـــية. وتتضمن القائمة الطويلة "بناء القدرة"، "الملكية، العقد، العمل، الإفلاس، المـــصطلحات التجارية، قوانين الحقوق الشخصية"، "معايير مقبولة دولياً للمحاسبة والتدقـــيق"، "دروس مـــن الممارســـة وتاريخ من الشعوب والمجتمعات الأهلية"، "اســـتراتيجية للـــصرف الصحي"، [تخفيف]"استعمال الحطب والفحم"، "تشغيل أجهـــزة المـــذياع دون مدخرات (بطاريات)"، "[الحفاظ على]"المواقع التاريخية، الحرف والكتب، لكن أيضاً التراث المنقول شفهياً والفنون"، "حلول مدمجة للتنمية الريفية" و"قوانين مناسبة"[(11)]. ورفعت قمة جوهانسبرغ حول التنمية المستدامة سنة 2002 ســـقف الـــتوقعات بإقـــرارها 185 توصـــية للدول الغنية والفقيرة، بينها "الاستعمال الفعّال لروث الأبقار".

أنشأ مشروع ألفية الأمم المتحدة إطار عمل آخر سنة 2005 بمساعدة 250 خبير تنمية، وأنجز ثلاثة عشر تقريراً من عشر مجموعات عمل. وساعد كل ذلك المشروع في الخروج بإطار العمل هذا، مع أهدافه الدلالية الثمانية عشر لأهداف تنمية الألفية الثمانية، وتوصياته الرئيسية العشر (هي في الواقع ست وثلاثون توصية عندما نحسب كل البنود الفرعية)، "إطار عمل استثماري واسع، ينطلق من الحاجات في القاعدة ليصل إلى الأهداف في القمة خلال عشر سنوات"، سبع عشرة مهمة عاجلة ينبغي إنجازها فوراً، سبعة "استثمارات رئيسية وتغييرات سياسية" وعشر مشاكل ينبغي حلّها عبر نظام المساعدات الدولي.

في الوقت نفسه، دفعت وكالات المساعدات الحكومات المتلقية وعمّالها المعنيين مباشرة بذلك إلى الجنون عندما أعلنت أن كل هدف يمثّل الأولوية رقم واحد. والوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفقراء يعني أن الجهود الكبيرة تنصب على تحقيق أهداف قليلة الكلفة عالية الفائدة، وأنه لا توجد جهود مكرّسة للأهداف ذات الكلفة العالية والفائدة القليلة. ويدرك الجميع أن العمل كثيراً على أحد الأهداف يعني ضمناً إهمال هدف آخر - السياسيون والبيروقراطيون خائفون من كلمة "تسوية" (مقايضة).

يشبه بيروقراطيو المساعدات أولادي، الذين عندما كنت أطلب منهم الاختيار بين لوح شوكولا والمثلجات في صغرهم، كانوا يقولون "كليهما". وتقوم وكالات المساعدات بإنجاز القليل من كل هدف، مما يضيّع مكاسب التخصص ويترك النشاطات قليلة الكلفة/عالية الفوائد دون تمويل كافٍ. ويتبع ذلك أن مقاربة مجتمع المساعدات في "فعل كل شيء" تفشل في الوصول إلى أكبر عدد من الناس المحتاجين. ويتحدث مدراء وكالة المساعدات حول وضع أولويات، لكن سلوكهم يكون مغايراً - الحوافز السياسية لإنجاز مقادير رمزية من كل شيء قوية للغاية.

على النقيض من ذلك، يقدم بحّاثة السوق الحرة للأغنياء سلعاً وخدمات متخصصة تلبي حاجات المستهلك، وليس "إطار عمل" شامل يقدم كل شيء للمستهلك. ويدفع المستهلكون ثمن طلبهم بأن يلبي المنتج أهدافاً إضافية، وليس هناك "مأساة مشتركة" لزيادة الطلب على منتج واحد. ويقوم المستهلكون بمقارنات بين المنتجات المتماثلة، ويختارون المنتج الذي يرضيهم بأقل سعر ممكن.

شــدّد الاقتــصاديون مــنذ "آدم سمــيث" أيضاً على المكاسب الكبيرة من التخــصص، ممــا يؤكد بأن المنظمات والأفراد ينبغي أن يركزوا على أشياء قليلة ويتجاهلوا الأخرى. وتستطيع الشركات تلبية حاجات المستهلكين بكلفة أرخص عندما تكون متخصصة ولديها أهداف محدودة، وتنحو الأسواق الحرة أيضاً إلى فرز مــورّدين متخصصين. ولن يذهب أحدكم أبداً إلى طبيب أسنان يكون في الوقت نفسه ميكانيكي سيارات ومقدم برنامج حواري. ولا يعاني السوق من أي مشكلة في تلبية حاجات المستهلكين المتعددة مثل طب الأسنان، إصلاح السيارات، وتقديم الــبرامج الحوارية. ويعود السبب في ذلك إلى أن السوق اللا مركزي ينسق، عبر نظام السعر، العروض المتخصصة لكل تلك الخدمات.

تتميز الديمقراطيات الغنية أيضاً ببيروقراطيات أكثر تخصصاً من تلك الموجودة في مجــال المساعدات الخارجية. وتستطيع كل مجموعة مصالح التركيز على ما يلبي حاجاتهــا. وتــتولى الحكــومات المحلية القضايا المحلية، والحكومة الوطنية القضايا الوطنية.

يكمــن جــزء من الحل في تغيير سوق الدول الغنية السياسي الذي تواجهه وكــالات المــساعدات. وإذا أرادت الحكومات الغربية والمنظمات غير الحكومية تحــسين حياة الفقراء فعلاً، سيتطلب الأمر الكثير من الشجاعة السياسية للاعتراف بــأن القيام بكل شيء مجرد خيال. وينبغي أن تقتنع شعوب الدول الغنية بأن جعل حــياة الفقــراء أفــضل يتطلب اعتماد القليل من الطرق المحددة التي يمكن عبرها لوكالات المساعدات تحقيق الإنجازات.

## تقارير جيدة

بعــض التقارير التي تعدّها وكالات المساعدات جديرة بالملاحظة. وتتقاطع رؤى صــندوق الــنقد والبنك الدوليين حول حاجات البلاد الفقيرة في جهودهما المستندة إلى الأبحاث التي يقومان بها. ويوجد في كلتا المؤسستين أقسام بحث كبيرة تكــرس جهودها لدراسة قضايا التنمية، ويعمل بها باحثون يحترم المجتمع الأكاديمي الخارجــي مهنيتهم. وينشر هؤلاء مقالات كثيرة في صحف أكاديمية محترمة. ويعد

هــذا مثالاً عن قيام الموظفين من القاعدة بمراقبة المعايير المهنية، ويكونون مسؤولين أمــام العالم الخارجي عن جهودهم، مع تمتعهم بالسلطة والحوافز لتقديم أداء جيد. ويناقش هذا الكتاب بشكل واسع عمل باحثي صندوق النقد والبنك الدوليين.

خــارج أقــسام الــبحث، يوجد العديد من المهنيين الآخرين في وكالات المــساعدات الــذين يكرّسون جهودهم لإعداد تحليلات دقيقة جداً حول مشاكل التنمــية. ويــضع مثل هؤلاء المهنيون العديد من التقارير والدراسات القيّمة حول التنمية. وتقدم أحكام العالم الخارجي حافزاً لهم لنشر شيء مفيد.

الإصــدار الرئيسي لصندوق النقد الدولي هو "حال الاقتصاد العالمي"، ويعدّ تحلــيلاً قيّماً للغاية حول حالة الاقتصاد العالمي والتوقعات المستقبلية بشأنه. ويحظى بتغطية إعلامية واسعة عند صدوره.

التقريــر الرئيــسي الــذي يعدّه البنك الدولي كل سنة هو "تقرير التنمية العالمــي". ودرس ذلك التقرير سنة 2004 العوامل التي تؤثر في تقديم الحكومة لخــدمات مــثل الصحة والتعليم. وقال "شانتا ديفارجان"، مدير تقرير التنمية العالمــي ســنة 2004: "تجدي الخدمات نفعاً عندما يكون الفقراء مركز اهتمام الخدمة – عندما يستطيعون تفادي الموردين السيئين، ويكافئون الموردين الجيدين بأن يكونوا زبائنهم، وعندما تكون أصواقم مسموعة من قبل السياسيين – أي، عندما يمتلك مقدمو الخدمة الحوافز لخدمة الفقراء"(12). كان تقرير التنمية العالمي سنة 2002 حول مؤسسات تحقيق الرخاء. وكتب "رومين إسلام"، مدير تقرير التنمــية العالمــي ســنة 2002، حول الحاجة لتكييف المؤسسات مع العادات والتقالــيد المحلية، إضافة إلى ضرورة حصول المانحين والحكومات على معلومات من المواطنين. وتدل هذه الأمثلة على أن بعض الباحثين في البنك الدولي يعرفون أهمية المعلومات من الفقراء.

يضع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين تقارير حول المجتمعات الفقيرة، والــتي يمكــن الاطــلاع عليها من خلال موقعهما على الإنترنيت. وتشكل هذه التقاريــر مجتمعة أفضل مصدر في العالم للمعلومات حول الوضع الاقتصادي للبلاد كل على حدة – يتجاهل الإعلام الأميركي معظمها.

# تنمية الصيانة الغائبة

للأسف، ينشأ عن حوافز إنتاج مدخلات ظاهرة للعيان تشابكات بين خدمات وكالات المساعدات وحاجات الفقراء. وكما هو واضح من قصة التنزاني في بداية الفصل، النقطة السلبية في نجاح الوكالات بناء طريق يراه الجميع هي فشلها (الأقل ظهوراً) في صيانة تلك الطريق. وطوال عقود، انتقدت تقارير المساعدات تجاهل تجهيزات التشغيل والصيانة بعد إنهاء مشروعات البنى التحتية. ورفض المانحون دائماً تمويل الصيانة وتجهيزات التشغيل، مع اعتقادهم بأن تلك مسؤولية الحكومات المتلقية للمساعدات، حتى مع وجود طلب شديد على تلك السلع.

إضافة إلى الانحياز الواضح نحو الإنشاءات الجديدة، يعكس نقص تمويل الصيانة الهدف المحير "الديمومة" (أفضل ما يمثّلها القصة الشائعة حول تزويد الإنسان بالسمك أم تعليمه الصيد). ويتخيل المانحون أن استلام الحكومات المحلية لتلك المشاريع يجعل من الضروري التفكير بأن تلك نهاية المطاف[13]. وكان ذلك يبدو منطقياً سابقاً، لكن عقوداً من الأدلة تظهر بأن ذلك الكلب لا يصيد. ويعتقد "مايكل كريمر" من هارفرد و"إدوارد ميغويل" من بيركيلي أن محاولة جعل المشروع "مستداماً" تضمن عادة عدم "استمراريته". وحيث إننا رأينا لغاية الآن ضعف التزام العديد من الحكومات في مجال التنمية، وعدم قدرة المانحين على تغيير الحكومات، لا يتم في العادة تسليم المشروع. لكن المانحين ينأون بأنفسهم عن هذا الهدف العملي ولكن غير المرن.

هذا مثال آخر على أن تبني هدف طموح جداً بدلاً من السعي لتحقيق هدف معقول يعقّد الأمور بدلاً من تحسينها. ولدى محاولة تحقيق هدف غير عملي من "المشاريع المستدامة" (تعني المشاريع الجديدة التي تتضمن تغيير سلوك الحكومة بحيث تستطيع تولّي إدارة تلك المشاريع)، فشل المانحون في تحقيق مهام بسيطة مثل بناء طرق جيدة الصيانة، تزويد الأطفال بالكتب المدرسية والعيادات بالأدوية.

إليكم إحدى الطرق لجعل المساعدات تجدي نفعاً: ينبغي أن يتحمل المانحون المزيد ويقوموا بتمويل صيانة الطرق، الكتب المدرسية، أدوية العيادات وتكاليف

التشغيل الأخرى لمشاريع التنمية. وتستطيع الحكومات التي تعاني اضطراباً سياسياً ولا تقوم بالصيانة التركيز على أشياء أخرى.

تظهر تقارير البنك الدولي الدورية حول أفريقية أنه يعرف حول مشكلة ضعف الصيانة، لكن الأهداف الشديدة الطموح تمنعه من إصلاحها: "تخرج المركبات والمعدات من العمل بشكل متكرر نظراً لفقدان قطع التبديل، الإصلاح، الوقود أو الضروريات الأخرى. وتفتقر المدارس إلى أموال التشغيل اللازمة لدفع الرواتب وتأمين مستلزمات التعليم، وتفتقر محطات البحث الزراعي إلى الأموال اللازمة لإجراء اختبارات حقلية. وتعاني الطرق، المباني العامة ومرافق المعالجة من غياب الصيانة" (البنك الدولي، 1981). "تفتقر طواقم صيانة الطرق إلى الوقود والإسفلت... يحتاج المدرسون إلى الكتب والطباشير... ولا يوجد لدى موظفي الصحة أدوية يوزّعونها" (البنك الدولي، 1986). "تفتقر المدارس الآن إلى الكتب، والعيادات إلى الأدوية ولا يوجد صيانة للبنى التحتية" (البنك الدولي، 1989). "تحتاج 50% من شبكة الطرق الريفية إلى إعادة تأهيل" (البنك الدولي، 1995). "تعاني دول كثيرة من نقص حاد في التمويل، خصوصاً للعمليات، الصيانة والمدخلات غير المأجورة" (البنك الدولي، 2000).

قدّر باحثان في البنك الدولي هما "ديون فيلمر" و"لانت بريتشيت" أن عائد الإنفاق على الوسائل التعليمية المساعدة أعلى بأربعة عشر ضعفاً من عائد الإنفاق على المرافق المادية، لكن المانحين يستمرون في تفضيل المباني الظاهرة للعيان على الكتب المدرسية التي ربما لن يلحظها أحد[14]. وقلل ذلك من نجاح المانحين في زيادة نسب التعليم التي لاحظناها سابقاً. وارتفعت أعداد من يلتحقون بالدراسة، لكن جودة التعليم بقيت منخفضة.

## التنسيق

منذ أيام المساعدات الأولى، كان تركيز كل المشاركين على التنسيق بين كل وكالات المساعدات. وبعد قراءة الأدبيات، يستطيع المرء أن يقول بصعوبة "مساعدات" ولكن دون إضافة "تنسيق". وأحد أسباب الإفراط في بيروقراطية

المساعدات هو أن وكالات المساعدات المتعددة تحاول جميعها القيام بكل شيء، ما يعـــني أن إحداها تنسخ أعمال الأخرى (تتمتع كل وكالة مساعدات بحافز لتحقيق أهـــداف متعددة لإرضاء جمهور ناخبيها). وقالت لجنة مساعدات سنة 1969 أنه: "من الضروري بذل جهد مخلص لتنسيق أعمال مانحي المساعدات الثنائية والمتعددة الجوانب مع أعمال متلقّي المساعدات" (لجنة "بيرسون"، 1969). بعد ست وثلاثين سنة: "الوكالات الدولية المتعددة الأطراف لا تنسّق جهودها" (تقرير مشروع ألفية الأمم المتحدة، 2005).

تظهـــر هذه الدعوات المستقلة للتنسيق، والشكاوى حول فقدانه، أن الجميع يعرف أن التنسيق مطلوب لكنهم غير قادرين على فعل أي شيء لتحقيقه. بالطبع، جواب المخططين هو "خطة":

> [ينبغي أن تناقش الحكومة] استراتيجية المساعدات الخارجية... وتحدد بوضوح القطاعات والبرامج التي تحتل الأولوية في الحصول على تمويل المانحين... يمكن بعدها تطوير المزيد من استراتيجيات المساعدات الخارجية لقضايا رئيسية عبر مجموعات عمل قطاعية يشترك بها ممثلو المانحين الرئيسيين والوكالات ذات الصلة... ينبغي أن يتفق المانحون على تمويل الأولويات ضمن أطر عمل استراتيجية المساعدات الخارجية العالمية، بدلاً من الاتفاقيات الثنائية"[15].

يفاقم هذا الاقتراح إحدى المشاكل الرئيسية للمانحين المتعددين الذين يفتقرون إلى التنســـيق فيما بينهم عوضاً عن تحسينها - الضغط الهائل الذي يضعه المانحون على قلة من صانعي القرار في الحكومة المتلقية للمساعدات. ويسكب المانحون سيلاً كبيراً من أموال المساعدات، بعثات المانحين والمشاريع في قمع. ويكون الجزء الضيق من القمع الإدارة في الحكومة المتلقية. ويتطلب وضع خطة أخرى للتنسيق بين كل تلك الخطط بذل هذه الإدارة المزيد من الجهد.

قد فشلت خطط التنسيق في الوصول إلى تنسيق طوال أربعة عقود. والتنسيق مـــستحيل بمـــوجب نظام المساعدات الحالي، حيث تقدم كل وكالة تقارير لمدراء مخـــتلفين يمـــتلكون جـــداول أعمال مختلفة. ومرة أخرى، نرى المخططين ينأون بأنفـــسهم عـــن مشكلة غير قابلة للحل. وتخفف بعض التوصيات حول ضرورة التركيـــز على المشاكل القابلة للحل - مثل تخصص المانحين وتجاوز الحكومة - من تعقيدات التنسيق.

## فوائد متوازية، أضرار متوازية

الوكالات أقل فاعلية في مساعدة الفقراء ليس بسبب انخفاض صوت أو ضعف المعلومات (الاستجابة) من المستفيدين المحتملين وحسب، وإنما بسبب وجود زبائن أغنياء صاخبين - الدول الغنية التي تدفع الفواتير فعلياً. ونظراً لحاجة الوكالات لإرضاء جمهور الناخبين في الدول الغنية، تبذل غالباً جهدها لإنتاج آثار جانبية للدول الغنية في الوقت نفسه الذي تحاول فيه تطوير باقي العالم. لهذا تحصر الدول الغنية المانحة جزءاً من مساعدتها بشراء بعض صادراتها (المساعدات المشروطة). وتطلب الولايات المتحدة من المتلقين إنفاق ما يقرب من ثلاثة أرباع مبلغ المساعدات على شراء منتجات من الشركات الأميركية[16]. ولدى دول مانحة أخرى قيود مشابهة (رغم أن نسبة المساعدات المشروطة ليست عالية كما هو الحال مع مساعدات الولايات المتحدة). وفرض مثل تلك الشروط على تقديم المساعدات يقلل من قيمتها بالنسبة للمتلقي لأنها تقيد خياراته حول المنتجات التي يستطيع شراؤها والمصدر الذي يحصل عليها منه. والمساعدات التقنية للبلاد الفقيرة أسوأ من ذلك، لأن الدول الغنية تصرّ دائماً على أن يكون مواطنوها المستشارين التقنيين. لهذا، يعود جزء كبير من المساعدات التقنية إلى بعض مستشاري الدولة الغنية المانحة الذين يخرجون بنتائج كبيرة بعد الإطلاع على مشاكل البلد الفقير لمدة أسبوعين. (تظهر المساعدات المشروطة نفاق الدولة الغنية، لكن هذا النفاق ليس السبب في فشل المساعدات في رفع النمو - انظر الفصل الثاني).

تعي وكالات المساعدات أيضاً الحاجة لمكافأة التحالفات السياسية للدول الغنية بالمساعدات. ويؤثر عدد المرات التي يصوت فيها البلد المتلقي مع المانح في الأمم المتحدة، وفيما إذا كان المتلقي مستعمرة سابقة للمانح، في قيمة المساعدات التي يتلقاها ذلك البلد[17]. وبعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، منحت الوكالات مساعدات جديدة للحلفاء في الحرب على الإرهاب، مثل دول وسط آسيا، باكستان وتركيا.

## التقييم

إذا كانت البيروقراطية تمتلك أهدافاً غامضة تضعها الدول الغنية لها، وتتحمل المسؤولية أمام المستفيدين المحتملين، الفقراء، يكون الحافز لاكتشاف ما يجدي نفعاً ضعيفاً. ورغم القيام بعملية التقييم منذ زمن طويل فيما يخص المساعدات الخارجية، إلا أنها غالباً ما تكون تقييماً ذاتياً يستعمل تقارير من الأشخاص أنفسهم الذين ينفذون المشروع. ولن يدرس طلابي في جامعة نيويورك بجد كبير إذا منحتهم الحق بأن يضعوا العلامات لأنفسهم.

حاول البنك الدولي منح بعض الاستقلالية لـ "قسم تقييم العمليات"، الذي يقدم التقارير مباشرة إلى مجلس إدارة البنك، وليس رئيسه. وبكل الأحوال، بقي الموظفون ينتقلون جيئة وذهاباً بين ذلك القسم وبقية أقسام البنك الدولي؛ وإجراء تقييم سلبي قد يؤذي مسيرة موظف المهنية. زتقييم القسم غير موضوعي. وتقود الطرق الغامضة إلى تقييمات خاطئة كما حدث في مالي:[18] "ينبغي أن نسأل كيف يمكن تسوية النتائج الإيجابية الكبيرة لعمليات التقييم مع محصلات التنمية الضعيفة الملاحظة خلال الفترة نفسها (1985-1995) ووجهات نظر السكان المحليين السلبية".

حتى عندما يشير التقييم الداخلي إلى الفشل، هل تحمّل وكالات المساعدات المسؤولية لأحد أو تغير ممارسات الوكالة؟ من الصعب اكتشاف ذلك عبر مراجعة شاملة لموقع تقييمات البنك الدولي على الإنترنيت. وأشار "قسم تقييم العمليات" سنة 2004 إلى أن ثمانية "تقييمات مؤثرة" تؤثر في أعمال المقترض باثنين وثلاثين طريقة مختلفة، لكنه لم يضرب سوى مثالين حول السلوك المتكلف داخل البنك الدولي نفسه (يجعل أحدهما الأمور أسوأ)[19].

يعرض عالم الإنسان "جيمس فيرغسون" دراسة تفصيلية نادرة عن مشروع مساعدات تقوم به وكالة خارجية مستقلة. وكان مشروع وكالة التنمية الدولية الكندية/البنك الدولي مخصصاً لمساعدة المزارعين في جبال ليسوتو (منطقة ثابا-تسيكا) على الوصول إلى الأسواق وتطوير أساليب حديثة في إدارة الثروة الحيوانية

وإنتاج المحاصيل. وكان المشروع سيقدم الخبرة الغربية لإدارة الثروة الحيوانية وإنتاج المحاصيل التي تدر أرباحاً وفيرة، وسيبني الطرق لتمكين المستفيدين من نقل منتجاتهم إلى السوق.

كانت المشكلة الوحيدة أن المستفيدين لم يكونوا مهتمين بالزراعة، لأن معظمهم كانوا مهاجرين يعملون في جنوب أفريقية. وكانوا يستطيعون الوصول آنذاك إلى الأسواق، ويعرفون منذ زمن طويل أن تلك المحاصيل ليست منافسة نظراً لضعف مقومات الزراعة في المنطقة. وكان المشروع الكندي/البنك الدولي في ثابا-تسيكا يسعى لتطوير الثروة الحيوانية وإنتاج المحاصيل، ويهدف إلى تحسين إنتاج المواشي بتطبيق إدارة علمية، وتقسيم الأرض إلى ثماني مناطق رعي منفصلة، يتم نقل قطعان المواشي بينها. ووعد مصممو المشروع بأن تسمح الإدارة العلمية أخيراً للأرض بإنتاج ضعف عدد الحيوانات الحالي، وأن يصبح وزن كل حيوان 20% أكثر. المشكلة الوحيدة أن المشروع لم يتمتع بالسلطة القانونية لتقييد الوصول إلى مناطق الرعي، لأن الأرض في ليسوتو مشاع للجميع ومالكي الحيوانات أحرار في رعيها أينما يشاؤون. ولم يكن هناك إدارة علمية للمشروع[20].

وعد المشروع بزيادة غلال الطعام بنسبة 300%. وبدلاً من ذلك، خسر مشروع البطاطا الإرشادي نظراً للأحوال الجوية السيئة، الأمراض وسوء الإدارة. ووقعت تجارب زراعة المحاصيل الأخرى ضحية لأحوال المنطقة الجوية التي تعاني من "الصقيع والبَرَد، وندرة سقوط الأمطار". واشتكى مدراء المشروع بأن السكان المحليين كانوا "متخاذلين" ولم "يعتقدوا أنفسهم مزارعين". وربما لم يعتقد السكان المحليون أنفسهم مزارعين لأنهم ليسوا كذلك - كانوا عمالاً مهاجرين في مناجم جنوب أفريقية[21].

كان الإنجاز الرئيسي للمشروع بناء الطرق التي أوصلت الشاحنات الجنوب أفريقية المحملة بالحبوب إلى المنطقة (تسببت بإخراج المزارعين القلائل المتبقين من العمل).

ينبغي أن يكون مراقبو وكالة المساعدات قاسين حول مثل هذه الكوارث، حتى إذا كان الهدف مجرد تقوية جماعة الضغط التي تنادي بتحمّل المسؤولية داخل

تلك الوكالة، بحيث نستطيع نقل السلطة من المخططين إلى البحّاثة. والطريقة المباشرة صعبة سياسياً: تقييم علمي مستقل فعلاً حول جهود المساعدات الخاصة؛ وليس تقييمات شاملة لبرامج التنمية على النطاق القومي، وإنما تقييم محدد ومستمر للتداخلات الخاصة التي تستطيع الوكالات أن تتعلم منها. ويبدو أن رفع الضغط السياسي عن وكالات المساعدات كفيل بتقديم حوافز لإجراء تلك التقييمات. وبدأت دراسة للبنك الدولي عن التقييم سنة 2000 بالاعتراف الآتي: "رغم مليارات الدولارات التي يتم إنفاقها على مساعدات التنمية كل سنة، لا تزال معرفتنا قليلة للغاية حول التأثير الفعلي للمشاريع على الفقراء"[22].

بعد سنوات من الضغط، أنشأ صندوق النقد الدولي "مكتب التقييم المستقل" سنة 2001. وأنشأ البنك الدولي بكل فخر سنة 2004 "مجموعة عمل تقييم أثر التنمية". وسوف تستعمل مجموعة العمل طرائق الاختبار العشوائية التي ناقشناها في الفصل الثاني لتقييم تأثير تداخلات منتقاة على المستفيدين المحتملين. وقد بدأت مجموعة العمل بإجراء عشرين تقييماً جديداً تشمل خمس قضايا (تحويل النقد المشروط في بلاد الدخل المنخفض؛ الإدارة النظرية؛ أساتذة العقود؛ استعمال المعلومات كأداة مسؤولية في المدارس؛ وبرامج تطوير الأحياء الفقيرة). ويبقى علينا أن نرى ما إذا كانت نتائج التقييم تغير الحوافز لتنفيذ برامج فعّالة في الجانب العملياتي للبنك الدولي.

التقييم - مع عواقب التقييم السيء - أحد المفاتيح الرئيسية لتحمل المسؤولية في مجال المساعدات. أنتم تقيّمون ما ننجزه نحن البيروقراطيين، وتحملوننا مسؤولية ذلك. وسينقل تحمّل مسؤولية المساعدات السلطة من المخططين إلى البحّاثة - ربما يستطيع شخص ما بعدها اكتشاف كيفية الاستمرار في ردم الحفر في تنزانيا.

## المشاركة عبر التخطيط؟

إذا كانت إحدى مشاكل المساعدات الخارجية أن الفقراء ليس لديهم السلطة الكافية لتحميل أي كان المسؤولية عن تلبية حاجاتهم، يظهر صندوق النقد والبنك الدوليان الآن بعض الاهتمام بهذه المشكلة. ويسعيان إلى منح دور ما لخيارات

الفقــراء. وزادا التركيز أخيراً على "مشاركة الفقراء". ويبدو جيداً أن يكون هناك بعض الاهتمام بمشكلة الاستجابة مع الفقراء.

بكــل الأحوال، يظهر هذا مدى تصلب الحوافز البيروقراطية على أن تكون العــربة المنتقاة للمشاركة من القاعدة إلى القمة هي خطة حكومية مركزية تفصيلية (اســتراتيجية محاربــة الفقــر المذكــورة سابقاً). ويقترح "مرجع البنك الدولي لاســتراتيجيات محاربــة الفقر" المكون من عدّة مجلدات بعض الخطط التفصيلية - ينبغي أن تتضمن استراتيجية محاربة الفقر إطار عمل للإنفاق المتوسط المدى يتم من خلاله:

> **"يضع وزراء القطاع خططاً استراتيجية متوسطة المدى تحدد الأهداف الرئيسية للقطاع، إلى جانب توقعاتهم حول المحصلات، النتائج والإنفاق (ضمن الحدود المتفق عليها في مجلس الوزراء). وينبغي أن تأخذ هذه الخطط بعين الاعتبار تكاليف كل من البرامج القائمة والجديدة. وفي وضع مثالي، ينبغي أن يكون الإنفاق محدداً ببرنامج مع حاجات التمويل اللازمة للرواتب، العمليات والصيانة، واستثمار مبوب بدقة"[23].**

للأسف، حتى عندما نأخذ مشاركة الفقراء بالحسبان، لا نستطيع التخلي عن التخطــيط المركزي. ويتضمن مثل هذا التخطيط دون شك منح المزيد من السلطة إلى المخططــين في القمــة، وليس التخفيف منها. وآخر شيء تريده البلاد الفقيرة لتحقيق مسؤولية ديمقراطية أكبر هو خطة تقوّي المسؤولين الذين يتمتعون بسلطات قوية أصلاً.

المــسؤولون الــذين يتكلمون حول "المشاركة" و"الملكية المحلية" لن يسمحوا بــنقل الــسلطة إلى السكان المحليين - الحوافز البيروقراطية ضد ذلك قوية للغاية. ووصف لي شخص أفريقي أسس مدرسة خاصة حيث كان يعيش فترة من الوقت إحباطه من التعامل مع المخططين الذين يسعون واهمين لــ "المشاركة". وكان ذلك الــشخص قد باشر بناء مدرسة تقدم تعليماً عالي الجودة في أفريقية، مع الكثير من المــنح للأطفــال الفقراء. وبدأ المشروع كله بأمواله الخاصة، لكنه التمس توسيع النــشاطات والمنح أكثر بالحصول على تمويل من مانحين أجانب. وخاطب إحدى وكالات المساعدات العالمية الرسمية يطلب فيها التمويل. ردّت الوكالة طلبه. وسأل

المؤسس عن السبب. لم تخبره، وقالت أن عليه إقامة الدليل على "الشراكة المحلية" للمشروع بعرض أفكاره الخاصة بغض النظر عما ستوافق عليه الوكالة أو ترفضه. واستشاط غضباً، وقال بأنه سيضيع الكثير من الوقت في تقديم العروض في محاولة لاكتشاف ما ستوافق عليه الوكالة، أو تستطيع إصدار قرار صريح بمقاييس المشروع الذي ستوافق عليه. أخيراً، أخبره مسؤولو وكالة المساعدات أن نسبة الطلاب إلى المعلمين المقترحة منخفضة جداً. وكانت حوافزهم التخطيطية تقضي بتعليم أكبر عدد ممكن من الطلاب بأموال المساعدات التي سيقدمونها، واقترحوا عليه نسبة خمسين طالباً لكل أستاذ. وكان ذلك يتناقض وهدف المؤسس بإنشاء تعليم عالي الجودة في أفريقية، وأخبرهم أنه غض النظر عن طلب المساعدات.

إن إغراء التخطيط لمنظّري المساعدات قوي جداً بحيث يستطيعون تنظيم خطط من القمة إلى القاعدة في الوقت نفسه الذي يشدّدون فيه على "الشراكة المحلية" وينكرون فيه بشدة بأنهم يفضلون التخطيط من القمة إلى القاعدة. ولتوضيح المثال السابق، فكّروا ملياً بالتبرير الآتي من مشروع ألفية الأمم المتحدة حول كيفية تطبيق أهداف تنمية الألفية (التي تصفها بأنها "مفتوحة واستشارية، وتتضمن كل القضايا الرئيسية")[24]. وقد أنكر رئيس مشروع ألفية الأمم المتحدة لي شخصياً أنها خطة من القمة إلى القاعدة، لهذا اقتبس مما قاله لي مطولاً حتى تستطيعوا أن تحكموا على الأمور بأنفسكم:

> "في كل من تلك البلاد، يبني المشروع وشركاء البحث المحليون على أفضل التجارب العالمية لتحديد... أهداف المدخلات التي سيحتاج إليها البلد لتحقيق أهداف تنمية الألفية بحلول سنة 2015. وتغطي تلك التقديرات مئات التداخلات... التي ينبغي توفيرها لتحقيق تلك الأهداف... وستكون المرحلة الثانية من عملية التخطيط لكل بلد وضع إطار عمل طويل المدى (10-12 سنة) للعمل على إنجاز أهداف تنمية الألفية، والبناء على نتائج تقييم حاجات تحقيق أهداف تنمية الألفية... وينبغي أن يتضمن إطار عمل أهداف تنمية الألفية هذا إطار عمل سياسي وإدارة القطاع العام لتحقيق زيادة في الإنفاق العام وتقديم الخدمات، إضافة إلى تحديد استراتيجية مالية لتعزيز الخطة. ستكون المرحلة الثالثة من عملية التخطيط لكل بلد إنشاء استراتيجيته المتوسطة المدى (3-5 سنوات) لمحاربة الفقر، وحيث يكون ذلك ملائماً، ينبغي أن تستند استراتيجيته لمحاربة الفقر على خطة أهداف تنمية الألفية البعيدة المدى... وينبغي ربطها بإطار عمل متوسط المدى للإنفاق... رابعاً، ينبغي أن تتضمن كل من إطار عمل العشر سنوات واستراتيجية محاربة الفقر لثلاث

**سنوات استراتيجية لإدارة القطاع العام... عند جمع تشكيلة واسعة من المدخلات من عائدات التصدير، ينبغي أن تنسق أمانة سر مشروع الألفية عملية متعددة الجوانب لتطوير طرائق إجراء تقييمات لاحتياجات أهداف تنمية الألفية على مستوى كل بلد".**

بعيداً عن الترويج لـ "المشاركة"، يقلل التخطيط من أهمية الفقراء الذين لا يملكون صوتاً عالياً ليعبّروا عمّا يريدونه ويحتاجون إليه. وللأسف، لم تغير عقود من بيانات المشاركة توازن قوى المساعدات الخارجية. وفي مرحلة معينة، ينبغي على المانحين أن يثقوا بأن المتلقين يستطيعون الاعتماد على أنفسهم بما فيه الكفاية لتحقيق مصالحهم الخاصة، واستغلال الفرص التي تقدمها المساعدات. ويمكن لأنواع معينة من المساعدات إحداث فرص للفقراء وزيادة الفائدة بالسماح لهم بأن يختاروا بأنفسهم، أي؛ إظهار الرغبة ببذل جهد للاستفادة من الفرص بأفضل ما يمكن.

استفدت مرة من مثل برنامج المساعدات هذا. وحصلت على بعثة دراسية مدتها ثلاث سنوات من "صندوق العلم القومي" للحصول على دكتوراه في الاقتصاد، والذي دفع نفقات تعليمي إضافة إلى معاش. دون ذلك، لم أكن لأستطيع الحصول على الدكتوراه. ولم يرسل صندوق العلم القومي لي بعثات من موظفيه ليختلسوا النظر ويعرفوا ما إذا كنت أدرس. ولم يطلب مني القائمون عليه حضور اجتماعات "حاملي الأسهم" لكتابة "استراتيجية الترويج للدكتوراه". ولم يكن لهم أي شرط على الإطلاق سوى أن أسجل في الجامعة وألا أُطرد من الكلية. لقد سمحوا لي بالاعتماد على نفسي. وكنت أستطيع إضاعة الفرصة بعدم حضور دروسي وقضاء كل وقتي بالذهاب إلى مهرجانات "ودي آلان" للأفلام. لكن صندوق العلم القومي كان يثق بخيارات المرشحين لنيل درجة الدكتوراه، والذين سيعملون لتحقيق مصالحهم عبر الفرصة التي منحوها لهم. وكان صندوق العلم القومي يمتلك تلك الثقة لأن المرشحين لنيل البعثات الدراسية كانوا منتقين بعناية: لا يتقدم لنيل البعثة سوى أولئك المستعدين للعمل بجد للحصول على الدكتوراه.

بشكل مشابه، تستطيع المنح الدراسية أو تقديم الهبات للفقراء سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات الترويج لـ "مشاركة" حقيقية يستطيع فيها الفقراء اعتماد

خيارهم الخاصة بهم. وإذا أردتم فعلاً وضع الفقير في مقعد السائق، ألا توجد طرق للقيام بذلك بشكل مباشر؟ هل تستطيعون منح المزيد من البعثات الدراسية للطلاب الفقراء؟ هل تستطيعون منح المزيد من الهبات لرجال الأعمال الفقراء الذين يخاطرون بكل أموالهم للبدء بعمل جديد؟ هل تستطيعون إقامة انتخابات قروية تستطيع انتقاء (أو رفض) مشاريع المساعدات؟ هل تستطيعون منح الفقراء "قسائم مساعدات" يستطيعون إنفاقها للحصول على الخدمات التي يختارونها؟ لا توجد أجوبة سهلة على أي من هذه الأسئلة، وتكتنفها جميعها المخاطر، لكن تجديد أنماط التفكير ضروري. ويشرح الفصل الأخير هذه الأفكار بشكل أفضل.

فيما يخص كادر وكالة المساعدات، ينبغي أن يقوم اختصاصيوها بقضاء وقتهم في التعلم حول قطاع معين في منطقة معينة، وستكون تلك طريقة أكثر فاعلية في الإصغاء إلى الفقراء من مجرد حساب تكاليف "خطة كبيرة". وبكلمات أخرى، ينبغي أن يكون كادر وكالة المساعدات متخصصين بشكل كاف ليكونوا بحّاثة فاعلين. وينحو بيروقراطيو المساعدات لفعل العكس: يعيدون تكليف الموظفين بشكل متكرر عبر البلاد والقطاعات، وينتج عن ذلك كادر يتمتع بمهارات عامة تجعله أفضل في إنتاج "خطط كبيرة" من إيجاد حلول محلية. ويعملون لتحقيق أهداف عالمية بدلاً من التخصص النوعي، و"أفضل التطبيقات" العالمية بدلاً من تلك التي تجدي نفعاً في كل موقع وحده. ويشير "جيمس سي. سكوت" إلى أن المخططين نافذو الصبر تجاه الخصائص المحلية المتميزة: "الافتقار إلى التخصص ليس مخفياً، وهو المقدمة الضرورية الأولى لأي تخطيط واسع النطاق"[25]. ولتغيير السلوك، ينبغي أن نحث وكالات المساعدات على التخلي عن تخطيطها الطوباوي لصالح التدخلات التدريجية. وليس هذا سهلاً عندما تعتمد سلطة وهيبة مدراء وكالات المساعدات الحاليين على الالتزام بمنهج التخطيط.

## النهج السابق

إحدى خصائص الأسواق الخاصة أنها تحتضن الإبداع: منتجات جديدة، تقنيات عمل جديدة وأدوات مالية جديدة؛ وباختصار، طرق جديدة أفضل لإنجاز

الأشـــياء. تعلم البحّاثة ألا يكرّروا الأخطاء السابقة؛ ويستمر المخططون الذين لا يتلقون معلومات في تكرار الخطط الفاشلة نفسها.

في فيلم "يوم الخُلد"، يُحكم على مراسل تلفزيوني يلعب دوره "بيل موراي" بتكرار اليوم الذي ينبغي عليه فيه أن يقدم تقريراً حول ما إذا كان الخُلد يرى ظله. ويـــبدو أن وكالات المساعدات عالقة في دائرة مغلقة مشابهة تستنسخ فيها أعمالها كما يدل الجدول 3. واستطاع "بيل موراي" الإفلات من عذابه فقط عندما وجد حلاً لعلاقته مع المنتجة الجميلة التي لعبت دورها "آندي مكدويل".

يمـــنع الافتقار إلى الذاكرة التاريخية في مجتمع المساعدات الناس من التعلم من أخطـــائهم. والأكثر من ذلك أن المقاربة الثابتة لتحقيق العديد من تلك الأهداف المطلـــوبة تدل مجدداً على أن وكالات المساعدات تستمر في زج المزيد والمزيد من الموارد في محاولة لتحقيق هدف محدد سلفاً رغم أنه بعيد المنال.

**جدول 3**

| فكرة المساعدات | العصر الحجري | العصر الحديدي | عصر السيلكون |
|---|---|---|---|
| تنسيق المانح | "مشروع تعاوني تعمل فيه كل الأمم معاً عبر الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة". (ترومان، 1949) | "تنسيق المعونات... يحظى بأهمية متزايدة". (البنك الدولي، 1981) | "[يحتاج المانحون] إلى ضمان تنسيق أفضل وعلاقة أقوى في... التعاون من أجل التنمية". (البنك الدولي، 2001) |
| زيادة حجم المساعدات | "لا يمكن تحقيق زيادة في معدل دخل الفرد القومي دون... مبلغ من المال... يقدر بحوالى 3 مليارات سنوياً". (مجموعة خبراء الأمم المتحدة، 1951) | "التدفق الحالي لمساعدات التنمية الرسمية... لا تمثل سوى نصف الهدف المتواضع المحدد في استراتيجية الأمم المتحدة الموافق عليها عالمياً". (رئيس البنك الدولي "روبرت مكنمارا"، 1973) | "إذا كنا جادين حول... تحقيق أهداف التنمية المتعددة الجوانب التي وقعنا عليها جميعاً، ينبغي أن نضاعف مساعدات التنمية الرسمية من مستواها الحالي البالغ حوالى 50 مليار دولار سنوياً". (رئيس البنك الدولي "جيمس ولفنسون"، 2001). |

| فكرة المساعدات | العصر الحجري | العصر الحديدي | عصر السيلكون |
|---|---|---|---|
| الانتقائية حول من يتلقى المساعدات | الهدف رقم1: تطبيق معايير انتقائية صارمة... في مساعدة البلاد النامية". (الرئيس "جون ف. كينيدي"، 1963) | "تعتمد مساعدة الفقراء على كل من المساعدة وسياسات البلاد المتلقية لها". (مجموعة عمل لجنة التنمية، 1985) | ينبغي على [البنك الدولي] زيادة فعاليته... بتوجيه المزيد من المساعدات إلى مقترضين يعتمدون بيئات سياسية معقولة". (البنك الدولي، 2001) |
| الزيادة في التركيز على الفقر | "تركيز أكبر على السياسات والمشاريع التي ستعالج مشاكل الفقر المدقع". ("مكنمارا"، 1973) | "تركيز أقوى على محاربة الفقر في البرامج [البنك العالمي]". (البنك العالمي، 1990) | "زيادة التركيز على الهدف الشديد الأهمية في محاربة الفقر". (البنك الدولي، 2001) |
| ملكية البلد | سياسة التنمية هي "مسؤولية المتلقي وحده". (شركاء في التنمية، 1969) | "مقاربات جديدة لإشراك المجتمع في تقديم الخدمات". (البنك الدولي، 1981) | "ملكية وطنية أكبر لبرامج التنمية". (البنك الدولي، 2001) |
| تخفيف الدين | "مشكلة خدمة الدين، الشائكة أصلاً في بداية الستينيات، قد [أصبحت] صعبة أكثر". (البنك الدولي، 1970) | "المزيد من عمليات إعادة جدولة ديون البلاد الأشد فقراً". (قمة الدول السبع، 1990) | المزيد من المعايير الوطنية والدولية... تتضمن، عندما يكون ذلك مناسباً، إلغاء الديون". (اتفاق مونتريه، الأمم المتحدة، 2002) |

## اختلافات بين بيروقراطيات المساعدات

أوردت معظم أمثلتي عن بيروقراطية وكالات المساعدات من البنك الدولي بسبب معرفتي الشخصية بعملياته. وبكل الأحوال، توجد اختلافات بين المنظمات الدولية، مما يعطي مؤشراً حول توقيت نجاح المساعدات أو فشلها. وصندوق النقد الدولي أكثر نجاحاً نوعاً ما في تحقيق أهدافه الضيقة، رغم وقوع حالات فشل (انظر

الفصل الآتي). والبنك الدولي أكثر ميلاً إلى اعتماد أطر عمل لا معنى لها ووضع الكثير من الأهداف، لكنه في الواقع بين أفضل وكالات المساعدات، كما توضح بعض الأمثلة الإيجابية التي أوردها.

توجد اختلافات أيضاً بين وكالات المساعدات الوطنية. وتقول وكالة المساعدات الأميركية بكل صفاقة إنها تسعى لتحقيق "أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة"[26]. وتقول وكالة مساعدات المملكة المتحدة، "إدارة التنمية الدولية"، إن هدفها مساعدة فقراء العالم وإنها مهتمة بتقييمها المستقل لمشاريعها أكثر من معظم وكالات المساعدات الأخرى.

وعلى النقيض تماماً، قد قرأت بعض وثائق الأمم المتحدة فيما تدعوه "مجموعة عمل النهاية المفتوحة حول دمج وتنسيق ومتابعة نتائج مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية". وتواجه مجموعة عمل النهاية المفتوحة هذه بعض التحديات، لأنها تنسّق عملية المتابعة لتسعة تقارير حول التنسيق على مستوى الدول، أربعة تقارير حول استراتيجيات محاربة الفقر، أحد عشر تقريراً حول مؤسسات "بريتون ودز" (المعروفة أيضاً باسم صندوق النقد والبنك الدوليين)، أحد عشر تقريراً حول أهداف تنمية الألفية، التقارير السنوية لمجلس التنسيق الإداري، تقارير من خمس لجان إقليمية للأمم المتحدة، تقارير من خمس وكالات أخرى متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومتابعة مقررات ثمانية عشر مؤتمراً عالمياً للأمم المتحدة[27]. وتصنّف مجموعة العمل وثائق العمل حول جهودها بأنها "دون وثائق". (لست أخترع هذا: انظروا إلى الموقع الإلكتروني www.un.org/esa/coordination/ecosoc/paper الذي يقول إن عمل مجموعة عمل النهاية المفتوحة:

"ينبغي أن يتوافق مع بنود القرار 50|227 والآلية اللاحقة التي أقرّتها مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة ذات الصلة، وينبغي أن تحترم الطبيعة المتداخلة لنتائجها إضافة إلى وحدة الأفكار الرئيسية لكل مؤتمر... وينبغي الاتفاق على القضايا الفكرية التي تتناول أكثر من قطاع والتي تتطلب إيلاءها المزيد من الاهتمام عبر الهيكلية الحالية على المستوى الحكومي، وأن تركز على التطبيق، آخذين بعين الاعتبار أن عملية متابعة الدمج والتنسيق لمقررات مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وذات الصلة ينبغي أن تكون عادلة ومتوازنة وأن تحترم مبدأ التعددية والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة".

حتى أكون منصفاً، يوجد لغة مبهمة أيضاً في وثائق القطاع الخاص، مثل نشرات الاستثمار أو تصميمات الهندسة. الفرق أنه في وثائق القطاع الخاص يحمل الكلام بعض المعنى للمختصين. أما في وثائق الأمم المتحدة، لا تقنع الرطانة اللغوية أحداً.

للمساعدة في "تركيز عمل الأمم المتحدة"، أقرّت مجموعة عمل "دون وثائق" الأولى اثنتي عشرة "توصية متشابكة" كان قد وضعها سابقاً المجلس الاقتصادي الاجتماعي (مثلاً، يتناول الموضوع الثاني عشر "المشاركة، الديمقراطية، حقوق الإنسان، المسؤولية والشراكة مع المجموعات والمنظمات غير الحكومية الرئيسية). وتتابع مجموعة "دون وثائق" الأولى بعد ذلك لتضع لائحة من إحدى عشرة "قضية تتطلب اهتماماً أكبر" حدّدها الأمين العام (مثال: "تماسك أكبر في عمل الأمم المتحدة لدعم التنمية في أفريقية"). أخيراً، أصدرت مجموعة عمل "دون وثائق" عشر "توصيات متشابكة" جديدة انبثقت من مؤتمرات الأمم المتحدة اللاحقة، والتي يحفل الكثير منها بالعديد من التوصيات الفرعية. ووضعت مجموعة عمل "دون وثائق" الثالثة لائحة بكل مؤتمرات الأمم المتحدة غير الرسمية التي تم اقتباس التوصيات منها.

كما تحب وكالات المساعدات أن تقدم نتائج ظاهرة للعيان، تنظم كذلك الأمم المتحدة قمم عالمية كبيرة. ويتعب مسؤولو الأمم المتحدة من السفر لحضور كل تلك القمم الطوباوية: البيئة والتنمية (ثلاث قمم)، قمة الغذاء العالمي (اثنتان)، قمة العالم حول الأطفال (اثنتان)، الاجتماع العالمي حول الشيخوخة (اثنان)، المؤتمر العالمي ضد العنصرية، المؤتمر الدولي حول تمويل التنمية، الاجتماع الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الإيدز، مؤتمر الأمم المتحدة حول الاستيطان البشري (ثلاثة)، مؤتمر الأمم المتحدة حول الدول الأقل نمواً (ثلاثة)، قمة الألفية، القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية (اثنتان)، المؤتمر العالمي حول النساء (خمسة)، المؤتمر العالمي حول التنمية المستدامة (اثنان)، المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية (اثنان) والمؤتمر الدولي حول حقوق الإنسان. ولدى المسؤولين الذي يشاركون في هذه القمم نوايا طيبة، لكن السبب في تكرار هذه القمم بشكل متواصل هو أن القمم السابقة لم تحقق أهدافها.

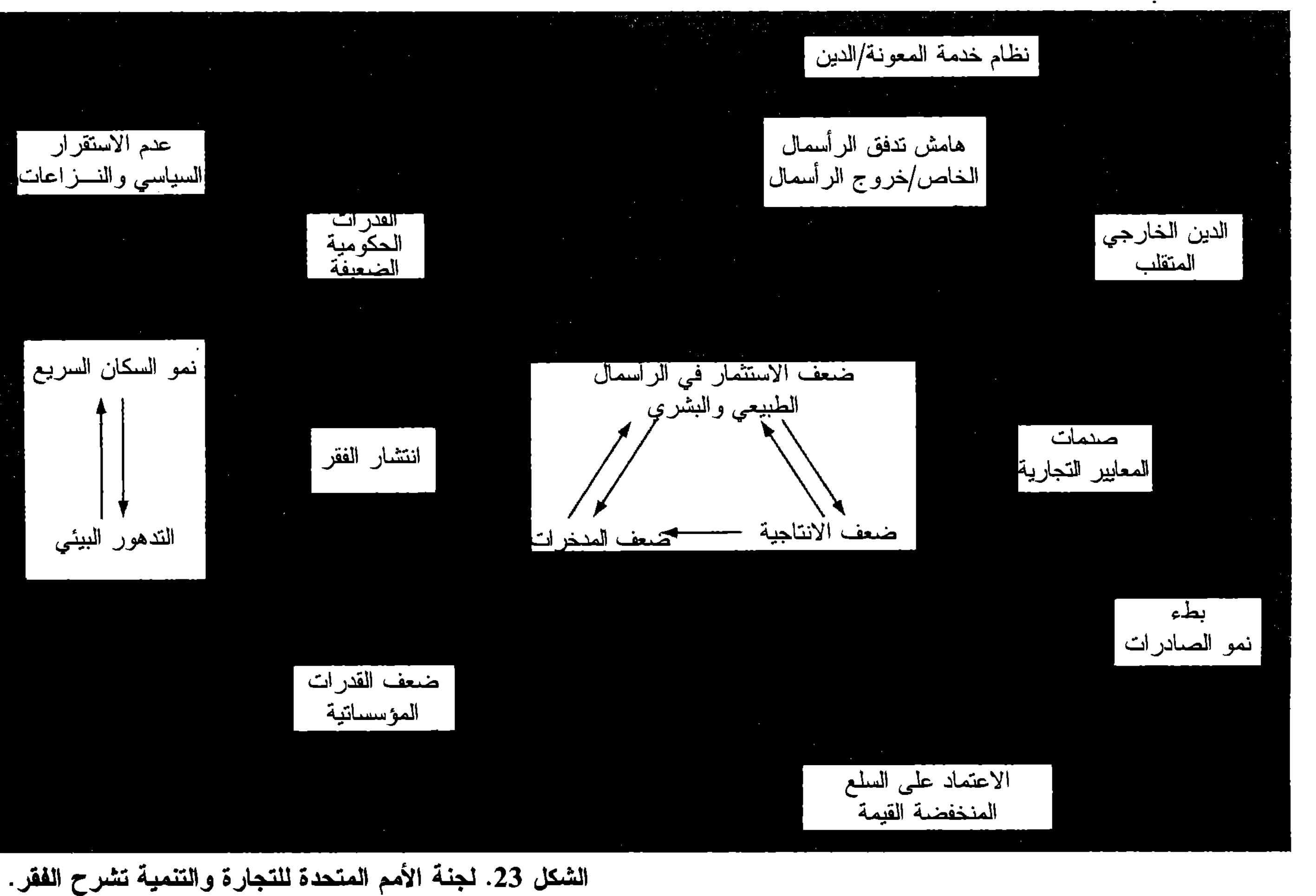
علامة أخرى على عدم فاعلية الأمم المتحدة هو تحليلها الاقتصادي المشكوك فيه، والذي يتناقض مع التحليل الأكثر دقة المذكور آنفاً نقلاً عن صندوق النقد

والبنك الدوليين. ولنأخذ أحد أسوأ الأمثلة، ونشاهد أن تحليل لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول مشاكل البلاد الأقل نمواً ليس إلا مخطط "روب غولدبيرغ" كما يظهر في الشكل 23. وربما لا تكون البلاد الفقيرة عالقة في مصيدة الفقر، لكن يبدو أن لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نفسها عالقة في نوع من المتاهة الفكرية، مع سهام تشير إلى كل الاتجاهات.

ما الذي يجعل الأمم المتحدة أسوأ من بيروقراطيات المساعدات الأخرى؟ شروط السلوك البيروقراطي غير متوافرة أصلاً للأمم المتحدة بسبب نظام تصويت الجمعية العامة "دولة واحدة، صوت واحد" الذي يديرها. ونتيجة هذا التساوي في التصويت لـ 191 دولة عضو (الكثير منها غير ديمقراطية)، تواجه الأمم المتحدة مشكلة شائكة خاصة في التعامل مع رؤوس متعددة فيما تكون المسؤولية جماعية. وتمتلك الرؤوس المتعددة أهدافاً سياسية مثل ضمان قيام الأمم المتحدة بتشغيل عدد كافٍ من موظفيها في بلادها. وربما بسبب هذه المشكلة، أضحت الأمم المتحدة أقل نجاحاً من صندوق النقد والبنك الدوليين في جذب مهنيين ذوي كفاءة عالية. وتجعل قوة التصويت لمجموعة كبيرة من الدول غير الديمقراطية الأمم المتحدة عُرضة لتحالفات الطغاة. ولأن الأمم المتحدة لا تمثّل أحداً بشكل خاص، لا يهتم أحد كثيراً بما تفعله. (ربما كنت أول شخص يقرأ تطوعاً بعض الوثائق التي أوردتها سابقاً). وإذا استثنينا بعض الأشياء الظاهرة للعيان التي تريد الدول الغنية من الأمم المتحدة القيام بها، يبدو أن المنظمة تعمل في العلية.

## إحراز تقدم

يناقش هذا الفصل لماذا نساعد البيروقراطيين الذين هم غالباً غير قادرين على تلبية احتياجات الفقراء الملحّة. ويدل التحليل على الطريقة الواجب إتباعها لإحراز بعض التقدم. ومجدداً، ينبغي أن يكون التواضع الشديد منهجنا بسبب كل جهود مساعدات الإصلاح في السابق. ومما لا شك فيه أن اقتراحاتي لإحراز تقدم ليست كاملة، لكنها قد تؤدي إلى نتيجة أفضل من الوضع الراهن. وأوجّه هذه الملاحظات إلى البحّاثة العاملين على أرض الواقع، إضافة إلى الإصلاحيين الذين يسعون إلى نقل السلطة من المخططين إلى البحّاثة.




الشكل 23. لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تشرح الفقر.

ربما نشأ جزء كبير من المشكلة عن حكومات الدول الغنية التي وضعت صلاحيات وكالات المساعدات. أيتها الدول الغنية المانحة، أرجوكم التخلي عن الخيالات الطوباوية في تغيير باقي العالم. ولا تجعلوا وكالات المساعدات تضع أهدافاً مستحيلة لمجرد أنها مغرية سياسياً. وأرجوكم أن تطلبوا من وكالات المساعدات التركيز على المشاكل الضيقة القابلة للحل. مثلاً، دعوها تركّز على مشاكل الصحة، التعليم والطاقة الكهربائية، والإصلاحات السياسية التدريجية التي تروّج للقطاع الخاص - حيث حققت بعض النجاح - وإصلاح بعض المشاكل المتبقية مثل رفض المانحين تمويل العمليات والصيانة.

المسؤولية الجماعية عن أهداف تنمية الألفية أو أي أهداف أخرى لا تُجدي نفعاً. ولنجعل وكالات المساعدات مسؤولة كل بمفردها عما تحققه برامجها الخاصة، ولا من أجل أهداف عالمية. وفي حال تخصصت الوكالات المختلفة بقضايا مختلفة، فإن ذلك سيخفف أيضاً من مشكلة التنسيق.

لتحقيق كل من التخصص وزيادة الفاعلية، ينبغي أن نفكّر في طرق تجعل وكالات المساعدات (بما فيها المنظمات غير الحكومية) تتنافس على تقديم خدمات التنمية، ويفوز أولئك الماهرون في القيام بشيء معين في بلد معين بـ "عقد" تنفيذ ذلك الشيء. ويخسر أولئك الذين يفشلون في تقديم شيء فعّال يمكن الاعتماد عليه العقد، ويستطيعون التركيز على شيء يتميزون في إنجازه.

كيف نعرف من يقوم بعمل جيد؟ تحتاج وكالات المساعدات إلى تقييم مستقل لتأثير برامجها على الفقراء لتحفيزها على إيجاد أشياء تجدي نفعاً. ما تفعله وكالات المساعدات اليوم في معظمه هو تقييم ذاتي. وحتى الخطوات الجديرة بالثناء التي قام بها صندوق النقد والبنك الدوليين نحو اعتماد تقييم مستقل ما تزال تضم الوحدة المكلفة بالتقييم داخل المنظمة. وبعد ستين سنة من تأسيس صندوق النقد والبنك الدوليين، ما يزال التقييم المستقل أمراً بعيد المنال. ماذا إن وضعت وكالات المساعدات والمنظمات الدولية جزءاً من ميزانيتها في حساب خاص يموّل مؤسسات التقييم المستقلة (يتم انتقاؤهم من قبل ممثلين لا علاقة لهم بنتائج التقييم) لأخذ عينات عشوائية من مشاريعهم وبرامجهم؟

بوســع البحّاثة الأكاديميين لعب دور أكثر فاعلية حتى في غياب تقييم رسمي مــستقل. ويــستطيع الأكاديمــيون تقديم خدمات عامة باستعمال تقنياهم لتقييم المــشاريع، الــبرامج ومــناهج العمل المعتمدة من قبل وكالات المساعدات. وهم يفعلــون ذلــك فعلاً بنشر مقالات في الصحف الأكاديمية، وأقسام البحث التابعة لــوكالات المــساعدات وفي الاستــشارات التي يقدموها لتلك الوكالات. بكل الأحوال، ليست أي من هذه المخارج مناسبة للمهمة في الوقت الراهن. وما يُنشر في الــصحف الأكاديمية منتقى وفقاً لأفضل المعايير العلمية، لكن الصحف تميل إلى التقلــيل من قيمة البحث الآتي من خارج وكالات المساعدات والذي يتصل بتقييم أعمالها.

تمتلك أقسام أبحاث ومستشارو وكالات المساعدات حوافز لعدم الابتعاد عن الخــط الجماعــي لمخططي المساعدات، رغم أهم يستطيعون إنجاز بعض الأبحاث الجــيدة بأي حال. وسيكون منح المزيد من الاستقلالية لبحّاثة وكالة المساعدات مفــيداً. وسيكون أحد الأفكار المفيدة لكل وكالات المساعدات المساهمة في تمويل الأبحاث، وإنشاء وحدة أبحاث مستقلة لدراسة سياسة المساعدات والتنمية.

رجــال الأعمال مصدر غير مستغل أيضاً لمراقبة المساعدات. ويستطيع المرء تخيل سيناريوهات لمنح القطاع الخاص حصة في تقييم محصلات المساعدات، وهكذا يستطيع أن يكون جزءاً من جيش المراقبين لتحقيق نتائج جيدة. فكّروا بما يمكن أن يحــدث إذا قام جيش من مراقبي المساعدات المستقلين، بمن فيهم أولئك الموجودون داخل البلد المتلقي للمساعدة، بمراقبة وكالات المساعدات باستمرار.

آمــل أن يكون مفهوماً أن مشكلة المساعدات الخارجية صعبة للغاية بسبب تعقــيد عملــية التنمــية، وضعف الفقراء، وصعوبة الحصول على معلومات من المــستفيدين والتعلم من الفشل. وينبغي أن نرمي في سلة المهملات كل أطر العمل الــشاملة، الخطــط المركزية والأهداف العالمية. وينبغي أن نركّز فقط على تحقيق أهداف محلية تتماشى مع ما يحتاج إليه ويريده الناس في منطقة معينة.

الجانــب المظلــم أن الفقــراء لــيس لديهم القوة الكافية لتحميل وكالات المــساعدات المــسؤولية، وأن تلك الوكالات لا تمتلك حوافز كافية لاكتشاف ما

يجدي نفعاً وما يريده الفقراء فعلاً. الاقتراح الأهم هو *البحث* عن تحسينات صغيرة، ثم تفحّصها بدقة واختبار ما إذا كان الفقراء يحصلون على ما يريدونه وأن أوضاعهم تتحسن، ثم تكرار العملية.

لا يُجدي نفعاً أن يقول المرء للفقراء ما ينبغي عليهم فعله. وينبغي غربلة متلقي المساعدات لانتقاء أولئك الذين يحاولون تحقيق مصالحهم الخاصة، ومنحهم الحوافز والفرص لتحسين حياتهم، ثم الوثوق باعتمادهم على أنفسهم، دون شروط أخرى. وتجدي برامج مثل هذه نفعاً. ويسمح برنامج "الطعام مقابل التعليم" للعائلات الفقيرة في بنغلاديش إبقاء البنات في المدارس، ويجعل هذا الخيار ممكناً عبر تقديم الطعام والمال للعائلات التي تفعل ذلك. ويقدم برنامج "بروغريسا" في المكسيك (فكرته وإدارته محلية) بشكل مشابه فرصاً للفقراء بتوزيع أموال نقدية على الوالدين الذين يُبقون أولادهم في المدارس، ويحصلون على مساعدات غذائية للأطفال أيضاً.

ينبغي أن يكون هناك استكشاف أوسع للآليات التي توجه مصادر المساعدات إلى الفقراء مباشرة، وتسمح لهم باختيار ما يريدونه ويحتاجون إليه بشدة. وحري بالمشاركة أن تعني المزيد من قوة الشراء والتصويت في أيدي الفقراء، وليس استراتيجيات وأطر عمل. هذا ليس سهلاً، لكني أعتقد أنه يمثّل مستقبل المساعدات الخارجية.

تحتاج وكالات المساعدات إلى المحبة المخلصة من النقّاد - ينبغي أن لا نُبطل دورهم ولكن أن نضغط عليهم بحيث تصل المساعدات إلى الفقراء. وربما يبدو هذا نفسه طوباوياً - ألم نحاول منذ خمسين سنة جعل المساعدات تجدي نفعاً؟

لكن يوجد تقدم في السياسة العامة. والأخبار الجيدة من مناهضي العولمة الصاخبين، المنظمات غير الحكومية التي تعمل بجد، فرق الموسيقى ونجوم الأفلام، واهتمام حكومات الدول الغنية المتزايد بباقي العالم بعد 9/11 هي أن الاهتمام بالفقراء يتصاعد. حان الوقت حتى تشدد شعوب الدول الغنية على وصول أموال المساعدات فعلاً إلى الفقراء. هل فات الوقت على تحمل مسؤولية إصلاح الطرق غير السالكة التي تمنع التنزانيين من إنقاذ حياة الأطفال المرضى والنساء الحوامل؟

## لمحة

# الشركات الخاصة تساعد الفقراء في الهند

الإسهال وباء قاتل آخر غالباً ما يغفل عنه الأجانب الذين يتمنون الخير للفقراء. ويعاني الطفل الذي يصاب بالإسهال والتجفاف الذي ينتج عنه من تسرّع ضربات القلب، غور مقلتي العينين، أثلام في الجمجمة وتراجع إمداد النسج والأعضاء الحساسة بالمواد المغذية. وإذا نجا الطفل من الموت، يسبب له الإسهال سوء تغذية – سيكون الطفل ناقص النمو وهزيلاً بشكل غير طبيعي. وعادة، يتعرض الطفل الذي يعاني من التجفاف الناتج عن الإسهال إلى الصدمة ويموت. ويساهم إعداد الطعام دون غسل اليدين في نشر البكتريا والفيروسات التي تسبب الإسهال.

وضع "سي. ك. براهالاد"، أستاذ كلية الاقتصاد في جامعة ميتشيغان، كتاباً رائعاً سنة 2005 عنوانه "الثروة عند قاعدة الهرم: استئصال الفقر عبر الأرباح". وشرح كيف تجد الشركات الخاصة أن من مصلحتها أحياناً حل بعض مشاكل الفقراء التي تستهدفها وكالات المساعدات تقليدياً. ويقوم البحّاثة في السوق الحرة بعمل أفضل مما تقوم به وكالات المساعدات في حل بعض مشاكل الفقراء المعينة، رغم أن حافز الربح للقيام بذلك ليس متوافراً. ورغم ذلك، يعد كتاب "براهالاد" تذكيراً جيداً عما نتعلمه من الأسواق الحرة – يستطيع سلوك المصالح الشخصية تحقيق أشياء جيدة للآخرين.

أعطى "براهالاد" مثالاً عن "هندستان ليفر" المحدودة، الشركة الفرعية للعملاق المتعدد الجنسيات "يونيليفر". وباعت "هندستان ليفر" منتجاً في غاية البساطة، الصابون، والذي أدركت بأنه سيلقى رواجاً واسعاً إذا ارتبط اسمه بمحاربة أوبئة الإسهال التي يعاني منها الفقراء. وغسل اليدين بالصابون عامل حاسم في منع انتشار الفيروسات والبكتريا المسببة للإسهال. وأدركت "هندستان ليفر" أنها إذا استطاعت الترويج لزيادة الوعي بين الفقراء حول فوائد الصابون المضاد للبكتريا، وهو المنتج الذي تسيطر فيه الشركة على السوق الهندية، قد يرفع ذلك مبيعاتها بشكل كبير.

تعويد الناس على استعمال الصابون ليس سهلاً كما يبدو. وليس لدى الفقراء المعلومات الكافية حول علم انتقال الأمراض. ومعظم الفقراء لا يغسلون أيديهم إلا إذا كانت الأوساخ ظاهرة عليها، وليس عندما تكون مغطاة بالجراثيم غير المرئية بعد الخروج من المرحاض أو تغيير حفاض الطفل. وتعد الجراثيم غير المرئية على اليدين آلية الانتقال الرئيسية للإسهال. وكان على شركة "هندستان ليفر" تغيير ذلك السلوك.

بعد أن أدركت وجود تلك الإمكانية في السوق، كان على "هندستان ليفر" أيضاً إيجاد طرق تحصل بها على ثقة الفقراء بمنتجها الذي يحافظ على الصحة. وبالعمل مع الحكومة، وكالات المساعدات، والمنظمات غير الحكومية، شرعت الشركة في تنظيم برامج تعليمية، بما فيها برنامج يدعى (صحة لايفبوي (طوق النجاة) الموفورة) الذي أرسل فرقاً من شخصين لتعليم طلاب المدارس كيف يستطيعون تفادي أمراض المعدة، العين وتقرحات الجروح باستعمال صابون "لايفبوي". ودفعت الفرق أطباء القرية للحديث إلى أهل الطلاب حول كيف يمنع غسل اليدين بالصابون الإسهال والمضاعفات الصحية الأخرى. وأسس البرنامج نوادي صحية في القرية.

ازدادت مبيعات الصابون المعقم من إنتاج "هندستان ليفر" بالفعل، ونجح أيضاً في طريقه لجني الأرباح في حث القرويين على استعمال منتج يحميهم من ذلك المرض.

# الفصل السادس

## مساعدة الفقراء

السر ليس في عدّ حبوب الفاصولياء، وإنما في زراعة المزيد منها.
"روبيرتو غويزيتا" (1931-1997)

إنني أمشي عبر أحد الأحياء الفقيرة في أديس أبابا. واجتاز منازل مبنية جدرانها من الطين وأسقفها من القش، ويوجد في بعضها ثقوب في الأسقف والجدران، وتقع مقابل منازل أفضل مصنوعة من الإسمنت والآجر. وتتميز بعض المنازل بوجود حدائق أزهار أنيقة أمامها، كما لو أنها تتحدى قوالب الفقر التي قد تفسد مثل تلك اللمسات. وتقوم جدّة مبتسمة بدعوتي إلى مسكنها المتواضع من العصي والطين، وتقدّم القهوة التي تثير دهشة الضيف أمام حشد من الأطفال المبتهجين. إن الفقر موجود هنا، حيث يلعب الأطفال الذين لا تستر أجسادهم سوى خرق بالية في التراب الأحمر بجانب جدول من مياه الصرف الصحي. قاطنو الأحياء الفقيرة هؤلاء ليسوا ضمن نسبة 12% من الإثيوبيين الذين يتمتعون بمرافق صرف صحي[1]. ويبدو الأطفال هزيلين بشكل غير اعتيادي نسبة إلى عمرهم، كما هو متوقع في بلد يعاني نصف أطفاله تقريباً من سوء التغذية[2]. ويعاني إنتاج الطعام في إثيوبيا من التعرية التي تتعرض لها الأرض والجفاف الدَّوري. وربما يكون بعض الأطفال أيتام الإيدز، نظراً لشدة أزمة المرض في إثيوبيا. ويحصل 14% من الأطفال على لقاحات أمراض الطفولة، والذي يرتبط دون شك بفقدان 17% منهم لحياتهم قبل بلوغهم سنتهم الخامسة[3].

في تلك البلدة، يلتقي وزير المالية والتنمية الاقتصادية الإثيوبي "سفيان أحمد" بستة رجال (وسكرتيرة) من صندوق النقد الدولي لوضع خطة لاقتصاد إثيوبيا المستقبلي. ويناقشون عائدات وإنفاق الحكومة. ويعد الاجتماع جزءاً من "مراجعة صندوق النقد الدولي الخامسة بموجب اتفاق مدته ثلاث سنوات لمحاربة الفقر

وزيـــادة الـــنمو". ويـــتعافى الاقتصاد من آثار قحط شديد. وقد كانت عائدات الضرائب أقل من المتوقع، كما هي حال القروض الخارجية. وللبقاء ضمن الحدود المـــتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، قد خفف "أحمد" من الإنفاق الحكومي. ويـــؤيد موظفو صندوق النقد الدولي خفض النفقات، رغم أنهم يحثّون أحمد على حمايـــة "الإنفـــاق المخصص للفقر". (غير واضح كيف حدّدوا ما هو "المخصص للفقـــر" لأن أي إنفاق تقريباً يحقق أي نتائج سيخفض الفقر في مثل ذلك المجتمع الفقير). وتعمل الحكومة على "برنامج أمن غذائي" استجابة لحالة القحط. ويقترح موظفـــو صـــندوق النقد الدولي بأن تكون الحكومة حريصة حتى لا يعرّض إنفاق الأمـــن الغذائي "استقرار الاقتصاد الكلي" للخطر[4]، رغم أن التقرير ينوّه بشجاعة إلى أنه بخلاف ذلك فإن "الموظفين يرحبون ببرنامج الأمن الغذائي".

يحـــدد صندوق النقد الدولي الأهداف النقدية لإثيوبيا التي تشمل احتياطيات الـــنقد الأجـــنبي، صـــافي الدين الداخلي للمصرف المركزي، تمويل عجز الإنفاق الحكومـــي، متأخـــرات الحكومة في دفع فواتيرها والاقتراض الحكومي الخارجي. وتتـــضمن اتفاقات أخرى للوزير "أحمد" مع صندوق النقد الدولي إصلاح النظام الـــضريبـــي (بمـــا فـــيها أتمتة رقم تعريف دافع الضرائب وإدخال ضريبة القيمة المـــضافة)؛ التخفـــيف من الإنفاق العسكري؛ وتخفيف فاتورة الرواتب الحكومية؛ تثبـــيت الميـــزانيات الإقليمية والاتحادية وحسابات قطع الموازنة؛ تسوية الحسابات المالية والنقدية؛ ترك السوق يحدد سعر الصرف؛ توفير الوسائل للمصارف التجارية لتـــسوية الديـــون المتأخـــرة؛ خصخصة مصرف التجارة والأعمال؛ إعادة هيكلة مـــصرف إثيوبيا للتنمية؛ إعادة هيكلة مصرف إثيوبيا الوطني؛ منح مصرف إثيوبيا الـــوطني المزيد من الاستقلالية؛ إصلاح مصرف إثيوبيا التجاري بناء على توصيات مؤســـسة دولـــية وخطة مفصلة يتفق عليها مع صندوق النقد الدولي تحدد أهداف الأداء العدديـــة، عدم منح أي قروض تنتهك القانون من مصرف إثيوبيا التجاري، ونقـــل قـــروض التمويل المشترك من مصرف إثيوبيا التجاري إلى مصرف إثيوبيا للتنمية؛ تحرير التجارة كخطوة أولية في إطار العمل المدمج لتحقيق التنمية التجارية في البلاد الأقل نمواً؛ إعادة كتابة شروط الاستثمار لتقييد دور الحكومة في مجال نقل

الكهرباء، الخدمات البريدية والخطوط الجوية الوطنية؛ الاستفادة من مصادر تخفيف الدين واستعمالها في محاربة الفقر؛ وتحسين طرق جمع الإحصائيات حول توازن المدفوعات، المؤشرات النقدية، الاحتياطيات الدولية والإنتاج الزراعي والصناعي. وينبغي أن تقوم الحكومة بكل هذا فيما تستشير الفقراء، المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، الأفراد، والمانحين الأجانب حول ما يجب فعله لمحاربة الفقر في سياق تقرير التقدم السنوي حول استراتيجية محاربة الفقر. ومن كانون الثاني/يناير 2001 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2003، استفاد وزير المالية من واحد وعشرين ورقة عمل منفصلة أعدها صندوق النقد الدولي لتكون بمثابة نصيحة تقنية له حول مواضيع تتراوح من تشريع ضريبة الدخل إلى سوق صرف العملات الأجنبية بين البنوك.

هل يمكن اعتبار صندوق النقد الدولي وكالة فعّالة لخدمة الفقراء في أقصى أصقاع الأرض؟ ويمثّل صندوق النقد الدولي حالة مثيرة للاهتمام لاختبار الفرضية الآتية: (1) الوكالات تعمل بشكل أفضل في ظل وجود أهداف قليلة وليست كثيرة؛ (2) الوكالات التي لا تتحمل المسؤولية أسوأ من تلك التي تتحملها؛ (3) ويعاني المخططون من القمة إلى القاعدة من نقص المعلومات حول ما يجري على أرض الواقع. وبالفعل، كما سنرى، ارتفعت فعالية صندوق النقد الدولي من تبنيه لأهداف أقل من وكالات مساعدات غربية أخرى (1)، لكن فعاليته تعاني كثيراً من غياب تحمل المسؤولية (2) ومن نقص المعلومات المتوافرة للمخططين من القاعدة إلى القمة (3).

أنشأ الغرب صندوق النقد الدولي أولاً لمنع حدوث اختلال تجاري واسع النطاق واضطراب نقدي في الغرب. وفي الفترة الأولى من عمل صندوق النقد الدولي، كان ناجحاً للغاية. ثم تحول إلى تقديم المساعدات للدول في بقية أنحاء العالم. عموماً، قد قدم صندوق النقد الدولي مساعدات مفيدة قصيرة المدى للبلاد الفقيرة التي تعاني من أزمات مالية، لكن أداؤه كان سيئاً فيما يتعلق بالتنمية الطويلة الأمد. وعلاوة على ذلك، ساءت الأمور خلال العقدين الماضيين نظراً لاتساع نطاق مهام صندوق النقد الدولي، وأضحت شروطه أكثر تعدداً، وتداخلاته أكثر تطفلاً. ولا يمتلك صندوق النقد الدولي آلية لتسليم المسؤولية للفقراء للعمل بما

يخدم مصالحهم على المدى الطويل أو تحسين معيشتهم. ويضع ثقة مفرطة في إحصائيات غير جديرة بالثقة لحل مشاكل البلاد التي يسعى لمساعدتها. ورغم أنه قد أنجز العديد من الأشياء الجيدة، إلا أن أداءه اليوم يشبه أكثر وأكثر أحلام المخططين المثالية بحمل مسؤولية الرجل الغربي.

## أقوى الدائنين في العالم

صندوق النقد الدولي، ومقره الرئيسي واشنطن العاصمة، أقوى وكالات الغرب في التعامل مع العديد من البلاد الفقيرة. ويشرف الصندوق على استعمال الموارد المالية للبلاد الفقيرة. وعندما لا تستطيع حكومات البلاد الفقيرة دفع فواتير مستورداتها أو خدمة ديونها الواجبة للدائنين الغربيين، يظهر صندوق النقد الدولي لتصويب الأمور. ويجدول الصندوق الدين من جديد بطريقة يستطيع معها البلد تسديده. ويقرض الحكومة أموالاً على المدى القصير (ينبغي إعادتها خلال سنتين إلى أربع) لمساعدتها في اجتياز العجز المالي الذي تواجهه[5]. ويتفاوض الصندوق أيضاً مع الحكومة على سلسلة من عمليات خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب لتمكينها من تسديد الدين (بما فيها القرض الذي يمنحها إياه).

يمتلك صندوق النقد الدولي الكثير من الأموال. وتصل مدخراته إلى 157 مليار دولار جاهزة للإقراض، منح منها 96 مليار دولار كقروض حتى آب/أغسطس 2004[6]. وتأتيه الأموال من اشتراكات جميع أعضائه (معظم دول العالم) ثم يقوم بتدويرها بين المدينين.

ويشدد وصف صندوق النقد الدولي لعمله على فوائد نشاطاته للبلاد الفقيرة: "الوظيفة الأساسية لصندوق النقد الدولي توفير قروض لبلاد تعاني من مشاكل في ميزان مدفوعاتها بحيث تستطيع استعادة شروط النمو الاقتصادي المستدام. وتسمح المساعدات المالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي للبلاد بإعادة بناء احتياطياتها من النقد الأجنبي، تحقيق استقرار عملاتها والاستمرار في دفع فواتير مستورداتها"[7].

جزء من دور صندوق النقد الدولي تعزيز "الانضباط المالي"، أي جعل البلاد تدفع فواتيرها وتعيد ما اقترضته من أموال. ويكون أولئك الذين يعملون

في تحصيل الديون غير محبوبين دائماً، لكنهم يلعبون دوراً قيّماً. وإذا أهمل المدينون في تسديد ديونهم دون خوف من العواقب، لن يقدم لهم الدائنون شيئاً. وتستطيع القروض تمويل استثمارات منتجة لا يمكن للمدينين تمويلها بأنفسهم. وتستطيع القروض انتشال البلاد في أوقات العسرة؛ فيما يمكن للبلاد رد الدين في أوقات الوفرة. وفي السوق الخاصة، يسهل مزج الوكالات بين التهديدات والمفاوضات حصول المدينين على فوائد القروض المستقبلية. ويحافظ زبون صندوق النقد الدولي على إمكانية الحصول على قروض غربية مستقبلية بالتقيد بتعليمات الصندوق، ويستطيع الحصول على قرض من الصندوق لتخفيف وطأة الأزمة التي يعانيها (أو بشكل أدق، تأجيل سداد الدين إلى وقت يستطيع فيه ذلك). ينتقد النقاد دون إنصاف صندوق النقد الدولي بسبب صورة المدين الشرير الذي يمص آخر قطرة من دم الدائن. ويساعد المجتمع الدولي، بما فيه صندوق النقد الدولي، على إنشاء سوق كبيرة بإقراض البلاد الفقيرة. ويعد صندوق النقد الدولي الطريقة الغربية المثلى لتحصيل الديون - بدلاً من إرسال السفن الحربية للسيطرة على عائدات جمارك البلد الفقير، أو حتى غزو البلد لتغيير حكومته.

فيما يخص شروط صندوق النقد الدولي لمنح القروض، يمكن فهمها على أنها طريقة لضمان إعادة القرض. وإذا طلب منك قريب سكير عاطل عن العمل قرضاً، قد تقرر منحه إياه بشرط أن يغير سلوكه بطريقة تجعله يعيد لك المال - الإقلاع عن الشرب، والحصول على عمل... الخ.

قد حقق صندوق النقد الدولي بعض النجاح الملحوظ. وساعد كوريا الجنوبية وتايلاند في أزمتيهما الماليتين في الثمانينيات، وحقق البلدان بعدها نمواً سريعاً. وكانت مساعدات صندوق النقد الدولي للمكسيك 1994-1995، ورغم تلقيه لانتقاد شديد في ذلك الوقت، ناجعة. وسددت الحكومة المكسيكية القروض مقدماً، وتحقق النمو الاقتصادي من جديد. وقريباً جداً، تولّى صندوق النقد الدولي الأزمة المالية في شرق آسيا سنتي 1997-1998 مع بعض النجاح، وخصوصاً مع كوريا الجنوبية مجدداً.

يوظف صندوق النقد الدولي دكاترة في الاقتصاد يحملون مؤهلات قوية في التحليل المهني. ويمتلك قسم أبحاث مميز، إضافة إلى أقسام أخرى متخصصة تقدم مساعدات تقنية قيّمة للبلاد الفقيرة حول أنظمتها المالية والنقدية. ويعد صندوق النقد الدولي مصدراً جيداً للنصيحة الاقتصادية حول الطريقة التي ينبغي أن تتبعها الحكومات للإيفاء بديونها وتفادي ما من شأنه إيقاعها في دوامة العجز المالي. (أحد البلاد المتخلفة لا يبالي بهذه النصيحة، والتي يطابق اسم عاصمتها المدينة التي يوجد فيها صندوق النقد الدولي).

لكن محاولات صندوق النقد الدولي الأكثر طموحاً لإصلاح الاقتصاديات الفقيرة لم تلق ذاك النجاح المنقطع النظير. وحتى الوظيفة الأساسية في تعزيز الانضباط المالي تعرضت للخطر نتيجة ذهنية المخطط التطفلية التي تضع أهدافاً عددية اعتباطية لمؤشرات رئيسية حول سلوك الحكومة. ومثل جميع المخططين، يعمل صندوق النقد الدولي على ملائمة الحقيقة المعقدة للأنظمة الاقتصادية مع المعايير المتشددة للأهداف العددية التي لا شأن لها بذلك التعقيد. وتعكر شروط قروضه غالباً السياسات الداخلية بطريقة تطفلية للغاية. وفي النهاية، ليس واضحاً حتى ما إذا كانت تلك الشروط تساهم في تسديد القروض.

لا يجبر صندوق النقد الدولي حكومات البلاد على الدخول في اتفاقيات معه، ويتم ذلك برغبة الطرفين. وإذا كانت الاتفاقيات التي يبرمها صندوق النقد الدولي تأتي بنتائج معكوسة أحياناً، لماذا توقع الحكومات على مثل تلك الاتفاقيات؟ يكون السبب عادة قصر بصر الحكومة - تجعلها الأزمة الاقتصادية تسعى يائسة للحصول على قرض فوري، بغض النظر عن العواقب المحتملة على المدى الطويل. ويكون صندوق النقد الدولي غالباً الطريقة الوحيدة للحصول على مثل هذا القرض.

## الكثير من البيزو، القليل من الدولارات

القرض القياسي الذي يقدمه صندوق النقد الدولي هو "اتفاق الدعم". وقرض صندوق النقد الدولي مشروط بإدارة الحكومة لمواردها المالية بطريقة تستطيع معها تسديده بسرعة.

منهج صندوق النقد الدولي بسيط. لا يبقى لدى البلد الفقير أموال عندما لا يبقى في مصرفه المركزي دولارات. ويحتاج المصرف المركزي إلى تدفق كافٍ من الدولارات لسببين. الأول، حتى يتمكن مواطنو البلد الفقير الذين يرغبون بشراء سلع أجنبية تصريف عملتهم المحلية (لندعوها البيزو) إلى دولار. الثاني، حتى يستطيع مواطنو وشركات وحكومة البلد الفقير التي تدين بالمال للأجانب تبديل البيزو إلى دولار لتسديد ما عليها من ديون.

ما الذي يجعل المصرف المركزي يخسر كل ما لديه من دولارات؟ لا يحتفظ المصرف المركزي فقط باحتياطيات البلد الرسمية من الدولار (احتياطيات النقد الأجنبي)، وإنما يقدم أيضاً القروض للحكومة ويدير تدفق الكتلة النقدية المحلية في الاقتصاد الوطني. وباللغة المحاسبية، يمتلك المصرف المركزي شكلين من الأصول، احتياطيات النقد الأجنبي والقروض التي يقدمها للحكومة، وشكلاً واحداً من الديون هو العملة المحلية.

في العديد من البلاد الفقيرة، المصدر الرئيسي للحكومة في تمويل إي إنفاق يزيد عن عائدات الضرائب هو الاقتراض من المصرف المركزي (المصدر الرئيسي الآخر هو الاقتراض الأجنبي، أكثر من الخيار الأول). ويقدم المصرف المركزي الاعتماد للحكومة ويطبع مقداراً موازياً من العملة يسلمها لها وفقاً لآلية القرض. وتنفق الحكومة العملة، ويتدفق البيزو إلى أيدي الناس عبر الاقتصاد المحلي.

لكن هل الناس قادرون على الاحتفاظ بالعملة؟ إن طبع المزيد من الأوراق النقدية يدفع بقيمة العملة للانخفاض إذا أنفقها الناس على المقدار الموجود من السلع - كثير من العملة تلاحق القليل من السلع. ولا يحتفظ الناس بالبيزو الذي تنهار قيمته - هذا مثل حساب ادخار بنسبة فائدة سلبية. لهذا يردون البيزو إلى المصرف المركزي لتبديله بدولار. ونظراً لرغبتهم بعدم الاحتفاظ بالمزيد من البيزو، يبدلون العملة المحلية بالدولار حتى تصبح كتلة البيزو التي يحتفظون بها تماماً كما كانت من قبل. في النهاية، يقدم المصرف المركزي المزيد من الاعتمادات للحكومة ولكن دون أن يكون لديه سوى القليل من احتياطي الدولار، مع الكتلة نفسها من البيزو.

وينتج عن طباعة المزيد من الأوراق النقدية التي لا يرغب الناس الاحتفاظ بها خسارة المصرف المركزي لاحتياطياته من الدولار.

كانت تلك رؤية المسؤول السابق في صندوق النقد الدولي "جاك بولاك"، والد برامج الصندوق المالية. وتنخفض احتياطيات المصرف المركزي من الدولار بسبب طباعته للكثير من البيزو، والتي يريد الناس بعدها تبديلها بالدولار من المصرف المركزي[8].

سيكون هناك دائماً عنصر خوف يدفع لشراء الدولارات من المصرف المركزي في هذه الحالة. ورغبة الناس في الاحتفاظ بالبيزو هي المتغير الرئيسي. وعندما يبدأ العامة بالاشتباه أن المصرف المركزي يطبع أوراقاً نقدية دون وجود مقابل كاف لها من الدولار، سيسارعون لشراء الدولارات قبل أن تنفد. وتشبه حالة دولارات قليلة مقابل كتلة بيزو متضخمة التيتانيك مع القليل من قوارب النجاة. ويندفع الناس إلى قوارب النجاة (يسارعون لشراء الدولار)، وهكذا تتراجع كتلة احتياطي الدولار في المصرف المركزي. وسيتخلى الحظ عندها عن الأشخاص الذين يريدون شراء الدولارات لتغطية قيم مستورداتهم أو لخدمة الدين الأجنبي. ويطلب البلد عندها من صندوق النقد الدولي التدخل.

تؤثر طباعة الأوراق النقدية المفرطة أيضاً في هدف مهم آخر لبرامج صندوق النقد الدولي – كبح جماح التضخم. ويدفع وجود أموال كثيرة مقابل سلع قليلة بالأسعار إلى الارتفاع، مما يسبب التضخم. ومجدداً، يتمثل العامل الرئيسي في مقدار الأموال التي يرغب الناس الاحتفاظ بها لشراء السلع. وإذا ازدادت رغبتهم في الاحتفاظ بالأموال في محافظهم، لن تخرج تلك الأموال إلى البلد لشراء السلع.

الرؤية الأخيرة لبرامج صندوق النقد الدولي المالية هي أن العجز المالي الكبير الذي تقع فيه الحكومة يدفع إلى زيادة طباعة الأوراق النقدية. وتمول الحكومة عجزها المالي بالاقتراض من المصرف المركزي، الذي يمول القرض بطباعة المزيد من الأوراق المالية. لهذا فإن وصفة صندوق النقد الدولي القياسية لبناء الاحتياطيات مجدداً هي في تقليص حجم الاعتمادات التي تحصل عليها الحكومة من المصرف المركزي، مما يتطلب خفضاً في عجز الميزانية الحكومية.

يبدو ما تقدم كله تقنياً ومحايداً تماماً، لكن صندوق النقد الدولي يتدخل في كيفية إنفاق الحكومة للمال (أي: ما ينبغي عليها اقتطاعه). وغالباً ما يجبر الحكومة على القيام بأشياء لا تلقى التأييد الشعبي، مثل إلغاء الدعم عن الخبز أو زيت الطهو. ويلقي الناس في البلد الذي يتلقى قرضاً من صندوق النقد الدولي باللائمة على الصندوق نفسه عندما تقوم الحكومة بتلك الأشياء، ويخرجون إلى الشوارع احتجاجاً على قسوة إجراءات الصندوق. ويعد تعكير صفو السياسات الأهلية إحدى الإشارات الخطيرة في خطط صندوق النقد الدولي لإعادة الاستقرار المالي.

## ثورات صندوق النقد الدولي

كويتو مكان يفضله موظفو صندوق النقد الدولي الذي منح الإكوادور ستة عشر قرض دعم خلال الفترة 1960–2000. وتضمنت التعليمات القاسية لآخر قرض سنة 2000 تخفيض رواتب المعلمين وزيادة أسعار الوقود والكهرباء.

في 22 كانون الثاني/يناير 2000، احتل ثلاثة آلاف محتج من جماعات أهلية إكوادورية مبنى الكونغرس، فيما كان أكثر من عشرة آلاف شخص يتظاهرون خارجه. وتصدت حكومة الرئيس المنتخب ديمقراطياً "جميل محود" لهم مع أكثر من خمس وثلاثين ألف جندي ورجل شرطة. وتنبه قادة القوات المسلحة للمسألة وعزلوا "محود" في 23 كانون الثاني/يناير 2000 ليتولى نائب الرئيس "غوستافو نوبوا" الحكم. وأصر "نوبوا" على أنه سيتابع العمل بإصلاحات صندوق النقد الدولي.

في أيار/مايو 2000، أضرب المعلمون في الإكوادور مدة خمسة أسابيع احتجاجاً على تخفيض رواتبهم. وفرّقت الحكومة مظاهرة للمعلمين في العاصمة باستعمال الغاز المسيل للدموع وشرطة مكافحة الشغب. وفي 15 حزيران/يونيو 2000، نظمت جماعات الاحتجاج إضراباً عاماً، ضم في ثناياه المعلمين (مجدداً)، موظفي الحكومة، الأطباء، عمال النفط والنقابات. وكان هناك مواجهة أخرى بالغاز المسيل للدموع بين شرطة مكافحة الشغب والمحتجين في كيوتو. وأرسل الجيش وحدة بقيادة العقيد "لوشيو غوتريز" لتفريق المتظاهرين. وانضم العقيد

"غوتريـــز" بـــدلاً من ذلك إلى المحتجين وقام بمحاولة انقلاب غير ناجحة. وأحبط الجيش الانقلاب وطرد "غوتريز".

استطاع "نوبوا" النجاة مؤقتاً من الاحتجاجات، وتابعت البلاد تطبيق شروط صندوق النقد الدولي. وثأر المحتجون في الانتخابات التالية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، عـــندما اخـــتار الناخـــبون قائد الانقلاب السابق والبطل الشعبي "لوشيو غوتريز" رئيساً لهم.

بحلول شباط/فبراير 2004، بدأت الجماعات الأهلية الاحتجاج ضد "لوشيو غوتريـــز" لمحاباتـــه مجـــدداً صـــندوق النقد الدولي. وفي 20 نيسان/أبريل 2005، هـــرب "غوتريـــز"، مثل العديد ممن سبقوه في المنصب، من القصر الرئاسي إلى الأبد[9].

لم تكـــن الإكـــوادور وحيدة في الاحتجاج ضد صندوق النقد الدولي. وفي الـــشهور التسعة الأولى من سنة 2000 وحدها، كان هناك مظاهرات ضد برامج صـــندوق الـــنقد الدولي في الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، كوستاريكا، هـــندوراس، كينـــيا، مالاوي، نيجيريا وزامبيا[10]. ولا نستطيع دائماً التأكيد بأن المحتجين يمثلون الأغلبية، لكن ذلك يعطي على الأقل إشارة عن تأثير صندوق النقد الدولي على السياسات المحلية.

لم تـــرهقنا بعـــد دعـــوة صندوق النقد الدولي للتدخل في السياسات المحلية. ويـــوجد ارتباط بين تدخل صندوق النقد الدولي والأزمة السياسية الأكثر بروزاً: انهـــيار الدولة بأكملها. بالطبع، قبل الغوص في العالم الموازي للانهيار الاجتماعي كانـــت هـــذه الحكـــومات تعاني الأمرّين في الوقت الذي طلبت فيه قروضاً من صندوق النقد الدولي. وليس واضحاً مدى اللوم الذي يتحمله صندوق النقد الدولي في الانهيار الذي يصيب تلك الدول السيئة الحظ لاحقاً، لكن عدم الانضباط المالي يكـــون بالتأكيد أقل مشكلاتها. وقضت ليبيريا 77% من الفترة 1963–1985 في تنفـــيذ بـــرنامج لصندوق النقد الدولي، قبل أن ينهار البلد بشكل تام بعد 1985. وقضى الصومال 78% من مدة العقد 1980–1990 في تنفيذ برنامج لصندوق النقد الدولي، ومزّق بعدها أمراء الحرب البلد شر تمزيق.

يظهـــر الجدول 4 أن من بين كل ثماني حالات في فشل أو انهيار الدولة، سبع مـــنها كانـــت تنفذ برامج لصندوق النقد الدولي في السنوات العشر التي سبقت انهـــيارها. وإحـــصائياً، كلما طالت مدة تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي كلما ارتفعت مخاطر انهيار الدولة.

ينبغي أن يكون صندوق النقد الدولي أكثر حذراً في فرض إصلاحاته الشاملة علـــى مثل تلك الأنظمة الهشة سياسياً. وعلى أحسن تقدير، يشبه برنامج صندوق الـــنقد الدولي في تلك البلاد تقديم نصيحة للمرضى المصابين بكسور في الأضلاع بـــتأدية تمارين الجمباز المنشطة للقلب كل صباح. ويشعر صندوق النقد الدولي أن مهمـــته تتطلب منه مساعدة أي وكل بلد يواجه صعوبات مالية. بكل الأحوال، تتـــرك ذهنـــية المخططين التي يطبق من خلالها صندوق النقد الدولي نفس أنواع الـــبرامج لكل البلاد آثاراً سيئة في مجتمعات تعاني من المشاكل أصلاً. وعند إمعان التفكير بالأمر، سيكون من الأفضل ألا يتدخل صندوق النقد الدولي إطلاقاً في تلك القضايا.

**جدول 4. كل الحالات الثماني لانهيار الدولة في العالم حتى التسعينيات والتي سبقها تدخل صندوق النقد الدولي**

| البلد | السنة التي شهدت بداية انهيار الاقتصاد | وقت تطبيق برامج صندوق النقد الدولي في السنوات العشر السابقة للانهيار (%) |
|---|---|---|
| أفغانستان | 1977 | 46 |
| أنغولا | 1981 | 0 |
| بوروندي | 1995 | 62 |
| ليبيريا | 1986 | 70 |
| سيراليون | 1990 | 59 |
| الصومال | 1991 | 74 |
| السودان | 1986 | 58 |
| زائير | 1991 | 73 |
| المعدل | | 55 |
| معدل كل البلاد النامية خلال الفترة 1970-90 | | 20 |

شهدت سيراليون حرباً أهلية مرعبة بعد انهيار الدولة سنة 1990، بعد سنوات من تدخل صندوق النقد الدولي في شؤونها. وقطع متمردون مخبولون أيدي آلاف المدنيين لنشر الرعب عشوائياً. وخلال توقف الحرب الأهلية، تدخل صندوق النقد الدولي مجدداً لمنح سيراليون قروضاً، وهي التي قضت 83% من وقتها خلال الفترة 1994-1998 في تنفيذ برنامج للصندوق. واندلعت الحرب الأهلية مجدداً سنة 1998، و لم تنته حتى تدخلت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وبينها قوات بريطانية، سنة 2001. وزج صندوق النقد الدولي بنفسه من جديد، ومنح البلد قرضاً جديداً. ألم يكن ذلك المجتمع مبتلياً بمرض في حالة متقدمة تدفع بصندوق النقد الدولي إلى رفض منحه دواء لا صلة له بالمرض؟

إليكم بعض الإضاءات حول برنامج صندوق النقد الدولي الذي بدأ سنة 2001:

- كان مقياس الأداء الكمي بنهاية أيلول/سبتمبر 2001 المتعلق بصافي دين البنوك المحلية للحكومة مرتفعاً بشكل طفيف، وهذا يعكس صعوبات تقييد الاستعانة بالتمويل المحلي في سياق التأخير التقني الكبير في إنفاق معونة الميزانية... كان المقياس البنيوي المرتبط بتمرير الفواتير لضمان استقلالية مكتب الإحصاء المركزي بنهاية أيلول/سبتمبر 2001، بكل الأحوال، مفقوداً نظراً لضعف إصدار التشريعات اللازمة.
- تم إحراز تقدم في تطبيق إصلاحات إعادة الهيكلة البنيوية وبناء القدرات الذاتية، رغم وجود تأخير كبير في تطبيق بعض مقاييس الإصلاح البنيوية الرئيسية. وفي مجال الإدارة الاقتصادية، قد استمر العمل في تطوير أطر عمل الإنفاق متوسط المدى.

لخّصت "وحدة المعلومات الاقتصادية" وضع سيراليون سنة 2004 بالآتي:

- بقي الجنود [الثوار السابقون]، وخصوصاً في المناطق الريفية، عاطلين عن العمل بشكل كبير... ولا تزال الحكومة غير قادرة على فرض سلطتها الكاملة في منطقة مناجم الماس في شرق البلاد.

- تشرد مليونا شخص داخلياً وخارجياً من أصل خمس ملايين عادوا إلى منازلهم القديمة؛ وفي أثناء ذلك، حصل المعوقون جسدياً على تعويضات أقل مما حصل عليه الجنود الذين ارتكبوا المذابح.
- تبقـى المؤسسات الأهلية ضعيفة، ورغم مظاهر السلام والاستقرار التي تلت انـتهاء الحـرب، إلا أن الحفاظ على الأمن يبقى منوطاً بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة رغم قلة عدد أفرادها. ومع انسحاب قوات حفظ السلام الـتابعة للأمم المتحدة المقرر في منتصف سنة 2005 [تم تمديد مهمتها مؤخراً حتى نهاية 2005]، ليس واضحاً ما إذا كان الرئيس قادراً على الإمساك بالبلد ككل.

يـا إدارة صـندوق النقد الدولي، الرجاء الاتصال لتفقد الواقع. وربما يكون هناك أماكن تستطيعون مد يد العون لها، لكن سيراليون ليست واحدة منها.

## أرقام مبعثرة (غير مرتبة)

رغـم أنـنا نـستطيع بالتأكيد إلقاء اللوم على صندوق النقد الدولي لتسببه بالفوضـى في البلاد الهشة في الوقت الذي ينبغي عليه العمل على تفادي ذلك، إلا أن الانتقادات الموجهة للصندوق ليست كلها عادلة. وغالباً ما يلقي الناس باللائمة علـى صندوق النقد الدولي لضيق ذات يد الحكومة. ولا تمتلك حكومات البلاد الفقـيرة الكـثير من الموارد لأنها فقيرة، وليس بسبب صندوق النقد الدولي. ولا تستطيع الحكومات العيش دون اعتمادات المصرف المركزي، وتستنفد الموجودات المحدودة أصلاً من احتياطيات النقد الأجنبي.

مـا هـو المـزيج من الإنفاق الحكومي، عجز الميزانية، واعتمادات المصرف المركزي الذي يجعل الحسابات متوازنة؟ الجواب غير دقيق بشكل لا يعرفه صندوق النقد الدولي. وتعد برامج صندوق النقد الدولي المالية المكافئ المالي لنموذج "الدفعة الكـبيرة" الذي يعتمده مخططو المساعدات. وإذا لم تكن الأرقام موثوقة، لن يكون واضـحاً عـندها فيما إذا كانت شروط صندوق النقد الدولي تزيد فعلاً إمكانية استرداد القروض التي يقدمها.

ينمّي مسؤولو صندوق النقد الدولي، مثل الأطباء، مهارة إطلاق تصريحات واثقة حول تشخيص وعلاج الأمراض المالية. ويشرحون مطولاً أن الأمر يتعلق بالحسابات، وأكثر قليلاً من اثنين زائد اثنين. وينبغي أن يكون الاعتماد الذي يمنحه المصرف المركزي للحكومة أكثر من الطلب على العملة المحلية وأقل من مستوى احتياطي الدولار (قيمته بالعملة المحلية وفقاً لسعر الصرف الحالي). وبالنسبة للنظام المصرفي ككل، ينبغي ألا يتجاوز توسيع الإقراض (بما فيه إقراض الحكومة) الطلب المحلي على العملة واحتياطيات البنوك منقوصاً منه احتياطيات العملة الأجنبية في النظام المصرفي. وإذا كان الدين كبيراً جداً، سيخسر النظام المصرفي احتياطيات النقد الأجنبي لأن الناس سيحولون النقود التي لا يرغبون بها إلى دولارات عبر المصرف المركزي.

يوجد مشكلتان هنا: (1) المعرفة غير الدقيقة بما يحدث فعلاً على أرض الواقع، و(2) التعقيدات التي تحدث خارج نطاق نموذج البرامج المالية.

يحب المخططون في كل مكان إدارة الأمور باستعمال الأرقام. ولا تكون حسابات التخطيط دقيقة كما تظهر. ويكون الحصول على معلومات دقيقة حول كل البنود الواردة في الميزانية العمومية للمصرف المركزي في العديد من البلاد الفقيرة صعباً مثل وجود موظف جمارك أمين.

أتذكر أنني زرت المصرف المركزي في غامبيا خلال واحدة من رحلاتي الأولى لصالح البنك الدولي. وكانت مبالغ العملة المتداولة، قروض المصرف المركزي واحتياطيات النقد الأجنبي مسجلة في دفتر الأستاذ، والذي رأيته بأم عيني. وكانت الأرقام مكتوبة بقلم الرصاص، وتحمل علامات على أنها تعرضت للمحي وإعادة الحساب مرات عديدة. ولم يكن المجموع في الأسفل مساوياً لمجموع الأرقام في الصفحة. وفقدت ثقتي بحسابات المصرف المركزي.

ويضرب كتيب التدريب الأساسي لصندوق النقد الدولي حول البرامج المالية مثالاً عن حسابات المصرف المركزي التركي. وتظهر بنود غامضة فجأة تحت عنوان "بنود أخرى، صافي" توازن أصول المصرف المركزي (احتياطيات النقد الأجنبي إضافة إلى الاعتمادات الممنوحة للحكومة) مع ديون المصرف المركزي (العملة وودائع البنوك). لا أحد يعرف ما تعنيه "بنود أخرى، صافي" أو أين

سيستقر بها المطاف في صبيحة اليوم التالي. وكان التغيير في "بنود أخرى، صافي" يُقدّر بربع التغيير في الإقراض المحلي من سنة إلى أخرى في المثال التركي المأخوذ عن كتيب تدريب صندوق النقد الدولي(11). ويعد هذا الرقم حول المعدل لكل بيانات حسابات المصارف المركزية في كل البلاد خلال العقود الأربعة الماضية.

أرقام صندوق النقد الدولي الخاصة ليست ثابتة بحد ذاتها. ويقدم صندوق النقد الدولي البيانات بطريقتين: النشرات الإحصائية، مثل "الإحصاءات المالية الدولية"، والتقارير التي يعدها موظفو الصندوق حول كل بلد عندما يقومون بوضع برنامج له. وتدل مجموعتا الأرقام على المؤشرات نفسها، مثل صافي التغير الرئيسي في احتياطيات النقد الأجنبي (المكافئ بالعملة المحلية). ورغم ذلك تبقى الأرقام موضع خلاف دائماً.

جمعت عشوائياً عينة من التقارير الحديثة التي تعكس برامج صندوق النقد الدولي الفعّالة، مثل تلك التي نشرت على موقع الصندوق على الإنترنيت في شباط/فبراير 2004، وقارنت بياناتها بتلك الموجودة في الإحصاءات المالية الدولية في الوقت نفسه. ويظهر الجدول 5 تقييمات مختلفة جداً في بعض البلاد لصافي احتياطيات النقد الأجنبي في الدراسة النقدية.

كل تلك الشكوك النقدية تعني أن موظفي صندوق النقد الدولي يضعون أهداف البرامج المخصصة لقروض المصرف المركزي، احتياطيات النقد الأجنبي والتدفق النقدي بناء على أرقام ليست موثوقة. ورقم تدفق الأموال مهم جداً لأنه يحدد مدى أمان توسيع الإقراض دون فقدان احتياطيات الدولار أو زيادة التضخم.

يلعب نمو إجمالي الناتج المحلي دوراً كبيراً في توقع نمو الطلب على النقد أو المتغيرات الهامة الأخرى. وفي آذار/مارس 2003، توقع موظفو صندوق النقد الدولي أن تصل نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي لمالي إلى 1.5%. وبحلول آب/أغسطس 2003، رفع هؤلاء النسبة المحققة سنة 2001 إلى 3.5%. وبعد خمسة شهور فقط، في كانون الثاني/يناير 2004، وضع موظفو صندوق النقد الدولي النمو المالي عند عتبة 13.3%! ولا يمكن القول إن صندوق النقد الدولي غير مؤهل لوضع تلك الإحصائيات، إلا أن أي إحصاء في البلاد الفقيرة غير موثوق البتة.

**جدول 5. تقديرات العملة المحلية المكافئة لاحتياطيات النقد الأجنبي في كانون الثاني/يناير 2002 في الدراسة النقدية المقارنة بين الإحصاءات المالية الدولية والإحصاءات المحلية التي يقوم بها صندوق النقد الدولي في البلد.**

| البلد | تاريخ التقرير | الإحصاءات الدولية | الإحصاءات المحلية | نسبة الفرق |
|---|---|---|---|---|
| بلغاريا | شباط/فبراير 2004 | 9.881 | 9.892 | 0.1- |
| بوروندي | شباط/فبراير 2004 | 18.405 | 21.100 | 12.8- |
| الغابون | شباط/فبراير 2004 | 1.9 | 36.1 | 94.8- |
| ليسوتو | كانون/يناير 2 2004 | 3.770 | 3.201 | 17.8 |
| مالي | كانون2/يناير 2004 | 324 | 285 | 13.7 |
| تركيا | تشرين1/أكتوبر 2003 | 6.6- | 6.5- | 1.6 |
| الأورغواي | آب/أغسطس 2003 | 20.831 | 31.044- | 167.1- |

ساءت الأمور وفقاً للحسابات التي تقول إن العجز في ميزانية الحكومة ينبغي أن يكون مساوياً لمواردها المالية. وإذا كان إنفاق الحكومة أقل من عائداتها سينتج عن ذلك عجز في الميزانية. وينتج عن كل الموارد التي تمول العجز (قروض المصرف المركزي، الاقتراض الأجنبي... الخ) عجز آخر. لكن الأرقام لا توافق على ذلك. وينبغي أن تتضمن برامج صندوق النقد الدولي "أداة ضبط" لملائمة الأمرين. وفي الأرقام الرسمية المأخوذة من الإحصائيات المالية الحكومية، كان "الضبط" يساوي 55% من الدين المحلي[12]. لهذا لسنا واثقين تماماً من العجز المالي أو قيمة الدين المحلي الحكومي الآن، ولهذا لسنا واثقين من مقدار النفقات التي ينبغي تخفيضها.

لا ينبغي إلقاء اللوم على صندوق النقد الدولي في كل المشاكل التي تواجهها الميزانية، وقد لا تؤدي برامجه *بالضرورة* إلى موازنة الميزانية. وإذا لم يتدخل صندوق النقد الدولي، ستبقى الحكومة مقيدة بعائداتها المتوفرة والقروض التي قد تحصل عليها. وإذا كانت تنفق بتبذير، لن يمنحها الدائنون من القطاع الخاص أي أموال. وتستطيع الحكومة طبع الأوراق النقدية، لكن عائدات ذلك ستكون محدودة وسيكون ثمنها ارتفاع نسبة التضخم، وهو شيء لا يحظى بالقبول الشعبي أيضاً. ولا تستطيع الحكومة بمفردها الاتكال على الإحصائيات غير الواضحة لصندوق النقد الدولي لأنها ستكون مقيدة بمواردها الحقيقية، حتى إذا لم تكن تعرف مقدار ما

تملـــك. وقـــد لا يعـــرف المرء رصيد حسابه نظراً لطريقة التعامل مع المعلومات المـــصرفية، لكن إذا أنفق الكثير، سينكشف الحساب. هل تعتبر حسابات صندوق النقد الدولي غير الدقيقة دليلاً حول ما تستطيع الحكومة فعله دون تدخل صندوق النقد الدولي؟

## السلوك المضطرب

المـــشكلة الثانـــية هـــي أن تخطيط البرامج الاقتصادية الشاملة لا يعتمد على الحسابات فقط وإنما على سلوك الناس داخل وخارج الاقتصاد. تذكروا، مثلاً، أن تـــأثير إقراض المصرف المركزي الواسع للحكومة وطباعة الأوراق النقدية سيدفع بالـــناس إلى تحويل ما لديهم من عملة محلية إلى دولار، مما يستنفد احتياطيات النقد الأجـــنبي. لكـــن ماذا إذا قرر الناس الاحتفاظ بالمزيد من العملة المحلية، مهما كان الـــسبب؟ ويقدّر صندوق النقد الدولي رغبة الاحتفاظ بالعملة المحلية بالافتراض أن معـــدل كـــتلة العملـــة لإجمالي الناتج المحلي سيبقى ثابتاً. وللأسف، بعد تفحص البـــيانات الخاصـــة بكل المدينين من صندوق النقد الدولي لكل السنوات المتوفرة، وجـــدت أن المساق التاريخي لهذه النسبة يشبه مسار رجل ثمل يقود دراجة بعجلة واحدة.

إن عرض أموال أكثر من الطلب للسيطرة على الوضع قد يدفع بالأسعار إلى الارتفـــاع. ومجـــدداً، ليس مؤكداً كيف يمكن مقارنة العرض الحقيقي للأموال بما يرغب الناس الاحتفاظ به فعلاً. وربما يكون ذلك السبب في الصعوبة التي يواجهها صـــندوق الـــنقد الدولي في توقع التضخم بموجب برامجه التي تهدف إلى الانضباط وإعادة الهيكلة المالية. وكان التضخم اللاحق لبرامج صندوق النقد الدولي أعلى من أهـــداف الـــبرنامج المتوسطة في التسعينيات بالنسبة لعينة شملت عدداً من البلاد في العالم[13].

على العكس، ماذا إذا خاف الناس الذين يحتفظون بالعملة المحلية فجأة وأرادوا تحـــويلها إلى دولار عبر المصرف المركزي؟ ليس واضحاً تماماً سبب الخوف، لكنه يحـــدث. ستتـــضاءل احتياطيات النقد الأجنبي بسرعة لأسباب لا علاقة لها بعجز

ميـــزانية الحكومة. ويعتقد الكثير من الاقتصاديين أن هذه وصفة جيدة لأزمة شرق آســيا الماليــية سنتي 1997-1998. و لم تكن بلاد شرق آسيا تعاني عجزاً كبيراً في الميزانية الحكومية، إلا أنها عانت من فقدان الثقة بالعملة المحلية واختفاء احتياطيات النقد الأجنبي.

فجـــوة أخرى في العلاقة بين عجز الميزانية واحتياطيات النقد الأجنبي هي أن الحكومة تمول عجز الميزانية ليس عبر الاقتراض من المصرف المركزي وحسب وإنما بالحـــصول علـــى القـــروض الخارجـــية أيضاً. وليس معروفاً السبب الذي يدفع بالمستثمرين والمصارف الأجنبية لشراء سندات الحكومة. ولا يطال هذا الأمر البلاد الأشـــد فقراً، أو البلاد المضطربة سياسياً وتلك التي تنتهج سياسات إنفاق كبيرة - هذه غير مؤهلة لتكون "أسواقاً ناشئة"، وتستعمل رطانة ول ستريت اللغوية. لكن بلاداً فقيرة أخرى تكون مؤهلة لتصبح أسواقاً ناشئة. ويساعد مستثمرو ومصارف القطـــاع الخـــاص في تمـــويل العجـــز المالي لميزانيات تلك البلاد بشراء السندات الحكومية. ويقول أحد مواقع الإنترنيت إن هناك حوالى خمس وأربعين سوقاً ناشئة (بلـــداً)، يبلغ مجموع عدد سكانها معاً 2.6 مليار نسمة[14]. وقد يسمح الارتفاع المفاجئ في الطلب على السندات الحكومية من قبل المستثمرين الأجانب لحكومات تلـــك الـــبلاد بالتخفـــيف من اعتمادها على قروض المصرف المركزي، وزيادة احتياطـــيات الدولار دون الحاجة لاتخاذ إجراءات مالية صارمة. وعلى العكس من ذلك، قد يجبر ابتعاد المستثمرين عن السندات الحكومية في الأسواق الناشئة - كما حـــدث بعد أزمة المكسيك سنة 1994، أزمات دول شرق آسيا سنتي 1997-98، الأزمـــة الروســـية ســـنة 1998، وأزمة الأرجنتين سنة 2001 - الحكومات على الاقتـــراض مـــن المصرف المركزي مجدداً، والتخفيف بالتالي من احتياطيات النقد الأجنبي.

كـــم ستكون الحاجة للتخفيف من اعتمادات المصرف المركزي عندما تقفز رغبة الاحتفاظ بالعملة المحلية مثل كلبي، ميلي، بعد ابتلاعه للحلوى؟ وإلى أي حد ينبغـــي تخفيف العجز المالي عندما تكون رغبة الأجانب بشراء السندات الحكومية متذبذبة للغاية؟ وربما تعتمد الرغبة في اقتناء العملة المحلية أو السندات الحكومية على

سياســة الحكومة في عدم الاعتماد على قروض المصرف المركزي أو التخفيف من العجز المالي. إنها دائرة – إذا كانت الحكومة مستعدة لتخفيف العجز المالي وتخفيف الاقتــراض من المصرف المركزي، سيكون الناس عندها مستعدين للاحتفاظ أكثر بالعملــة المحلــية والحــصول على المزيد من السندات الحكومية، مما يقلل الحاجة لتخفيف العجز المالي وقروض المصرف المركزي. إن إيجاد نقطة توازن هذه العملية المتــشابكة أكثــر تعقيداً من قدرة موظفي صندوق النقد الدولي على القيام بذلك بإضافة بعض الأرقام على دفاتر الحسابات.

مغــزى القصة أن وصفات صندوق النقد الدولي حول ما ينبغي اقتطاعه من قروض المصرف المركزي ومقدار الخفض في عجز الميزانية تستند غالباً إلى أساسات غــير ثابتة. وينبغي على صندوق النقد الدولي التخلي عن ادعاءاته بأنه يفهم كل الــنظام المعقــد للــتوازن المــالي – هذا فرع آخر من مرض الهندسة الاجتماعية الطوباوية.

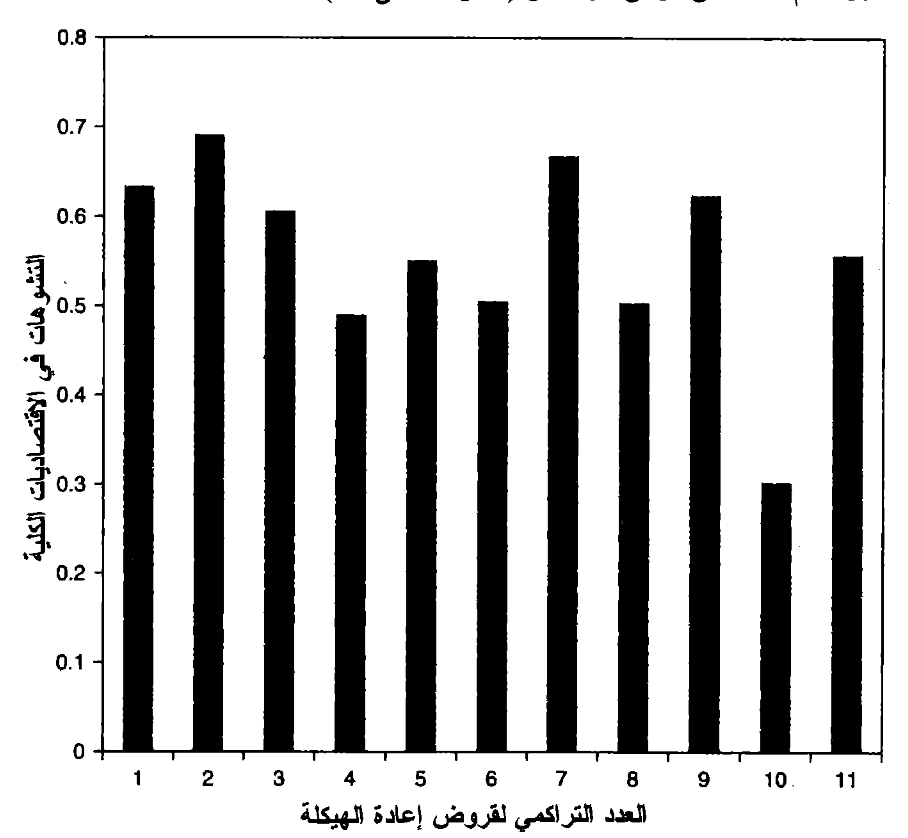
## هل صندوق النقد الدولي جبان؟

الاختــبار الحقيقــي لمنهج صندوق النقد الدولي هو فيما إذا كان يستطيع تحقــيق الاستقرار في اقتصاد تعمه الفوضى. بشكل عام، إحدى أكبر المفاجآت أن صندوق النقد الدولي كان ضعيفاً في فرض شروطه على السلوك الاقتصادي السيء.

دعــونا نحلل قروض إعادة الهيكلة التي يقدمها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين معاً لأنهما يلعبان الدور نفسه في الترويج لــ "إعادة الهيكلة البنيوية" (أي: الإصلاحات المالية والترويج للأسواق الحرة) ولأن قروض إعادة الهيكلة التي يقدمها البنك الدولي غالباً ما تدعم مادياً برامج صندوق النقد الدولي. الرقم الرئيسي هو ما يحــدث لعجــز الميزانية. الملفت للنظر أن عجز الميزانية لم يتحسن من قرض إعادة هيكلة إلى آخر خلال الفترة 1980–99[15].

تالــياً، دعــونا نوســع تعريف سياسة الحكومة السيئة ليتضمن مجموعة من المؤشــرات: (1) ما إذا كان معدل التضخم يتجاوز 40%؛ (2) ما إذا كان سعر

صرف التداول بالدولار في السوق السوداء يزيد أكثر من 40% عن السعر الرسمي؛ (3) ما إذا كان سعر الصرف الرسمي يفوق بنسبة تزيد عن 40% السعر المخصص لدعم الصادرات؛ و(4) ما إذا كانت أسعار الفائدة تتحرك بمجال يزيد عن 5% تحت معدل التضخم. إذا تحقق أي من هذه الشروط، يتم تصنيف السياسة الاقتصادية بأنها سيئة. وهذا هو بالضبط نوع السياسات الاقتصادية السيئة التي يستهدفها صندوق النقد والبنك الدوليان. بمعنى آخر، يمنح صندوق النقد والبنك الدوليان قروض "إعادة الهيكلة البنيوية" بشرط تصحيح كل تلك المشاكل. إلا أن نسبة متلقي قروض إعادة الهيكلة البنيوية التي تخرق واحداً أو أكثر من تلك الشروط لم تتغير من قرض إلى آخر (انظر الشكل 24).




**الشكل 24. البلاد مع تشوهات في اقتصادها الكلي بالعدد التراكمي لقروض إعادة الهيكلة.**

ما الذي يفسر هذه المفاجأة؟ أحد التفسيرات المحتملة هو نزعة صندوق النقد الدولي لتجاهل ما حدث سابقاً مع كل قرض جديد، خصوصاً إذا استلم مسؤولون جدد السلطة في البلد المتلقي. ورغم أن تسديد قرض صندوق النقد الدولي ينبغي أن يكون على المدى القصير أو المتوسط، إلا أن البلاد لا تبدو غالباً قادرة على السداد. وتفشل بلاد أخرى في تلبية شروط القروض القديمة ولكنها تحصل على قروض جديدة بكل الأحوال. وتلقت بلاد مثل الإكوادور وباكستان لمدة تزيد عن العقدين قرضاً تلو الآخر من صندوق النقد الدولي، رغم أنها لم تنهِ أي برنامج سابق للصندوق (يعني أنها لم تلبِّ الشروط للحصول على قرض ثانٍ)[16]. وتعاني أمثلة كثيرة في أفريقية من المشكلة نفسها، مما ساهم في اشتداد أزمة الدين الأفريقي.

إن علاقة صندوق النقد الدولي مع زبائنه غريبة الأطوار. أولاً، يكون صندوق النقد الدولي قاسياً في خفض عجز الميزانية والتسبب بثورات شعبية، ثم تأتي حكومة جديدة تزيد العجز المالي، ويحاول صندوق النقد الدولي السيطرة عليه مجدداً (العجز المالي، وليس الحكومة).

## الدين والعواقب

يراقب صندوق النقد الدولي أيضاً الدين لأنه يعرف أن زيادته سترفع العجز المالي للحكومة مستقبلاً بزيادة كلفة الفائدة على الدين. وتدفع الديون الكثيرة الدائنين إلى التوقف عن الإقراض.

لصندوق النقد الدولي مصالحه الخاصة في هذا - إذا كانت مديونية البلد كبيرة، لن يستطيع دفع مستحقات صندوق النقد الدولي. ويحمي الصندوق نفسه من هذا بوضع شرط قانوني في اتفاقيات قروضه ينص على أن تقوم الحكومة دائماً بالدفع له *أولاً*، قبل الدائنين الآخرين. ومع ذلك يفشل صندوق النقد الدولي في مهمته إذا أفلس البلد. جزء من دور صندوق النقد الدولي هو السيطرة على هذا الجزء بإقناع الحكومة ألا تقترض أكثر من مبلغ معقول. لكن ما هو المبلغ المعقول؟ واجه صندوق النقد الدولي وقتاً عصيباً في إيجاد جواب لهذا السؤال.

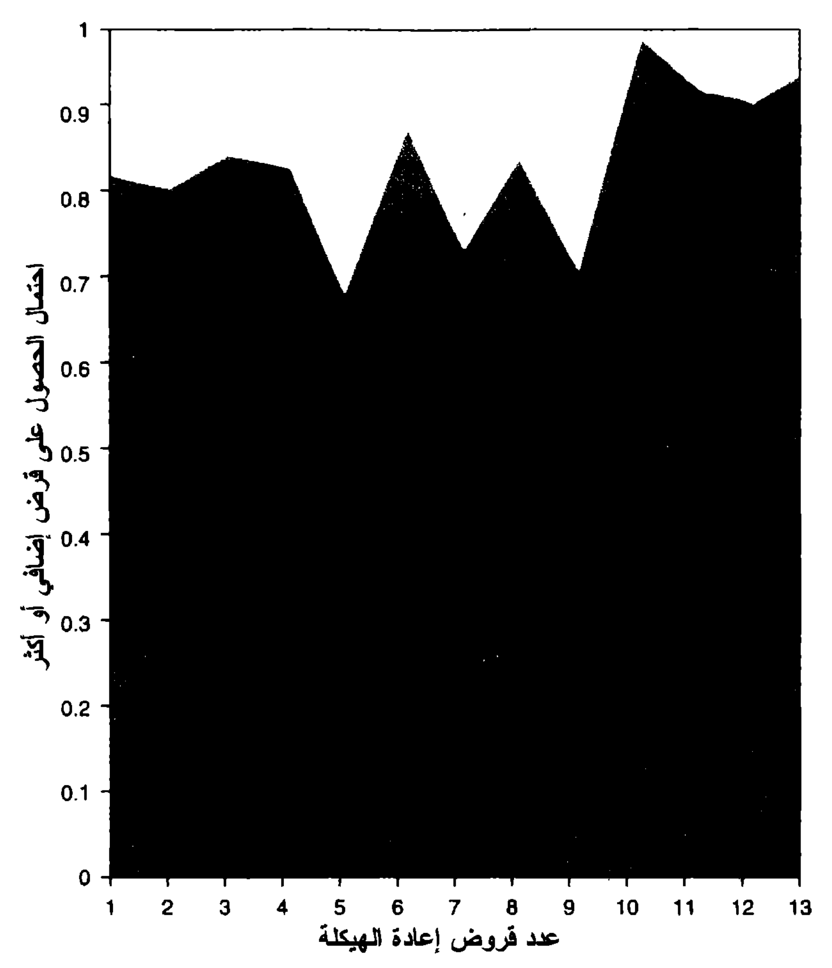
ثم هناك مشكلة تسديد قروض صندوق النقد الدولي نفسها. العلاقة الغربية الأطوار التي وصفناها للتو بين الصندوق وبعض زبائنه تعني أن منح القروض يتم، لكن عمليات إعادة هيكلة الاقتصاد الكلي البنيوية لا تتم. ويعطي هذا إشارة سيئة للبلاد التي تستطيع تسديد قروض صندوق النقد الدولي.

## الكفالة الذاتية

إحدى الطرق التي تكيف بها صندوق النقد الدولي مع هذا الوضع هو في تقديم قروض جديدة لتسديد القديمة. وعندما يصبح البلد غارقاً في الديون لمصلحة صندوق النقد الدولي، ومديناً له بموجب اتفاقيات سابقة، يصبح من الصعب عليه الخروج من تلك الدائرة. ورغم أن كفالة صندوق النقد الدولي لمستثمري ول ستريت مثار جدل، إلا أن المشكلة الحقيقية هي أنه يكفل قروضه بنفسه. وإذا لم يقدم صندوق النقد الدولي قرضاً جديداً، قد لا يستطيع البلد تسديد قرض الصندوق السابق. وغالباً ما يستدرج صندوق النقد الدولي صديقه الحميم، البنك الدولي، الذي يقع مقره في الشارع التاسع عشر في واشنطن على مقربة من مقر الصندوق، ليقدما معاً "قرض إعادة هيكلة" للبلد كجزء من سلة المعونة.

أحد دلائل التسديد الذاتي هو معدل تكرار القرض العالي لشقيقتي الشارع التاسع عشر. ولا تنخفض إمكانية الحصول على قرض جديد إذا كان عدد قروض إعادة الهيكلة التي يقدمها صندوق النقد والبنك الدوليان كبيراً. (انظر الشكل 25).

أشار مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولي إلى هذه المشكلة المتعلقة بـ "الاستفادة الطويلة الأجل" لأموال صندوق النقد الدولي[17]. وعرّف "المستفيد طويل الأجل" بأنه بلد يخضع لبرنامج صندوق النقد الدولي لسبع سنوات على الأقل خلال أي فترة تمتد عشر سنوات. وانطبق هذا الوصف على أربع وأربعين بلداً مدمنين على قروض صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1971-2000. وأضحت الاستفادة الطويلة الأجل أكثر شيوعاً في السنوات الأخيرة. وفي سنة 2001، وصلت قروض المستفيدين منذ وقت طويل إلى نصف ما يقدمه صندوق النقد الدولي.




**الشكل 25. معدل تكرار قروض إعادة الهيكلة البنيوية بعد عدد معين من القروض، 1980-1999**

كما يحدث مع الإدمان، إن قيام صندوق النقد الدولي بتكرار القروض ينطوي على بعض الخداع الذاتي. وكان صندوق النقد الدولي يقدم توقعات شديدة التفاؤل حول إجمالي الناتج المحلي للمستفيدين منذ وقت طويل و/أو نمو الصادرات. ونتج عن ذلك تقديم تنازلات حول شروط الصندوق في منح القروض للبلاد التي تنتهك تلك الشروط. ويصف مكتب التقييم المستقل هذه العملية بخداع الذات لمنح القروض: "تشجع الحوافز الداخلية في صندوق النقد الدولي الإفراط في التفاؤل بشأن برامجه. وينتج هذا عن الإطار الزمني القصير نسبياً للبرامج، وتبني توقعات متفائلة حول حزمة

إعادة الهيكلة... قاد هذا إلى نزعة التخفيف من المخاطر. وحتى عندما تم تحديدها بدقة، كما هي العادة غالباً، خلال عملية المراجعة الداخلية، لم يتم عرض تقييم المخاطر على مجلس الإدارة". ولاحظ مكتب التقييم أن الإقراض المتكرر من قبل صندوق النقد الدولي نحا إلى إضعاف نفوذ الصندوق على البلاد للالتزام بشروطه.

تظهر على صندوق النقد الدولي إحدى علامات مرض المخططين: في العديد من البلاد، يقوم بالشيء نفسه مراراً وتكراراً لتحقيق هدف لا يمكن بلوغه أبداً. ويدل التكرار نفسه على فشل المحاولات السابقة في "تحقيق الاستقرار القصير المدى".

## أزمة البلاد الفقيرة الغارقة في الديون

لا يؤدي تكرار الإقراض إلى جعل الدين قابلاً للتسديد، لأنه يتزايد دون أن تصبح البلاد قادرة على خدمة قروضها. ووقعت البلاد الأشد فقراً في عجز مالي، وهي التي تلقت العديد من قروض صندوق النقد الدولي إضافة إلى "قروض إعادة الهيكلة البنيوية" من البنك الدولي، وهذا عنى أيضاً ضرورة استعادة الانضباط المالي. وتلقت البلاد الأشد فقراً أيضاً قروضاً من الحكومات الغربية ووكالات ضمان الصادرات. وأصبح مقدار ديونها كبيراً جداً لدرجة أنه بعد سنة 1996 أسقط صندوق النقد والبنك الدوليان، للمرة الأولى في تاريخهما، جزءاً من ديونهما. ودعا صندوق النقد والبنك الدوليان تلك البلاد المقترضة التي تفتقر إلى المال "البلاد الفقيرة الغارقة في الديون". وبين الدول الفقيرة التي تلقت قروضاً فوق المعدل من صندوق النقد والبنك الدوليين لإعادة الهيكلة البنيوية، أصبحت سبع عشرة من أصل ثماني عشرة "غارقة في الديون"، والتي أسقط صندوق النقد والبنك الدوليان جزءاً من ديونها. وبين الدول الفقيرة التي تلقت قروضاً أقل من المعدل من صندوق النقد والبنك الدوليين (نسبة لعدد القروض)، أصبحت ثماني فقط من أصل سبع عشرة "غارقة في الديون". وقد يعكس هذا مشكلة الانتقائية المحيرة فعلاً – الاقتصاديات الضعيفة كانت أكثر قابلية لتكديس الديون والتحول إلى صندوق النقد والبنك الدوليين طلباً للمساعدة. وبكل الأحوال، لا يعكس هذا حكمة في منح القروض لأنه ينبغي إسقاط جزء مهم من ديون "البلاد الغارقة في الديون" من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين مباشرة – حتى في حالات

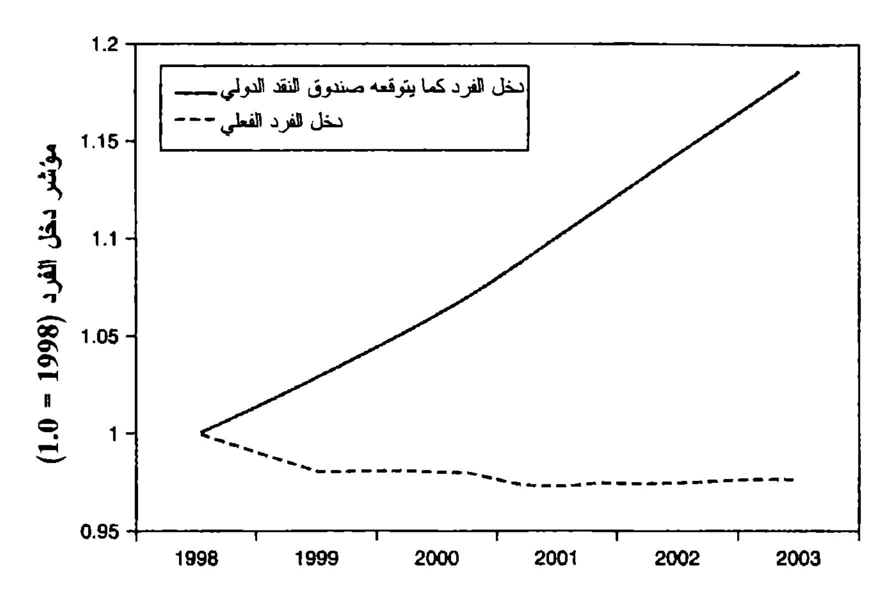
"ناجحة" مثل غانا وأوغندا. وبعيداً عن مساعدة البلاد الفقيرة على التخفيف من عبء الـــدين، كان صندوق النقد والبنك الدوليان يساهمان بنفسيهما في زيادة ديون "البلاد الغارقة في الديون".

أصـــبحت الـــبلاد الغارقة في الديون مؤهلة لإسقاط بعض ديونها بتلبية بعض الـــشروط نفـــسها التي فشلت في تحقيقها (أو حققتها أولاً ثم تراجعت عن ذلك) عندما حصلت على القروض الأصلية. وبداية من آذار/مارس 2005، تمت الموافقة على عروض تخفيف الدين لسبع وعشرين دولة، بمبلغ إجمالي قدره أربعة وخمسون مليار دولار – خفض يُقدّر بحوالى ثلثي الدين المستحق[18].

كان مفروضاً بإسقاط ديون "البلاد الغارقة في الديون" أن يكون حلاً شاملاً أخـــيراً لمـــشكلة الديون. وغالباً ما كانت توقعات صندوق النقد والبنك الدوليين مـــتفائلة بنمو إجمالي الناتج المحلي في "البلاد الغارقة في الديون". وكان هذا النمو المأمـــول سيسمح لتلك البلاد بالمحافظة على معدلات الدين نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي عند مستوياتها الحالية. لكن تخفيف الدين لم يحفّز النمو.

تعد بوليفيا مثالاً. وكان البلد تحت رعاية صندوق النقد الدولي منذ إطلاق أول عملية لإسقاط الديون عن "البلاد الغارقة في الديون" سنة 1998. وتوقع صندوق النقد والبنك الدوليان تحقيق نمو سريع في دخل الفرد في بوليفيا خلال الفترة 1999–2003؛ لكن بدلاً من ذلك، تراجعت مستويات المعيشة (انظر الشكل 26).

فـــشلت عملـــية تخفيف الديون في تحفيز النمو مما سبب مشكلة حقيقية لأن فـــشل القـــروض الأصلية في دفع النمو هو الذي كان قد تسبب بمشكلة الدين في المقـــام الأول. وســـبق لنا أن رأينا ذلك في أفريقية، وهي المقصد المفضل لقروض صـــندوق النقد والبنك الدوليين، والتي فشلت أيضاً في دفع النمو الذي يمكّنها من خدمة دينها. هذا نمط عام: فشل النمو في بلاد البرنامج في تحقيق أهداف صندوق الـــنقد الـــدولي. وبشكل عام في برامج صندوق النقد الدولي خلال التسعينيات، كانـــت نسبة النمو المستهدفة في إجمالي الناتج المحلي 4%، لكن النمو الفعلي كان 2% فقـــط[19]. وحيث إن نمو عدد السكان كان بحدود 2% أيضاً، هذا عنى أن النمو الفعلي في دخل الفرد كان قريباً من الصفر.




**الشكل 26. بوليفيا: مؤشر دخل الفرد كما توقعه صندوق النقد والبنك الدوليان.**

بعد برنامج تخفيف الديون الشامل سنة 1996، ظهر برنامج "تطوير (تحسين) البلاد الغارقة في الديون" سنة 1999، الذي منح إعفاءات أوسع للمزيد من البلاد الفقيرة. بكل الأحوال، لم يكن حتى برنامج "تطوير (تحسين) البلاد الغارقة في الديون" كافياً. وقررت مجموعة الثماني في تموز/يوليو 2005 أن تلغي ما نسبته 100% من ديون ثمانية عشر بلداً منخفض الدخل (تساوي أربعين مليار دولار) والتي كانت مؤهلة آنذاك للاستفادة من برنامج "تطوير (تحسين) البلاد الغارقة في الديون"، وشمل القرار بوليفيا وأربعة عشر بلداً أفريقياً.

تعاني بلاد الدخل المنخفض من مشاكل ديون منذ الستينيات، ورغم ذلك بقي صندوق النقد والبنك الدوليان يشددان على منح القرض تلو الآخر لمقترضين (لمدينين) غير جديرين بالثقة[20]. ويعد ذلك أيضاً أحد أمثلتنا العديدة الأخرى حول قيام مجتمع المساعدات بصب جل موارده لتحقيق أهداف وضعها مسبقاً – تمويل "التنمية" بقروض المساعدات. وتابع صندوق النقد والبنك الدوليان منح قروض جديدة لتسديد القروض القديمة، رغم تعرض تلك البلاد لصعوبات متزايدة في سداد ديونها.

عند تلك المرحلة، دمرت النسبة المتزايدة من إعفاءات الديون قروض الدخل المنخفض كأداة موضع ثقة لتمويل أي شيء. ولن يكون لدى المدينين حوافز كبيرة لتسديد ما عليهم عندما يرون أن ديونهم تسقط بشكل دوري (ما يدعوه الاقتصاديون "المجازفة الأخلاقية"). و لم تعد تسمية القرض الممنوح لبلد فقير بـ "القرض" صحيحة. وينبغي أن يمنح البنك الدولي، وهو وكالة مساعدات، هبات للبلاد الأشد فقراً فقط، وليس قروضاً (كان ذلك أحد أفضل أفكار إدارة "بوش" حول المساعدات الخارجية). وينبغي أن يخرج صندوق النقد الدولي، الذي لا يُفترض به أن يكون وكالة مساعدات، من مجال إقراض الأموال للبلاد الأشد فقراً، على الأقل للبلاد التي لا تستحق تلك القروض. هل يوجد أي سبب للاستمرار في مساعدة البلاد التي فشلت تاريخياً في الاستفادة من تلك المساعدات؟

## اصرخي يا أرجنتين!

أحد الإخفاقات الأخرى الحديثة لصندوق النقد الدولي كان فشل الأرجنتين تسديد دينها الحكومي في كانون الأول/ديسمبر 2001. وكان صندوق النقد الدولي مشتركاً بفاعلية في المسعى الهادف إلى تحقيق الاستقرار المالي الأرجنتيني، ومنح البلد خمسة عشر قرض دعم في الفترة 1958-1999. وبعد سنوات غير سعيدة من الفوضى المالية، حظيت الأرجنتين بعقد من الاستقرار المالي بعد 1991. وكانت قرة عين صندوق النقد الدولي، حتى عندما واجه زبائن آخرون لصندوق النقد الدولي مثل المكسيك، روسيا، البرازيل ودول شرق آسيا الأزمات. لكن الأرجنتين بدأت تواجه المتاعب سنة 1999. وزاد الرئيس "كارلوس منعم"، الذي نعمت الأرجنتين في عهده بعقد من الاستقرار المالي، الإنفاق العام في محاولة للحصول على فترة رئاسية ثالثة. وعندما فشل في مسعاه، تحول الناخبون نحو سياسيين آخرين. ووصف "مايكل موسى"، المسؤول السابق البارز في صندوق النقد الدولي ما حدث: "خففت مخاوف سنة الانتخابات مستوى الاهتمام المنخفض عادة لدى السياسيين الأرجنتينيين... وكان ذلك متعلقاً بمعايير التدبير المالي"[(21)]. واستدانت الأرجنتين بكثرة من مستثمري السوق الناشئة سنتي 1999 و

2000. وعند تلك المرحلة، انتهت اللعبة - لن تستطيع الأرجنتين الوفاء بالتزاماتها للدائنين الأجانب من القطاع الخاص. وبلغة الأسواق الناشئة الغربية، كان ينبغي على دائني القطاع الخاص "حلاقة شعرهم". وكان يجب على صندوق النقد الدولي، في تلك المرحلة، أن يوقف منح قروضه. وبدلاً من ذلك، وضع خطة لتقديم سلة إنقاذ بقيمة أربعين مليار دولار تتضمن أربعة عشر ملياراً من صندوق النقد الدولي نفسه، خمسة مليارات من مصرف التنمية الأميركي البيني والبنك الدولي، مليار دولار من إسبانيا وتوقع الحصول على عشرين مليار دولار من دائني القطاع الخاص - تم إعلان ذلك في 12 كانون الثاني/يناير 2001.

في سنة 2001، طالب الدائنون بسعر فائدة على دين الحكومة الأرجنتينية أعلى بعشر نقاط من أي قرض مماثل آخر. وإذا كان هناك تأخر في تسديد المستحقات أواخر سنة 2000، كان الأمر أشبه بالانتكاسة في النصف الأول من سنة 2001. وانهارت ودائع المصارف واحتياطيات النقد الأجنبي. وبحلول آب/أغسطس 2001، وكما يقول "موسى": "لم تكن التطلعات إلى محصلة جيدة سوى محض خيال". وكان ينبغي على صندوق النقد الدولي التخفيف من قروضه بموجب سلة إنقاذ كانون الثاني/يناير 2001.

بدلاً من ذلك، وفي آب/أغسطس 2001، زاد صندوق النقد الدولي من قروضه للأرجنتين بما يزيد عن خمسة مليارات دولار، وقدم ثلاثة مليارات دولار إضافية لدعم إعادة جدولة ديون الأرجنتين للدائنين من القطاع الخاص. وكما قال "موسى": كان هناك "نقص في الشجاعة الأخلاقية، لتخفيف الدعم الإضافي الكبير لسياسات لم يعد لها أي فرصة معقولة في النجاح".

كان التأثير الوحيد لسلة آب/أغسطس 2001 هو تأخير فشل الأرجنتين في دفع المستحقات البالغة واحد وثمانين مليار دولار للدائنين الأجانب لبضعة شهور فقط. وفشلت الأرجنتين في دفع مستحقات ديونها في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2001. وثارت أعمال شغب أواخر سنة 2001 في أقاليم بيونس آيرس. وحطم المشاغبون النوافذ ونهبوا الأموال. واستقال الرئيس. وكانت هناك مهزلة سياسية بعد أن تولى ثلاثة رؤساء السلطة واستقالوا في غضون عشرة أيام.

بعد الكثير من الضوضاء على الجانبين في ذروة الأزمة، قدمت الأرجنتين عرض "اقبل أو ارفض" تدفع بموجبه لحاملي السندات خمسة وثلاثين سنتاً عن كل دولار في كانون الثاني/يناير 2005، وهي تمثل خسارة للدائنين لم يسبق لها مثيل في أي تجربة مماثلة. وقبلت أغلبية الدائنين حاملي السندات العرض. وغالباً ما لعب صندوق النقد الدولي في الأزمات النقدية السابقة دور الحكم بين الدائنين والحكومات المدينة. وبقي هذه المرة على الحياد ربما بسبب سوء حساباته الأرجنتينية[22].

## فردوس النقد الدولي

يلعب صندوق النقد الدولي أحياناً دوراً مفيداً في النظام المالي العالمي – يساعد البلاد التي تواجه عجزاً نقدياً مؤقتاً في الخروج من أزمتها. ويحتاج العالم إلى ما يشبه مدير الأزمات المالية العالمي مثل صندوق النقد الدولي.

لكن صندوق النقد الدولي يتجاوز حدود مهمته في حل الأزمات المالية القصيرة الأمد ليقدم قروضاً متكررة لحكومات تتهرب من دفع ديونها، تدفعه فكرة أنه يروّج لـ "إعادة الهيكلة البنيوية". والأسوأ من ذلك أنه يقدم أموالاً لآجال طويلة للبلاد الأشد فقراً عبر قروضه التي سمّاها "أورليان": "محاربة الفقر وتحفيز النمو" – الاسم الجديد لقروض إعادة الهيكلة البنيوية. ويمول صندوق النقد الدولي الآن برامج لتوسيع "ملكية البلد" بقروض إعادة هيكلته، وتقوية "المشاركة الشعبية" وزيادة "التركيز على محاربة الفقر"[23]. ولا يوجد موضوع أخذ حيزاً واسعاً من النقاش مثل التناقض بين شروط صندوق النقد الدولي و"المشاركة الشعبية". سنقول لكم ما ينبغي عمله، ونعدكم بأنكم ستفعلونه بملء إرادتكم الحرة.

يشير موضوع المشاركة إلى أن وباء هذيان البيروقراطيين ينتشر إلى صندوق النقد الدولي. ويعتبر الصندوق نفسه معنياً حتى بالسياسة البيئية، وهي أبعد ما تكون عن مهمته الأساسية[24].

القائمة الطويلة جداً من الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي لمنح قروض "محاربة الفقر وتحفيز النمو"، كما هو موضح في المثال الإثيوبي في مقدمة

هذا الفصل، تجعل من كل قرض محاولة لبناء فردوس بدلاً من تحقيق إصلاحات تدريجية. ويبدو أن صندوق النقد الدولي يحاول أكثر فأكثر القيام بكل شيء، كما هو حال بيروقراطيي المساعدات الذين ألقينا عليهم نظرة في الفصل السابق.

## استنتاجات

رغم أن صندوق النقد الدولي استفاد من التركيز على هدف واحد أكثر من وكالات التنمية الأخرى، إلا أنه يعاني، أيضاً، من عدم تحمله للمسؤولية أمام المستفيدين الفقراء المحتملين في محاولته إصلاح الاقتصاد من القاعدة إلى القمة. وتفوق الوسيلة الغاية أهميةً. وتحمل تصريحات صندوق النقد الدولي الواثقة حول ما ينبغي على الحكومات القيام به في طياقا بعض أصداء مسؤولية الرجل الغربي، التي (بكلمات "ويليام بفاف") "يتوقع فيها من شعوب آسيا، أفريقية وأميركا الوطنية الاعتراف بالحقيقة الغربية مقابل الخطأ الوطني"[25].

ينبغي على صندوق النقد الدولي إيجاد طريقة لتبسيط تعاملاته بشكل كبير مع البلاد الفقيرة بأساليب تخفف من تطفله. أولاً، هناك بعض البلاد الفقيرة التي تعاني ضعفاً سياسياً ومؤسساتياً ينبغي على صندوق النقد الدولي عدم التدخل فيه إطلاقاً. وأظهر الإخفاق في تسديد ديون بلاد الدخل المنخفض عدم فاعلية شروط صندوق النقد الدولي لضمان تسديد القروض في البلاد الأشد فقراً. ويبدو أن اختصاص عمل صندوق النقد الدولي الأسواق الناشئة، وليس البلاد الأشد فقراً. وتتضمن الأخيرة معظم البلاد في أفريقية، حيث ينبغي على صندوق النقد الدولي أن يحزم أمتعته ويترك وكالات المساعدات التقليدية تتولى زمام الأمور هناك.

ثانياً، ينبغي على صندوق النقد الدولي إيجاد طريقة للتخلص من شروطه التطفلية المعقدة. وقد رأينا أن شروطه ليست فعّالة لضمان استرداد قروضه بأي حال، لهذا من الصعب القول إنها ضرورية لعمل صندوق النقد الدولي. وأحد الاحتمالات هو أن يقدم صندوق النقد الدولي قروض الدعم عندما يقدّر -

كما يفعل أي دائن آخر - أن القرض سيتم على الأرجح تسديده. ويبقى أسلوب المدين في تسديد القرض مرهوناً به، تماماً مثلما أنفق أموالي الخاصة دون تدخل من شركة فيزا. ويمتلك صندوق النقد الدولي آلية تنفيذ يستطيع من خلالها رفض منح أي قروض مستقبلية لبلد يفشل في رد الدين له. ويمتلك صندوق النقد الدولي مصدر قوة آخر أيضاً يتمثّل في أنه الدائن الذي ينبغي التسديد له أولاً، ولهذا لن يقدم دائنو القطاع الخاص قروضاً للبلد الذي لا يكون جاداً في تسديد ما عليه من أموال للصندوق. (لا يجدي هذا نفعاً في منع كارثة "البلاد الغارقة في الديون"، لكن سبب ذلك يعود إلى أن البلاد الأشد فقراً - التي جادلت بأن صندوق النقد الدولي ينبغي ألا يقرضها المزيد من الأموال بكل الأحوال - لا تستطيع الاتصال بالدائنين من القطاع الخاص). وتمثّل اعتمادات الموردين أكسير حياة التجارة، وستكون العاقبة وخيمة في حال قطعها. ويشبه هذا إلى حد كبير استراتيجية العقاب المتعدد الجوانب لشبكات التجار التي ناقشها الفصل 3. ويشبه ذلك آلية التنفيذ في السوق الخاص - إذا فشل المرء في تسديد ما عليه للدائنين وأعلن الإفلاس، لن يستطيع الحصول على قروض جديدة لفترة طويلة. وإذا لم يكن كل ذلك كافياً، ربما ينبغي على صندوق النقد الدولي أن يقرن عقوبة رفض منح قرض جديد مع نصائح مأخوذة من السوق مثل الطلب إلى الحكومة تقديم نوع من الضمانة. إن الابتعاد عن فرض شروط تطفلية نحو اعتماد آلية مبسطة لتسديد الدين سينأى بصندوق النقد الدولي عن التورط في سياسات البلاد الفقيرة، والذي كانت له نتائج كارثية، كما رأينا في ظاهرة ثورات صندوق النقد الدولي.

ينبغي على صندوق النقد الدولي التخفيف من ثقته المفرطة بالنفس وأنه يعرف بالتفصيل ما هو الأفضل للفقراء، بناءً على تحليل الاقتصاد الكلي الذي يعتمد التخطيط الطوباوي. وينبغي عليه العودة إلى مهمته الضيقة في تحقيق الاستقرار النقدي. ويستطيع المهنيون الموهوبون في صندوق النقد الدولي لعب دور الدائن البسيط بفاعلية، وأن يقدموا مساهمة مفيدة لما فيه خير بلاد الأسواق الناشئة.



## أنبوب الماء

زرت، في وادي الخسف الكبير في إثيوبيا، قرية بعيدة تماماً عن الأحلام الكبيرة و"الخطط الكبيرة" التي يضعها الغرب لباقي العالم. دشّنت منظمة مساعدات بريطانية غير حكومية تدعى "معونة الماء"، التي تتلقى تمويلاً من وكالات المساعدات الرسمية، مشروعاً جديداً في هذه القرية. ويبدو أن هذه المنظمة تعمل مثل مستكشف وليس مخطط مساعدات أجنبي. وكانت "معونة الماء" قد اكتشفت طريقة لإيصال الماء النظيف إلى بعض القرى الشديدة الفقر في وادي الخسف الكبير. وقامت ببناء أنبوب ماء لنقل الماء النظيف من الينابيع على قمم الجبال التي تحد وادي الخسف الكبير إلى القرى في الوادي. وأدار الإثيوبيون المشروع بأكمله، مع وجود ممثلين عن القرى في مجلس إدارة المنظمة.

عند أحد مواقع صنابير الماء الحافل بالنشاط في إحدى القرى، كان القرويون يسقون ماشيتهم ويحصلون على ماء الشرب مقابل رسم رمزي يدفعونه لـ "معونة الماء"، التي تستعمل تلك الأموال في صيانة النظام. وكان القرويون يمشون سابقاً مسافة ميلين كل يوم للحصول على الماء من نهر ملوّث. وكان القرويون، خصوصاً الأطفال، يمرضون من الماء الملوث – ويموت البعض منهم. وكان الأطفال يبقون مبتعدين عن المدارس، والمزارعون عن الحقول، في مسعاهم الصعب الذي يستنفد كل وقتهم للحصول على الماء.

كانت الحياة الجديدة أفضل. وكانت قد وصلت بعض أموال الأغنياء إلى الفقراء اليائسين.

# الفصل السابع

## المداواة: البهجة والمأساة

**تفيض عيناها بالدموع، مثل سماء تتلبد بالغيوم**
**وتسمو بشموخ فوق أحزانها...**
**"رينر ماريا ريلك"، "لاكريموزا".**

في سنة 1989، عثر فريق من البحّاثة الميدانين في جنوب أوغندا، بالقرب من الحدود التنـــزانية، بالصدفة على رجل عجوز يعيش وحده في كوخ من القش. و لم يكـــن الرجل مالكاً لقواه العقلية، لكن الجيران أخبروا الفريق قصته: توفيت زوجته وأطفاله الثمانية بسبب الإيدز. ولدى السؤال عن مستقبل الرجل، قال القرويون: "لن يتزوج مجدداً".

بعـــد أربع عشرة سنة، كنت جالساً في عيادة صحية في سويتو، جنوب أفريقية، أتحدث إلى شابة حزينة تدعى "كونستانس" التي أخبرتني أنها تحمل فيروس "إتش-آي-في" وأنهـــا مريـــضة لدرجة لا تستطيع معها العمل لإعالة أطفالها الثلاثة. وحتى عندما كانـــت تشعر ببعض التحسن، لم تستطع إيجاد عمل. وكان والد أطفالها عاطلاً عن العمـــل أيـــضاً، ونادراً ما كانت تراه. لم تقل "كونستانس" لوالدتها أنها تحمل فيروس "إتش-آي-في"، خوفاً من قيام أمها وزوجها بطردها وأطفالها من المنـــزل. وقالت إن زوج والـــدتها يشتكي بمرارة من عدم تأديتها لأي عمل ومساهمتها في رعاية أطفالها. وبقي مصير "كونستانس" غامضاً، ومصير أطفالها الثلاثة أيضاً بعد إصابتها بالإيدز.

كانـــت مـــنطقة جنوب أوغندا أحد الأماكن الأولى التي ظهر فيها الإيدز في بدايـــة الثمانينـــيات، ولكن بمرور السنوات، انتشر الوباء إلى معظم مناطق جنوب وشـــرق أفريقية. وتوجد أعلى نسبة لانتشار المرض في جنوب أفريقية. وتبين أن 30% مـــن النـــساء الحوامل في العشرينيات من العمر يحملن فيروس "إتش-آي-في" في عيادات جنوب أفريقية.

ثلث السكان البالغين يحملون فيروس "إتش-آي-في" الآن في بوتسوانا، ليسوتو، سوازيلاند وزيمبابوي. وفي بلاد أخرى جنوب وشرق أفريقية، يحمل ما بين 10 و25% من السكان البالغين فيروس "إتش-آي-في". وينتشر الإيدز الآن في البلاد الأفريقية خارج "ممر الإيدز"، الذي يمتد من إثيوبيا إلى جنوب أفريقية. وفي أفريقية ككل، يوجد 29 مليون نسمة يحملون فيروس "إتش-آي-في". ووقعت مآسٍ مثل تلك التي أصابت الرجل في جنوب أوغندا و"كونستانس" مرات عديدة خلال العقود الماضية، وستقع مرات أكثر في المستقبل. وتوفي أكثر من مليوني شخص في أفريقية نتيجة الإيدز سنة 2002. وحل مكانهم 3.5 مليون نسمة أصيبوا بالوباء سنة 2002.

يحظى الإيدز بالاهتمام. ويدعو المشاهير ورجال الدولة - من "بيل كلينتون" و"نلسون مانديلا" إلى "بونو" و"آشلي جود" - للتحرك من أجل القضاء على المرض. ويركز نشطاء معارضة العولمة أيضاً على الإيدز. وتدعو "أوكسفام" إلى إيصال عقاقير الإيدز إلى المرضى في أفريقية. ويعمل النشطاء الأميركيون في مؤتمرات الإيدز الدولية (مثل وزير الصحة الأميركي "تومي ثومبسون" في مؤتمر برشلونة سنة 2002) على إسكات أي شخص لا يتجاوب كما يجب.

تنبهت وكالات المساعدات الخارجية لتلك المشكلة أيضاً، وتضم وكالة الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الإيدز UNAIDS، برنامج البنك الدولي لمحاربة الإيدز في أفريقية والذي يشمل عدة دول، لجنة منظمة الصحة العالمية حول الاقتصاد والصحة، والصندوق العالمي لمحاربة الإيدز، السل والملاريا.

أعلن الرئيس "جورج دبليو. بوش"، في خطاب حالة الاتحاد سنة 2003، تخصيص خمسة عشر مليار دولار كمساعدات خارجية لمحاربة الإيدز. ومرّر مجلس النواب التشريع الذي وقّعه "بوش" ليصبح قانوناً في 27 أيار/مايو 2003.

من الرائع أن تقوم الشخصيات العامة بالترويج لحاجات ضحايا الإيدز. ويشعر الكثير من الناس بالتعاطف في مواجهة حكم الموت المحدق بملايين الأشخاص الحاملين لفيروس "إتش-آي-في" في أفريقية، وفي مواجهة الخوف من انتشار الوباء.

على الرغم من ذلك، يوجد خلف هذا الاهتمام الغربي بمشكلة الإيدز حكاية عقدين من الإهمال، التملص، عدم الكفاءة ولا مبالاة كل أولئك السياسيين ووكالات المساعدات. وفي الوقت الذي وجد فيه البحّاثة تلك الضحية المشوشة في جنوب أوغندا سنة 1989، وحتى قبل سبع سنوات من ذلك، كان لدى الغرب كل المعلومات التي يحتاج إليها ليتوقع (وكل خبير توقع فعلاً) أن الإيدز سيقتل عشرات الملايين من الناس في كل أنحاء العالم، وخصوصاً في أفريقية، إذا لم يتم فعل شيء.

## مفارقة الشر ومسؤولية الرجل الغربي

يتحدث أساتذة الأديان حول مفارقة الشر، والتي تقول إنه لا يمكن توافر الشروط الثلاثة الآتية معاً: (1) رب كريم؛ (2) رب عارف قادر؛ و(3) أشياء شريرة تقع للناس الصالحين. وإذا كان الشرطان (1) و(2) متوافرين، عندها لماذا يسمح الرب (3) بوقوع أشياء سيئة للناس الصالحين؟

بشكل مشابه، في مسؤولية الرجل الغربي، لا يمكن أن تتواجد الأمور الثلاثة الآتية: (1) الرجل الأبيض يعمل لصالح الفقراء في بقية العالم؛ (2) الرجل الأبيض فعّال في حل مشاكل الفقراء؛ و(3) الكثير من الأشياء السيئة، التي كان ممكناً منع وقوعها، تحدث للفقراء. إذا وقع (3)، عندها إما (1) أو (2) لا يعمل بشكل جيد. الدين مسألة إيمان بالذات الإلهية غير المنظورة، لهذا من الأسهل على المؤمنين الحقيقيين التسامح مع التناقضات المتأصلة في مفارقة الشر. لكن المساعدات الخارجية مسألة لا تتعلق بالإيمان، بكل الأحوال. إنها سياسة ظاهرة للعيان مع دولارات منظورة يقصد بها مساعدة أشخاص نستطيع رؤيتهم.

يعد انهيار نظام المساعدات المخصصة لمرضى الإيدز حالة اختبار جيدة عن مفارقة الشر في المساعدة الخارجية. وتعكس مدى ابتعاد المخططين في القمة عن المأساة في القاعدة، وهي علامة أخرى على ضعف سلطة المستفيدين المحتملين. وتظهر المشكلة انعدام فعالية المخططين في جعل المساعدة الخارجية تجدي نفعاً. ومن الصعب أن نتخيل شيئاً أكثر أهمية للفقراء من منع انتشار وباء قاتل. اليوم،

أفاق مجتمع المساعدات الغربي أخيراً على مشكلة الإيدز. وتحرك ذلك المجتمع أخيراً مـــن حالة اللا مبالاة إلى حالة العمل غير الفعّال. وما تزال مساعدات الإيدز تبدو غير متوافقة مع خيارات الفقراء.

## انتصارات صحية

يـــصبح الفشل في محاربة الإيدز صارخاً عندما نأخذ بالحسبان أن الصحة هي المجـــال الذي حققت فيه المساعدات الخارجية معظم نجاحاتها البارزة[1]. وربما يقدم القسم من مسؤولية الرجل الغربي الذي يتعامل مع الأوبئة صورة أكثر وضوحاً من البيروقـــراطية القاصـــرة في مجالات أخرى. ويعمل المسعفون على قضية تبدو فيها حاجـــات ورغـــبات الفقـــراء أكثـــر وضوحاً - لا يريدون أن يموتوا - وتكون الاســـتجابة أقل إلحاحاً. النتائج أكثر ظهوراً للعيان، لأن الآخرين يشاهدون الموت بأم أعينهم.

ربمـــا يخـــبرنا النجاح بقدرة وكالات المساعدات على أن تكون فعّالة عندما يكون لها أهدف ضيقة يمكن مراقبتها وتتطابق مع حاجات الفقراء والدعم السياسي في الـــدول الغنية لتحقيق هدف لا خلاف عليه مثل إنقاذ الأرواح. وكما تناقش الفـــصول الـــسابقة، يبدو أن المجالات التي تتطلب تحقيق نتائج فردية ظاهرة للعيان تدفـــع بالبحّاثة إلى موقع المسؤولية - بعكس سلطة المخططين في المجالات التي لا يتحمل فيها أحد مسؤولية فردية، مثل النمو الاقتصادي. وافترض أيضاً أن البحّاثة أكثر نجاحاً في تحقيق أهدافهم الضيقة مما يفعله المخططون في الوصول إلى أهدافهم العامة.

قـــضت حملة تلقيح في المناطق الجنوبية من أفريقية فعلياً على الحصبة التي تقتل الأطفـــال. وقضى تحصين الأطفال الروتيني الذي اجتمع مع التلقيح ضد الحصبة في ســـبعة بلاد أفريقية جنوبية بداية من سنة 1996 على الحصبة في تلك البلاد بحلول سنة 2000. وخفضت حملة وطنية في مصر لتنبيه الأهل إلى ضرورة استعمال معالجة تعويض السوائل الفموية من سنة 1982 إلى 1989 وفيات الأطفال نتيجة الإسهال بنـــسبة 82% خـــلال تلك الفترة. وقضى برنامج إقليمي لمحاربة شلل الأطفال في

أميركا اللاتينية بعد سنة 1985 على ذلك المرض الذي كان يشكل تهديداً صحياً عاماً في تلك البلاد. واستطاع برنامج رائد لمحاربة العمى والرمد تخفيف عدد الأطفال المصابين بالمرض تحت سن العاشرة بنسبة 90% في المغرب منذ سنة 1997، بفضل الجهود المخلصة للتوعية بضرورة إجراء العمليات الجراحية، توزيع المضادات الحيوية، غسل الوجه والمحافظة على النظافة البيئية. وحققت سيريلانكا خفضاً في وفيات الأمهات خلال الولادة من 486 إلى 24 حالة بالمئة ألف خلال العقود الأربعة الماضية. وخفض برنامج لمحاربة السل في الصين عدد حالات الإصابة بنسبة 40% بين سنتي 1990 و2000. وتعاون المانحون في تقديم برنامج للقضاء على عمى النهر في غرب أفريقية ابتداءً من سنة 1974، والذي أوقف فعلياً انتقال المرض. وتم إبعاد خمسة ملايين طفل في المنطقة التي شملت عشرين بلداً عن داء كُلاّبيّات الذَّنَب الذي يؤدي إلى العمى منذ بداية البرنامج. واستأصلت الجهود الدولية الجدري عالمياً. واقتربت مساهمات مشتركة أخرى بين مانحي المساعدات في إبادة دودة غينيا في عشرين بلداً أفريقياً وآسيوياً حيث كانت تستوطن. وابتداءً من سنة 1991، نجح برنامج مراقبة، ورش منازل، والقضاء على العامل الناقل في التخفيف من مرض شاغاس في الأورغواي، تشيلي وأجزاء كبيرة من الباراغواي والبرازيل. وتراجعت وفيات الأطفال عالمياً في البلاد الفقيرة وارتفع متوسط العمر المُتوقَّع، كما رأينا في الفصل 3.

استفاد العديد من تلك البرامج من تمويل ومساعدة المانحين التقنية. وفي برنامج محاربة إسهال الأطفال في مصر، مثلاً، كان التمويل من وكالة المساعدات الأميركية والمساعدة التقنية من منظمة الصحة العالمية. وفي حملة الصين لمكافحة السل، كان القرض من البنك الدولي والنصيحة التقنية من منظمة الصحة العالمية. وفي المغرب، قدّمت شركة العقاقير بفزر مضادات حيوية لمحاربة الحُثار (تراخوما). ورغم أن وكالات المساعدات لم تجرِ حساباً لتأثير المعونة بطريقة علمية صارمة، إلا أن الحقائق الواسعة دعمت الاعتقاد بأن المساعدة كانت فعّالة في العديد من التدخلات الصحية المذكورة آنفاً. لكن للأسف، بدلاً من توسيع النجاح في العديد من المجالات الصحية التي ثبت نجاعتها، تعثر مجتمع المساعدات الدولي في مواجهة كارثة

## العاصفة القادمة

جعلت النجاحات الصحية مشكلة الإيدز أكثر بروزاً. وكما هو الحال مع أي وبـــاء مُعْد، المعالجة المبكرة أكثر فاعلية من المتأخرة. ويكون دلو ماء كافياً لإطفاء نار مخيم، لكن الأمر يتطلب أكثر من ذلك بكثير لإطفاء حريق غابة.

على الجانب الإيجابي، كان الغرب من اكتشف المشكلة العلمية لسبب الإصابة بالإيدز، مما جعل جهود الوقاية ممكنة. وللأسف، لم يتم ترجمة هذه المعرفة إلى وقاية فعّالة في أفريقية.

أعلـــن البـــنك الدولي أنه الآن "أكبر ممول في العالم لبرامج مكافحة الإيدز" (صدر الادعاء نفسه عن منظمة الصحة العالمية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية). ولم يذكـــر البـــنك الدولي أنه قام بمشروع مكرّس لمحاربة الإيدز قبل سنة 1993 (قرض بقيمة ثمانية ملايين دولار لـــ "موبوتو" في زائير سنة 1988). ويوافق البنك الدولي اليوم على حسابات منظمة الصحة العالمية أن أفريقية تحتاج إلى مليار دولار ســـنوياً لجهود محاربة الإيدز. لكن خلال كامل الفترة بين 1988-99، أنفق البنك الـــدولي خمسة عشر مليون دولار سنوياً على كل مشاريع الإيدز في أفريقية. وفي سنة 1992، لحظت دراسة للبنك الدولي أنه "لم يفعل الكثير لإطلاق مشاريع وقاية في البلاد التي تعاني من ارتفاع نسبة خطر انتشار الوباء".

لمـــاذا لم يتحـــرك الغرب بطريقة أكثر فاعلية مع بداية أزمة الإيدز؟ هل كان السبب لأن الناس لم يعرفوا آنذاك مدى سوء الأزمة، أم أن التحرك لم يكن فعّالاً، أو لأن الأمـــر ببساطة يتطلب موت ملايين الناس حتى يجعله قضية رئيسية تستحق التجاوب معها؟

الـــدفاع بأن الغرب لم تكن لديه المعرفة غير جدير بالثقة. ومنذ سنة 1986، كان الإيدز في أفريقية يحظى بالاهتمام الدولي. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 1986، قالت مقالة في صحيفة التايمز اللندنية: "وباء الإيدز الكارثي ينتشر عبر أفريقية... وأصاب المرض حتى الآن عدة ملايين من الأفارقة، وأضحى سبباً رئيسياً في الموت فيما يزيد عن عشرين بلداً".

يقول تقرير نشر في مجلة علمية أميركية رائدة: "قد أصبح الإيدز تهديداً صحياً رئيسياً لكل الأفارقة، وينبغي أن تصبح الوقاية والسيطرة على الوباء أولوية صحية عامة بشكل فوري لكل البلاد الأفريقية".

ظهـــرت علامات على الوباء القادم في وقت أبكر حتى. ووجدت عينات أُخذت من الغانيات في بوتير، بوتسوانا سنة 1983 أن 75% منهن مصابات به. وقالت دراسة لاحقة قامت بها المجموعة نفسها التي قدمت هذه الإحصائيات أن الاهـــتمام العـــام في أفـــريقية الوسطى من مخاطر الإيدز يعود إلى سنة 1983 أيضاً"[2].

وضـــع البنك الدولي أول تقاريره الاستراتيجية عن الإيدز سنة 1988. وقال التقريـــر إن الأزمة ملحّة. ولحظ عن سابق معرفة وجود "بيئة مناسبة جداً لانتشار فـــيروس "إتش-آي-في"" في العديد من البلاد الأفريقية. وقال إن الوباء بعيد جداً عن أقصى درجاته وإن "وباء الإيدز في أفريقية يمثل وضعاً طارئاً وينبغي القيام بعمل مناسب فوراً"[3]. إلا أن الجهود في ذلك الوقت فشلت في ترك الأثر المناسب: قدم البـــنك الدولي هبة بقيمة مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية في السنة المالية 1988/ 1989 لمحاربة الإيدز.

انتقدت المراجعة التي قام بها البنك الدولي سنة 1992 استراتيجيته سنة 1988 قلـــيلاً: "في ضـــوء قرار سنة 1988 للتعامل مع الإيدز باستعمال مستويات الموارد القائمـــة والأخذ بعين الاعتبار السكان، الصحة والتغذية، كان على الكادر القليل الـــتعامل مع برنامج عمل يزداد باستمرار، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أنه تم تطبيق جدول الأعمال في استراتيجية 1988 بطريقة معقولة"[4].

يلاحظ تقرير التنمية العالمي الذي أعدّه البنك الدولي سنة 1993، والذي ركّز علـــى الصحة، أنه "في الوقت الراهن، معظم برامج الإيدز الوطنية غير كافية، رغم الاهتمام العالمي والجهود الهامة التي بذلتها منظمة الصحة العالمية للمساعدة في وضع وتطبيق الخطط للسيطرة على الإيدز". الترجمة: إنه خطأ منظمة الصحة العالمية.

تـــوقعت مقالة في مجلة البنك الدولي/صندوق النقد الدولي الربعية سنة 1991 إصـــابة ثلاثين مليون شخص في العالم بحلول سنة 2000 إذا لم يتم فعل شيء[5].

وتبين لاحقاً أن الرقم الحقيقي يصل إلى أربعين مليون، لكن المغزى هو: منذ أكثر من عقد كان الكثيرون يعرفون أن الوباء سيضرب بشكل كارثي.

كـررت دراسـة البنك الدولي سنة 2000، رغم أنها لحظت غياب التقدم، اللازمـة الإجبارية بأنه سيتم إحراز تقدم على الأقل لأنه "تم إبلاغ البلاد باهتمام البنك المتزايد بالإيدز".

كـان البـنك الدولي نفسه يوجه التمويل الضئيل أصلاً المخصص للإيدز إلى "البلاد الموبوءة (المتأثرة)"، فيما كان "البنك لا يقوم بالكثير لمحاربة الإيدز في البلاد الأقـل إصابة مع ارتفاع احتمال انتشار المرض فيها"[6]. واختتم تقرير سنة 1992 بتحذير غريب يقول بأنه "ينبغي عدم السماح للإيدز بالسيطرة على جدول أعمال البـنك حول قضايا السكان، الصحة والتغذية في أفريقية". وإثارة هذه القضية في المراحل الأولى من الوباء أمر غريب، عندما كان درهم وقاية خير من قنطار علاج. ويعـيق الإيدز الآن معالجة أمراض قاتلة أخرى تصيب الأفريقيين بالقدر نفسه لأن مـنع انتشاره لم يكن ممكناً. وأفضل طريقة لإبقاء الإيدز بعيداً عن "السيطرة على جدول أعمال البنك" كانت في منع انتشاره.

ربما نستطيع أن نفهم بشكل أفضل الصعوبات التي واجهها مجتمع المساعدات في موضـوع الوقاية إذا أدركنا أنها لم تكن ظاهرة للعيان لشعوب الدول الغنية. ورغم أن المختصين كانوا يعرفون أن أزمة الإيدز تتفاعل في أفريقية منذ أواخر الثمانينيات وبداية التـسعينيات، إلا أن ذلـك لم يحـظ باهتمام كبير من وسائل الإعلام أو السياسيين الغـربيين. وكـان جزء من المشكلة أن وكالات المساعدات لم تكن تعرف ما ينبغي عليها فعله لمواجهة تلك الأزمة، لكن الأمثلة الآنفة الذكر تظهر بعض الدلائل إلى أنها كانـت تفـتش عن أجوبة. وبعد إصابة عدد كبير من الناس بالوباء فعلاً، بدأ الإيدز يظهر للعلن بشكل أقوى من ذي قبل مما استدعى القيام بعمل ما.

## عدم الأخذ بالنصيحة

كـان قـد موّل البنك الدولي بحلول سنة 1998 عشرة مشاريع ذاتية لمحاربة الإيدز. واتفق البنك مع الباحثة "جوليا ديتون" لتحليل تلك البرامج[7].

وجـــدت "ديـــتون" أن نصف مشاريع البنك الدولي الواحد والخمسين التي ركـــزّت علـــى الإيدز روّجت لاستعمال الواقي أو موّلت مشترياته. ولفهم هذا الغـــياب، فكّروا بالأمر التالي الذي وجدته "ديتون": لم يكن هناك تحليل اقتصادي لأي من المشاريع الواحد والخمسين حول فعالية محاربة الإيدز.

وجـــدت "ديتون" أيضاً أن الفرق الوطنية التابعة للبنك الدولي كانت مفقودة في العمل لمحاربة الإيدز. وكان الإيدز يصل إلى مستويات وبائية في ساحل العاج، هايتي، كينيا وزامبيا في التسعينيات. ولم تصف "وثائق استراتيجية مساعدة البلاد" لـــدى البـــنك الدولي في التسعينيات انتشار أو تحول فيروس "إتش-آي-في"، أو أوصـــت باعـــتماد طـــرق الوقاية أو المعالجة، أو حتى حللت مشكلة إتش-أي-في/الإيدز على الإطلاق. وهذا أمر غريب بالنسبة لوكالات المساعدات التي تحاول غالباً القيام بكل شيء، ويترك "كل شيء" أحياناً بعض الأولويات المهمة.

## يوم الحساب

بعـــد وقت قصير من نشر تقرير "ديتون"، قدم البنك الدولي تقريراً آخر عن الإيـــدز. وكتب نائب رئيس البنك الدولي المسؤول عن أفريقية في مقدمة التقرير لـــسنة 2000 أنه "يمكن الوقاية من الإيدز بشكل كامل". وتوقع أن "أولئك الذين سينظرون مستقبلاً إلى هذه الحقبة سيحكمون على مؤسستنا بدرجة كبيرة فيما إذا استطعنا إدراك هذه النار الهائلة التي تجتاح أفريقية وتشكل خطراً على التنمية، وأننا اســـتطعنا وضع حد لها. وسيكون لديهم الحق للقيام بذلك"[(8)]. كان يستطيع أن يوفر علينا استعمال صيغة فعل زمن المستقبل.

أصـــدر البـــنك الـــدولي فعلاً "كتيب عمليات التقييم والمراقبة"، الذي أعدّه بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة الخاصة بمحاربة الإيدز[(9)]. ويحذّر الكتيب بشكل ملحوظ أنه "كلما يكون نظام التقييم والمراقبة أكثر تعقيداً، كلما تكون احتمالات فشله أكبر". ثم يستغرق الأمر اثنتين وخمسين صفحة لتوضيح نظام التقييم والمراقبة المعقد الذي يتبناه. ويتضمن ذلك برنامج التقييم والمراقبة المؤلف من عشر خطوات (خطـــوة 3: إتفاق مجالس الإيدز الوطنية والدائنين على الانخراط في عملية شراكة

مكـــثّفة لبـــناء إدارة ووحـــدة مـــشتريات مخصصة لنظام التقييم والمراقبة الشامل والإشـــراف على البرنامج). ويوجد أيضاً قائمة بأربعة وثلاثين مؤشراً (لا يتضمن أي مـــنها مـــراقبة "لب المشكلة")، ومراجع المعايير المكونة من تسع عشرة نقطة للاستـــشارات الـــتي يقدمها نظام التقييم المراقبة لمجالس الإيدز الوطنية، و"مراجع المعـــايير الموجزة لمراقبة نشاط البرنامج المختص". ولم يظهر المعيار العلمي المقبول لتقييم أي برنامج، الاختبار العشوائي، في الكتيب.

## قصة "كيتي جينوفيس"

قـــتل "وينستون موزلي" "كيتي جينوفيس"، التي كانت مديرة حانة تبلغ من العمر ثمانية وعشرين سنة آنذاك، في كوينـــز، نيويورك سنة 1964. وكان مقتلها أول قـــصة إخبارية أتذكرها من طفولتي. وعندما طعن "موزلي" "كيتي" أول مرة، سمـــع الجيران صرخاتها لكنهم لم يستدعوا الشرطة. وقاد "موزلي" سيارته بعيداً ثم عاد وطعنها مجدداً، حتى توفيت. وحددت الشرطة لاحقاً ثمانية وثلاثين جاراً رأوا أو سمعوا جزءاً من عملية الاعتداء. وأصبح فشل شهود العيان في استدعاء الشرطة رمـــزاً لقسوة قلب المدن الأميركية. وأعتقد أن والدتي عرضت علي الصحيفة لتبين لي لا مبالاة أهل المدن الكبيرة.

آخر شيء أريد القيام به هو الدفاع عن السامرائي الشرير، لكنّ الاقتصاديين يـــشيرون إلى أن قسوة كل فرد لم تكن كبيرة كما يوحي سلوكهم كمجموعة. واتفـــق جمـــيع الجيران أن إنقاذ حياة "كيتي" كان يستحق العناء. وأشار معلقون غاضـــبون إلى أن واحـــداً فقط من هؤلاء الأشخاص الثمانية والثلاثين كان عليه استدعاء الشرطة، لكن تلك كانت المشكلة بالضبط. كان استدعاء الشرطة مكلفاً للفرد، الذي قد يضطر لاحقاً للشهادة أمام المحكمة وربما يخاف الانتقام من زملاء القاتـــل. وربمـــا كان كل فرد من الثمانية والثلاثين شخصاً قادراً على تحمل تلك الكلفة لإنقاذ حياة "كيتي"، لكنه فضّل أن يقوم شخص آخر بإجراء المكالمة. ومع وجود الكثير من الشهود في مسرح الجريمة، اعتقد كل فرد جازماً بأن شخصاً آخر سـيجري تلك المكالمة وينقذ "كيتي". لهذا السبب، لم يفعل أي شخص أي شيء.

وفي حال كان هناك شاهد واحد فقط، وكان يعرف أنه الشاهد الوحيد، كان سيقوم على الأرجح باستدعاء الشرطة.

تعتبر قصة "كيتي جينوفيس" مثالاً آخر عن مشكلة المسؤولية الجماعية التي ذكرها في الفصل 5، التي تقود إلى تراخٍ بيروقراطي. وتعد كل وكالة مساعدات واحدة ضمن أخريات مسؤولة عن حل الأزمات في البلاد الفقيرة. وربما تهتم كل وكالة كثيراً بالفقراء. ولنفترض أن عمل إحدى الوكالات كفيل بحل مشكلة ما، وأن كل الوكالات الأخرى ستشترك في مجد ذلك الإنجاز؛ عندها سيكون صعباً القول أي وكالة أحدثت الفرق. وإذا كانت الجهود مكلفة وتتسبب بهدر الموارد بعيداً عن الأهداف الموضوعة سلفاً، ستفضل كل وكالة إسناد المهمة لوكالة أخرى. وكلما كان عدد الوكالات العاملة أكبر، كلما كان العمل أقل.

يمكن لقصة "جينوفيس" أن تحدث ضمن بيروقراطيات المساعدات أيضاً. وربما يرغب كل قسم بتحقيق نتائج معينة، لكنه يفضل أن تقوم أقسام أخرى بالعمل وأن يشترك الجميع بالمجد. وتدخل الأقسام عندها في لعبة نقل مسؤولية المهام الصعبة إلى أقسام أخرى، مما يدفع بقادة حتى أكثر الوكالات تحقيقاً للنتائج الإيجابية إلى الجنون.

يصبح العمل مرجحاً عندما تتدهور الأوضاع القائمة نتيجة لعدم القيام بأي عمل. وقد تصبح الأزمة أخيراً كبيرة بما فيه الكفاية حتى يصبح خيار انتظار شخص آخر للقيام بالعمل لا فائدة منه. وفي مثال "كيتي جينوفيس"، اتصل أحد الجيران أخيراً بالشرطة، لكن الشابة كانت ميتة حينها.

تستطيع قصة مثل هذه أن تساعد في تعليل الفترة الطويلة التي بقيت فيها أزمة الإيدز دون معالجة، حتى وصلت إلى درجة دفعت بوكالات المساعدات أخيراً إلى التحرك.

## أيتام في العاصفة

تعيش "ماري باندا" البالغة من العمر خمساً وستين سنة في لوساكا، زامبيا[10]. وتوفي خمسة من أطفالها الثمانية بسبب الإيدز. وفي زامبيا، يعتني الأطفال الكبار عادة بوالديهم الطاعنين في السن. وعكس الإيدز المعادلة لـــ "ماري باندا". وبدلاً

من أن يعتني بها أطفالها، وجدت نفسها تعتني بثمانية أحفاد أيتام، تتراوح أعمارهم بين الست والعشرين سنة.

لا تحصل مبويا (الجدة) "باندا" على الكثير من المساعدة من أولادها الثلاثة الباقين على قيد الحياة. إحدى أولادها في جنوب أفريقيا، ومبويا لا تسمع عنها شيئاً. ابنتها الصغرى غير متزوجة وعاطلة عن العمل. ابنتها الأخيرة متزوجة، لكنها لا تعمل؛ وزوجها لا يجد عملاً سوى بشكل متقطع. وتأتي إليها بوجبة ميلي (ذرة) بين الفينة والأخرى.

تتمثل المشكلة الكبرى في إيجاد طعام للأيتام. وتبيع السيدة "باندا" الفول السوداني، وتزرع القليل من الذرة، البطاطا الحلوة والخضار. لكن ذلك ليس كافياً أبداً. ولا يرتاد المدرسة سوى طفلين فقط، ولا يستطيعان الدخول إليها أحياناً بسبب التأخر في دفع الرسوم، ولأنهما لا يمتلكان أحذية والزي الرسمي.

عندما أصيب أولادها بالإيدز، حاولت استعمال الطب الشعبي إضافة إلى الذهاب إلى المستشفى. وتؤمن "ماري باندا" بأن أولادها ماتوا من أعمال السحر - إشارة إلى الحاجة إلى التكيف مع الأوضاع المحلية في رسائل الوقاية. وكانت بناتها الأربع المصابات بالمرض سيدات أعمال يشترين ملابس مستعملة في لوساكا ويقايضنها بالفول السوداني في القرى، ثم يبعن ذلك الفول في لوساكا. وتؤمن بأن حسد القرويين من نجاحهن سحر بناتها عبر أقدامهن. وتلقي باللائمة في موت ابنها على سحر المنافسين الحسودين بعدما نجح في أعماله. وتتمنى أن يعاين أطفالها طبيب عراف يصف لهم دواء شافياً تضعه على أقدامهم.

إن مناقشة المعتقدات الأفريقية المتعلقة بالسحر محرّم في وكالات المساعدات، لأن لا أحد يرغب بأن يعزز أفكاراً لا أساس لها من الصحة. وللأسف، تتداخل التقاليد مع السياسة، ولا ينفع منهج الصحة العامة التقليدي إذا كان الناس يعتقدون فعلاً بأن السحرة يسببون المرض ويتحولون إلى الطب الشعبي. وكان الأميركيون والأوروبيون يؤمنون أيضاً بالسحرة عندما كان مستوى دخلهم مماثلاً لما هو الحال عليه الآن في أفريقية (ما يزال الكثير من الأميركيين يؤمنون بالسحر حتى يومنا هذا؛

ولهذا السبب حجم قسم الروحانيات في مكتبة بارنز ونوبل في قرية غرينويش - إحدى العواصم الفكرية في الولايات المتحدة - أكبر بثلاثة أضعاف من قسم العلوم). وعلاوة على ذلك، يعتقد الكثير من الأميركيين الإنجيليين أن التدخل الإلهي يشفي الأمراض.

الإيمان بالقوى الشريرة غير المرئية في أفريقية ليس مفاجئاً تماماً عندما يقتل فيروس لا يمكن سوى للعلماء رؤيته شباب موفوري الصحة. وقد وثّق عالم السياسة والمجتمعات البدائية "آدم آشفورث" الاعتقاد الواسع الانتشار في سويتو، جنوب أفريقية بأن السحرة يسببون الكثير من أعراض الأمراض، بما فيها أعرض الإيدز[11]. وستثمر جهود مكافحة الإيدز بشكل أفضل إذا عملت بالتنسيق مع المتعاملين بالطب الشعبي في محاربة انتقال فيروس "إتش-آي-في" بدلاً من تجاهل الاعتقاد بالسحر بسبب الحساسيات السياسية.

تتحدث السيدة "باندا" إلى جيلها من مبويا (الجدات): "أنا امرأة عجوز تعاني. عندما كنت شابة، لم أتخيل إطلاقاً إمكانية حدوث مثل هذه الأشياء القاسية. وعندما أفكر بالأمر، أتضرع وأبكي، لكني لا أحب البكاء لأنه يزعج الأطفال".

على الأقل أحفاد السيدة "باندا" لديهم جدهم لتعتني بهم. وهناك مجموعة أخرى غير محظوظة تمثل أطفال الشوارع في لوساكا الذين يتزايد عددهم باضطراد. ويخرج أيتام الإيدز الذين لا يجدون من يعتني بهم إلى الشوارع. ولاحظ "روجرز مويوا"، مدير ملجأ للأطفال المتروكين، زيادة في عدد الأطفال الأيتام الذين يأتون إلى لوساكا. وينهار نظام العائلة الكبيرة التقليدي الذي كان يعتني بالأطفال بسبب موت الكثير من أفرادها الراشدين. ويقول "مويوا": "يدمر "إتش-آي-في" العائلات والروابط العائلية"[12].

لا يعيش أطفال الشوارع طويلاً: غالباً ما تدهسهم السيارات، ويدخلون في معارك فيما بينهم، ويلجأون إلى الجريمة، الممنوعات أو استنشاق الصمغ. وتضربهم الشرطة. والأسوأ من كل ذلك أن الأطفال يبيعون أجسادهم، وهكذا يصابون عاجلاً أم آجلاً بفيروس "إتش-آي-في" الذي قتل والديهم.

وتؤكد أدلة أخرى على أن الأيتام في أفريقية يسلكون طريقاً صعباً. وكلما قل اعتماد الأيتام على العائلة، كلما انتهى بهم الأمر بشكل أسوأ. ووجد الأساتذة في جامعة برنستون """آن كيس"، "كريستين باكسون" و"جوزيف أبلدينغر" في دراسة عن الأيتام في عشرة بلاد أفريقية أن أولئك الذين يعيشون مع راشدين دون صلات قربى معهم يحصلون على تعليم أقل من الذين يعيشون مع أقربائهم، ويحصل هؤلاء أيضاً على تعليم أقل من الأولاد الذين يعيشون مع والديهم. وتظهر هذه التأثيرات حتى في التمييز بالمعاملة ضمن المنزل الواحد. مثلاً، تحصل يتيمة تعيش مع عمها على تعليم أقل من ابن عمها[13].

تترك أزمة الإيدز في أفريقية جيلاً من الأيتام الأميين، الذين يعانون نقص التغذية وفقدان الأهل وسرعان ما يصبحون راشدين. وكما لو أن أزمة التنمية في أفريقية لم تكن سيئة بما فيه الكفاية للجيل الحالي، يجعل أيتام الإيدز عملية التنمية أكثر تعقيداً.

## معالجة المرضى

يحمل تسعة وعشرون مليون شخص في أفريقيا فيروس "إتش-آي-في"، وسيدعونا التعاطف إلى المناداة بمعالجة المرضى، صحيح؟ إلا أن الشفقة ليست دليلاً يمكن الاعتماد عليه في العمل. والمفارقة المأساوية أن التعاطف يقود القتال ضد الإيدز في أفريقية باتجاه قد يكلف أرواحاً أكثر مما ينقذ. ويعتبر التساؤل حول علاج الإيدز انتحاراً سياسياً في الدول الغنية. الأمر سيء - ما يهم هو ما يساعد الفقراء، وليس ما ينفع سياسياً في الدول الغنية. وقاد هذا الضغط السياسي المخططين للتركيز على هدف المعالجة حتى عندما كانت التكاليف كبيرة جداً لدرجة أنها سحبت أموالاً من برامج أقل كلفة اكتشف البحّاثة أنها تنقذ المزيد من الأرواح.

يبني مجتمع المساعدات الغربي الآن بوابة حظيرة مذهّبة بعد سرقة الحصان. وتبدأ برامج المساعدات الغربية الآن بتمويل "خليط العقاقير الثلاثي" المعروف بفاعليته الكبيرة في مقاومة الفيروس (HAART)، والذي قد خفف من وفيات

الإيدز بشكل كبير في الغرب. واتفق كل اللاعبين الكبار المذكورين سابقاً على تمويل معالجة الإيدز. وأقرّ الاجتماع الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو إلى معالجة الإيدز. وتبين أن ذلك مستحيل لمرضى الإيدز الأفارقة في بلاد الدخل المنخفض بسبب أسعار الدواء العالية (عشرة آلاف دولار سنوياً لكل مريض). وبكل الأحوال، عملت المنافسة من عدد متزايد من عقاقير "إتش-آي-في"/الإيدز على خفض الأسعار، ووصلت الآن إلى حوالى 304 دولار سنوياً لكل مريض[14]. ودفع ذلك بقادة المنظمات الدولية، مثل المدير العام السابق لمنظمة الصحة العالمية "غرو هارلم بروندتلاند"، إلى التساؤل: "هل يستحق أحد حكم الإعدام لأنه أو لأنها لا تستطيع الحصول على دواء يكلف أقل من دولارين في اليوم؟". وبدأت منظمة الصحة العالمية حملة "3 في 5" لإيصال العلاج إلى ثلاثة ملايين حامل لفيروس "إتش-آي-في" بنهاية سنة 2005.

إنقاذ الأرواح ليس أمراً بسيطاً. أولاً، يقلل التركيز على أسعار الدواء من أهمية كلفة وصعوبة المعالجة. وثلاثمئة وأربعة دولارات هي قيمة أدوية العلاج الأول كل سنة. وينبغي أولاً فحص السكان لاكتشاف من يحمل فيروس "إتش-آي-في". وينبغي على المرضى إجراء الفحوص بشكل دوري لتحديد ما إذا كان ينبغي عليهم تناول الأدوية، وما إذا كانت العقاقير تعمل لتخفيف نسبة الفيروس بعد ذلك. العقاقير سامة، ولها آثار جانبية شديدة. وينبغي على المختصين تعديل تركيبة الأدوية عندما تكون التأثيرات (الآثار) الجانبية شديدة جداً. ويحتاج المرضى إلى النصيحة والمراقبة للتأكد أنهم يأخذون الأدوية (إذا كان هناك أقل من التزام كامل بالمعالجة، يصبح الفيروس منيعاً للعقاقير). ويحتاج المرضى أيضاً إلى معالجة التأثيرات الجانبية المؤلمة. لهذا تكلف المعالجة أكثر من مجرد ثمن العقاقير. وتقول منظمة الصحة العالمية إنه ينبغي تخصيص 1500 دولار سنوياً لكل مريض لإطالة عمر المصاب بالإيدز سنة أخرى. وحتى إذا استطاعت منظمة الصحة العالمية خفض أسعار العقاقير أكثر، ستكون الكلفة السنوية بحدود 1200 دولار. ويستعمل خبراء آخرون أرقاماً مشابهة[15]. لكن هل يبرر حقاً هذا الرقم إطالة عمر المريض سنة أخرى؟

يشدد المدافعون عن المعالجة على حقوق الإنسان العالمية لمرضى الإيدز في الحصول على رعاية طبية لإطالة أمد الحياة، بغض النظر عن التكاليف. ورغم أنها فكرة رائعة جداً، إلا أنها طوباوية أيضاً. وهناك أفكار أخرى أيضاً - أولاً، منع انتشار المرض. وماذا عن حقوق الإنسان العالمية في حصول مرضى الأوبئة القاتلة الأخرى على الرعاية الطبية، وفي التخلص من الجوع والوصول إلى مصادر المياه النظيفة؟ من يقدّم حقوق الإنسان في الحصول على معالجة لمرض الإيدز على حقوق الإنسان الأخرى؟ وسيتخذ منهج غير طوباوي خيارات قاسية لإنفاق موارد المساعدات الخارجية بطريقة تصل فيها إلى معظم الناس لتلبية حاجاتهم الأكثر إلحاحاً.

يحتاج الفقراء إلى الكثير من الأمور الأخرى بالإضافة إلى أدوية علاج الإيدز. ويصل الحد الأقصى للمعونة الخارجية التي تصل إلى ثلاثة مليارات فقير في العالم إلى حوالى عشرين دولار للشخص سنوياً. هل ستكون الأموال المخصصة لعلاج الإيدز "جديدة"، أم أنها ستأتي من أموال التمويل القليلة أصلاً؟ وقد شهدت ميزانية الرئيس "بوش" المقترحة لسنة 2005 ارتفاعاً في التمويل المخصص لبرنامج الإيدز الأميركي (المعالجة خصوصاً)، لكنها خفضت الأموال المخصصة لرعاية الطفل والأولويات الصحية العالمية الأخرى بما يقارب مئة مليون دولار (تم عكسها لاحقاً بسبب الاحتجاجات)[16].

لم يكن خفض "بوش" للإنفاق في مجالات صحية أخرى موفقاً للأسف لأن عدد الأميركيين الذين يموتون بسبب أوبئة يمكن الوقاية منها يبلغ ضعفين ونصف عدد أولئك الذين يموتون بسبب الإيدز. وتتضمن تلك الأوبئة الحصبة وأمراض الأطفال الأخرى، الأمراض التنفسية، الملاريا، السل، الإسهال وغيرها. وفي سنة 2002، وقعت 15.6 مليون حالة وفاة عالمياً نتيجة تلك الأوبئة مقارنة بـ 2.8 مليون حالة وفاة بسبب الإيدز[17].

المبدأ الصحي العام أنه ينبغي إنقاذ الأرواح التي تكلف أقل قبل إنقاذ الأرواح التي تكلف أكثر. ويمكن بتلك الطريقة إنقاذ الكثير من الأرواح بالاستفادة من مقدار التمويل الصغير المتوفر. إن وقاية ومعالجة تلك الأوبئة تكلف أقل من علاج الإيدز.

الحفـــاظ علـــى الحياة بالوقاية من الإيدز نفسه يكلف أقل من علاج الإيدز. ويكلـــف تزويد الشخص الواحد بالواقي لمنع انتقال فيروس "إتش-آي-في" حوالى أربعة عشر دولاراً سنوياً. وفي مقالة سنة 2002 في مجلة *ذا لانسيت* (المبضع)، قدّر "أندرو كريز" من منظمة الصحة العالمية ومؤلفون مشاركون آخرون أن تدخلات الـــوقاية مـــن الإيدز مثل توزيع الواقي، ومنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، والاستشارة والاختبار التطوعي قد تكلف من دولار إلى عشرين دولاراً لوقاية كل شخص سنوياً، ومن عشرين إلى أربعمئة دولار لعلاج كل مصاب بفيروس "إتش-آي-في" (رغـــم أن هـــذه الدراســـة ربما تكون بالغت في الثقة بنجاعة مثل تلك الأمور). وجاءت دراسات أخرى بتقديرات مشابهة[18].

ثم أن هناك أوبئة أخرى وجد البحّاثة لها علاجات رخيصة (رغم أننا رأينا أن هيمـــنة المخططـــين على المساعدة غالباً ما تتعارض مع جعل تلك الأشياء تجدي نفعـــاً). ويكلـــف علاج مرض السل حوالى عشرة دولارات لكل حالة مرضية. وتكلف سلة علاجات لمنع وفيات الأمهات والأطفال أقل من ثلاثة دولارات لكل شـــخص سنوياً. ويموت ثلاثة ملايين طفل في العالم كل سنة بسبب عدم تلقيحهم بشكل كامل، رغم أن جرعة اللقاح لا تكلف أكثر من بنسات قليلة. ويعاني واحد مـــن كل أربع أشخاص من ديدان الأمعاء، رغم أن المعالجة تكلف أقل من دولار ســـنوياً. وكلفـــة المعالجة الكاملة لطفل يعاني من الملاريا دولار واحد فقط. وفي الحقـــيقة، قللـــت فيتنام، وهي البلد الفقير نسبياً، عدد الوفيات الناجمة عن الملاريا بنسبة 97% من سنة 1991 إلى 1997 بتبنيها حملة وزّعت من خلالها شبكات أسرّة وعقاقير مضادة للملاريا[19]. وخفض برنامج شبكات أسرّة في تنـــزانيا أيضاً عدد الوفـــيات بـــشكل كـــبير[20]. (إن انتشار الملاريا رغم توفر مثل تلك العلاجات الرخيصة يعد أمراً مأساوياً – لقد عدنا إلى مأساة فقراء العالم الثانية).

بشكل عام، يقدّر البنك الدولي الكلفة السنوية اللازمة للوقاية من مجموعة من الأوبئة مثل التي ذكرناها ما بين خمسة إلى أربعين دولاراً، مقارنة بالألف وخمسمائة دولار اللازمـــة لإطالة عمر مريض الإيدز سنوياً. ويستطيع مبلغ 4.5 مليار دولار الـــتي تخطـــط منظمة الصحة العالمية لإنفاقها على معالجة فيروس "إتش-آي-في"

لإطالة عمر ثلاثة ملايين مريض سنة أخرى ضمان ما بين سبع إلى ستين سنة من الحياة الإضافية لخمس أضعاف ذلك العدد - خمسة عشر مليوناً. وبالنسبة للمرضى الحاملين لفيروس "إتش-آي-في" أنفسهم، يمكن إطالة عمر الكثيرين منهم بمعالجة مرض يسببه كائن دقيق، وخصوصاً السل، الذي يقتل ضحايا الإيدز عادة.

وجد بحّاثة آخرون أن الأرقام نفسها صحيحة. مثلاً، لاحظ أستاذ الاقتصاد في هارفرد "مايكل كريمر" في مقالة له في صحيفة *إيكونوميك بيرسبيكتف* (المفاهيم الاقتصادية) سنة 2002: "مقابل كل شخص يتلقى علاجاً لمدة سنة ضد الفيروس، يمكن إنقاذ 25 إلى 110 حياة عبر جهود الوقاية من الإيدز أو التلقيح ضد أوبئة يمكن الوقاية منها مبكراً".

كتبت مجموعة من خبراء الصحة في صحيفة *ذا لانسيت* الطبية المرموقة في تموز/يوليو 2003 أنه كان بالإمكان تفادي وفاة 5.5 مليون طفل سنة 2003، وقالت إن "جهود إنقاذ الأطفال فقدت التركيز". وألقوا باللائمة في جزء من ذلك على "مستويات الاهتمام والجهود الموجهة لمنع نسبة صغيرة من وفيات الأطفال الناتجة عن الإيدز باستعمال التدخلات الجديدة، المعقدة والمكلفة"[21].

توقعت منظمة الصحة العالمية أن تكون السنوات الإضافية التي يعيشها مرضى الإيدز نتيجة تلقيهم لعلاجات مضادة للفيروس بين ثلاث وخمس سنوات - ليست علاجاً سحرياً بالضبط[22]. وقدّرت منظمة السكان التابعة للأمم المتحدة سنة 2005 أن تكون مدة الحياة الإضافية الناتجة عن العلاج المضاد للفيروس 3.5 سنة بالمتوسط[23]. وبالنتيجة، إن مقاومة العلاج الأولي (العلاج بالأدوية الرخيصة، التي لا يوجد غيرها على الطاولة في أفريقية، خارج جنوب أفريقية) ينسف كل ما يستند إليه علاج الإيدز. وهناك تقديرات أخرى أكثر تشاؤماً. ويصل متوسط مدة فاعلية العلاج الأولي في البرازيل، التي تدير برنامج معالجة واسع النطاق، إلى أربعة عشر شهراً فقط[24].

السؤال الكبير هو فيما إذا كان الفقراء الأفارقة أنفسهم سيختارون إنفاق أموال طائلة على إطالة حياة البعض باستعمال أدوية الإيدز، مقابل إنقاذ حياة الكثيرين بتدخلات صحية أخرى. هل سيختار الفقراء البائسون، مثل أولئك الذين

يعيشون على دولار واحد يومياً، إنفاق ألف وخمسمائة دولار على علاج مرض ذلك الفيروس؟ هل ينبغي على الغرب أن يفرض أولويته بإنقاذ ضحايا الإيدز بدلاً من ضحايا الحصبة فقط لأن شعور الغرب سيكون أفضل عندها؟

## سبيل المقاومة الأدنى

إن السيطرة على أزمة الإيدز والتنمية المعقدة عن طريق تناول حبة دواء فقط أمر لا يمكن للسياسيين، وكالات المساعدات والنشطاء في هذا المجال مقاومته. ورأينا هنا مجدداً ميل وكالات المساعدات نحو القيام بأعمال ظاهرة للعيان. وينشط البعض جيداً في وسائل الإعلام الغربية نظراً لوجود شرير خلف مأساة ضحايا الإيدز - شركات الأدوية العالمية التي تتردد في خفض أسعار عقاقير إنقاذ الحياة - مما يجعل التعبئة لصالح القضية أسهل.

علاج الإيدز مثال آخر عن متلازمة المساعدات الخارجية (تحقيق شيء ما) - يريد سياسيو الدول الغنية إقناع ناخبيهم بأنهم "يفعلون شيئاً ما" حول مشكلة الإيدز المأساوية في أفريقية. وسيكون "تحقيق شيء ما" أسهل إذا قدم السياسيون ومسؤولو المساعدات أموال العلاج للمرضى مما إذا حاولوا إقناع الأشخاص ذوي العلاقات المتعددة استعمال الواقي لمنع انتقال المرض إلى الآخرين. ولكن للأسف، يتم التضحية بمصالح الفقراء لتحقيق ما يناسب السياسيون. وعندما أقرّ مجلس النواب الأميركي برنامج "بوش" لمكافحة الإيدز البالغة كلفته خمسة عشر بليون دولار (المعروف باسم "خطة الرئيس الطارئة لمكافحة الإيدز") في أيار/مايو 2003، وضع قيداً يشترط إنفاق ما لا يزيد عن 20% من الأموال على الوقاية، وخصص 55% للعلاج[25].

وطلب مجلس النواب أيضاً، في إشارة إلى التعصب الديني، من المنظمات التي تتلقى التمويل معارضة البغاء علناً. ويبعد ذلك المنظمات الفعّالة التي تتبنى منهجاً ذرائعياً متعاطفاً في فهم العوامل التي تدفع بالنساء إلى البغاء. وليس محتملاً أن تجد البرامج التي تدين البغايا جمهوراً يقبل ما تقوله عندما تحاول إقناعهن بتفادي السلوك الخطير.

لجعل الأمور أسوأ، يعيق الحق الديني في أميركا تمويل برامج حماية للدفاع عن تلك الحاجات: الامتناع عن الجنس أو ممارسته فقط بين شخصين متزوجين قانوناً. ولم تجد الدراسات في الولايات المتحدة دليلاً على أن لبرامج العفاف أثراً على سلوك الشباب الجنسي، عدا عن إقناعهم بالعدول عن استعمال الواقي[26]. ولم تقنع رسالة التبشير الشباب الأميركي، ولهذا يريد المبشرون نقلها إلى الشباب الأفريقي. وعلاوة على ذلك، لا تزال النساء المخلصات اللواتي لا يمارسن الجنس إلا ضمن مؤسسة الزواج معرضات للخطر إذا مارس أزواجهن الجنس مع شركاء آخرين دون استعمال الواقي قبل أو خلال زواجهم. ويهدد الحق الديني المنظمات غير الحكومية بخفض أموال المساعدات الرسمية عنها إذا سوّقت كثيراً لاستعمال الواقي، على أرضية أن تلك المنظمات تروّج للعلاقات الجنسية غير الشرعية. وأقر مجلس النواب، مدفوعاً بالحق الديني، تخصيص ثلث ميزانية "خطة الرئيس الطارئة لمكافحة الإيدز" لبرامج العفاف فقط.

ويدفع الفاتيكان مؤيديه لمعارضة توزيع الواقي في أفريقية بسبب المعتقدات الدينية التي تمنع استعمال كل ما من شأنه تحديد النسل[27]. وتعد هذه الحماقات الدينية أحد الأمثلة الصارخة عن أولويات الأغنياء في الغرب التي تحدد ما هو أفضل للفقراء في باقي العالم.

رغم أن المنع مرتبط بالعقد الدينية، إلا أن الجميع متفقون على ضرورة المعالجة. ويشدد مجتمع الشواذ، وهو مجموعة لا يتم الاعتراف بحقوق دينية لها عادة، على المعالجة أيضاً. وتدفع جماعات الضغط مثل آكت-أب نحو المعالجة - ذكرت على موقعها الإلكتروني تعليقاً على مؤتمر الإيدز الذي عُقد في برشلونة سنة 2002 "المعالجة" ثمانية عشر مرة، لكنها لم تذكر "الوقاية" ولا مرة واحدة[28]. لماذا يكون لدينا ائتلاف معالجة بينما ليس هناك ائتلاف وقاية؟ لماذا لا تطلق منظمة الصحة العالمية حملة "3 في 5" مخصصة لمنع حدوث ثلاثة ملايين حالة إصابة جديدة بالإيدز بنهاية سنة 2005؟ لقد نجح النشطاء في توجيه الاهتمام نحو المعالجة بدلاً من الوقاية. ووجد بحث قامت به ليكزيس-نيكزيس تناول المقالات حول الإيدز في أفريقية في *الإيكونومست* خلال السنتين

الماضيتين ثمانية وثمانين مقالاً تذكر "المعالجة" واثنتين وعشرين فقط تذكر "الوقاية".

بدلاً من إنفاق عشرة مليارات دولار على المعالجة خلال السنوات الثلاثة القادمة، يمكن إنفاق الأموال على منع انتشار الإيدز من 28 مليون أفريقي يحملون فيروس "إتش-آي-في" إلى 644 مليون أفريقي خالين من المرض. وأطلقت تايلاند بنجاح حملات توعية تروّج لاستعمال الواقي بين البغايا، وزيادة نسبة استعماله من 15% إلى 90% وخفض نسبة الإصابة بفيروس "إتش-آي-في" بشكل كبير. ويبدو واضحاً أن السنغال وأوغندا حققتا نجاحاً في حملات التوعية المكثفة التي روج لها قادة سياسيون شجعان (رغم أن الحكومة الأوغندية تراجعت الآن عن الترويج لاستعمال الواقي تحت ضغط القادة الدينيين).

إذا ذهبت الأموال المخصصة للمعالجة إلى برامج التوعية الفعّالة، يمكن تجنب ما بين ثلاثة وخمس وسبعين إصابة جديدة بفيروس "إتش-آي-في" مقابل كل سنة إضافية يعيشها مريض الإيدز. إنفاق أموال الإيدز على العلاج بدلاً من الوقاية يجعل الأزمة *أسوأ*، وليس أفضل. وإذا أخذنا بالحسبان أن تجنب الإصابة بالفيروس القاتل يمنح سنوات عيش إضافية لكل فرد، عندها تصبح قضية الوقاية بدلاً من العلاج أقوى بكثير. وباستعمال الأموال نفسها التي يتم إنفاقها لإطالة عمر مريض الإيدز سنة واحدة، نستطيع ضمان 75 إلى 1500 سنة من الحياة الإضافية (لنقل خمس عشرة سنة إضافية لكل خمسة إلى مائة شخص) لبقية السكان عبر برامج التوعية من الإيدز.

ينبغي أن نسأل وكالات المساعدات لماذا ترغب بإنفاق هذا القدر من المال في معالجة تسعة وعشرين مليون شخص من الإيدز في حين أن إنفاق المبلغ نفسه لمنع انتشار فيروس "إتش-آي-في" ربما يحصن معظم التسعة وعشرين مليون شخص من الإصابة. هذا الإهمال السابق ليس حجة مع أو ضد أي اتجاه معين في العمل اليوم - ينبغي أن نتحرك للأمام من حيث نقف الآن. لكنه يدل على كيفية تجاوب السياسيين وبيروقراطي المساعدات بشكل سلبي مع عناوين مثيرة وأهداف طوباوية بدلاً من إنفاق ميزانية مساعدات صغيرة يستفيد منها أكبر عدد ممكن من الناس. هل سيختار الفقراء أنفسهم إنفاق أموالهم على ذلك؟

## التسويات (مقايضات)

مهمـــة الاقتصادي الإشارة إلى مواقع التسوية، ومهمة السياسيين والمخططين إنكـــار وجـــود التـــسوية. ويحتج القائمون على حملات الإيدز أن أموال العلاج "جديـــدة" ولن تكون متوافرة بخلاف ذلك، لكن ذلك يثير التساؤل حول أفضل طريقة لإنفاق الأموال. لماذا لا توجد حملات لتوسيع انتشار الحملات الناجحة ضد إســـهال الأطفـــال، حـــيث يمكن لمقدار صغير من المال - من المصادر نفسها - الوصول إلى عدد من الفقراء أكبر مما تصل إليه أموال الإيدز؟

رد الفعل الطوباوي هو أن الغرب سينفق "ما يتطلبه الأمر" لتغطية نفقات *كل* الـــبرامج الصحية التي ذكرناها آنفاً. وقد اعتمدت هذا المنهج لجنة منظمة الصحة العالمـــية حول الاقتصاد الكلي والصحة سنة 2001. وأوصت تلك اللجنة بأن تنفق الدول الغنية سبع وعشرين مليار دولار إضافية على الصحة في البلاد الفقيرة بحلول سنة 2007، والذي كان حينها أكثر من نصف ميزانية المساعدات الخارجية للبلاد الفقيرة في العالم. وزادت اللجنة هذا الرقم إلى سبع وأربعين مليار دولار بحلول سنة 2015، يـــتم تخصيص اثنين وعشرين ملياراً منها لمحاربة الإيدز. وكان تقرير اللجنة مؤثراً في كسب المؤيدين لمعالجة الإيدز في البلاد الفقيرة.

في ملاحظـــة هامشية على التقرير، قالت اللجنة إن الناس يسألونها غالباً عما ستكون عليه أولوياتها في حال لم تتلقَّ سوى مبلغ صغير من المال، لكنها قالت إنها "أخلاقـــياً وسياسياً" غير قادرة على الاختيار. وكانت وجهة النظر الأكثر لطفاً أن هذه العبارة تمثل استراتيجية اللجنة في الحصول على الأموال التي تريدها. وبخلاف ذلـــك، يتعذر تبرير هذا الرفض في تحديد الخيارات. السياسة العامة هي علم القيام بأفـــضل ما يستطيعه المرء بموارد محدودة - سيكون التهاون في مواجهة التسويات تقصيراً من جانب الاقتصاديين. وحتى عند توفر موارد جديدة، ينبغي على المرء أن يقرر كيفية استعمالها بأفضل طريقة ممكنة.

إذا أردتم الإطـــلاع على الأولويات والتسويات، يمكنكم ذلك داخل منظمة الـــصحة العالمـــية نفسها. ويتضمن تقرير المنظمة حول الصحة العالمية لسنة 2002 المفهـــوم العـــام الآتي: "لا يمكن فعل كل شيء في كل الظروف، لهذا ينبغي إيجاد

طـــريقة لـــتحديد الأولويات. ويحدد الفصل الآتي تكاليف مجموعة من التدخلات وتأثيرهـــا علـــى الـــصحة العامـــة، والتي ستكون القاعدة التي نطوّر انطلاقاً منها استراتيجيات لتخفيف المخاطر"[29].

يقول الفصل التالي من تقرير منظمة الصحة العالمية إن الأموال التي تم إنفاقها لتثقيف البغايا أنقذت حياة ما بين ألف ومئة شخص أكثر مما لو أن الأموال نفسها أُنفقت على معالجة الفيروس[30].

لـــدى العودة إلى لجنة منظمة الصحة العالمية حول الاقتصاد الكلي والصحة، ســـنجد أن النتـــيجة التي خلصت إليها اللجنة وفقاً لافتراضاتها الخاصة لم تستثنِ الوفـــيات التي يمكن تفاديها في البلاد الفقيرة. وتقترن تلك النتائج، بغض النظر عن ذكر مجمل المساعدة الخارجية، نسبياً بكل الأشياء التي يحتاج إليها فقراء العالم البالغ عـــددهم ثلاثة مليارات نسمة. ووضعت اللجنة بعض القيود على ما اعتقدت أن الدول الغنية كانت ترغب بإنفاقه لإنقاذ الأرواح في البلاد الفقيرة. *والجميع* يضعون قـــيوداً حول ما ينفقونه على الصحة. وحتى في الدول الغنية، يستطيع الناس زيادة فرص إصابتهم بأوبئة قاتلة بتعرضهم، لنقل، لأشعة التصوير المغناطيسي يومياً. ولا أحـــد، ربما باستثناء "وودي آلن"، يفعل ذلك حقاً لأنه مكلف جداً مقارنة بإطالة العمـــر المـــتوقعة منه وبالأشياء الأخرى التي يرغب الأغنياء بإنفاق أموالهم عليها. ويـــبدو أن لا أحد فعلاً كان يدافع عن علاج الإيدز في أفريقية عندما كان خليط العقـــاقير يكلف أكثر من عشرة آلاف دولار سنوياً. ويعرف الجميع، عدا منظمي الحملات السياسية، بأن الأموال سواء كانت "جديدة" أم "قديمة" محدودة.

يصعب مقاومة منظم حملات سياسية يعرض صوراً بيانية لمرضى الإيدز الذين يحتـــضرون إذا لم يحـــصلوا على أدوية إطالة أمد الحياة، مما يجعل التسوية التي سبق وذكرناها سابقاً تبدو متحجرة القلب. لكن ينبغي عدم إنفاق النقود وفقاً لما يعتبره الغرب أقسى أنواع المعاناة. ويعاني آخرون أيضاً مصابون بأوبئة مختلفة من آلامهم الخاصة. ويصف الصحفي "دانييل بيرغر" قسوة نحيب الأمهات اللواتي فقدن طفلاً نتـــيجة الحـــصبة في ســـيراليون، النحيب الذي لا يتوقف أبداً في قرية أصابها وباء الحصبة. وتدفع الحمّى العالية الناتجة عن الحصبة الديدان المعوية للخروج من أنوف

الأطفال. وتكثر التقرحات داخل أفواههم. ويسكب الوالدان اليائسان الكيروسين داخل حناجر الأطفال. ويتم حفر قبور الأطفال الموتى خلف أكواخ أهلهم، ويكللها التراب المغطى بأغصان النخيل[31].

لنأخذ أيضاً الطفل الصغير الذي يموت على ذراعي أمه، المشوه الجسد نتيجة الإسهال الحاد والذي يمكن الوقاية منه بسهولة ودون كلفة عالية باستِعمال علاجات تعويض السوائل التي تؤخذ عن طريق الفم. ويمكن منع الكثير من الوفيات بكلفة أرخص من معالجة الإيدز، والوصول بالتالي إلى المزيد من الناس الذي يعانون الأمرّين بنفس الميزانية المحدودة. ولا أحد يسأل في أفريقية عما إذا كانوا يرغبون برؤية أموال "جديدة" يتم إنفاقها على علاج الإيدز مقارنة بالمخاطر الكثيرة الأخرى التي يواجهونها. ولا ينبغي أن تكون الأسئلة التي تواجه منظمي حملات الإيدز الغربيين "هل يستحقون الموت؟" وحسب وإنما "هل نستحق أن نقرر من يموت؟".

لدى "كونستانس"، الوالدة التي تحمل فيروس "إتش-آي-في" من سويتو التي ذكرها في بداية هذا الفصل، وجهة نظر مثيرة حول الأولويات. وعندما طلبت منها تسمية أكبر مشاكل سويتو، لم تقل الإيدز أو الافتقار إلى العلاج المضاد للفيروس. قالت: "لا يوجد وظائف". وكان إيجاد طريقة لكسب المال اللازم لإطعام نفسها وأطفالها عاملاً أكثر ضغطاً من احتمال موتها نتيجة الإيدز.

توجد طريقة أكثر تعقيداً في رفض عقد التسويات تتمثل في الإصرار على أن كل جزء من الميزانية ضروري لنجاح العمل ككل. ولدى الطلب منهم الاختيار بين الأسلحة والزبدة، أصر السياسيون الحذرون على أن الأسلحة ضرورية لحماية الزبدة. وفي حقل الإيدز، تدفع ردود الأفعال الاستراتيجية إلى تبني مقولة "الوقاية مستحيلة دون معالجة". ويستند الاقتراح إلى التفكير المنطقي بأن الناس لن يتقدموا طواعية لإجراء الاختبار (معظم حاملي فيروس "إتش-آي-في" الأفارقة لا يعرفون أنهم يحملونه) ما لم يكن هناك أمل بالعلاج. وتدعم أجزاء من الدليل هذه البديهية، لكن الفرضية لم تخضع لفحص دقيق كاف. وعلاوة على ذلك، تبدو مقبولة ظاهرياً، وهناك دليل أيضاً يدعم الفكرة القائلة بأن المعالجة تجعل الوقاية أكثر

صعوبة. ويوجد دليل على أن سلوك الأفراد الجنسي في الدول الغنية أضحى أكثر خطورة بعد توفر "خليط العقاقير الثلاثي" (HAART)[32]. ونجحت حملات الوقاية في السنغال، تايلاند وأوغندا دون أن تستند إلى المعالجة. أخيراً، يبقى هناك خطر أن تؤدي المعالجة غير الكاملة إلى ظهور سلالات من "إتش-آي-في" تقاوم العقاقير الموجودة حالياً، وهكذا ستنثر المعالجة نفسها بذور سقوطها[33].

## الأنظمة الصحية المضطربة

ينبغي الاعتراف بأن تلك التسويات مبسطة للغاية. وتمنحنا تحليلات الكلفة الذاتية - التي تقارن بين مختلف التدخلات الصحية وفقاً لفائدتها المقدّرة (إطالة سنوات الحياة) وتكاليف (العقاقير، الكادر الطبي، العيادات والمستشفيات) تلك الأرقام. ويعتبر ذلك المنهج الرئيسي في حقل الصحة العامة العالمية. ويلتزم العديد من المدافعين عن المعالجة، مثل "غرو هارلم بروندتلاند" وموظفي منظمة الصحة العالمية، بهذا المنهج. لكنهم يفشلون فقط في إتباع المنطق وصولاً إلى النتيجة بأنه يمكن إنقاذ المزيد من الأرواح بإنفاق القدر نفسه من المال على إجراءات صحية أخرى - بينها الوقاية من الإيدز - مقارنة بمقدار الإنفاق على معالجة الإيدز.

انتقد "لانت بريتشيت" من كلية كينيدي في هارفرد و"جيفري هامر" و"ديون فيلمر" من البنك الدولي حسابات الكلفة تلك لإفراطها في تبسيط الأمور. وفقط لأن معالجة مريض تكلف دولاراً لا يعني أن منح ذلك الدولار للنظام الصحي الوطني سينتج عنه معالجة ذلك المريض. وقد رأينا من قبلُ الصعاب التي واجهها مخططو المساعدات الدولية في جعل تداخلات أبسط تجدي نفعاً.

رغم النجاحات الصحية التي أوردناها سابقاً، يتحدث "فيلمر"، "هامر" و"بريتشيت" حول "حلقات ضعيفة في السلسلة" التي تصل بين دولار المانح ومعالجة المريض. وتعني المأساة الثانية التي يعاني منها فقراء العالم أن العديد من التداخلات الفعّالة لا تصل إلى الفقراء بسبب بعض حماقات المخططين المذكورة في الفصول السابقة.

تضيع أموال التمويل في قنوات الصحة الوطنية البيروقراطية التي ترعاها بسبب الإصرار على العمل عبر الحكومات (بغض النظر عن القنوات الصحية الدولية البيروقراطية). وفي بلاد يكون فيها الفساد مستشرياً مثل الإيدز، غالباً ما يبيع المسؤولون عن القطاع الصحي الأدوية التي مولتها المساعدات في السوق السوداء. وقدّرت دراسات في الكاميرون، غينيا، تنزانيا وأوغندا بأن 30 إلى 70% من العقاقير الحكومية تختفي قبل أن تصل إلى المرضى. وفي أحد بلاد الدخل المنخفض، اتهم صحفي وزارة الصحة بإساءة استعمال مساعدات خارجية تبلغ قيمتها خمسين مليون دولار. وأصدرت الوزارة رداً قالت فيه: "أشار الصحفي بشكل غير مسؤول بأن الخمسين مليون دولار ذهبت في غير المكان المخصص لها خلال سنة واحدة، إلا أنه تم إنفاق الأموال في الواقع على مدى *ثلاث سنوات*".

قد سمعت من مصادر متعددة عن اختفاء الأموال المخصصة لمحاربة الإيدز قبل أن تصل إلى الضحايا الفعليين أو المحتملين. وفي الكاميرون، قدم البنك الدولي قروضاً كبيرة لمحاربة الإيدز، والتي سلمتها وزارة الصحة إلى لجان إيدز محلية. ويزعم المنتقدون غياب أي آلية للرقابة أو السيطرة وأنهم ليسوا واثقين بما فعلته اللجان المحلية بالأموال، عدا سماعهم لعبارة غامضة تقول "مواضيع إيدز حساسة". وفي إحدى الحالات المزعومة، وضع رئيس إحدى اللجان المحلية جزءاً كبيراً من تكاليف زواج ابنته تحت بند "مواضيع إيدز حساسة".

لا يتلقى الكثير من الأطباء، الممرضين وعمال الصحة الآخرون تدريباً كافياً أو رواتب كافية. ويتغافل منظمو حملات علاج الإيدز عن تلك الوقائع القاسية في العناية الطبية في البلاد الفقيرة. وأسوأ جزء في الحجج التي تُساق للحصول على الأموال اللازمة لعلاج الإيدز أنها ستنقذ أرواحاً أكثر مما يعد منظمو تلك الحملات.

بالطبع، ستثير مناقشات مشابهة قضية التداخلات الصحية الفعّالة الأكثر كلفة لأمراض مثل الإسهال، الملاريا والحصبة. ولا تجدي تلك المناقشات نفعاً في كل مكان كما ينبغي لها، كما توضح بقية هذا الكتاب. لكن هذا التعقيد لا يدفع النقاش حول تمويل علاج الإيدز في أفريقية قدماً. وقد حققت التداخلات الرخيصة

بعـــض النجاح، كما لاحظنا سابقاً. وهي رخيصة لأن بمقدور البحّاثة إيجاد طرق أسهل لتقديم الأدوية - ينبغي إعطاء لقاح الحصبة مرة واحدة فقط في مرحلة معينة مـــن عمـــر كل طفل. ويجب تسليم شبكة سرير بالتزامن مع مبيد للحشرات مرة واحـــدة فقـــط لكل ضحية محتمل للملاريا، إلى جانب المعلومات المتعلقة بكيفية استعمالها، ثم تطهيرها مجدداً بشكل دوري.

عـــلاج الإيدز بالعقاقير عملية معقدة للغاية وتعتمد على العديد من "الحلقات في السلـــسلة": التبريد، الاختبارات المخبرية، الرقابة الخبيرة، وتعديل الجرعات إذا ظهـــرت تـــأثيرات جانبـــية سامة وتعليم المريض كيفية تناول الدواء. وفي أوروبة وأميركـــا الـــشمالية، لا يتـــناول 20 إلى 40% من مرضى الإيدز أدويتهم حسب وصـــفتها الطبية. وستظهر سلالات مقاومة إذا حدثت هفوة في نظام الأدوية المتبع حالـــياً. وحـــتى في حال وجود نوايا حسنة، لا يقوم بيروقراطيو الحكومة حالياً بما يكفـــي مـــن العمل لضمان أن يكون عرض الأدوية مناسباً للطلب عليها في كل مكـــان. ولسوء حظ المرضى، من الضروري عدم حدوث انقطاع في تناول أدوية الإيـــدز (ضروري لكل من الفاعلية ومنع تطور سلالات جديدة). وظهرت مقالة ســـنة 2004 في صحيفة نقابة الأطباء الأميركية، والتي رغم أنها تتعاطى بإيجابية مع المعالجة في البلاد النامية، إلا أنها أبدت بعض المخاوف:

> **"أخيراً، كيف سيتم تدريب وتحفيز عشرات الآلاف من مهنيي العناية الطبية المطلوبين لتطبيق استراتيجيات محاربة الإيدز والإشراف عليهم وتزويدهم بالموارد والتعويضات المناسبة لضمان مستوى العناية المطلوب لمعالجة هذا الوباء المعقد؟ وسيكون توسيع نطاق علاج فيروس "إتش-آي-في" دون ضمان وجود بنى تحتية، بمن فيها مهنيون مدربون، نظام توزيع عقاقير آمن يمكن الاعتماد عليه، ونماذج بسيطة ولكنها فعّالة لديمومة العناية الطبية كارثياً وسيقود إلى معالجة غير فعّالة والتطور السريع لسلالات مقاومة للعقاقير"**[34].

يـــبدو أن إجراء عدد كبير من الاختبارات المطلوبة لتحديد من يحمل فيروس "إتش-آي-في" ومؤهل للمعالجة سيرهق الميزانيات والبنى التحتية الصحية في البلاد الفقيرة.

قـــد يعـــني رد الفعل البطيء لأزمة الإيدز أنها ستؤدي إلى حدوث مأساة لا تطاق - إلى درجة أن الوقت فات الآن لإنقاذ عدة ملايين من الأرواح. وسيكون

إنفــاق المال على محاولات غير ذات فائدة في معظمها لإنقاذ حياة هذا الجيل من ضــحايا الإيــدز علــى حساب إنقاذ أرواح الجيل القادم، مما يساهم في استمرار المأســاة. ولا تذكــر الجماعات السياسية التي تضغط نحو اعتماد المعالجة بأنها غير قــادرة على إنهاء الأزمة. والطريقة الوحيدة لإيقاف التهديد الذي يواجه الأفارقة والآخــرين هو في *الوقاية*، بغض النظر عن عدم ملائمة ذلك للسياسات المتبعة أو مــدى الإحراج الذي تسببه المناقشات حول الجنس. المهمة هي إنقاذ الجيل القادم قبل أن يفوت الأوان مجدداً.

دعونا نمدح منظمي الحملات الذين يرغبون بإنفاق الأموال على علاج الإيدز في أفــريقية لتفانيهم وتعاطفهم. لكن هل يستطيعون إعادة توجيه بعض من ذلك التعاطف نحو مقاصد يجدي فيها نفعاً؟

## الاستجابة والمثالية مجدداً

لماذا فشل النظام الصحي حول الإيدز عندما كان نجاح المساعدات الخارجية شــائعاً في مجال الصحة العامة أكثر من المجالات الأخرى؟ كانت أزمة الإيدز أقل استفادة من الاستجابة، ولم تكن مصالح الفقراء متوافقة مع سياسات الدول الغنية. وكانت الأفعال الضرورية مطلوبة في مجال الوقاية، والتي لا تتضمن تناول حبة دواء أو تلقي حقنة، كما هو حال معظم النجاحات الأخرى. ولم يظهر المانحون سوى القلــيل مــن الاهتمام بدراسة السلوك الجنسي الذي يسبب انتشار الإيدز أو في اســتراتيجيات الــوقاية التي تغير ذلك السلوك. وينبغي أن يسأل المانحون أنفسهم: "كــم عــدد الناس الذين ساعدناهم في الوقاية من الإصابة بفيروس "إتش-آي-في"؟".

يعــدّ المريض الحامل لفيروس "إتش-آي-في" هدفاً ظاهراً لتلقي المساعدة - أكثــر ظهــوراً مــن شــخص سيصاب في المستقبل لكنه لا يعرف بعد. ويتمتع السياسيون في الدول الغنية ووكالات المساعدات بالكثير من مزايا العلاقات العامة لإنقــاذهم أرواح المرضــى، حتى إذا كانت مصالح الفقراء تدعوهم لإنقاذهم من الإصــابة بالمرض في المقام الأول. ويؤكد هذا مجدداً على أن وكالات المساعدات

تـوجه جهودها نحو نتائج ظاهرة للعيان، حتى عندما تكون تلك النتائج أقل تأثيراً من التداخلات الأقل ظهوراً للعيان.

لا يتمـتع السـياسيون ووكالات المساعدات بالشجاعة لمواجهة السؤال غير المـريح حـول تغيير سلوك البشر الجنسي. ويظهر الفشل في التصدي للإيدز بأن المعالجين البيروقراطيين يعتمدون غالباً على توزيع حبوب الدواء فقط.

## أبطال

تتميـز كارثة الإيدز في أفريقية بوجود الكثير من البيروقراطيين غير الفعّالين والقلـيل من المنقذين النشيطين. لكن يوجد بعض الأبطال. وتعمل مجموعة تدعى "هيفـسا" في سـويتو، جنوب أفريقية على مساعدة أشخاص مثل "كونستانس". وكـان مديـرها النشيط، "ستيفن وايتنغ"، مهندس ديكور غنيّاً سابقاً. وبدأ عمله علـى قضية الإيدز صدفة عندما حصل على عقد لتجديد مقر إدارة وحدة أبحاث "إتـش-آي-في" المحدثـة في مستشفى كبير في سويتو. وتأثر كثيراً بما رآه هناك لدرجة أنه قرر الاستقالة من عمله وتكريس جهوده طوال الوقت لمحاربة الإيدز.

تقـوم "هيفسا" بتحقيق أشياء صغيرة تحدث فرقاً. وهي تقدم عقار نفيرابين لمنع انـتقال فيروس "إتش-آي-في" من الأمهات إلى المواليد الجدد. ويعطي الأطباء جرعة واحدة فقط أثناء المخاض، وهو تداخل يوفر الكثير من الكلفة مقارنة بعلاجات الإيدز الأخـرى. ولمتابعة الأمر، تقدم "هيفسا" أطعمة بديلة للأمهات اللواتي يحملن فيروس "إتـش-آي-في" لأن الإرضـاع قـد ينقل أيضاً الفيروس إلى المواليد الجدد. وتنظّم المجمـوعة أيضاً لقاءات جماعية في العيادات الصحية في كل سويتو لمساعدة الأمهات اللـواتي يحملـن فيروس "إتش-آي-في" في التعامل مع الوصمة الشخصية التي يسببها المرض ومشاكلهن العديدة الأخرى. (إحدى الإشارات على مثل تلك المشاكل: تعلن اللافتات في كل أنحاء العيادات أن حمل السلاح ممنوع داخلها). وعندما تزور الأمهات العيادات، يحصلن على وجبة مجانية ومواد غذائية. وتعمل الأمهات وكادر "هيفسا" في مراكز جماعية ملحقة بكل عيادة لتقديم الطعام. ويأتي معظم كادر "هيفسا" من مجتمع سويتو وجميعهم يحملون فيروس "إتش-آي-في".

تعـــاني "كونـــستانس" من مشاكل كثيرة، لكن آخر أطفالها لا يحمل فيروس "إتـــش-آي-في"، بفضل نفيرابين. وتجعل وجبات "هيفسا" المجانية، والمواد الغذائية والدعم المعنوي الذي تتلقاه حياتها أكثر سهولة.

كـــنا نتمنى أن تكون كل جهود الغرب في محاربة الإيدز فعّالة جداً في منح الـــضحايا الفقراء ما يريدونه ويحتاجون إليه فعلاً. لقد تجاهل الغرب الإيدز كثيراً عـــندما كـــان يضع الخطط لمواجهة أزمات إنسانية كبيرة، ويركز الآن فقط على محاولات علاج مكلفة تتجاهل الوقاية الضرورية للغاية في إيقاف تحول الكارثة نحو الأسوأ.

## لمحة

# البغايا للوقاية

تشكل البغايا في سوناغاشي، مقاطعة النوادي الحمراء في كلكتا، الهند، عالماً بأنفسهن. والمعايير الاجتماعية حول سلوك الإناث الجنسي أكثر قسوة في الهند منه في أي مكان آخر. وتنقطع البغايا عن العالم الخارجي، ويكون لهن ثقافتهن الخاصة، مع نخبة من القوادين والقوادات. وكما هو الحال في أي ثقافة خاصة، يكافح أفرادها لإحراز موقع متقدم. والبغايا اللواتي يطمحن للارتقاء في المهنة، يحققن ذلك غالباً بجذب زبائن دائمين.

حاول العديد من البيروقراطيين ذوي النوايا الحسنة مساعدة البغايا بـ "إنقاذهن" وأخذهن إلى ملاجئ تدربهن على مهن أخرى، مثل الخياطة. بكل الأحوال، دخل العمل في تجارة الجنس أكبر بكثير من الخياطة، وتواجه المومس السابقة المضايقات والتمييز بالمعاملة في العالم الخارجي. لهذا تعود معظم النساء اللواتي تم "إنقاذهن" إلى ممارسة البغاء. لكن انتشار وباء الإيدز في الهند والدور المعروف جيداً الذي تلعبه البغايا في توسيع نطاقه أثار مخاوف متزايدة حول أسباب فشل تلك المحاولات.

كان لدى د. "سمرجت جانا"، رئيس معهد كل الهند للصحة العامة، فكرة أخرى سنة 1992. وتعلم مع أفراد فريقه ثقافة البغايا وعمل من خلالها لمحاربة الإيدز. وأقاموا علاقة احترام متبادل مع القوادين، القوادات، البغايا والزبائن. واكتشفوا النظام الطبقي ضمن سوناغاشي. وباعتماد التجربة والخطأ، ومع وجود الاستجابة من البغايا، وضع د."جانا" وفريقه استراتيجية لمحاربة الإيدز. وكانت الاستراتيجية بسيطة للغاية: دربوا مجموعة من عشرين مومساً لتعليم زميلاتهن حول مخاطر الإيدز والحاجة لاستعمال الواقي. وكانت المعلمات يرتدين سترات طبية خضراء أثناء انشغالهن بعملهم في الصحة العامة، وحققن مراكز مرموقة في سوناغاشي. وازداد استعمال الواقي في سوناغاشي بشكل كبير. وبحلول سنة 1999، كانت نسبة الإصابة بفيروس "إتش-آي-في" في سوناغاشي 6% فقط، مقارنة بـ 50% في مقاطعات النوادي الحمراء الأخرى في الهند.

كان للمشروع نتائج أخرى غير متوقعة. وزادت ثقة المعلمات بأنفسهن واهتمت وسائل الإعلام بنجاح جهود الوقاية مما دفع المجتمع للطموح بتحقيق أشياء أفضل. وشكلت البغايا اتحاداً للقيام بحملة لتشريع البغاء والتخفيف من مضايقات الشرطة، وتنظيم الاحتفالات والمعارض الصحية. ونجح منهج د. "جانا" الذي اعتمد على الاستجابة من المستفيدين المحتملين في الوقت الذي فشلت فيه برامج أخرى للوقاية من الإيدز[35].

# الجزء الثالث

---

# جيش الرجل الأبيض

# الفصل الثامن

## من الاستعمار إلى إمبريالية ما بعد الحداثة

**مهمة علم الاقتصاد الغربية أن يظهر للبشر**
**مدى ضآلة ما يعرفونه فعلاً**
**حول ما يتخيلون أنهم يستطيعون إنجازه.**

**ف. إيه. حايك"، الغرور القاتل:**
**أخطاء الإمبريالية، 1988**[(1)]

الإمبريالية تعود إلى واجهة الأحداث في الغرب. ويرسل الصحفيون الغربيون تقارير عن حنين مخفي إلى الاستعمار في سيراليون أو حتى أنظمة الأقلية البيضاء في زيمبابوي. ويكتب صحفيون غربيون بارزون آخرون عن "حالة الإمبراطورية الأميركية"[(2)].

كتب عالما السياسة البارزان "جيمس فيرون" و"ديفيد ليتين" من ستانفورد في ربيع سنة 2004:

> **تتحرك الولايات المتحدة الآن نحو شكل من الحكم العالمي يمكن وصفه بالوصاية الجديدة، أو بشكل أكثر استفزازاً إمبريالية ما بعد الحداثة. وتشير المعايير إلى خليط معقد من بنى الحكم المحلي والعالمي التي تتطور في البوسنة، كوسوفو، تيمور الشرقية، سيراليون، أفغانستان، وربما على المدى الطويل، في العراق. وكما كانت الإمبريالية التقليدية، تتضمن هذه الجهود درجة عالية من السيطرة على السلطة السياسية المحلية والعوامل الاقتصادية الأساسية من قبل الدول الخارجية".**

خلص "فيرون" و"ليتين" إلى نتيجة مفادها أنه "ينبغي إعادة تشكيل الاتفاقيات الحالية ذات الصلة التي تم تجاهلها نحو اعتماد شكل الوصاية الجديدة"[(3)].

وضعت خمسة مقالات مختلفة في فورين أفيرز (العلاقات الخارجية)، دليل نخبة صنع القرار، في السنوات القليلة الماضية بعض أنواع "إمبريالية ما بعد الحداثة"

للدول الحليفة[4]. وفي السياق نفسه، كتب عالم السياسة "ستيفن كرازنر" (من ستانفورد أيضاً) في خريف سنة 2004:

"إذا تركنا تلك الدول المنهارة ذات الحكومات السيئة على هواها، لن تصلح نفسها لأن قدرتها الإدارية محدودة، أقله فيما يتعلق بالأمن الداخلي. ولا تستطيع القوى المهيمنة التغاضي عن خيارات ما ستكون عليه بنية الحكم الجديد وكيفية إنشائه وبقائه. وللتخفيف من المخاطر العالمية وتطوير حياة الأفراد في مثل أنظمة الحكم تلك، ينبغي إضافة حكومات مؤسساتية بديلة مدعومة من قوى خارجية، مثل الوصاية والحكم المشترك القائمين حالياً، إلى قائمة خيارات السياسة".

كانت النتيجة التي توصل إليها: "ستزود أشكال الوصاية القائمة حالياً، وخصوصاً الحكم المشترك، القادة السياسيين بخيار أفضل في تحقيق السلام والازدهار لشعوب الدول التي تعاني الحكم السيء". وعينت وزيرة الخارجية الأميركية "كوندوليزا رايس" "ستيفن كرازنر" رئيساً للتخطيط السياسي في وزارة الخارجية في 4 شباط/فبراير 2005.

كتب "نعومي كلين" في *ذا نيشن* (الأمة) في 2 أيار/مايو 2005 أن وزارة الخارجية الأميركية لديها مكتب جديد مثير للاهتمام:

"في 5 آب/أغسطس 2004، أنشأ البيت الأبيض "مكتب التنسيق لإعادة البناء والاستقرار" الذي ترأسه سفير الولايات المتحدة السابق إلى أوكرانيا "كارلوس باسكوال". ومهمة المكتب الجديد وضع خطط تفصيلية لمرحلة "ما بعد النزاعات" في حوالى خمسة وعشرين بلداً مضطرباً... وقال "باسكوال" أمام جمهور... في تشرين الأول/أكتوبر، سيكون لدينا عقود "مُنجَزة مُسبقاً" لإعادة بناء البلاد غير المنهارة بعد... وتدور الخطط التي وضعتها فرق "باسكوال"... حول تغيير "النسيج الاجتماعي لكل أمة"... ليست مهمة المكتب إعادة بناء أي دولة قديمة... لكن إنشاء دول "ديمقراطية تعتمد اقتصاد السوق"... وشرح أن إعادة البناء تعني أحياناً "تمزيق القديم".

كتب "ستيفن كرازنر" و"كارلوس باسكوال" مقالة في *فورن أفيرز* في تموز/يوليو/آب/أغسطس 2005 يشرحان فيها بشكل أوسع كيف سيعمل كل ذلك. إن "كرازنر" و"باسكوال"، مثل نظرائهم في المساعدات الخارجية، هما مخططان:

"خلال عمليات الولايات المتحدة أو الدول الأخرى العسكرية أو حفظ السلام، سوف ينسق المكتب الجديد نشاطات تحقيق الاستقرار وإعادة البناء بين الوكالات المدنية

**والجيش. وكجزء من جهد التخطيط العسكري، سيتم نشر فرق الوكالات المدنية في مناطق الصراع لتطوير استراتيجيات تحقيق الاستقرار وإعادة البناء. وسوف يساعد هذا النوع من العمل في التأكد من بقاء الإدعاءات حول قدرات إعادة البناء المدني واقعية. وبعد مرحلة التخطيط، سيتم نشر فرق مدنية متطورة مع الجيش للمساعدة في تحقيق الاستقرار وإعادة البناء بشكل مباشر".**

تكلما، أيضاً، عن وجود تنسيق مع النوع الآخر من المساعدات الخارجية الذي يتضمن وكالة المساعدات الأميركية، صندوق النقد والبنك الدوليين. وعرض "كرازنر" و"باسكوال" الأمل بأن "الولايات المتحدة ستمكّن المزيد من الناس الاستمتاع بفوائد السلام، الديمقراطية واقتصاديات السوق"[5].

بدا أن الجميع متفقون على أن الاستعمار كان سيئاً. وقاد الإحباط من النتائج الكارثية للحقبة الاستعمارية في أفريقية الكثيرين إلى تخيل ماضٍ استعماري يسوده السلام والرخاء. واعترض العديد من الأساتذة المرموقين أيضاً على الفكر التقليدي الذي يربط الاستعمار بالشر. ويقول مؤرخ هارفرد "نيال فيرغسون"، الذي تعجبني كل أعماله عدا هذا، إن هناك "شيئاً مثل الإمبريالية الليبرالية، وسنجد عند إمعان النظر جيداً أنها كانت جيدة... وفي العديد من حالات "التخلف" الاقتصادي، تستطيع إمبراطورية ليبرالية تحقيق نتائج أفضل مما تستطيع الدولة الوطنية"[6].

دفعت مثل تلك الإدعاءات الطموحة هذا الاقتصادي للخروج عن المعايير الاقتصادية العادية، واعتبار أنه يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية عبر الاحتلال العسكري، الغزو وبناء الدول. وينظر هذا الجزء من الكتاب بالتأكيد إلى مجموعة من العوامل التي تختلف عن تلك الموجودة في باقي الكتاب - معظم المدافعين عن المساعدات الخارجية خائفون من فكرة الإمبريالية والاستعمار، الجديد أو القديم، ولهذا لا علاقة لهذا الفصل بهم. ويعتمد الإمبرياليون الجدد منهجاً مؤثراً في إنهاء الفقر في العالم ينبغي أخذه بعين الاعتبار.

لاحقاً لمتلازمة التزايد المألوفة، تقدّم تطفلات الغرب الفاشلة الحافز للغرب ليصبح أكثر تطفلاً. وفشلت المساعدات في الستينيات والسبعينيات لأن الحكومات كانت سيئة، واستعمل الغرب تلك المساعدات لتبرير إعادة الهيكلة البنيوية في محاولة لإغراء الحكومات على تغيير سلوكها في الثمانينيات والتسعينيات. وفشلت

إعـــادة الهيكلة البنيوية في تغيير الحكومات في الثمانينيات والتسعينيات، ولهذا يفكر الـــبعض الآن في الغـــرب باستبدال الحكومة الوطنية كلها بنوع من "الوصاية" أو "الحكم المشترك" لتغطية ذلك الفشل.

يجـــادل هذا الفصل بأن الحكمة التقليدية القديمة كانت على حق - لم تحقق الحقـــبة الإمـــبريالية السابقة التنمية الاقتصادية. وبدلاً من ذلك، ساهمت في نشوء بعـــض الـــشروط التي غذّت الحاجة للقيام ببعض التداخلات (التدخّلات) الفاشلة اليوم: دول فاشلة وحكومات سيئة. ونثر الغرب بذور الفوضى بتفكيكه الفوضوي لنظام الاستعمار، خصوصاً الطريقة الاعتباطية التي رسم بها الغرب الحدود. ورغم أن العديـــدين سينكرون علاقة التجربة الاستعمارية بالتجارب التي يُزعم أنها أكثر إنسانية اليوم، إلا أنني أشك في الحصول على الكثير من العبر من موجة التدخلات الـــسابقة للغـــرب في باقي العالم - ظهرت الكثير من المشاكل نتيجة عدم كفاءة المـــستعمرين واستغلالهم. ويبدو الأمر ساخراً عندما يعرض البعض العبء الجديد للرجل الأبيض لتنظيم الفوضى التي خلّفها العبء القديم للرجل الأبيض.

غني عن القول إن الغرب كان القوة المحركة الوحيدة التي أنشأت الحكومات الـــسيئة في باقي العالم - سيزيد ذلك من تأثير الغرب السلبي مثلما يزيد مسؤولية الـــرجل الغـــربي من التوقعات الإيجابية من الغرب. وكان هناك الكثير من أنظمة الحكم الاستبدادية والسياسات الفاسدة قبل أن يظهر الغرب حتى. ولم يكن الغرب المصدر الوحيد للفتوحات الإمبريالية - هل تذكرون الأزتك، المسلمين والمغول؟

تـــرك المـــستعمرون خلفهم دولاً مستقلة لها حدود اعتباطية لا تتمتع بأي فرصـــة حقيقية في الحصول على شرعية شعبية. وتكون هذه الحكومات أحياناً أكثـــر من مجرد شكل مستقل للحكم مع جيش وميزانية للمساعدات الخارجية. ورغـــم جذورها الضحلة، إلا أن الدول الجديدة أفادت قادتها الجدد. واستطاع الحكام الجدد استعمال الجيش الذي ورثوه عن الحقبة الاستعمارية لجباية ضرائب عالـــية على الموارد الطبيعية أو أي نشاط اقتصادي آخر، وكانوا يتبعون تقليداً من الحكم الاستعماري الاستبدادي والتخطيط الاقتصادي. ولم يكن مفاجئاً أن تناصب معظم تلك الدول الجديدة العداء للحريات الاقتصادية والسياسية.

## رعاية الطغاة المحليين

لجعل الأمور أسوأ، كانت قد عزّزت إدارة الاستعمار حكم الفرد الاستبدادي. وكانت الوسيلة المفضلة في إدارة الاستعمار "الحكم غير المباشر"، والاعتماد على حكام محليين أو وسطاء. وأشار الأستاذ في جامعة كولومبيا "محمود ممداني" إلى هذا النظام في أفريقية باسم "الاستبداد اللا مركزي". وكان الحكم غير المباشر أمراً محتوماً نظراً إلى أن المستعمرين لم يكونوا راغبين أو قادرين على وضع الكثير من الأوروبيين في المستعمرات لإدارتها. وكان هناك ما يكفي من الأوروبيين الذين يمتلكون السلطة اللازمة لإحداث الفوضى في أنظمة ما قبل الاستعمار (التي كانت بعيدة جداً عن اللوح الفارغ الذي افترض الأوروبيون وجوده)، لكن عددهم لم يكن كافياً لإنشاء أي شيء مشابه للمؤسسات الخيرية. التدمير أسهل من البناء دائماً.

لم يكن البريطانيون يشغلون سنة 1893 سوى 898 منصباً في جهاز الخدمة المدنية في الهند يحكمون من خلالها قارة يبلغ عدد سكانها 300 مليون نسمة. وكان يبلغ تعداد كادر جهاز الخدمة المدنية بأكمله (البقية موظفون هنود) 4849 موظفاً. وبعد حركة العصيان الهندية سنة 1857، زادت الحكومة عدد القوات البريطانية، التي وصلت إلى 78.000 جندي بحلول سنة 1885 (إلى جانب 154.000 جندي هندي) [7].

وصف "إدموند بورك" في وقت سابق، فيما يتعلق بشركة الهند الشرقية في القرن الثامن عشر، كيف نشر البريطانيون المتغطرسون الفوضى في الهند: "بعض الشباب الغامضين، الذين أمسكوا بزمام السلطة بطرق لم يستطيعوا إدراكها، والتي لم يروا فيها لا الغاية ولا الحدود، عاثوا فساداً وخرّبوا... المؤسسات الموقرة الغارقة في القدم" [8].

كانت نسبة الأوروبيين إلى السكان المحليين في أفريقية ضئيلة للغاية [9] (انظر الجدول 6):

**جدول 6. المسؤولون الأوروبيون والسكان المحليون في أفريقية سنة 1939**

| البلد | المسؤولون الأوروبيون | السكان المحليون بالملايين |
|---|---|---|
| نيجيريا البريطانية | 1315 | 20 |
| الكونغو البلجيكية | 2384 | 9.4 |
| أفريقية الاستوائية الفرنسية | 887 | 3.2 |
| غرب أفريقية الفرنسية | 3660 | 15 |

لم تكن تلك الفئة البيضاء القليلة مؤهلة بما يكفي لإنشاء دول جديدة من العدم. وقام هؤلاء بوضع معايير منخفضة للأداء، ورغم ذلك فشلوا دائماً في تحقيقها. ووصف أستاذ بلجيكي القائمين على إدارة المستعمرات البلجيكية في الكونغو بأنهم: "يافعون جداً وغير مؤهلين؛ تم إرسالهم بعيداً دون أن يعرفوا لغة سكان البلد الأصليين، ودون تدريب جاد، ودون قضاء فترة اختبار، إلى مكان ناء حيث يكونون وحدهم عادة. وكان هؤلاء معزولين، لا حول لهم ولا قوة، وغير قادرين على مغادرة مراكز قيادتهم إلا بصعوبة بالغة، ولم يكونوا يسافرون بما فيه الكفاية في مقاطعاتهم، ولم يكونوا يعرفون القرى"[10]. (يذكرني ذلك بنفسي عندما كنت موظفاً في البنك الدولي!).

كان على هؤلاء الأغرار أن يصبحوا "جباة ضرائب، عمال إحصاء، رجال شرطة، قضاة، علماء زراعة، بناة طرق، موظفي توعية صحية ومستشارين حكماء"، وكل ذلك فيما هم مرضى غالباً. وغالباً ما كان أفراد قبائل إغبو في نيجيريا يشيرون بسخرية إلى ضباط المقاطعات البريطانيين بأنهم "قضاة الأولاد"، ويقيمون حفلات تنكرية كانت فيها "الحكومة" شخصية لا وجه لها تحمل ورقة في يدها[11].

نظراً لتلك القيود الإدارية، غالباً ما اعتمد المستعمرون في أفريقية على "الزعماء" ليحكموا بالنيابة عنهم. لكن من كان هؤلاء "الزعماء"؟ لم يعرف المستعمرون، الذين لم يتعاطوا بذكاء مع السكان المحليين، كيف يتعاملون مع المجتمعات الكثيرة التي لا يوجد فيها زعيم في أفريقية. وكانت قبيلة إغبو في نيجيريا مجتمعاً لا تحكمه الدولة، مع وجود حكم محلي لا مركزي في القرى. وتوجد أمثلة أخرى منها المقاطعات الزراعية في أوغندا والمجتمعات الرعوية في وادي الخَسْف

شـــرق أفريقية. وعيّن البريطانيون زعماء بأي حال، واختاروا أحياناً أحد وجهاء القـــرية لـــيحكم الآخرين. وفي سنة 1930، عدّل المستعمرون القانون في تنجانيقا ليـــصبح "كل أفريقي ينتمي إلى قبيلة، تماماً مثلما ينتمي كل أوروبي إلى أمة". وقـــال المسؤولون: "ينبغي اعتبار كل قرية وحدة منفصلة... وينبغي أن تكون كـــل قبيلة بقيادة زعيم"، رغم أن "معظم الإداريين كانوا يعرفون أن الكثير من الـــناس لا زعيم لهم". وكانت قد استنبطت التجربة الألمانية المبكرة في تنجانيقا زعمـــاء أيـــضاً. ونظـــراً لامتعاضهم من قيام غرباء بفرض قادهم عليهم، بدأ الأفارقـــة ثورتين كان السبب المباشر في اندلاعهما "الحكم غير المباشر": ثورة ماجـــي-ماجـــي في تنجانيقا، والتمرد ضد "الزعماء المصطنعين" (أولئك الذين "اصطنعهم" مسؤولو الاستعمار) في أرض إغبو[12]. وقادت النساء، اللواتي كن بين ضحايا النظام الجديد، الثورة الأخيرة[13].

حـــتى عـــند وجـــود الـــزعماء، لم يكن لديهم سلطات واسعة قبيل الحقبة الاستعمارية. وكانت هناك اتحادات فضفاضة بين شعوب آكان، أشانتي وفانتي في غانا. ولم يكن زعماء تلك التحالفات يتمتعون بسلطات واسعة، وكانوايعملون بما يملـــيه علـــيهم مستشاروهم. وكان الزعيم الذي يتصرف من تلقاء نفسه يتوقع أن يفقد عرشه. ووضع المستعمرون أيديهم على نظام الحكم اللا مركزي في أفريقية، لكنهم لم يضعوا ضوابط ونقاط توازن لذلك الحكم. وافتقر "حلف أشانتي" الذي تم إحـــياؤه ســـنة 1935 تحت الحكم البريطاني إلى المستشارين الذين اشتركوا في الماضـــي بالـــسلطة مع الزعيم. وسرعان ما ألغى الحلف "اتحادات الشباب"، وهي درجة تقليدية أخرى على سلم سلطة الزعماء[14].

لاحـــظ مراقب أوروبي في نيجيريا أن: "الزعيم هو القانون، ولا يخضع سوى لـــسلطة واحـــدة أعلـــى تتمثل بالمسؤول الأبيض المقيم في دولته بصفة مستشار. ويـــشكل الزعيم جهاز الشرطة الخاص به... وغالباً ما يكون المدعي والقاضي في الآن نفـــسه، ويوظف السجان ليضع ضحاياه في السجن إرضاء له. ولم يتمتع أي حـــاكم وطني بسلطة أكبر من هؤلاء الطغاة السود، بفضل الدعم الذي تلقوه من المسؤولين البيض الذين كانوا يجلسون بسكون في الخلف"[15].

النتيجة أن الأوروبيين ربما زادوا فعلاً من الاستبداد في أفريقية. ووفقاً للأستاذ "ممداني"، لم يكن هناك مكان في أفريقية يوجد فيه "مؤسسات قضائية مركزية تتمتع بسلطات قضائية تشمل منطقة ما"، والتي كانت أمراً "مألوفاً" في حقبة الاستعمار. ووصف حاكم السودان البريطاني سياسته باعتماد نظام "زعماء القبائل" بأنه يهدف إلى "جعل السودان آمناً للنخبة الحاكمة"[16].

فوّض الأوروبيون "الزعماء" بجباية الضرائب والإشراف على الأشغال الشاقّة. وفي اتفاقية بوغندا سنة 1900، منح البريطانيون الزعيم حق فرض وجباية الضرائب، وتنفيذ العدالة. وكان الزعيم يختار عاملاً من بين كل ثلاثة منازل ليعمل شهراً كل سنة في صيانة الطرق. وفي المستعمرات الفرنسية، كانت واجبات الزعيم تتضمن "جباية الضرائب، تقديم العمالة، إرغام السكان على حراثة الأرض اللازمة للمحاصيل وتقديم المجندين للجيش". وفي الكونغو البلجيكية، كان على الزعماء تنظيم "الأشغال الشاقّة، حراثة الأرض لزرع المحاصيل، الخدمة العسكرية الإلزامية، توفير العمال ومتطلبات الدولة الأخرى"[17]. وغالباً ما كان الزعماء يستفيدون من سلطاهم التي لا تخضع لأي قانون لجباية ضرائب إضافية وتجنيد العمال لمصلحتهم. وقدّرت بعثة تبشيرية في تنجانيقا الألمانية معدل الضرائب التي جمعها الزعماء إلى الضرائب التي تم تحويلها إلى المستعمرين بمقدار سبعة إلى واحد. وفي شمال نيجيريا، حاول اللورد "فريدريك لوغارد"، مهندس نظام الحكم غير المباشر، إنهاء اختلال السلطة بدفع رواتب للأمراء[18]. ومثل توصيات وكالات المساعدات الأخيرة لإنهاء الفساد بزيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية، لم توقف الرواتب إساءة استعمال السلطة. ولم يكن هناك سبب لتوقع قيامهم بذلك - بأي حال - دون ضوابط فعّالة في القدرة على نهب المال العام. وحمّل الأوروبيون حكامهم المسؤولية، ليس أمام رعاياهم ولكن أمام الأوروبيين. وفي بوغندا، أرغم الصراع مع الأوروبيين على حق كاباكا في تعيين الزعماء رئيس وزراء بوغندا على الاستقالة سنة 1926.

عندما تغلب الفرنسيون على مملكة سيغو فيما يسمّى الآن مالي سنة 1890، نفوا القادة من قبيلة "توكولور" إلى السنغال، ونصّبوا زعيماً من سلالة بمبارا المؤيدة

لهـــم، وشـــكّوا لاحقاً في ولائه وأعدموه، ثم عيّنوا منافساً من بمبارا قبل أن يقوموا بإلغاء الزعامة التقليدية تماماً - كل ذلك في غضون ثلاث سنوات. وادّعى كل من البريطانيين والفرنسيين الحاجة إلى تعيين "المحلي الصحيح" في المناصب الاستعمارية.

يلاحـــظ الأســـتاذ في جامعة كامبريدج "جون إيليف" في تاريخه الرائع عن أفريقية أنه حتى النظامين الفرنسي والبلجيكي اللذين وصفا بــ "الحكم المباشر" في أفريقية لم يكونا مباشرين. ورغم أن الفرنسيين والبلجيكيين كانوا على رأس الهرم، إلا أنهـــم عيـــنوا "زعماء مقاطعات" من السكان المحليين (اختاروهم كالعادة من الموالين للمستعمرين)، والذين اعتمدوا بالمقابل على زعماء القرى[19].

رغـــم ادعـــاءات المستعمرين بالسيطرة على الأمور، إلا أن السكان المحليين اســـتغلوا الفـــرص لخداعهم. وفي أرض إغبو، تعاون الوجهاء مع البريطانيين على إعـــادة كتابة "القانون التقليدي" لمصلحتهم، وغالباً على حساب النساء والشباب. ولم تكـــن صـــدفة أن تقود النساء الثورة ضد الزعماء في قبيلة إغبو. وكان على زعمـــاء الأقاليم الأوروبيين الذين يتخذون قرارات مباشرة الاعتماد على الموظفين والمتـــرجمين المحلـــيين. وأنشأ أحد آخر هؤلاء الموظفين المحليين في داهومي محكمة خاصـــة بـــه، والتي كان يتلقى فيها الرشى لإصدار قرار قبل عرضه على المسؤول الاســـتعماري، ويدّعـــي أن "الـــرجل الأبيض سيصدق أي شيء يقوله له". وفي بوغـــندا، استغل الزعماء المتحالفون مع البريطانيين اتفاقية سنة 1900 لتوزيع أرض المملكـــة بيـــنهم[20]. وكما هو حال المانحين وإمبرياليي ما بعد الحداثة هذه الأيام، كـــان المـــستعمرون مخططـــين لا يعـــرفون إطلاقاً الحقائق على الأرض. وعمل المستعمرون، مثل نظرائهم المعاصرين، على تقويض توازن القوى الداخلية عن غير قصد.

قبل التهافت على أفريقية، كان هناك أفارقة مثقفون يتمتعون ببعض النفوذ في الأنظمـــة الاســـتعمارية. وأنشأ المبشرون جامعة في سيراليون، تدعى كلية خليج فـــوراه، ســـنة 1827. وأرسل الأفارقة الغربيون أولادهم إليها، إضافة إلى كليات الحقوق في لندن. وتبوأ العديد من الخريجين مناصب في الإدارة الاستعمارية، بما فيها مواقع تشريعية في الساحل الذهبي ولاغوس في بداية خمسينيات القرن التاسع عشر.

وشــغل الأفارقــة المثقفون حوالى نصف المواقع البارزة في تسعينيات القرن التاسع عشر في هاتين المستعمرتين. وبعد أن أضاف التهافت على أفريقية مناطق داخلية لما كان سابقاً مستعمرات جيوب ساحلية، خان البريطانيون والفرنسيون حلفاءهم من المــثقفين الأفارقة. وقرر المستعمرون الاعتماد على الحكام التقليديين للسيطرة على الــداخل، وعزلوا الأفارقة المثقفين من السلطة على الساحل. وقال السير "جورج غــولدي" من شركة النيجر الملكية سنة 1898 أنه ينبغي نقل السلطة من "الطبقة المــثقفة إلى الزعماء التقليديين". وتحول المثقفون المحبطون إلى أيديولوجيات عموم أفــريقية ولعــبوا لاحقاً دوراً هاماً في حركات الاستقلال. وكما لو أنهم لم يثيروا شــقاقات كافية، ترك المستعمرون وراءهم ميراثاً من عدم الثقة بين الطبقة المثقفة والقــادة التقليديين. (الاستثناء النادر لسوء إدارة الحكام التقليديين كان بوتسوانا، حيث ترك البريطانيون البنى التقليدية لقبائل تسوانا المتجانسة عرقياً على حالها دون تغــيير. وكان قد حصل أول رئيس، "سيرتس خاما"، على إجازة في الحقوق من بريطانيا وكان زعيماً تقليدياً).

كانــت عاقــبة أخرى لتفضيل النظام الاستعماري للحكام التقليديين المحليين إثــارة نـــزاع أجيال أفريقي طويل الأمد بين الشباب والشيوخ. ويشدد الأستاذ "إيليف" أن إحدى الخصائص التي طبعت التاريخ الأفريقي كانت ندرة اليد العاملة مقارنــة بالأراضــي المتوافرة، مما قاد المجتمعات إلى زيادة الخصوبة إلى أقصى حد. وكانــت إحــدى مؤسسات زيادة الخصوبة هي تعدد الزوجات، والتي أدت إلى تنافس الرجال الكبار في السن والشباب على نفس النساء. ونقل الحكم غير المباشر الــسلطة إلى أيدي المستبدين من كبار السن الذين غيروا التوازنات لصالحهم. وفي أفــريقية المــستقلة، تحول النــزاع السياسي ليكون ثورة الشباب، الذين انتصروا أحياناً على كبار السن مستفيدين من أفضليتهم في استعمال العنف السياسي[21].

استعمل بعض المستعمرين خارج أفريقية أيضاً نظام الحكم غير المباشر. وأرغم الهولــنديون القــادة المحليين في إندونيسيا على إدارة مزارع البن ودفع جزية لهم في بدايــة القــرن التاسع عشر مستخدمين الأشغال الشاقة[22]. وفي البنغال، استغل الــبريطانيون الأرســتقراطية الإقطاعية، المدعوة زامندر، لجباية الضرائب لهم ودفع

مقدار ثابت من المال عن كل منطقة. حتى إنهم عينوا زامندر في المناطق التي لا توجد فيها أرستقراطية إقطاعية، وبنوا نخبة من العدم. واليوم تعد المناطق التي كان يحكمها زامندر سابقاً أسوأ من غيرها على صعيد نتائج التنمية في الهند[23].

كان البريطانيون يحكمون بشكل مباشر في أمكنة أخرى في الهند، رغم أنهم أناطوا مهمة جمع الضرائب بـ "جباة" هنديين. وكان هناك نظام شبيه بالحكم غير المباشر في أكثر من ستمائة إقليم أميري في الهند، حيث كان البريطانيون يضعون "مندوباً سامياً" تكون مهمته إسداء النصح للأمير[24].

## محسن لكن مجنون

إن إسناد مشاكل النظام الاستعماري إلى الاستغلال الغربي فقط شائع جداً. وسيدّعي بناة الدول اليوم أنهم أكثر إيثاراً من المستعمرين. بكل الأحوال، كانت هناك عوامل إنسانية خلال الحقبة الاستعمارية شبيهة بتلك التي تحكم بناة الدول اليوم (كما توجد بعض أهداف المصالح الخاصة اليوم). وعلاوة على ذلك، يبدو أن المشاكل الخاصة التي رافقت الاستعمار تعكس عدم كفاءة الأوروبيين أكثر من جشعهم.

حدث بالتأكيد تغيير بمرور الوقت من حقبة إلغاء السكان المحليين والرق الأفريقي في القرنين السادس عشر إلى الثامن عشر إلى الإمبراطوريات الأكثر رحمة في القرنين التاسع عشر والعشرين، كما هم بناة الدول اليوم أكثر رحمة من الحكم الاستعماري. وكتب "كيبلنغ" "مسؤولية الرجل الغربي" في ذروة الحقبة الإمبريالية سنة 1898. وقبل ذلك، افتتح حظر الحكومة البريطانية تجارة الرقيق سنة 1807 حقبة إمبريالية أكثر إنسانية. ووافق البريطانيون على تولي السلطة في سيراليون سنة 1808 من شركة شحن كانت قد فشلت في جعل البلد فردوساً للرقيق المحررين (توفي معظمهم). وعمل البريطانيون من منطلق إنساني، يتضمن الرغبة بإقامة قاعدة لمنع تجارة الرقيق. وفي فريتاون، اعترضت سفن البريطانيين عملية نقل الرقيق. وأرسل المسيحيون في بريطانيا الهبات لدعم المستعمرات في سيراليون. وشدّدت الأعمال الخيرية على الصلة الشخصية مثل حملة "أنقذوا الأطفال" لاحقاً. ومقابل هبة قدرها خمس جنيهات، كان المبشرون يعمّدون العبد المحرر باسم المانح[25].

كان المحسنون الإمبرياليون البيض حلقة قوية في شبكة الدعاية القوية في الوطن التي تعمل لتبرير وجود المستعمرات. وقال "توماس ماكولي" أمام مجلس العموم خلال النقاش حول قانون الهند سنة 1833: "[ستكون الهند] الإمبراطورية الخالدة التي تحفظ فنوننا وأخلاقياتنا، آدابنا وقوانيننا... أرى معتقدات خرافية لعينة فاسدة تفقد تدريجياً سطوتها... أرى العقلية العامة في الهند، تلك الذهنية العامة التي وجدناها متخلفة ومتعلقة بأسوأ أشكال أنظمة الطغيان السياسي والديني، تتسع لاعتناق وجهات نظر عادلة ونبيلة حول أهداف الحكومة".

كان لدى الإمبرياليين أفكار مبكرة تحولت لاحقاً إلى "اقتصاديات تنمية". وتكلم الحاكم العام في الهند خلال الفترة 1828-1835 عن "تطوير" الهند، و"اعتماد عظمة البريطانيين على سعادة الهنود"[26]. وقال معلق بريطاني عن الهند سنة 1854: "عندما يتم أخذ الخلاف بين نفوذ المسيحيين والحكومة الوثنية بعين الاعتبار، وعندما تجبرنا معرفتنا للشعب البائس على تخصيص منح كبيرة لملايين سيدعمون توسيع الحكم البريطاني، لن يكون ما يحكم الطموح رغباتنا لكل البلد ولكن الأعمال الخيرية"[27].

رأى اقتصادي القرن التاسع عشر "جون ستيوارت ميل" الإمبراطورية البريطانية بأنها تنشر ما يبدو أنه مزيج استعماري من "الدفعة الكبيرة" و"إعادة الهيكلة البنيوية": "حكومة أفضل: ضمانة أكبر للممتلكات، ضرائب معتدلة، ملكية أكثر استقراراً للأرض... اعتماد الفنون الخارجية... وإدخال الرساميل الخارجية، التي تساهم في زيادة الإنتاج حتى لا يكون معتمداً بشكل كامل على الانتعاش الاقتصادي أو تدبير السكان أنفسهم"[28]. ولدحض الانتقاد الذي وجهه الرأسماليون في مانشستر للسياسة الإمبريالية، قال اللورد "بالمرستون" سنة 1863: "يتم حكم الهند لصالح الهند... وليس لصالح أهل مانشستر"[29].

ضاعف البريطانيون مساحة الأراضي المروية في الهند من سنة 1891 إلى 1938، وأدخلوا خدمة البريد والبرق، وبنوا أربعين ألف ميل من السكك الحديدية[30]. وكانت السكك الحديدية جزءاً من "خطة تنمية" الهند منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، والعامل الرئيسي في "فتح" البلد أمام التجارة[31]. وقال حاكم الهند المدني

"تشارلز تريفليان" سنة 1853 أمام لجنة مجلس العموم إن السكك الحديدية ستكون "أعظـــم مبــشّر على الإطلاق"[32]. ولم تكن جهود التنمية آنذاك أكثر نجاحاً من المساعدات الخارجية اليوم: لم يرتفع دخل الفرد في الهند خلال الفترة 1820-1870، وازداد بمعدل 0.5% سنوياً خلال الفترة 1870-1913، ثم توقف عن النمو مجدداً من سنة 1913 حتى الاستقلال سنة 1947[33].

في الإمـــبراطورية الأميركية في الفلبين، نقل المعلمون الأميركيون والفلبينيون الذين خلفوهم معرفة أولية على الأقل، وقضوا على الأمية وجعلوا الإنكليزية اللغة الدارجـــة في جـــزر ممزقة عرقياً. وساهم الأميركيون أيضاً في بناء مرافق السدود والري، المناجم وصناعة الخشب، الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، الإصلاحات القانونـــية، نظـــام الضرائب والإصلاح النقدي. وقضوا تقريباً على الكوليرا بتعليم الفلبينـــيين غلـــي المـــاء، وخفضوا نسبة الإصابة بالملاريا بالقضاء على البعوض، والجـــدري بنشر اللقاحات الإلزامية. وقاموا بزيادة إنتاج المطاط، القنب، السكر، التبغ والأخشاب.

بـــنى الإمـــبرياليون أيضاً سككاً حديدية في كل أفريقية، واستعملوا الأموال العامـــة نظراً لغياب المنفعة الخاصة (باستثناء الكونغو البلجيكية). وبنى الفرنسيون أول ســـكة حديـــد في السنغال سنة 1883. وربطت السكك الحديدية في غرب أفـــريقية الفرنـــسية لاحقاً المزارع في الداخل مع الموانئ على الساحل. وصدّرت مناجم النحاس في الكونغو البلجيكية المعدن الخام جنوباً بعد سنة 1910 عبر السكك الحديديـــة القادمة من جنوب أفريقية. ودعا مخطط الإمبراطورية البريطانية "سيسل رودس" الـــسكك الحديديـــة وخدمة البرق "مفاتيح القارة"[34]. وخففت السكك الحديديـــة من اللعنة الأفريقية القديمة المتمثّلة بارتفاع كلفة النقل بمقدار 90%[35]. وجاء بناء الطرق في القرن العشرين ليخفف من كلفة النقل من المزارع إلى محطات السكك الحديدية بنسبة مشابهة[36].

أطلق وزير المستوطنات الفرنسي "ألبير سارو"، ضمن مشاريع خيرية أخرى، برنامجاً سنة 1923 لتحسين الصحة العامة والرعاية الطبية في المستعمرات الأفريقية، وتـــضمن بـــناء عـــيادات، مراكز تدريب، ومنازل أمومة ونقاط إسعاف. وكان

البرنامج يهدف إلى تمكين معظم السكان المحرومين في مناطق الأدغال البعيدة من الحصول على الرعاية الطبية. وتضمنت برامج أخرى تم إنشاؤها في الفترة نفسها "مزارع إرشادية" لنشر المعرفة الزراعية.

حققت الأدوية الأوروبية الكثير من النجاح ضد الجدري ومرض النوم في النصف الأول من القرن العشرين. وساهمت عيادات الأمومة الاستعمارية أيضاً في تخفيض وفيات الأطفال. وكانت النتيجة النهائية انخفاض نسبة الوفيات وارتفاع عدد السكان في أفريقية المستعمرة خلال القرن العشرين.

لم يكن أداء المستعمرين جيداً بالقدر الكافي في نشر الثقافة العامة، التي كانت مطلباً عاماً للأفارقة الراغبين بالمضي قدماً. وخلال الفترة 1949-1950، كانت نسبة الأطفال في المدارس الابتدائية 33% في الكونغو البلجيكية، 26% في كينيا، 16% في نيجيريا و6% فقط في غرب أفريقية الفرنسية. وكانت نسبة التعليم الثانوي أسوأ بكثير، ولم تتجاوز 1 إلى 2% من الشباب الأفريقي سنة 1950[37].

انتعشت مزارع الكاكاو والبن في المستعمرات البريطانية والفرنسية في أفريقية، وتوزعت فوائدها على السكان المحليين. وسهّلت السكك الحديدية التي بناها المستعمرون (والطرق لاحقاً) وصول الكاكاو والبن الأفريقيين إلى الأسواق العالمية[38]. وغذّى الكاكاو دخل الفرد في غانا بنسبة أكبر من النمو في الهند البريطانية: 1.3% سنوياً خلال الفترة 1870-1913[39].

بكل الأحوال، وحتى عند توافر أفضل الحوافز الممكنة، عانى مسؤولو الاستعمار من كل المشاكل نفسها التي تميّز مسؤولية الرجل الغربي اليوم: الثقة المفرطة بالبيروقراطيين، التخطيط القسري من القمة إلى القاعدة، المعرفة الضحلة بالأوضاع المحلية وقلة الاستجابة من السكان المحليين حول ما يجدي نفعاً. ووفقاً لنظرية "الأبيض يعرف أفضل"، فرض المستعمرون برامج تنمية على السكان المحليين بدلاً من احترام خياراتهم الاقتصادية. وتقول تعليمات استعمارية بريطانية حول أوغندا سنة 1925: "ينبغي إعلام السكان المحليين بوجود ثلاثة مجالات مفتوحة: القطن، العمل لدى الحكومة والعمل في المزارع... وغير مسموح لهم بالبقاء عاطلين عن العمل". وكان هناك أيضاً خطط إلزامية لزراعة القطن في الكونغو، نياسلاند، تنجانيقا وفولتا العليا.

ربما كانت القوة ضرورية لأن السكان المحليين كانوا يختارون زراعة محاصيل ذات إنتاج وفير مثل الدُّخن (ذرة صغيرة الحب) فيما هم "عاطلون عن العمل". وغالباً ما كانت زراعة القطن تحل مكان تلك المحاصيل الغذائية ذات المردود العالي[40].

اتّبع البريطانيون سياسة مشابهة في سيراليون، حيث فرضوا ضرائب على الأكواخ في محاولة لزيادة إنتاج محاصيل مثل نخيل الزيت. وقال مفوض إحدى المقاطعات إن الضريبة ضرورية لـ "إيقاظ السكان المحليين من غفلتهم وكسلهم وجعلهم يستفيدون أكثر من التأثيرات الحضارية". وعندما قاوم السكان المحليون فرض الضرائب لمنفعتهم الخاصة، قتل الجنود البريطانيون ومساعدوهم المحليون المقاومين[41].

كانت فكرة مسؤولي الاستعمار البريطاني اللامعة التالية في سيراليون هي إدخال قطن التيلة الطويلة لاستبدال قطن التيلة القصيرة الذي يزرعه المحليون. وكانت النتائج كارثية: دمرت الأمطار الغزيرة حقول قطن التيلة الطويلة. ولم يختر القرويون الأنواع التي يزرعونها بالصدفة: كانت زراعة قطن التيلة القصيرة ضمن المحاصيل الأخرى تمنع التربة من التعرية، وتبعد الآفات الزراعية وتضمن الأمن الغذائي. وكان قطن التيلة القصيرة مناسباً للملابس المنتجة محلياً.

أدخل المسؤولون البريطانيون المحليون أيضاً زراعة الأرز المروي إلى سيراليون، والذي تراجع إنتاجه بسرعة نظراً لحامضية وملوحة التربة. وكان المزارعون المحليون يحصلون آنذاك على غلال وفيرة من الأرز المزروع في المستنقعات الاستوائية. ونتيجة عدم اقتناعهم بارتكابهم الأخطاء، أدخل البريطانيون الجرارات إلى سيراليون في خمسينيات القرن العشرين. ولم تنفع الجرارات أبداً، وهو ما لم يكن مفاجئاً أبداً نظراً لفقدان الحافز في توفير أجور اليد العاملة. وأنتجت مزارع الجرارات 4% من مجمل غلال سيراليون من الأرز، ولكنها حصلت على 80% من إنفاق وزارة الزراعة في المستعمرات.

حاول المسؤولون البريطانيون في وادي شاير في مالاوي خلال الفترة 1940-1960 تعليم القرويين كيفية الزراعة. وعرضوا حلاً نموذجياً لحراثة الأرض للتخلص

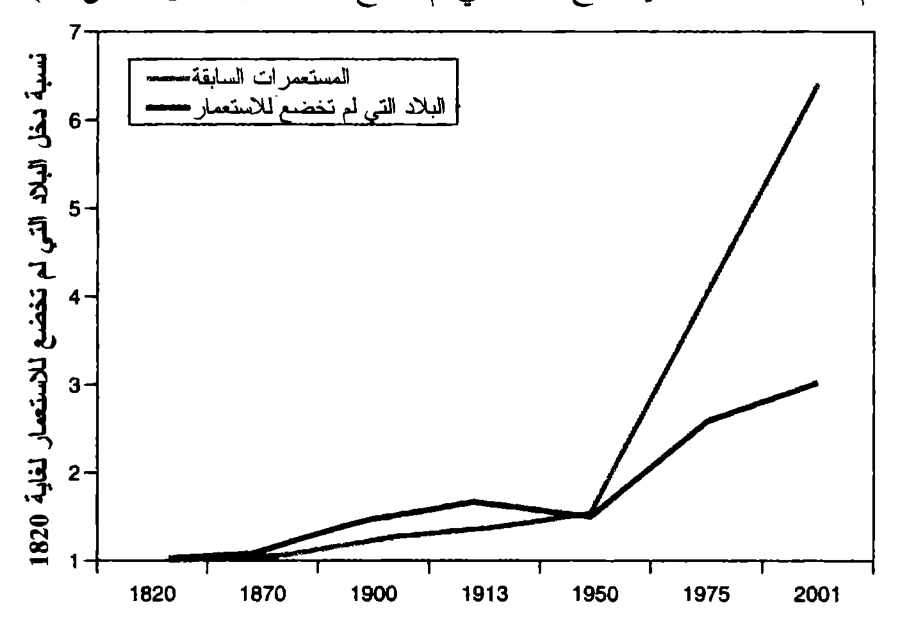
قدمت المناطق القليلة في العالم التي لم تكن مستعمرات رسمية للأوربيين أمثلة مثيرة للاهتمام، رغم أنها لم تكن مثالية، عما يمكن أن يحدث في غياب مسؤولية الرجل الغربي. ولا يمكن لتلك المناطق أن تكون اختباراً للاستعمار لأنه لم يتم انتقاؤها عشوائياً - وقد انتهى بها الأمر على تلك الشاكلة نظراً للعوامل التي أثّرت على تطورها الاجتماعي. وكان هناك أيضاً بعض السلطة الأوروبية في تلك الأقاليم، مثل الجيوب الأوروبية السيئة الصيت في الصين. وكانت كوريا وتايوان مستعمرتين يابانيتين خلال بعض أجزاء القرن العشرين.

قارنت البلاد التي لم تكن خاضعة للاستعمار بتلك المستعمرات الأوروبية التي لم يستوطنها الأوربيون. وكانت المستعمرات التي استوطنها الأوروبيون تشكل حالة خاصة، وسبق أن ناقشناها سابقاً في هذا الفصل. وتعد المستعمرات التي لم يستوطنها الأوروبيون تجربة طبيعية عن التدخل الأوروبي من بعيد. وازدادت نسب التعليم الثانوي في البلاد التي لم تخضع للاستعمار بسرعة خلال الفترة 1960-2001. وكان النمو في دخل الفرد خلال الفترة 1950-2001 أعلى بـ 1.7% في البلاد التي لم تخضع للاستعمار منها في المستعمرات، وهو فرق هائل في فترة زمنية تبلغ إحدى وخمسين سنة. وبحلول سنة 2001، كان الدخل أعلى بـ 2.4 مرات في البلاد التي لم تخضع للاستعمار منها في البلاد التي خضعت له.

يقول أستاذ الاقتصاد في جامعة براون "لويس بوترمان" أن وجود تاريخ طويل من حكم الدولة (التي كانت أحد الأشياء التي منعت الاستعمار في حالات كثيرة) يعد ميزة لاستغلال الفرص الاقتصادية في حقبة ما بعد الحرب، وربما يكون ذلك هو السبب في اختلاف النتائج بين البلاد التي خضعت للاستعمار عن تلك التي لم تخضع له. وتفوقت الدولة التي تشكلت بشكل طبيعي على التشكيلات الاستعمارية المصطنعة.

يخفي الفرق في دخل الفرد سنة 2001 تبايناً كبيراً في نتائج الدول التي لم تخضع للاستعمار. وتمتعت كل من الصين، اليابان، كوريا الجنوبية وتايوان بنمو كبير في الدخل، فيما كان النمو في تايلاند وتركيا أقل، واستفادت إيران والمملكة العربية السعودية من عائدات النفط. وعلى الجانب السلبي، أدّت استراتيجية كوريا

الشمالية الستالينية للتنمية إلى نتيجة مختلفة جداً عن سياق التنمية في كوريا الجنوبية. وعانت أفغانستان كوارث من النـــزاعات القبلية، الشيوعية والتدخلات الخارجية. ولم تكـــن بوتان، إثيوبيا ونيبال أفضل حالاً حتى بعد أن أفلتت من قبضة السيطرة الأوروبـــية. ولن نعرف أبداً ما كان سيحدث للتيبت لو لم تبتلعها الصين سنة 1951. لهذا لم يضمن غياب مسؤولية الرجل الغربي الفردوس للجميع. وكانت النتيجة في تلك الحالة أفضل من الاستعمار (والنتيجة الأفضل مميزة إحصائياً عن المستعمرات، رغم الاختلاف الكبير في نتائج البلاد التي لم تخضع للاستعمار: انظر الشكل 28).




**شكل 28. دخل الفرد في المستعمرات السابقة مقارنة بالبلاد التي لم تخضع للاستعمار.**

لم يكـــن الاعتماد الوطني على النفس مجدياً دائماً - يمكن أن تحدث كوارث بالـــسهولة نفـــسها التي قد تحدث بها المعجزات نتيجة عوامل داخلية. والمعجزات الاقتـــصادية غير معروفة تحت أي ظرف كان، لكن يبدو أن احتمال حدوثها في البلاد التي لم تخضع للاستعمار أكبر منه في المستعمرات السابقة. ولهذا تركزت قـــصص الـــنجاح الكبيرة في العقود الأربعة الأخيرة في الأماكن التي لم تعرف الاســـتعمار الأوروبي أبـــداً، مما يمنحنا مؤشراً على فوائد الهروب من مسؤولية الرجل الغربي

من تعرية التربة، ولم يستطيعوا فهم سبب مقاومة المزارعين المالاويين التقنية التجريبية للمزارعين البريطانيين. وللأسف، قادت حراثة التربة الرملية في وادي شاير إلى حدوث المزيد من التعرية خلال موسم الأمطار، وأدّت إلى كشف جذور النباتات التي هاجمها النمل الأبيض خلال موسم الجفاف[42].

كان أحد المشاريع الاستعمارية الشهيرة "برنامج الفول السوداني في تنجانيقا" خلال أربعينيات القرن العشرين. واقترحت شركة فرعية من مجموعة يونيلفر، والتي كان تصنع الصابون من الزيوت النباتية، زراعة الفول السوداني في تنزانيا عندما واجهت بريطانيا نقصاً في زيت الطهي والأطعمة الأخرى. وبكل الأحوال، لم تفكر شركة يونيلفر الفرعية أن مشروعاً خاصاً يستطيع تحقيق البرنامج الطموح. ورعى وزير التموين البريطاني الاشتراكي في فترة ما بعد الحرب "جون ستراشي" المشروع. وأنشأت الحكومة شركة عامة وعينت اللواء "ديزموند هاريسون" مديراً لما اعتبرته عملية عسكرية. وأقام اللواء "هاريسون" مركز قيادته في كونغوا، وهي منطقة يندر هطول الأمطار فيها. ووصف "هنري ستانلي" المنطقة بأنها "أدغال شاسعة من أشجار الشوك". وكان تنظيف الأدغال يتطلب فرقاً من جرافتين مرتبطتين بسلاسل مرساة بحرية (تأخرت في الوصول لأن مسؤولاً بريطانياً في الوطن اعتقد أن طلب السلاسل البحرية لاستعمالها في وسط تنزانيا مجرد دعابة). وكانت تلك الأراضي موطناً لنحل شرس جداً لدرجة أنه تسبب في إدخال بعض سائقي الجرافات إلى المستشفى. وكان عمل الجرافات يترك جذور أشجار الشوك تلك، والتي حتّت معدات اقتلاع الجذور. ومن مجمل مساحة المنطقة الأصلية التي كان مقرراً استصلاحها والبالغة 3.25 مليون فدان، لم يستصلح المشروع سوى عشرة آلاف فدان.

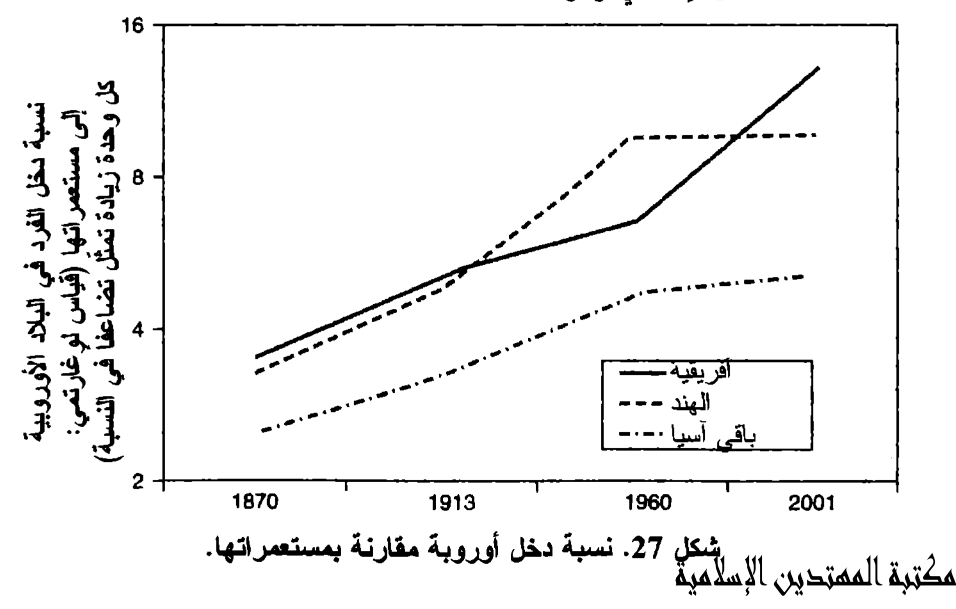
على الرغم من ذلك، استمر المشروع. وعندما كانت النباتات تنضج، كانت الأرض تتحول إلى ما يشبه الإسمنت بحلول وقت الحصاد في موسم الجفاف. ونظراً لأن الفول السوداني ينمو تحت الأرض، كانت تلك مشكلة بحد ذاتها. وكان قد استعمل المشروع أربعة آلاف طن من الفول السوداني للبذار. وبعد موسمين، أنتج المشروع ألفي طن من الفول السوداني. ولدى رؤيتها لشركة عامة كانت قد

حـــوّلت أربعـــة آلاف طن من الفول السوداني إلى ألفي طن فقط، ألغت الحكومة البريطانية أخيراً المشروع[43].

رغـــم تلك الجهود البطولية (أو بسببها)، كانت نسبة النمو في أفريقية تحت الحكم الاستعماري متواضعة: 0.6% سنوياً خلال الفترة 1870-1913، ثم وصلت إلى 0.9% ســـنوياً للفتـــرة 1913-1950[44]. وعندما نمعن النظر إلى أفريقية، الهند والمـــستعمرات الآســـيوية الأخـــرى بجانب الهند معاً، نرى أن الفجوة بين أوروبة ومـــستعمراتها ازدادت خلال الحقبة الاستعمارية (الشكل 27). وبعد الاستقلال، اســـتمرت أفريقية في التراجع بعيداً عن أوروبة، فيما استطاعت الهند ومستعمرات آســـيوية أخـــرى اللحاق بالنمو الأوروبي. ومن الصعب رؤية أي تأثير عام إيجابي للحكم الاستعماري مقارنة بما حققته الدول المستقلة[45].

## فوائد عدم الخضوع للاستعمار

المـــثير للاهـــتمام أيضاً أن دول شرق آسيا - الصين، اليابان، كوريا، تايوان وتايلانـــد - التي حققت نجاحاً ملحوظاً لم تخضع للاستعمار بشكل كامل من قبل الأوروبـــيين. وعلـــى العكس، كانت الفلبين، خيبةُ الأمل الكبيرة في شرق آسيا، خاضعة للاستعمار الإسباني والولايات المتحدة.




**شكل 27. نسبة دخل أوروبة مقارنة بمستعمراتها.**

لشرح بعض المشاكل التي خلّفها نظام الاستعمار وبناة الدول، إضافة إلى تشابكها مع التدخلات الغربية اللاحقة، سنلقي نظرة تفصيلية على إحدى تلك الحالات.

## الاستغلال الأبشع والأطول

وصل "دييغو كاو"، وهو قائد سفينة شحن برتغالية تبحر قبالة سواحل وسط أفريقية، سنة 1483 إلى نهر. ولدى سؤاله السكان المحليين عن اسمه، قالوا له نزير، ومعناه النهر الذي يبلع كل الآخرين. وأطلق عليه اسماً أوروبياً هو زائير، والذي اعتمده "موبوتو" لاحقاً على أنه الاسم "الأصلي" للبلد غير المحظوظ الذي وجده البرتغاليون.

كان "كاو" مهتماً بالفوائد التي سيجنيها أكثر من إطلاق التسميات. وأقام علاقات مع الملك المحلي، "نزنغا مبيمبا"، والذي منحه لقب "ألفونسو الأول" لمملكة الكونغو القوية. كان شعب الكونغو (معروفون أيضاً بإسم باكونغو) يعملون في صناعة الأدوات الحديدية والنحاسية، النسيج، الفخار والمنحوتات الخشبية والعاجية. وكان نظام الرقيق معروفاً في الكونغو، والذي لم يزعج الكهنة البرتغاليين، رغم أن نظام تعدد الزوجات أزعجهم. وسرعان ما أخذ البرتغاليون يقايضون الأسلحة والسلع المترفة برقيق باكونغو والعاج. وكان الطلب البرتغالي على الرقيق جشعاً لدرجة أن الكونغو أغارت على الشعوب المجاورة، الذين ردّوا الأذى بمثله. وأضعفت غارات الرقيق المملكة، لكنها استطاعت البقاء حتى نهاية القرن التاسع عشر، عندما وصل البلجيكيون[46]. وبنى البرتغاليون (انضم إليهم لاحقاً النخّاسون (جلابو العبيد) الهولنديون، الفرنسيون والبريطانيون) مرافئ لتصدير الرقيق في بوما على نهر زائير (أكا كونغو)، وفي لواندا؛ وأرسلوا الرقيق (ضمنهم العديد من باكونغو) إلى مزارع السكر في البرازيل والكاريبي.

استغلال الملك البلجيكي "ليوبولد" للكونغو في الفترة 1877-1908 معروف جداً (انظروا الكتاب الرائع "شبح الملك ليوبولد" للمؤلف "آدم هوكستشايلد"). وقال الملك البلجيكي "ليوبولد" أن هدفه من تحويل الكونغو

إلى دولـــة مستقلة كان "جلب الحضارة إلى الجزء الوحيد في هذا العالم الذي لا توجد فيه، واختراق الظلام الذي يغلّف شعوباً بأكملها... حملة تستحق القيام بها في هذه المرحلة من التطور"[47]. ونظراً لتأثرها بأفكاره المثالية، منحته القوى الأوروبـــية الكونغـــو في مؤتمـــر برلين. وأظهرت الحدود التي اصطنعها هؤلاء استبدادهم المعتاد. مثلاً، قسموا التوتسي بين الكونغو البلجيكية وشرق أفريقية الألمانية، وهي منطقة كانت تضم ما أصبح اليوم رواندا وبروندي. وكان لذلك عواقب وخيمة بعد قرن من الزمن.

عمـــل البلجيكيون على إثارة التوترات العرقية. وكانوا يمنحون كل فرد هوية قبلـــية توضـــع علـــى أوراقه، مما شدّد على التمايز القبلي الذي لم يكن ذا شأن ســـابقاً[48]. وقاومـــت بعـــض المجموعات العرقية تلك الإجراءات التي اعتمدها البلجيكيون. وشكل شعب باكونغو في ليوبولدفيل تحالفاً لهم لحماية مصالحهم ضد المهاجرين من أعلى النهر الناطقين بلغة لنغالا[49].

ولم يقـــدم البلجيكيون شيئاً لإعداد الكونغو للاستقلال. ولم يفكّروا حتى في الاستقلال لغاية سنة 1956، عندما نشر أستاذ القانون البلجيكي "إيه. إيه. دجي. فـــان بلسن" "خطة الثلاثين سنة" لتسليم الكونغو إلى الكونغوليين[50]. لكن تحالف شـــعب باكونغو بقيادة "جوزيف كاسافوبو" لم يستطع تحمل بقاء البلجيكيين في وطـــنه كـــل تلـــك الفتـــرة ودعا إلى الاستقلال الفوري في السنة نفسها. ونظم البلجيكيون أخيراً انتخابات سنة 1957، لكن فقط على المستوى المحلي - كان هذا الأمـــر يعـــني أن معظم الأحزاب السياسية تشكلت على أسس عرقية ومناطقية. حـــصل تحالف باكونغو على 133 مقعداً من أصل 170 في ليوبولدفيل، فيما فازت الأحزاب العرقية الأخرى في مناطق أخرى[51].

في 4 كانـــون الـــثاني/يناير 1959، فرقت القوات البلجيكية بالقوة مسيرة سياســـية لتحالف باكونغو. واندلعت أعمال الشغب، واقتحم آلاف الأشخاص المتاجـــر الأوروبـــية ونهبوها. وذعر البلجيكيون، وحوّلوا "خطة الثلاثين سنة" بـــسرعة إلى "خطـــة الشهور الستة". وحصلت الكونغو على الاستقلال في 30 حزيران/يونيو 1960

لم يكن عدد القادة المؤهلين كبيراً عند الاستقلال. وكان سبعة عشر كونغولياً فقط يحملون إجازة جامعية سنة 1960. وكان "جوزيف كاسافوبو" يستند إلى قاعدة صلبة في ليوبولدفيل ومنطقة أسفل نهر الكونغو. ولم يكمل المنافس الرئيس الآخر "باتريس لومومبا" دراسته الثانوية، وهو بائع جعة وموظف بريد سابق، ونقطة قوته الرئيسية في إتقانه فن الخطابة[52].

عمّت الفوضى البلاد. وتمرد أفراد القوة المحلية بعد أيام ضد قادتهم البلجيكيين، الذين سرعان ما غادروا البلد على أول رحلة. وكذلك كان حال العديد من المدنيين البلجيكيين بعد أن ضرب واغتصب المتمردون البيض. وتشكلت الحكومة الجديدة من تحالف غير متجانس، وتولى "كاسافوبو" الرئاسة و"لومومبا" رئاسة الوزراء. ولدى بحثه عن شخص يملأ الفراغ في قيادة القوة المحلية، اختار "لومومبا" ضابط صف مغمور يدعى "جوزيف ديزريه موبوتو" (الذي لم ينهِ، مثل "لومومبا"، دراسته الثانوية) [53].

فتش "لومومبا"، الساعي إلى تحقيق وحدة البلاد بعد إعلان إقليمي كاسي وكاتانغا الانفصال، عن حلفاء عالميين. وخطط العملاء السوفييت والأميركيون في ليوبولدفيل لإدخال الكونغو كل في معسكره. ووصلت قوات الأمم المتحدة، لكن لم يكن لديها صلاحية التدخل في النزاعات الكونغولية الداخلية. وسعى "لومومبا"، الذي لم يكن راضياً بما تقدمه له الولايات المتحدة والأمم المتحدة، للحصول على دعم السوفييت لمحاربة انفصال كاتانغا. ولم يكن "كاسافوبو" و"موبوتو" سعيدين بما يجري، وكذلك وكالة الاستخبارات الأميركية. وأعلن "كاسافوبو" عبر المذياع أنه يعزل "لومومبا" في أيلول/سبتمبر 1960، فيما أعلن "لومومبا" على محطة أخرى أنه يعزل "كاسافوبو". وقام "موبوتو" بانقلاب ووضع "لومومبا" لاحقاً على متن طائرة متجهة إلى كاتانغا، لكن مرافقيه ضربوه حتى الموت. وتوجد مزاعم بأن لوكالة الاستخبارات المركزية دوراً ما في تلك الأحداث.

سيطرت أحداث غريبة أخرى على السياسة الكونغولية خلال الفترة 1961–1965. واندلعت ثورة ماركسية شرق الكونغو، مسقط رأس "لومومبا"، والتي

حـصلت علـى دعـم الحركة الماركسية الدولية لدرجة أنها نظمت زيارة "تشي غـيفارا" إلى الـبلد. وتفاجأ "غيفارا" من ضعف المهارات العسكرية وإفراط أحد القـادة الماركسيين الشباب، ويدعى "لوران كابيلا"، في الشراب[54]. وبحلول سنة 1965، كانـت السياسات الكونغولية مقيدة بالاعتبارات العرقية والمناطقية. ونفذ "موبوتـو" انقلاباً ثانياً، سيطر فيه على كل شيء هذه المرة. وتراجع "كابيلا" إلى مـنطقة ماركـسية صغيرة غرب بحيرة تنجانيقا، وحصل على التمويل من مناجم الذهب وتجارة العاج، وقام باختطاف أربعة طلاب غربيين من مركز "جين غودال" للتاريخ الطبيعي في تنـزانيا لمقايضتهم بفدية[55].

للتغطـية علـى سوء إدارته الاقتصادية للبلاد، قرر "موبوتو" تغيير اسمها إلى زائـير، وهـو الاسـم البرتغالي القديم لنهر نـزير (الكونغو). وانبثقت معارضة ديمقراطية قادها الشجاع "إيتيان تشيسكيدي"، والذي تعرض عدة مرات للاعتقال، التعذيب والنفي على أيدي قوات "موبوتو" خلال العقود القليلة التالية.

يمكـن قـول الكثير عن قيام "موبوتو" السيء الصيت بنهب موارد الكونغو الطبيعـية، وقدرته على جذب المساعدات من المانحين الغربيين، والتي استطاع من خلالهـا شراء المنافسين المحتملين وتمويل بناء فلل على الريفيرا. وفي النهاية، تطلب الأمر تمرداً مسلحاً رعته أوغندا ورواندا للإطاحة بـ "موبوتو" سنة 1997. وكانت روانـدا تسعى لإيقاع الهزيمة بتنظيم انترهاموي - ميليشا الهوتو التي نفذت جرائم إبادة جماعية بحق ثمانمائة ألف توتسي في رواندا سنة 1994 - الذين كانوا قد لجأوا إلى الكونغـو. وكان لدى الروانديين الكونغوليين حلفاء محليون نظراً لوجود عدد كبير من التوتسي في شرق الكونغو[56].

لـسوء حـظ الكونغوليين، كان رئيس أوغندا "يويري موسفيني" قد التقى في جامعـة دار الـسلام مع "لوران كابيلا"، المتمرد الفاسق الذي كان ناشطاً قبل ثلاثة عقـود[57]. وقـرر "موسـفيني" والـرئيس الـرواندي "بول كاغيم" (صديق آخر لـ "كابيلا") تنصيب "كابيلا" رئيساً جديداً، رغم أن دوره كان محدوداً في الإطاحة بـ "موبوتو". وتبين لاحقاً أن "كابيلا" لن يكون "جورج واشنطن" الكونغوليين. وأثـارت أسـاليبه الاستبدادية (حظر بسرعة حزب "إيتيان تشيسكيدي") وفشله في

السيطرة على تنظيم انترهاموي غضب حتى مؤيديه الخارجيين. ونظمت أوغندا ورواندا تمرداً ثانياً اشترك فيه أخيراً ست دول مجاورة تدعم أو تعارض حكومة "كابيلا". ونهبت القوات الخارجية، إضافة إلى خليط من الفرق العسكرية المحلية، موارد الكونغو (تدعى الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية) المعدنية. وخلال الفترة الممتدة من آب/أغسطس 1998 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2002، توفي حوالى 3.3 مليون كونغولي نتيجة للحرب، مما جعلها الأشد فتكاً منذ الحرب العالمية الثانية[58].

اغتالت أحزاب غير معروفة "لوران كابيلا" سنة 2001. وجرى تنصيب خليفته "جوزيف كابيلا"، ابن الطاغية وعديم الكفاءة، البالغ من العمر اثنتين وثلاثين سنة بسرعة. ولم يكن "جوزيف" أكثر ديمقراطية من والده (حظر أيضاً حزب "إيتيان تشيسكيدي")[59]، لكنه عمل بشكل أفضل مع المانحين الدوليين والغزاة الأجانب. وجمع اتفاق سلام بين المتمردين وأمراء الحرب في حكومة ائتلافية بقيادة "جوزيف كابيلا"، والتي كان يأمل المجتمع الدولي بأن تكون "حكومة وحدة وطنية". وأعيد فتح صنبور المساعدات الخارجية. ووصلت قوات الأمم المتحدة إلى البلد وبدأت مرحلة شبه-استعمارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت استراتيجية البنك الدولي منذ سنة 2001 "الترويج لـ "المكاسب المبكرة" لبناء دليل عمل للحكومة الجديدة آنذاك"[60]. ولم تشرح استراتيجية البنك لماذا تم فرض حكومة على الشعب الكونغولي مؤلفة من سياسيين لا يتمتعون سوى بقدرة استثنائية على استعمال العنف.

يعادل دخل الكونغولي العادي في الوقت الراهن تسعة وثلاثين سنتاً في اليوم. وقد أقرض البنك الدولي 1.5 مليار دولار لـ "الحكومة" الكونغولية منذ سنة 2001. وليس واضحاً ما هي الفوائد التي جلبتها تلك الأموال للشعب الكونغولي عندما مرت عبر أمراء الحرب والمستبدين. وما يزال حوالى 3.4 مليون كونغولي لاجئين[61]. وبعد خمسة قرون من التدخل الأوروبي، ما تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم تحتل موقع أسوأ وأطول نظام حكم في العالم.

الكثير من مشاكل الكونغو التي واجهتها منذ الاستقلال ذات طابع محلي. ولست واثقاً أن جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت ستتمتع بالرخاء الآن إذا لم

يصلها الأوروبيون أصلاً. لكن بعد خمسة قرون من العنف، الرق، الرعاية الأبوية، الاستعمار، الاستغلال والمساعدات الأوروبية لدعم حكام سيئين بعد الاستقلال، تبقى جمهورية الكونغو الديمقراطية مثالاً صارخاً عن عدم نجاعة التدخلات الأوروبية المتعاقبة والمتمثلة في الاستغلال، الاستعمار، المساعدات الخارجية وبناء الدول.

## الضرر الأبيض

إذا اعتقدتم أن الاستعمار الأوروبي كان سيئاً، اعلموا أن مرحلة التحرر من الاستعمار لم تكن أفضل. وأنهى المخططون نظام الاستعمار كبرنامج طوباوي فاشل لإنشاء دول جديدة بين ليلة وضحاها. ووضع هؤلاء الحدود الفاصلة للدول ما بعد الاستعمار من الأعلى. وقام الأوروبيون بذلك دون أن يأخذوا بعين الاعتبار رغبات السكان المحليين، وحافظوا عادة على الحدود الاستعمارية القديمة حتى إذا كانت حديثة العهد، أو تركوا المسؤولين الأوروبيين يرسمون خطوط التقسيم. وأحد الأشياء التي يستطيع بناة الدول تعلمها اليوم من أسلافهم الاستعماريين: حالما تتورط في الأمر، سيكون صعباً الخروج منه بإيجابية.

قرر الغرب ما هي الدولة، ورسم الحدود الفاصلة بين الدول الجديدة. وقرر الشعوب التي ستحصل على دولها الجديدة والتي لن تحصل. وكانت النتائج سيئة مثل باقي الخطط الأوروبية المفروضة من القمة إلى القاعدة في باقي العالم. وفرض الغرب خريطته للعالم على خليط من المجموعات اللغوية، المعتقدات الدينية، القبائل والجماعات العرقية المختلفة. ولم يمنح هذا التقسيم الغربي دولاً لبعض القوميات العرقية (مثل الأكراد)، فيما أنشأ جنسيات أخرى (مثل العراقيين) لم تكن موجودة سابقاً.

بدأت "الدول" الناتجة عن ذلك التقسيم رحلتها غير المحظوظة بمشاكل عرقية وقومية. وتشبه الدول التي يتنازع على أراضيها مجموعات مختلفة مالكي الأراضي الذين تكون حقوق ملكيتهم موضع خلاف. وسيوجه مالك الأرض غير المطمئن جهوده بعيداً عن الاستثمار لزيادة خصوبة التربة أو بناء منزل جميل نحو إجراءات

التقاضي لإثبات حقه أو شراء أسلحة للدفاع عن ملكيته. وستعاني الدول التي لا تتمتع حدودها بالأمن من الحروب الأهلية والدولية. وستكرس جل جهودها للدفاع وجهوداً أقل للاستثمار في الإنتاجية المحتملة للدولة. وسوف يستغل الآخرون الكراهية العرقية للترويج لجدول الأعمال الذي يخدم مصالحهم.

قال "جورج برناردشو": "لا تهتم دولة الرخاء بقوميتها مثلما لا يهتم الرجل الموفور الصحة بعظامه. لكن إذا تعرضت قومية دولة للخطر، لن تفكر في شيء سوى استعادتها مجدداً. ولن تصغى إلى أي إصلاحي، أو فيلسوف أو واعظ حتى يتم تلبية مطلبها في الحفاظ على قوميتها. ولن تهتم بأي عمل، مهما كان ضرورياً، عدا عمل التوحيد والتحرير"[62].

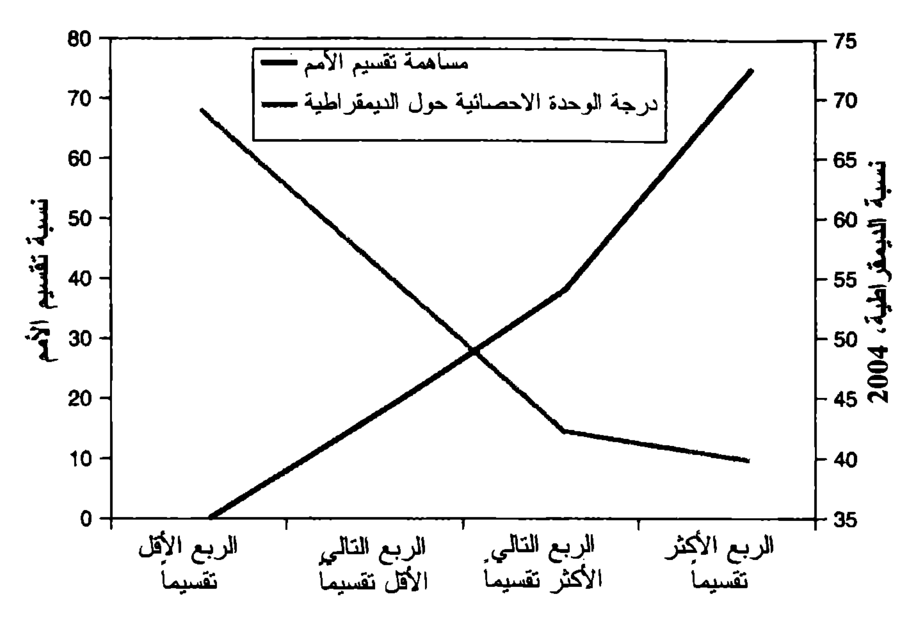
غني عن القول إن كل النزاعات القومية والعرقية ناتجة عن أخطاء الغرب. وبغض النظر عن الطريقة التي رسم بها الغرب الخريطة، كان هناك دائماً نزاعات ناجمة عن ذلك. ولم يقد أي مخطط غربي لوضع الخرائط إلى نتيجة إيجابية.

بكل الأحوال، أمام الغرب الكثير ليجيب عليه. وكما يقول "ديفيد فرومكن" في كتابه الرائع عن التاريخ في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى "سلام ينهي كل السلام": كانت خطب "ودرو ولسون" حول ما لن يحدث خلال قيام الغرب برسم حدود باقي العالم تكهن ممتاز حول ما سيحدث *فعلاً*. وقال "ولسون": "ينبغي عدم مقايضة الشعوب والأقاليم بين مملكة وأخرى كما لو أنها ممتلكات منقولة أو بيادق في لعبة شطرنج"، وألا يتم ذلك قطعاً "بناءً على مصالح مادية أو منح أفضلية لأي دولة أو شعب آخر... من أجل تقوية نفوذها الخارجي أو سيادتها". ثم قايض الغرب الشعوب كما لو أنها بيادق في لعبة شطرنج، من أجل تحقيق نفوذ خارجي أو بسط سيطرته عليها. وقسّم الغرب الإقليم من أجل تحقيق مكاسب قصيرة الأمد دون التفكير بالعواقب الطويلة الأمد التي سيعاني منها السكان الذين يعيشون هناك. وحتى بعد انتهاء حقبة الاستعمار، لعب الغرب بالشعوب مثل قطع الشطرنج بما يخدم مصالحه الأمنية الخاصة، وأحبط حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

تمتد جذور الأزمات السياسية التي تتصدر العناوين اليوم، مثل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، الحرب في العراق، النزاع في كشمير، الحرب على الإرهاب والحروب الأهلية القاسية في أفريقية عميقاً في الطريقة التي تعامل بها الغرب سابقاً مع الشعوب على أنها "بيادق في لعبة شطرنج". وعندما ننظر خلف عنوان يتصدر الأخبار اليوم، غالباً ما نجد مكائد نصبها مخطط استعماري في سالف الزمان.

هناك ثلاث طرق مختلفة ساهم بها السلوك الغربي الضار في مشاكل باقي العالم اليوم. أولاً، منح الغرب إحدى الجماعات إقليماً تعتقد جماعة أخرى أنها تمتلكه. ثانياً، رسم الغرب حدوداً فاصلة تقسم الأمة الواحدة إلى دويلات، وأحبط بالتالي الطموحات القومية لتلك الجماعة وساهم في ظهور مشاكل أقليات عرقية في عدد من تلك الدويلات. ثالثاً، وضع الغرب في دولة واحدة مجموعتين، أو أكثر، متناحرتين تاريخياً.

قمت مع "البرتو السينا" و"جانينا ماتوسزسكي" من هارفرد بتحليل إحصائي لأداء تلك الدول ذات الحدود المصطنعة على صعيد التنمية الاقتصادية(63). واعتمدنا مقياسين للضرر الذي أحدثه الاستعمار في تشكيل الدول. ويدرس الأول نسبة السكان الذين ينتمون إلى الجماعات العرقية التي فصلت بينها الحدود في الدول المتجاورة. وترتبط نسبة التجزئة بقوة مع التمايز العرقي للسكان، والتي حدّدت دراسات سابقة بأنها عامل آخر لتراجع التنمية. ويبدو ذلك معقولاً لأنه كلما كان التمايز العرقي بين السكان أكبر، كلما كانت الحدود الاعتباطية تقسم على الأرجح المزيد من الجماعات العرقية المختلفة. وحتى نكون متأكدين من أن فصل الشعوب لا يساهم فقط في التمايز العرقي، أخضعنا مسألة التمايز العرقي للفحص بشكل منفصل. وتبين أن سجل المستعمرات السابقة التي تضم نسباً عالية من الشعوب المجزّئة أسوأ اليوم في مجالات الديمقراطية (انظر الشكل 29)، توفر الخدمات الحكومية، سيادة القانون، والفساد. وكان أداء الدول التي تضم شعباً مقسّماً أسوأ في مجالات وفيات الأطفال، محو الأمية، وتقديم خدمات عامة معينة مثل التلقيح ضد الحصبة، والمرض الثلاثي (الخنّاق-السعال الديكي-الكزاز)، وإيصال المياه النظيفة للسكان.




**شكل 29. الديمقراطية والتقسيم في المستعمرات السابقة.**

المقياس الثاني الذي اعتمدنا لدراسة الحدود المصطنعة أكثر غرابة، إذا لم يكن جنونياً. وقلنا أن الدول "الطبيعية" سترسم حدودها وفقاً لآلية عضوية معقدة، تعتمد مجدداً على عوامل مثل انتشار ثقافة واحدة أو موقع الجماعات العرقية. وكان بيروقراطيو الاستعمار، من ناحية أخرى، يفضلون رسم خطوط مستقيمة على الخرائط دون أن يأخذوا بالحقائق على أرض الواقع بالحسبان. لهذا استنبطنا مقياساً رياضياً حول مدى تعرج أو استقامة الحدود لكل بلد في العالم. وجدنا أن الحدود المصطنعة المستقيمة مرتبطة إحصائياً بانخفاض الديمقراطية، ارتفاع وفيات الأطفال، ازدياد الأمّية، انخفاض نسبة تلقيح الأطفال والحصول على المياه النظيفة – كله بمقاييس اليوم. ولا زال بالإمكان تمييز اليد المستقيمة لصانع الخرائط الاستعماري في محصلات التنمية بعد عقود طويلة.

## من السير "مارك سايكس" إلى الحرب على الإرهاب

عندما يلقي الكثيرون في العالم اليوم باللائمة على الأميركيين في كل المساوئ التي تحدث، يكون ذلك بمثابة تذكير يعيد الأذهان إلى حقبة كان كل شيء فيها

خطأ البريطانيين. لو أن البريطانيين فقط لم يطلقوا وعدهم الشهير بمنح تلك القطعة من الأرض – فلسطين، أين غير ذلك؟ – إلى ثلاث جماعات مختلفة.

تبدأ القصة بين شيخ عربي ودبلوماسي بريطاني. كان العربي الأمير "حسين بن علي الهاشمي"، شريف مكة والمدينة. وتقول سلالة الهاشمي "حسين" أنها تعود في جذورها إلى النبي "محمد" (صلعم)، لكن هذا الادعاء لا يلقى القبول في العالم العربي كله. وخلال الحرب العالمية الأولى، التي كان فيها البريطانيون والإمبراطورية العثمانية (التي تتضمن العرب) على طرفي نقيض، كان الشريف "حسين" خائفاً من قيام العثمانيين بخلعه. وتوصل إلى اتفاق مع البريطانيين في القاهرة سنة 1915 للانضمام إلى جانبهم. ولم تكن حرب البريطانيين ضد العثمانيين في الشرق الأوسط تسير على ما يرام، لهذا أغراهم العرض. وعرض "حسين" تنظيم ثورة من العرب ضد العثمانيين، وذكر اتصالاته مع فصائل مقاومة سرية في دمشق. وبكل الأحوال، كان هناك مكيدة – لم يكن العرب يرغبون باستبدال سيد إمبراطوري بآخر. لهذا قال "حسين" بأنه ينبغي على البريطانيين أن يعدوا بمنح الاستقلال للعرب بعد الحرب (مفترضاً ضمناً أنه سيكون قائدهم الجديد).

سببت رسالة "حسين" الذهول في القاهرة. واتصل المفوض البريطاني في مصر، السير "هنري مكماهون"، بلندن طلباً للتوجيهات. وأرسل البريطانيون دبلوماسياً مبتدئاً هو السير "مارك سايكس" للإشراف على المفاوضات. وقرر السير "مارك" قبول شروط "حسين"، مع استثناء واحد فقط. وبناء على توجيهات "سايكس"، بعث "مكماهون" برسالة إلى "حسين" في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1915 يعد فيها: "الاعتراف ودعم استقلال العرب في كل المناطق ضمن الحدود التي رسمها الشريف [تحديداً المستطيل العربي الذي يضم سورية، شبه الجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين]، ما عدا تلك المناطق من سورية التي تقع إلى الغرب من مقاطعات دمشق، حمص، حماة وحلب"[64]. وكان الفرنسيون يفكرون في المنطقة الغربية من سورية – ما يعرف اليوم بلبنان – على أنه ضمن نطاق نفوذهم، نظراً لعلاقاتهم الطويلة الأمد مع المسيحيين الموارنة في لبنان. ولم يكن البريطانيون يستطيعون تجاهل حلفائهم الفرنسيين. ولم يعرف أحد ما إذا كان "مكماهون" يقصد أيضاً

استثناء فلسطين. وتنازع العرب واليهود لاحقاً حول ما عناه "مكماهون" فعلاً بـ "المقاطعات"، التي لم تكن حدوداً إدارية عثمانية. وبعد عشرين سنة، سيقول "مكماهون" إنه كان يعني فعلاً استثناء فلسطين من السيطرة العربية، لكن ذلك التأكيد ربما تأثر بأحداث لاحقة. ويؤمن معظم المؤرخين الشجعان بما فيه الكفاية بأن "مكماهون" في ذلك الوقت كان يعني استثناء لبنان فقط[65]. وكانت لغة "مكماهون" (عمداً؟) مبهمة بما فيه الكفاية لتضمين رغبة العرب في ضم القدس إلى المملكة العربية المستقلة. واعترض "حسين" حتى على استثناء لبنان، لكنه وافق على تأجيل مناقشة ذلك إلى ما بعد نهاية الحرب.

لكن قبل انتهاء الحرب، وعد البريطانيون بمنح أجزاء من فلسطين لفريقين آخرين. والتقى "سايكس" سنة 1916 مع الدبلوماسي الفرنسي "شارل فرانسوا جورج-بيكو" للتفاوض على تقسيم الشرق الأوسط بين الحلفاء بعد الحرب. وفي 4 شباط/فبراير 1916، توصلا سراً إلى اتفاق في باريس. ورسم "سايكس" و"بيكو" بعض تلك الحدود المستقيمة، التي وجدت مع "السينا" و"ماتوسزسكي" ومعي أن لها عواقب وخيمة، في باريس سنة 1916.

بموجب اتفاقية "سايكس-بيكو"، خضع القسم الشمالي من فلسطين للنفوذ الفرنسي، وبقي القسم الجنوبي منها خاضعاً للسيطرة البريطانية فيما بقي الوسط (بينها القدس) مشتركاً بين الحلفاء البريطانيين والفرنسيين (وحتى روسيا القيصرية، لكن تم إبعادها عن الاتفاق بعد استيلاء البلاشفة على السلطة).

لم يترك البريطانيون فلسطين وشأنها. وتحدث السير "مارك سايكس" وآخرون إلى قادة صهاينة حول جهدهم في دعم الحلفاء أثناء الحرب. وعرض البريطانيون عليهم تعويضاً - فلسطين. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917، أصدر وزير الخارجية البريطاني إعلان "بلفورد" الشهير: "تنظر حكومة جلالتها بعين العطف نحو إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين".

لماذا وعد السير "مارك سايكس" والبريطانيون بمنح الأرض نفسها في غضون سنتين إلى ثلاثة فرقاء مختلفين هم العرب، الفرنسيون واليهود؟ كان البريطانيون يشعرون بالحاجة لتأييد الجميع خلال الحرب، ومتلهفين لكسب الشعوب الثلاثة

إلى صفهم. والمفارقة أنه في ضوء كل المشاكل التي حدثت لاحقاً، لم يحصل "مارك سايكس" على فوائد كبيرة من بيع فلسطين لثلاثة زبائن مختلفين. وخاض الفرنسيون صراع موت-أو-حياة في الحرب ولم يكونوا بحاجة لأي دافع للقتال إلى جانب البريطانيين. وتمثلت ثورة العرب في انضمام "فيصل بن الحسين" وبعض رجال القبائل البدوية إلى الجيش البريطاني الذي احتل فلسطين وسورية، بعيداً عن الرواية والفيلم المقتبس منها التي كتبها "تي. إي. لورنس" (لورنس العرب) التي تصور ثورة العرب. وأحد الأدلة الصغيرة على تكلّف الثورة العربية هو أن "مارك سايكس" صمم بنفسه راية العرب بمزيج من الألوان الأخضر، الأحمر، الأسود والأبيض. وما تزال تشكيلات من ذلك التصميم لغاية يومنا هذا معتمدة في الرايات الرسمية لكل من الأردن، العراق، سورية وفلسطين. وفيما يخص أهمية وقوف اليهود إلى جانب الحلفاء، لا بد أن "مارك سايكس" قرأ أكثر مما يلزم من نظريات مؤامرات معاداة السامية حول تأثير اليهود في شؤون العالم.

ما يزال الثالوث الفلسطيني الذي أنشأه البريطانيون يتسبب بإراقة المزيد من الدماء كل يوم. ورغم دعوة "ودرو ولسون" وميثاق عصبة الأمم المثالية إلى حق الأمم في تقرير مصيرها، إلا أن البريطانيين والفرنسيين لم يهتموا سوى بمصالحهم الإمبريالية.

بعد الحرب، وافق الفرنسيون على التخلي عن أي حق لهم في فلسطين مقابل اعتراف بريطانيا بسيطرتهم على سورية. وتخلى البريطانيون عن صنيعتهم "فيصل" الذي كان قد شكّل آنذاك حكومة عربية متداعية في دمشق، لكنهم عرضوا عليه العراق كجائزة ترضية. وحافظ "فيصل" وخلفاؤه على السلطة في العراق المستقل لغاية 1958. وبكل الأحوال، لم يساهم فرض عاهل حليف على العراق، الذي تم اصطناعه من دمج ثلاثة أقاليم عثمانية مختلفة - تضم الأكراد، الشيعة والسنة - في دعم استقرار تلك الدولة الناشئة. وأصبح المسرح مهيئاً لـ "صدام حسين" الذي خرج نتيجة سلسلة من الانقلابات العسكرية بعد سقوط النظام الملكي.

لجعل الأمور أكثر تعقيداً، كان البريطانيون قد وعدوا آنذاك شقيق "فيصل" المدعو "عبد الله" بالعرش العراقي. وكان "عبد الله" الفرد الوحيد في العائلة الهاشمية

الـــذي لم يحظَ بمملكة بعد الحرب (استمر "حسين" الأب في حكم مكة والمدينة، ومعـــه ابنه "عليٌ"، قبل أن يتغلب عليهما آل سعود بعد ذلك). وبعد تهديد "عبد الله" بإثـــارة المـــتاعب، قـــرر "ونستون تشرشل" فصل الجزء المسكون بالكاد من فلسطين شرق نهر الأردن (دعاه عبر الأردن، ثم ببساطة الأردن) ومنحه لـــ "عبد الله". وبعد اغتيال "عبد الله" سنة 1951، لعب حفيده الأكبر الملك "حسين" حتى وقت قريب دوراً كبيراً في الصراع العربي-الإسرائيلي. وما تزال العائلة الهاشمية في الـــسلطة حـــتى اليوم، تحت حكم الملك "عبد الله الثاني" ابن الملك "حسين" فيما يعرف رسمياً بالمملكة الأردنية الهاشمية.

في ســـورية ولبنان، كان المفروض أن ينفذ الفرنسيون تفويض عصبة الأمم بالانـــتداب علـــى الـــبلدين حـــتى ينالا استقلالهما أخيراً. وفي لبنان، أضاف الفرنـــسيون طـــرابلس، بيروت وصيدا إلى المنطقة المارونية التقليدية حول جبل لبـــنان، ومـــنحوا حلفاءهم من المسيحيين الموارنة السيطرة على مناطق الأغلبية السنية. وقاد هذا لاحقاً إلى نشوب حرب أهلية مسيحية-إسلامية دمرت دولة لبنان المستقلة.

عامـــل الفرنـــسيون سورية بيد من حديد، كما لو أنها إحدى مستعمراتهم وليست بلداً تحت الانتداب حتى إنجاز الاستقلال. وساهمت مرارة العرب من خيانة الفرنسيين في نشوء فكر قومي متشدد في سورية بعد الاستقلال.

عودة إلى فلسطين، وضعها البريطانيون تحت الانتداب، وورثوا مشكلتهم التي صـــنعوها بأنفـــسهم، وصار همهم كيفية التوفيق بين الوعود المتناقضة التي قطعوها لكل من السكان العرب واليهود. لم يحققوا نجاحاً في ذلك. وفي ذلك الوقت، كان البريطانيون قانعين بسيطرتهم غير المباشرة على فلسطين، الأردن والعراق عبر نظام انتداب عصبة الأمم. ومنحهم ذلك، إضافة إلى بعض النفوذ في بلاد فارس، جسراً أرضياً (وممرات جوية لاحقاً) من مصر وصولاً إلى الهند. وكانت مصر أيضاً نقطة ارتكاز منطقة سيطرتهم في أفريقية الممتدة من القاهرة إلى كيب تاون. وكان ذلك التـــرتيب جيداً في ذهن بعض المخططين البريطانيين في ذلك الوقت، والذي لا زلنا ندفع ثمنه حتى اليوم.

بالطـــبع، لا يحـــتاج خليط الشعوب في الشرق الأوسط لمساعدة البريطانيين ليكره أحدهم الآخر. وكان هناك الكثير من الأحداث اللاحقة التي أوصلت الشرق الأوسط إلى حالته الراهنة التعيسة. لكن النفاق البريطاني حول فلسطين والاستقلال العـــربي لم يساعد في وضع المنطقة على طريق التنمية السلمية. ويلخص الجدول 7 بعض الأحداث البارزة في المنطقة التي قسمها السير "مارك سايكس".

**جدول 7. أولاد السير "مارك سايكس".**

| البلد | بعض الأحداث الرئيسية العنيفة | سمات سياسية بارزة |
|---|---|---|
| العراق | مذبحة الأكراد، حربين حدوديتين مع الكويت وإيران، الكثير من الانقلابات العسكرية، ثم حكم الجزّار "صدام" لثلاثة عقود. | نموذج للنسخة الجديدة من مسؤولية الرجل الغربي سنة 2005. |
| "إسرائيل" | خمس حروب عربية–إسرائيلية | ديمقراطية لمواطنيها، لكن ليس للفلسطينيين. |
| الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة | احتلال إسرائيلي سنة 1967، انتفاضتين. | تتلقى السلطة الفلسطينية الكثير من الأموال الأميركية لتمويل إعادة بناء ما دمره الجيش الإسرائيلي الذي تموله أميركا أيضاً. |
| لبنان | حرب أهلية 1975–1976، تدخل سوري، غزو إسرائيلي سنة 1982. | موطن لحركات يعتبرها الغرب "إرهابية". |
| الأردن | حرب أهلية مع الفلسطينيين 1970–71، وحروب مع "إسرائيل". | حكام هاشميون ما يزالون في السلطة. |
| سورية | دخلت لبنان بعد اندلاع حربه الأهلية، وحروب مع إسرائيل. | ملجأ آمن لمجرمي الحرب النازيين بعد الحرب العالمية الثانية |
| كردستان | لا يوجد شيء، بعد. | |

# تقسيم الهند

استعمل البريطانيون عبقريتهم أيضاً في إعادة رسم خرائط الشعوب الأخرى في شبه القارة الهندية سنة 1947. ووظّف اللورد "مونتباتن"، نائب الملك في الهند الذي أشرف على التقسيم والاستقلال، خبيراً في العلاقات العامة لتلميع صورته في الوطن. وبعد وقوع المذابح التي رافقت التقسيم، وأربع حروب دولية، وإبادتين جماعيتين، وست حركات انفصالية وعدد كبير من المذابح، كان يبدو أن فخامته بحاجة لكل مساعدة خبراء العلاقات العامة التي يستطيع الحصول عليها.

كانت القضية الملتهبة في التقسيم، بالطبع، مرتبطة بكيفية منح حقوق منفصلة في تقرير المصير لكل من الهندوس والمسلمين (تجاهل البريطانيون الطموحات القومية لمجموعات أصغر مثل السيخ، والذي كانت له عواقبه الوخيمة أيضاً). ونظم حزب المؤتمر بقيادة "غاندي" و"نهرو" حملة للحصول على الاستقلال كدولة هندية متحدة، تضم الهندوس، المسلمين والسيخ من بيشاور إلى داكا. وكان "محمد علي جنة" عضواً في حزب المؤتمر بداية، لكنه غادر – خوفاً من هيمنة الهندوس على الأقلية المسلمة في حزب المؤتمر. وأسس "جنة" عصبة الإسلام، التي دعت إلى دولة مستقلة للمسلمين: باكستان، أو "أرض الأتقياء". لكن بسبب تمازج الهندوس والمسلمين الكبير في كل أنحاء شبه القارة الهندية، كيف كان ممكناً الخروج بخطة لاقتطاع دولة للمسلمين من الهند؟

كان هذا التمازج نتيجة لتاريخ معقد تضمن بين ثناياه سلالة الموغال المسلمة التي أبقاها الحكم البريطاني في السلطة. وحتى آخر أيام الحكم البريطاني في الهند، كان هناك أمراء مسلمون يحكمون إمارات الأغلبية الهندوسية وأمراء هندوس يحكمون إمارات الأغلبية المسلمة. وكانت المناطق الوحيدة التي تقطنها أغلبية مسلمة هي في أقصى الشمال الغربي والشمال الشرقي، والتي يفصلها ألف ميل، وما تزال تضم أقلية كبيرة من السيخ والهندوس. وكانت أكثر المناطق كثافة بالسكان المسلمين في الهند إقليمي البنجاب والبنغال، والتي أراد "جنة" إلحاقهما بدولته المسلمة. لكن المسلمين لم يكونوا يشكلون سوى أكثر من 50% بقليل في كل إقليم.

لـزيادة تعقـيد الأمور، لم تكن المناطق التي يسكنها المسلمون في شبه القارة الهـندية تتمـتع بخـصائص متشابهة. و لم يكن ممكناً تمييز المسلمين في البنغال عن الهـندوس البنغاليين في كل مناحي الثقافة (اللغة، الطعام، اللباس، الموسيقى... الخ) مـا عدا الدين. وكان المسلمون فيما يعرف الآن بشمال الهند يتكلمون الأوردو. وتعـرض الناطقون بالبنغالية فيما يعرف الآن بشرق باكستان لصفعة كبيرة عندما أضحت الأوردو اللغة الرسمية في كل باكستان.

في إقلـيم التخوم الشمالية الغربية المسلم، تم فصل عرق الباثان (معروفة أيضاً بأسمـاء باخـتون، بشتون، بوشتون أو بوختون) عن إخوالهم من العرق نفسه في أفغانـستان بخط دوراند، وهو حد اعتباطي يفصل بين أفغانستان والهند البريطانية كـان قـد رسمه بيروقراطي بريطاني سابق. وكانت بيشاور، عاصمة إقليم التخوم الشمالية الغربية، المقر الشتوي التقليدي للملوك الأفغان. وكان الباثان يفضلون إما قـيام دولة بوختونوا المستقلة، التي تضمهم جميعاً، أو أفغانستان الكبرى التي تصبح تحت سيطرتهم. وفي وقت التقسيم، كانت توجد حكومة متحالفة مع حزب المؤتمر في إقلـيم الـتخوم الـشمالية الغربية بقيادة شخص مميز دافع عن ضرورة تجنب استعمال العنف هو "خان عبد الغفار خان" (غاندي التخوم).

عودة إلى الهند البريطانية كان هناك إقليمان آخران من باكستان المستقبلية هما السند وبلوشستان. وعارض الإقطاعيون في السند بداية فكرة قيام باكستان، لكنهم دعموها فيما بعد على أمل سخيف بأن تتمتع السند بحكم ذاتي واسع. وفضّل أفراد قـبائل باولـشي (المفصولين أيضاً عن نظرائهم العرقيين في إيران بحد استعماري فاصـل) دولة بلوشستان المستقلة، الأمر الذي قاد إلى قيامهم بمحاولة انفصالية في سبعينيات القرن العشرين، والتي قابلتها الدولة الباكستانية بقمع إجرامي.

فيما خص إقليمي البنجاب والبنغال، لم يقبل قادة حزب المؤتمر بتسليمهما إلى المـسلمين. وكـان ذلك يعني أن على البريطانيين تقسيم فسيفساء الهندوس والمسلمين في كل إقليم (والسيخ في البنجاب، الذي كان إقليماً للسيخ في وقت ما). و لم تدعم الحكومة الاتحادية في البنجاب قبل التقسيم لا عصبة الإسلام ولا

ظهـــر الفيكونت "ديكي مونتباتن" ضمن جحر الأفاعي هذا من الطموحات القومـــية المتناحرة، وهو حفيد للملكة فكتوريا (ادعاء سيقتبسه تكراراً). وبموجب النظرية القائلة بأن جهوده الملكية تستطيع التغلب على كل الاختلافات بين السادة، وضع موعداً نهائياً للتعجيل بالاستقلال - في 15 آب/أغسطس 1947، بعد خمسة شـــهور فقـــط من وصوله إلى الهند. وأدرك "نهرو" أن الفرصة مواتية واستغلها مع "ديكي" فوراً. لكن تلك الحيلة لم تنطلِ على "جنة" الذي كان يفضل مناقشة البنود مـــستفيداً من مهاراته التفاوضية المخيفة. وأشار "مونتباتن" إلى "جنة" بأنه "عبقري شرير"، "شخص مضطرب عقلياً"، "مجنون" و"وغد"، وهي صفات نقلها الواشون إلى كـــلا الطـــرفين. وأشار "مونتباتن" إلى باكستان أيضاً على أنها تركيبة رديئة ســـتنهار سريعاً. ولم تساعد زوجة "مونتباتن" المدعوة "إدوينا" في قضية البقاء على الحياد أيضاً، ودفعت باتجاه مجاراة "نهرو"[66].

## باكستان: العائلة التعيسة

الـــوريث الأكثر تعاسة نتيجة الانسحاب البريطاني سنة 1947 هو باكستان. واشـــتكى "جـــنة" أنـــه حـــصل على باكستان "بالية"، مع فقدان نصف البنغال والبـــنجاب، والقليل من كشمير، وبعض الأراضي في التخوم ومنطقتين معزولتين غرب وشرق باكستان.

خـــاب أمل المسلمين الذين هاجروا من الهند إلى باكستان، والمعروفين بإسم *المهاجرين*، لاحقاً. وقال أحد قادتهم السياسيين "ألطاف حسين" بمرارة سنة 2000: "وصفي للتقسيم بأنه أكبر خطأ في تاريخ البشرية تقييم موضوعي يستند إلى تجربة الجمـــاهير المريـــرة... وفي حال لم تُقسّم شبه القارة، كان 180 مليون مسلم في بـــنغلاديش، و150 مليون في باكستان وحوالى 200 مليون في الهند سيشكلون معاً شـــعباً قـــوامه 530 ملـــيون شـــخص، وهكـــذا، سيكونون قوة هائلة في الهند الموحدة"[67].

في أواخر سنة 1981، لم يكن سوى 7% من سكان باكستان يتكلمون اللغة القومية المفترضة - أوردو (لم يكن "جنة" نفسه يتكلم الأوردو بطلاقة). لهذا، حتى

نلخص الأمور، انتهى الأمر بباكستان لتضم خليطاً من بلوشستان، إقليم التخوم الشمالية الغربية، السند (جرّبت جميعها الانفصال في أوقات مختلفة)، شرق البنغال (التي نجحت في الانفصال سنة 1971 لتصبح بنغلاديش، بعد قيام قوات باكستان الغربية بارتكاب مجزرة جماعية)، المهاجرين من الهند (ندم الكثيرون منهم على ذلك) وغرب البنجاب (التي تنظم فيها الأقلية الناطقة بلغة سيرايكي حركة انفصالية صغيرة).

لم تثبت الديمقراطية أبداً على تلك الأرض الصخرية - قام الجيش بعدّة انقلابات، و لم يكمل أي قائد مدني منتخب فترة حكمه. واستغل قادة الجيش العلاقات غير الودية مع الهند لتبرير الحكم العسكري والمطالبة بميزانية دفاع ضخمة.

لم يشكل الإسلام لحمة قومية قوية، لأن العديد من المذاهب الإسلامية المختلفة تنافست للحصول على ولاء الباكستانيين. ويقول محافظ المصرف المركزي الباكستاني "عشرات حسين": "سيتم استغلال أي شقاق أو خلاف يظهر بين: السندي ضد البنجابي، المهاجر ضد الباثان، الإسلام ضد العلمانية، الشيعة ضد السنة، ديوباندي ضد باريلفي، المثقفين ضد الأميين، النساء ضد الرجال، المدينة ضد الريف لإذكاء النزاع، ومنح الفرصة لحدوث حمام دم شنيع، وكراهية مفرطة وتعصب أعمى"[68].

ترك الدعم الأميركي للجهاد ضد السوفييت في أفغانستان في الثمانينيات مقداراً هائلاً من الأسلحة، بما فيها صواريخ ستنغر المضادة للطائرات، وجماعات متشددة وإرهابيون مستعدون لاستعمالها. و لم يزعج الأميركيون أنفسهم بتنظيف ما خلّفوه وراءهم بعدما فقدوا اهتمامهم بباكستان وأفغانستان بعد الانسحاب السوفييتي. واليوم، تستعمل فرق استكشاف الباثان السابقة على الحدود مع أفغانستان المهارات التي تعلمتها من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في مساعدة طريدي القاعدة على الهرب من الأميركيين[69]. وينتقل الإرهابيون بحرية من ساحات المعارك في كشمير وأفغانستان للترويج للإسلام المتشدد ضمن باكستان.

على الرغم من ذلك، تدعم الإدارة الأميركية بحماس الحكومة الباكستانية مجدداً اليوم مكافأة لها على انضمامها إلى الائتلاف في الحرب ضد الإرهاب، وتمطرها بقروض صندوق النقد والبنك الدوليين والمساعدات الأميركية الخارجية. وكانت باكستان أكبر متلقٍ في العالم للمساعدات الخارجية سنة 2002: حوالى 2.1 مليار دولار. ويتغاضى الأميركيون تكتيكياً عن أشياء بغيضة مثل قمع الديمقراطية، علاقات وكالات الاستخبارات بالإرهابيين وانتشار التقانة النووية.

يقال مؤخراً في باكستان: "بدأنا قبل اثنين وخمسين سنة مع منارة من الأمل، والآن لم تعد المنارة موجودة ونقف في الظلام. هناك كآبة وقنوط يحيطان بنا دون أن نرى ضوءاً في أي مكان حولنا. لقد كان الانحدار تدريجياً لكنه تسارع كثيراً في السنوات القليلة الأخيرة... اندلعت أعمال العنف والإرهاب منذ سنوات طويلة، ونحن متعبون ومنزعجون من ثقافة الكلاشينكوف هذه"[70]. وليست هذه تصريحات متشدد مناهض للحكومة، وإنما "برفيز مشرف"، قائد باكستان العسكري حالياً.

ينبغي أن لا يذهب المرء بعيداً في اتهام باكستان، أو نبذها كدولة مصطنعة بالكامل. وشعب كل دولة أكثر تعقيداً مما يظهر في الإحصائيات الوطنية أو عناوين الأخبار العالمية. ومعظم الباكستانيون فخورون بقوميتهم، ولديهم الكثير مما يفخرون به. وشهد الاقتصاد نمواً رغم كل العقبات، وحققت نخبة من مهنيين يتمتعون بكفاءة ومهارات عالية الكثير. ورغم ذلك، يتمنى المرء لو أن انتقالهم من الحكم البريطاني إلى الاستقلال كان أكثر إيجابية، وألا يكون الدعم الأميركي المتقلب للعمل العسكري من الأراضي الباكستانية قصير النظر. وتعيش باكستان رغم عدم انتظام الدعم الغربي لها.

## عاصمة الوحي

غرق السودان فعلياً منذ لحظة ولادته في حرب أهلية بين الشمال العربي/المسلم والجنوب الأفريقي/المسيحي. ومزج البريطانيون الذين فعلوا كل ما ذكرناه سابقاً للفصل بين المسلمين والهندوس في الهند – المتمازجين في كل شبه

القارة -لأسباب شتّى المسلمين العرب والمسيحيين الأفارقة الموجودين في مستعمرات يمكن الفصل بينها بسهولة أكبر في دولة واحدة هي السودان. وخضع البريطانيون للضغوط من الشماليين المثقفين، الذين أخضعوا تقليدياً الجنوبيين. وتقول رواية أخرى إن موظفاً بيروقراطياً بريطانياً حدد معالم السودان الموحد – تغلب البريطانيون المختصون بالعرب ولغتهم الذين يسيطرون على الشمال على البريطانيين المختصين بالأفارقة الذين يسيطرون على الجنوب. ولم يكن البريطانيون يستشيرون الجنوبيين إلا نادراً، والذين ظهرت مشاعرهم لاحقاً من خلال الحرب الأهلية.

لم يكن البريطانيون جاهلين بالاختلاف بين الشمال والجنوب. وقالت لجنة بريطانية خاصة في تقريرها سنة 1956 إنه: "لأسباب تاريخية، يعتبر الجنوبيون أهل شمال السودان أعداءهم التقليديين"[71]. وطوال قرون، أغار العرب في الشمال على الجنوب طلباً للرقيق. ووصلت غارات الشمال للحصول على الرقيق إلى ذروها في سبعينيات القرن التاسع عشر، عندما أصبح الرقيق المحلي من الجنوبيين منتشراً بشكل كبير في الشمال. وألغى الاستعمار البريطاني نظام الرق على الورق، لكن الشماليين استمروا بعملهم تحت مسميات مختلفة: أصبح "الرقيق" يدعون "خدماً"[72]. وعبّر المفتش العام البريطاني في السودان سنة 1898 عن رأيه بالأفارقة في الجنوب: "لا يستحق أولئك الخنازير المتوحشون أن تتم معاملتهم كرجال أحرار مستقلين"[73].

اعتاد الشماليون العرب، الذين كانت لهم وجهة النظر المتنورة نفسها، على إطلاق كلمة "عبيد" على الجنوبيين من غير خَشْية. والشماليون أكثر حذراً الآن لكنهم ما زالوا يستعملون الكلمة في مجالسهم الخاصة أو على سبيل الدعابة علناً. ويشرح الأستاذ السوداني "فرانسيس دنغ": "تسمية عبيد... تقابل تماماً كلمة "زنجي" في اللغة الأميركية العامية"[74].

عامل البريطانيون الجنوب بشكل منفصل طوال عقود قبل الاستقلال، لدرجة أهم منعوا الهجرة بين الشمال والجنوب. ودون استشارة الجنوبيين، عكسوا هذه السياسة قبل أقل من عقد على الاستقلال. وأعلن بيروقراطي بريطاني هو وزير

الخدمــة المدنية السير "جيمس روبرتسون" وحدة السودان في مذكرة كتبها في 16 كانــون الأول/ديسمبر 1946[75]. ونتج عن تلك المذكرة نصف قرن من الحرب الأهلية.

قطع البريطانيون وعوداً للجنوبيين بحماية دستورية في السودان الجديد، عبر حكم ذاتي في الــنظام الاتحادي، لكنهم لم يفوا بوعودهم. وشغل السودانيون ثمانمئة منصب كــان يحــتلها ضباط الاستعمار البريطاني عشية الاستقلال. و لم يكن بين المسؤولين الثمانمئة سوى ثمانية جنوبيين. وتحركت قوات الشمال العسكرية نحو الجنوب[76]. وفي 1 كانــون الثاني/يناير 1956، أصبح السودان مستقلاً. واختارت الجمعية الوطنية لجنة دســتورية لتصميم بنية الدولة الجديدة؛ و لم يكن بين أعضائها الستة والأربعين سوى ثلاثــة جنوبيين[77]. ولخص أحد المؤرخين لاحقاً "مجازر الاستقلال، عندما أحبطت الــتدخلات الدولية عملية تقرير المصير، وتم حرمان الجماهير العامة من تصويت أخير على مستقبلها، وتم تأجيل البت بقرار شكل الحكومة التي سيعيش في ظلها السودانيون إلى أجــل غــير مسمّى"[78]. واستمرت الحرب الأهلية حتى التوصل إلى تسوية سنة 1972 ومات خلالها خمسمئة ألف سوداني[79].

بعــد عقــد مــن السلام، اندلعت الحرب الأهلية مجدداً سنة 1983. وفرض الــرئيس السوداني "جعفر النميري" الشريعة الإسلامية على كامل البلاد في محاولة للحــصول على دعم الإسلاميين لنظامه المترنح. وكما خذل البريطانيون الجنوب عــند الاستقلال، حان الدور آنذاك على الأميركيين لتدليل الشمال والابتعاد عن الجــنوب. وفي سنة 1983، كان "النميري" رجل واشنطن. ورأى فيه الأميركيون حليفاً استراتيجياً ضد "القذافي" في ليبيا والماركسيين المدعومين سوفييتياً في إثيوبيا. وكانــت الصداقة مع "النميري" قد بدأت في عهد "جيمي كارتر" الذي كان ممتناً لدعم الأول لاتفاقية كامب ديفيد للسلام. واستمر "ريغان" في سياسة الصداقة مع شمال السودان، والتي شرحها بوضوح في أحد مؤتمراته الصحفية: "نعرف حقاً بأن العقيد "القذافي" كان وسيبقى قوة عدم استقرار في المنطقة، لهذا لن يفاجئنا شيء، ونعــرف بأن السودان هو... السودان هو... السودان هو... أحد تلك البلاد في تلك المنطقة من أفريقية"[80].

حـــصل "النميري" على ما يقارب 1.5 مليار دولار من المساعدات الأميركية قـــبل أن يعزله ضباطه من السلطة سنة 1985[81]. واستمرت الصداقة الأميركية مع الإسلاميين الشماليين الذين استلموا السلطة بدلاً من "النميري". وقام البنك الدولي بدوره كاملاً، وأقرض 800 مليون دولار لأنظمة الشمال في الفترة 1983-1993. وبعد حرب الخليج الأولى فقط، أصبح واضحاً أن النظام الإسلامي قد استنفد قواه أخيراً وتحول إلى دولة منبوذة على قائمة الدول الإرهابية.

قاد "جون قرنق" المتمردين الجنوبيين في الحرب الأهلية الثانية. وعمل "قرنق" علـــى تقوية عزيمة واشنطن في تلطيف الأجواء مع الشمال لأنه كان يقبل الأسلحة ممن يعرضها عليه، وتضمنت القائمة ليبيا وإثيوبيا المدعومة من السوفييت. وعلاوة علـــى ذلك، كان "قرنق" أبعد ما يكون عن قديس، وارتكب مجازر عنيفة وخرق حقـــوق الإنسان. وكان شعب الجنوب البيادق في لعبة شطرنج الآخرين، وعالقين بين متمردين قاسين وحكومات الشمال التي يدعمها الغرب والتي ترتكب الفظائع بحق الجنوب.

## السودان اليوم

يكـــرر التاريخ نفسه. في الألفية الجديدة، ومع الحرب على الإرهاب وقبل ذلـــك بقلـــيل، قـــررت حكـــومة السودان الشمالية والإدارة الأميركية إجراء إصـــلاحات. وأقر الرئيس "جورج دبليو. بوش" بأن السودان يحرز تقدماً نحو الـــسلام وتقديم المساعدة الإنسانية، رغم أنه لاحظ ضعف تعاون الحكومة مع جهـــود الإغاثة الإنسانية. واستطاع السودان، مستفيداً من تصريحات "بوش"، إعادة العلاقة مع صندوق النقد والبنك الدوليين. وامتدح صندوق النقد الدولي تطبيق الحكومة طوال خمس سنوات لإصلاحات اقتصادية في تقريره سنة 2002، وزكّى الحكومة لأن "السلطات منحت أولوية مطلقة لمحاربة الفقر"[82]. وامتدح كبير اقتصاديي البنك الدولي المختص بأفريقية السودان لأنه حقق إحدى قصص النجاح الاقتصادي في أفريقية.

أثـــناء ذلك، ولدى العودة إلى السودان الحقيقي، كان ما يزال هناك استبداد

إسلامي، واستمرت الحرب الأهلية رغم مفاوضات السلام الدائمة، وبقيت الفظائع القديمة تحدث. ولاحظ تقرير "أطباء بلا حدود" سنة 2002 في منطقة غرب النيل الأعلى أن "النزوح المتكرر والقتال المستمر، المقترن مع انعدام الرعاية الطبية والمساعدات الإنسانية، تقتل ببطء شعب المنطقة"[83]. وتم الإعلان أخيراً عن التوصل إلى اتفاق سلام بين الشمال والجنوب سنة 2004، والتوقيع عليه سنة 2005 . وانضم "جون قرنق" إلى حكومة وحدة وطنية، لكنه سرعان ما توفي لاحقاً في حادث تحطم مروحية.

بكل الأحوال، حالما استطاع السودان إنهاء إحدى حروبه الأهلية، احتلت أعمال عنف أخرى عناوين الأخبار سنتي 2004-2005، في إقليم دارفور. وهاجم الجنجويد (ميليشيا عربية) الأفارقة، والذين تمرد البعض منهم ضد التمييز وسوء المعاملة. وفرّ القرويون الأفارقة إلى تشاد. وإذا أخذنا أولئك الذين نزحوا ضمن دارفور، سنجد أن 2.5 مليون شخص فقدوا منازلهم وتوفي 400.000، إما على أيدي الجنجويد أو بشكل غير مباشر من الجوع والأمراض في مخيمات اللاجئين الرهيبة[84]. وأرعب الجنجويد المدنيين بإحراقهم للمباني، وقيامهم بعمليات الاغتصاب وتنفيذهم للمذابح[85].

ليس هناك حالياً أي قدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية. وبقي دخل الفرد ثابتاً طوال عقود. وكان سنة 1994 أقل مما كان عليه عند الاستقلال سنة 1956. ولا يعيش 10% من الأطفال السودانيين ليشهدوا عيد ميلادهم الخامس. ويملك واحد فقط من كل واحد وسبعين سودانياً هاتفاً. ويلتحق 28% من الأطفال السودانيين بالمدرسة الثانوية. ورغم أن معظم دول العالم استطاعت إلحاق كل أطفالها بالتعليم الابتدائي، إلا أن أكثر من نصف الأطفال السودانيين بقليل يذهبون إلى المدارس الابتدائية[86]. ويوجد في السودان أربعة ملايين لاجئ داخلي[87]. وقاد التوسع في تصدير النفط من السودان إلى زيادة في دخل الفرد منذ سنة 1994، لكن النفط غالباً ما يكون نقمة على المدى الطويل، كما رأينا من قبل. ورغم كل المشاكل، بقيت المساعدات تتدفق على السودان، ووصل مجموعها إلى 23 مليار دولار بأسعار الدولار اليوم في الفترة 1960-2002.

## استنتاجات

لم يكـــن الـــتدخل الغـــربي في حكـــومات باقي العالم، سواء خلال الحقبة الاستعمارية أو بعد التحرر منها، مفيداً على المدى الطويل. وينبغي أن يتعلم الغرب من تاريخه الاستعماري عندما يطلق العنان لخيالاته الإمبريالية الجديدة. لم يجدِ ذلك نفعاً من قبل، ولن يجدي نفعاً الآن.

## لمحة

# جامعة سوارثمور الغانية*

ولد "باتريك أواه" في غانا سنة 1965. وجاء في زمن كانت تمر فيه غانا بأسوأ أوقاتها. وعندما بلغ السابعة عشرة، كان التدهور الاقتصادي قد وصل إلى الحضيض. وكانت الحكومة العسكرية تدمر الاقتصاد بفرضها قيوداً صارمة على أسعار السلع الاستهلاكية. وكانت والدة "باتريك" بائعة بالجملة تعمل في تجارة السلع الاستهلاكية الأساسية مثل الصابون. وكانت تلك قيود تجعل من سعر الصابون للمستهلك أقل مما تدفعه والدة "باتريك" لموردي تلك المادة.

كان "باتريك" محظوظاً لأنه وجد مخرجاً. ورغم أن عائلته كانت تستطيع تزويده بمائة دولار فقط لتعليمه الجامعي، إلا أنه حصل على منحة للدراسة في سوارثمور، وغادر غانا. وحصل على إجازتين جامعيتين في الهندسة والاقتصاد. ووظفت شركة برمجيات صغيرة "باتريك" بعد تخرجه من سوارثمور مباشرة ضمن كادرها. وكان اسم الشركة مايكروسوفت.

بعد سبع سنوات، أضحى "باتريك" مليونير مايكروسوفت ويتطلع لإيجاد طرق يساعد بها بلده الأم. وقرر أن عليه أولاً الحصول على ماجستير في إدارة الأعمال من بيركلي، ثم عاد إلى غانا ليفتتح جامعة خاصة في أكرا، تدعى "جامعة أشيسي". وأشيسي تعني "البداية" في اللهجة الغانية المحلية. واستثمر "باتريك" رأسماله الخاص، وحصل على المال من زملائه القدامى في مايكروسوفت، وأعطى منحاً مجانية لنصف الدارسين الجدد، وكان هؤلاء شباب أذكياء من عائلات فقيرة. وينتمي 20% من الطلاب إلى عائلات شديدة الفقر. ويدفع النصف الآخر من الطلاب، من العائلات الغنية، أربعة آلاف دولار أميركي كل سنة كرسم تعليم. وبنى "باتريك" مرافق جامعية رائعة تحتوي على حواسب جيدة، شبكات إنترنيت وصفوف دراسية.

قد زرت أشيسي ثلاث مرات، وتأثرت كثيراً بحماسة وذكاء الطلاب. وتوحد المناهج العلمية بين الفنون وعلوم الحاسب والاقتصاد. ويهدف "باتريك أواه" إلى تعليم الطلاب على حل المشاكل، وليس تلقينهم العلوم بشكل روتيني. وأراد بناء "سوارثمور الغانية". ويقول: "نريد تعليم الناس الفكر التحليلي". وكانت إحدى أسعد لحظات حياته عندما أرسل له أحد الطلاب بريداً إلكترونياً يقول فيه: "سيد أواه، أنا أفكر الآن".

كان غياب اهتمام وكالات المساعدات الرسمية بالجامعة مفاجأة كبيرة لـ "باتريك". ويبدو غامضاً أن لا تحظى جامعة سرواشور الغانية، التي أنشأها ويديرها غاني، وتقدم منحاً دراسية لشباب من غرب أفريقية متلهفين لتطوير مهاراتهم، بالدعم من المانحين الغربيين. ورغم أفكار المانحين الرسمية حول "الملكية المحلية" و"المشاركة"، إلا أنني أعرف عدة أمثلة أخرى رفض فيها مجتمع المساعدات مد يد العون لمشاريع قيمة أنشأها ويديرها أفارقة، بما في ذلك جامعة محلية في بروندي (رغم أنه يمول حاليا 88% من إنفاق حكومة الفاسدين التي تدير بروندي)، وبرنامج منح لحاملي شهادة الماجستير يديره أستاذان أفريقيان في التعليم العالي الأميركي.

رغم ذلك، لم يدع "باتريك" نقص التمويل يقف عائقاً في طريقه. والمعنويات عالية بين صفوف كادره. ويقول "باتريك أواه": "أهل أشيمسي فخورون لأنها ستحتل مكاناً مرموقاً في تاريخ غانا".

* هذه اللمحة مقتبسة من مقابلة أجراها الصحفي "ديان مانشان" مع "باتريك أواه".

## لمحة

## الأستاذ "كينغزفيلد" يذهب إلى الهند

يسرد "جاينث كريشنان"، أستاذ كلية "ويليام ميتشل" للقانون في مينيسوتا، قصة تعليم القانون الهندي في وثيقته "الأستاذ "كينغزفيلد" يذهب إلى الهند"[88]. في الخمسينيات، بدأ "صندوق فورد" إنفاق ملايين الدولارات لنشر التعليم القانوني في الهند. وأثار دستور الهند الديمقراطي إعجاب "فورد"، وقرر الصندوق تدريب الهنود على المبادئ القانونية الغربية لنشر ثقافة الاحترام للمؤسسات وحكم القانون. وأرسل فورد عدداً من أساتذة القانون الأميركيين المميزين إلى الهند في محاولة لإنشاء كليات قانونية على الطراز الأميركي في الخمسينيات والستينيات. لكن أساتذة القانون الأميركيين لم يكونوا مستشاري تنمية محترفين، ولهذا قالوا لصندوق فورد إن تلك الفكرة مجنونة. ولم يُترجَم نموذج كليات القانون الأميركية في الهند بعبارة واضحة، ولم تكن على الأرجح ذات تأثير كبير وأدت الانقسامات الطبقية، سياسات المحسوبية على المستويين الوطني والجامعي، وعدم احترام أساتذة وطلبة القانون إلى عدم نجاح تعليم القانون في ذلك الوقت. ولم يفعل أساتذة وطلاب القانون الكثير لكسب الاحترام، مع غيابهم المتكرر وضعف أدائهم الأكاديمي، كما لاحظ كل من المراقبين الأميركيين والهنود. وكان المحامون الذين يزاولون المهنة يأخذون ويدفعون الرشى ويؤخرون القضايا أمام المحاكم لفترات طويلة من أجل زيادة الرسوم إلى أقصى حد. وقال أستاذ القانون في هارفرد "آرثر فون ميرن" إن أغلبية السكان فشلت في احتضان النظام القضائي لأن القوانين في الكتب من أصول غربية وليست محلية. لكن صندوق فورد تابع العمل على المشروع، وقدم هبة كبيرة لكلية القانون في جامعة باناراس-هندو سنة 1964.

قيّم أستاذ قانون أميركي آخر البرنامج في باناراس سنة 1971. وتوصل إلى نتيجة مفادها أنه قد فشل؛ وأن معظم خريجيه لم يعملوا بالمهنة أساساً. وأوقف "صندوق فورد"، لحسن حظه، دعمه لجهود تعليم القانون في الهند بعد سنة 1971. وكان أحد أولئك الذين راقبوا فشل تجربة فورد "ن. ر. مادهافا مينون"، أستاذ قانون هندي مغمور في جامعة دلهي، والذي التقى مستشارين أميركيين في الستينيات. وبعد قضائه سنة في جامعة كولومبيا، أنشأ الأستاذ "مينون" عيادة مساعدة قانونية في دلهي سنة 1971 كطريقة لتزويد طلاب القانون بتجارب من العالم الحقيقي، وتحسين سمعة كليات القانون بين السكان. وبعد عدّة سنوات من التجارب التعليمية

المتفاوتة النجاح، اقترح "مينون" وضع نظام جديد لكليات القانون سنة 1982. واقترح برنامجاً مكثفاً من خمس سنوات يحصل الطالب في نهايته على درجتين جامعيتين في الآداب والقانون وبشكل يضاهي كليات الهندسة والعلوم الطبية في الهند. واقترح مزج ذلك بتجارب عملية في عيادات المساعدة القانونية. وحاول الترويج لفكرته في كل جامعات الهند، لكنها جميعها لم تأخذها على محمل الجد. وفكّر "صندوق فورد" في العرض، لكن نظراً لفشل تجربته السابقة، فضّل عدم التورط مجدداً. ولحسن حظ "مينون"، كان آخرون ضمن المهنة في الهند غير راضين عن حالة التعليم القانوني فيها، وبدأوا الدفاع عن إنشاء كليات قانون مستقلة جديدة. وأخذ حلم "مينون" يتحقق أخيراً، عندما عينه مجلس التعليم في الهند وحكومة كرناتاكا المحلية في 1 أيلول/سبتمبر 1986 عميداً لكلية الهند القانونية الوطنية الجديدة في بنغالور، كرناتاكا. واستفادت الكلية الجديدة من بعض الأفكار الأميركية، مثل استعمال منهج دراسة القضية، لكن "مينون" عمل جاهداً لتكون في معظمها هندية. وحقق الصف الأول نجاحاً كبيراً، وسعى "مينون" للحصول على تمويل لبناء منشآت جديدة بدلاً من مباني الكلية المتداعية في بنغالور. وحصل أخيراً على هبة كبيرة – من "صندوق فورد".

تعد كلية القانون الوطنية اليوم رائدة كليات القانون في الهند، وتتلقى طلبات كثيرة للالتحاق بصفوفها. وعندما احتضنت الهند العولمة، أصبح الطلب على خريجي كلية القانون الوطنية كبيراً في القطاع الخاص. واتسعت الكلية بثبات لتلبية الطلب على خريجيها. ووصل "مينون" إلى سن التقاعد الإجباري سنة 1998، لكن الكلية تستمر في النمو بقوة منذ ذلك الحين. وسرعان ما طلب قادة حكومات محلية هندية أخرى من "مينون" إنشاء كليات حقوق في مقاطعاتهم. وبدأ "مينون" العمل على كلية مشابهة في كلكتا، غرب البنغال. وبالإضافة إلى تلك المقاطعة، أنشأت أربع مقاطعات هندية أخرى كليات تحاكي نموذج كلية "مينون" للقانون. ويترأس الأستاذ "مينون" اليوم الأكاديمية القضائية الوطنية لتدريب القضاة في بداية مسيرتهم المهنية.

علـــى الاســـتثمار الأجـــنبي في القطاعات غير النفطية، فرض الحد الأدنى من الضرائب ورفع كل الرسوم عن الاستيراد. ووقعت وكالة المساعدات الأميركية عقـــداً سنة 2003 مع شركة بيرينغ-بوينت الاستشارية لإنشاء سوق حرة من العـــدم في العـــراق. وأصبح أميركي يدعى "جي هالن"، ويبلغ من العمر أربع وعـــشرين سنة، مسؤولاً عن إطلاق البورصة الجديدة في العراق. وكتب زميل يدعى "سكوت إيرفن"، ويبلغ من العمر واحداً وعشرين سنة، وعمل سابقاً مع "ديـــك تـــشيني"، أنـــه كان "يساعد العراقيين في إدارة مصادر تمويل ووضع ميزانيات قوات الأمن المحلية"[3]. وهذا ما تبدو عليه إعادة الهيكلة البنيوية عندما يكون لديها جيش وبحرية.

اقتـــرح مـــؤرخ هارفرد "نيال فيرغسون" في كتاب له سنة 2001 (واقتبس الاقتراح نفسه في كتاب له سنة 2004) أنه:

> "ينبغي على الولايات المتحدة تخصيص نسبة أكبر من مواردها الضخمة لجعل العالم آمنا للرأسمالية والديمقراطية... الدور المناسب لأميركا الإمبراطورية هو إنشاء تلك المؤسسات حيث لا توجد، وبالقوة العسكرية إذا كان ذلك ضرورياً... إن فرض الديمقراطية على كل "الدول المارقة" في العالم لن يشكل عبئاً على ميزانية الدفاع الأميركية يزيد عن 5٪ من إجمالي الناتج المحلي. وهناك أيضاً نقاش اقتصادي حول ضرورة القيام بذلك، لأن إنشاء حكم القانون في مثل تلك البلاد سيكون له آثار إيجابية طويلة الأمد عندما تزدهر تجارتها وتتسع"[4].

إذا لم يكـــن الجـــيش الأميركـــي يحاول دفع التنمية الاقتصادية، لن أجرؤ كاقتـــصادي علـــى مناقشة التدخلات العسكرية. ولكن حتى في غياب البلاغة الحالية، يعد التدخل العسكري مثالاً لما يناقش هذا الكتاب بضرورة الابتعاد عن القيام به - عمل الغرب في مجتمعات أخرى دون معلومات أو تحمل للمسؤولية. والجـــيش معـــزول عن مصالح الفقراء أكثر من وكالات المساعدات. ولا يقدم الـــناس معلـــومات يمكن الاعتماد عليها تحت تهديد السلاح. ولا يمكن اعتبار القـــوات الغازيـــة وانعدام الاستقرار طريقتين رائعتين لتحقيق مصالح السكان المحلـــيين، كما أن الفقراء في الطرف المتلقي لا يصوّتون فيما إذا كانوا يرغبون بأن يقوم الأميركيون بإنقاذهم. إن المنادين بضرورة التدخل العسكري مخططون حكماً، كما أن الجيوش ليس لديها بحّاثة.

ينبغي أن يحتج الاقتصاديون ضد السياسات العسكرية عندما يوضحون خصوصاً أنه من المستبعد أن تحقق المساعدة الغربية فوائد للفقراء. وخلال الحرب الأهلية في غواتيمالا، قدمت وكالة المساعدات الأميركية معونات لتدريب القادة القرويين لإفساح المجال أمام تمتع القرويين بالمزيد من القوة السياسية. وفي الوقت نفسه، دعمت وكالة الاستخبارات المركزية الحملة العسكرية ضد المتمردين، والتي قمعت نشاط القرويين بحجة محاربة الثوار الماركسيين. ووجدت دراسة لاحقة أن الجيش الغواتيمالي الذي تولت الولايات المتحدة تدريب أفراده قتل ما يزيد عن 750 من القادة القرويين الذين دربتهم الولايات المتحدة.

سيطرح هذا الفصل أسئلة مثل: هل حقق مثل هذا التدخل العسكري الذي روّج له المخططون السلام، الديمقراطية والتنمية؟ هل كان رجالنا صالحين فعلاً؟ استعملُ مزيجاً من التحليل المترابط والدراسات الشاملة لإلقاء الضوء على تلك الأسئلة.

## الحرب الباردة

المثال الذي سيسوقه هذا الفصل لدراسة مثل تلك التدخلات هو الحرب الباردة. وشعر الكثير من الرؤساء الأميركيين بأن عليهم خوض الحرب الباردة في البلاد الفقيرة. وكان كل معارض لنظام يدعمه السوفييت "مقاتل حرية" ينبغي دعمه بالمساعدات العسكرية الأميركية. وقلبت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية أنظمة كانت تعتبرها متعاطفة للغاية مع السوفييت.

أركّز على الحرب الباردة لأن التدخلات قديمة بما فيه الكفاية لإجراء تقييم للعواقب البعيدة المدى. ويغفل أولئك الذين يناقشون التدخلات العسكرية اليوم بأن الحرب الباردة كانت فاسدة. ويرى المدافعون عن التدخل العسكري الغربي اليوم فيه محاولة لإحلال الرأسمالية الديمقراطية. وحاول الأميركيون خلال الحرب الباردة إقناع بلاد العالم الثالث أن الرأسمالية الديمقراطية نظام أفضل من الشيوعية. وفي أيام الحرب الباردة القديمة السيئة الذكر، احتضن الأميركيون بعض الطغاة

# الفصل التاسع

## غزو الفقراء

**عندما تنتشر تجارتنا، ستطوف راية الحرية الكوكب ومسالك المحيطات - تحمل السلع لكل البشر - وستحميها أسلحة الجمهورية. وعندما يحيي الرعد الراية، ستعرف الشعوب المتخلفة أن صوت الحرية يتحدث، من أجلهم... وأن فجر الحضارة يبزغ أخيراً، من أجلهم.**

**عضو مجلس النواب الأميركي "ألفرد بيفردج"، 1898**[1]

تـصبح حقبة الإمبريالية الجديدة التي تحدثنا عنها في الفصل السابق ممكنة فقط في حال توفر عامل مهم آخر في مسعى الغرب لإنقاذ الفقراء - القوة العسكرية. احتل الجيش الأميركي العراق وأفغانستان لنشر الديمقراطية والرأسمالية وإنشاء دول صالحة. وتبرر الإدارة الأميركية تدخلاتها العسكرية بأنها طريقة لتحقيق التنمية كجزء من "الحرب على الإرهاب"، "بناء الدول" أو "تغيير الأنظمة".

في مرحلة ما بعد غزو العراق، اعتمدت سلطة الائتلاف المؤقتة التي تقودها الولايات المتحدة سنة 2003 أحد أقسى أشكال إصلاحات السوق الحرة التي سبق محاولتها في أي مكان. وربط اقتصادي ستانفورد "جون مكميلان" تلك الخطة ببرامج "الفرقعة المدوّية" لبناء الأسواق الحرة التي كانت قد فشلت في البلاد الشيوعية سابقاً. وكتبت *الإيكونومست* سنة 2003 أن سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق تنوي "تحويل اقتصاده بشكل مفاجئ إلى منطقة تجارة حرة فعلية"[2]. وكتب "نعومي كلين" في أيلول/سبتمبر 2004 في مجلة *هاربر* حول محاولة تحويل العراق من لوح فارغ في "السنة صفر" بعد الغزو إلى "مدينة فاضلة حديثة". وأعلن رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة "بول بريمر" عن تسريح خمسمئة ألف جندي وموظف حكومي، تخصيص مئتي مؤسسة حكومية، رفع القيود

كحلفـــاء لهـــم. وفي الحرب على الإرهاب هذه الأيام، يحتضن الأميركيون بعض الطغـــاة كحلفـــاء أيضاً. وتتضمن التدخلات العسكرية الأميركية المختلفة بعض الأشـــخاص أنفـــسهم: مثلاً، كان نائب الرئيس "ديك تشيني" رئيساً لهيئة أركان الرئيس "جيرالد فورد" خلال التدخل العسكري في أنغولا سنة 1975، وكان تأثيره كـــبيراً عـــندما كـــان في مجلس النواب في دعم الكونترا في نيكاراغوا و"جوناس سافيمبي" في أنغولا في الثمانينيات. وكان "جون نغروبونتي" على الخط الأمامي في حـــرب نيكاراغوا عندما كان سفيراً للولايات المتحدة إلى الهندوراس خلال الفترة 1981-85، وســـفير الولايات المتحدة إلى العراق في الفترة 2004-5. وربما تقدم تجـــربة الحـــرب الـــباردة بعض الدروس لما يجري اليوم. وسوف استعرض بإيجاز التدخلات العسكرية الإنسانية اليوم في نهاية الفصل لنرى إذا كانت نتائجها أفضل من تدخلات الحرب الباردة أو لا.

كان للمدافعين عن ضرورة التدخل العسكري الأميركي خلال الحرب الباردة نوايا طيبة. *وكانت* الشيوعية نظاماً اقتصادياً وسياسياً سيئاً. وتدخل السوفييت في الـــبلاد الفقيرة دون وجه حق، مما استدعى تدخلاً أميركياً دون وجه حق بالمقابل. وربمـــا كان التدخل العسكري ضرورياً للتخلص من بعض الحكومات السيئة التي فرضها السوفييت بالقوة.

بكل الأحوال، لم يُظهر حتى المعارضون السياسيون للحكومات السيئة الكثير من الامتنان للغزو الأميركي الذي جاء لإنقاذهم من التخلف. ولن أعلق على مدى أهمية التدخل العسكري آنذاك للأمن الأميركي أو لضرورة الفوز بالحرب الباردة، كمـــا أن لـــيس لدي ما أقوله حول ضرورة التدخلات العسكرية الأميركية اليوم للأمـــن القومي. وسوف أعلق فقط على نتائج تدخلات الحرب الباردة على البلاد الفقـــيرة نفـــسها، والـــتي ربما نستخلص منها بعض العبر حول العواقب المحتملة للتدخلات العسكرية اليوم. وفي ضوء حقيقة أن مسؤولية الرجل الغربي يقيم وزناً للأغنـــياء أكثر من الفقراء، نجد أن تحقيق فوائد طفيفة بالنسبة للغرب تكون كافية لتبرير تكبيد باقي العالم تكاليف طائلة. وسوف تساعدنا القائمة في الجدول 8 على إدراك ذلك.

جدول 8. بعض تدخلات الحرب الباردة

| التدخل | النتائج السلبية | النتيجة الإيجابية للولايات المتحدة |
|---|---|---|
| حرب فيتنام، 1961-1975 | موت 58 ألف أميركي؛ ومازال الشيوعيون يحكمون فيتنام؛ وتعد إحدى أفقر البلاد في العالم؛ موت ملايين الفيتناميين. | انتشار المطاعم الفيتنامية في الولايات المتحدة. |
| كمبوديا، 1970-1973؛ دعم الحاكم العسكري المؤيد لأميركا؛ الغزو والقصف الأميركيين | إبادة الخمير الحمر؛ الغزو الفيتنامي؛ وتعد اليوم إحدى أفقر البلاد فساداً وأكثرها فساداً واضطهاداً لشعبها. | الطعام الكمبودي جيد، أيضاً. |
| تسليح المجاهدين ضد السوفييت في أفغانستان منذ سنة 1979 | حرب أهلية وفوضى عارمة في أفغانستان استمرت بعد الانسحاب السوفييتي؛ عدم استقرار في باكستان؛ دعم المجاهدين السابقين لأولئك الذي نفذوا هجمات 11 أيلول/سبتمبر. | تدربت وكالة الاستخبارات الأميركية متى تحارب المجاهدين بعد 11 أيلول/سبتمبر. |
| دعم وكالة الاستخبارات المركزية لمجموعة في غواتيمالا سنة 1954 | عقود من الحرب الأهلية وفرق الموت؛ وإبادة جماعية ضد السكان الهنود. | انتعش سوق المصنوعات اليدوية الغواتيمالاية في الولايات المتحدة. |
| الحرب الكورية، 1950-1953 | مقتل مليوني كوري في الشمال والجنوب؛ أنتجت دولة شيوعية هي كوريا الشمالية، وهي الوحيدة التي اجتمعت فيها المجاعة وترسانة الأسلحة النووية. | يحمد الأميركيون الرب لأن لديهم حليفاً مثل كوريا الجنوبية! |
| دعم وكالة الاستخبارات الأميركية انقلاباً في إيران سنة 1953 | استبداد الشاه؛ ثورة "الخميني"؛ أزمة الرهائن؛ وما يزال رجال الدين الذين يحكمون إيران يسعون لامتلاك الأسلحة النووية. | أصبح الإيرانيون الماهرون المنفيون متوفرين للعمل في المنظمات الدولية التي تديرها الولايات المتحدة. |
| دعم طغاة ليبريا 1945-1985 بمساعدات أجنبية ضخمة مقابل وجود قاعدة عسكرية | وقعت ليبريا بعد سنة 1985 في فوضى شاملة بعد تولي أمير الحرب "تشارلز تايلور" الحكم فيها، والذي غذّى أيضاً الحروب الأهلية | استطاع المبشر التلفزيوني الأميركي "بات روبرتسون" عقد صفقات تجارية مربحة مع السيد "تايلور". |

| التدخل | النتائج السلبية | النتيجة الإيجابية للولايات المتحدة |
|---|---|---|
| أميركية وإذاعة "صوت أميركا". | في سيراليون وساحل العاج. | |
| دعم "هايل سيلاسي" في إثيوبيا ضد الصومال المدعوم سوفييتياً | خلع الجيش "سيلاسي" وتحالف مع السوفييت؛ عقدان من الحرب الأهلية؛ وما تزال إثيوبيا واحدة من أفقر البلاد في العالم. | منحت حفلة موسيقى خيرية لمساعدة إثيوبيا سنة 1985 الحافز لثمانية موسيقيين آخرين لمساعدة أفريقية بعد عشرين سنة. |
| التحول نحو دعم الصومال بعد الدعم السوفييتي لإثيوبيا | دمار إثيوبيا والصومال بسبب الحرب والمجاعة؛ انهيار الدول الصومالية وانتشار الفوضى الشاملة؛ إخفاق التدخل الأميركي تماماً سنة 1994. | كان "سقوط الصقر الأسود" كتاباً وفيلماً رائعين. |
| دعم جيش السلفادور ضد المتمردين الماركسيين في الثمانينيات | حرب أهلية استمرت اثنتي عشرة سنة قتلت 70 ألف شخص؛ قتلت فرق موت الجناحِ اليميني واغتصبت ثواراً خطرين مثل الراهبات الأميركيات الكاثوليكيات. | أصبح اللاجئون من السلفادور مدبري منازل رخيصي الكلفة لربات البيوت اليائسات. |
| دعم الكونترا ضد الساندين المدعوميين سوفييتياً في الثمانينيات. | حرب أهلية في نيكاراغوا وفظائع قام بها كلا الجانبين؛ دمر اليساريون الفاسدون اقتصاد نيكاراغوا. | تم خلع اليساريين الفاسدين سنة 1990، لهذا يوجد الآن يمينيون فاسدون. |
| اغتيال "لومومبا"؛ دعم "موبوتو" الموالي للغرب في زائير | نهب "موبوتو" المليارات؛ انهيار الدولة؛ حرب أهلية مع تدخل كل جيران زائير فعلياً؛ فقر مدقع. | حوافز تنشيطية للمصارف الأميركية والسويسرية. |
| دعم "جوناس سافيمبي" ضد الحكومة الأنغولية المدعومة سوفييتياً سنة 1975 وثانية في الثمانينيات. | فازت الحكومة بأي حال؛ تستمر الحرب الأهلية بعد مغادرة السوفييت والكوبيين وانقطاع المساعدة الأميركية؛ "سافيمبي" أمير حرب متعطش للسلطة؛ تفوق المناجم عدد السكان؛ بؤس شديد اليوم رغم الثروة المعدنية الكبيرة. | لا أستطيع التفكير بأي فائدة. |

دعوني أكون أكثر تنظيماً وأوثّق حالة الرأسمالية الديمقراطية المسالمة التي تتمتع بهـــا تلك البلدان اليوم. ومنذ سنة 2004، كانت البلاد المذكورة في الجدول 8 في أدنى نسبة 15% من قائمة الديمقراطية، وأدنى 18% في احترام حكم القانون، وأدنى 22% في الحـــرية الاقتـــصادية. وإحـــصائياً، كانت محصلات بلاد الحرب البادرة المذكـــورة في الجـــدول 8 المؤسساتية أسوأ بكثير من البلاد النامية في كل المقاييس الستة التي وضعها بحّاثة البنك الدولي سنة 2004: الديمقراطية، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الجودة المنظمة، حكم القانون والفساد.

تـــوجد مشكلة انتقاء فيما يخص تدخلات الحرب البادرة، كما هو الحال مع مناحـــي أخرى من مسؤولية الرجل الغربي. وكانت البلاد التي اختار الأميركيون التدخل فيها خلال الحرب البادرة تعاني من الفوضى أصلاً - كانت تخوض حروباً آنذاك، وتقع أو على وشك الوقوع في قبضة الثورة الشيوعية، أو ربما تكون تعاني من الحرب بكل الأحوال دون حتى التدخل الأميركي. وعلاوة على ذلك، وحيث إن طـــرفي الحرب البادرة تدخلا في الكثير من تلك الحالات، يصبح صعباً تحديد ما إذا كان خطأ الأميركيين أو الشيوعيين فيما آلت إليه تلك البلاد. لكن تذكروا أن الأميركيين يقولون نحن *فزنا* بالحرب البادرة. وأي نصر عندما تكون البلاد الفقيرة التي خاض الأميركيون فيها (وهناك مزاعم بالنيابة عنها) الحرب البادرة ما تزال في حالـــة يرثى لها؟ إن قراءة متأنية للجدول 8 تجعل من الصعب التصديق أن الأمور ستكون *أسوأ* دون التدخل الأميركي.

رغـــم ذلـــك، وأثناء محاولتي الخروج عن القيود الظاهرية لدراسة التدخلات ومحـــصلاتها، تحولت نحو دراسة حالات أخرى بشكل أكثر تفصيلاً لتحديد النتائج التي سببها التدخل الأميركي.

## نيكاراغوا

**أنت... ستعرف كيف تقرأ المرارة في أشعاري...**
**حزني على الذكريات البعيدة وسوء الحظ الأسود...**

**"روبن داريو"، شاعر من نيكاراغوا،**
**قصيدة "مقطوعة حالمة".**

تبنّى كل من اليمين واليسار حرب الكونترا في نيكاراغوا خلال الثمانينيات على أنها أحد إنجازاتهما الكبيرة. وبالنسبة لليمين، أرغم دعم "ريغان" لـ "مقاتلي الحرية" إلى إخراج الساندييين الشيوعيين من السلطة أخيراً، وتحقيق نصر في الأيام الأخيرة من الحرب الباردة. ورأى اليسار نفسه ناجحاً في قطع المساعدة العسكرية لإدارة "ريغان" عن قطّاع الطرق الذين يقتلون القرويين في نيكاراغوا. وسرعان ما انتهت حرب الكونترا في نيكاراغوا بعد قطع المساعدات بفترة وجيزة. وفي نظر اليسار، بقي الوطنيون الأبطال، أو الساندييون، في السلطة إلى أن سلموها طوعاً بعد خسارة الانتخابات. وكان كل من اليسار واليمين محقاً فيما يخص جزءاً من الوضع - يقول اليسار بأنه كان على الولايات المتحدة ألا تتدخل، ويقول اليمين إن الساندييين المدعومين سوفييتياً كانوا سيئين. وبخلاف ذلك، لم يكن لا اليسار الأميركي ولا اليمين مؤهلاً جيداً ليقرر نيابة عن النيكاراغويين ما هو الأفضل بالنسبة لهم - تمنّى اليسار فوز الساندييين، فيما تمنّى اليمين فوز الكونترا. وبقيت نيكاراغوا مبتلية بالمحن التي أجاد وصفها قبل عدّة عقود شاعرها القومي "داريو".

## الحرب الباردة في كويلالي

لم يسمع أحد دعاة التدخل أو الليبراليين في واشنطن بكويلالي من قبل، وهي قرية صغيرة في جبال شمال شرق نيكاراغوا، قرب الحدود مع هندوراس. وخلال الحرب، انفجر لغم أرضي قدمته وكالة الاستخبارات المركزية وزرعته الكونترا بحافلة ركاب في كويلالي. وتوفي سبعة عشر شخصاً: رجلان، امرأتان وخمسة أطفال. وكان أصغر الضحايا سناً طفل يدعى "خوان كارلوس بيرالتا" ويبلغ من العمر أربعة شهور. وقبل الجنازة في كويلالي، أحاط الأقارب بالطاولة التي وضع عليها جثمان "خوان"، ملفوفاً بكفن أبيض. وكانت الزهور تحيط بجسده وشمعة تشتعل أسفل قدميه. و لم يستطع والده الحضور - كان قد توفي عندما انفجر لغم الكونترا الأرضي بالحافلة. و لم تستطع والدة "خوان كارلوس بيرالتا" الحضور أيضاً - تركها الانفجار نفسه في حالة حرجة[5].

لم يكن قتل الأبرياء حادثة. وتحدثت منظمة حقوق الإنسان "أميركاز وتش" في الثمانينيات حول الانتهاكات التي ارتكبها السانديون والكونترا، لكنها أشارت إلى أن الكونترا "تقوم بأعمال إرهابية عمداً" في الأرياف. وتضمنت حملة الإرهاب تلك زرع الألغام الأرضية التي تقدمها لها وكالة الاستخبارات المركزية دون اعتبار لحياة المدنيين. وأراد تنظيم الكونترا أن يدفع القرويين للاعتقاد بأن الساندين كانوا قد فرضوا عليهم الحرب وأنهم غير قادرين على حمايتهم. ولم تكن كل أعمال الكونترا العنيفة بعيدة في الأرياف؛ وكانوا يعدمون مباشرة أي مدني له علاقة بالسانديين، بمن فيهم المعلمون وعمال جني حبوب القهوة.

تضمنت لائحة انتصارات الكونترا العسكرية اجتياح الجمعيات التعاونية في الأرياف بعد أن يقول لهم جواسيسهم إن جنود العدو بعيدون بما فيه الكفاية، وكانوا يطلقون النار من رشاشاتهم على المنازل. ويتذكر "إينز ديلغادو" الهجوم على الجمعية التعاونية في كويلالي في 18 كانون الأول/ديسمبر 1983: "لقي الناس حتفهم عندما نفدت منهم الذخيرة، وذبح الكونترا أعناقهم. وفتحوا النار داخل أحد المنازل وقتلوا الأطفال المختبئين تحت السرير. واقتلعوا عيني طبيب زائر"(6).

كانت الإدارة الأميركية تعرف بالفظائع التي ترتكبها الكونترا، ولكنها بحاجة في الوقت نفسه لهؤلاء القتلة للوقوف في وجه "الخطر المتصاعد" الذي يهدد "أمن الولايات المتحدة"(7). ولم يحدد الرئيس كيف يستطيع ذلك الشعب البالغ تعداده 3.4 مليون نسمة ولا يتعدى دخل الفرد الإجمالي 420 دولاراً سنوياً تهديد أقوى دولة في العالم، رغم أنه ذكر أنهم ربما "يقطعون خطوط الكاريبي البحرية الحيوية لنا" (شيوعيون معدمون يقاتلون طرادات بحرية؟)(8).

كانت عائلة الرضيع "خوان كارلوس بيرالتا" المفجوعة تتعاطف مع جيرانها في كويلالي، عائلة "غاليانو". وخلال الحرب، اعتقل عملاء الأمن الحكوميون التابعون للحكومة الساندية ابن عائلة "غاليانو" البكر المدعو "كاتالينو" من منزل العائلة في كويلالي. ولم يره أحد مجدداً أبداً. ولم يكن هذا الاختفاء الوحيد خلال سنوات

حكم الساندين. واستثمر الساندين، المتأثرين بأفكار اليسار الأميركي والأوروبي، كثيراً في أجهزة الأمن الحكومية، بمساعدة كوبية، سوفييتية وكورية شمالية. وفيما كان لدى الطاغية السابق "سوموزا" حوالى ثلاثمائة شرطي سري، كان لدى الساندين أكثر من ثلاثة آلاف[9].

لم تكن أجهزة الأمن (كان رئيسها يدعو نفسه "لينين سيرنا") تحب عائلة "غاليانو" في كويلالي نظراً لتعاطف الكثير من أفرادها مع الكونترا. وأصبح معظم أفراد العشيرة متعاطفين مع الكونترا بعد اعتقال "فرانشيسكو غاليانو"، الذي قاتل مع الساندين ضد "سوموزا"، من قبل أجهزة الأمن وتعذيبه في سجن معروف باسم لا-بيريرا، وإخصائه بعد أن شاهد مجموعة من محتجزيه يغتصبون زوجته جماعياً. وكان "خوان كارلوس بيرالتا" و"كاتالينو غاليانو" بين 30.865 شخصاً توفوا في نيكاراغوا خلال حرب الكونترا[10].

بخلاف أسطورة اليسار الأميركي بأن الكونترا كانت مرتزقة من صفوف الحرس الوطني السابقين تعمل بإمرة وكالة الاستخبارات المركزية، كان ذلك التنظيم يتمتع بدعم شعبي واسع في الجبال الشمالية الشرقية (رغم العنف الذي مارسوه ضد المدنيين). وبالإضافة إلى ملكية الأرض، كانت مشاكل السكان تتضمن بيع قسري للحبوب والماشية بأسعار رخيصة إلى الحكومة (طريقة جيدة لضمان استمرار تدفق الطعام الرخيص إلى أولئك السكان الأكثر نفوذاً في المدن)، وانتظارهم في طوابير طويلة للحصول على السلع المقننة التي لم تكن متوفرة (علامة أنظمة الاقتصاد السوفييتيّة في كل مكان).

بكل الأحوال، كان اليسار محقاً بأن وكالة الاستخبارات المركزية جعلت وضعاً سيئاً أكثر سوءاً. ولم يكن تزويد مثل تلك التنظيمات بالأسلحة الفتّاكة نعمة على شعب نيكاراغوا. ووفقاً لأحد مؤسسي الكونترا، فقد جعلتهم وكالة الاستخبارات المركزية "قادرين على إحداث ضرر كبير في نيكاراغوا". ودربت وكالة الاستخبارات المركزية الكونترا على "حرب العصابات، تنفيذ عمليات التخريب، التدمير، واستعمال... البنادق الهجومية، الرشاشات، مدافع الهاون، قاذفات القنابل اليدوية، و... الألغام". وحققت وكالة الاستخبارات المركزية ذلك

رغم أن مديرها آنذاك "ويليام كيسي" كان يخطئ بلفظ اسم البلد، ويقول شيئاً قريباً من "نيكاواوا"، مما يثير ضحك معاونه الذي كان يقول له: "لا تستطيع خلع حكومة بلد لا يمكنك لفظ اسمه!" [11].

لم تعكس رؤية الرئيس "رونالد ريغان" لأميركا الوسطى الحقيقة في الجبال: "إذا كانت بقية هذا القرن ستشهد نمواً تدريجياً في أفكار الحرية والديمقراطية، ينبغي أن نتخذ الإجراءات لمساعدة حملة تحقيق الديمقراطية... ومنذ الهجرة الجماعية من مصر، كتب المؤرخون عن أولئك الذين يضحون ويكافحون لنيل الحرية - المقاومة في ثرموبايلي، ثورة سبارتكوس، اجتياح الباستيل، تمرد وارسو خلال الحرب العالمية الثانية[12].

دفع "ريغان" مجلس النواب للموافقة على شن الحرب على الساندين فقط لإيقاف تزويد المقاتلين الماركسيين في السلفادور بالأسلحة. وأقر مجلس النواب حتى تعديلاً (تعديل "بولاند") على فاتورة المعونة السرية التي منعت تقديم المساعدات الأميركية "من أجل خلع حكومة نيكاراغوا". وهكذا منح مجلس النواب المساعدة للكونترا، التي كان هدفها خلع حكومة نيكاراغوا[13].

استمر الكلام المزدوج يصبغ مسألة الكونترا في مجلس النواب الأميركي. وبعد نقاش سياسي مستفيض حول مساعدة الكونترا، توصل مجلس الشيوخ إلى تسوية حول "المساعدة الإنسانية" للكونترا. وكان تعريف المشرعين المبدع لكلمة "إنسانية" يتضمن الشاحنات، المروحيات وجهاز الاتصالات، "طالما أن هذه المعدات لا تُستَعمل لإحداث أضرار جسدية بليغة أو التسبب بالوفاة".

وفقاً للمؤلف "لين هورتون"، الذي كان كتابه الرائع مصدراً للكثير من المعلومات المذكورة عن كويلالي هنا، لم تكن كويلالي مكاناً للمزارع التعاونية. وكان الساندين قد عملوا على توطين القرويين من الجبال للانضمام إلى ميليشيات الدفاع الذاتي المكلفة حماية المزارع التعاونية الساندية في الوديان[14]. وفي 28 تموز/يوليو 1986 ، هاجم أربعون من قوات الكونترا مزرعة تعاونية في وديان أحد الأنهار بعد أن وصلتهم معلومة بأن الجيش بعيد في مهمة. وقتلوا ستة مقيمين، بينهم ثلاثة أطفال، وجرحوا خمسة وعشرين. وفي ردة فعل على هذا النوع من المبادرات الإنسانية، قطع

مجلس النواب أخيراً المعونة عن الكونترا سنة 1987. وكانت أسباب القطع متعلقة بسوء سلوك إدارة "ريغان" في فضيحة إيران-كونترا أكثر منها سوء سلوك الكونترا.

وضع رئيس كوستاريكا "أوسكار أرياس" خطة سلام لنيكاراغوا (بدعم من رؤساء آخرين في أميركا الوسطى)، وتلقى عليها جائزة نوبل للسلام. ووافق الساندينيون، كجزء من الخطة، على إجراء انتخابات ديمقراطية، والتي اعتقدوا مع مراقبين دوليين محايدين أنهم سيفوزون بها.

لكن شعب نيكاراغوا وأهلِ كويلالي لم يكونوا مؤيدين للاشتراكية الطفولية والحرب التي لا تضع أوزارها أبداً. وفي انتخابات 25 شباط/فبراير 1990، حصلت مرشحة المعارضة المتحدة "فيولتا باريوس دي تشامورو"، أرملة شهيد في الصراع ضد "سوموزا"، على 55% من أصوات الناخبين ضد "دانييل أورتيغا" الذي لم يحصل سوى على 41% فقط.

## كويلالي ما بعد الحرب

عادت حوالى خمسمائة عائلة مقاتل سابق في الكونترا وألف عائلة مدنية بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 1990 إلى كويلالي من مخيمهم في هندوراس. وقدمت منظمة الدول الأميركية بعض المساعدة لمقاتلي الكونترا السابقين، مثلِ أواني المطبخ، الأدوات المنزلية، أسطح الزنك ودفعات نقدية من خمسين دولاراً. ووجد مقاتلو الكونترا السابقون البنية التحتية مدمرة وحوالى ثلث الأرض قد أصبحت قاحلة في كويلالي، ويعود سبب ذلك جزئياً إلى ما ارتكبوه هم. وقتلت الحرب 300 شخص من كويلالي، وتركت 900 أرملة ويتيم. وأصبح 185 آخرون معوقين. وفي دراسة أجريت سنة 1991، لم يكن هناك سوى 23% من سكان كويلالي يشربون الحليب بانتظام و 30% منهم يأكلون أي نوع من اللحم، فيما يعيش 70% منهم في منازل مكتظة (حوالى 4 إلى 10 أشخاص ينامون في الغرفة نفسها). وكان أكثر من نصف السكان تقريباً فوق سن العاشرة أميين، ولا يذهب إلى المدارس سوى نصف الأطفال فقط[15].

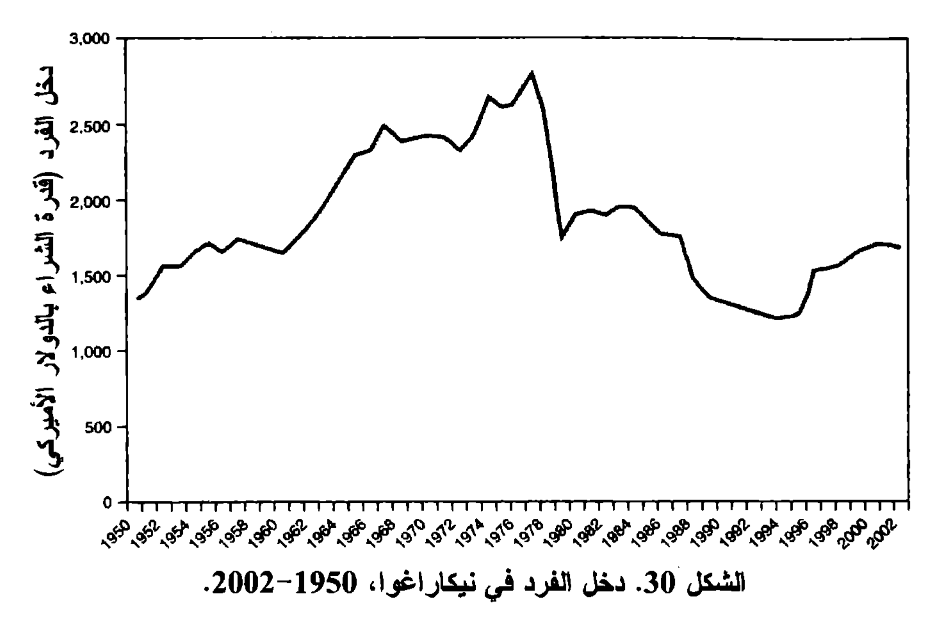
لم تفِ "تشامورو" بوعدها في منح أراضٍ لمقاتلي الكونترا السابقين. ولم تظهر الولايات المتحدة اهتماماً بحل مشكلة حلفائها السابقين. وتولى المقاتلون السابقون،

بطريقتهم الخاصة، زمام الأمور بأيديهم. وفي كويلالي، اجتاحت 25 عائلة لمقاتلي كونترا سابقين أراضي مزرعة بانالي التعاونية في 18 شباط/فبراير 1991، وقالوا إنهم يريدون الحصول على قطع الأرض التي كانت قد وعدتهم بها الحكومة عند تسريح الجنود. وتصدى لهم أعضاء المزرعة التعاونية، وكانت هناك مواجهة بين مجموعتين من الفلاحين المزودين بالسكاكين. ومرت سنوات دون حل للمشكلة، واستمر مقاتلو الكونترا السابقون في احتلالهم للأرض. و لم يستطيعوا الحصول على قروض مصرفية لأنه ليس بحوزتهم سندات ملكية. و لم يحصل أفراد المزرعة التعاونية الذين فقدوا أراضيهم لصالح مقاتلي الكونترا السابقين على أي تعويض[16].

تدل تلك الحادثة على مشكلة الأرض الشائكة على نطاق وطني. وتنافس مالكو الأرض قبل الثورة، أعضاء المزارع التعاونية، مقاتلو الكونترا السابقون، السانديون السابقون، والمضاربون الذين كانوا قد اشتروا الأرض من أي هؤلاء، على قطع الأراضي نفسها. وساهمت حكومة "تشامورو" في تعقيد الأمور أكثر باعتمادها برنامجها الخاص لإصلاح الأراضي. وحمل مقاتلو الكونترا السابقون، السانديون السابقون ومزيج حتى من المجموعتين، السلاح مجدداً في بعض مناطق الريف طلباً للأرض. ولخص صندوق النقد الدولي سنة 2003 ذلك الوضع بأنه "حماية غير مناسبة لحقوق الملكية"[17]. وفي ظل غياب آلية واضحة لتحديد هوية مالك الأرض، لم ينشط الإنتاج الزراعي بقوة بعد تولي الحكومة الجديدة السلطة.

كان النمو الاقتصادي في نيكاراغوا في حقبة ما بعد الثورة ضعيفاً، إلا أنه لم يكن على الأقل كارثياً كما كان أيام الساندين (انظر الشكل 30).

فشلت نيكاراغوا في استعادة عافية اقتصادها رغم المساعدات المالية الكبيرة التي حصلت عليها خلال التسعينيات: وصل حجم المساعدات إلى 40% من دخل نيكاراغوا خلال الفترة 1990-1999. وعرض صندوق النقد والبنك الدوليان ومصرف التنمية الأميركي البينية مرة أخرى مساعدتهم (كانت تلك المؤسسات قد انسحبت في بداية الثمانينيات نظراً للضغوط الأميركية الكبيرة - يشير البنك الدولي إلى حكم الساندين السيء والتدخل الأميركي بـ "الفوضى الاقتصادية والسياسية في الثمانينيات"[18]




**الشكل 30. دخل الفرد في نيكاراغوا، 1950-2002.**

بقيت السياسات في نيكاراغوا تعاني من الفوضى. وكان الشعب في نيكاراغوا يقول في عهد أول رئيسين بعد حكم الساندييين، "فيوليتا تشامورو" و"أرنولدو أليمان": "استغرق الساندييون اثنتي عشرة سنة لجعل "سوموزا" قديساً؛ واستغرق الأمر من "فيوليتا" خمس سنوات فقط لتجعل من الساندييين قديسين؛ ولم يستغرق "أليمان" سوى سنتين فقط ليجعل "فيوليتا" قديسة"[19].

خسر "دانييل أورتيغا" حملتي انتخابات رئاسية أمام "تشامورو". ووضع الرئيس الحالي "إنريكه بولانوس" سلفه "أليمان" في السجن لتورطه في فضائح فساد كبيرة. وقال صندوق النقد الدولي سنة 2003 إن مشكلة نيكاراغوا هي "ضعف الحكم وسيادة القانون" و"عدم فاعلية القطاع الخاص"[20].

يتابع الأميركيون التدخلات الجديدة في الحرب على الإرهاب، إلا أنهم نسوا تماماً الأرض التي وقعت عليها واحدة من أشهر مواجهات الحرب الباردة.

## أنغولا

**كم عدد الموتى في هذه الحرب؟ كم عدد المنازل المهجورة، واللاجئين في البلاد المجاورة، والعائلات المشتتة؟ لماذا؟ عندما أفكر في كل تلك المعاناة، آمال الناس المدمرة والمستقبل الممزق، أشعر بالغضب، الغضب العاجز.**

**الروائي الأنغولي "بيبتيلا"**[21].

عبر "هنري كيسنجر" عن قلقه حول المواجهة بالنيابة التي وقعت في أنغولا في كانـــون الأول/ديـــسمبر 1975، والتي دعم فيها كل من السوفييت والأميركيين حركات مستقلة: "أهتم فعلاً بردة فعل الأفارقة عندما يرون السوفييت ينجحون في تحقيق مرادهم دون أن نفعل شيئاً. وقد يقول الأوروبيون عندها لأنفسهم: "إذا لم يـــستطيعوا الإمساك بلواندا، كيف يستطيعون الدفاع عن أوروبة؟""[22]. ونتج عن مـــثل تلك الأفكار الخيالية حول سمعة أميركا التي تقوم بإنقاذ أفريقية وأوروبة من الشيوعية عقود من الفوضى في أنغولا.

## الرجل الأبيض في التاريخ الأنغولي

تعود علاقة أنغولا المأساوية بمخلّصها الأوروبي إلى زمن بعيد. وكانت لواندا مـــرفأ رقيق للبرتغاليين منذ بداية القرن السادس عشر، قبل وقت طويل من تحولها خـــلال القـــرن العشرين إلى خط مواجهة في الحرب الباردة. وأرسل البرتغاليون النخاسين من لواندا إلى الداخل لشراء الرقيق من الوسطاء الأفارقة، ثم شحن هؤلاء الـــرقيق إلى الـــبرازيل وكوبا. (عاد بعض المنحدرين من هؤلاء الرقيق في كوبا إلى أنغـــولا بعـــد أربع قرون، وكانوا جزءاً من قوة "كاسترو" الاستطلاعية للقتال في الحرب الباردة).

كـــان أول ضحايا البرتغاليين في القرن السادس عشر شعب مبوندو، والذي دعـــم في أواخر القرن العشرين المقاتلين الماركسيين الذين حاربوا طلباً للاستقلال تحـــت رايـــة "الحـــركة الشعبية لتحرير أنغولا". وبحلول القرن الثامن عشر، كان الـــبرتغاليون قد وصلوا إلى سهول أنغولا الداخلية، المسمّاة *بلانالتو*، وبدأوا استعباد شـــعب اوفمبوندو، الذي أضحى فيما بعد قاعدة "الاتحاد الوطني لتحقيق استقلال أنغـــولا الكامـــل"[23]. وكـــان السكان البرتغاليون القلة على الساحل رجالاً في معظمهـــم، ونتج عن ذلك كالعادة عرق مختلط يدعى مستيكو. وفي أواخر القرن التاســـع عشر، كانت مجموعة صغيرة من الأفارقة تذهب إلى مدارس دينية وتتعلم الحـــديث بالـــبرتغالية بطلاقـــة. وكان هؤلاء يدعون *أسيميلادو*. ولعب كل من المستيكو وأسيميلادو دوراً قيادياً في المستعمرة بصفة مسؤولين حكوميين وتجار.

بكل الأحوال، كان قد غير البرتغاليون آراءهم في العشرينيات وقرروا الحد كثيراً من دور الأفارقة في الحكومة، لصالح المستوطنين البرتغاليين. واعتبرت البرتغال، بقيادة الطاغية "أنطونيو سالازار" بين سنتي 1932 و1968، أنغولا جزءاً من أراضيها ما وراء البحار، وقدمت المساعدات لكل مستوطن برتغالي أبيض ينتقل إلى هناك. وقبلت حثالة المجتمع، مثل المدانين السابقين، العرض وأضحوا يدعون *دغريدادو*. وتفسر القيود التي تم فرضها على تطور أسيميلادو ومستيكو الاقتصادي والاجتماعي لصالح دغريدادو سبب قيادة تلك المجموعتين للعصيان المسلح المناهض للاستعمار ضد البرتغاليين. وأنشأت كل من أسيميلادو ومستيكو إلى جانب مجموعة مبوندو العرقية "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا".

قصة شعب اوفمبوندو مع البرتغاليين مختلفة. وقد أدّى تصاعد انتهاكات البيض على أراضي اوفمبوندو في *بلانالتو*، والتي تضمنت استمرار تجارة الرقيق داخل أنغولا، إلى ظهور توترات بين المجموعتين. وكان المستوطنون البيض معجبين *بالبلانالتو* لمناخه المعتدل على ارتفاع ثلاثة إلى ستة آلاف قدم (900 إلى 1800 متر)، والذي دعاه أحد المستوطنين "فصل الربيع الدائم". وأدّى حادث عرضي إلى اندلاع شرارة ثورة اوفمبوندو الواسعة النطاق ضد البرتغاليين سنة 1902. وكان اوفمبوندو يرون أسيميلادو ومستيكو جزءاً من المؤسسة الاستعمارية، وبالتالي جزءاً من العدو. واستطاع البرتغاليون، بالاستفادة من قوات أفريقية موجودة في مناطق أخرى من أنغولا، قمع الثورة في غضون بضعة شهور، وعاقبوا قادة اوفمبوندو بالنفي. وكان أحد أولئك المنفيين المستشار الملكي "ساكيتا سافمبي" الذي أضحى حفيده "جوناس سافمبي" قائداً لاوفمبوندو خلال الحرب الأهلية الأنغولية 1975-2002.

تبادل مستيكو وافمبوندو المواقع بعد ذلك خلال القرن العشرين، وأصبح الأول معادياً للبرتغاليين والثاني خاضعاً لهم. ووافق اوفمبوندو على العمل في مزارع البن التي يمتلكها البيض في أرض مبوندو عندما رفض السكان المحليون ذلك. وازدرى مبوندو، مستيكو وأسيميلادو شعب اوفمبوندو[24].

كان أول قائد للحركة الشعبية لتحرير أنغولا، التي تأسست سنة 1959، "ماريوم دي أندريد" وهو مستيكو مثقف وشاعر. وكان القائد الثاني أسيميلادو وشاعر يدعى "أوغستينو نيتو" الذي أصبح أول رئيس لأنغولا المستقلة سنة 1975. وفي الوقت الذي منحت فيه القوى الأوروبية مستعمرات أفريقية أخرى الاستقلال، أصرت البرتغال على أن تبقى أنغولا مستعمرة. وهكذا أطلقت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا والاتحاد الوطني لتحقيق استقلال أنغولا الكامل حرب عصابات لنيل الاستقلال في الستينيات، والتي بدأت بتمرد سنة 1961.

المفارقة أن أكبر موجة من الاستيطان الأبيض في أنغولا جاءت في آخر خمس وعشرين سنة من وجود المستعمرة، من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال سنة 1975. وجلبت أسعار البن المرتفعة بعد الحرب العالمية الثانية فوائد كبيرة للمستوطنين البيض الجدد، الذين أقاموا المزيد من مزارع البن في الداخل. وبحلول سنة 1975، كان هناك 335.000 أبيض في أنغولا، ما يعادل 5% من السكان. وشكّل البيض معظم مدراء الاقتصاد، المزارعين التجاريين، مالكي الشركات والفنيين[25].

تسبب المستعمر بفوضى عارمة أثناء تفكيك مستوطناته أكثر مما حدث في أي مستعمرة أفريقية أخرى. وبعد مجيء حكومة اشتراكية إلى الحكم في البرتغال سنة 1975، سلم المستعمر السلطة في أنغولا بسرعة إلى أي كان، وترك الحركات التي شنت حرب العصابات تتقاتل فيما بينها. وهربت الجالية البيضاء عائدة إلى البرتغال مما أدى إلى شلل الاقتصاد الأنغولي. ولم تستعد أنغولا عافيتها أبداً نتيجة التأثيرات المضاعفة للحرب الأهلية وهجرة المستوطنين الجماعية.

## الحرب الأهلية 1975

كان عدم اتفاق قادة الفصائل الأنغولية الثلاثة على الاشتراك في السلطة أو إجراء انتخابات عامة السبب المباشر في اندلاع الحرب الأهلية في أنغولا سنة 1975 . وقرر قائد الحركة الشعبية لتحرير أنغولا "أوغستينو نيتو"، وقائد الاتحاد الوطني لتحقيق استقلال أنغولا الكامل "جوناس سافيمبي"، و"هولدن روبيرتو" (الذي قاد

حـــركة تدعى الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا - جندت أعضاءها أساساً من جماعة باكونغو العرقية في الشمال) - الاقتتال للسيطرة على البلاد.

ثلاثة قادة أنغوليين، وثلاثة رعاة بيض. وأصبحت الحرب الأهلية اللاحقة أكثـــر فتكاً بسبب تدخل السوفييت، الأميركيين والجنوب أفريقيين في أنغولا. وزوّد الـــسوفييت الحـــركة الشعبية لتحرير أنغولا بكميات هائلة من الأسلحة. وكـــان رد الفعل الأميركي المعتاد على تدفق الأسلحة السوفييتية تقديم السلاح لكـــل مـــن يقاتل الفئة التي يدعمها السوفييت. ولم يزعج الأميركيين أن أحد أولـــئك المحـــاربين الـــذين تـــدعمهم - "جوناس سافيمبي" - قد سعى بنفسه للحـــصول علـــى دعم الشيوعيين عندما زار أوروبة الشرقية، كوريا الشمالية، فيتـــنام الـــشمالية والـــصين سنة 1965[26]. وبقي في الصين من تموز/يوليو إلى تشرين الثاني/نوفمبر 1965، وتدرب على حرب العصابات هناك مع أحد عشر عضواً آخر في الاتحاد الوطني (عُرفوا لاحقاً باسم "أحد عشر الصين")[27]. وقام لاحقـــاً بإدخـــال بعـــض معـــالم الماوية إلى حركته، وكان أهمها الولاء للقائد وديكتاتورية الطبقة الكادحة. (كان "سافيمبي" يمثل الطبقة الكادحة). وفي رؤية "كيـــسنجر" للعـــالم، كان الدعم الأميركي لـــ "سافيمبي" الماوي سنة 1975 ضـــرورياً لمـــنع "تحول كامل في السياسات الخارجية في بلاد عديدة" بعيداً عن تحالفاتها مع أميركا، والذي سيشكل "تهديداً رئيسياً بمرور الوقت لأمن الولايات المتحدة"[28].

دعمت الدول الشيوعية مثل الصين، رومانيا وكوريا الشمالية أيضاً القائد الأنغـــولي الـــثالث، "هولدن روبيرتو". واعتبر "كيسنجر" رغم ذلك أن الجبهة الـــشعبية لتحريـــر أنغولا بقيادة "روبيرتو" هي "الفصيل الموالي للغرب"، وقرر توجـــيه معظم الدعم السري له[29]. وستختفي الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا من مـــسرح الـــتاريخ بعـــد خسارتها الحرب الأهلية، مع انضمام معظم مناصريها الـــسابقين إلى الحركة الشعبية لتحرير أنغولا. وكان حجم الدعم الذي يقدمه الأميركـــيون لكـــل مـــن الاتحـــاد الوطني والجبهة الشعبية يصل إلى 64 مليون دولار[30]. واعترف رئيس مجموعة عمل أنغولا في وكالة الاستخبارات المركزية

"جون ستوكويل" لاحقاً بموطن ضعف المخطط التقليدي: "كان خطأ البرنامج الفادح نقص المعلومات حول حلفائنا والداخل الأنغولي. وكنا نقوم بعملية سرية كبيرة لدعم حركتي تحرير أنغوليتين اللتين لم نكن نملك عنهما معلومات موثوقة"[31]. وتكهن معاونان متعاقبان لوزير الخارجية الأميركية للشؤون الأفريقية فشل العمل السري في أنغولا؛ وما كان من "كيسنجر" إلا أن عزلهما من منصبيهما[32].

سيطرت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا على العاصمة لواندا في الوقت نفسه الذي انسحبت فيه البرتغال رسمياً في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1975، ولهذا أعلنت نفسها حكومة "شرعية" لأنغولا تقاتل "المتمردين" الذين ينتمون إلى الاتحاد الوطني والجبهة الشعبية لتحرير أنغولا. وصدّقت الكثير من الدول الساذجة حول العالم هذه التمثيلية واعترفت بالحركة الشعبية لتحرير أنغولا على أنها "حكومة أنغولا".

سحبت الصين دعمها للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا حالما تدخلت جنوب أفريقية إلى جانب الفصائل المعارضة للحركة الشعبية لتحرير أنغولا. وغزت جنوب أفريقية أنغولا من ناميبيا في تشرين الأول/أكتوبر 1975 بدعم من الاتحاد الوطني لتحقيق استقلال أنغولا الكامل؛ ودعمت كوبا في وقت مبكر الحركة الشعبية لتحرير أنغولا بإرسال قوات في تشرين الثاني/نوفمبر 1975. وحاولت الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا بشكل يائس الوصول إلى العاصمة قبل الاستقلال، لكن الحركة الشعبية لتحرير أنغولا والقوات الكوبية صدّتها باستعمال قاذفات الصواريخ السوفييتية المعروفة بإسم "أدوات ستالين".

تسربت أنباء عن الدعم الأميركي السري للاتحاد الوطني والجبهة الشعبية أواخر سنة 1975، مما حض مجلس النواب على إقرار قانون يمنع تقديم المساعدات العسكرية الأميركية للفصائل السياسية الأنغولية (تعديل "كلارك"). ولم يكن الأفريقيون الجنوبيون راغبين بتحمل عبء دعم الاتحاد الوطني وحدهم، ولهذا انسحبوا[33]. وخسر الاتحاد الوطني الحرب الأهلية سنة 1975 وانسحب إلى قواعد اوفمبوندو الريفية، ليقاتل في يوم آخر.

المصدر الرئيسي لأسلحة الاتحاد الوطني كان الكتلة الشيوعية السابقة، التي باعت ما يفيض عن حاجتها بعد نهاية الحرب الباردة.

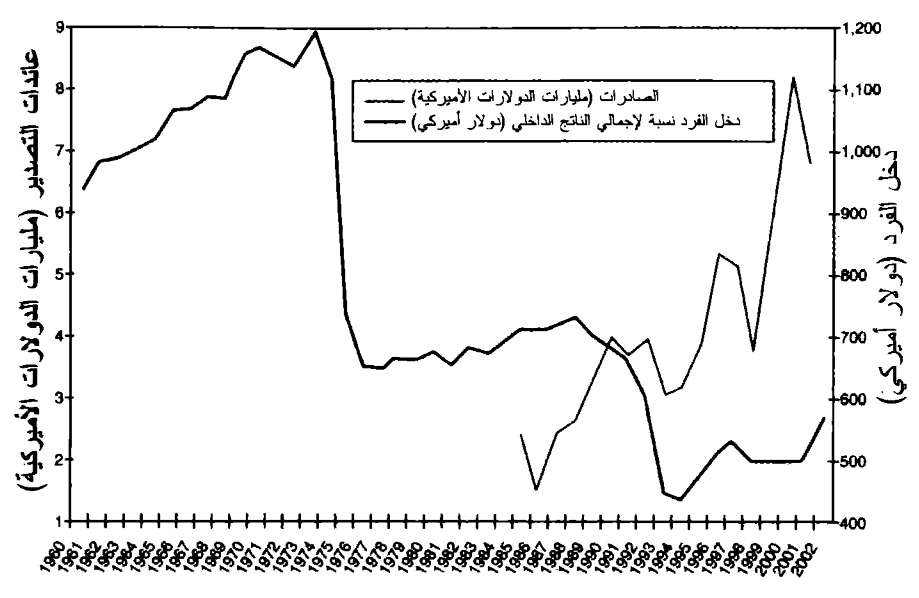
تتابعت فصول الحرب الأهلية، وأدت إلى مقتل 750.000 أنغولي (7% من السكان) وتشريد 4.1 مليون شخص[43]. وحل السلام في أنغولا أخيراً بعد وقت طويل من توقف الغرب عن الاهتمام بها، عندما قتلت قوات الحركة الشعبية في المعركة ذلك البطل الحقيقي من زماننا "جوناس سافيمبي" في 22 شباط/فبراير 2002.

ترك مزيج التدخل الخارجي، سوء الإدارة الداخلية والحرب الأهلية الاقتصاد الأنغولي على عمق ستة أقدام (180سم)تحت الأرض مع "جوناس سافيمبي". ولم تساعد حتى الطفرة في عائدات التصدير نظراً للاكتشافات النفطية الجديدة في استعادة الاقتصاد لعافيته (انظر الشكل 31). وساهم اعتماد الحركة الشعبية لتحرير أنغولا للتخطيط المركزي السوفييتي في وقوع الكارثة.

تعتمد أنغولا اليوم على المساعدات الغذائية، ولا تصدر أي شيء تقريباً عدا النفط (تستخرجه الشركات الغربية نيابة عن الحكومة؛ وخلال الحرب الأهلية، دافعت القوات الكوبية عن آبار شركات النفط الأميركية ضد هجمات متمردي الاتحاد الوطني المدعوم أميركياً). ولم تنعم عواصم الأقاليم بالكهرباء لعشر سنوات أو تزيد[44]. ويموت 26% من الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة، وهو ثالث أعلى معدل في العالم[45]. وأصاب الإيدز 5.5% من السكان البالغين، وهو ينتشر بسرعة[46].

## بناء الدول في الأميركيتين

تتجسد تجربة سابقة في أهمية الحرب الباردة في الجهود الأميركية لإرساء الاستقرار في الجمهوريات المتمردة في الأميركيتين. وتدخلت الولايات المتحدة عسكرياً بشكل مباشر في المكسيك، الكاريبي وأميركا الوسطى لنشر الديمقراطية والأسواق الحرة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وبعد قصف فيراكروز بالقنابل خلال الثورة المكسيكية سنة 1916، قال "ودرو ويلسون": "كانت قد ذهبت الولايات المتحدة إلى المكسيك خدمة للبشرية"[47].




**الشكل 31. أنغولا: دخل الفرد وعائدات التصدير.**

تعد هايتي مثالاً صارخاً آخر على ذلك. ويناقش الفصل 4 كيف ترك ميراث الرقيق انقساماً حاداً بين الخلاسيين والسود في هايتي، وساهم في عدم استقرار السياسات الهايتية إلى الأبد. وخلال القرن التاسع عشر، دعا الطرفان جهات خارجية للتدخل لمساعدتهما في التغلب على المنافسين. وكان الأميركيون، البريطانيون والألمان متلهفين دائماً للتدخل بأي طريقة كانت لحماية مصالح مواطنيهم التجارية. ولاحظ المؤرخ "هانز شميدت" أن: "سفن البحرية الأميركية زارت الموانئ الهايتية لـ "حماية حياة وأملاك الأميركيين" في السنوات 1857، 1859، 1868، 1869، 1876، 1888، 1892، 1902، 1903، 1904، 1905، 1906، 1907، 1908، 1909، 1911، 1912 و1913"[48].

وأخيراً، احتلت الولايات المتحدة المتعبة من كل تلك الرحلات هايتي من سنة 1915 إلى 1934. وكان أسياد الاستعمار الثاني في هايتي وفقاً لقائد الدرك "سميدلي بوتلر": "أوصياء على ممتلكات كبيرة... وكان الهايتيون تحت وصايتنا ونسعى لتطوير ممتلكات منتجة ثرية لهم"[49]. وكان موقف الرعاية هذا متناقضاً مع الوقائع، ويشير أحد الصحفيين مثلاً إلى أن النخبة الهايتية الخلاسية كانت "أعلى ثقافياً بكثير

## "جوناس سافيمبي" وعقيدة "ريغان"

بـــرزت أنغـــولا مجـــدداً خلال الحرب الباردة بعد أن أصبح "ريغان" رئيساً للـــولايات المـــتحدة وقـــرر تقديم المساعدة للمتمردين الذين يقاتلون الأنظمة التي يدعمها السوفييت (عقيدة "ريغان"). وقال مبعوث "ريغان" إلى أفريقية، "تشيستر كروكر"، إن المساعدة المقدمة لـــ "سافيمبي" "ستكون النسخة الأفريقية عن رسالة "عودة أميركا" برئاسة "ريغان""[34]. ووفقاً لمخطط الحرب الباردة هذا، كان تزويد "سافيمبي" والاتحاد الوطني بالألغام الأرضية يمثل "أهمية خاصة" لأنه يمنح الأميركيين "مكاناً يستطيعون انطلاقاً منه تحقيق النصر، نصر معنوي"[35].

قـــدمت إدارة "ريغان"، في واحدة من أغرب حلقات الحرب الباردة، الدعم لمنظمة تدعى "الديمقراطية الدولية" التي جمعت الكونترا في نيكاراغوا، الاتحاد الوطني لتحقيق استقلال أنغولا الكامل، المجاهدين الإسلاميين في أفغانستان والمتمردين ضد الحكـــومة في كمـــبوديا[36]. والتقى ممثلون عن تلك الجماعات المختلفة في جامبا، قاعدة "سافيمبي" في أنغولا، خلال صيف 1985. وكان افتقار تلك الجماعات إلى الديمقراطية أكثر بروزاً مع التنظيم الكمبودي الذي كان قد تحالف مع الخمير الحمر - مـــرتكبي جـــرائم الإبـــادة الجماعـــية - لقتال النظام الكمبودي الذي تدعمه فيتنام[37]. ولم يكن ممكناً إطلاق صفة الديمقراطية على الجماعات الأخرى، أيضاً. وقال "ريغان" عن "الديمقراطية الدولية" سنة 1988: "هناك شيء في روحنا وتاريخنا يجعلـــنا نقـــول إن تلـــك معاركـــنا وإن أولـــئك الـــذين يقاومون هم أشقاؤنا وشقيقاتنا"[38].

عمـــل "سافيمبي" للديمقراطية بقدر ما عملت "باريس هيلتون" للعفة. وكان ملطخاً بالأحداث الموثقة الآتية: (1) قتل المعارضين، ويتضمن ذلك حرق زوجين وأطفالهمـــا الـــثلاثة حتى الموت؛ (2) اختطاف عمال الإغاثة الأجانب ليتخذهم رهائن؛ (3) استعمال التجويع كسلاح حرب، مثل الهجوم على قافلات اليونيسيف وخدمات الإغاثة الكاثوليكية التي تنقل الطعام للضحايا الجائعين؛ و(4) إنشاء نظام التبعية العمياء وطلب الطاعة الكاملة للـــ "أو ميس فيلهو" (الأعلى رتبة)[39].

وصف "جان كيرباتريك"، ممثل "ريغان" في الأمم المتحدة في 1 شباط/فبراير 1986، "سافيمبي" بأنه: "أحد الأبطال الحقيقيين القلائل في زمننا". واستقبل "رونالد ريغان" سافيمبي في البيت الأبيض سنة 1986، وقال إن الدعم الأميركي سيمكّن الاتحاد الوطني من تحقيق "نصر يذهل العالم، ويحصل على تعاطف ومساعدة كبيرين من الدول الأخرى لأولئك الذين يحاربون من أجل الحرية"[40].

دفعت إدارة "ريغان" مجلس النواب إلى إلغاء "تعديل كلارك"، مما سمح بتدفق المساعدات العسكرية إلى أمراء الحرب في أنغولا. وفسر "تشيستر كروكر" الدافع: "غيّر الإلغاء التوازن الذي نواجهه. وسيرسل إشارة – مفيدة – إلى موسكو، هافانا ولواندا بأن لدينا خيارات إذا استمروا في الاستفادة من دبلوماسيتنا كغطاء لتحقيق أهداف عسكرية أحادية الجانب. ونستطيع الآن التهديد برفع الثمن. ولدينا الآن القاعدة للحصول على حصتنا الخاصة بنا"[41]. واعترف "كروكر" لاحقاً بأن ثمن حصتنا الخاصة بنا كان "تدمير أنغولا"، ومقتل "حوالى 350.000 أنغولي". لكن الأنغوليين لا يصوّتون في الانتخابات الأميركية.

وأعلن "كروكر" النصر عندما وقعت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا والاتحاد الوطني لتحقيق استقلال أنغولا الكامل اتفاقية سلام في 31 أيار/مايو 1991: "كنت أعرف بأننا نحتفل بانتهاء حقبة. ويستطيع الأنغوليون الآن تحديد مصيرهم بعد قرون من الهيمنة الأجنبية، والتعايش مع تركات أجنبية ونزاعات أجنبية"[42].

## الحرب حتى الموت

خلّفت التركات الأجنبية في أنغولا آثارها لمدة أطول من نعي "كروكر" لها السابق لأوانه. وظهرت عادة الأميركيين مجدداً في عدم التنظيف وراءهم. وسرعان ما خرق صنيعتهم "سافيمبي" اتفاقية السلام بعد أن خسر الانتخابات لصالح الحركة الشعبية.

استمرت الحرب الأهلية التي غذتها الحرب الباردة بعد انتهاء الأخيرة بعقد من الزمن. وحصل الاتحاد الوطني على مصدر تمويل جديد بالاستيلاء على مناجم الماس، والتي استعمل عائداتها لشراء السلاح من السوق السوداء. والمفارقة أن

تـــدخلات الحـــرب الباردة، عدا العديد من المشاكل نفسها التي ترافق المساعدات الخارجـــية التقلـــيدية. وفيما يفترض النقاش حول أموال المساعدات وجود بعض المخططـــين الذين يعرفون كل شيء والذين يستطيعون إدخال الإصلاحات التقنية المناســـبة في المكان المناسب، يفترض النقاش حول التدخل الإنساني قوة عسكرية تعـــرف كـــل شيء وتأتي من الخارج. وقد أظهرت المآسي الثلاث لقوات حفظ الـــسلام التابعة للأمم المتحدة في البوسنة، الصومال ورواندا في التسعينيات أن مثل تلك القوة لا وجود لها أصلاً. ولم يستطع نظام حفظ السلام (ما زال قائماً اليوم) اتخاذ قرارات صحيحة حول كيفية وشكل التدخل.

انحـــرفت التدخلات الإنسانية الجديدة، مثل تدخلات الحرب الباردة، لتخدم مـــصالح الغـــرب عوضاً عن المستفيدين المحتملين في باقي العالم. ولعب الفرنسيون (المـــندفعين بمـــصالحهم الاستراتيجية للحفاظ على منطقة نفوذ فرنسية في أفريقية الوسطى، التي يهددها المتمردون التوتسي الناطقون بالإنكليزية)[60] دوراً مخجلاً في روانـــدا، وشـــحنوا السلاح إلى المتطرفين الهوتو حتى بعد بدء المذبحة الجماعية في نيسان/أبريل 1994. وأخلى الفرنسيون في نيسان/أبريل 1994 من كيغالي موظفي سفارتهم ومواطنيهم، وبعض حلفائهم من نخبة الهوتو وحتى كلب السفارة، لكنهم تركوا موظفي السفارة من التوتسي ليواجهوا قدرهم المحتوم[61]. وتجنب "كلينتون" القـــيام بتدخل عسكري أميركي أو حتى تحت غطاء الأمم المتحدة في رواندا سنة 1994 خضوعاً لمنتقدي "بناء الدول" من الجناح اليميني، ولكن بعد عدة سنوات، وعندما أصبحت تلك النظرية مفيدة لتبرير احتلال أفغانستان والعراق، قرر اليمين أنه يجب "بناء الدول" بالمحصلة. وأملت المصالح الاستراتيجية أيضاً على قوات حفظ الـــسلام الدولية تفادي الإصابات بين صفوفها حتى إذا كان هذا يعني زيادة عدد الخسائر في أرواح السكان المدنيين بنسب كبيرة، وهو وضع وصفه المؤلف "ألكس دي وال" بأنـــه "حـــصانة إنـــسانية"[62]. وكان الغضب الصومالي العارم الذي استهدف قوات الأمم المتحدة/الولايات المتحدة سنة 1993، والذي ظهر في كتاب وفـــيلم بعنوان "سقوط الصقر الأسود"، على علاقة مباشرة بالحصانة الإنسانية التي كانت قد قتلت الكثير من المدنيين.

يعـــاني المـــنادون بضرورة التدخل، مثل أولئك الذين نادوا بالتدخل أيام الحـــرب الـــباردة ومثل جهود المخططين في كل مكان، من الجهل بالأوضاع المحلـــية. وتألف الفريق الذي أرسلته الأمم المتحدة لاستكشاف إمكانية إرسال قـــوات حفـــظ سلام إلى يوغسلافيا السابقة سنة 1991 من "رجلين في مركبة جيب" لا يمتلك أي منهما خبرة بيوغسلافيا[63]. وكان مخططو الأمم المتحدة في نيويورك يزورون تقارير عن الحالة الميدانية في رواندا بتعابير مسبقة مثل "حرب أهلـــية" أو "فوضـــى عنـــيفة"، ويعارضون التدخل بعدم تقديم الدليل على أن المتطرفين الهوتو يعدّون العدة لتنظيم حملة إبادة بحق التوتسي. وعلى النقيض من ذلـــك، دفعت صور المسلحين وضحايا المجاعة الرهيبة في الصومال نحو التدخل، ممـــا ســـاهم في صب الزيت على النار (طلب أحد الإعلاميين التلفزيونيين من عامل إغاثة أن يقوم "باختيار الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية لتصويرهم) وتجاهل بشكل قاتل تعقيد السياسات القبلية[64].

واجهت قوات حفظ السلام مشكلة أسوأ من المساعدات الخارجية في التعامل مـــع قطّاع الطرق. وانتقل المنادون بضرورة التدخل من متطرف إلى آخر. وكان عليهم إما (1) الوقوف على الحياد بين الحكومة ومعارضيها (يعملون فقط بموافقة كلا الطرفين) أو (2) فرض التغيير (أو إقصاء) بعض الحكومات الفاسدة. ولا تبدو هـــذه التقلبات مرتبطة بالوقائع على الأرض. وهكذا، التزمت قوات حفظ السلام مبدأ موافقة كلا الطرفين في البوسنة عندما كان الصرب يقتلون ويغتصبون المدنيين، ثم قاتلـــت ضـــد فصيل "عيديد" في الصومال عندما كانت الفصائل كلها تستحق التوبيخ على قدم المساواة، ثم التزمت الحياد لمدة طويلة في رواندا بين حكومة الهوتو التي نفذت المجازر الجماعية والضحايا التوتسي (سياسة وصفها مندوب تشيكيا في مجلـــس أمن الأمم المتحدة في ذلك الوقت بأنها "مثل الرغبة بأن يتوصل "هتلر" إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع اليهود) [65].

عـــانى الـــتدخل الدولي أيضاً من نظام المسؤولية الجماعية نفسه الذي أصاب المـــساعدات الخارجـــية. وربما تقوم قوات حفظ السلام بمهمات جيدة، لكن من ســـيتحمل مسؤولية نجاحها أو فشلها؟ وعندما تسوء الأمور كثيراً، كما حدث في

من ضابط الجيش أو البحرية وزوجته، وأن الأميركي الزائر ينبغي أن يشعر بالخجل من ممثلي بلده"[50]. لكن الهايتيين اتحدوا مجدداً في المقاومة ضد الغزاة الأجانب، وغادر الأميركيون أراضيهم سنة 1934.

ترك الأميركيون خلفهم جيشاً هايتياً حديث التدريب - الحرس - مع جنود سود فيما كان معظم الضباط خلاسيين. وهيمن الخلاسيون على الشؤون السياسية حتى سنة 1946، عندما انتفضت أغلبية الحرس السوداء برؤية جديدة لنفوذ وسلطة السود مثّلتها حركة *نواريست*. وبعد فترة أخرى من عدم الاستقرار السياسي، تغلب قائد في حركة نواريست هو "فرانسوا دوفاليه" على خصمه الخلاسي في انتخابات سنة 1957[51]. وحكم "دوك دوفاليه" الأب حتى مماته سنة 1971، وتولى ابنه "دوك" الحكم من بعده لغاية سنة 1986.

بعد سقوط عائلة "دوفاليه"، حاول قادة عسكريون منع مجيء "جان-برتران أريستيد" إلى السلطة، والذي نجح أخيراً في انتخابات الرئاسة سنة 1990. وأعاد تدخل عسكري أميركي آخر سنة 1994 "أريستيد" إلى السلطة بعد انقلاب أطاح به.

كان الاحتلال الأميركي الثاني لهايتي أقل طموحاً من الأول، وأخذ بالاعتبار أكثر من أي شيء آخر تفادي وقوع إصابات بين الأميركيين. وأشار الكاتب "بوب شاكوكيس" إلى أن فكرة الغزو لحماية الجنود الغزاة من أولئك الذين يغزونهم جديدة بالكامل[52].

بعد أن أنفقت الولايات المتحدة ملياري دولار لإعادة "أريستيد" إلى السلطة[53]، أضعف الدعم الأميركي الفترة الرئاسية الثانية له. وحول وزراء حكومة "أريستيد" أموال المساعدات إلى إيرادات فاسدة، كما فعل الكثير من أسلافهم. وصنف البنك الدولي هايتي سنة 2002 في المركز الثاني على لائحة الأكثر فساداً والتي تضم 195 بلداً[54]. وبعد تمرد مسلح في شباط/فبراير 2004، انتقل "أريستيد" بالطريقة الهايتية التقليدية إلى المنفى.

لم تكن طائرة "أريستيد" قد غادرت الأجواء بعد عندما دعا البنك الدولي المانحين إلى الاجتماع. وأعلن البنك عن التوصل إلى "إطار تعاون مشترك مؤقت

بـــين الحكومة والمانحين المتعددين"[55]، ثم توصل إلى نتيجة في تموز/يوليو 2004 أن هايتي آنذاك "جاهزة لتلقي حاجات التنمية العاجلة والمتوسطة المدى"[56]. ونقلت *الإيكونومـــست* في حزيــران/يونـــيو 2005 عن أشخاص أقرب إلى الواقع، مثل الدبلوماســيين في بـــورت-أو-برنس، قولهم إن هايتي بلد على حافة "الانهيار". وصنّفت مجلة *فورن بوليسي* (السياسة الخارجية) هايتي في آب/أغسطس 2005 بأنها دولـــة منهارة، ووضعتها في مرتبة بعد أفغانستان، كوريا الشمالية وزيمبابوي[57]. وقد فشلت سنوات التدخل العسكري الطويلة في تقديم أي شيء إيجابي لهايتي.

فـــيما يخص نشر الديمقراطية، تقول إحدى الدراسات حول السجل التاريخي لنظـــرية بـــناء الدول الأميركية أنها لا تجدي نفعاً. وحلل الباحثان "منكسين بي" و"سارا كاسبر" من معهد كارنيجي للسلام العالمي ست عشرة محاولة أميركية لبناء الـــدول خـــلال القرن الماضي[58]. ولم تكن سوى أربعة منها ديمقراطية بعد عشر ســـنوات على مغادرة القوات العسكرية الأميركية لها – اليابان وألمانيا بعد الهزيمة الكبيرة والاحتلال في الحرب العالمية الثانية، وغرينادا الصغيرة (1983) وبنما (1989). وبالإضـــافة إلى تلك الدول المذكورة آنفاً، تتضمن قائمة كوارث تدخلات القرن العـــشرين الطويلة كوبا (1898–1902، 1906–1909، 1917–1922)، جمهورية الدومينـــيكان (1916–1924، 1956–1966)، نيكاراغوا (1909–1933) وبنما (1903–1936).

## تعزيز السلام

مـــاذا عن التدخلات العسكرية "الإنسانية" اليوم لإحلال السلام، الديمقراطية والازدهـــار في باقي العالم؟ ولن أستعرضها بالتفصيل لأن الأحداث ما تزال قريبة للحكم بشكل مناسب على تأثيراتها البعيدة المدى على باقي العالم. بأي حال، قام مؤلفـــون آخـــرون بتغطية التدخل الإنساني بشكل جيد (أوصي خصوصاً بقراءة كتاب "ديفيد ريف" المنشور سنة 2002 بعنوان "سرير من أجل الليل: الإنسانية في الأزمـــة"). وســـوف أستعرض بإيجاز كيف أن مبدأ التدخل الجديد (أو ما تدعوه الإدارة الأميركـــية الآن "تعزيز السلام")[59] يحفل بالكثير من الأخطاء التي رافقت

الإبـــادة الجماعية في رواندا، تلقي الأمم المتحدة باللائمة على القوى الغربية، فيما تلـــوم القوى الغربية الأمم المتحدة وتتبادل الاتهامات فيما بينها. ويستعمل "إقبال رضا"، مساعد أمين عام الأمم المتحدة لمهمات حفظ السلام وقت حدوث الإبادة الجماعية في رواندا، الفعل المبني للمجهول بطريقة دبلوماسية ليشير إلى أن "الأخطاء وقعـــت" لكن لا أحد اقترفها. واستعمل "رضا" أيضاً عذر البيروقراطيين التقليدي "هذا ليس عملي": "لم نكن مفوضين باستباق ومنع الإبادة الجماعية"[66]. ولا أحد يدفـــع ثمن الأخطاء. وبعد الإشراف على كوارث مثل رواندا، تبوأ قسم مهمات حفـــظ السلام في الأمم المتحدة قيادة المنظمة عندما أصبح "كوفي عنان" (الرئيس السابق لقسم حفظ السلام) أميناً عاماً[67].

تعاني التدخلات من الافتراض القائل بأن الغرب وحده يستطيع منع السكان المحلـــيين مـــن قـــتل بعضهم البعض. ولاحظ عالم السياسة في ستانفورد "جيريمي وينـــستن" أن الـــسلام يعقـــب الحرب عادة بسبب انتصار أحد الأطراف بشكل حاســـم، وليس نتيجة تسويات يتفاوض عليها الدخلاء. الفرضية بسيطة: يستطيع المنتـــصرون عـــسكرياً تـــشكيل حكومة أكثر استقراراً، فيما لا يبدو ائتلاف من الخصوم الحاليين يفرضه مخططون دخلاء مستقراً. وحسب "وينستن" الفترة اللازمة لـــضمان سلام مستقر، ووجد أنها لا تقل عن عشر سنوات دون استئناف الحرب. و لم تتجاوز الفترة التي استقر بها السلام الناتج عن تدخلات الأمم المتحدة ربع تلك المـــدة. واســـتغرق اســـتقرار السلام دون تدخل الأمم المتحدة نصف تلك المدة تقريباً[68].

رعى "المجتمع الدولي" أربع عشرة جولة محادثات سلام في الصومال منذ انهيار الحكـــومة سنة 1991، هذا فضلاً عن التدخل العسكري الأممي/الأميركي الفاشل. وفي الـــوقت نفسه، تمتعت جمهورية أرض الصومال الانفصالية في شمال الصومال بالسلام، والنمو الاقتصادي والانتخابات الديمقراطية خلال الفترة ذاتها دون تدخل خارجي، مساعدات خارجية أو حتى اعتراف دولي. ويوجد منتصرون عسكريون سيئون إضافة إلى الجيدين منهم، لكن القادة المحليين يستطيعون إحصائياً التوصل إلى سلام بينهم دون تدخل خارجي.

لا يؤثر مثل هذا المفهوم العام كثيراً في المنادين بضرورة التدخل والمفرطين في الثقة بأنفسهم. وقد أصدر البنك الدولي سنة 2003 تقريراً يدعي فيه بأن "فهمنا الجديد لأسباب ونتائج الحروب الأهلية يقدم لنا قاعدة انطلاق للعمل الدولي... يستطيع العمل الدولي... تجنيب الناس المعاناة، تحفيز محاربة الفقر والمساعدة في حماية الناس حول العالم من... تهريب المخدرات، الأوبئة والإرهاب". ومع ميل المخططين لاعتماد مؤهلات دقيقة، يقول التقرير إن قوات حفظ السلام العسكرية التي يقودها الغرب، الإصلاحات المستندة إلى النصيحة الغربية، والمساعدات الغربية تستطيع خفض خطر الحرب الأهلية في الاقتصاديات الفقيرة إلى النصف، من 44% إلى 22%[69].

هناك التقاء غريب بين المحافظين الجدد في اليمين الذين يدعمون "تغيير الأنظمة" والخيّرين في اليسار الذين يدعون إلى التدخل العسكري عندما تحتل مسألة حقوق الإنسان العناوين البارزة في ذلك الوقت. وكما يلاحظ "ديفيد ريف"، فإن هذا المنطق يتطلب "حروباً لا تنتهي من الإيثار" نظراً لاستمرار خروقات حقوق الإنسان[70]. ويعد هذا مجالاً آخر يتم فيه استبدال أهداف المخططين الطوباوية – السلام العالمي، الديمقراطية، حقوق الإنسان والرخاء – بواجبات متواضعة يمكن للبحّاثة القيام بها بشكل أفضل، مثل إنقاذ مدنيين أبرياء من هجمات فتّاكة.

ينتج عن سجلات ما قبل الحرب الباردة وأثناءها وبعدها حول التدخل العسكري لتحقيق أهداف طموحة في التنمية السياسية والاقتصادية ظهور عبرة تحذيرية – لا تفعلوا. وربما لا ينبغي أن يقول المرء بتاتاً أبداً، لكن يجب أن يتعلم من التاريخ أن خطأ الغرب كان القيام بالكثير من التدخلات العسكرية سابقاً، والتي ينبغي أن تصبح قليلة جداً.

## "سيلفيا"

"سيلفيا نيالا زينغا" من هوامبو في أنغولا ليست محظوظة. لم تعد والدها "ديوفينا تشينيما" تستطيع المشي منذ بترت قذيفة هاون قدمها اليسرى في الحرب الأهلية الأنغولية. وتوفي والدها في القتال أواخر سنة 1992، بعد أن حمل "سافيمبي"

الـــسلاح مجدداً إثر خسارته الانتخابات. وشقيقها الأكبر "ألبرتو" مفقود منذ قيام متمردي الاتحاد الوطني لتحقيق استقلال أنغولا الكامل بحصار هوامبو في 8 كانون الثاني/يناير 1993. وكان الطعام الوحيد الذي تناولته العائلة لفترات طويلة حبوب الذرة التي يقدمها الصليب الأحمر. وعمر "سيلفيا" سنتين[71].

أفضل قاعدة لكل المساعدين الغربيين هو: أولاً، لا تسببوا أضراراً للآخرين.

لمحة

## كيميائي إلى الفقراء

يعاني 39% من الأوغنديين من سوء التغذية. ويسبب سوء التغذية عند الأطفال الإرهاق، الفتور، ضعف المناعة ضد الأمراض، تورم اللثة، تسوس الأسنان، آلام المفاصل، بطء النمو وعدم التركيز في المدرسة. وتضع الحامل التي تعاني من سوء التغذية على الأرجح طفلاً ينقص وزنه عن المعدل الطبيعي، والذي لا يمتلك فرصة كبيرة للحياة. وتقدر بعض الدراسات أن 60% من كل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة متصلة بشكل مباشر أو غير مباشر بسوء التغذية. ويتناول الفقراء في أوغندا أطعمة غنية بالكربوهيدرات (مثل نبات المنيهوت والموز) وفقيرة بالبروتين[72].

"جورج مبانغو" أستاذ كيمياء في جامعة ماكيرير في أوغندا التي أسسها البريطانيون سنة 1922. ودرس "جورج" في ماكيرير نفسها خلال حكم "عيدي أمين" المرعب. وادخر ما يكفي من المال من الدروس الخصوصية لدفع نصف كلفة تذكرة طائرة إلى الولايات المتحدة؛ ودفع صديق غني لوالده النصف الآخر وحصل على دكتوراه في الكيمياء من جامعة وترلو في أونتاريو سنة 1980

عاد د. "مبانغو"، الابن البكر لوالده، إلى أوغندا في أواخر الثمانينيات ليتولى مسؤولياته كزعيم لعائلة "مبانغو" الكبيرة بعد موت والده. وحصل على وظيفة أستاذ مساعد في ماكيرير براتب قدره مائة دولار شهرياً. وكانت أشجار البن والمنيهوت في مزرعة عائلته في الريف تدر عليه مائة دولار أخرى شهرياً. وكان د. "مبانغو" يعتقد أنه يستطيع مساعدة الأوغنديين الجائعين: تصنيع بسكويت عالي البروتين، تعليم الجيل التالي من الكيميائيين الأوغنديين وتطوير سلالات محسنة من المنيهوت في مزرعة عائلته. وكانت العقبات كبيرة: وكان مختبر د. "مبانغو" في ماكيرير يعاني من عجز مالي، مع مواد كيميائية يبلغ عمرها ثلاثين سنة، وعدم وجود أقداح اختبار طوال السنوات الخمس عشرة الماضية، إضافة إلى عدم وجود جهاز قياس لحموضة أو قلوية السوائل أو صحف أكاديمية منذ السبعينيات. وعانى المختبر أيضاً من قطع إمدادات المياه عنه لعدم دفع الفواتير إلى جانب عدم توفر ما يكفي من المصابيح الكهربائية. وأرسل المانحون مواداً لا حاجة لها مثل مفاعل كيميائي ألماني ليس عليه تعليمات تشغيل، وآلات إطفاء حريق. وقال رئيس قسم الكيمياء في ماكيرير: "يرسل لنا المانحون ما لديهم وليس ما نحتاج إليه".

# الفصل العاشر

## التنمية المحلية

أصغيت باهتمام إلى رأي كل الناس؛
لكن حتى الآن وفقاً لما أذكره،
لم أعمل سوى برأيي الخاص.

"ميشيل دي مونتيغن" (1533-1592).

كنت و"كاليب" البالغ من العمر اثني عشرة سنة في طوكيو، في مقاطعة تدعى اكيهابارا. وكنا قد زرنا ثلاثة معابد: بوذي، كونفوشي وإلكتروني. وذهبنا إلى مبنى إلكترونيات مؤلف من ثماني طوابق في مقاطعة تمتلئ بهذا النوع من المتاجر - أبنية وأبنية من متاجر الإلكترونيات. وكانت أحدث الأدوات الإلكترونية معروضة للبيع. أجهزة تلفاز بشاشات بلازما كبيرة (المفضلة لدى "كاليب"). أجهزة تشغيل ملفات الموسيقى "إم-بي-3" بحجم علبة العلكة. حواسب محمولة بحجم كتاب. آلات تصوير رقمية بسماكة بطاقات الاعتماد. كراسي منحنية للخلف تؤدي عملية مساج إلكتروني للظهر (المفضل لدي). وكانت خدمة الزبائن نموذجية - تقول لافتة بالإنكليزية "نساعدك بكل سرور".

اليابان مشهورة بتفوقها في الإلكترونيات الاستهلاكية، هذا إذا لم نذكر معجزة اقتصادها المتألق. وكانت هناك فترات متعاقبة من النمو السريع والبطيء في اليابان، وقد تباطأ الاقتصاد الياباني مؤخراً. ونرى في الشكل 32 (المرسوم وفقاً لنسب لوغارتمية كل وحدة زيادة فيه تعني مضاعفة الدخل) أن تلك الاختلافات ثانوية على المدى الطويل. وسجل الاقتصاد الياباني منذ سنة 1870 نمواً إعجازياً، وتعافى بسرعة من آثار دمار الحرب العالمية الثانية ليسجل نمواً أكثر إعجازاً حتى. وأصبح البلد ديمقراطياً بالكامل بعد الانعطافتين العسكريتين الشريرتين في الثلاثينيات والأربعينيات. ويبلغ دخل الفرد اليوم اثنتين وثلاثين مرة أعلى مما كان

تبدلت الأمـور أخيـراً بالنسبة لدكتور "ميانغو". وغيرت الحكومة سياسة التعليم المجاني في ماكيرير لتفرض رسوم تعليم على عدد كبير من الطلاب (قدمت منحاً للعدد نفسه من الطلاب الذين كانوا يدخلون التعليم المجاني من قبل). وجاء الطلاب من كل أنحاء أوغندا والبلاد المجاورة إلى ماكيرير لحضور صفوف د. "ميانغو" في الكيميـاء، والتي ساعدتهم في الحصول على وظائف بأجر عالٍ في شركات الأغذيـة الخاصـة. وتضاعفت الرواتب الجامعية ثلاث مرات. وكان البسكويت العالـي البروتين جاهزاً آنذاك للأسواق؛ وطور د. "ميانغو" أيضاً مسحوق عصير برتقال للسوق المحلي. وأنشأ مدرسة ثانوية في قرية عائلته. ورغم مشاكل العائلة الكبيرة التي يرأسها والسنوات العجاف التي شهدها، إلا أن د. "ميانغو" وجد طريقه الخاص لتحقيق النجاح والفوائد لأولئك الذين يحيطون به*.

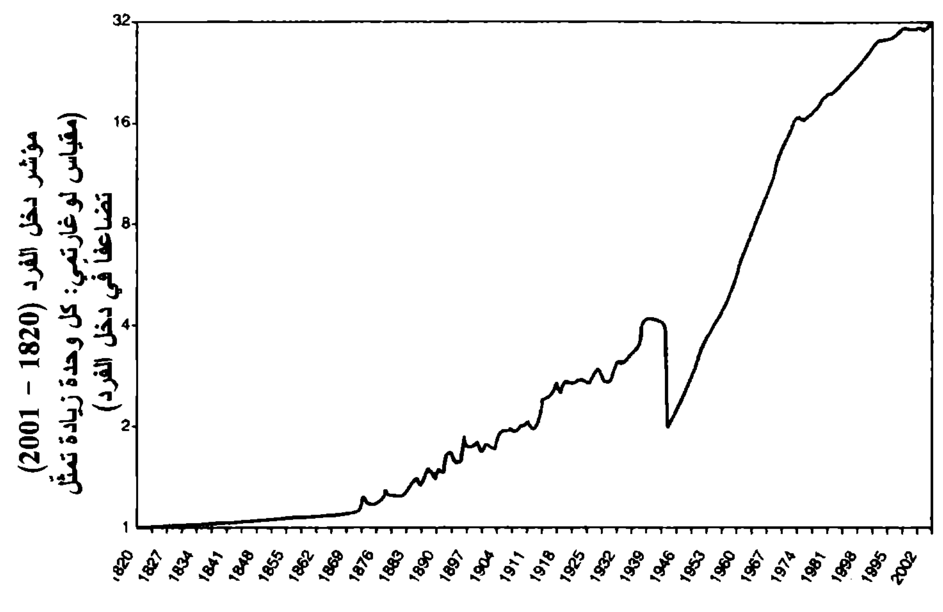
* قصة من الفصل 6 في كتاب "جون ستاكهوس" بعنوان "الخروج من الفقر نحو شيء أكثر راحة"، المنشور في تورنتو سنة 2000.

# الجزء الرابع

---

# المستقبل

علـــيه سنة 1870. وحققت اليابان كل تلك النتائج دون مسؤولية الرجل الغربي – لم يستعمر الغرب اليابان مطلقاً. وبدلاً من ذلك، امتلكت اليابان بحّاثة محليين.




**الشكل 32. دخل الفرد في اليابان، 1820–2001.**

كانـــت ردة الفعـــل الأولى لـــزيارات "ماثيو بيري" إلى اليابان خلال الفترة 1853–1854: "تبجيل الإمبراطور، طرد البرابرة". لكن عندما هزمت مجموعة من محـــاربي الـــساموراي القائـــد العـــسكري الأعلى في اليابان وأعادت السلطة إلى الإمبراطور "ميجي" سنة 1868، أضحى الشعار "الروح اليابانية، التعليم الغربي"[1]. ومـــزج الثوريون الشباب الوطنية بالبراغماتية – أدركوا أن الغرب متقدم، وأرادوا اســـتعمال الأســـاليب الغربية للحاق به، والحفاظ في الوقت نفسه على مؤسسات وثقافـــة واستقلال اليابان. وحالما أصبحوا في السلطة (كان الإمبراطور "ميجي" في الخامـــسة عشرة من عمره سنة 1868)، درسوا المؤسسات والتقانة الغربية، ودعوا الغربيين لزيارة طوكيو، وذهبوا بأنفسهم في رحلات طويلة إلى الغرب. لكن ذلك لم يكن بغرض الاعتماد على الغرب، وكانت كلمة السر "المساعدة الذاتية". (حتى الساموراي السابقون الذين خرجوا من النظام الجديد أنشأوا جمعية مساعدة ذاتية). ولم يكن لديهم أيديولوجيا معينة أو ارتباط بأي طريقة غربية – كان همهم الوحيد

البحث عن أشياء تجدي نفعاً في اليابان. وقال "ياماغاتا اريتومو" أحد قادة الحكومة الجديـــدة أنهـــم أرادوا: "إنشاء استقلال بلدنا" و"حفظ حقوق ومصالح الأمة بين القوى"[2].

واجهـــت الحكـــومة الجديدة الكثير من المشاكل الاقتصادية. ووجد البحّاثة حلـــولاً أســـست القاعدة للمعجزة. وأعلنت اليابان، الخالية من أسس العائدات، ضـــريبة قـــدرها 3% علـــى قيمة الأرض في 8 تموز/يوليو 1873. وما كان ثورياً أكثـــر وقـــتها إعلان الإمبراطور أن كل ملكية الأراضي، التي كانت توزع وفقاً لتقالـــيد القـــرية، تعـــود لمـــن يعمل بها. وأصدرت الحكومة سندات الملكية[3]. وأصـــبح بالإمكـــان بـــيع وشـــراء الأراضي، واستعمالها ضمانة للحصول على القـــروض - صـــيغة "هيرناندو دي سوتو" الشهيرة لكشف "غموض الرأسمال". ورغـــم أن نـــتائج إصـــلاحات الأراضـــي المفروضة من الخارج غالباً ما كانت كارثـــية، إلا أن الإصـــلاح الداخلـــي الـــذي يحترم التقاليد المحلية صادف بعض النجاح.

بكـــل الأحـــوال، عـــندما أصبحت ضريبة الأرض غير كافية لتغطية نفقات الدولـــة، قام الحكام الذين يفتقرون إلى الخبرة بطباعة الأوراق النقدية، الأمر الذي أدى إلى حـــدوث التـــضخم. وأصبح "ماتسوكاتا ماسايوشي"، مهندس إصلاح الأرض، وزيـــراً للمالـــية في تـــشرين الأول/أكتوبر 1881. وقام بخفض الإنفاق وتخصيص العديد من المؤسسات التي تمتلكها الدولة، واستعمل عائدات التخصيص لشراء إصدارات الأوراق النقدية مجدداً. وأنشأ المصرف المركزي "مصرف اليابان" سنة 1882 والذي احتكر إصدار الأوراق النقدية. وتجنب طلب القروض الخارجية الـــتي أدت إلى الـــتدخل أو الاستعمار الغربي في البلاد غير الأوروبية (بريطانيا في مصر، مثلاً). وتوقف التضخم، وأقلعت المؤسسات الخاصة مع عملية الخصخصة. وكـــتب "ماتـــسوكاتا": "ينبغي أن لا تحاول الحكومة أبداً التنافس مع الشعب في مجالات الصناعة أو التجارة"[4]. ورغم أن نتائج مثل تلك الإصلاحات تكون سيئة عـــادة إذا تم فرضـــها من الخارج من قبل صندوق النقد الدولي اليوم، إلا أن تلك الإصلاحات المحلية أجدت نفعاً.

انبثق بحّاثة آخرون من القطاع الخاص. وكانت ميتسوي إحدى الشركات التي اشترت مؤسسات حكومية خاصة. وأنشأت ميتسوي تاكاتوشي شركة تجارية في القرن السابع عشر تجمع بين إدارة متاجر المشروبات ومتاجر خدمات الجنس (صيغة تجارية رابحة على مر العصور). وبعد مئتي سنة، أسس ما أصبح سلسلة محترمة من متاجر الحبوب مصرف ميتسوي سنة 1876. وقضى "ناكاميغاوا هيكوجيرو"، أحد مدراء ميتسوي النافذين، فترة منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر في لندن وترجم أعمالاً عن الاقتصاد والسياسات الأميركية إلى اليابانية. وحثّ "ناكاميغوا" ميتسوي على التحول إلى الصناعة. واشترت الشركة مصنع حرير تويوكا المملوك للدولة، ونقلته من مؤسسة خاسرة إلى رابحة. وأضافت سلسلة متاجر خدمات الجنس السابقة شركة ورق أوجي، مناجم فحم ميكي، شركة شيباورا الهندسية (ستغرق متاجر الإلكترونيات لاحقاً بأدوات مثل توشيبا) واندمجت جزئياً مع تويوتا في طريقها لتصبح واحدة من أكبر الشركات في العالم[5].

كانت ميتسوبيشي إحدى الشركات الأخرى المشترية لمشاريع القطاع الخاص أيضاً، وتأسست أصلاً كخط بحري سنة 1870. ومثل ميتسوي، اشترت ميتسوبيشي المناجم - النحاس إضافة إلى الفحم. واستأجرت من الحكومة حوض ناغازاكي لبناء السفن سنة 1884 حيث أنتجت أول سفينة مصنوعة من الفولاذ في اليابان سنة 1890، واشترت ثمانين فدّاناً من المستنقعات بجانب القصر الإمبراطوري في طوكيو بمليون دولار. وتعرضت ميتسوبيشي للسخرية نتيجة شرائها تلك المستنقعات، إلا أن الشركة حققت لاحقاً بعض الفوائد عندما أصبحت تلك المنطقة الوسط التجاري في طوكيو وتساوي اليوم مليارات الدولارات. وأنشأت الشركة كيرن-بريوري لإبقاء موظفيها سعداء. وفي القرن العشرين، دخلت ميتسوبيشي في كل شيء تقريباً، وأكثر أعمالها شهرة صناعة السيارات وآلات التصوير (نيكون). وتصنع اليوم أيضاً بعض شاشات الحواسب، الهواتف الخلوية، شاشات إسقاط عالية الدقة، أجهزة تلفاز بشاشات بلازما، مشغلات دي-في-دي وفي-سي-آر شاهدتها و"كاليب" في اكيهابارا.

تضمنت قائمة رؤساء ميتسوبيشي خلال فترة تأسيسها خريجين من جامعتي بنسلفانيا وكامبريدج. وبكل الأحوال، لم تكن المدارس الخارجية تقدم كل المهارات التي تحتاج إليها اليابان لتصبح قوة صناعية. ولسد العجز في المهارات الإدارية، أسست ميتسوي جامعة هيتوتسوباشي في طوكيو لتدريب مدراء المستقبل. وأسست الحكومة جامعة طوكيو سنة 1877، وقدمت نظاماً للتعليم الابتدائي في ثمانينيات القرن التاسع عشر، والذي حقق ناجحاً كبيراً بإلحاق ما يقرب من 100% من الفتيان والفتيات بالتعليم قرب نهاية حقبة "ميجي". وتم إنشاء مدارس لتدريب المعلمين. وعبّر حكام "ميجي"[6] عن شغفهم بالتعليم وانقطاعهم عن الماضي في إعلان سنة 1872:

"انقضت قرون على إنشاء المدارس أول مرة... لأن النظرة سابقاً كانت بأن التعليم مقصور على الساموراي والمشرفين عليه، فيما أغفله المزارعون، الحرفيون، التجار والنساء بشكل كامل... ينبغي أن لا يوجد في المجتمع مستقبلاً عائلة أميّة، ولا عائلة أحد أفرادها أمي... بعدئذ... ينبغي على كل إنسان أن يجعل من كل شؤون حياته أقل أهمية من تعليم أطفاله"[7].

بعد العهد المشبع بالروح العسكرية بين 1931-1945، قضت اليابان ست سنوات فعلية تحت الاحتلال العسكري الأميركي، والتي ساد خلالها الطموحات المعتادة في تطوير اليابان من القمة إلى القاعدة. وجلب المنتصرون الأميركيون معهم أفكار رعاية الغرب لباقي العالم. وشبّه "دوغلاس مكارثر" الشعب الياباني بـ "طفل في الثانية عشرة". وقال "جون فوستر دالاس" للمدراء اليابانيين إنهم "ينبغي ألا يتوقعوا إيجاد سوق أميركية كبيرة لأن اليابانيين لا يصنعون الأشياء التي نريدها"، رغم أنه توقع أن يستطيعوا تصدير مناديل المائدة.

كانت معرفة اليابانيين أفضل. وترك تطور الصناعات الثقيلة والكيميائية وقت الحرب تقانة متقدمة، مهندسين، مدراء تقنيين وعمّال مهرة يستطيعون تصنيع منتجات أكثر تطوراً من مناديل المائدة[8]. وفكك الأميركيون شركات كبيرة مثل ميتسوي وميتسوبيشي لإفساح المجال أمام المنافسة، لكن تلك سرعان ما انبثقت مجدداً كمراكز قوى اقتصادية لأن الأميركيين لم يلمسوا المصارف الكبيرة التي أصبحت مراكز تلك الشركات العصبية[9]. وحفظ الاحتلال الأميركي، وربما عزّز

أيضاً، البيروقراطية اليابانية التي أضحت أداة تنفيذ إدارة الدولة للرساميل. وسرعان ما وجد البحّاثة اليابانيون في كل من القطاعين الخاص والعام الإلكترونيات الاستهلاكية، السيارات، الفولاذ والصناعات الأخرى التي ستغذّي انتعاش التصدير الاستثنائي في فترة ما بعد الحرب.

يحتمل أن يكون الاحتلال الأميركي بعد الحرب العالمية الثانية واحداً من الأمثلة النادرة في التاريخ على تطوير مجتمع من القمة إلى القاعدة من قبل دخلاء. وإذا كان ذلك صحيحاً، لا يحتاج المثال إلى الكثير من التوضيح لأنه اقتضى تطبيق عملية إلغاء كامل للحصول على فرصة في إعادة صنع اليابان. وبكل الأحوال، تشير معظم الأدلة إلى عوامل محلية - أعاد الأميركيون بناء اقتصاد متطور أصلاً. (كان الأمر نفسه صحيحاً مع مثال "خطة مارشال").

## النجاح والاعتماد على الذات

البحث عن حلول لمشاكل المرء الخاصة أسهل من إيجاد حلول لمشاكل الآخرين. ومعظم قصص النجاح الحالية جرت في بلاد لم تحصل على الكثير من المساعدات الخارجية، ولم تقضِ وقتاً طويلاً في تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي، وهما مؤشران على التجسيد المعاصر لمسؤولية الرجل الغربي (جدول 9). وكان سبب معظم الكوارث التي نشهدها حالياً هو على العكس تماماً - الكثير من المساعدات الخارجية، وقضاء الكثير من الوقت في تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي. ويتضمن ذلك بالطبع عامل السببية المعكوسة، كما ناقشت عبر هذا الكتاب - وكانت الكوارث تحصل على مساعدة صندوق النقد الدولي والمعونة الخارجية لأنها كوارث، فيما تغاضى صندوق النقد الدولي والمانحون عن قصص النجاح لأن تلك البلاد لم تكن بحاجة للمساعدة. ولا يثبت هذا أن المساعدة الخارجية تسبب الكارثة، لكنه يدل على أن النجاح أكثر احتمالاً دون نفوذ غربي في الوقت الذي لم تستطع فيه المعالجات المتكررة التخفيف من حدة الكارثة في حالة الفشل. وتحدث معظم قصص النجاح الحالية في الاقتصاد العالمي في شرق وجنوب آسيا، وليس نتيجة لخطة عالمية لإنهاء الفقر وإنما لأسباب محلية.

جدول 9. أفضل وأسوأ عشر معدلات لنمو دخل الفرد، 1980–2002

| البلد | نمو دخل الفرد 1980 - 2002 (%) | نسبة المعونة إلى إجمالي الناتج المحلي 1980 - 2002(%) | مدة برامج صندوق النقد الدولي 1980 - 2002 (%) |
|---|---|---|---|
| **أفضل عشر معدلات لنمو دخل الفرد خلال الفترة 1980–2002** | | | |
| كوريا الجنوبية | 5.9 | 0.03 | 36 |
| الصين | 5.6 | 0.38 | 8 |
| تايوان | 4.5 | 0.00 | 0 |
| سنغافورة | 4.5 | 0.07 | 0 |
| تايلاند | 3.9 | 0.81 | 30 |
| الهند | 3.7 | 0.66 | 19 |
| اليابان | 3.6 | 0.00 | 0 |
| هونغ كونغ | 3.5 | 0.02 | 0 |
| موريشيوس | 3.2 | 2.17 | 23 |
| ماليزيا | 3.1 | 0.40 | 0 |
| **المتوسط** | **3.8** | **0.23** | **4** |
| **أسوأ عشر معدلات لنمو دخل الفرد خلال الفترة 1980–2002** | | | |
| نيجيريا | 1.6− | 0.59 | 20 |
| النيجر | 1.7− | 13.15 | 63 |
| توغو | 1.8− | 11.18 | 72 |
| زامبيا | 1.8− | 19.98 | 53 |
| مدغشقر | 1.9− | 10.78 | 71 |
| ساحل العاج | 1.9− | 5.60 | 74 |
| هايتي | 2.6− | 9.41 | 55 |
| ليبيريا | 3.9− | 11.94 | 22 |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | 5.0− | 4.69 | 39 |
| سيراليون | 5.8− | 15.37 | 50 |
| **المتوسط** | **1.9−** | **10.98** | **54** |

علاوة على ذلك، توجد أشكال متعددة لقصص النجاح، وربما يكون ذلك دليلاً يعكس تاريخ كل بلد وخصائصه الفريدة. وتتدخل حكومة كوريا الجنوبية في توجيه شركاتها، فيما تعد هونغ كونغ مثالاً لعدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. وتمزج الصين بشكل فريد بين استبداد الحزب الشيوعي، وملكية الدولة للشركات وليبرالية الأسواق الحرة الجزئية. والهند ديمقراطية راسخة منذ وقت طويل، وتحولت كوريا الجنوبية وتايوان إلى الديمقراطية في وقت لاحق، فيما لا تعد سنغافورة بلداً ديمقراطياً حتى الآن. وحققت كل تلك البلاد نجاحاتها في الأسواق، لكن بعضها كان بعيداً جداً عن نموذج عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. ورغم أنني أعتقد أن الديمقراطية والأسواق الحرة جزء كبير من قصة النجاح في الغرب، إلا أن البلاد تسلك أحياناً طرقاً غير مباشرة لتحقيق ذلك، أو ربما يكون لديها وصفتها الفريدة الخاصة بها.

ما نعرفه عن قصص النجاح أن الغرب لم يلعب دوراً كبيراً فيها. وكما لاحظنا سابقاً، المثير للاهتمام أن خمساً من البلاد التي حققت ذلك النجاح لم تكن مستعمرات غربية، فيما كل الكوارث مستعمرات سابقة.

## مستعمرتان متميزتان

كانت سنغافورة وهونغ كونغ مستعمرتين بريطانيتين تحولت فيهما الأمور نحو الأفضل بخلاف المستعمرات الأخرى. ماذا كان سبب الاختلاف؟

الفريد حول هاتين المستعمرتين أن أراضيهما لم تكن محتلة وأن البريطانيين استوطنوها بإذن (أو بإكراه) الحكام المحليين المجاورين. وحتى إذا حاول البريطانيون إساءة معاملة السكان المحليين، لم يكونوا ليستطيعوا ذلك نظراً لعدم وجود هؤلاء. وجاء سكان هاتين المحطتين التجاريتين من المهاجرين المتطوعين، من الصين أساساً. ونظراً لاعتماد هاتين المستعمرتين على التجارة، قدم البريطانيون إغراءات للتجار الصينيين للاستقرار هناك. ولم يكن البريطانيون يخيفون التجار للهرب نتيجة الاستغلال أو فرض أي قيود على التجارة، ولهذا ولدت سنغافورة وهونغ كونغ من التجارة الحرة. وترك البريطانيون أيضاً المجتمعات الصينية حرة في تطبيق عاداتها

المبهمة وحكم أنفسهم بطريقة أو بأخرى، ولم يكونوا يتدخلون سوى في حالة نشوب أزمة اجتماعية. وازدهرت أعمال التجار الصينيين، وكان بعضهم أغنى من البريطانيين المحليين. ودخل الممثلون الصينيون مجالس الاستيطان منذ سنة 1889 في سنغافورة وسنة 1880 في هونغ كونغ[10].

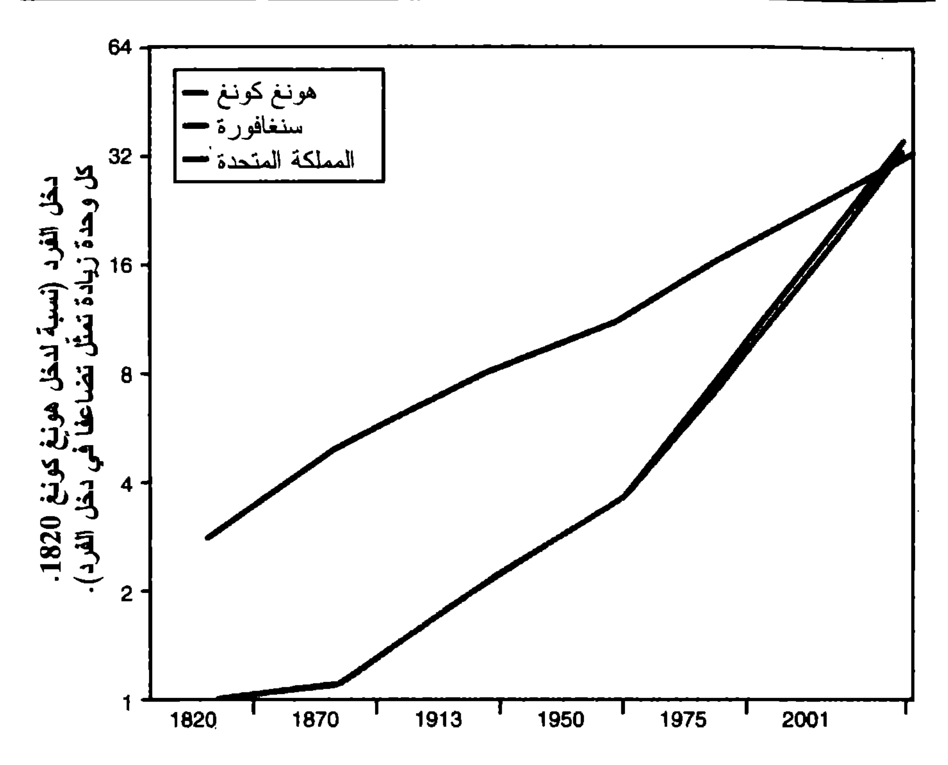
بدأت تلك الدويلات الصينية المتجانسة ثقافياً (جاء معظم المهاجرين من المنطقة نفسها في الصين وهي الساحل الجنوبي الذي يشهد ازدهاراً كبيراً في الصين اليوم) مع تركة استعمارية أفضل مما شهدته المستعمرات الأخرى. وربما يكون ذلك تقديم للمبررات بأثر رجعي، لكن الاستيطان في أراضٍ خالية كان تجربة فريدة بحد ذاتها.

شربت القليل من عصير الجوافة خلال زيارة إلى سنغافورة مع السيدة التي نظمت المؤتمر الذي كنت أحضره هناك. وجلسنا على شرفة تطل على ملعب غولف. وأخبرتني أنها كانت الجيل الأول في عائلتها التي تتلقى تعليماً رسمياً. وكانت تحمل الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة روشستر الأميركية. وكان والداها أمّيين عندما هاجرا من جنوب الصين إلى سنغافورة قبل عدّة عقود.

كان عدد السنغافوريين الذين لم يتلقوا تعليماً سنة 1974 يفوق بثلاثة أضعاف عدد السنغافوريين الذين يحملون إجازة جامعية. وانعكست النسبة اليوم. وصنفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي مستوى خريجي سنغافورة سنة 1996 مثل أي بلد متطور. وسنغافورة هي أول بلد استوائي يصبح رسمياً بلداً غنياً، وفقاً للمنظمة ذاتها. ويؤكد المسافرون الذين يرون المطار الجميل، نظام قطار الأنفاق الفعّال ومنطقة ناطحات السحاب التجارية النظيفة على ازدهار البلد.

حققت هونغ كونغ نجاحاً مماثلاً في الوصول إلى مستويات دخل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. وبحلول سنة 2001، لحقت هونغ كونغ وسنغافورة بسيدهما الاستعماري السابق (انظر الشكل 33).

لم تحصل سنغافورة وهونغ كونغ إطلاقاً على مساعدات غربية كبيرة، كما أنهما لم تكونا محط اهتمام الغرب أيضاً المتمثل في برامج صندوق النقد الدولي أو التدخل العسكري.

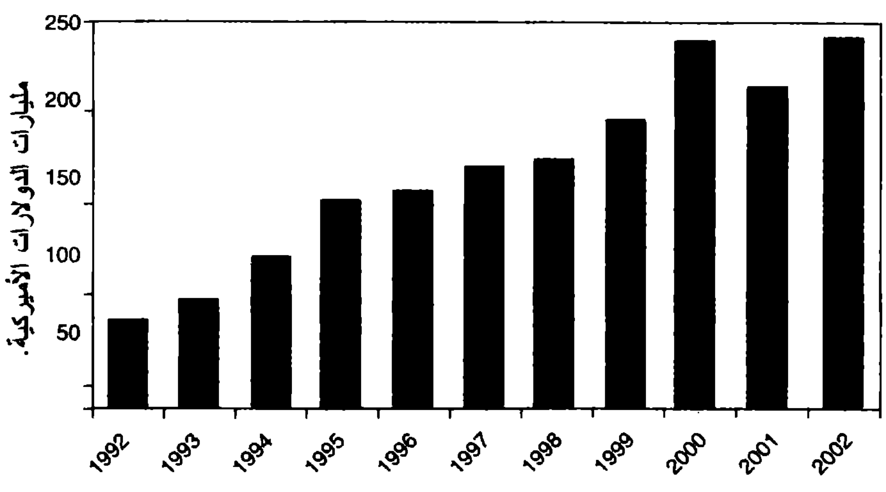



**الشكل 33. دخل الفرد في المملكة المتحدة مقارنة بهونغ كونغ وسنغافورة.**

## ديناميكية شرق آسيا

كان نجاح هونغ كونغ وسنغافورة حافزاً لنجاح نمور شرق آسيا. ولن أستعرض قصة نجاحها نظراً لأن الكل يعرفها، ولكنني سأشير إلى بعض الدلائل فقط.

تظهر آخر مؤشرات النجاح في التعليم التقني. وحصل سنة 2003 نفس العدد من مواطني دول شرق آسيا والمواطنين الأميركيين على الدكتوراه في الهندسة من الجامعات الأميركية[11]. وتضاعفت المقالات الصحفية العلمية المنشورة في دول شرق آسيا خمسة أضعاف خلال الفترة 1986–1999. وربما تعكس زيادة صادرات التقانة العالية من شرق آسيا بمعدل خمسة أضعاف كل عقد تراكم الخبرة العلمية (انظر الشكل 34).




**الشكل 34. صادرات التقانة العالية من الدول الآسيوية الست:**

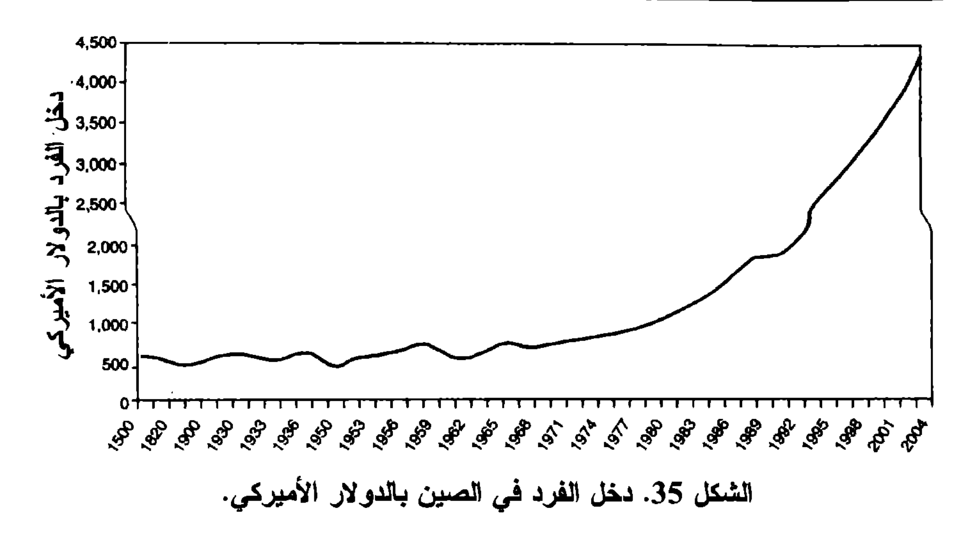
**الصين، هونغ كونغ، كوريا، ماليزيا، سنغافورة وتايلاند.**

أصبحت تايوان، التي لا يتضمنها الشكل 34 لأن الوكالات الدولية الجبانة لا تعترف بها، قصة نجاح تقني متميزة. وتعد "شركة تصنيع أشباه الموصلات التايوانية" أكبر منتج في العالم للرقائق المعدنية. وأنشأت "منظمة أبحاث وخدمة الإلكترونيات" (أنشأها الحكومة التايوانية في بداية السبعينيات لتحقيق قفزة في صناعة تقانة المعلومات) شركة تصنيع أشباه الموصلات بالاشتراك مع فيلبس هولندا سنة 1987[12]. وتبلغ مبيعات هذه الشركة اليوم 2.3 مليار دولار[13]. وتنتج تايوان أيضاً مواد أكثر تعقيداً مثل الحواسب المحمولة والمكتبية، وبطاقات الفيديو والصوت. وتعد شركة إيسر للحواسب في تايوان ثالث أكبر مصنّع للحواسب في العالم، وتبلغ قيمة مبيعاها ثمانية مليارات دولار[14]. وشهد اقتصاد تايوان المذهل ظهور عشرة مليارديرين[15].

## القارة الغامضة تولد من جديد

ما الأمل المتبقي لمنطقة مبتلية بأمراء الحرب، النزاعات الأهلية، الحروب المستمرة، الفساد، الطغاة القساة بعد محاولات لا جدوى منها من الغرب للتأثير على الأحداث؟ أتحدث عن الصين في القرن الواحد والعشرين.

يوجد أمل كبير، كما يظهر الشكل 35، الذي يوضح انطلاقة دخل الفرد في الصين في أواخر القرن العشرين.




**الشكل 35. دخل الفرد في الصين بالدولار الأميركي.**

إذا لم يكـــن الغرب قد استطاع التأثير كثيراً على الصين، إلا أنه لم يكف عن المحاولة أبداً. وحملت الحماسة الغربية الموجودة منذ وقت طويل لنقل مملكة العـــصور الوســـطى إلى العالم الحديث مسؤولية الرجل الغربي الذي مزج بين المـــسيحية، الحـــضارة والتجارة. وحاول اليسوعيون إدخال الإنجيل إلى البلاط الإمـــبراطوري مـــنذ القـــرن السابع عشر، وغلّفوه بالعلوم الغربية. واستطاع اليـــسوعي "يوهان آدم شال" الدخول إلى البلاط عندما عرف التوقيت الدقيق للكسوف الشمسي في 1 أيلول/سبتمبر 1644. (يستطيع علماء الفلك الصينيون توقـــع توقـــيت الكـــسوف أيضاً، لكن ليس بدقة). وأخذ الصينيون علم فلك اليسوعي وتركوا الإنجيل(16). وكان الصينيون سعداء باستعمال المعرفة والتقانة الغـــربية، لكن اهتمامهم بالجهود الغربية لتحويلهم إلى المسيحية والحضارة كان أقل.

أصـــبح الأميركـــيون أكثر اهتماماً بالتنمية في الصين بعد أن أحكم المتحول حديثاً إلى المسيحية "تشيانغ كي-شك" قبضته على معظم البلد خلال الفترة 1927 -1931. وفي نـــشوة الـــتفكير بوحـــي الأمـــاني، رأت وسائل الإعلام الأميركية (خـــصوصاً محرر *التايم* "هنري لوس"، ابن أحد المبشرين إلى الصين) "تشيانغ" مثالاً ديمقراطياً يقود الصين إلى العالم المعاصر. وساعدت زوجة "تشيانغ" خريجة ويلزلي، والـــتي قامت برحلات دعائية إلى الولايات المتحدة، الأميركيين على رسم صورة

للصين المتقدمة في أذهانهم. وقال "لوس" أن "تشيانغ": "باشر عملية إصلاح شاملة، استلهمها جزئياً من الإنجيل المسيحي"[17]. وكانت الصين بقيادة "تشيانغ" "نصيرة للديمقـــراطية في الشرق الأقصى". وقدم الأميركيون الدعم عبر المساعدة العسكرية والمساهمات الخاصة التي تدفقت عبر "صندوق إغاثة الصين الموحدة"، والذي أطعم الأطفال الجياع وروّج للتنمية الصناعية.

لاحـــظ بعض المعارضين، الذين دعمهم المؤرخون لاحقاً، أن "تشيانغ كي-شـــك" كـــان حاكماً عسكرياً قاسياً أيضاً جاء إلى السلطة على جثث معارضيه. واستفاد "تشيانغ" من علاقاته القديمة مع العصابة الخضراء في شنغهاي التي وظّفها لذبح منافسيه الشيوعيين والآخرين في حملة الاستيلاء على شنغهاي سنة 1927[18]. وساعده أصدقاؤه في عالم الجريمة لاحقاً في اغتيال أعداء آخرين، مثل رئيس عصبة الصين لحماية الحقوق المدنية (سنة 1933) ورئيس تحرير إحدى الصحف الرائدة في شنغهاي (سنة 1934[19]). وأنشأ "تشيانغ" معسكرات اعتقال للسجناء السياسيين، وأدار ثلاثة أجهزة أمنية سرية، وراقب الصحافة، الناشرين والجامعات - كله باسم "الصين الحرة". وأثناء ذلك، أثرى المسؤولون الحكوميون في عهده[20]. ولن تكون تلك المرة الأخيرة التي قدم فيها الغرب "شركاءه" المحليين على أنهم مثاليون في نشر التنمية عبر العالم.

حـــصلت الصين أيضاً على نسخة مبكرة من المساعدات الخارجية. وأرسلت عـــصبة الأمم إلى الصين خلال الفترة 1929-1941 ثلاثين خبير تنمية في مجالات الـــصحة، التعلـــيم، النقل وتنظيم المزارع التعاونية الريفية. وعينت العصبة في 18 تمـــوز/يوليو 1933 ممثلاً لـــ "التنسيق مع مجلس الاقتصاد الوطني في الصين لتحقيق أهداف التعاون التقني" مع العصبة[21].

فـــشل تـــدخل الأوروبيين الطويل في الصين في ترك علامات مؤثرة. وانتهى الـــتدخل الأوروبي بانتـــصار ثـــورة "مـــاو" سنة 1949. ثم بعد طغيان الاستبداد الـــشيوعي، بـــدا كمـــا لو أن "القفزة الكبيرة إلى الخلف" والثورة الثقافية ستدفع بالشعب الصيني إلى بؤس أبدي، إلا أن شيئاً غير متوقع حدث.

# الثورة الصينية الثانية

آخـــذ ابنتي المراهقة "راشيل" لتسوق الأحذية. ("راشيل" وصديقتها المراهقة تـــشكلان نـــصف سوق الأحذية الأميركية). وأحب أن أقلب الأحذية في المتجر لأشاهد أين صنعت. وغالباً ما تكون مصنوعة في الصين. وتقدم الصين الآن 63% من واردات أميركا من الأحذية[22].

لا يعني هذا أن الصين تصدّر الأحذية وحسب. وقد أجريت دراسة سريعة في شـــقتي. قبعة كرة القاعدة لفريق نيويورك يانكيز - مصنوعة في الصين. المذياع - مـــصنوع في الـــصين. الـــسواقة المتنقلة التي تتصل بمخرج يو-إس-بي لحاسبي - مصنوعة في الصين. الحاسب المحمول نفسه - مصنوع في الصين.

تحول استكشاف الأسواق الحرة الذي بدأ مع نهاية المزارع الجماعية التعاونية في كـــزياوغانغ سنة 1978، كما أشرت في الفصل السابق، إلى شركات صناعية وزراعـــية. ونـــشرت *نيويورك تايمز* في 24 كانون الأول/ديسمبر 2004 قصة عن مـــناطق النسيج الصينية. وتنتج داتانغ، مدينة الجوارب في الصين، تسع مليار زوج مـــن الجوارب سنوياً، وهو ثالث أكبر إنتاج في العالم. وكانت داتانغ حتى أواخر الـــسبعينيات قرية هادئة تزرع الأرز ويعيش فيها أقل من ألف نسمة. وكان الناس يحـــيكون الجـــوارب في أوقات فراغهم ويبيعونها على الطريق في سلال. وعملت الآنـــسة "دونـــغ يـــنغ هونغ" في السبعينيات معلمة في مدرسة ابتدائية مقابل تسع دولارات في الشهر. وتخلت عن التدريس لتصنع الجوارب في المنـــزل. وتعد اليوم مليونيرة مثل مالك شركة زهيجيانغ للجوارب.

توجد مناطق أخرى متجانسة بالقرب من داتانغ على ساحل الصين: مدينة الملابـــس الداخلـــية، مديـــنة ربطات العنق، مدينة الكنـــزات ومدينة ملابس الأطفـــال. وجلب مستثمرو هونغ كونغ التقانة والتصميمات الحديثة إلى مدينة ربطات العنق سنة 1985؛ وسرعان ما غادر العمال في الشركات الأولى ليطلقوا شركات تصنيع ربطات العنق الخاصة بهم. واكتشفت حكومة الصين الشيوعية طـــرقاً للتـــرويج لـــتلك المناطق مثل تسليمها الأرض العامة، خفض الضرائب

وتشييد بنى النقل التحتية. والمذهل فعلاً أن الصين حققت هذا النجاح رغم فرض قيود على تجارة الأقمشة عالمياً. وانتهت تلك القيود في 1 كانون الثاني/يناير 2005.

حققت الصين أروع قصة نجاح في العقدين الأخيرين: أمة فقيرة جدّاً تحولت إلى قوة اقتصادية تخيف الشركات الغربية والبلاد الفقيرة على حد سواء. وكان النجاح محلياً بشكل لا يقبل الجدال، ولم يتبع أي نمط غربي في كيفية اللحاق بالآخرين. وتجمع قصة النجاح تلك الافتقار إلى حقوق الملكية مع الأسواق الحرة، وديكتاتورية الحزب الشيوعي مع المعلومات حول الخدمات العامة المحلية، والشركات العامة مع الخاصة.

بعد بدء إصلاحات السوق سنة 1978، تحول ما كان إنتاجاً صناعياً بقيمة 59 مليار دولار سنة 1978 إلى إنتاج بقيمة 844 مليار دولار سنة 2003. وارتفعت الصادرات من 44 مليار دولار سنة 1982 إلى 428 مليار دولار سنة 2003. واعتمدت شركات مثل باو للفولاذ أحدث التقنيات في العالم بإرسال مهندسين ومدراء للتدريب ما وراء البحار[23].

أثار النجاح مزاعم الرعاية. وقال البنك الدولي إن "الدعم من الخارج ساعد في الإصلاح وساهم في بنية الإصلاحات". وزعم البنك الدولي أنه أنقذ فقراء الصين بميزانية ضئيلة: مبلغ 563 مليون سنوياً ابتداءً من سنة 2002، أي ما يعادل عُشر البنس يومياً لكل صيني[24].

زرت الصين في كانون الأول/ديسمبر 2003، وكنت مذهولاً من ديناميكية كل من التقيته وكل شيء رأيته. ويعمل الجميع بجد، وتنتشر صروح البناء في كل مكان؛ ويتحرك كل شيء وكل شخص بسرعة عالية. وفيما تعاني واشنطن من ازدحام حركة السير على الطريق السريع حول المدينة، يوجد خمس طرق سريعة حول بكين (السادس قيد الإنشاء). وتنتشر التقانة مع الهواتف الخلوية والحواسب في كل مكان.

كان طلاب دكتوراه الاقتصاد الصينيون الذين علمتهم في جامعات بكين ووهان متلهفين للحصول على العلم. وعلمت في خمسة أيام ما يعادل فصلاً دراسياً

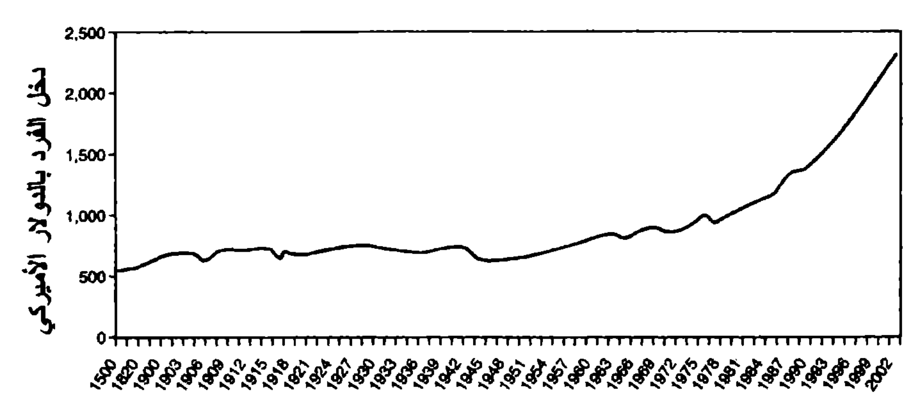
كـــاملاً، الأمر الذي أصابني بالإرهاق أكثر مما أصاب الطلاب الصينيين. وتلقيت لاحقـــاً بطاقـــة في عـــيد الميلاد من جامعة وهان تحمل رسالة لطيفة تقول: "طّور نفسك، واظب على عملك، ابحث عن الحقيقة وكن مبتكراً".

بالتأكـــيد، الهـــدف الاقتصادي النهائي لأي مجتمع ليس النمو السريع ولكن المحافظـــة علـــى مستوى دخل عالٍ. وما يزال دخل الفرد في الصين يعادل سُدس الدخل في الولايات المتحدة. وما يزال غياب الديمقراطية، ضعف فاعلية المؤسسات المملوكة للدولة، مشاكل النظام المصرفي والتدخلات الحكومية الأخرى في الاقتصاد مثار قلق كبير. وقد تنفجر الفقاعة، أو ربما تستمر الصين في ازدهارها المذهل، لكن التغيير قادم من الداخل.

## الهند

أتـــنقّل في أحـــد شوارع دلهي القديمة بوساطة عربة بدولابين يجرها رجل. و"الشارع" يتسع بالكاد للعربة والرجل الذي يعمل عليها، وهو مكتظ أيضاً بباعة الفاكهـــة، الخضار، الزهور، الدراجات النارية، الأطفال المتجولين، الكلاب الهائمة وعـــربات الـــدولابين المليـــئة بالآجر التي يدفعها رجال أشداء. وتصطف المعابد الهندوســـية على طول الطريق. وزرنا أحدها. ويثير المعبد الإعجاب بلوحات الآلهة الملونة، النقوش بأبجدية غير مألوفة، الشموع المشتعلة المحاطة بالزهور، رائحة البخور والمنحوتات الحجرية والخشبية. وينبغي أن يتواضع الغربيون المتعجرفون ليدركوا أن الحـــضارة الهندية تمتد إلى ما يزيد عن ثلاثة آلاف سنة، وهي فترة أطول من حياة مسؤولية الرجل الغربي.

بـــأي حـــال، فـــشلت الهند في تحقيق التنمية خلال فترة الانتداب البريطاني الطويلة. وبعد الاستقلال، لم تصل المساعدات الخارجية إلى ما يزيد عن جزء بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. واعتمدت الهند بداية منهجاً تخطيطياً في التنمية، ولم تشهد سوى نمو متوسط. وكان النمو الضعيف سيئاً لدرجة أنه حصل على اسمه الخاص: "معـــدل النمو الهندي". واكتشفت الهند أخيراً قدرتها الرأسمالية الداخلية في أواخر القرن العشرين (انظر الشكل 36).




**الشكل 36. دخل الفرد في الهند بالدولار الأميركي.**

كمـــا كان الحال مع الصين، حاول الغرب نسب الفضل إليه في نجاح الهند الحـــالي. وهنـــئ البـــنك الـــدولي نفسه في الهند أيضاً كما في الصين على النمو الاقتـــصادي السريع الذي رعاه. ووفقاً لحساباته الخاصة، لم يروّج البنك للتجارة الحرة ويعمل مع الحكومة الهندية فقط، وإنما دعم لا مركزية الحكومة الهندية وعمل مع أجهزة الحكم المحلي والبلدي أيضاً. وكما كان الحال في الصين، كانت ميزانية تلـــك الإنجازات الطموحة متواضعة: حوالى 1.75 مليار دولار من قروض البنك الدولي كل سنة، أو حوالى نصف بنس لكل هندي في اليوم. ما حجم الفرق الذي أحدثـــته تلـــك المـــبالغ المتواضعة؟ وقال كبير اقتصاديي البنك الدولي إن "تأثيراتها العملية القوية" أضاءت الطريق للهنود.

عودة إلى هذا الكوكب، كان لدى الهند بحّاثة. وبدأ رجلا أعمال شابان من دلهـــي همـــا "راجيندرا باوار" و"فيجاي ثاداني" مدرسة خاصة لتقانة المعلومات في بدايـــة الثمانينيات. وحقق "المعهد الوطني لتقانة المعلومات" نجاحاً كبيراً لدرجة أن المؤســـسين لم يستطيعا تلبية الطلب. وتحولت فكرتهما الهامة إلى مكدونالد لتعليم تقانـــة المعلـــومات، ومـــنح المعهد حقوق امتياز حيث ظهر الطلب عليها. وكان أصـــحاب الامتـــياز مهنيين محليين نقلوا المعهد الوطني لتقانة المعلومات من المدن الكـــبرى إلى القـــرى الصغيرة. وعمل المعهد على حماية علامته التجارية بتوحيد مـــناهج الـــصفوف الدراسية، طريقة تدريب المعلمين والإعلان إضافة إلى التدقيق المـــستمر وتنظيم امتحانات صارمة. ويقود "راجيندار باوار" الطويل الملتحي البالغ

مـــن العمـــر ثماني وأربعين سنة شركة رأسمالها ملياري دولار؛ وثمانية من مدرائها يمتلكون أكثر من مليون دولار. وغالبا ما يقدم الأشخاص الذين يسعون للحصول على وظائف برواتب عالية شهادة المعهد الوطني لتقانة المعلومات لتعزيز فرصهم في الحصول عليها[25].

تمـــثل شـــركة ويـــبرو المحـــدودة نجاح الهند الشهير في تقديم خدمات تقانة المعلـــومات للسوق الأميركية، وهي أغنى الشركات الهندية على الإطلاق بأصول تفـــوق قيمتها عشرة مليارات دولار[26]. وتقدم الشركة خدمات تقانة المعلومات لـــ 138 من أغنى الشركات في العالم، بينها أسماء شهيرة مثل سوني، نوكيا، هوم- ديبوت وكومباك. وتدير أيضاً مراكز اتصالات لشركة دلتا للطيران[27]. وهذا مؤثر فعـــلاً لـــشركة مغمورة تأسست سنة 1945 لصناعة زيوت الطعام. ويحمل مالك ويبرو "عظيم برجمي" إجازة جامعية من ستانفورد، وهو في المرتبة الثامنة والخمسين على قائمة أغنياء العالم[28].

## تركيا

التقيت "فاطمة" بعد يومين من أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001. وتعيش في قـــرية ريفية على بعد أربعين ميلاً خارج أنقرة في تركيا. ووصلت إلى أنقرة عندما ضربت الطائرات مركز التجارة العالمي والبنتاغون في الوطن. وبعد يوم وليلة مليئين بالرعب في محاولة للاتصال بأطفالي، تمكنت أخيراً من التحدث إليهم والتأكد أنهم بخـــير. ولم يكـــن هناك طيران لهذا لم أستطع العودة إلى الولايات المتحدة. ونظم المضيفون في تركيا بكرم ضيافة رحلة في الريف حول أنقرة.

التقـــيت "فاطمـــة" خلال تلك الرحلة[29]، وهي امرأة موقرة في متوسط العمر. كانت تجلس خارج منـــزلها، وهو كوخ من أربع غرف مبني من الطين والحجـــر وتغطيه العيدان الخشبية والقش. وأخبرتني عن عدم استقرار عائلتها. وكان الوحيد الذي يكسب قوته ابنها الأمّي الذي يقوم بأعمال يدوية مجهدة. وكـــان زوجها قد توفي قبل سنتين، وترك ديناً كبيراً لوكالة الخدمة الاجتماعية الحكومـــية، التي طالبت بإعادة الدين قبل أن تدفع للعائلة معاشاً تقاعدياً. وفي

سبيل تسديد الدين، كان على "فاطمة" بيع كل أغنام العائلة. ورغم ذلك بقي عليها بعض الدين، مما منع حصولها على المعاش التقاعدي. وأخذت تجمع الطعام من حديقة العائلة لجني بعض المال لإطعام أمها الطاعنة في السن وطفلين أصمين معوقين. واستطعت رؤية ما وصفته بأنه نتائج قحط استمر سنتين. كانت "فاطمة" تمتلك قطعة أرض خارج القرية، لكنها عديمة الفائدة دون أمطار و لم تكن تستطيع حفر بئر وإقامة نظام للري. وكانت العائلة تقتات بالطعام الذي تجمعه "فاطمة" من الطبيعة. وساعدت صدقات الجيران في إبقاء العائلة على قيد الحياة. وعندما سألتها حول آمالها أو مخاوفها حول المستقبل، قالت إنها تثق بالله (عز وجل) في تحسين ظروفها.

ذهبت إلى ساحة القرية بعد زيارتي لـ "فاطمة". وكان رجال القرية لطفاء وكرماء للغاية مع زائر غير مدعو، وقدموا لي الماء ثم بعض الشراب اللذيذ المذاق. وضحك الرجال وألقوا الدعابات بين بعضهم بعضاً عندما سألتهم عن قريتهم. وكان بعضهم من أصول كردية لكنهم عاشوا في هذه القرية وسط تركيا منذ عقود. وكان هناك بعض النساء، لكنهن لم يشتركن في الحديث. وأشار الرجال بفخر إلى المسجد المحلي الجميل. وربما كان بعض الأشخاص في الساحة من المحسنين الذين يساعدون "فاطمة" بموجب الزكاة في الشريعة الإسلامية، والتي يمنح فيها المسلمون الأغنياء 2.5% من عائداتهم كل سنة للفقراء[30].

"فاطمة" محتاجة وفقيرة، لكن وضعها في اقتصاد متوسط الدخل أفضل مما إذا كان اقتصاداً فقيراً. ولا يعد فقرها من النمط نفسه الذي رأيته في أفريقية. وتمتلك منزلاً مريحاً بشكل معقول فيه جهاز تلفاز وثلاجة. وآمل أن تتحسن حياة "فاطمة" لأن اقتصاد تركيا يتعافى بقوة من أزمة 2001. ويشهد اقتصاد تركيا نمواً قوياً منذ فترة.

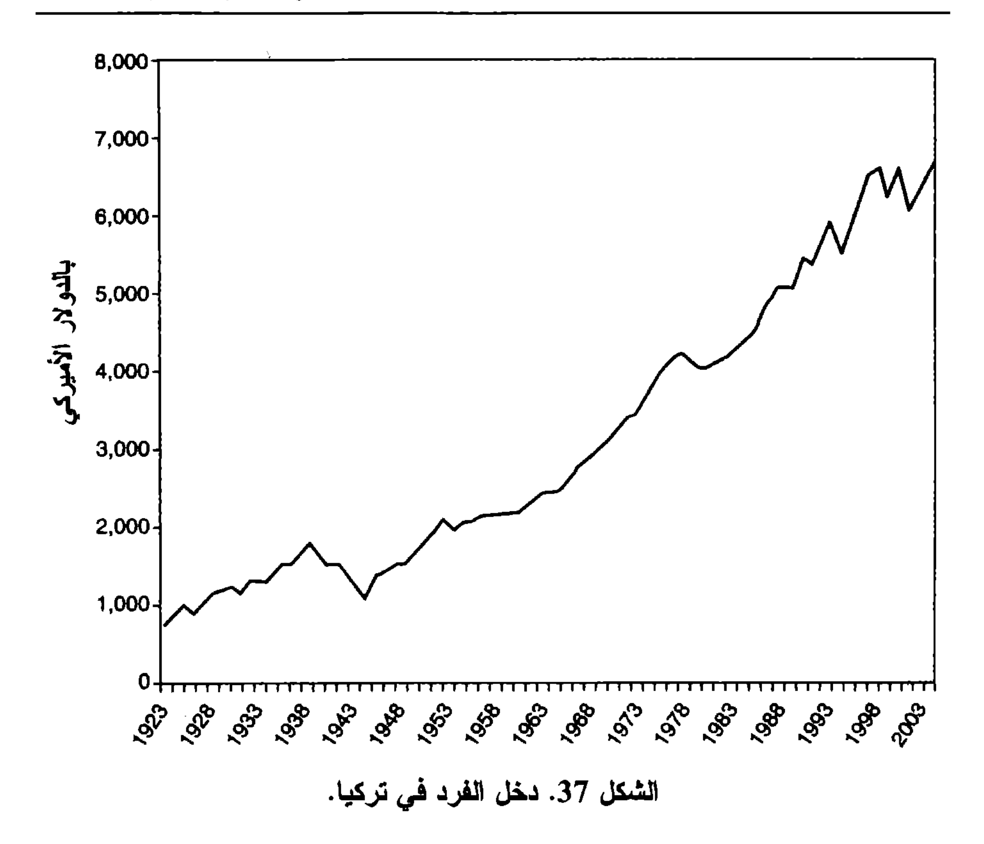
افتتح "فهبي كوك"، ابن أستاذ آداب فقير، بقالة في أنقرة، تركيا سنة 1917 باستثمار يبلغ ثمانية دولارات. وكان يبلغ من العمر ستة عشرة سنة. وعندما توفي سنة 1996، كان على قائمة فوربس لأثرياء العالم. وانتقلت شركته، مجموعة

"كـــوك"، مـــن مؤســـسة تجارية صغيرة إلى تكتل عالمي كبير يعد الآن أحد أكبر الشركات الخاصة في تركيا. وتنتج مجموعة كوك كل شيء من السيارات، وأجهزة الـــتلفاز، والثلاجات والأفران إلى أعواد الثقاب ومركّز البندورة؛ وتدير مصارف، شـــركات تأمين، مرافق سياحية وسلاسل تجزئة؛ وازدهرت أعمالها رغم انخفاض الأســـعار والمنافسة الأوروبية. وتولى "رحمي" ابن "كوك" العمل بعد تقاعد والده ســـنة 1984. وحـــصل "رحمـــي كوك" على إجازة جامعية من جامعة جونـــز هوبكنـــز. وعندما كان في المركز 406 على قائمة فوربس لأثرياء العالم سنة 2004 ، ســـلم "رحمي كوك" إدارة الشركة إلى ابنه "مصطفى"[31]. ومع اعتماد مجموعة كوك رغبة المستهلكين دليلاً لعملها والتي لم تكن أبداً دليلاً لمسؤولية الرجل الغربي، ازدهـــرت أعمال كوك[32]. وارتفعت صادرات المجموعة بنسبة 45% سنة 2002 لتصل إلى 2.6 مليار دولار.

ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة في صادرات تركيا خلال الفترة 1970–1995 مـــن 9% إلى 74%[33]. ونما قطاع الصناعات التركي بمجمله بنسبة 5.6% سنوياً خلال الفترة 1966–2003.

تـــركيا إحدى قصص نجاح القرن العشرين (انظر الشكل 37). ولم تتعرض للاســـتيطان أو الاحتلال الغربي، وتعافت من انهيار الإمبراطورية العثمانية والحرب مـــع الـــيونان بعد الحرب العالمية الأولى. وينمو اقتصادها بشكل ثابت منذ ذلك الـــوقت. وعلـــى الرغم من الأزمات الاقتصادية الدورية الكبيرة، النـــزاعات مع الأكـــراد، والانقلابـــات العـــسكرية، تعد تركيا اليوم ديمقراطية راسخة. ويتدفق الطـــلاب من كل أنحاء تركيا على كليات الدراسات العليا في الولايات المتحدة، ويحصلون على مناصب أكاديمية رفيعة المستوى في الجامعات الأميركية، أو يعودون إلى تركيا للتعليم في جامعات مرموقة جداً هناك.

تـــتفاوض حكومة تركيا مع الاتحاد الأوروبي على شروط انضمامها للاتحاد، وتـــتطلع برجاء نحو تلك اللحظة التاريخية عندما تتحد اقتصادياً وسياسياً مع العالم المسيحي الغربي وما اعتاد الأوروبيون على اعتبارهم شرقيين غير مؤمنين. ولا تلحق تركيا بالغرب وحسب، وإنما تزيل الخط الفاصل بين الغرب وباقي العالم.




**الشكل 37. دخل الفرد في تركيا.**

## بوتسوانا

اكتشفت شركة دي-بيرز الجنوب أفريقية سنة 1968 احتياطيات ماس كبيرة في بوتسوانا. وتفاوضت حكومة بوتسوانا مع دي-بيرز لعقد اتفاقية شراكة. وفيما تقوم حكومات أخرى تكتشف موارد معدنية قيّمة بتأميمها عادة، قررت حكومة بوتسوانا الاستفادة من خبرة دي-بيرز في مجال تعدين وتسويق الماس. واكتشفت شركة تعدين بوتسوانا دي-بيرز سنة 1976 عرقاً ماسياً ضخماً آخر في جوانينغ، جنوب بوتسوانا، وهو أكبر اكتشاف ماسي في العالم منذ الاكتشافات الجنوب أفريقية الأولى في كمبرلي. وتفاوضت بوتسوانا مجدداً على الاتفاقية الأصلية مع دي-بيرز، ومنحها ذلك ما يقرب من 80% من عائدات الماس. وباعت بوتسوانا لشركة دي-بيرز سنة 1986 مخزوناتها من الماس (حجبتها سابقاً عن السوق العالمي للمحافظة على ارتفاع الأسعار) مقابل المال ونسبة 5.2% لا سابقة لها من حصة

دي-بيرز نفسها مع حق تسمية عضوين في مجلس إدارة دي-بيرز. وكان معدل نمو اقتصاد بوتسوانا الأسرع في العالم خلال العقود الأربعة الأخيرة، رغم اعتمادها على الماس، وهي محصلة تختلف تماماً عن منتجي الماس الآخرين مثل سيراليون وأنغولا[34]. وتوسع قطاع التصنيع الصغير في بوتسوانا بسرعة في الوقت نفسه، وسجل نمواً وصل إلى 8.7% خلال الفترة 1966-2003. وكانت الماشية دعامة مهمة أخرى للتصدير وزيادة الدخل المحلي. وتعمل بوتسوانا في الألفية الجديدة على تنويع اقتصادها ليتضمن منتجات أخرى بالإضافة إلى الماس، وتحاول معالجة أزمة إيدز مريعة.

ربما تكون بوتسوانا قد استفادت من النظام القوي الذي يقضي بتشاور الزعماء مع المواطنين قبل الاستعمار (في كغوتلا التي كانت نوعاً من اجتماعات البلدة). وبين العوامل الأخرى التي تجاهلها البريطانيون خلال الحقبة الاستعمارية كان غياب النزاع العرقي بسبب التجانس النسبي لشعب بوتسوانا، ووضوح حقوق الحيازة الأهلية المعتمد على ملكية الماشية[35].

قدمت بوتسوانا مثالاً يحتذى في التنمية المحلية للعديد من البلاد الأفريقية. وكانت وفرة الموارد الطبيعية في أفريقية نقمة نظراً لقيام الطغاة الفاسدين بوضع أياديهم عليها. ورأينا في الفصل 4 أن الموارد الطبيعية مرتبطة تاريخياً بالحكومة السيئة. لكن الميول التاريخية ليست قوانين صارمة؛ وتستطيع بعض البلاد التحرر منها. وأظهرت بوتسوانا أنه إذا حصل الأفارقة على حكومة جيدة، تتحول عندها وفرة الموارد الطبيعية إلى نعمة.

ليست كل الدول الأفريقية غنية بالموارد الطبيعية، لكن العديد منها كذلك. وينبغي أن تجعل موارد أنغولا الطبيعية التي تنتج المحاصيل الغذائية، البن، الليف الأبيض، زيت النخيل، قصب السكر، التبغ، الحمضيات، السمك، الكهرباء، الماس والنفط البلد غنياً. وكان الشعب ينتج كل تلك الأشياء في الحقبة الاستعمارية، لكن الرحيل المفاجئ للبرتغاليين عند الاستقلال واندلاع الحرب الأهلية دمرا إمكانية متابعة ذلك. وكانت السكك الحديدية التي بناها البرتغاليون تصل سابقاً بين مناطق المناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية

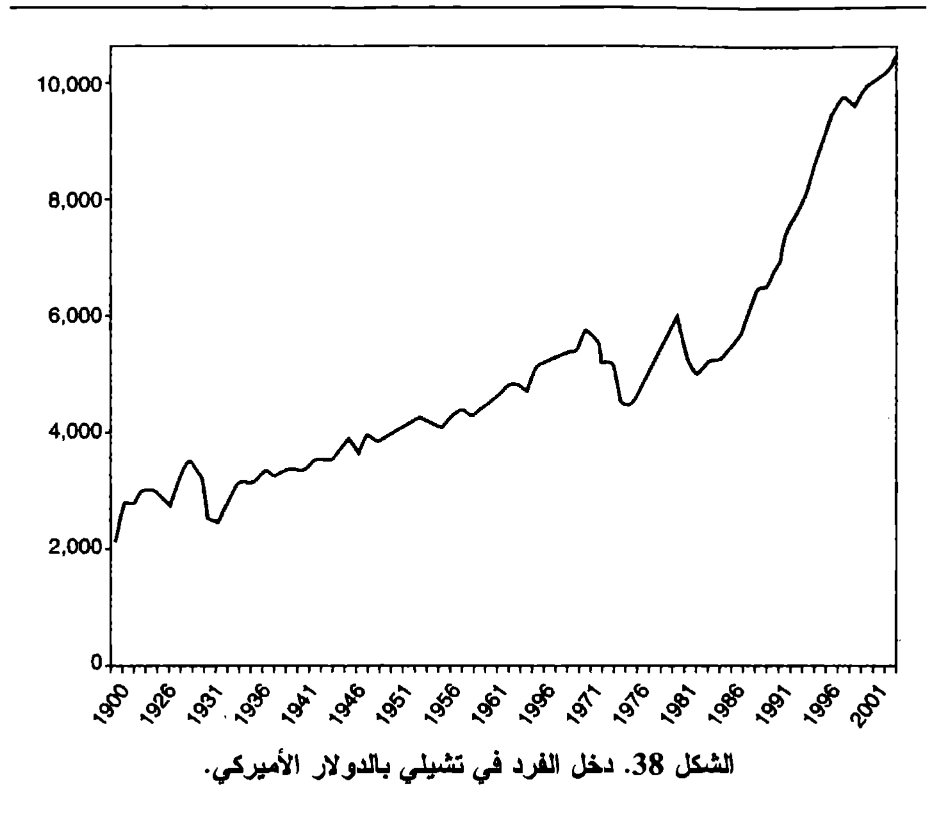
وزامبيا ومرفأ بنغيولا الأنغولي محققة إيرادات عبور مغرية. و لم تعمل تلك السكك منذ الاستقلال. وقد يفتح السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا الباب أمام هذا العمل مجدداً، إذا تم تحقيق مطالب المواطنين بالحصول على حكومة جيدة.

## تشيلي

رأيت مدى اندماج سانتياغو، تشيلي في الاقتصاد العالمي عندما زرت بعض المتاجر المحلية لتحضير القهوة السريعة في طريقي إلى مصرف تشيلي المركزي. وكانت شابات شبه عاريات يتلقين الطلبات، يسلمن الأكواب ويحصلن على الإكرامية. ويبدو أن المزج بين الجنس، الكافيين والتجارة يقدم صورة مصغرة عن أفضل وأسوأ ما في الاقتصاد العالمي اليوم.

حصلت على رؤية أوضح لفوائد التنمية في تشيلي خلال زيارة إلى مدينة الأكواخ في سانتياغو. وزرت بعض المنازل النظيفة المرتبة في شوارع منظمة جيداً برفقة بعض الطلاب المثاليين من الطبقة العليا الذين يديرون مشروعاً خيرياً لتجديد مساكن مدينة الأكواخ. وتحدثت إلى جدة مسكنها الإسمنتي مزيّن بطاقات من الزهور، وفيه جهاز تلفاز وأثاث مريح. كان الفقر موجوداً هناك، لكنه أخف وطأة مقارنة بمدن الأكواخ الأخرى التي زرتها حول العالم. ويبدو أن نمو الاقتصاد التشيلي قد أفاد الفقراء إضافة إلى الأغنياء.

تشيلي استثناء فيما يخص مشاكل أميركا اللاتينية الحالية (انظر الشكل 38). وبعد حكم الاشتراكي "سلفادور الليندي" خلال الفترة 1970–1973، قامت حكومة "أوغستو بينوشيه" العسكرية القاسية بإدخال إصلاحات السوق الحرة. ورافقت أزمات الاقتصاد الكلية النظام العسكري، لكن إصلاحات السوق الحرة أثمرت أخيراً في الثمانينيات. وعادت الديمقراطية، واتفقت كل من الأحزاب السياسية اليمينية واليسارية على الإبقاء على نموذج السوق الحرة. وتعد تشيلي اليوم ديمقراطية سوق حرة مستقرة.




**الشكل 38. دخل الفرد في تشيلي بالدولار الأميركي.**

أقــر مجلــس النواب في 23 تموز/يوليو 2003 اتفاقية تجارة حرة بين تشيلي والــولايات المــتحدة، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2004. وصـــدّرت تشيلي مجموعة متنوعة من المنتجات إلى الولايات المتحدة سنة 2004، مــثل الأسمــاك، الفاكهــة الطازجــة، الأخــشاب، المنتجات الخشبية، النحاس والملابــس[36]. ويعــد نجاح صناعة الفاكهة الطازجة نموذجياً ويرتبط باختصاص تشيلي في الاقتصاد العالمي. وبالاستفادة من مناخها المعتدل وموسم الزراعة المقابل في نــصف الكــرة الجنوبي، استغلت الفرصة لتصدير الفاكهة الطازجة إلى أميركا الشمالية.

عــندما سافرت مؤخراً إلى تشيلي خلال فترة الصيف في الولايات المتحدة، كانــت طائــرتي مكتظة بالطلاب الأميركيين الذين يحملون مزالجهم ودولاراتهم السياحية إلى منتجعات الشتاء التشيلية. وكان الطريق من المطار إلى سانتياغو مؤلفاً مــن أربــع مــسالك سريعة جديدة، والتي تجعل الرحلة المزدحمة من ماهاتن إلى

لاغارديا تبدو مؤسفة بالمقابل. ويعد هذا مثالاً عن العولمة جنوب-جنوب التي سمعتها عبر مذياع سيارة الأجرة من المطرب السنغالي "يوسو ندور".

يستعير التشيليون بحرية من النماذج الاقتصادية الأميركية عندما تناسبهم، كما يحدث مع فريق شيكاغو-بويز الشهير - تلاميذ "ميلتون فريدمان" يتدربون في جامعة شيكاغو. وكان عدد غير محدود من زملاء التخرج تشيليين - عاد معظمهم الآن إلى تشيلي، يديرون الاقتصاد والحكومة. ولم تكن المساعدات الخارجية، وصندوق النقد والبنك الدوليان أكثر من لاعبين ثانويين في تشيلي خلال اكتشافها نموذج الأسواق الحرة الديمقراطية.

## التنمية المحلية

تحولت نجاحات اليابان، الصين، نمور شرق آسيا، الهند، تركيا، بوتسوانا وتشيلي إلى دعابات تسخر من غطرسة الغرب. وسيدرك الأميركيون والأوروبيون الغربيون يوماً ما أنهم ليسوا، بالنتيجة، منقذي باقي العالم.

حتى عندما يفشل الغرب في تنمية باقي العالم، يقوم باقي العالم بتنمية نفسه. ويأتي قسم كبير من نجاح باقي العالم من الاعتماد على الذات، الجهود الاستكشافية، واقتباس الأفكار، المؤسسات والتقانة من الغرب عندما تناسب باقي العالم.

بجدداً، لا تحمل قصص النجاح أي مخطط تفصيلي بسيط يمكن محاكاته. والعامل الموحد الرئيسي بينها أنها كلها أخضعت تجاربها التنموية لاختبار السوق، واستفادت من الأسواق المحلية والخارجية. ويبدو أن استعمال الأسواق للحصول على المعلومات وتحديد المسؤولية ضروري للنجاح. لكن رأينا في الفصل 3 أن إنشاء الأسواق الحرة صعب بحد ذاته، ولا تتوافق كل قصص النجاح بالتأكيد مع مبدأ عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

نعرف أن الانتهاكات الكبيرة للأسواق الحرة والاستبداد الذاتي القاسي يحولان دون تحقيق النجاح. ولا يوجد خلف تلك النقطة الباهرة الواضحة صيغة آلية لتحقيق النجاح، ويتطلع العديد من البحّاثة السياسيين والاقتصاديين فقط إلى تحسينات تدريجية تتغلب على العديد من العقبات التي ذكرناها في الفصلين 3 و4.

لـــيس الاعتماد على الذات وصفة سحرية للشعب الفقير - تعيش الكثير من الشعوب الفقيرة غير المحظوظة، بغض النظر عن اجتهادها، في بلاد تديرها عصابات أو ببساطة في مجتمعات معقدة لم تكتشف بعد الطريق نحو التنمية. ولا يزال بإمكان المـــساعدة الغربية، المتواضعة بشكل مناسب والمستفيدة من تجارب الماضي، لعب دور ما في تخفيف معاناة الفقراء. وأختبر في الفصل الآتي كيف تستطيع المساعدات الغربية تحقيق أكثر مما أنجزته في الماضي حالما تتحرر من الأهداف الطوباوية.

## لمحة

# زملاء الدراسة من كوماوا

التحق كل من "رولاند أكوساه"، "روبرت دانسو-بواكي" و"ياو نياركو" معاً بمدرسة توينسيوا كودوا الثانوية في قرية كوماوا التي يقطنها عشرة آلاف نسمة في منطقة أشانتي الغانية. ولم تكن الدراسة في هذه المدرسة سهلة. وكان الماء ينقطع معظم السنة الدراسية. وكانت الكهرباء، في حال وجودها، تصل بين السادسة والعاشرة مساءً. وكان عدد الكتب قليلاً؛ وكان يشترك كل الطلاب في نسخة أو اثنتين متوفرتين في مكتبة المدرسة. لكن "ياو نياركو" يتذكر أن المعلمين كانوا شديدي الإخلاص وعلّموه وزميليه الكثير.

تابع الثلاثة دراستهم والتحقوا بجامعة غانا في ليغون، قرب العاصمة أكرا. وغادر الثلاثة غانا معاً خلال حكم الديكتاتورية العسكرية التي قادها "جيري رولينغز" للحصول على إجازات جامعية في الخارج.

عمل "رونالد أكوساه"، بعد أن حصل على ماجستير في إدارة الأعمال من وارتون، لعدة سنوات مع آي-ب-إم ويونائيد تكنولوجيز في الولايات المتحدة، وكان قد ترعرع فقيراً؛ فيما لم تحصل والدته على أي تعليم رسمي. وقرر العودة إلى غانا وإطلاق مصرفه الخاص للاستثمار "إينو الدولي" سنة 2000. وجمع إينو الدولي الرساميل في غانا والولايات المتحدة للاستثمار في الصناعات الدوائية والإلكترونيات الاستهلاكية. ويشتري المصرف بساتين الحمضيات بهدف إنشاء مصنع للعصير في النهاية*.

حصل "روبرت دانسو-بواكي"، بمساعدة العائلة والأصدقاء، على إجازة في التمويل والصيرفة الدولية من إدنبرغ والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة سوري. وحثّه أساتذته على العودة إلى غانا في أواخر الثمانينيات للمساهمة في الفرص الجديدة التي نتجت عن تحرير النظام المصرفي. ويشغل اليوم منصباً إدارياً مرموقاً في مصرف ترست في أكرا.

حصل "ياو نياركو" على الدكتوراه في الاقتصاد عبر منحة من جامعة كورنيل. وأصبح خبيراً معروفاً في نظرية النقد، ويكتب مقالات علمية مرموقة. وبعد قضائه فترة في جامعة براون، انضم إلى كلية الاقتصاد في جامعة نيويورك، وهو زميل لي اليوم. ويشغل أيضاً منصب نائب العميد للشؤون العالمية في جامعة نيويورك،

حيث قد ساعد في إنشاء موقع الجامعة للدراسة في الخارج وموقع أبحاث في أكرا. ويشمل الموقع جامعة أسيشي، وهي جامعة خاصة أنشأها "باتريك أواه"، وجامعة غانا في ليغون. كرّس "ياو" وقته لتعليم الاقتصاد للطلاب المتلهفين في أسيشي. ولديه خطط أكثر طموحاً أيضاً: إنشاء مركز أبحاث يشمل قطاعات مختلفة في جامعة نيويورك يدعى "المنزل الأفريقي". ويشكك "رونالد أكوساه" فيما قدمته المساعدات الخارجية لغانا: "سمعتنا رهيبة. ولا يعتقد الناس فقط أننا متسولون، فنحن متسولون فعلاً. ويعود الأمر لنا لتطوير اقتصادنا". ويضيف "ياو نياركو" أن المساعدات الخارجية "تشوّه الحوافز". ويعتقد أنها "تجعل الناس تتطلع نحو الآخرين ليحلوا لهم مشاكلهم".

* التفاصيل حول "رونالد أكوساه" مأخوذة من "ديان مانتشان"، مجلة فوربس، "غانا الراهنة" ومن ملاحظات قدمها "مانتشان" بسخاء.

# الفصل الحادي عشر

## مستقبل المساعدة الغربية

ينبغي أن لا نتوقف عن الاستكشاف
ونهاية كل استكشافاتنا
ستكون العودة إلى حيث بدأنا
ومعرفة المكان للمرة الأولى.

"ت. إس. إليوت"، "دوارات صغيرة"
رباعيات، 1943.

تساءل العاملان في مجال التنمية "دينيس وايتل" و"ماري قريشي" مرة عمّا سينصح به المنادون باعتماد طريقة العلاج بالصدمة في صندوق النقد والبنك الدوليين البلد الذي يحتاج إلى المساعدات الخارجية؟ سينصحون على الغالب بإلغاء ملكية الدولة، القيام بعملية خصخصة سريعة، السماح للأسواق بالعمل ووضع نهاية للتخطيط المركزي البيروقراطي. وسأفضل منهجاً أكثر اعتدالاً يتضمن إصلاحات تدريجية في البلد المتلقي للمساعدات الخارجية والذي يعاني المشاكل.

نعم، ما يزال هناك أمل بأن تستطيع المعونات الغربية مساعدة الفقراء في باقي العالم على حل معظم مشاكلهم البائسة.

### المعونة الرسمية

إحدى مشاكل المساعدات الكبيرة أنها أثارت آمالاً طوباوية لإصلاح مشاكل العالم المعقدة. وإذا كنتم تعتقدون أنني سأقدم الآن مخططاً تفصيلياً طوباوياً لإصلاح مشاكل المساعدات المعقدة، لا بد أن عملي كان سيئاً عبر الفصول السابقة في شرح مشاكل المخططات الطوباوية.

رغم ذلك، آمل أن يكون هناك بعض الدروس المفيدة التي تسمح للمساعدات الغربية في إحراز بعض التقدم التدريجي. وإذا جذب الهدف الطوباوي الاهتمام بعيداً عن تحميل وكالات المساعدات المسؤولية عن النتائج الملموسة، ستكون الخطوة الأولى عندها التخلي عن ذلك الهدف. وقاد جدول الأعمال الطوباوي إلى ظهور مسؤولية جماعية عن تحقيق أهداف متعددة لكل وكالة، والذي يعد أسوأ أنظمة الحوافز منذ بدأ البشر تلك العملية. ويوجد أيضاً تشويه في حوافز المراقبة والتي قادت إلى جهود عقيمة في إنتاج أشياء أدت إلى تحقيق نتائج كبيرة.

وقاد جدول الأعمال الطوباوي أيضاً إلى تركيز عقيم على محاولة تغيير الأنظمة السياسية بأكملها. ولا يساهم الوضع الراهن - بيروقراطيات دولية كبيرة تقدم المساعدة لبيروقراطيات حكومية وطنية كبيرة - في إيصال المال للفقراء. ولا تجدي شروط المساعدات نفعاً في تغيير سلوك الحكومات.

عندما تجدون أنفسكم في حفرة، تكون الأولوية لإيقاف الحفر. ولا تلقوا بالاً لثقة الرعاية بأنكم تعرفون كيف تحلون مشاكل الآخرين بشكل أفضل مما يعرفون. ولا تحاولوا إصلاح الحكومات أو المجتمعات. ولا تقوموا بغزو البلاد الأخرى، أو إرسال الأسلحة إلى أحد الفصائل القاسية في حرب أهلية. انهوا الشروط. أوقفوا إضاعة وقتنا بالقمم وأطر العمل. تخلوا عن مشاريع الإصلاح المؤسساتي الشاملة والساذجة. ينبغي أن يكون الهدف تحسين حياة الأفراد، وليس تغيير الحكومات أو المجتمعات نحو الأفضل.

حالما يصبح الغرب قادراً على مساعدة الأفراد بدلاً من الحكومات، سيجد الحل لبعض الأحاجي التي تلف المساعدات الخارجية. ولا بد من إيصال المساعدات لأولئك غير المحظوظين بوجود أمراء الحرب واللصوص في مراكز القيادة في بلدانهم. ويستطيع الغرب إنهاء المشاهد المثيرة للشجن والمتمثلة بتدليل صندوق النقد والبنك الدوليين، ووكالات المساعدات الأخرى، لأمراء الحرب واللصوص. ويستطيع إنهاء الرعاية الأبوية ونفاق فرض الشروط. ويستطيع إنهاء التناقض المتأصل بين "ملكية البلد" والشروط التي تمليها واشنطن.

تذكروا، لا تستطيع المساعدات إنهاء الفقر. ووحدها التنمية المحلية المرتكزة على ديناميكية الأفراد والشركات في الأسواق الحرة تستطيع تحقيق ذلك. ولدى إقصاء المهام المستحيلة عن التنمية الاقتصادية العامة، تستطيع المساعدات تحقيق أكثر مما تنجزه الآن بكثير للتخفيف من معاناة الفقراء.

ركّزوا على الهدف الأساسي: تمكين الأشخاص الأشد فقراً في العالم من الحصول على ما هو ضروري مثل اللقاحات، المضادات الحيوية، الإمدادات الغذائية، البذور المحسّنة، الأسمدة، الطرق، ثُقَب الحَفْر، أنابيب المياه، الكتب المدرسية والممرضين. ولا يجعل هذا الفقراء يعتمدون على الصدقات، وإنما يساهم في تحسين الصحة، التغذية، التعليم والمدخلات الأخرى التي ترفع من حصيلة جهودهم لتحسين ظروف حياتهم. (تماماً مثلما كانت تغطية صندوق العلم القومي لتكاليف منحة حصولي على الدكتوراه في الاقتصاد دفعة لجهودي في تحسين حياتي المهنية).

لا أعني أن تتجه كل المساعدات نحو المشاريع. وتوجد مجالات أخرى للاستفادة من جهود وكالات المساعدات تتضمن نشر المعرفة العملية في إدارة الأنظمة المصرفية أو أسواق الأسهم، تقديم النصيحة حول الإدارة الجيدة للاقتصاد الكلي، تبسيط القوانين التجارية أو القيام بإصلاحات تدريجية تكون مقدمة لخدمة مدنية فعّالة.

بخلاف الكثير من منتقدي المساعدات الآخرين، لا أقول أن اعتماد هذه الحلول سيكون سهلاً، وأن الحلول التي أقدمها ستجدي نفعاً، أو حتى إن هذه الحلول صحيحة بالمطلق. لا، لا ولا. وتوجد أسباب معقولة لعدم اعتماد هذه الحلول سلفاً. ويعود سبب ذلك جزئياً إلى التعقيد الاجتماعي في جعل حتى أبسط التدخلات تجدي نفعاً – والتي ستبقى مزعجة.

لكن الأمر يتعلق أيضاً ببعض العوامل التي يمكن تغييرها. ويعود سبب ذلك جزئياً أيضاً إلى أن الدول الغنية لا تهتم بما فيه الكفاية بتقديم مساعدة فعّالة للفقراء، وهي تعتمد خططاً طوباوية كبيرة لا تجدي نفعاً. وجزء آخر من السبب أن لا أحد فعلياً يتحمل مسؤولية نجاح *هذا* التدخل في *هذا* المكان خلال *هذا* الوقت. ويمكن

أن تبدو اقتراحاتي هنا غريبة بعض الشيء؛ إلا أنه ينبغي إخضاعها للاختبار والتقييم مثل أي شيء آخر.

الأهم من ذلك، هذا الكتاب ليس خطة. ويشير بدلاً من ذلك إلى البحّاثة الذين يمتلكون المعرفة بالأوضاع المحلية، والنتائج التجريبية للتدخلات، وضرورة إيجاد طريقة ما للحصول على معلومات من الفقراء، الذين سوف يكتشفون (وقد اكتشفوا بالفعل) كل الأجوبة المتنوعة والمعقدة حول كيفية جعل المساعدات تجدي نفعاً.

سأمضي قدماً بتقديم بعض الاقتراحات، فقط لأن النظام الحالي غير مرضٍ. وقد عرض هذا الكتاب لبعض العبر التاريخية التي تستطيع إرشاد البحّاثة.

إصلاح نظام حوافز المسؤولية الجماعية عن أهداف متعددة. تحميل المسؤولية الفردية عن تحقيق أهداف فردية. السماح لوكالات المساعدات بالتخصص في القطاعات والبلاد التي تقدم فيها أفضل مساعدة ممكنة. ثم تحميل وكالات المساعدات المسؤولية عن *نتائجها* بإجراء تقييم مستقل فعلاً لجهودها.

ربما ينبغي على كل وكالة مساعدات تخصيص جزء من ميزانياتها (مثل القسم المخصص الآن لعمليات التقييم الذاتي) للمساهمة في مجموعة تقييم دولية مستقلة تتكون من كادر مدرب بطرق علمية من الدول الغنية والفقيرة، والتي ستعمل على تقييم عينات عشوائية من جهود كل وكالة. وسيتضمن التقييم اختبارات تجريبية عشوائية عندما يكون ذلك ممكناً، وتحليل إحصائي عملي، وينبغي أن يكون مستقلاً حقاً على الأقل، حتى عندما لا يكون ممكناً إجراء الاختبارات التجريبية والتحليلات الإحصائية. سؤال الفقراء بطرق مختلفة حول ما إذا كانت أوضاعهم تتحسن. حشد الأشخاص المحبين لأعمال الخير في الدول الغنية للضغط على الوكالات من أجل إيصال أموالها إلى الفقراء فعلاً، وإثارة الغضب ضدها عندما لا تستطيع الوصول إلى الفقراء.

مع التخصص بعدد صغير من الأهداف والخوف وإغراء المكافأة عند صدور نتائج التقييم المستقل، ربما ستكون وكالات المساعدات قادرة على استكشاف وسائل مختلفة لإصلاح مشكلة ما، مثل سوء التغذية، حتى تحلها. ويستطيع عملاء

المساعدات اختبار آليات إيصال مختلفة: المنظمات غير الحكومية، الشركات الخاصة، المؤسسات الاجتماعية التي تستنبط طرقاً لمساعدة الفقراء، وربما حتى حكومة محلية تعمل بشكل جيد. التخصص بأهداف يمكن تحقيقها وتقييم ما تم إنجازه سينقل السلطة من المخططين إلى البحّاثة.

رغم أنني أعتقد أن وكالات المساعدات الثنائية أو المتعددة وحكومات البلاد الفقيرة الموجودة حالياً قامت بعمل سيء، إلا أنها ربما تستطيع تقديم ما هو أفضل إذا تم تحميلها المسؤولية. وينبغي أن يبقى بيروقراطيو وكالات المساعدات والحكومات الوطنية على قائمة الجهاز التنفيذي لتقديم خدمات التنمية. ومجدداً، كل ما يهم هو ما يجدي نفعاً لمساعدة الفقراء.

كيف يمكن إصلاح مشكلة الرقابة؟ إذا قام المرء بتقييم نتائج ملموسة، هل سيساهم ذلك في تصحيح الانحراف نحو القيام بأشياء يمكن مراقبتها؟ أعتقد هنا أننا نحتاج إلى جرعة صحية من البراغماتية. وسيكون صعباً التفكير في أي نظام حوافز يستطيع بنجاح مكافأة جهود غير منظورة في سبيل التوصل إلى نتائج منظورة. تخلوا عن ذلك. البقرة ستبقى بقرة دائماً. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن نحاول معرفة أين تتقاطع التدخلات المفيدة مع حسن الرقابة. ولندع وكالات المساعدات الدولية تمضي قدماً وتقوم بالرقابة، لكن لنتأكد أن القائمين على عملية التقييم سيحمّلون تلك الوكالات مسؤولية تحقيق نتائج جيدة للفقراء. وسيمنح العاملون في التقييم علامة الصفر للإشارات العلنية الفارغة مثل القمم وأطر العمل.

يوجد الكثير من المخاطر في تطبيق تلك الإصلاحات. وينبغي أن يتمرس العاملون في الإصلاح على كل الطرق التي سيسلكها بيروقراطيو المساعدات لإجراء التغييرات الضرورية والحفاظ في الوقت نفسه على الحالة السياسية الراهنة القوية. بيروقراطية المساعدات ماهرة للغاية في تكييف لغة، إن لم يكن محتوى، أي انتقاد بحقها. وبالفعل، تدّعي وكالات المساعدات أنها تعتمد الآن منهج "الإدارة لتحقيق النتائج".

عثرت أثناء البحث على الإنترنيت على تقرير آخر بعنوان "الإدارة لتحقيق نتائج التنمية، المبادئ موضع التنفيذ: مرجع حول سبل الممارسة العملية"، الذي

جرى إعداده في نيسان/أبريل 2005. ويقول المؤلفون الذين لم يذكروا أسماءهم عن جهـودهم بأنها نتيجة "عمل مشترك حول الإدارة لتحقيق نتائج التنمية لجماعة العمـل حـول كفاءة المساعدات وممارسات المانحين". ويعتبرون أن عملهم يقدم "معلومات خاصة" يتم "إيصالها إلى منتدى عالي المستوى حول كفاءة المساعدات".

مـا تزال صناعة المساعدات لا تستفيد من الأخطاء التي تقع نتيجة التخطيط مـن القمة إلى القاعدة والمسؤولية الجماعية، ويظهر ذلك بشكل واضح في الطريقة الـتي يصف فيها فريق المرجع وكالات المساعدات بأنها "الإدارة لتحقيق النتائج": "تـضع وكالات التنمية استراتيجيات مساعدات لتحقيق نتائج إيجابية في كل بلد بالتشاور مع بعضها البعض ومع الحكومات الوطنية. وخلال هذه العملية، تتفاوض الوكالات المتعددة على آلية العمل معاً لدعم محصلات ذلك البلد"[1].

يـوجد أيـضاً خطر أن تقوم وكالة المساعدات بـ "غَرف القشدة" - أي: اختيار المشاريع الواعدة في سبيل إظهار أنها تحقق نتائج إيجابية، والتي من المحتمل أن تكـون الحكـومة الوطنية قادرة على تحقيقها وحدها دون مساعدة. وعندما تقوم الـوكالات بـذلك، فإنها تمنع الحكومة من إنفاق مواردها على شيء سيء، مثل الجيش. ويقلق محللو المساعدات من أموال المعونة "المنقولة"، لكن ربما يصبح قلقهم أقل عندما تفشل الكثير من الأمور حولهم. وعلى الأقل ينبغي عليهم أن يتأكدوا أن الأبقار تنتج الحليب.

عقـبات الإصـلاح هائلة. ورغم ذلك، نستطيع التفكير في آليات مساعدة مبتكرة لحل المشاكل، إلى جانب التخصص والتقييم اللذين اقترحتهما هنا. ويبحث الكـثير من طيبـي القلب عن حلول لمشاكل فقراء العالم، وهم أقرب إلى القاعدة مـن الخبراء في القمة. وستنبثق من بعض تلك الجهود أفكار جديدة وواعدة، وقد انبثق بعضها بالفعل.

## تحقيق التقدم

تحضّر "إيما غارسيا" البالغة من العمر خمسين سنة حوالى 250 كعكة ذرة يومياً لعائلـتها الكـبيرة في مطـبخها المتـسخ الأرضية المليء بالدخان في بوينافيستا،

المكسيك. وتعيش حوالى اثنتين وستين عائلة فقيرة تعاني من سوء التغذية في بوينافيستا، في مقاطعة ميكواكان، دون طرق معبدة، ماء جارٍ أو صرف صحي. والنشاط الاقتصادي الوحيد في القرية هو الزراعة. ولا يذهب الأطفال إلى المدرسة لأنهم يعملون في الحقول؛ وأولئك الذين يذهبون إليها يواجهون مشاكل في التركيز على أي شيء عدا بطونهم الخاوية.

قدم نائب وزير المالية المكسيكي، وهو اقتصادي معروف يدعى "سانتياغو ليفي"، سنة 1997 برنامجاً مبتكراً لمساعدة الأشخاص مثل "إيما غارسيا". وكان البرنامج يدعى بروغرسا (البرنامج الوطني للتعليم) ويقدم منحاً نقدية للأمهات *إذا* أرسلن أولادهن إلى المدارس، وشاركن في برامج التثقيف الصحي، وأحضرن الأطفال إلى العيادات الصحية للحصول على مساعدات غذائية وإجراء فحوص دورية لهم. ونظراً لعدم وجود أموال كافية من الحكومة الاتحادية المكسيكية لمنحها للجميع، وزّع "ليفي" التمويل القليل المتوفر بطريقة يمكن معها إجراء تقييم علمي للبرنامج. واختار البرنامج عشوائياً 253 قرية لتلقي المساعدات، مع اختيار 253 قرية أخرى (لا تحصل على أي مساعدات) للمقارنة. وتم جمع البيانات من كل القرى البالغ عددها 506 قبل وبعد بداية البرنامج. ومنحت الحكومة المكسيكية مهمة تقييم البرنامج لـ "المعهد الدولي لأبحاث السياسة الغذائية"، والذي قام بدراسات حول تأثيرات البرنامج.

وأكدت النتائج الأكاديمية أن البرنامج أجدى نفعاً. وكانت نسبة انخفاض تكرار إصابة الأطفال الذين يتلقون مساعدات بروغرسا بالأمراض 23%، وازداد طولهم بنسبة 1-4% وانخفضت نسبة إصابتهم بفقر الدم 18%. وانخفضت نسبة إصابة البالغين بالأمراض 19%. وكانت هناك زيادة قدرها 3.4% في الالتحاق بصفوف المدارس من الأول حتى الثامن؛ وكانت الزيادة أكبر بين الفتيات اللواتي أكملن الصف السادس ووصلت إلى 14.8%[2].

الأهم أن الناس في بوينافيستا لاحظوا الفرق. وتقول "إيما غارسيا" إنها تستطيع إطعام أطفالها اللحوم مرتين أسبوعياً الآن إضافة إلى كعك الذرة بفضل الأموال التي تتلقاها من بروغرسا. ولاحظ المعلم "سانتياغو دياز" أن الحضور يزداد

في مدرســـة بوينافيستا المؤلفة من غرفتين. وعلاوة على ذلك، يقول "دياز": "لأنهم يحصلون إلى تغذية أفضل، يستطيع الأطفال التركيز لفترات أطول. ويبدو الأطفال أكثـــر تحمـــساً للتعلم لأنهم يعرفون أن مساعدات أمهاتهم تعتمد على حضورهم للمدرسة"[3].

حقق البرنامج نجاحاً موثقاً بكل وضوح، واستمر رغم رفض الناخبين للحزب القائم في السلطة منذ فترة طويلة في ثورة المكسيك الديمقراطية سنة 2002. وبحلول ذلـــك الـــوقت، كان بروغرسا يصل إلى 10% من العائلات في المكسيك، ويمتلك ميزانية تبلغ 800 مليون دولار. ووسعت الحكومة الجديدة البرنامج ليشمل الفقراء في المدن. وانطلقت برامج مماثلة في البلاد المجاورة بدعم من البنك الدولي[4].

العبرة التي ينبغي أن يستخلصها المنادون بضرورة إصلاح نظام المساعدات أن المزج بين الخيار الحر والتقييم العلمي يستطيع تقديم الدعم لبرنامج مساعدات بحيث يمكن توسيع الأمور التي تجدي نفعاً بسرعة. ويمكن توسيع برنامج النقود–مقابل–التعليم–و–الصحة نفسه، مع إجراء تعديلات محلية مناسبة عليه، ليشمل المزيد من البلاد وعلى نطاق أوسع بكثير مما هو عليه الآن.

## مساعدة الأطفال على التعلم في كينيا والهند

قـــدم المنادون بضرورة التعليم مجموعة مربكة من التدخلات لتعليم الأطفال: إلغـــاء رســـوم المدارس، توفير الملابس المدرسية، بناء الصفوف المدرسية، توظيف المزيد من المعلمين، تدريب المعلمين، تقديم وجبات مجانية في المدارس، تعزيز صحة الأطفـــال بـــتقديم أدوية مجانية، تقديم الكتب الدراسية، توفير التعليم المجاني، تقديم الجوائز للمعلمين الذين يكون أداء طلابهم جيداً ودفع رسوم المدارس الخاصة. وفي برنامج طوباوي نموذجي، يتم فعل كل شيء دفعة واحدة ومن المستحيل معرفة ما يجدي وما لا يجدي نفعاً.

لحـــسن الحظ، اعتمد بعض البحّاثة الذين يفتشون عن حلول منهجاً مختلفاً. ويقوم هؤلاء بدراسة كل تدخل على حدة، وتحديد تأثيراته على مجموعة اختبار لم تخـــضع للتدخل. "إيثر دوفلو" من إم–آي–تي و"مايكل كريمر" من هارفرد رائدان

في منهج التنمية هذا. ووجد أحد الباحثين الذين درسوا مشروعاً في غرب كينيا أن الحضور في برامج تعزيز الالتحاق بالمدرسة (مرحلة ما قبل المدرسة) كان أكبر بنسبة 25% عند تقديم إفطار مجاني، وكانت نتائج الاختبار أعلى في حال تم تقديم الوجبات في وقت التعليم.

هل رفعت الكتب المدرسية من أداء الطلاب؟ وجدت أبحاث لاحقة في المقاطعة نفسها في كينيا أن هؤلاء الطلاب الذين وصلت نسبتهم إلى 40% من الصف قد تحسنت نتائجهم بعد حصولهم على الكتب. لكن كيف يمكن الوصول إلى الـ 60% الباقية من الطلاب؟ كان أحد الأفكار اللامعة استعمال أوراق يمكن تقليبها، والتي كان يُعتقد أنها أسهل على الطلاب الأقل ثقافة. للأسف، وجد البحث المتأني نفسه أنه لا تأثير للأوراق التي يمكن قلبها على نتائج الاختبار.

في الهند، وظف برنامج آخر لمساعدة الطلاب الضعيفي الأداء مساعدي تعليم من المجتمعات المحلية لتعليم الطلاب. وحصل الطلاب في مومبي وفادودارا على ساعتي تعليم يومياً من المساعدين. ماذا كانت النتائج؟ زاد البرنامج نقاط الاختبار، مع تحقيق أولئك الطلاب الضعيفي الأداء قبل البدء بالبرنامج نتائج مذهلة. وقدّر البحّاثة أن البرنامج الذي وظّف مساعدي تعليم من المجتمعات المحلية حقق نتائج تفوق بعشر أضعاف ما حققه معلمون تقليديون بالكلفة نفسها.

كان أحد الأفكار الخلاقة الأخرى تقديم حوافز للمعلمين. وكانت هناك تجربة في غرب كينيا تقدم من خلالها مجموعات من الأهل مكافآت للمعلمين الذين يكون أداء طلابهم جيداً في الاختبارات القياسية. وارتفعت نتائج اختبار الطلاب الذين شملهم البرنامج أولاً، لكن المتابعة اللاحقة لهؤلاء الطلاب وجدت أنهم سرعان ما تراجعوا إلى مستوى الطلاب الآخرين الذين لم يشملهم البرنامج. وكان واضحاً أن المعلمين "يعلمون اجتياز الاختبار"، دون تأثير دائم على مستوى أداء الطلاب[(5)].

العبرة من كل هذا البحث أن بعض التدخلات المعقولة تجدي نفعاً وبعضها لا. وينبغي أن تقوم وكالات المساعدات بإجراء اختبارات مستمرة والبحث عن تدخلات تجدي نفعاً، والتحقق مما يجدي نفعاً بالتقييم العلمي. وينبغي أن يكون

لدينا معلومات لحصول عملية التعليم. وينبغي أن تتابع وكالات المساعدات بحذر تأثير مشاريعها على الفقراء باستعمال أفضل الوسائل العلمية المتوفرة، والاستفادة من خبرات التقييم الخارجية لتفادي مصالح مدراء المشاريع الخاصة.

## ما الذي يجدي نفعاً؟

يطرح أستاذ إم-آي-تي "أبهجيت بانرجي" أمثلة مفيدة أخرى علاوة على تلك المذكورة آنفاً والتي أثبتت فاعليتها في مجال المساعدات الخارجية: أدوية الديدان؛ الإمدادات الغذائية الغنية بالحديد، فيتامين إيه واليود؛ تعليم استعمال الواقي ومعالجة الأوبئة الأخرى التي تنتقل عبر الجنس للحد من انتشار الإيدز؛ تعقيم المنازل للقضاء على الملاريا؛ إعانات مالية لشراء الأسمدة؛ التلقيح؛ وتوفير الماء النظيف في المدن[6]. ولا تعد أي من تلك المقترحات أساسية في عملية التنمية بالنسبة لبعض الخطط الطوباوية، وإنما مجرد تدخلات متواضعة تجعل حياة الناس أفضل.

قد جاء دليل آخر على ما يجدي نفعاً من المقارنات بين الممارسات في بلاد مختلفة ومحصلات معينة. ولا تعتبر كل التدخلات التدريجية موجهة للخدمات والمشاريع الاجتماعية. ووجد "جيمس بارث" من أوبورن، "جيرارد كابيرو" من كلية ويليامز و"روس ليفين" من جامعة براون علاقة قوية بين القوانين المصرفية التي ترغم المصارف على تقديم معلومات دقيقة، مقارنة في أوقات محددة حول أوضاعها ومستوى التطور المصرفي في البلد. وأخضعوا الأمر لقانون السببية المعكوسة ووجدوا أن النتائج تبقى نفسها. وخلافاً لوجهة النظر السائدة بوجود حاجة لإشراف رسمي فعّال على المصارف لحماية المدخرين من عمليات الاحتيال، وجدوا علاقة *سلبية* بين قوة الإشراف الرسمي وتطور صناعة مصرفية صحية (تم إخضاع النتيجة أيضاً لاحتمال السببية المعكوسة). وإذا أردنا الترويج لنظام مصرفي صحي، الذي يعتبر أساسياً في تمكين الفقراء من مساعدة أنفسهم عبر منحهم قروضاً يحتاجون إليها، سوف تشير هذه العلاقات الإحصائية عندها إلى ضرورة الكشف عن المعلومات الناظمة للعمل وليس الإشراف الرسمي القوي على المصارف[7].

التجارب والتحليلات الإحصائية طريق طويل للحصول على وصفة سحرية للمساعدات الخارجية. ويوجد أيضاً حل لمشكلة التنمية يرتبط بالتعلم. وينبغي أن تسمح وكالات المساعدات لكادرها باكتساب الخبرات في أوضاع محلية معينة لمواجهة مشكلة معينة، ثم تدع الكادر الخبير يقرر على الأرض ما يجدي نفعاً وما لا يجدي نفعاً. وبدلاً من ذلك، نرى أن بيروقراطيي المساعدات ينقلون الموظفين قبل أن يحصلوا على ما يكفي من الخبرة، وينتج عن ذلك امتلاء تلك الوكالات بالموظفين الذين يمتلكون خبرة عامة دون معرفة محلية أو متخصصة.

كيف تستطيع وكالات المساعدات الحصول على الحافز لإجراء تقييم علمي، تحليل إحصائي والتعلم على أرض الواقع؟ يمكن إجراء مسح في الكثير من الحالات للمستفيدين المحتملين - الفقراء - قبل وبعد كل مشروع، إلى جانب تواجد مجموعة اختبار لا علاقة لها بالمشروع. وينبغي كشف كل الجهود والنتائج للجمهور. وينبغي السماح لمجموعة من المراقبين المهتمين - من المانحين والبلاد المتلقية للمساعدات - تحميل مسؤولية النتائج للوكالات. وينبغي زيادة ضغط التعبير الحر والديمقراطية على وكالة المساعدات من قبل المدافعين عن الفقراء الذين يرفعون أصواقم عالياً والذين يعملون وفق قواعد علمية وليس ضمن حملة للعلاقات العامة. وينبغي أن يدرك السياسيون في الدول الغنية أن التقييم السلبي لجهود مساعدات معين فرصة للتعلم، وليس عذراً لإيقاف المساعدات الخارجية.

## أفكارك جنونية، لكن هل هي جنونية بما فيه الكفاية؟*

تزوج "دينيس وايتل" و"ماري قريشي" عشية رأس السنة الجديدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2004، في واشنطن العاصمة عندما دقت الساعة منتصف الليل. وكانت حفلة الزفاف خليطاً ساحراً: تراتيل هزازين (فرقة دينية أميركية يهتز أفرادها في صلواقم)، كاهن يونتاريان (فرقة دينية مسيحية لا تؤمن بالثالوث وتنكر تشخيص الإله)، والدة "ماري" اليابانية، ووالد "دينيس" الأميركي اللذين أفسحا المجال للعروس ضمن مجموعة من الأصدقاء والأقارب.

فكّروا في الاحتمالات الخلاقة إذا تحرر الآلاف من المانحين المحتملين، مقترحي المشاريع، المستشارين التقنيين والمدافعين عن الفقراء من قيود البيروقراطية المركزية الكبيرة واستطاعوا إيجاد حلول أجدت نفعاً على أرض الواقع. ولا تعتبر هذه وصفة سحرية لإعادة تصميم نظام المساعدات الخارجية بأكمله، وإنما مجرد تجربة واعدة واحدة حول كيفية إيصال المساعدات إلى الفقراء.

## قسائم التنمية

لنتابع جنوننا حول آليات السوق. وعلى فرض أننا نصدر قسائم تنمية تستهدف خدمة مجموعات من أشد الناس فقراً، والتي يستطيع هؤلاء استبدالها لدى أي منظمة غير حكومية أو وكالة مساعدات للحصول على السلع التي يريدونها – مثلاً، اللقاحات، الأدوية التي تنقذ حياة البشر، زيارات الطبيب، فرن طهو متطور، كتب مدرسية، بذور، أسمدة أو إمدادات أغذية. وستخصص وكالات المساعدات جزءاً من أموالها لتمويل "صندوق قسائم" مستقل عنها. وسيختار الفقراء كلاً من السلع التي يريدونها والوكالة التي يرغبون بأن توردها لهم مقابل تسليم القسائم لتلك الوكالة. وتستطيع تلك الوكالة بعدها تحويل تلك القسائم إلى أموال حقيقية لتغطية تكاليف تقديم خدمات التنمية تلك.

سيقوم الفقراء باختيار الجهة التي تقدم لهم السلع مما سيعرض وكالات المساعدات لضغط تنافسي فيما بينها لتحقيق نتائج أفضل. وستختبر تلك الوكالات ضغوط الكلفة التي تتعرض لها الشركات الخاصة، وتحاول تقديم الأفضل بكلفة أقل. (تقدر إحدى الدراسات أن أحد المانحين الأقل فاعلية يستطيع بناء متر مربع من مساحة مدرسة ابتدائية في غينيا مقابل 878 دولاراً، فيما يستطيع المانح الأكثر فاعلية القيام بذلك مقابل 130 دولاراً فقط)[10]. وستكون وكالات المساعدات مرغمة على العمل مثل رجال الأعمال، وتحاول تقديم خدمات مبتكرة تكون جذابة للفقراء. وستنخفض ميزانية أي وكالة لا تقدم ما يريده الفقراء، لأنها تحول المال لصندوق القسائم ولكنها لا تسترد أياً من تلك القسائم. وسيكون الفقراء في موقع المسؤولية، ويعطون معلومات حول ما يريدونه وما لا يريدونه من وكالات المساعدات.

لن تكون القسائم الفردية صالحة لتقديم خدمات تنموية ينبغي اختيارها جماعياً لفائدة مجموعة ما مثل الطرق، العيادات الصحية، ثُقَب الحَفْر أو المدارس. ونستطيع التفكير في قسائم تُعطى لقرية وليس لأفراد لتغطية كلفة مثل هذه المشاريع. وتستطيع القرى بعدها التصويت على كيفية إنفاق تلك القسائم، وهكذا ستكون المعلومات على مستوى القرية وليس مستوى الفرد. ومجدداً، سوف تكتشف وكالات المساعدات مدى جودة ما تقوم به لإرضاء الفقراء اعتماداً على عدد قسائم القرى التي تحصل عليها. وستكون القسائم على المدى الطويل "اختبار سوق" و"اختبار ناخب (مصوِّت)" لوكالات المساعدات.

ربما يكون منح الفقراء قسائم أغبى فكرة سمعها أحد من قبل، عدا كل الأفكار التي فشلت حتى الآن في مجال المساعدات الخارجية. وينبغي أن تكون فكرتا GlobalGiving والقسائم موضع اختبار لرؤية مدى نجاعتها. وينبغي تجربتهما على نطاق صغير أولاً. ومجدداً، دعوني أقول أنني لا أمتلك الفكرة الطوباوية التالية لإصلاح نظام المساعدات، لأنه لا وجود لها. وسيكون علينا التمحيص في هذه الأفكار بحثاً عن النتائج كما فعلنا مع أفكار المساعدات التقليدية تماماً. هل يمتلك اللاعبون في GlobalGiving الحوافز الصحيحة ليمنحوا الفقراء ما يحتاجون إليه؟ هل يمكن أن تنجح الفكرة على نطاق أوسع من تجسيدها المتواضع الحالي؟ هل ستكون أسواق القسائم فعّالة في التعاملات الصغيرة؟

قد رأينا أن الأسواق والديمقراطية (مثل القرية التي ستصوت على القسائم) تتطلب العديد من الشروط لتعمل بشكل جيد. وإحدى المشاكل المحتملة أن تقوم النخب المحلية بخداع الفقراء وشراء كل قسائمهم أو أصواقم وتسعى لإقرار مشاريع تستفيد منها. ولا نعرف ذلك حقاً، لكن الفكرة بأن شيئاً مثل السوق يستطيع جعل المساعدة تعمل بشكل أفضل تبدو معقولة.

أحد الأفكار التي تم صرف النظر عنها بسرعة هي تقديم وكالات المساعدات هبات نقدية للأشخاص الأشد فقراً. وسيكون هذا الحل الأفضل للسماح للفقراء باختيار ما يحتاجون إليه بأنفسهم. ورغم وجود العديد من

"ديـــنس" و"ماري" شريكان مثقفان ورومانسيان. وأوردت ذكرهما في هذه القصة بسبب الأفكار المبدعة التي خصّصاها لحفل زفافهما. وقد انتقد الاثنان منهج التخطـــيط المركـــزي لنظام المساعدات الخارجية، واتخذا بعض الخطوات العملية لـــيجعلاه يعمل مثل السوق الحرة، مما يجعل النظام يضاهي السوق الحرة في بعض النتائج[8].

اقتـــرح الثنائي وجود سوق بدلاً من التخطيط المركزي، ونوعاً من التجارة الإلكتـــرونية المخصصة للمساعدة الخارجية. ويناديان بضرورة تفعيل عمل ثلاث مجموعات: (1) رجال الأعمال القريبون من الفقراء الذين يقترحون مشاريع لتلبية احتياجاتهم، (2) الأفراد والمؤسسات التي تمتلك معرفة عملية وتقنية، و(3) المانحون الـــذين يمتلكون التمويل ويريدون توزيعه. ويتضمن النظام الحالي بيروقراطية كبيرة يقـــوم فيها (3) بالتخطيط مركزياً لكل من (1) و(2). وتخيل "دينيس" و"ماري" بـــدلاً من ذلك سوقاً لا مركزية يوجد لكل قسم فيها عدّة لاعبين يسعون للتعرف على لاعبين آخرين في أقسام أخرى ويشكلون تلقائياً ثنائيات فيما بينهم (استعارة محـــتملة أخـــرى: نسخة المساعدات من خدمة المواعدة الإلكترونية). وستتنافس المـــشاريع للحصول على التمويل، وسيتنافس الأخصائيون التقنيون للحصول على عمل، وسيتنافس المانحون لتحقيق نتائج، والحصول بالتالي على المزيد من التمويل. وســـيبني كـــل اللاعبين سمعة بناء على أدائهم السابق ونتائج أعمالهم. وسيتفاعل اللاعـــبون خـــلال اللقـــاءات الشخصية، الاتصالات والإنترنيت (مثل الشبكات التجارية التي وصفتها في الفصل 3). وسيتم بناء الثقة الضرورية لعلاقة ناجحة عبر التفاعل المتكرر. وأسس "دينيس" و"ماري" معاً موقعاً على الإنترنيت وشركة تقدم التسهيلات لتلك التجمعات يدعى GlobalGiving.com. ولخصا رؤيتهما:

> "ارتفع عدد المشاركين المحتملين في تصميم، تمويل وتطبيق المشروع بشكل كبير خـلال العقود الماضـية. وتقدم الـوكالات والمؤسـسات الرسـمية، وحتـى الـشركات الخاصـة التي تـسعى لمحاربـة الفقر عالميـاً يد العون لمشاريع مكافحة إتش-آي-في|الإيدز، أو تـستثمر فـي مدارس البلاد النامية التي ليس لديها الإمكانيات الكافية للقيام بـتلك المـشاريع. وعلـى الجانب الآخر من المعادلة، لا يستطيع القائمون على المـشاريع إيجـاد المانحـين... ويـتعامل GlobalGiving.com... مـع المـساعدة الخارجـية والإيـثار مـثل الـسوق حـيث يجـتمع المانحـون والمـتلقون معـاً لتـبادل

المعلومات والمصادر... يقدم المتلقون مشاريع تحتاج إلى تمويل، ويستطيع المانحون أفراداً ومؤسسات تقديم أي شيء من بضع دولارات إلى آلاف الدولارات للمشاريع التي يجدونها مهمة".

* مستعار من اقتباس من قِبَل نيلز بوهر: "أفكار جنونية.. لكنها ليست جنونية بما فيه الكفاية لتكون صحيحة".

يتفادى هذا المنهج اللا مركزي مشاكل التنسيق، ويبتعد عن القُمع الإداري الضيق في الحكومة المتلقية الذي ينبغي أن تمر عبره المساعدات الخارجية. ويتفادى هذا المنهج التلاعب الاستراتيجي بالمساعدات من قبل الحكومات المانحة وفساد الحكومات المتلقية.

كيف يكون ذلك عملياً؟ لنأخذ المعلمين في كويمباتور، الهند الذين لاحظوا أن طالباقم يغادرن المدرسة بعد سن المراهقة غالباً وفكروا في حل معقول. وتسرد *بزنس ويك* القصة:

"عرض المعلمون مشروعاً صغيراً على GlobalGiving – صغير جداً، في الواقع، لدرجة أنه أحرج "وايتل" في البداية... وكان إعلان المشروع يقول: "بناء مراحيض جديدة للمدرسة. 5000 دولار". وفي غضون بضعة أسابيع، عرض أربعة مانحين من أرجاء مختلفة من الولايات المتحدة، بينهم كاتب من مدينة نيويورك ومصرفي من دجي-بي مورغان، تقديم المال. وفي أقل من ثلاثة شهور، كانت المدرسة قد بنت مراحيض منفصلة للفتيات؛ وحصل المانحون على رسائل شكر وصور من الأطفال. وتبين أن اقتراح تخمين المعلمين صحيح: كانت الفتيات يتسربن من المدرسة بسبب الإحراج الذي يشعرن به حالما تبدأ لديهن الدورة الطمثية وعدم وجود مرافق خاصة بهن. وبعد سنتين من ذلك، بقيت 100 منهن في المدرسة بسبب هذه الإضافة الصغيرة"[9].

هل تذكرون تلك الشبكات التي حلت محل المؤسسات المفقودة لجعل الأسواق ممكنة في الفصل 3؟ فكّروا في قوة شبكات المساعدات الخارجية. وإذا اتحد رجال الأعمال المحليون، عمال التنمية والمانحون في الدول الغنية معاً في شبكة تعتمد على التفاعل المتكرر، ربما تستطيع شبكات العلاقات إيجاد الشركاء الاجتماعيين المحليين – مثل "باتريك أمواه"، مؤسس جامعة أسيشي في غانا – الذين يملكون مشروعات جيدة وسمعة جيدة. وسيتولى الشركاء المحليون المسؤولية كاملة تحفزهم السمعة الطيبة فقط إذا حققوا نتائج جيدة للفقراء، وخطر فقدان تلك السمعة في الشبكة إذا لم يفعلوا ذلك.

الاحـــتمالات، إلا أن المثير للدهشة أن وكالات المساعدات لم تضع هذا المنهج موضـــع التطبيق بشكل جدّي. وستكون هذه فكرة واعدة إذا خضعت لاختبار عينة عشوائية.

لـــدى "راشيل غلينرستر" من مختبر إم-آي-تي لمحاربة الفقر و"مايكل كريمر" مـــن هافررد فكرة واعدة أخرى لمنح المساعدات الخارجية بطريقة تؤدي إلى تحقيق نـــتائج. واقترحا إنشاء صندوق يقدم مساعدة مالية لمن ينجح في تطوير لقاح ضد الملاريا. ويعد هذا الصندوق حافزاً سيقود إلى تطوير عقار الملاريا آر-دي الحالي. ونـــستطيع الـــتفكير في توســـيع هـــذه الفكرة إلى مجالات أخرى من المساعدات الخارجية. ويمكننا إقامة مسابقات عالمية أو إقليمية لمشاريع وبرامج المساعدة الفعّالة، وتقـــديم مكافـــآت كبيرة للوكالات، المنظمات غير الحكومية أو الأفراد والتي يتم تقييمها من قبل لجنة تحكيم مستقلة للوصول إلى أكثر برامج المساعدات فاعلية وفقاً لنتائجها.

## المعلومات من الفقراء

إذا كانـــت مشكلة المساعدات الخارجية الرئيسية الافتقار إلى *المعلومات* من الفقـــراء أنفسهم، وتحمل *المسؤولية* أمام هؤلاء الفقراء، لماذا لا نستهدف المشكلة مباشـــرة؟ أصـــدر البنك الدولي مؤلفاً في ثلاثة مجلدات بعنوان "أصوات الفقراء"، والـــذي اقتبـــست منه بعض أمثلة البلاد في هذا الكتاب. لماذا لا نصغي إلى آراء الفقراء حول المساعدات التي تصلهم؟

خـــاض الأميركـــيون ثورة قامت على مبدأ "لا ضرائب دون تكليف". هل يـــستطيع الأميركيون وشعوب أخرى في الغرب توسيع ذلك المبدأ إلى باقي العالم: "لا تدخل دون تكليف؟" (وآمل أن أكون قد أوضحت أن الطغاة غير الشرعيين في باقي العالم لا يستطيعون تقديم مثل هذا "التكليف"). أيها الغربيون: لا تفعلوا أشياء من أجل أو لشعوب أخرى دون تزويدهم بطريقة تعرفون بها ما يجري - وتحميلكم المسؤولية عن ذلك - من أجلهم أو لهم.

هل تصل المساعدات إلى الفقراء؟ حسناً، لندع وكالات المساعدات الخارجية

تطرح السؤال. وينبغي أن تتضمن جهود التقييم دراسات حول الفقراء. ويجب أن نسألهم فيما إذا كانوا يحصلون على ما يحتاجون إليه وإذا كان حالهم أفضل بسبب تدخل المساعدات، وتحميل وكالات المساعدات المسؤولية عن النتائج. وينبغي إجراء دراسات عن حالة السكان قبل وبعد برنامج المساعدات، لمقارنة النتائج حول محصلات معينة.

الآلية الرئيسية للمعلومات ومسؤولية الخدمات العامة في الغرب هي الديمقراطية. هل تستطيع وكالات المساعدات إيجاد آليات ديمقراطية ضمن المجتمعات المحلية للتصويت على الخدمات والمشاريع التي تحتاج إليها؟ هل يستطيع المراقبون المحليون المستقلون التأكد من وصول السلع وأن الوكالات تقدم ما تعد به فعلاً؟ ويستطيع الكثير من المتطوعين مثل طلاب الجامعة المحليين ببساطة مراقبة عينة من الأخاديد (حُفر مجوفة)، الكتب الدراسية المفقودة لتلامذة المدارس، أو نفاد الأدوية من العيادات الصحية. ويستطيع هؤلاء الاتصال بالفريق المسؤول لإصلاح أخدود، إرسال الكتب المدرسية أو تعويض الأدوية المفقودة. وينبغي نشر النتائج علانية والضغط بالتالي على مانحي المساعدات وشركائهم المحليين. ومن الغريب أن تتحدث وكالات المساعدات كثيراً هذه الأيام عن "الإدارة الجيدة" في البلاد المتلقية دون أن تقلق من "الإدارة الجيدة" لمشاريعها الخاصة.

تستطيع المساعدات الاستفادة بشكل أفضل من مجموعة من العملاء الذين يمتلكون الحافز لإيجاد أشياء تسعد الزبائن: الشركات الخاصة. مثلاً، تستطيع الشركات الخاصة تقديم خدمات تصل إلى الفقراء، والعمل في مجال الرقابة، وتوفير التمويل لمشاريع الفقراء، وتدريب عمال المساعدات على التفكير مثل البحّاثة لإرضاء الزبائن.

يحدث شيء مثل هذا فعلاً، لكن ليس بطريقة منظمة تأخذها وكالات المساعدات على محمل الجد. ولا يمكن الاعتماد دائماً على الدراسات، التصويت والمراقبين، لكنها ستكون بالمحصلة خطوة كبيرة للأمام للخروج من منطقة التحرر من المسؤولية التي تستمتع بها وكالات المساعدات الآن.

## العودة إلى الأساسيات

لا أعتقد أن هذه البرامج المجنونة ينبغي أن تلغي وكالات المساعدات الخارجية. وتستطيع هذه الوكالات العمل بشكل أفضل إذا اعتمدت برنامجاً أكثر تواضعاً وتحملت المسؤولية عن تلك البرامج. ومجدداً، أشدّد على أن أياً من هذه الاقتراحات ليست جواباً كبيراً للفقر العالمي، أو حتى كيفية إصلاح المساعدات الخارجية. الجواب الكبير الوحيد أنه لا وجود لجواب كبير.

وضع المبادئ الأساسية أسهل بكثير من تطبيقها. وينبغي أن يتمتع القائمون على المساعدات بالحوافز للوصول إلى ما يجدي نفعاً لمساعدة الفقراء. وإذا أردتم مساعدة الفقراء، ينبغي عندها:

1. تحميل وكالات المساعدات كل بمفردها المسؤولية عن تحقيق نتائج محددة ظاهرة للعيان تساعد الفقراء على الارتقاء بأنفسهم.
2. السماح لتلك الوكالات بالبحث عمّا يجدي نفعاً استناداً إلى التجارب السابقة في مجال عملها.
3. التجريب استناداً إلى نتائج البحث.
4. التقييم استناداً إلى المعلومات من المستفيدين المحتملين والاختبار العلمي.
5. مكافأة النجاح ومعاقبة الفشل. وضخ المزيد من الأموال للتدخلات التي تجدي نفعاً، وسحب الأموال من التدخلات التي لا تجدي نفعاً. وينبغي أن تستكشف كل وكالة مساعدات وتتخصص فيما يثبت أنها تجيده أكثر.
6. التأكد أن الحوافز في (5) قوية بما فيه الكفاية لتكرار ما يجدي نفعاً، ثم تكرار الخطوة (4). وإذا فشل العمل، ينبغي التأكد أن الحوافز في (5) قوية بما فيه الكفاية لإعادة الوكالة إلى الخطوة (1). وإذا استمر فشل الوكالة، ينبغي الانتقال إلى وكالة جديدة[11].

الأمر واضح جداً، وأشعر بالحرج لقوله مجدداً. لكن قوله مرة أخرى مفيد فقط لأنه مخالف للجهود الغربية الحالية في تطوير باقي العالم.

لن تجعل المساعدات الفقر من التاريخ، وهو ما لم تستطع جهود المساعدات

الغــربية تحقــيقه على الأرجح. وتستطيع جهود الأفراد والمجتمعات الفقيرة نفسها الذاتية إنهاء الفقر، ويمكنها الاستفادة من أفكار ومؤسسات الغرب عندما تناسبهم. لكن المساعدة التي تركّز على تحقيق نتائج ظاهرة للعيان تخفف من معاناة الكثير من الناس البائسين في الوقت الحالي. أليس هذا كافياً؟

فكــروا في احــتمال الفائدة الكبير إذا سلكت وكالات المساعدات طريقها واختــبرته باعتماد تدخلات فعّالة - مثل إنقاذ حياة طفل من الملاريا، بناء طريق لمزارع فقير لإيصال محاصيله إلى السوق وإطعام عائلته، أو إيصال الغذاء إلى الناس الذي سيعانون بخلاف ذلك من سوء التغذية. وفكروا في حلقة المعلومات الإيجابية التي تبدأ بمكافأة النجاح بالمزيد من الموارد والتوسع بشكل أكبر. وفكروا في الدعم الكبير الذي ستتلقاه المساعدات الخارجية إذا عرف الأغنياء بأن دولاراً إضافياً يعني تلبية حاجات ملحة لأشد الناس فقراً في العالم.

## ما الذي تستطيعون فعله؟

هــيمن المخططون على الجيل السابق من جهود الغرب لمساعدة باقي العالم. ولا يــستطيع المخططــون الطوباويون تطوير باقي العالم - على الأقل، ليس نحو الأفضل. وفيما طور باقي العالم نفسه، فشلت هندسة المخططين الاجتماعية العالمية في مــساعدة الفقراء، وستفشل دائماً. وقد تسبب المخططون في مأساة فقراء العالم الثانــية، لدرجة أن الأدوية التي تبلغ قيمة الجرعة منها اثني عشر سنتاً لا تصل إلى الأطفــال الــذين يموتون من الملاريا، وشبكة السرير التي تبلغ قيمة الواحدة أربعة دولارات لا تــصل إلى الفقراء للوقاية من الملاريا، والعقاقير التي تبلغ قيمتها ثلاثة دولارات لا تــصل إلى الأمهات لمنع وفيات ملايين الأطفال. ولم يحقق المخططون تقدماً كبيراً في معالجة المأساة الأولى لفقراء العالم، وما زال هؤلاء يعانون من الكثير من الفواجع التي يمكن تفاديها.

مــع هذا السجل التاريخي، ربما تكون ستون سنة من عهد المخططين كافية. ورغــم أن النتائج الكبيرة تأتي من البحّاثة المحليين الذين يحلون مشاكلهم الخاصة، يستطيع البحّاثة من الغرب الغني تحقيق نتائج معينة جيدة للفقراء. ويستطيع البحّاثة

إحـــراز تقدم في حل المأساة الثانية، مما سيجعل تحقيق تقدم في حل المأساة الأولى ممكـــناً. ولـــندع الـــبحّاثة يجربون طرقاً لإيصال الأدوية، شبكات الأسرّة وأموال المساعدات إلى الفقراء أخيراً.

مـــا الـــذي تستطيعون فعله؟ هناك دور لجميع من يهتم بالفقراء (في الغرب وباقي العالم). وإذا كنتم ناشطين في هذا المجال، تستطيعون دفع القضية بجمع المزيد مـــن أمـــوال المساعدات والتأكد أنها تصل إلى الفقراء. وإذا كنت باحثاً أو طالب تنمية، تستطيع استنباط طرق لتحسين نظام المساعدات، أو ابتكارات تدريجية تجعل حياة الفقراء أفضل، أو وسائل لتحقيق التنمية المحلية عاجلاً وليس آجلاً. وإذا كنت عامـــل مساعدات، تستطيع نسيان الأهداف الطوباوية والاعتماد على ما تجيد فعله لمـــساعدة الفقراء. وحتى إذا لم تكن تعمل في حقل مساعدة الفقراء، تستطيع رغم ذلك، كمواطن، إسماع صوتك من أجل دفع قضية إيصال المساعدات للفقراء. ولا ينبغـــي بالمواطـــنين الاعتماد على الخطط الطموحة جداً والخاوية لجعل الفقر من التاريخ. ويستطيع كل منكم إظهار امتعاضه من المخططين والدعوة لإفساح المزيد من المجال أمام البحّاثة.

ويـــستطيع أحـــدكم أيها البحّاثة اكتشاف طريقة لإرسال فتاة إثيوبية تدعى "أمارتخ" في الثالثة عشرة من العمر وتجمع الحطب إلى المدرسة؟

# شكر وعرفان

كنت محظوظاً في الاستفادة من تعليقات بناءة للغاية على مسودات الكتاب من زملاء يتمتعون بمعرفة وبصيرة عميقة. وأتقدم بالشكر لـ "سكوت مويرز"، محرري المشاكس ولكن العادل، محرر الإنتاج "بروس غيفورد"، محررة النسخ "جينا دولان" ووكيلي الأدبي "أندرو ويلي". وأتوجه بالشكر في جامعة أوكسفورد إلى "ساره كارو" و"جينيفر ويلكنسون" لرعاية هذا الكتاب حتى اكتماله. والشكر لزميليّ المقربين منذ وقت طويل "روس ليفين" و"لانت بريتشيت"، اللذين رغم عدم موافقتهما بالضرورة على كل الآراء المذكورة هنا إلا أنهما أثرا بشكل كبير في بحثي ومؤلّفي، بما في ذلك قراءة المسودات والتعليق على العديد من المراحل المختلفة لهذا المشروع.

أشعر بامتنان شديد لـ "انغوس ديتون" لقراءته المتأنية للمسودة والتعليقات القيّمة بشكل استثنائي عليها، رغم أنه لم يكن موافقاً بالضرورة على الآراء الواردة فيه. والشكر الجزيل لأولئك الذين منحوني بكل كرم وقتهم لقراءة بعض أو كل المسودات السابقة، وتزويدي بمعلومات مفيدة: "مريم أبو الفضلي"، "إيما إيسبت"، "البرتو السينا"، "نافا أشرف"، "دونالد بودرو"، "جيرالد كابيرو"، "رون كلارك"، "مايكل كلمنس"، "رافينا دافتري"، "جيس دياموند"، "بول دوير"، "ويليام دوغان"، "كارين البيروتي"، "ستانلي إنغرمان"، "هيلين إبستين"، "دافن إفياتار"، "كورت هوفمان"، "باتريشا هون"، "رومين إسلام"، "تشارلز كيني"، "بيتر لنديرت"، "جانينا ماتوسزكي"، "تاي مينجسيّ"، "إدوارد ميغويل"، "جوزيبا ميغويل-فلورنسا"، "فريدريك مشكن"، "جوناثان مردوخ"، "ستيوارت باركنسون"، "إليزابيث بوتاميتس"، "إس. رامشاندران"، "جيمس روش"، "كينيث روغوف"، "زافير سالا-آي-مارتن"، "جوليا شوينكنبرغ"، "ريتشارد سيلا"، "ليونارد ونتشيكون"، "دينيس وايتل"، "جيوفري ويليامز"، "مايكل ولكوك" و"ترينا وو".

استفدت كثيراً من المناقشات مع بعض الأشخاص الأذكياء فعلاً حول مواضيع يغطيها هذا الكتاب: "دارون أسيموغلو"، "كارول أدلمان"، "مارثا إينسورث"، "أبهيجت بانرجي"، "رضا باقير"، "روبرت بارو"، "ويليام بومول"، "جس بن حبيب"، "آرن بغستن"، "نانسي بيردسال"، "بيتر بوتك"، "روبرت بورنز"، "إدواردو بورنسزتين"، "بروس بوينو دي مسكيتا"، "كريغ بورنسايد"، "تشارلز كالوميرس"، "ستيفن كوهين"، "سوزان كولينز"، "كيفن ديفز"، "ألان درازن"، "إيسثر دوفلو"، "ستيفن دورلوف"، "مارسل فافتشامبز"، "نيال فيرغسون"، "راكيل فرنانديز"، "ريكاردو ففرنش-ديفز"، "ستانلي فيشر"، "بول غليووي"، "أبريل هاردينغ"، "آن هاريسون"، "ريكاردو هوسمان"، "بيتر هيلر"، "آري هيلمان"، "جوديث جستيس"، "بويان يوفانوفيتش"، "رافي كانبور"، "ديفيش كابور"، "هيرو كوهاما"، "لورنس كوتليوف"، "مايكل كريمر"، "ماري قريشي"، "روبن لمداني"، "آدم ليرك"، "روث ليفين"، "ديفيد ليفي"، "ديان ماشان"، "بيرتن مارتنز"، "جون مكميلان"، "آلان ميلتزر"، "جانفير نكورونزيزا"، "ياو نياركو"، "خوسيه أنطونيو أوكامبو"، "ميد أوفر"، "ساندرا بيرت"، "غيلرمو بيري"، "آدم برزفورسكي"، "ديليب راثا"، "شاميكا رافي"، "سيرجيو ريبيلو"، "ريتفا رينيكا"، "أرئيل ريشف"، "ماريو ريزو"، "ديفيد رودمان"، "داني رودرك"، "كلوديا روزيت"، "فريدريك سوتيت"، "أنيا شيفرن"، "بول سموك"، "ت. ن. سرنيفاسان"، "جوزيف ستغليتز"، "ألان ستوكمان"، "جوديث تندلر"، "فرانك يوفام"، "نيكولاس فان دي ويلي"، "إيان فاسكيز"، "مايكل والتون" و"ديفيد ويل".

جولة أخرى كبيرة من الشكر لطلابي في جامعة نيويورك (والبعض من كولومبيا)، الذين تبادلت معهم بعض هذه الأفكار في الصف. وأشكر أيضاً زملائي الآخرين في جامعة نيويورك ومركز التنمية العالمي. وأشعر بالامتنان أيضاً لكل من استمع إلي في الجامعات، الحكومات، وكالات المساعدات ومؤسسات الرأي حول العالم الذين دعوني لإلقاء محاضرات عليهم حول بعض تلك الأفكار خلال السنوات القليلة الماضية، وزوّدوني شخصياً بمعلومات مفيدة جداً. وأي أخطاء نتجت عن التفاعل مع هؤلاء الأشخاص الرائعين مسؤوليتي وحدي دون غيري[1].

# ملاحظات

## الفصل الأول: المخططون في مواجهة (مقابل) البحّاثة

1. http://news.bbc.co.uk/1/shared/spl/hi/picture_gallery/04/africa_ethiopian_wood_collector/html/7.stm.
2. On the trail of the celebrity activist, by CNN's Richard Quest, Thursday, August 11, 2005, posted: 10:57 A.M. EDT (14:57 GMT).
3. Gordon Brown speech at National Gallery of Scotland, January 6, 2005, "International Development in 2005: The Challenge and the Opportunity."
4. http://www.msnbc.msn.com/id/8608578/. This reflection occurred to me based on a similar statement by Paul Seabright in his great book *The Company of Strangers: A Natural History of Economic Life,* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2004.
5. Shaohua Chen and Martin Ravallion, "How Have the World's Poorest Fared Since the Early 1980s?" Development Research Group, World Bank Policy Working Paper no. 3341, June 2004, http://www.worldbank.org/research/povmonitor/MartinPapers/How_have_the_poorest_fared_since_the_early_1980.pdf, p. 17.
6. www.wfp.org.
7. www.unicef.org.
8. http://www.unaids.org/en/resources/epidemiology.asp.
9. http://www.worldbank.org/watsan/.
10. http://www.sil.org/literacy/LitFacts.htm.
11. http://www1.worldbank.org/education/pdf/achieving_efa/chapter2.pdf, p. 42.
12. World Bank, *Our Dream: A World Free of Poverty* (2000), Washington, D.C.: Oxford University Press and World Bank.
13. UNDP, "Human Development Report on Millenium Development Goals," 2003, overview.
14. Alan Cowell, "In Davos, Spotlight Turns to Africa," *International Herald Tribune,* January 28, 2005, p. 1.
15. United Nations Habitat, "Water and Sanitation in the World's Cities," 2003, http://www.earthscan.co.uk/samplechapters/1844070042Intro.htm and http://portal.unesco.org/education/en/ev.php-URL_ID=37612&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION =201.html.
16. Speech at Coast Guard Academy commencement, May 21, 2003.
17. Quoted in William Duggan, *The Art of What Works: How Success Really Happens,* New York: McGraw-Hill, 2003, p. ix.
18. "PSI Malaria Control, the Malawi ITN Delivery Model," February 2005.
19. Karl Popper, *The Poverty of Historicism,* London and New York: Routledge, 1957, p. 61. I am indebted to John McMillan of Stanford for calling my attention to this concept

of Popper's. He and Nassim Taleb (who discussed Popper in his nice book *Fooled by Randomness*) turned me on to reading Popper in general.

20. Quoted in James C. Scott, *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed,* New Haven: Yale University Press, 1998, p. 327.
21. Quoted in *Herald* (Everett, WA), in column by James McCusker, July 5, 2005.
22. Robert Owen, *The Life of Robert Owen: A Supplementary Appendix to the First Volume,* Volume IA, [1858], *Reprints of Economic Classics,* New York: Augustus M. Kelley Publishers, 1967, pp. ii, 5.
23. WHO and World Bank, "Dying for Change," Washington, D.C., 2003, p. 10.
24. Ibid., p. 11.
25. http://www.cdc.gov/ncidod/dpd/parasites/schistosomiasis/factsht_schistosomiasis.htm
26. WHO and World Bank, "Dying for Change," Washington, D.C.: World Bank, January 2002, p. 21.
27. Deepa Narayan and Patti Petesch, *Voices of the Poor: From Many Lands* (vol. 3), Washington, D.C.: World Bank and Oxford University Press, 2002, p. 383.
28. Ibid., p. 86.
29. Ibid., p. 63.
30. Quoted in Gilbert Rist, *The History of Development: From Western Origins to Global Faith,* London: Zed Books, 1997, pp. 38–39.
31. Quoted in Lawrence James, *The Rise and Fall of the British Empire,* New York: St. Martin's Griffin, 1994, p. 186.
32. Quoted in Klaus Knorr, *British Colonial Theories, 1570–1850,* London: Frank Cass, 1968, p. 380.
33. Quoted in William J. Barber, *British Economic Thought and India, 1600–1858: A Study in the History of Development Economics,* Oxford: Clarendon Press, 1975, p. 138.
34. Niall Ferguson, *Empire: The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons from Global Power,* New York: Basic Books, 2003, p. 236.
35. "To the peoples sitting in darkness," in Charles Neider, ed., *The Complete Essays of Mark Twain,* Garden City, N.Y.: Doubleday, 1963.
36. Rist, p. 60.
37. M. J. Bonn, *Crumbling of Empire: The Disintegration of World Economy,* London: Allen & Unwin, 1938, quoted in Knorr, *British Colonial Theories.*
38. Gunnar Myrdal, "Development and Underdevelopment," Cairo, 1956, pp. 63 and 65, quoted in P. T. Bauer, *Dissent on Development,* Cambridge: Harvard University Press, 1971; rev. ed., 1976, p. 70.
39. See Peter Bauer, *Economic Analysis and Policy in Underdeveloped Countries,* Durham, N.C.: Duke University Press, 1957; and Bauer, *Dissent on Development,* Cambridge: Harvard University Press, 1971.
40. Speech by Gordon Brown at a DFID/UNDP seminar, "Words into Action in 2005," January 26, 2005, Lancaster House, London.
41. Multiplying their respective 2003 growth rates by their 2002 Purchasing Power Parity (PPP) GDP in current U.S. dollars. Source: Global Development Network Growth database.

42. http://news.bbc.co.uk/1/shared/spl/hi/picture_gallery/04 /africa_ethiopian_wood_collector/html/7.stm.
43. This quotation makes up the last line of Peter Bauer's classic *Dissent on Development,* 1971.
44. http://www.astdhpphe.org/infect/guinea.html.
45. Demographic and Health Surveys data for 2003, http://www.measuredhs.com/countries/country.cfm?ctry_id=14.

## الفصل الثاني: أسطورة الدفعة الكبيرة

1. Aart Kraay and Claudio Raddatz, "Poverty Traps, Aid, and Growth," World Bank mimeograph, January 2005; and Bryan Graham and Jonathan Temple, "Rich Nations, Poor Nations: How Much Can Multiple Equilibria Explain?" mimeograph, Harvard University, 2004.
2. Jeffrey D. Sachs, *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time,* New York: Penguin Press, 2005, p. 191.
3. UN Millennium Project Report, "Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals," main report, p. 34.
4. Sachs, *End of Poverty,* p. 226.
5. UN Millennium Project Report, "Millennium Development Goals Needs Assessment," January 2005, p. 119.
6. This implicitly assumes that any periods of missing data showed the same democracy on average as those periods for which data were available. This assumption is problematic, so I try two variants on this approach. First, I recognize that most countries in the sample with missing data were under colonial administration, which is not usually considered a very democratic institution. I make the assumption that colonial control equates to the lowest democracy rating in Polity IV, and try the corrected variable as a measure of democracy. Second, I simply omit any country that does not have at least seventy-five Polity IV observations over 1820–2001 (or 1870–2001). All three variants of the data give similar results. This result echoes a previous result by Daron Acemoglu, Simon Johnson, and James Robinson on what they called the "reversal of fortune" between previously rich places like the Caribbean and previously poor places like North America.
7. This discussion draws upon a joint paper I wrote with Ross Levine of Brown University and David Roodman of the Center for Global Development, called "New Data, New Doubts: Comment on 'Aid, Policies, and Growth' (2000) by Burnside and Dollar," *American Economic Review* 94, no. 3 (June 2004): 774–780. I have used a similar exposition in a paper I wrote called "Can Aid Buy Growth?" in the *Journal of Economic Perspectives* 17, no. 3 (Summer 2003): 23–48.
8. Craig Burnside and David Dollar, "Aid, Policies, and Growth," *American Economic Review* 90, no. 4 (September 2000): 847–68.
9. Another factor in the administration's decision was the personal lobbying by the rock star Bono, who seems to be the most influential figure in the aid policy community.

10. For the full text of Bush's speech of March 14, 2002, see http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/03/20020314-7.html. For the announcement of the Millennium Challenge Corporation on November 26, 2002, see http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/11/20021126-8.html#3. For the quoted passage on the motivation behind this new aid, see http://www.whitehouse.gov/infocus/developingnations/>.
11. http://www.mca.gov/countries_overview.html.
12. Esther Duflo and Michael Kremer, "Use of Randomization in the Evaluation of Development Effectiveness," mimeograph, Harvard and MIT (2003), discuss publication bias. A classic paper on this problem is J. Bradford DeLong and Kevin Lang, "Are All Economic Hypotheses False?" *Journal of Political Economy* 100, no. 6 (December 1992): 1257–72.
13. UN Millennium Project Report, "Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals," overview, box 8, p. 41.
14. Commission for Africa, "Our Common Interest: Report of the Commission for Africa," p. 348; www.commissionforafrica.org/english/report/introduction.html.
15. Raghuram G. Rajan and Arvind Subramanian, "Aid and Growth: What Does the Cross-Country Evidence Really Show?" IMF mimeograph, April 2005.
16. Todd Moss and Arvind Subramanian, "After the Big Push? Fiscal and Institutional Implications of Large Aid Increases," mimeograph, Center for Global Development, 2005.
17. Jeffrey D. Sachs, John W. McArthur, Guido Schmidt-Traub, Margaret Kruk, Chandrika Bahadur, Michael Faye, and Gordon McCord, "Ending Africa's Poverty Trap," *Brookings Papers on Economic Activity*, issue 1, 2004, Washington, D.C.
18. See descriptions on the following Nigerian government Web sites: http://nigerianembassy-argentina.org/nigeria/xsteel.shtml, http://www.nigeria-consulate-ny.org/News/Aug03/ajaokuta_prod.htm, and http://www.nopa.net/Power_and_Steel/messages/8.shtml.
19. I am indebted to Abijhit Banerjee and Esther Duflo of MIT for the FDA analogy as well as for exposition of the randomized control methodology in general.
20. Stephen C. Smith, *Ending Global Poverty: A Guide to What Works*, New York: Palgrave MacMillan, 2005, p. 59.
21. Thorsten Beck, Asli Demirgüç-Kunt, and Ross Levine, "Small and Medium Enterprises, Growth, and Poverty: Cross-Country Evidence," World Bank Working Paper no. 3178, December 2003.
22. USAID, "Performance and Accountability Report," 2003.

## الفصل الثالث: لا يمكن تخطيط سوق

1. Edmund Burke, "Reflections on the Revolution in France," in Isaac Kramnick, ed., *The Portable Edmund Burke*, Viking Portable Library, New York: Penguin Putnam, 1999, p. 443.
2. Quoted in Peter Murrell, "What Is Shock Therapy? What Did It Do in Poland and Russia?" *Post-Soviet Affairs* 9, no. 2 (April–June 1993): 111–40.
3. Ibid.

4. Ibid.
5. Quoted in Peter Murrell, "Conservative Political Philosophy and the Strategy of Economic Transition," *East European Politics and Societies* 6, no. 1 (Winter 1992): 3–16.
6. Clifford Gaddy and Barry Ickes, *Russia's Virtual Economy*, Washington D.C.: Brookings Institution, 2002.
7. Ibid., p. 176.
8. David E. Hoffman, *The Oligarchs: Wealth and Power in the New Russia*, New York: Public Affairs, 2002, p. 318.
9. http://www.templetonthorp.com/en/news345.
10. UNDP, Russia Human Development Report, 2005.
11. http://www.cdi.org/russia/336-7.cfm.
12. William Easterly, "What Did Structural Adjustment Adjust? The Association of Policies and Growth with Repeated IMF and World Bank Adjustment Loans," *Journal of Development Economics* 76, no. 1 (2005): 1–22.
13. Mark Twain, *The Adventures of Tom Sawyer*, chap. 6.
14. Joseph Stiglitz shared this Nobel Prize for his own extensive work on imperfect markets due to lack of information.
15. http://www.dl.ket.org/latin3/mores/techno/fire/.
16. Paul Seabright, *Company of Strangers*, and Avinash Dixit, *Lawlessness and Economics: Alternative Models of Governance*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2004, discuss the evidence on biology and trade.
17. Summarized in Stephen Knack, "Trust, Associational Life and Economic Performance," April 2000, World Bank.
18. Quoted in Gary Hawes, "Marcos, His Cronies, and the Philippines' Failure to Develop," in Ruth McVey, ed., *Southeast Asian Capitalists*, Ithaca, N.Y., Cornell University Southeast Asia Program, 1992.
19. Marcel Fafchamps, "Networks, Communities, and Markets in Sub-Saharan Africa: Implications for Firm Growth and Investment," *Journal of African Economies* 10, AERC supplement 2 (2001): 109–42.
20. Ibid., p. 116.
21. Narayan and Petesch, *Voices of the Poor*, vol. 1, chap. 4.
22. Fafchamps, "Networks," p. 119.
23. Nathan Rosenberg and L. E. Birdzell, *How the West Grew Rich*, New York: Basic Books, 1986.
24. Anthony Reid, "Flows and Seepages in the Long-term Chinese Interaction with Southeast Asia," in Anthony Reid, ed., *Sojourners and Settlers: Histories of Southeast Asia and the Chinese*, Honolulu: University of Hawaii Press, 1996, p. 50.
25. Avner Greif, "Contract Enforceability and Economic Institutions in Early Trade: The Maghribi Traders' Coalition," *American Economic Review* 83, no. 3 (1993): 525–48.
26. The preceding three paragraphs except for the Greif paragraph were based on James Rauch, "Business and Social Networks in International Trade," *Journal of Economic Literature* 39 (December 2001): 1177–203.
27. Fafchamps, "Networks," p. 122.
28. This is a central point of Douglas North, *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance*, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1990.

29. Narayan and Petesch, *Voices of the Poor,* vol. -2, chap. 8.
30. Ibid., Vol. 1, p. 187.
31. Ibid., Vol. 3, p. 72.
32. Ibid., p. 71.
33. Martin Booth, *The Dragon Syndicates: The Global Phenomenon of the Triads,* New York: Carroll and Graf Publishers, 1999, p. 268.
34. Narayan and Petesch, *Voices of the Poor,* vol. 1, p. 186.
35. Dixit, *Lawlessness and Economics,* pp. 99–110.
36. Narayan and Petesch, *Voices of the Poor,* vol. 3, p. 75.
37. Ibid., pp. 401–2.
38. Ibid., vol. 1, p. 202.
39. North, 1990, p. 88.
40. Ibid., p. 129.
41. World Bank, *Land Policies for Growth and Poverty Reduction,* Policy Research Report, World Bank, Washington, D.C., June 2003, chap. 1.
42. Dixit, *Lawlessness and Economics,* p. 112.
43. Janine R. Wedel, *Collision and Collusion: The Strange Case of Western Aid to Eastern Europe,* New York: Palgrave, 2001.
44. Wade Channell, "Lessons Not Learned: Problems with Western Aid for Law Reform in Postcommunist Countries," Carnegie Endowment for International Peace, Democracy and Rule of Law Project, no. 57, May 2005.
45. Ibid., p. 6.
46. Parker Shipton, "The Kenyan Land Tenure Reform: Misunderstanding in the Public Creation of Private Property," in R. E. Downs and S. P. Reyna, eds., *Land and Society in Contemporary Africa,* Hanover, N.H.: University Press of New England, 1988, pp. 91–135.
47. Discussed in Dixit, *Lawlessness and Economics,* pp. 128–29.
48. Quoted in Duggan, *The Art of What Works,* p. 37.
49. Thorsten Beck and Ross Levine, "Legal Institutions and Financial Development" in Claude Ménard and Mary M. Shirley, eds., *Handbook of New Institutional Economics,* Norwell, Mass.: Kluwer Academic Publishers, 2005.
50. Figures from Ross Levine, private communication.
51. Stephen Haber, "Mexico's Experiments with Bank Privatization and Liberalization, 1991–2003," mimeograph, Stanford University, draft of October 18, 2004.
52. See F. A. Hayek, *Law, Legislation, and Liberty,* vol. 1 (*Rules and Order*), Chicago: University of Chicago Press, 1973, and Robert D. Cooter, "The Rule of State Law and the Rule-of-Law State," in *Annual World Bank Conference on Development Economics,* Washington, D.C.: World Bank, 1996.
53. http://www.festivalcinemaafricano.org/eng/index.php?pag=vis_film&id_film=178, 178, *http : //www.newint.org/issue*372/*view.htm.*
54. "Mobile Phones and Development: Calling an End to Poverty," *The Economist,* July 9, 2005.
55. Sharon LaFraniere, "Cellphones Catapult Rural Africa to 21st Century," *New York Times,* August 25, 2005, p. A1.

56. John McMillan, *Reinventing the Bazaar: A Natural History of Markets,* New York: Norton, 2002, pp. 94–95.
57. Manish A. Desai, Sumi Mehta, and Kirk R. Smith, "Indoor Smoke from Solid Fuels: Estimating the Environmental Burden of Disease," WHO Environmental Burden of Disease Series, no. 4, 2004.
58. This research was sponsored by the World Bank's 2002 World Development Report, mentioned later as a valuable output of the World Bank.
59. World Bank, *Doing Business in 2005: Removing Obstacles to Growth,* Washington, D.C.: World Bank, International Finance Corporation, and Oxford University Press, 2005, overview, p. 3.

## الفصل الرابع: المخططون والمحتالون

1. Federal Research Division, Library of Congress, *Bolivia: A Country Study,* Washington, D.C.: Library of Congress, December 1989.
2. Herbert S. Klein, *Bolivia: The Evolution of a Multi-Ethnic Society,* Oxford: Oxford University Press, 1992, p. 35.
3. Federal Research Division, *Bolivia.*
4. Klein, *Bolivia,* p. 52.
5. Ibid., p. 124.
6. Ibid., p. 152.
7. Ibid., p. 122.
8. Ibid.
9. Ibid., p. 153.
10. Daniel Kaufmann, Massimo Mastruzzi, and Diego Zavatela, "Sustained Macroeconomic Reforms, Tepid Growth: A Governance Puzzle in Bolivia?" in Dani Rodrik, ed., *In Search of Prosperity: Analytical Narratives on Economic Growth,* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2003, pp. 345–48.
11. Ibid., p. 358.
12. Ibid., p. 364.
13. Report No. 26838-BO, "Report and Recommendation of the President of the International Bank for Reconstruction and Development, International Development Association, International Finance Corporation, and the Multilateral Investment Guarantee Agency to the Executive Directors on a Country Assistance Strategy for the Republic of Bolivia," January 8, 2004.
14. "Corraling the Gas—and Democracy," *The Economist,* June 9, 2005.
15. There is a vast body of literature, with such classics as James Buchanan and Gordon Tullock, *The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy,* Ann Arbor: University of Michigan Press, 1962; Mancur Olson, *The Logic of Collective Action,* Cambridge: Harvard University Press, 1965; Anthony Downs, *An Economic Theory of Democracy,* Boston: Addison-Wesley, 1957.
16. Dani Rodrik, "Institutions for High-Quality Growth: What They Are and How to Acquire Them," *Studies in Comparative International Development* (Fall 2000).
17. Philippe Aghion, Alberto Alesina, and Francesco Trebbi, "Endogenous Political Institutions," Harvard University mimeograph, January 2004.

18. W. Easterly, R. Gatti, S. Kurlat, "Democracy, Development, and Mass Killings," New York University Development Research Institute Working Paper, 2004.
19. Daron Acemoglu, "The Form of Property Rights: Oligarchic vs. Democratic Societies," MIT mimeograph, April 2005.
20. Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Economic Origins of Dictatorship and Democracy,* Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2006.
21. Ibid., p. 27.
22. William Easterly, "The Middle-Class Consensus and Economic Development," *Journal of Economic Growth* 6, no. 4 (December 2001): 317–36.
23. Nathan Jensen and Leonard Wantchekon, "Resource Wealth and Political Regimes in Africa," *Comparative Political Studies,* 2005. See also Michael Ross, "Does Oil Hinder Democracy?" *World Politics* 53 (April 2001): 325–61. Another study confirming this result is Paul Collier and Anke Hoeffler, "Democracy and Resource Rents," Department of Economics, University of Oxford, April 26, 2005.
24. Daniel Kaufmann, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi, "Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996–2004." World Bank mimeograph, May 2005.
25. This section is based on W. Easterly and R. Levine, "European Settlers, Inequality, and Economic Development," New York University and Brown University, mimeograph, 2005.
26. Edward L. Glaeser, "The Political Economy of Hatred," Harvard mimeograph, October 26, 2004, http://post.economics.harvard.edu/faculty/glaeser/papers/Hatred.pdf.
27. W. Easterly and R. Levine, "Africa's Growth Tragedy: Policies and Ethnic Divisions," November 1997, *Quarterly Journal of Economics* 112, no. 4 (November 1997): 1203–250; R. La Porta, F. Lopez-de-Silanes, A. Shleifer, and R. Vishny, "The Quality of Government," *Journal of Law, Economics, and Organization* 15, no. 1 (Spring 1999); A. Alesina, R. Baqir, and W. Easterly, "Public Goods and Ethnic Divisions," *Quarterly Journal of Economics* 114, no. 4 (November 1999): 1243–84; and William Easterly, Jozef Ritzen, and Michael Woolcock, "Social Cohesion, Institutions, and Growth," mimeograph, New York University and World Bank, 2005.
28. Daron Acemoglu, Simon Johnson, and James A. Robinson, "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth," in P. Aghion and S. Durlauf, *Handbook of Economic Growth,* New York: Elsevier, 2005; W. Easterly and R. Levine, "Tropics, Germs, and Crops: The Role of Endowments in Economic Development," *Journal of Monetary Economics* 50, no. 1 (January 2003). D. Rodrik, A. Subramanian, and F. Trebbi, "Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development," *Journal of Economic Growth* 9, no. 2, (June 2004). Note that some of the results by Acemoglu et al. were challenged on the grounds of faulty data in some excellent work by David Albouy at Berkeley. However, studies that do not use this data still find a causal link between good government and income.
29. Narayan and Petesch, *Voices of the Poor,* vol. 1, p. 181.
30. Ibid., vol. 3, p. 71.
31. Ibid., vol. 2, chap. 8.
32. Ibid., vol. 1, p. 185.

33. Ibid., vol. 2, chap. 8.
34. Ibid., vol. 2, chap. 9.
35. Alberto Alesina and Beatrice Weder, "Do Corrupt Governments Receive Less Foreign Aid?" *American Economic Review* 92 (September 2002): 1126–37.
36. The regression ran the log of aid per capita on the log of population, log of per capita income, and the Kaufmann-Kraay indicator of corruption, all for the year cited. The sample (including all countries that received positive aid inflows) was kept the same between 1996 and 2002. The source for all data is the World Bank's World Development indicators.
37. Deon Filmer, Jeffrey Hammer, and Lant Pritchett, "Weak Links in the Chain: A Diagnosis of Health Policy in Poor Countries," *The World Bank Research Observer,* vol. 15, no. 2 (August 2000), 199–244. Bureaucracies in rich countries where clients don't have much voice could be equally oppressive, like Customs or Immigration in the United States. The U.S. government during the Clinton administration tried to make various agencies more client friendly. According to an anecdote by John Nellis, the response of Customs officials to this initiative was "We don't have clients; we have suspects."
38. http://www.thp.org/prize/89/masire.htm.
39. Judith Tendler, *Good Government in the Tropics,* Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1997.
40. Stephen Knack, "Aid Dependence and the Quality of Governance: Cross-Country Empirical Tests," *Southern Economic Journal* 68, no. 2 (2004): 310–29.
41. Simeon Djankov, Jose G. Montalvo, and Marta Reynal-Querol, "The Curse of Aid," World Bank mimeograph, April 2005.
42. Nancy Birdsall, Adeel Malik, and Milan Vaishnav, "Poverty and the Social Sectors: The World Bank in Pakistan 1990–2003," prepared for the World Bank's Operations Evaluation Department, September 2004.
43. World Bank Ethiopia report, 2001.
44. OECD, *Poor Performers: Basic Approaches for Supporting Development in Difficult Partnerships,* Paris: OECD, 2001.
45. World Bank PRSP Sourcebook 2001.
46. Interim Poverty Reduction Strategy Paper, Joint Staff Assessment, Ethiopia, 2001.
47. http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2003/27716.htm.
48. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/AFRICAEXT/0,,menuPK:258652~pagePK:146732~piPK:146828~theSitePK:258644,00.html.
49. http://lnweb18.worldbank.org/news/pressrelease.nsf/673fa6c5a2-d50a67852565e200692a79/6b834179b3fd616b85256b990077a8a7?Open Document.
50. Daniel Patrick Moynihan. *Maximum Feasible Misunderstanding: Community Action in the War on Poverty,* New York: Free Press, 1969.
51. Ronald Herring, "Making Ethnic Conflict: The Civil War in Sri Lanka," in Milton Esman and Ronald Herring, eds., *Carrots, Sticks and Ethnic Conflict: Rethinking Development Assistance,* Ann Arbor: University of Michigan Press, 2001.

52. Sara Grusky, ed., "The IMF and World Bank Backed Poverty Reduction Strategy Papers." Comments from Southern Civil Society. Globalization Challenge Initiative, May 2000.
53. Scott, *Seeing Like a State*, p. 94.
54. Robert Fatton, Jr., *Haiti's Predatory Government: The Unending Transition to Democracy*, Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2002, p. 126.
55. World Bank, Country Assistance Strategy for the Republic of Bolivia, January 8, 2004, Report no. 26838-BO, table 10.
56. International Development Association additions to IDA Resources: Thirteenth Replenishment, IDA/SecM2002-0488, September 17, 2002, p. 21.
57. www.imf.org/external/np/exr/facts/prgf.html.
58. Nicolas van de Walle, *Overcoming Stagnation in Aid-Dependent Countries*, Center for Global Development: Washington, D.C., 2005, p. 67.
59. Polity IV database, University of Maryland Political Science Department, www.cidcm. und.edu/inscr/polity.
60. Robert Heinl, Nancy Heinl, and Michael Heinl, *Written in Blood: The History of the Haitian People, 1492–1995*, Lanham, Md.: University Press of America, 1996, p. 7.
61. David Nicholls, *From Dessalines to Duvalier: Race, Colour and National Independence in Haiti*, New Brunswick: Rutgers University Press, 1996, p. 19; Heinl, Heinl, and Heinl, *Written in Blood*, p. 3, gives a higher estimate of the slave population in 1789.
62. Federal Research Division, Library of Congress, *Haiti: A Country Study*, Washington, D.C.: Library of Congress, December 1989, chap. 6.
63. Stanley Engerman and Kenneth Sokoloff, "Factor Endowments, Institutions, and Differential Paths of Growth Among New World Economics: A View from Economic Historians of the United States," in Stephen Haber, ed., *How Latin America Fell Behind*, Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1997, p. 55.
64. Heinl, Heinl, and Heinl, *Written in Blood*, pp. 172, 204.
65. Federal Research Division, *Haiti*.
66. Nicholls, *From Dessalines to Duvalier*, pp. 69–72, 77.
67. Heinl, Heinl, and Heinl, *Written in Blood*, p. 158.
68. Michela Wrong, *In the Footsteps of Mr. Kurtz: Living on the Brink of Disaster in Mobutu's Congo*, New York: HarperCollins, 2001, p. 207.
69. World Bank, World Development indicators for 1965–1997, in 2002 dollars.
70. Peter Uvin, *Aiding Violence: The Development Enterprise in Rwanda*, West Hartford, Conn.: Kumarian Press, 1998, p. 65.
71. Ibid., p. 94.
72. Report No. 12465-RW, "Rwanda Poverty Reduction and Sustainable Growth," Population and Human Resources Division, South-Central and Indian Ocean Department, Africa Region, May 16, 1994.
73. Ibid., paragraph xvi of executive summary.
74. Tony Hodges, *Angola from Afro-Stalinism to Petro-Diamond Capitalism*, Bloomington: Indiana University Press, 2001, p. 124.
75. Ibid., p. 37.
76. World Bank, World Development Indicators.

77. World Bank, "Transitional Support Strategy for the Republic of Angola," March 4, 2003, http://www.worldbank.org/ao/reports/2003_Angola_tss.pdf.
78. IMF, "Consultation on Angola," 2003, Article IV, p. 9.
79. http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2003/27721.htm.
80. Economist Intelligence Unit, "Country Profile 2003: Democratic Republic of the Congo."
81. http://www.hrw.org/press/2003/01/libya0117.htm.
82. UN Millennium Project, "Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals," January 2005.
83. http://www.underreported.com/modules.php?op=modload&name=News&file=article&sid=1241.
84. Todd Moss and Arvind Subramanian, "After the Big Push? Fiscal and Institutional Implications of Large Aid Increases," Center for Global Development, August 2005.
85. http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/3724520.stm.
86. http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/4497915.stm.
87. Liner notes from *The Best Best of Fela Kuti,* MCA Records.

## الفصل الخامس: الأغنياء لديهم الأسواق، الفقراء لديهم الموظفون

1. World Bank, "Assessing Aid," 1998.
2. World Bank, Africa Development Indicators, 2002.
3. A brilliant review of the feedback problem and principal-agent theory in foreign aid is Bertin Martens, Uwe Mummert, Peter Murrell, and Paul Seabright, *The Institutional Economics of Foreign Aid,* Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2002.
4. For a review, see Avinash Dixit, *The Making of Eccentric Policy: A Transaction Cost Politics Perspective,* Cambridge, MIT Press, 1996.
5. http://www.murphys-laws.com/murphy/murphy-laws.html.
6. World Bank, "The World Bank in Action: Stories of Development," Washington, D.C., 2002.
7. Anirudh Krishna with Urban Jonsson and Wilbald Lorri, "The Iringa Nutrition Project: Child Survival and Development in Tanzania," in Anirudh Krishna, Norman Uphoff, and Milton J. Esman, *Reasons for Hope: Instructive Experiences in Rural Development,* West Hartford, Conn.: Kumarian Press, 1997. See also Teresa A. Calderon, "Nutrition Education Training of Health Workers and Other Field Staff to Support Chronically Deprived Communities," Public Health Nutrition no. 6a (2001): 1421–24.
8. Aid statistics from OECD online database (all donors, net disbursements).
9. UNDP, Poverty Strategies Initiative, 1998, http://www.undp.org/poverty/povertyarchive/initiatives/psi/.
10. World Bank and IMF, "Global Monitoring Report 2005, Millennium Development Goals: From Consensus to Action," World Bank, Washington, D.C., April 2005, p. 173.
11. http://worldbank.org/cdf/cdf-text.htm.
12. http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2004/.

13. See Michael Kremer and Edward Miguel, "The Illusion of Sustainability," mimeograph, Harvard University and University of California at Berkeley, 2003.
14. Deon Filmer and Lant Pritchett, "What Educational Production Functions Really Show: A Positive Theory of Education Spending," World Bank Policy Research Paper 1795, Washington, D.C., 1997.
15. World Bank, *A Sourcebook for Poverty Reduction Strategies*, 2002.
16. OECD policy brief, "Untying Aid to the Least-Developed Countries," July 2001, Paris.
17. Alberto Alesina and David Dollar, "Who Gives Foreign Aid to Whom and Why," *Journal of Economic Growth* 5 (March 2002): 33–64.
18. OECD and UNDP, 1999.
19. World Bank, Operations Evaluation Department, "Influential Evaluations: Evaluations That Improved Performance and Impacts of Development Programs," Washington D.C., 2004.
20. James Ferguson, *The Anti-Politics Machine: "Development," Depolarization, and Bureaucratic Power in Lesotho,* Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994, pp. 170–71.
21. Ibid., pp. 231, 233.
22. Judy L. Baker, "Evaluating the Impact of Development Projects on Poverty: A Handbook for Practitioners, Directions in Development," World Bank, Washington, D.C., 2000.
23. World Bank, *A Sourcebook for Poverty Reduction Strategies*, 2002.
24. UN Millennium Project, "Investing in Development: A Practical Plan to Reach the Millennium Development Goals," main report, 2005, p. 61.
25. Scott, *Seeing Like a State*, 1998, p. 346.
26. http://www.usaid.gov/faqs.html.
27. http://www.un.org/esa/coordination/ecosoc/wgga/Home1.htm.

## الفصل السادس: مساعدة الفقراء

1. World Development Indicators, observation for 2000.
2. World Bank, World Development Indicators, observation for 2000 on height for age and weight for height.
3. Demographic and Health Surveys, http://www.measuredhs.com/countries/country.cfm.
4. International Monetary Fund, Federal Democratic Republic of Ethiopia, "Fifth Review Under the Three-Year Arrangement Under the Poverty Reduction and Growth Facility," February 4, 2004, pp. 15, 17.
5. http://www.imf.org/external/np/tre/lend/terms.htm.
6. http://www.imf.org/external/np/exr/facts/finfac.htm.
7. http://www.imf.org/external/np/exr/facts/howlend.htm.
8. Jacques Polak, "The IMF Monetary Model at 40, *Economic Modelling* 15 (1998): 395–410.
9. Juan Forrero, "Ecuador's Leader Flees and Vice President Replaces Him," *New York Times*, April 21, 2005, p. A3.

10. IMF, World Development Movement, "States of Unrest: Resistance to IMF Policies in Poor Countries," September 2000, http://www.wdm.org.uk/presrel/current/anti_IMF.htm.
11. Richard Barth and William Hemphill, with contributions from Irina Aganina, Susan George, Joshua Greene, Caryl McNeilly, and Jukka Paljarvi, *Financial Programming and Policy: The Case of Turkey,* Washington, D.C.: IMF Institute, International Monetary Fund, 2000.
12. This is the median ratio of the absolute value of the adjustment to total domestic financing for all available data 1970–1999.
13. R. Baqir, R. Ramcharan, and R. Sahay, "The Consistency of IMF Programs," mimeograph, IMF, October 2003.
14. http://www.emgmkts.com/research/intro.htm#TheEM.
15. Easterly, "What Did Structural Adjustment Adjust?"
16. Both countries recently completed IMF programs successfully for the first time.
17. IMF, Independent Evaluation Office, "Evaluation of the Prolonged Use of Fund Resources," Washington, D.C., September 2002.
18. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTDEBTDEPT/0,,contentMDK:20260411~menuPK:528655~pagePK:64166689~piPK:64166646~theSitpiPK : 64166646\sim*theSitePK* : 469043, 00.*html*.
19. R. Baqir, R. Ramcharan, and R. Sahay, "The Consistency of IMF Programs."
20. See the chapter "Forgive Us Our Debts," in W. Easterly, *The Elusive Quest for Growth: Economists' Adventures and Misadventures in the Tropics,* Cambridge, Mass.: MIT Press, 2001.
21. Michael Mussa, *Argentina and the Fund: From Triumph to Tragedy (Policy Analyses in International Economics 67)* Washington, D.C.: Institute for International Economics, 2002. This section is based on Mussa but differs in emphasis and conclusions in several places; in any case, Mussa should not be held responsible for anything said here.
22. "Argentina's Debt Restructuring: Victory by Default?" *The Economist,* March 3, 2005.
23. http://www.imf.org/external/np/exr/facts/prgf.htm.
24. IMF, "Factsheet: The IMF and the Environment," April 2004.
25. William Pfaff, *Barbarian Sentiments: America in the New Century,* New York: Hill & Wang, 2000, p. 206.

## الفصل السابع: المداواة: البهجة والمأساة

1. Center for Global Development, "Millions Saved: Proven Successes in Global Health," Washington, D.C., 2004.
2. Bekki J. Johnson and Robert S. Pond, "AIDS in Africa: A Review of Medical, Public Health, Social Science, and Popular Literature," MISEORE, Campaign Against Hunger and Disease in the World (Episcopal Organization for Development Cooperations), Aachen, West Germany, 1988.
3. World Bank, Africa Technical Department, "Acquired Immune Deficiency Syndrome (AIDS): The Bank's Agenda for Action in Africa," October 24, 1988.

4. Jean-Louis Lamboray and A. Edward Elmendorf, "Combatting AIDS and Other Sexually Transmitted Diseases in Africa: A Review of the World Bank's Agenda for Action," World Bank Discussion Paper no. 181, Africa Technical Department, 1992, p. 29.
5. Jill Armstrong, "Socioeconomic Implications of AIDS in Developing Countries," *Finance and Development* 28, no. 4 (December 1991): 14–17.
6. The World Bank at this time thought the best approach was to target the "core transmitters" of the disease, such as prostitutes. AIDS researcher Helen Epstein has since argued that this was a mistake: that the spread of AIDS in Africa was due mainly to the prevalence of multiple long-term sexual relationships among the general population, which created a sexual network through which AIDS quickly spread. See Helen Epstein, "Why Is AIDS Worse in Africa?," *Discover* 25, no. 2 (February 2004), and Daniel T. Halperin and Helen Epstein, "Sexual Networks Help to Explain Africa's High HIV Prevalence: Implications for Prevention," www.thelancet.com, vol. 364, July 3, 2004.
7. Julia Dayton, "World Bank HIV/AIDS Interventions: Ex-ante and Ex-post Evaluation," World Bank discussion paper no. 389, Washington, D.C., 1998, p. 9.
8. World Bank, Africa Region, "Intensifying Action Against HIV/AIDS in Africa: Responding to a Development Crisis," 2000.
9. http://www.worldbank.org/afr/aids/map/me_manual.pdf.
10. This story comes from Emma Guest, *Children of AIDS: Africa's Orphan Crisis,* London: Pluto Press, 2001.
11. Adam Ashforth, *Witchcraft, Violence, and Democracy in South Africa,* Chicago: University of Chicago Press, 2005, pp. 8–10.
12. Guest, *Children of AIDS,* pp. 144–47.
13. Anne Case, Christina Paxson, and Joseph Ableidinger, "The Education of African Orphans," Princeton University mimeograph, 2003, http://www.wws.princeton.edu/%7Erpds/Downloads/case_paxson_education_orphans.pdf.
14. WHO/UNAIDS, "Report on the Methods Used to Estimate Costs of Reaching the WHO Target of '3 by 5,'" February 10, 2004 , p. 6.
15. Andrew Creese, Katherine Floyd, Anita Alban, Lorna Guiness, "Cost-effectiveness of HIV/AIDS Inverventions in Africa: A Systematic Review of the Evidence," *The Lancet* 359 (2002): 1635–42; Lilani Kumaranayarake, "Cost-Effectiveness and Economic Evaluation of HIV/AIDS-Related Interventions: The State of the Art," in *International AIDS Economics Network, State of the Art: AIDS and Economics,* HIV/AIDS Policy Project, www.iaen.org/conferences/stateofepidemic.php., 2002.
16. http://www.interaction.org/advocacy/budget_request_05.html, FY2005 Foreign Operations Budget Request Summary and Analysis.
17. WHO, World Health Report 2003, Annex 2.
18. See, for example, Emiko Masaki, Russell Green, Fiona Greig, Julia Walsh, and Malcolm Potts, "Cost-Effectiveness of HIV Prevention Versus Treatment for Resource-Scarce Countries: Setting Priorities for HIV/AIDS Management," Bay Area International Group, School of Public Health, University of California at Berkeley, 2002.

19. http://www.massiveeffort.org/html/success_stories__vietnam.html, http://rbm.who.int/cmc_upload/0/000/017/025/vietnam-ettling.pdf.
20. Salim Abdulla, Joanna Armstrong Schellenberg, Rose Nathan, Oscar Mukasa, Tanya Marchant, Tom Smith, Marcel Tanner, Christian Lengeler, "Impact on Malaria Morbidity of a Programme Supplying Insecticide-Treated Nets in Children Aged Under Two Years in Tanzania: Community Cross-Sectional Study," *British Medical Journal*, 322 (February 3, 2001): 270–73.
21. Gareth Jones, Richard W. Steketee, Robert E. Black, Zulfiqar A. Bhutta, Saul S. Morris, and the Bellagio Child Survival Study Group, "How Many Child Deaths Can We Prevent This Year?" *The Lancet* 362 (2003): 65–71.
22. WHO/UNAIDS, "Report on the Methods Used to Estimate Costs of Reaching the WHO Target of '3 by 5,'" February 10, 2004.
23. United Nations Population Division (UNDP), "World Population Prospects," 2004 revision, 2005, p. 22.
24. David Canning, "The Economics of HIV/AIDS Treatment and Prevention in Developing Countries," Harvard School of Public Health, mimeograph, 2005, forthcoming in *Journal of Economic Perspectives*.
25. Center for Health and Gender Equity and Sexuality, Information and Education Council of the United States, "The U.S. Global AIDS Strategy: Politics, Ideology, and the Global AIDS Epidemic," May 2003.
26. Human Rights Watch, "The Less They Know, the Better: Abstinence-Only HIV/AIDS Programs in Uganda," *Human Rights Watch* 17, no. 4a (March 2005).
27. Helen Epstein, "God and the Fight Against AIDS," *New York Review of Books*, April 28, 2005.
28. Barcelona AIDS Conference Reports, "President Bush Is Killing People with AIDS by Lack of Leadership," http://www.actupny.org/reports/bcn/BcnbushAUpr.html.
29. WHO, World Health Report 2002, "Reducing Risks, Promoting Healthy Life," Geneva, 2002, p. 92.
30. Ibid., pp. 123, 132.
31. Daniel Bergner, *In the Land of Magic Soldiers: A Story of White and Black in West Africa*, New York: Farrar, Straus, & Giroux, 2003, pp. 66–68.
32. Dr. Stan Lehman and colleagues, CDC, presentation at XIII International AIDS Conference, Durban, South Africa, 2000.
33. Warren Stevens, Steve Kaye, and Tumani Corrah, "Antiretroviral Therapy in Africa," *British Medical Journal* 328 (January 31, 2004): 280–82.
34. Merle A. Sande and Allan Ronald, "Treatment of HIV/AIDS: Do the Dilemmas Only Increase?" *Journal of the American Medical Association* 292, no. 2 (July 14, 2004): 267. I saw the reference first in an excellent article by Roger Bate, "Slippery AIDS Statistics: Why Loose HIV Numbers Create False Hope and Bad Policy," *Health Policy Outlook*, AEI Online (Washington), May 6, 2005.
35. This account is based on pp. 6–9 Vijayendra Rao and Michael Walton, editors, *Culture and Public Action*, Stanford University Press: Stanford, CA 2004.

## الفصل الثامن: من الاستعمار إلى إمبريالية ما بعد الحداثة

1. F. A. Hayek, *The Fatal Conceit: The Errors of Socialism*, edited by W. W. Bartley III, Chicago: University of Chicago Press, 1988, p. 76.

2. References can be found in Jeremy M. Weinstein, "Autonomous Recovery and International Intervention in Comparative Perspective," Center for Global Development Working Paper no. 57, April 2005.
3. James Fearon and David Laitin, "Neotrusteeship and the Problem of Weak States," *International Security* 28, no. 4 (Spring 2004): 5–43.
4. Sebastian Mallaby, "The Reluctant Imperialist: Terrorism, Failed States, the Case for American Empire," *Foreign Affairs* 81, no. 2 (March/April 2002); Chester Crocker, "Engaging Failing States," *Foreign Affairs* 84, no. 5 (September/October 2003); Stuart Eizenstat, John Edward Porter, and Jeremy Weinstein, "Rebuilding Weak States," *Foreign Affairs* 84, no. 1 (January/February 2005); Stephen D. Krasner and Carlos Pascual, "Addressing State Failure," *Foreign Affairs* 84, no. 4 (July/August 2005); Stephen Ellis, "How to Rebuild Africa," *Foreign Affairs* 84, no. 5 (September/October 2005).
5. Krasner and Pascual, "Addressing State Failure."
6. Niall Ferguson, *Colossus: The Price of America's Empire,* New York: The Penguin Press, 2004, p. 198.
7. D. K. Fieldhouse, *The Colonial Empires: A Comparative Survey from the Eighteenth Century,* New York: Macmillan, 1982, pp. 276–77 .
8. Edmund Burke, speech on Mr. Fox's East India Bill, December 1783, in Isaac Kramnick, *The Portable Edmund Burke,* Viking Portable Library, New York: Penguin Putnam, 1999, p. 374.
9. Mahmood Mamdani, *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism,* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1996, p. 73.
10. Robert B. Edgerton, *The Troubled Heart of Africa: A History of the Congo,* New York: St. Martin's Press, 2002, pp. 162–63.
11. John Iliffe, *Africans: The History of a Continent,* Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1995, p. 198.
12. Mamdani, *Citizen and Subject,* pp. 79, 41.
13. Iliffe, *Africans,* p. 201.
14. Ibid., p. 201.
15. Mamdani, *Citizen and Subject,* p. 53.
16. Iliffe, *Africans,* p. 201.
17. Mamdani, *Citizen and Subjects,* p. 52.
18. Ibid., pp. 54–56.
19. Iliffe, *Africans,* p. 200.
20. Ibid., p. 199.
21. Ibid., pp. 251–52.
22. Fieldhouse, *Colonial Empires,* p. 161.
23. Abhijit Banerjee and Lakshmi Iyer, "History, Institutions, and Economic Systems: The Legacy of Colonial Land Tenure Systems in India," MIT mimeograph, October 2004; Fieldhouse, *Colonial Empires,* pp. 278–79; and Ravina Daphtary, "Systems of Land Tenure in Bengal: The Unyielding Legacy of the Zamindar," NYU undergraduate thesis, April 2005.
24. Fieldhouse, *Colonial Empires,* pp. 280–83.
25. Bergner, *Land of Magic Soldiers,* p. 29.

26. P. J. Cain and A. G. Hopkins, *British Imperialism, 1688–2000,* 2d ed., Harlow, UK: Longman, Pearson Education, 2002, p. 283.
27. Niall Ferguson, *Empire: The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for Global Power,* New York: Basic Books, 2004, p. 116.
28. Ibid., p. 141.
29. Cain and Hopkins, *British Imperialism,* p. 291.
30. Ferguson, *Empire,* p. 22.
31. Cain and Hopkins, *British Imperialism,* p. 291.
32. James, *Rise and Fall,* p. 175.
33. Angus Maddison, "The World Economy: Historical Statistics," Development Centre of the Organisation for Economic Cooperation and Development, 2003.
34. Cain and Hopkins, *British Imperialism,* p. 308.
35. Iliffe, *Africans,* p. 204.
36. Ibid., p. 212.
37. Ibid., p. 222.
38. Ibid., pp. 203–4.
39. Maddison, "World Economy."
40. Mamdani, *Citizen and Subject,* p. 158.
41. Bergner, *Land of Magic Soldiers,* p. 97.
42. Scott, *Seeing Like a State,* pp. 226–28.
43. Thayer Watkins, "The Tanganyikan Groundnuts Scheme," San José State University Economics Department, at http://www2.sjsu.edu/faculty/watkins/groundnt.htm.
44. Maddison, "World Economy."
45. Ibid. Other Asian colonies are Bangladesh, Burma, Hong Kong, Indonesia, Jordan, Lebanon, Malaysia, Pakistan, Singapore, Sri Lanka, Syria, and Vietnam.
46. "Kongo," in Kwame Anthony Appiah and Henry Louis Gates, Jr., eds., *Africana: The Encyclopedia of the African and African American Experience,* New York: Basic Books, 1999, pp. 1104–5; and Edgerton, *Troubled Heart,* pp. 7–14.
47. Edgerton, *Troubled Heart,* p. 60.
48. Patrick Manning, *Francophone Sub-Saharan Africa, 1880–1985,* Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1988, p. 129.
49. *Library of Congress Area Handbook on Zaire,* Washington, D.C.: Library of Congress, 1993
50. "Congo, Democratic Republic of the," in *Africana,* pp. 503–7.
51. *Library of Congress Area Handbook on Zaire.*
52. Ibid.
53. Edgerton, *Troubled Heart,* p. 181.
54. Wrong, *In the Footsteps of Mr. Kurtz,* p. 83.
55. http://www.facts.com/wnd/kabila.htm.
56. Minorities at Risk website, http://www.cidcm.umd.edu/inscr/mar/assessment.asp?groupId=49003.
57. http://www.facts.com/wnd/kabila.htm.
58. http://www.theirc.org/index.cfm?section=news&wwwID=1704.
59. Edgerton, *Troubled Heart,* p. 237.

60. World Bank, "Democratic Republic of the Congo: Transitional Support Strategy," February 4, 2004.
61. UNICEF, "State of the World's Children 2005," pp. 64–65.
62. Quoted in Christopher Hitchens, "The Perils of Partition," *Atlantic Monthly*, March 2003.
63. Alberto Alesina, William Easterly, and Janina Matuszeski, "Artificial Countries and Economic Development," Harvard and NYU mimeograph, 2005.
64. Howard M. Sachar, *The Emergence of the Middle East: 1914–24*, New York: Knopf, 1969, pp. 123–27.
65. Besides Sachar, see also the discussion in Arthur Goldschmidt, Jr., *A Concise History of the Middle East*, 7th ed., Boulder, Colo.: Westview Press, 2002; David Fromkin, *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East*, New York: Avon Books, 1989; Albert Hourani, *A History of the Arab Peoples*, New York: Warner Books, 1991; and Tom Segev, *One Palestine Complete: Jews and Arabs under the British Mandate*, New York: Metropolitan Books, 1999. I have drawn on all these sources for the text here.
66. Lawrence James, *Raj: The Making and Unmaking of British India*, New York: St. Martin's Griffin, 1997, p. 611f.
67. Quoted in Owen Bennet Jones, *Pakistan: Eye of the Storm*, New Haven, Conn.: Yale University Press, 2002, p. 109.
68. Quoted in William Easterly, "The Political Economy of Growth Without Development: A Case Study of Pakistan," in Dani Rodrik, ed., *Searching for Prosperity*, Princeton N.J.: Princeton University Press, 2003, p. 396.
69. Mary Anne Weaver, *Pakistan: In the Shadow of Jihad and Afghanistan*, New York: Farrar, Straus, & Giroux, 2002, p. 219.
70. Quoted in Bennet Jones, *Pakistan*, p. 281.
71. Francis M. Deng, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan*, Washington, D.C.: Brookings Institution, 1995, p. 26.
72. Jok Madut Jok, *War and Slavery in Sudan*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2001, p. 92.
73. Ibid., p. 96.
74. Deng, *War of Visions*, p. 5.
75. Ibid., p. 87.
76. Ibid., p. 95.
77. Ibid., p. 137.
78. Douglas H. Johnson, *The Root Causes of Sudan's Civil Wars*, Oxford: James Currey, 2003, p. 180.
79. Scott Peterson, *Me Against My Brother: At War in Somalia, Sudan, and Rwanda*, New York: Routledge, 2000, p. 179.
80. Bill Berkeley, *The Graves Are Not Yet Full: Race, Tribe, and Power in the Heart of Africa*, New York: Basic Books, 2001, p. 210.
81. Ibid., p. 213.
82. International Monetary Fund, *Sudan: Final Review Under the Medium-Term Staff-Monitored Program and the 2002 Program—Staff Report*, November 2002, IMF Country Report, No. 02/245, p. 37.

83. http://www.msf.org/content/page.cfm?articleid=84CE9E44-BE8C-4882-83BE7C9305E2B7E4.
84. http://www.savedarfur.org/go.php?q=currentSituation.html.
85. http://www.alertnet.org/thenews/fromthefield/108963973484.htm.
86. Global Development Network Growth Database, August 2003, Social Indicators and Fixed Factors file; www.nyu.edu/fas/institute/dri/index.html.
87. UNICEF, "State of the World's Children 2005," pp. 64–65.
88. Jayanth K. Krishnan, "Professor Kingsfield Goes to Delhi: American Academics, the Ford Foundation, and the Development of Legal Education in India," William Mitchell College of Law Working Paper no. 3, March 2005.

## الفصل التاسع: غزو الفقراء

1. Quoted in http://www.socialstudieshelp.com/USRA_Imperialism_Justify.htm.
2. John McMillan, "Avoid Hubris: And Other Lessons for Reformers," Stanford University mimeograph, July 2004.
3. Naomi Klein, "Baghdad Year Zero: Pillaging Iraq in Pursuit of a Neocon Utopia," *Harper's*, September 2004.
4. Ferguson, *Colossus*, p. 300.
5. Stephen Kinzer, *Blood of Brothers: Life and War in Nicaragua*, New York: Penguin, 1991, p. 364.
6. Lynn Horton, *Peasants in Arms: War and Peace in the Mountains of Nicaragua*, Athens: Ohio University Center for International Studies, 1988, p. 166.
7. The quote is from a Reagan speech made in 1986.
8. World Bank, *Country Assistance Strategy*, 2002.
9. Kinzer, *Blood of Brothers*, p. 179.
10. Horton, *Peasants in Arms*, p. 201.
11. Kinzer, *Blood of Brothers*, pp. 144–45.
12. Robert Kagan, *A Twilight Struggle: American Power and Nicaragua, 1977–1990*, New York: Free Press, 1996, pp. 210, 212.
13. Ibid., p. 218; Kinzer, *Blood of Brothers*, pp. 97–98
14. Horton, *Peasants in Arms*, pp. 233–35.
15. Ibid., pp. 267–69.
16. Ibid., pp. 281–82.
17. IMF, Article IV Report, February 2003, executive summary.
18. World Bank, *Country Assistance Strategy*, December 18, 2002.
19. Worth H. Weller, *If This Soil Could Stop Bleeding: Nicaragua Before and After the Contra War*, North Manchester, Ind.: De Witt Books, 2003, p. 98.
20. IMF, Article IV, 2003.
21. Quoted in Karl Maier, *Angola: Promises and Lies*, Rivonia, South Africa: William Waterman Publications, 1996, overleaf.
22. Quoted in Fernando Andresen Guimaraes, *The Origins of the Angolan Civil War: Foreign Intervention and Domestic Political Conflict*, New York: St. Martins Press, 2001, p. 194.
23. *Library of Congress Area Handbook on Angola;* and Maier, *Angola*

24. Maier, *Angola,* p. 42.
25. Tony Hodges, *Angola from Afro-Stalinism to Petro-Diamond Capitalism,* Bloomington: Indiana University Press, 2001, p. 37.
26. Library of Congress; and Guimaraes, *Origins,* p. 78 .
27. Library of Congress, and Guimaraes, *Origins,* p. 157.
28. Berkeley, *The Graves,* p. 80.
29. Mark Huband, *The Skull Beneath the Skin: Africa After the Cold War,* Boulder, Colo.: Westview Press, 2001, p. 34.
30. Guimaraes, *Origins,* p. 107.
31. Huband, *Skull Beneath the Skin,* p. 41.
32. Guimaraes, *Origins,* p. 190.
33. Ibid., p. 112.
34. Chester A. Crocker, *High Noon in Southern Africa: Making Peace in a Rough Neighborhood,* New York: Norton, 1992, p. 68.
35. Huband, *The Skull Beneath the Skin,* p. 42; Elaine Windrich, *The Cold War Guerilla: Jonas Sarimbi, the U.S. Media, and the Angolan War;* New York: Greenwood Press, 1992, p. 35.
36. Windrich, *Cold War Guerilla,* p. 35.
37. Ted Galen Carpenter, "U.S. Aid to Anti-Communist Rebels: The 'Reagan Doctrine' and Its Pitfalls," *Cato Policy Analysis* 74 (June 24, 1986), http://www.cato.org/pubs/pas/pa074.html.
38. Windrich, *Cold War Guerilla,* p. 84.
39. Maier, *Angola,* p. 47.
40. BBC News obituary on Savimbi, February 25, 2002.
41. Crocker, *High Noon,* p. 297.
42. Ibid., p. 488.
43. World Bank, *Transitional Support Strategy for the Republic of Angola,* 2003, paragraph 9.
44. Hodges, *Angola,*
45. Data for 2001 from World Bank World Development Indicators.
46. UNAIDS, http://www.unaids.org/en/geographical+area/by+country/angola.asp. Figure as of early 2002.
47. Pfaff, *Barbarian Sentiments,* p. 9.
48. Hans Schmidt, *The United States Occupation of Haiti, 1915–1934,* New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press, 1971, p. 31.
49. Ibid., p. 89.
50. Ibid., p. 148.
51. *Library of Congress Area Handbook;* Nicholls, *From Dessalines to Duvalier.*
52. Bob Shacochis, *The Immaculate Invasion,* New York: Viking, 1999, pp. 15, 144.
53. Robert Fatton, Jr., *Haiti's Predatory Government: The Unending Transition to Democracy,* Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2002, p. 124.
54. World Bank Institute, "Governance Indicators Dataset, 1996–2004," www.worldbank.org/wbi/governance/govdata/.
55. http://lnweb18.worldbank.org/External/lac/lac.nsf/3af04372e7-f23ef6852567d6006b38a3/be0614ec8b422d70852567de0058a2a0?OpenDocument.

56. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:20226165~menuPK:34457~pagePK:64003015~piPK:64003012~theSitepiPK:64003012~theSitePK:4607,00.html.
57. http://www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id=3100.
58. Minxin Pei and Sara Kasper, "Lessons from the Past: The American Record on Nation-Building," Carnegie Endowment for International Peace Policy, brief no. 24, May 2003.
59. David Rieff, *A Bed for the Night: Humanitarianism in Crisis,* New York: Simon and Schuster, 2002, pp. 206–7.
60. David Rieff, *At the Point of a Gun: Democratic Dreams and Armed Intervention,* New York: Simon and Schuster, 2005, pp. 65, 69.
61. Michael Barnett, *Eyewitness to a Genocide: The United Nations and Rwanda,* Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2002, p. 100.
62. Alex de Waal, *Famine Crimes: Politics and the Disaster Relief Industry in Africa,* Bloomington: Indiana University Press, 1997, pp. 185–88.
63. Barnett, *Eyewitness,* p. 31.
64. De Waal, *Famine Crimes,* p. 184.
65. Barnett, *Eyewitness,* p. 134.
66. Ibid., p. 114.
67. Ibid., p. 179.
68. Jeremy M. Weinstein, *Autonomous Recovery and International Intervention in Comparative Perspective,* Center for Global Development Working Paper no. 57, April 2005. Earlier work by political scientist Roy Licklider ("The Consequences of Negotiated Settlements in Civil Wars, 1945–1993," *American Political Science Review* 89, no. 3 [September 1995]: 681–90) found that wars ending in a military victory resulted in recurring war (again measured as another war in the next ten years) 15 percent of the time, while war resumed after a negotiated settlement 50 percent of the time. Other authors making similar arguments include Robert Harrison Wagner, "The Causes of Peace," in Roy Licklider, ed., *Stopping the Killing,* New York: New York University Press, 1993; and Monica Toft, "Peace Through Victory: The Durable Settlement of Civil Wars," unpublished manuscript, Harvard University, 2003 (quoted in Weinstein, *Autonomous Recovery*).
69. World Bank, *Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy,* Washington, D.C.: World Bank, 2003, p. 168.
70. Rieff, *At the Point of a Gun,* p. 166.
71. Maier, *Angola,* pp. 11–12.
72. http://pediatrics.aappublications.org/cgi/content/full/102/4/e45; Pediatrics 102, no. 4 (October 1998): e45; Joyce K. Kikafunda, Ann F. Walker, David Collett, James K. Tumwine, "Risk Factors for Early Childhood Malnutrition in Uganda," from, respectively, the Department of Food Science and Technology, Makerere University, Kampala, Uganda; the Hugh Sinclair Unit of Human Nutrition, Department of Food Science and Technology, the University of Reading, Whiteknights, Reading, United Kingdom; the Department of Applied Statistics, the University of Reading, Reading, United Kingdom; and the Department of Paediatrics and Child Health, Makerere University Medical School, Kampala, Uganda.

## الفصل العاشر: التنمية المحلية

1. Kenneth G. Henshall, *A History of Japan: From Stone Age to Superpower,* London: Macmillan Press, 1999, pp. 70–71.
2. James L. McClain, *Japan: A Modern History,* New York: Norton, 2002, p. 156.
3. McClain, *Japan,* p. 162; and Andrew Gordon, *A Modern History of Japan: From Tokugawa Times to the Present,* New York: Oxford University Press, 2003, pp. 70–71.
4. McClain, *Japan,* pp. 216–17.
5. Ibid., pp. 232–33; and Randall Morck and Masao Nakamura, "Been There, Done That—The History of Corporate Ownership in Japan," Center for Economic Institutions Working Paper Series no. 2004-4, Institute of Economic Research, Hitotsubashi University.
6. McClain, *Japan,* p. 264.
7. Marius B. Jansen, *The Making of Modern Japan,* Cambridge, Mass.: Belknap Press/ Harvard University Press, 2000, pp. 402–3.
8. John W. Dower, *Embracing Defeat: Japan in the Wake of World War II,* New York: Norton, 1999, p. 537.
9. Ibid., p. 545.
10. Frank Welsh, *A Borrowed Place: The History of Hong Kong,* New York: Kodansha International, 1993, p. 247; and C. M. Turnbull, *A History of Singapore 1819–1975,* Kuala Lumpur: Oxford University Press, 1977, p. 89.
11. http://www.nsf.gov/sbe/srs/nsf05300/pdf/tables.pdf.
12. Alice Amsden, *The Rise of the "Rest": Challenges to the West from Late-Industrializing Economies,* New York: Oxford University Press, 2001, p. 221.
13. http://www.tsmc.com/english/a_about/a_about_index.htm.
14. Amsden, *Rise of the "Rest,"* p. 193, 199; http://www.brandingasia.com/cases/case1.htm.
15. http://www.forbes.com/lists/results.jhtml?passLis-tId=10&passYear=2004&passListType=Person&resultsStart=1&resultsHowMany-1&resultsHowMa-ny=25&resultsSortProperties=%2Bnumberfield1%2C%2Bstringfield1&resultsSort-resultsSortCategoryName=rank&category1=Country+of+Residence&searchPara-meter1=7Str%7C%7CPatCS%7C%7CTaiwan&categor-category2=category&searchParameter2=unset.
16. Jonathan Spence, *To Change China: Western Advisers in China,* New York: Penguin Books, 1969.
17. Christopher Jespersen, *American Images of China,* 1931–1949, Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1996, p. 37.
18. John King Fairbank and Merle Goldman, *China: A New History,* Cambridge, Mass.: Belknap/Harvard, 1998, p. 284.
19. Jonathan Spence, *The Search for Modern China,* 2d ed., New York: Norton, 1999.
20. Jespersen, *American Images,* p. 120; Fairbank and Goldman, *China,* p. 291.
21. Rist, *The History of Development,* p. 65.
22. For year ending in September 2004, http://www.census.gov/foreign-trade/statistics/product/naics/naicsctry/imports/i316214.html.

23. Amsden, *Rise of the "Rest,"* p. 217.
24. http://lnweb18.worldbank.org/eap/eap.nsf/Countries/China/42F2084B942D74C68p. 5256C7600687DBF?OpenDocument.
25. Gurcharan Das, *India Unbound: From Independence to the Global Information Age,* London: Profile Books, 2002, pp. 248–50.
26. http://www.wipro.com/aboutus/whoweare.htm.
27. http://www.businessweek.com/magazine/content/02_47/b3809168.htm.
28. http://www.forbes.com/finance/lists/10/2004/LIR.jhtml?passListId=10&passYear=2004&passListType=Person&uniqueId=1UFS&datatype=Perso-&datatype=Person.
29. Not her real name, but the rest is true.
30. http://www.islamicity.com/mosque/Zakat/.
31. http://www.forbes.com/finance/lists/10/2004/LIR.jhtml?passListId=10&passYear=2004&passListType=Person&uniqueId=HDKF&datatype=Perso-&datatype=Person.
32. Sources on the Koç Group:.
https://secure.bookinturkey.com/main_en/info/aboutkoc_0.asp?id=1;
http://www.kocbank.com.tr/kocbank/english/aboutus/default.asp;
http://www.internationalreports.net/europe/turkey/stay%20close.html;
Metin Demirsar, "Koç-Sabanci rivalries divide Turkish economy," *Turkish Daily News,* 1996; http://www.vekam.org.tr/en/ogutler.html;
http://www.bekoelektronik.com.tr/bekoen/kurucu.htm;
http://www.bekoelektronik.com.tr/bekoen/tarihce.htm;
Harvard Business School, Koç Holding: Arcelik White Goods, September 1997; available from Harvard Business Online.
33. Amsden, *Rise of the "Rest,"* p. 160.
34. Laura Alfaro, Debora Spar, and Faheen Allibhoy, "Botswana: A Diamond in the Rough," mimeograph, Harvard Business School, March 31, 2003.
35. Michael Houlihan, "Growth and Politics in Botswana, Burundi and Ghana: A Narrative Comparative Account," New York University mimeograph, 2004.
36. U.S. Census Bureau, U.S. International Trade Statistics, by year through October 2004, http://censtats.census.gov/sitc/sitc.shtml.



## الفصل الحادي عشر: مستقبل المساعدة الغربية

1. Development Assistance Committee Working Party on Aid Effectiveness and Donor Practices, *Managing for Development Results Principles in Action: Sourcebook on Emerging Good Practice,* 2005, p. 1–11.
2. I am paraphrasing the summary of Esther Duflo and Michael Kremer, "Use of Randomization in the Evaluation of Development Effectiveness," MIT and Harvard University mimeograph, 2004.
3. http://news.bbc.co.uk/1/hi/programmes/crossing_continents/412802.stm.
4. Duflo and Kremer, "Use of Randomization."
5. All of these examples are from Duflo and Kremer, "Use of Randomization."

6. Abhijit Banerjee and Rumin He, "Making Aid Work, MIT mimeograph, October 2003.
7. James R. Barth, Gerard Caprio, and Ross Levine, *Rethinking Bank Regulation: Till Angels Govern,* Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2005.
8. Dennis Whittle and Mari Kuraishi, "Competing with Central Planning: Marketplaces for International Aid," Global Giving.com mimeo, 2004.
9. http://www.businessweek.com/magazine/content/04_48/b3910407.htm.
10. Nancy Birdsall and Brian Deese, "Hard Currency," *The Washington Monthly,* 36, no. 3, March 2004, p. 39, quoted in Whittle and Kuraishi "Competing."
11. This is akin to Duggan, *Art of What Works,* p. 167.